التاريخ والعلاقات الدولية

منظور حضاري مقارن

جـــــ 1

أ.د/ نادية مصطفى

تقديم معالي المستشار

طارق البشري

دار البشير
للثقافة والعلوم

التاريخ والعلاقات الدولية.. منظور حضاري مقارن (جـ 1)

التنسيق الداخلى والإخراج: إسلام الحماقي - 01156292096

رقم الإيداع: 2015/15054

ISBN : 978 - 977 - 278 - 493 - 6

الطبعة الأولى

2015

دار البشير

للنشر والتوزيع

ت: 01152806533

01012355714

darelbasheer@hotmail.com

darelbasheeralla@gmail.com

دار البشير للثقافة والعلوم

التاريخ والعلاقات الدولية

منظور حضاري مقارن

(جـ 1)

فهرس المحتويات

إهداء

إلى الحكيم البشري

المفكر المؤرخ

تقديم

المستشار طارق البشري

تمثل الدكتورة نادية مصطفى وزملاء كبار لها علامه بارزة في الفكر السياسي العربي المعاصر، وذلك للمساهمة الجليلة التي تحققت وتتحقق على أيديهم في تأسيس فرع من فروع المعرفة العلمية السياسية، سواء في كلية الاقتصاد والعلوم السياسية في جامعة القاهرة أو خارج إطار العمل الجامعي فيما أسس من مراكز للبحث والدراسة وفيما صدر من مطبوعات وحوليات تؤسس لهذه المعرفة العلمية السياسية الهامة. والمهم أنها مدرسة وليست عملاً فرديًا. فهذا من أهم حسناتها لأنها تشكل عملاً مؤسسيًا مما يكفل له استقرارًا ابقى إن شاء الله.

أنها هذه المدرسة الفكرية التي جمعت بين المعارف العلمية السياسية السائدة في العالم الآن وما حوته من خبرات الشعوب ونظمهم وثقافاتهم، جمعت بين ذلك وبين اجتهادات التجديد والابداع والمسارات والحركات والنظم المستمدة من الخبرات التاريخية لدينا ومن الثقافة الإسلامية والعربية السائدة بين شعوبنا عبر مسارها التاريخي الممتد.

هذه المدرسة الفكرية التي تؤسس لهذا النوع المعرفي في العلوم السياسية في بلادنا، إنماتبلور فكرًا سياسيًا منبثقًا من هذه البيئة الثقافية ومستفيدًا من خبرة الشعوب الأخرى ومن واقع تاريخهم وتجاربهم المعاصرة، وهي في ذات الوقت تقوم باغناء الفكر السياسي ومدارسه في العالم بخبرة وتجارب ومنهجية علمية معتمدة على تاريخ الشعوب العربية الإسلامية من خلال ثقافتهم السائدة والدروس

المستفادة من وقائعهم الماضية والحاضرة.

ونحن عندما ننظر في حركة التجديد والابداع من خلال الفكر الإسلامي في زماننا المعاصر على مدى القرنين الأخيرين، نجد حركات التجديد العامة التي ظهرت وتطورت في حياتنا الثقافية من بداية القرن التاسع عشر تقريبًا، وإن جوانب التجديد شملت مجال الدعوة والصياغات الفكرية المستوعِبَة لما جدّ في حياة الناس من أوضاع ناشئة.

ونجد حوارات فكرية بين ما يسمى بالفكر الوافد من الخارج وتفاعله مع الفكر الموروث السائد عندنا والمستمد من أصول حضارتنا وعقائدنا. كما نلحظ صراعات فكرية نشبت بين الجانبين في فترات عديدة وحول قضايا جوهرية. ومن خلال الصراع والحوار امتص فكرنا الموروث ما يناسبه متلائمًا مع الأوضاع المعيشية المستجدة ورفض الباقي من الفكر الوافد ولفظه محتفظًا بأصوله العقائدية. فأخذ العديد من الحلول العملية ونزعها من أصولها الفكرية الوافدة وضمها وهضمها في سياق أصوله ومعتقداته. وهذا شأن الكائنات الحية، عندما تتغذى بمواد غذائية إنما تقوم بهضمها، أي بتحليلها إلى عناصرها فتمتص ما ينفعها وتطرد ما يتعارض منها، وذلك دون أن يتحول الكائن الحي إلى عين المادة المتناوله. وعندما يأكل الإنسان دجاجة لا يتحول بذلك إلى دجاجة أو كائن طائر آخر.

ونجد أيضًا مدرسة في الفقه الإسلامي تفتقت عن المعالجات الصحّية لأوضاع التعامل المستجدة بين الناس، واجتهادات فقهية ومنهجية من علماء في الفقه الإسلامي استجابت بحركة تجديدية لمعالجة المستحدثات، بما يجمع يبن النفع للناس والحفاظ على أصول عقائدهم وثقافاتهم السائدة بينهم والمعبرة عن معنى الحياة لديهم والآخذه من حضارة لهم ذات خبرة عريضة وممتدة في تاريخهم، هم من نتاجها وثمارها ولولاها لما وجدوا على الأرض أصلاً بوصفهم

الثقافي والحضاري، ويبقى لديهم النافع مرتبطًا بالحَسَن الشرعي والضار مرتبطًا بالقبيح الشرعي.

ولست استطرد في ذكر تفاصيل عن أي من هذه الجوانب في النشاط الفكري الدعوي والفقهي والتشريعي. ولكنني أقول أن حركات التجديد هذه على مدى القرنين الماضين إنما يكملها الآن ويسد ما بها من فراغات هامة، إنما يفعل ذلك هذه المدرسة المباركة في الفكر السياسي التي تقوم على بناء أركانها وقواعدها الفكرية هذه المجموعة من علماء السياسة المتخصصين. والدكتورة نادية مصطفى من الروؤس في هذا المجال بما قدمت مع أصحابها من دراسات في علوم السياسة وفنونها من نظم وتشكيل مؤسسات ومما تعبر عنه هذه المدرسة في دراساتها الحولية بعالم الفكر وعالم المؤسسات وعالم الأحداث. وتحليل ذلك كله وتنظيره.

(2)

ومن جهة أخرى، فإن الموقف الثقافي الآخذ عن الإسلام وفكره وعقيدته، قد واجه الدعوة العلمانية لفصل الدين عن شئون الحياة الدنيوية، واجه ذلك بمبدأ «شمولية الإسلام». وجرت اجتهادات في هذا الشأن في العديد من مجالات الفكر والنشاط الاجتماعي وبخاصة في مجال الفقه والتشريع. ولكن التنظيمات السياسية التي ظهرت تحمل عبء الدعوة إلى شمولية الإسلام كعقيدة وثقافة، كان ينقصها الكثير المتعلق بالثقافة السياسية وعلوم السياسة وتجاربها ونظمها وتطبيقاتها ودروسها الإنسانية العامة وخبرات الدول والشعوب، كان ينقصها المعارف الخاصة بهذا الفرع من فروع المعرفة من حيث واقع النظم وخبرات الشعوب.

هذه التنظيمات بقدر قدرتها الهائلة على تجميع الجماهير والوصول إليهم وتنظيم الكوادر بداخلها، رغم ذلك لم تستطع أن تضع مشروعها السياسي

المدروس دراسة نظرية معرفية سياسية ودراسة تعتمد على المعرفة الواقعية الحياتية لتحقيق الأهداف الإصلاحية الاجتماعية ولبناء الفرد في أنشطته الحياتية اليومية وآفاقه بعيدة المدى ورسم السياسات الوطنية المعتمدة على الفهم الواقعي في عالم تتجاذبه التيارات وفي واقع يتطلب الكثير من برامج التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

هذا النقص كان يعود فيما يعود إلى غياب المعارف العلمية والتجريبية في مجال علوم السياسية سواء بالنسبة لتاريخ المجتمعات الإسلامية والعربية أو بالنسبة للواقع العالمي الحاضر. وهذا الجانب المعرفي هو بالضبط ما تعمل هذه المدرسة الفكرية التي أتحدث عنها في بلورته وتوفيره لا ليمد حزبًا معينًا ببرامج محددة ولا ليتصل بنشاط سياسي حزبي محدد، ولكن ليشيع في المجتمع مجمل الثقافات السياسية والمنهجية اللازمة لوصول المجتمع بثقافته السائدة وقيمه إلى إمكان إثبات ما يصلح له مستمدًا من بيئته وأرضه وناسه. وذلك كشأن رجال الفقه بدراساتهم وجهودهم لتوفير ما يتناسب ويّمكِن من بلورة نظام تشريعي قانوني مستمد من هذه الثقافة السائدة ومتجاوب مع أوضاع العصر ومعاملاته، وذلك دون أن يكونوا هم المشرعون فعلاً أوهم التنظيمات التي تطالب بذلك وتعمل له في الواقع التنظيمي القائم.

يضاف إلى ذلك أن بلادنا العربية والإسلامية عندما احتلها المستعمرون الغربيون حكموها بالاحتلال العسكري وبالقيادة السياسية المباشرة لهم بواسطة حكام مباشرين لهم أو وكلاء لهم علينا، ولكنهم في ذات الوقت وليضمنوا استمرار سيطرتهم وليضمنوا ضعف المقاومة لهم كانوا حريصين على إشاعة ثقافتهم في بلادنا بين الناشئة من شبابنا وبين النخب المثقفة التي يرد منها وكلاء للمستعمرين على شعوبهم. وإن عنصرًا هامًا من عناصر السيطرة على الآخرين لا يرد فقط من

الاحتلال العسكري والحكم المباشر، وإنما يرد من الهيمنة الثقافية على الشعوب المستعمرة لإشاعة النقص فيهم والرضاء بالتبعية واعتبارها أمرًا مشروعًا، لذلك كان نشر الثقافة الغازية مواكبًا للسيطرة المادية، فوّلَد ذلك قواعد ثقافية في المجتمعات التابعة ترسيخًا للاستتباع.

والحاصل بعد ذلك، أن تضاعفت أهمية السيطرة الثقافية على المجتمعات التابعة في المرحلة الحالية من مراحل الاستتباع. ذلك أن السيطرة الأجنبية لم تعد تعتمد على السلاح والاحتلال العسكري ولم تعد في كثير من الاحايين تعتمد على الحكم المباشر للدولة المتبوعة على الدولة التابعة، لأن انتهاء الحرب الباردة وانتهاء الصراعات الدولية التي كانت تتنازع السيادة على الدول التابعة وانتهاء الحروب بين الدول المتبوعة المتعادلة القوى، مع إضافة سرعة تداول المعلومات في العصر الحاضر والقدرة على المتابعة التفصيلية السريعة للأوضاع والأحداث، كل ذلك أمكن به نمو قدرة تحكم الدول المتبوعة في الدول التابعة، تحكمًا مباشرًا، مع القدرة على التحريك للأحداث والقيادة السياسية الاجتماعية في تفاصيلها للمجتمعات المتبوعة، القدرة على ذلك دون حاجة لاحتلال عسكري. وهذا الوضع زاد من الاحتياج إلى الحُكم من خلال السيطرة الثقافية والرغبة في تذويب ايه فروق ثقافية وإشاعة الدمج الثقافي للشعوب التابعة في ثقافة الدول المتبوعة. وبطبيعة الحال يكون مجال الثقافة السياسية وعلوم السياسة في صياغتها التي تسود لدى الدول المتبوعة هو أول ما يحظى بالاهتمام لإشاعته. وهذا الوضع يلقى على مدرسة المنظور الحضاري أعباء هامة بما يعزز الاستقلال في مجال الثقافة السياسية والرؤية للعالم وسياساته من خلال فكر معاصر يعتمد على المرجعية الثقافية الموروثة.

(3)

نحن لسنا أمام عقيدة دينية مجردة تقتصر فقط على الإيمان بالله سبحانه وبنبيه عليه أفضل الصلاة والسلام، ولكننا أيضًا أمام دولة نشأت ونظم سياسية تشكلت وجماعة أو جماعات سياسية تكونت، وعاشت بهذا التكوين الثقافي قرونًا بلغت أربعة عشر قرنًا حتى الآن، تضمها شرعية دنيوية ذات مصدر عقيدي واحد، وتفاعلت مع بيئات جغرافية ومواريث حضارية شتى جمعت شعوبًا من أقصى الشرق الآسيوي إلى أقصى الغرب الأفريقي ومن شمال البحر الأسود إلى جنوب البحر الأحمر والمحيط الهندي، وعاصرت دولاً وخبرات حياتية شتى تنحدر من أصول عقيدية متصلة.

وهي جماعات وتكوينات اجتماعية وتاريخية انحدرت من أصول عقيدية واحدة وتفرعت مذاهب ومدارس في فقه المعاملات بين البشر وثقافات ذات تنوع وتشابه واتصال في ذات الوقت وآراء فلسفية وفنون وشعر وأدب ومذاهب فكرية على مدى القرون العديدة من أقصى الشرق إلى الأندلس غربًا، ولا يزال كل ذلك حيًا ينبض بين الناس على تنوعهم وكثرتهم في تشكيلات اجتماعية، بل أنها ذات جامعات للدراسة تحفظ الفكر وتولده عبر القرون والسنين مثل الجامع الأزهر وجامع الزيتونه وجامع القرويين القائم أغلبهم ولا يزال من الف سنة أو يزيد.

أليس كل ذلك يجعلنا نسلم بإن لدينا تشكيلاً حضاريًا وثقافيًا سائدًا صدرت منه أصول وقواعد ونظريات أحكام ومناهج بحث وفكر ووجهات نظر، يجمعها الأصل العقيدي الواحد السائد منذ أربعة عشر قرنًا، وهي في ذات الوقت من عناصر الواقع المعيش الآن. وهي من العناصر الدنيوية التي تضم هؤلاء الناس جميعًا وتعتبر من شئون دنياهم الحياتية.

وأن من يقول بفصل الدين عن الدنيا، هل يستطيع أن يتجاهل أن كل ما

سبق ذكره في السطور السابقة هو من شئون الدنيا أيضًا، وهبنا جدلاً نوافقه على الفصل، ألا يتعين أن يقر معنا بإن هذا الوضع الثقافي ذا الطول والعرض والتاريخ والجغرافيا هو من شئون دنيانا. أليس ذلك من المنطقي والواقعي حتى نفهم أناسنا وبيئتنا الاجتماعية الحاضرة المعيشة. واليست هذه هي الثقافة السائدة في شئون البشر الآن وتصدر عنها تصرفاتهم ومعاملاتهم وأحكامهم القيمية عن الأشياء والتصرفات والأحداث.

أليس من ينكر ذلك كله هو من لا يعترف بحقائق الواقع المعيش لا في ماضيه التاريخي ولا في حاضرة الثقافي السائد. إن هؤلاء المنكرون بما يحملونه من فكر آخر غير سائد في دنيانا لا تاريخًا ولا حاضرًا إنما يكونون هم من يفصل العقائد والأفكار عن الواقع الدنيوي المعيش. إذا كانوا يقولون إن الفكر الآخذ من العقيدة والحضارة الإسلامية وثقافتها يتصف «بالنقل» مقابل ما يتصفون به هم من «عقل»، فالحال على خلاف ذلك في الواقع.

لأنهم هم من مارس «النقل» من الخارج دون اختيار ولا ملاءمة ولا إدراك لمناسبات ما يؤخذ وما يترك. ولا شك أن من الآخذين من الحضارة الإسلامية من يتصفون بذات الصفة لعدم نظرهم في المواءمة من حيث فروق الماضي عن الحاضر، ولكن كافة من يمارسون التجديد والاجتهاد والبحث والدرس ليسوا من هؤلاء، ويختارون من الآخر بقدر ما ينفعهم بثقافتهم السائدة.

نحن هنا لا نحارب ثقافة الآخرين، ولكننا نمارس أنفسنا بأنفسنا وفقًا للثقافة العامة السائدة لدينا بكل تضاريسها المركبة وعمقها وتنوعها التاريخي، وأن هذه المدرسة في علوم السياسة التي تعتبر الباحثة الفاضلة من كبار منشئيها ومتعهديها بالبحوث والدوريات والندوات هي من بناء الفكر السياسي المستمد من أصول الحضارة والثقافة السائدة في شعوبنا ومجتمعاتنا، مما يبلور واقع تشكلهم الثقافي

في مجال علم السياسة، وهي لا تبحث في العقائد ولا في كنة الإيمان ولكنها تبحث في واقع الحياة الدنيوية لشعوب تحمل هذه العقائد وهذا النوع من الإيمان، وتبحث في الأداء الوظيفي الدنيوي لهذه الشعوب على هذا المنوال. وذلك مصداق ما تعلمنا الآية الكريمة الواردة بالقرآن ﴿يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلْأَهِلَّةِ ۖ قُلْ هِىَ مَوَٰقِيتُ لِلنَّاسِ وَٱلْحَجِّ﴾، وقد دلنا إبن تيمية على ما في معنى هذه الآية من منهج لا يتعلق بالماهية ولكنه يتعلق بالأداء الوظيفي لما هو دنيوي وواقعي في حياتنا الدنيا.

(4)

إن من يتابع الحركة السياسية الاجتماعية في مصر خلال القرنين الأخيرين، يلحظ أنها كانت بدأت مسارًا واحدًا حتى ما يجاوز منتصف القرن التاسع عشر، بالمعنى المؤسسي والمعنى الفكري، ثم ظهر الإزدواج بالتدريج، فمن الناحية المؤسسية بدأت المرجعية القانونية والتشريعية تزدوج، بين الموروث الآخذ من الشريعة الإسلامية وحدها عبر العصور، وبين ما وفد من الغرب من نظم ومرجعيات تشريعية، ثم نشأت المحاكم الأهلية الآخذه من التشريعات الفرنسية في نظمها والقوانين التي تطبقها.

وصارت صنوا للمحاكم الشرعية ثم فاقتها بحسبانها صارت هي ذات الولاية الأصلية في القضاء بالتدريج منذ الخُمس الأخير من القرن، ثم جاءت سياسة المستشار البريطاني «دانلوب» في التعليم لتحسم مسألة فصل الدين عن الدنيا في مناهج التعليم بالمدارس الحكومية، فصار ثمة تعليم ديني موروث وتعليم آخر ذو مناهج منفصله، وجاءت الجامعة المصرية مع بدايات القرن العشرين تنشأ بموجب كلية آداب أسسها المستشرقون في الأساس. كما أنه في الثلث الأخير من القرن التاسع عشر ظهرت مدرسة الإدارة والألسن لتدريس علوم القانون أخذًا من المنهج اللاتيني ثم صارت في العقد التاسع من ذات القرن مدرسة الحقوق

الخديوية. جنبًا إلى جنب مع منهاج الجامع الأزهر التي تحولت من بعد إلى ثلاثة تخصصات عامة، تخصص أصول الدين، وتخصص اللغة العربية وتخصص التشريع الإسلامي. بمعنى أن الأزهر كان يجمع تخصصين ثم ثلاثة يتعلقان بالمعاملات الحياتية للناس من لغة وتشريع غير التخصص العقيدي الخاص بأصول الدين، وهما تخصصان حياتيان هما ضمن دراسة كليات الآداب وكليات الحقوق بالجامعة المصرية الناشئة، وهذه أمثلة للازدواج المؤسسي الحادث في الحياة عبر السنين.

وبالنسبة للحالة الفكرية، فنحن عندما نتابع حركة الفكر السياسي والاجتماعي في بلدنا، نلحظ أنها كانت تتمثل في شجرة واحدة تتفرع عنها شتى فروع المعارف بغير تفرقه بين آخذ من الفكر الإسلامي أو آخذ من الفكر الغربي بدرجة ما من درجات الأخذ والاختيار تقل أو تزيد. وتجد على هذه الشجرة أمثال رفاعة رافع وعبد الله النديم والشيخ حسن العدوي وجمال الدين الأفغاني ومحمد عبده. ثم نلحظ مع بدايات القرن العشرين استبعاد تدريجي سريع لذوي المورد الإسلامي من هذه الشجرة الفكرية، حتى أنها اقتصرت على غير الإسلامي الفكري تمامًا بعد الحرب العالمية الأولى، فكأن آخر من عليها تقريبًا من هؤلاء هو السيد محمد رشيد رضا بوصفه تلميذًا ومتابعًا لمحمد عبده.

فلنتابع الكتب والدراسات التي عرضت لحركة الفكر السياسي والاجتماعي لمصر مثلاً بعد التاريخ السابق ذكره، لا نجد فيها مثلاً أمثال الشيخ يوسف الدجوي وطنطاوي جوهري، وكانت مؤلفاتهم وكتاباتهم ذات حيز كبير فيما يطالعه ابناء العشرينيات والثلاثينيات وما بعدهما. ولا نجد مثلاً ذكرًا للشيخ محمد شاكر الذي عاينتُ في مطالعاتي لصحف هذه الفترات مدى الأهمية البالغة لمتابعاته في الصحافة لمشاكل وقضايا عصره السياسية والثقافية وغيرها ومتابعاته لأعمال

دستور 1923 على سبيل المثال. ولا نجد ذكرًا للشيخ ماضي أبو العزايم الذي أنشأ لجان للخلافة على خلاف رغبة الملك فؤاد وقتها الطامع في الخلافة بعد إلغائها من الآستانه سنة 1924، وهو نشاط كان أهم كثيرًا مما صنعه علي عبد الرازق في كتابه الشهير الذي انكر قيام الخلافة أصلاً وأهم منه وأصوب منه. ولا نجد مثلاً مواقف الشيخ حسونة النواوي دفاعًا عن القضاء الشرعي واستقلاله ضد محاولات اللورد كرومر التدخل فيه. ذلك أن تاريخ الفكر الاجتماعي والسياسي منذ هذه الاوقات صار قاصرًا على فريق واحد مستبعدًا تمامًا أو بطريقة شبه تامه ما يمت إلى الموقف الفكري الآخذ من الثقافة الإسلامية.

وليست المشكلة في هذه الصورة أنها تكون غير صادقة أو غير صائبة أو غير منصفه، ولكن المشكلة أنها تصور المجتمع والبيئة السياسية الاجتماعية على غير حقيقتها بما يستحيل معه توقع مسار الأحداث فيها ولا طريقة التأثير في هذه الأحداث من بعد. وهي تجعل المراقبين للأوضاع السياسية والاجتماعية بعيدين عن إمكان التوقع الصحيح والحساب المعقول للممكنات وتجعل المسار التاريخي عرضة للمفاجآت في كل حين. لآن آثار ورؤى وحركات وتصرفات وتجمعات تصير بعيدة عن عناصر ما يحسب ويقدر من العوامل المتداخلة في المسارات السياسية والاجتماعية. وهذا ما حدث مثلاً في أحداث ثورة 25 يناير 2011 وما بعدها.

وقد ذكرت كل هذه الأمثلة لأوضح أهمية ما تقوم به هذه المدرسة التي تنتمي إليها الدكتورة نادية مصطفى وتقف هي وصحبها الاجلاء في الصفوف الأولى من منشئ تيارها السياسي الفكري، ولندرك الأمل الذي نعول عليه إن شاء الله من ناتج هذا النشاط الراتب لهم جميعًا في رأب الصدع في حياتنا الثقافية وبناء أسس التيار الأساسي للأمة.

ونسأل الله سبحانه التوفيق لهذا المسار الكريم

مقدمة(*)

التاريخ هو معمل الباحث السياسي. هكذا سمعت من أ.د.حامد ربيع (رحمه الله) وتعلمت عليه منذ مرحلة البكالوريوس.

(1)

وحين درست تاريخ العلاقات الدولية في سنوات ما قبل التخرج، كان تاريخنا العربي الإسلامي هو الغائب الحاضر – في أدبيات العلم الغربية – فإما غياب كامل وإما استدعاء لتاريخ تنافس القوى الاستعمارية على احتلالنا.

وحين بدأت التحصيل والمراكمة في مجال نظرية العلاقات الدولية في مرحلة الدراسات العليا وما بعد الدكتوراه تأكدَت لي بالتدريج انطباعاتي الأولية وعلى أكثر من مستوى: فحين استدعى منظروا النظم الدولية الخبرات التاريخية لتطور النظم لم يكن من بينها خبرات التاريخ الإسلامي. ومن كان يعي منهم ذلك الإسقاط مثل مارسيل مارل (على سبيل المثال) فلقد برره في مقدمة كتابه سوسيولوچيا العلاقات الدولية، كالتالي: «... لما كان من المستحيل أن نحيط بالتاريخ الإنساني في لمحة بصر... فقد يكون من الأفضل اختيار لحظة بداية تشكل العالم الحديث، وهي اللحظة التي تتطابق مع مولد المجتمعات التي أضحت الدولة المعاصرة وريثها المباشر، كنقطة انطلاق. ومن المؤكد أن اختيار القرن السادس عشر ينطوي على بعض التحكم من حيث الزمان أو المكان... وعلى خبراء الحضارات الأخرى أن

(*) خالص شكري للأستاذة شيماء بهاء الدين الباحثة بمركز الحضارة للدراسات السياسية على المساعدة في إعداد هذا الكتاب للنشر.

ينبروا لعقد المقارنات المطلوبة...»[1].

وحين اجتاحت مناطق العالم الإسلامي، بعد نهاية الحرب الباردة موجات الحروب الأهلية سواء في القوقاز أو آسيا الوسطى أو البلقان، كان استدعاء التاريخ ضرورة لا غنى عنها لفهم أبعاد الحلقة الراهنة من إعادة رسم خرائط هذه المناطق وإعادة تشكيل توازناتها الإقليمية وأنماط التدخلات الخارجية فيها. بل كان استدعاء هذا التاريخ ضرورة للتعرف على وجود «المسلمين المنسيين» في هذه المناطق من العالم الإسلامي، بعد أن تحولوا إلى أقليات مسلمة.

وفي حينها كنت قد انخرطت منذ 1986 في الإشراف على إعداد مشروع العلاقات الدولية في الإسلام (1986 – 1996)[2]. حيث تأكد لي أن التنظير

(1) مارسيل مارل: سوسيولوجيا العلاقات الدولية، ترجمة: د.حسن نافعة،: دار المستقبل العربي، القاهرة، 1986، ص 23 – 24.

(2) صدرت أعمال مشروع العلاقات الدولية في الإسلام في موسوعة مكونة من اثني عشر جزءًا تحت عنوان: مشروع العلاقات الدولية في الإسلام، مجموعة باحثين، د.نادية محمود مصطفى (إشراف عام ورئيس الفريق)، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، القاهرة، 1996.

1. د.نادية محمود مصطفى: المقدمة العامة للمشروع، الجزء الأول من المشروع.
2. د.سيف الدين عبد الفتاح: مدخل القيم إطار مرجعي لدراسة العلاقات الدولية في الإسلام، الجزء الثاني من المشروع.
3. د.أحمد عبد الونيس: د.سيف الدين عبد الفتاح، ود.عبد العزيز صقر، المداخل المنهاجية للبحث في العلاقات الدولية في الإسلام، الجزء الثالث من المشروع.
4. د.مصطفى منجود: الدولة الإسلامية وحدة التعامل الخارجي في الإسلام، الجزء الرابع من المشروع.
5. د.أحمد عبد الونيس: الأصول العامة للعلاقات الدولية في الإسلام وقت السلم، الجزء الخامس من المشروع.
6. د.عبد العزيز صقر: العلاقات الدولية في الإسلام وقت الحرب: دراسة للقواعد المنظمة لسير القتال، الجزء السادس من المشروع.
7. د.نادية محمود مصطفى: مدخل منهاجي لدراسة تطور وضع ودور العالم الإسلامي في النظام الدولي، الجزء السابع من المشروع.

الدولي الغربي في مجمله يسقط خبرة التاريخ الإسلامي في حين لا يمكن أن نسقط نحن الخبرة التاريخية الحضارية لأمتنا. ولذا كان «التاريخ الإسلامي» جزأ رئيسًا من هذا المشروع (منهاجية ومحتوى)[1].

وكان المشروع بمثابة البنية التحتية لبناء منظور حضاري إسلامي مقارن في علم العلاقات الدولية[2].

ويقوم بناء هذا المنظور على ثلاثة مستويات من المصادر: مصادر تأسيسية وهي الأصول الثابتة والاتجاهات الفقهية المتغيرة ومنظومات القيم التأسيسية والفرعية، مصادر بنائية مكملة استنادًا إلى خبرات تراث الممارسة والحركة عبر

---

8. د.علا أبو زيد: الدولة الأموية... دولة الفتوحات)41 – 132هـ، 661 – 750م(من استئناف الدولة الأموية القوى والمؤثر لحركة فتوحات الراشدين إلى بلوغ المد الفتحي حدوده الطبيعية في المشرق والمغرب، الجزء الثامن من المشروع.
9. د.علا أبو زيد: الدولة العباسية من التخلي عن سياسات الفتح إلى السقوط)132 – 656هـ، 750 – 1258م(، الجزء التاسع من المشروع.
10. د.نادية مصطفى: العصر المملوكي من تصفية الوجود الصليبي إلى بداية الهجمة الأوروبية الثانية)642 – 923هـ، 1258 – 1517م(، الجزء العاشر من المشروع.
11. د.نادية مصطفى: العصر العثماني من القوة والهيمنة إلى بداية المسألة الشرقية، الجزء الحادي عشر من المشروع.
12. د.ودودة بدران: وضع الدول الإسلامية في النظام الدولي في أعقاب سقوط الخلافة (1924 – 1991)، الجزء الثاني عشر من المشروع.

(1) د.نادية محمود مصطفى: مدخل منهاجي لدراسة التطور في وضع ودور العالم الإسلامي في النظام الدولي، (في): د.نادية محمود مصطفى (إشراف)، مشروع العلاقات الدولية في الإسلام، مرجع سابق.

(2) د.نادية محمود مصطفى: إشكاليات البحث والتدريس في علم العلاقات الدولية من منظور حضاري مقارن، بحث مقدم إلى مؤتمر»حوار الحضارات والمسارات المتنوعة للمعرفة (المؤتمر الثاني للتحيز(" فبراير 2007، جامعة القاهرة: برنامج الدراسات الحضارية وحوار الثقافات بكلية الاقتصاد.
ونشر مزيدا ومنقحًا (في): أحمد فؤاد باشا وآخرون: المنهجية الإسلامية (الجزء الثاني)، مركز الدراسات المعرفية القاهرة، دار السلام، 2010.

عصور التاريخ الإسلامي المتتالية، وأخيرًا مصادر بنائية أخرى تستند إلى التراث الفكري اللازم لدراسة العلاقة بين قضايا ثلاث رئيسية في تاريخ المسلمين: الوحدة، الجهاد، الإصلاح. وتساعد هذه المصادر البنائية الفكرية والتاريخية على تفسير ما آلت إليه الفجوة بين الأصول وبين الواقع (التاريخي والراهن).

والعلاقة بين المصادر الثلاثة عضوية لأنها تقدم منظومة الرؤية النسقية، خبرات الممارسة، منظومات القيم وأنماط الاستجابات للتغيرات في وضع الأمة والتحديات التي واجهتها عبر تاريخ تطورها السياسي العسكري والاقتصادي... داخليًا وخارجيًا، أي إجمالاً التحديات الحضارية. ومن هنا يبرز المقصود بالحضاري: تجاوز الثنائيات بين مصادر التنظير وتجاوز الحدود الفاصلة بين العلوم وبين الداخل والخارج وبين أوجه الظاهرة المتعددة (سياسي...اقتصادي) وبين الفواعل الرسمية وغير الرسمية، بين الجزأ والكل، وبين القيم والمصالح بين المادي وغير المادي[1].

وهكذا تعاقبت -عبر عقود ثلاثة - محفزات اهتمامي النظرية والعملية ببعدين أساسيين:

أولهما موضع التاريخ الإسلامي الدولي والفكر الإسلامي الدولي من تأسيس منظور حضاري إسلامي للعلاقات الدولية مقارنة بمنظورات العلم الأخرى، في نطاق مشروع العلاقات الدولية في الإسلام[2].

والبعد الثاني هو فهم الصراعات الداخلية والإقليمية المشتعلة عبر أرجاء

---

(1) د.نادية محمود مصطفى: العلاقات الدولية في الإسلام: نحو تأصيل من منظور الفقه الحضاري، مجلة المسلم المعاصر، العدد (133/ 134)، 2009، ص ص121 - 190.

(2) انظر دوافع وأهداف ومستويات هذا المشروع الثلاثة (الأصول، التاريخ، الفكر) في:

- د.نادية محمود مصطفى: مقدمة مشروع العلاقات الدولية في الإسلام: الأهداف، الدوافع، المنطلقات، (في): د.نادية محمود مصطفى (إشراف): المقدمة العامة لمشروع العلاقات الدولية في الإسلام، مرجع سابق. الجزء الأول.

العالم العربي والإسلامي، وجميعها ذات جذور تاريخية وذات أبعاد دينية وثقافية ومذهبية إلى جانب الأبعاد الاستراتيجية الأخرى (حسابات المصالح المادية). ومن ثم، فإن الأنماط والنماذج التاريخية المستخلصة من دراسة التاريخ إنما تساعد على تعميق فهم تطور وضع هذه الصراعات في سياق تطور النظام الدولي ثم العالمي.

وحين توالت وتراكمت جهودي العلمية الجماعية أو بحوثي العلمية المنفردة في مجال بناء منظور حضاري إسلامي للعلاقات الدولية أو في مجال القضايا الدولية[1] تأكد لي أن الذاكرة التاريخية الواهية أو المشوهه هي آفة خطيرة لا تقل عن خطورة آفات أخرى، تعاني منها شعوبنا العربية الإسلامية. ويتم توظيف هذه الذاكرة الواهية أو المشوهة لإحكام الاستبداد السياسي والتبعية الاقتصادية والاستلاب الحضاري.

ولا يصدُق هذا الوضع على المساحات الوطنية فقط ولكن يصدق أيضًا على مساحات العلاقات بين مكونات الأمة من الشعوب والحكومات وكذلك مساحات العلاقات مع بقيه «العالم».

(2)

ولهذا، لم يكن الكفاح النظري باستدعاء التاريخ الإسلامي، إلى جانب التواريخ الحضارية للآخرين في عملية التنظير الدولي الحضاري المقارن، هو الكفاح الوحيد المطلوب فلقد كان مطلوب أيضًا الاستدعاء المنظم للذاكرة التاريخية للحركات الوطنية، أو الصراعات أو تجارب التعاون أو...، فإن السياسة

(1) انظر ملامح هذه الخبرة بعد أكثر من عقد من نشر المشروع 1996 في:

- د.نادية محمود مصطفى: العلاقات الدولية في الإسلام: من خبرة جماعة علمية إلى معالم منظور حضاري جديد (مقدمة عدد خاص: العلاقات الدولية في الإسلام (1))، مجلة المسلم المعاصر، العدد (133/ 134)، 2009، ص ص 5 – 56.

ليست إلا التاريخ الراهن الذي لا ينفصل عن التاريخ «السابق». ومن ثم، فإن تعميق فهم الأوضاع الراهنة للعالم الإسلامي، في مجملها وفي تفاصيلها، يتطلب استدعاء خبرة التاريخ للتدبر في ماهية التحديات والمخاطر والتهديدات الراهنة وسبل الخروج منها.

إن تراثنا هو تاريخ الفكر والمؤسسات والرموز والتفاعلات، أي تاريخ تطبيق الشريعة ومن ثم تاريخ تطور العلاقة بين الأصل الثابت وبين المتغير فقهًا وممارسة. ومن ثم فإن العبرة من استدعاء التاريخ الإسلامي (للتنظير أو للتدبر) تتجاوز العبرة من استدعاء تواريخ حضارية أخرى لا تنطلق أو لا تقوم على مثل «ثابتنا» وأصلنا أي القرآن والسنة أو على مثل أصول المنهاجية الإسلامية.

فالتغيير المستمر بلا ميزان هو سمت أو صبغة دراستهم لتاريخهم أما صبغة تاريخنا فهو التغير وفق ميزان قربًا أو بعدًا عنه، رشادة أو ضلالاً، والميزان هو الأصل والثابت. ومن هنا أهمية الرؤية المقارنة بين مدارس تفسير التاريخ الإسلامية وغيرها من ناحية وكذلك أهمية الرؤية المقارنة عن وضع وأهمية ومنهاجية توظيف التاريخ في الدراسات الدولية المقارنة النظرية منها أو المعاصرة من ناحية أخرى.

إن التاريخ الإسلامي هو تاريخ حضارتنا وتاريخ تطور نظم الحكم الإسلامية وتطور العلاقات الدولية وتطور التاريخ الاجتماعي والاقتصادي. إن التاريخ الإسلامي ليس تاريخ الأُسر والملوك والحلفاء فقط ولكنه تاريخ الأمة، إنه ليس التواريخ الجزئية القُطرية فقط (التي سادت وانتشرت في ظل تشرذم الخلافة وبعد سقوطها). ولكنه التاريخ الشامل للأمة الذي هو جزء حي من التاريخ العالمي. فالأخير ليس تاريخ المركزية الأوروبية المدّعية العالمية، كما أنه ليس تاريخ واحد للعالم ولكنه تاريخ كافة الدوائر الحضارية في تفاعلاتها الكبرى وخلال صعود أو هبوط كل منها.

إن التاريخ الإسلامي ليس تاريخ الحروب والمعاهدات فقط ولكنه أيضًا

تاريخ التفاعلات السلمية بين الشعوب والدول الإسلامية وغيرها من شعوب ودول العالم سواء في دورات القوة أو الصعود أو دورات الضعف والخبو.

إن التاريخ الإسلامي ليس تاريخ تطور هياكل توزيع القوة العالمية بين المسلمين وغيرهم فقط ولكنه تاريخ التفاعلات الحضارية في منظومة متكاملة من الهياكل والمؤسسات ومنظومات القيم والأفكار.

إن للتاريخ الإسلامي قراءات تختلف باختلاف المنظورات: الماركسية، القومية، الليبرالية، الإسلامية. ومن ثم تفسير التاريخ الإسلامي، سواء في مفاصل تطوره الكبرى، أو أحداثه الجزئية، ليس تفسير واحد ولكن متعدد الجوانب. ويتم توظيف كل تفسير توظيفًا سياسيًا في الصراعات السياسية الوطنية أو الإقليمية. ورغم ذلك يظل لدور التاريخ، في النظرية أو الحركة الدولية ضرورته وأهميته.

(3)

إن الكتاب يقدم نماذج من خبرة التفاعل مع جميع هذه الأبعاد. والتي تم تسجيلها عبر ما يقرب من ربع القرن في دراسات متنوعة تجمع بين الأبعاد النظرية والتطبيقية. وإلى جانب هذه الدراسات المنفردة توجد مجموعة من الجهود العلمية الجماعية التي تمثل تراكمًا رأسيًا أو أفقيًا على هذه الدراسات.

ومن ثم فإن القسم الأول من الكتاب تحت عنوان التاريخ الإسلامي ومصادر بناء منظور حضاري يضم أربع دراسات.

الدراسة الأولى: «التاريخ ودراسة االنظام الدولي: رؤى نظرية ومنهاجية مقارنة يتناول المنهاجية المقارنة لدراسة التاريخ وكيفية توظيفه من رؤى مقارنة في التنظير للعلاقات الدولية. كما تتناول كيفية الاقتراب من التاريخ الإسلامي اقترابًا نظميًا لتحليل المادة التاريخية على نحو يتجاوز التأريخ التقليدي. كما تقدم إطارًا مقترحًا للتحليل النظمي للتاريخ الإسلامي بغية اكتشاف أنماط تطور التفاعلات

النظمية الدولية الإسلامية، وكيفية توظيفها في بناء متظور حضاري إسلامي مقارن بالمنظورات الأخرى للعلم التي توظف –في جانب منها– تاريخ حضارتها الغربية.

وهذه الدراسة مأخوذة ومزيد عليها من الجزء السابع من مشروع العلاقات الدولية[1].

والدراستان الثانية والثالثة تقدمان قراءة في تاريخ العصرين المملوكي والعثماني من اقتراب نظمي[2]، يمثلان وغيرهما[3] ساحة لاختبار تطور قضيتين أساسيتين وقواعد وأسس تفسيره. وهما قضية الجهاد وقضية الوحدة. ولذا فإن الدراسة الرابعة تقدم نتائج التحليل النظمي للتاريخ الإسلامي وخاصة من حيث بيان «الأنماط التاريخية» للتفاعلات حول هاتين القضيتين والقواعد المفسرة لمسار تطور هذه الأنماط مقارنةً بمنظورات

(1) د.نادية محمود مصطفى: مدخل منهاجي لدراسة التطور في وضع ودور العالم الإسلامي في النظام الدولي، مرجع سابق.

(2) د.نادية مصطفى: العصر المملوكي من تصفية الوجود الصليبي حتى بداية الهجمة الأوربية الثانية (ص191 – 256)، والعصر العثماني من القوة والهيمنة إلى بداية المسألة الشرقية (ص257 – 369)، في: مجموعة مؤلفين، د.سمير سليمان (إشراف)، موسوعة تاريخ العلاقات بين العالم الإسلامي والغرب، المجمع العالمي للتقريب بين المذاهب الإسلامية، إيران، ط1، 2010.

وقد نشرت الدراستان مفصلتان في:

– د.نادية محمود مصطفى: العصر المملوكي، (في): د.نادية محمود مصطفى (إشراف): مشروع العلاقات الدولية في الإسلام، مرجع سابق.

– د.نادية محمود مصطفى، العصر العثماني، (في): د.نادية محمود مصطفى (إشراف): مرجع السابق.

(3) انظر أيضًا قراءة من اقتراب نظمي في العصرين الأموي والعباسي ومرحلة ما بعد الاستعمار على التوالي في:

– د.علا أبو زيد: الدولة الأموية.. دولة الفتوحات)41 – 132هـ، 661 – 750م(من استئناف الدولة الأموية القوي والمؤثر لحركة فتوحات الراشدين إلى بلوغ المد الفتحي حدوده الطبيعية في المشرق والمغرب)في:(مرجع سابق.

– د.علا أبو زيد: الدولة العباسية من التخلي عن سياسات الفتح إلى السقوط (132 – 656هـ، 750 – 1258م)، (في): المرجع السابق.

– د.ودودة بدران: وضع الدول الإسلامية في النظام الدولي في أعقاب سقوط الخلافة، (في): مرجع سابق.

أخرى في علم العلاقات الدولية تختلف من حيث توظيف التاريخ وكيفية تفسيره.

إن محتوى هذا القسم يمثل ذاكرة الأمة لفهم كيف وصلت أمتنا إلى ما هي عليه الآن. ومن ثم فيمثل محتوى هذا القسم البنية التحتية والخلفية التاريخية لكثير من القضايا الحديثة والمعاصرة للعالم الإسلامي[1]، والواجب تناولها من منظور حضاري إسلامي.

والقسم الثاني: تحت عنوان: في أنماط علاقات أركان الأمة الإسلامية الدولية

---

(1) انظر:

- سلسلة القضايا في حولية «أمتي في العالم» في أعدادها الإحدى عشر:
- الأول (1998م): ركَّز على مسألة «الأمة والعولمة».
- الثاني (1999م): وركز على «العلاقات البينية داخل الأمة».
- العدد الخامس (2001 – 2002): وكان موضوعه «تداعيات الحادي عشر من سبتمبر على أمة الإسلام».
- العدد السادس (الصادر مايو 2005): وتناول قضية «الحرب على العراق وتداعياتها على أرجاء الأمة الإسلامية».
- العدد السابع (2007): وجاء حول قضية «الإصلاح فى الأمة بين الداخل والخارج».
- العدد الثامن (2008 – 2009): وموضوعه قضية «الأمة ومشروع النهوض الحضاري» .
- العدد التاسع (2009 – 2010): ويسلط الضوء على قضية غزة، وما تعرضت له من عدوان وحشي، وما تبعه من مواقف داخلية عربية ودولية.
- العدد العاشر (2010 – 2011): اهتم بدراسة الحالة الثقافية في العالم الإسلامي من مدخل سياسي، للتعرف على التأثير المتبادل بين السياسي والثقافي.
- العدد الحادي عشر (2011 – 2012): وعنوانه «الثورة المصرية والتغيير الحضاري والمجتمعي».
- ذلك إضافة إلى العددين الثالث والرابع (2000 – 2001): ومثلا عدد خاص تحت عنوان «الأمة في قرن». وجاء من ستة أجزاء كالتالي:
- الأمة في قرن: الماهية والمكانة والإمكانية.
- خبرة العقل المسلم: خبرات وتطورات وحوارات.
- الإسلام في عالم المسلمين: نماذج وحالات.
- أنماط الفواعل والتفاعلات في الداخل الإسلامي.
- الأقوام والأعراق والملل في عالم متداخل.
- تداعي التحديات والاستجابات والانتفاض نحو المستقبل.

يقدم ثلاث دراسات عن أنماط ونماذج من العلاقات الدولية لأركان الأمة التركية، العربية، الإيرانية في بعض مراحل التاريخ الإسلامي. مع التركيز على «التدخلات الخارجية في هذه العلاقات وكيف تمارس تأثيرها السلبي وخاصة في مراحل تهافت القوة وتنازع الأطماع القومية في عالم المسلمين.

والأمة ليست هي أركانها الكبرى فقط بالطبع ولكن تمتد إلى شعوب مسلمة في دوائر أخرى منها البلقان والقوقاز وآسيا الوسطى يتناولها القسم الثالث.

القسم الثالث: تحت عنوان: المسلمون المنسيون: الجذور التاريخية لصراعات ما بعد الحرب الباردة ذات الأبعاد الدينية والقومية.

ويتكون من أربع دراسات تتناول تداعيات انهيار الاتحاد السوفيتي والاتحاد اليوجسلافي على الحروب في آسيا الوسطى والقوقاز والبلقان وجميعها ذات جذور تاريخية يحتاج استدعائها إلى إطار للتحليل السياسي للتاريخ الإسلامي ومحددات تدخل القوى الاستعمارية لاقتسام الدولة العثمانية. ومن ثم فإن هذه الدراسات كانت تساعد في حين صدورها على علاج سقوط تاريخ هذه المناطق من الذاكرة المعاصرة، باعتبارها كانت أجزاء سابقة من ديار الإسلام آلت إلى مصائر متنوعة وقدمت نماذج مختلفة حول التفاعل بين المسلمين وغير المسلمين، وكيف أرتدت الصراعات السياسية وصراعات القوة والأيديولوجيا في هذه المناطق أردية علمانية حاول أصحابها أن يطمسوا كل علاقة بين الدين والثقافة والهوية وبين السياسة.

القسم الرابع: تحت عنوان: في تاريخ نماذج من قضايا مجتمعية ينقلنا من تجليات «القوى الصلدة» وخاصة القوة العسكرية في إدارة التفاعلات بين الدول والحكومات إلى تجليات أخرى للقوة، وخاصة التعارف والحوار، وعلى مستويات أخرى مجتمعية مثل المرأة، كما في الدراسة الأولى من هذا القسم، أو الشعوب المتفاعلة خلال الحرب أو السلم، كما في الدراسة الثانية أو الأبعاد الثقافية في تاريخ الاستعمار الأوروبي

وامتداداتها الراهنة لاستمرار النفوذ والتدخل ومنها على سبيل المثال مشروع الشراكة الأورومتوسطية. وقضايا المرأة والحوار والتعارف السلمي قضايا مجتمعية ثقافية لم تسلم من التسييس والتوظيف في صراعات سياسية داخلية وخارجية على حدٍ سواء.

وعلى هذا النحو، فإن دراسات الكتاب تقدم نماذج من الاقتراب النظمي الشامل من تاريخ الأمة وهو الاقتراب الشارح لنمط التفاعلات بين القوى الإسلامية وغيرها عبر مراحل من تطور التاريخ الإسلامي. إلا أن هذا الاقتراب لا يفترق عن اقتراب التفاعلات الحضارية التاريخية الشارح لمناط الأفكار والقيم والهوية من التفاعلات بين شعوب الأمة وغيرها من الشعوب. فإن تاريخ الفكر الدولي الإسلامي وتاريخ الحركة السياسية الدولية الإسلامية متكاملان. فلا يمكن الاكتفاء بالتواريخ السياسية الرسمية على حساب التواريخ الفكرية والثقافية والاجتماعية[1].

وإذا كان مشروع العلاقات الدولية في الإسلام -سعيًا نحو تأسيس منظور حضاري إسلامي مقارن في علم العلاقات الدولية، قد انطلق من مراجعة حالة العلم مراجعة نقدية معرفية ومنهاجية وانطولوجية، ومن ثم قام على تحديد مناط اسهام

(1) وحول تاريخ الفكر الإسلامي الدولي وموضعه من التنظير الدولي انظر:

- د.نادية محمود مصطفى: دراسة العلاقات الدولية في الفكر الإسلامي: بين الإشكالات المنهجية وخريطة النماذج والمفاهيم الفكرية، القاهرة: مركز الحضارة للدراسات السياسية، دار السلام، 2013.

- د.نادية مصطفى: قراءات في فكر أعلام الأمة، د.سيف الدين عبد الفتاح (تقديم)، القاهرة: مركز الحضارة للدراسات السياسية - دار البشير للثقافة، 2014.

- د.سيف الدين عبد الفتاح: تحديات الأمة في فكر أعلام معاصرين، مجلة المسلم المعاصر، العدد (133/ 134)، 2009.

أحمد نبيل صادق: العلاقات الدولية في فكر ابن خلدون، مجلة المسلم المعاصر، العدد (133/ 134)، 2009.

- د.سيف الدين عبد الفتاح، تراث العلاقات الدولية في الإسلام - نماذج وحالات من إشكاليات التعريف والتصنيف والتوصيف والتوظيف: دراسة نقدية في الحالة البحثية، بحث مقدم إلى ندوة تراث العرب (نشر بعض منه في أعمال الندوة)، انظر: د.فيصل الحفيان (محرر)، تراث العرب السياسي، معهد المخطوطات العربية، القاهرة: جامعة الدول العربية،2002.

منظور حضاري إسلامي في التراكم العلمي اللازم لاحداث «تحول في المنظور 1986 - 1996(Paradigm shift)، فإن حالة مراجعة العلم خلال العقدين المنصرمين (بعد نشر أعمال المشروع وخلال جهود بنائه واختبار تفعيله في دراسة قضايا الأمة والعام (1996 - 2014)[1]، قد أفصحت عن تزايد الاهتمام بالأبعاد القيمية والأبعاد الدينية - الثقافية الحضارية من ناحية، وتزايد تجسير الحدود بين

(1) انظر إصدارات قسم العلوم السياسية حول حالة علم السياسة خلال هذين العقدين وموضع الإسهام من منظور حضاري إسلامي في هذه المراجعة:
- د.حسن نافعة، د.سيف الدين عبد الفتاح (محرران): العولمة والعلوم السياسية (أعمال سمينار قسم العلوم السياسية)، جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2000.
- د.حسن نافعة، د.سيف الدين عبد الفتاح (محرران): العولمة: قضايا ومفاهيم (أعمال سمينار قسم العلوم السياسية)، جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2001.
- د.هبة رءوف عزت (محرر): العولمة: رؤى مقارنة (أعمال سمينار قسم العلوم السياسية)، جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2001.
- د.نادية محمود مصطفى (إشراف وتحرير): علم السياسة: مراجعات نظرية ومنهاجية، (أعمال سمينار قسم العلوم السايسية (4 - 5) 2001/ 2003)، جامعة القاهرة: قسم العلوم السياسية بكلية الاقتصاد، 2004.
- د.نادية مصطفى (إشراف علمي وتقديم)، أميرة أبو سمرة (مراجعة وتحرير): مداخل التحليل الثقافي لدراسة الظواهر السياسية والاجتماعية: المنطلقات والمجالات والمفاهيم في العلوم الاجتماعية والسياسية (أعمال سمينار قسم العلوم السايسية 2008 - 2010)، جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، مركز الدراسات الحضارية وحوار الثقافات، 2011.
- د.إكرام بدر الدين (تقديم)، د.نادية مصطفى (إشراف علمي)، د.أميمة عبود (تحرير): أعمال سمينار قسم العلوم السياسية للعام الجامعي 2010 - 2011 «المنظور البيني والعلاقات البينية في علم السياسة: إعادة نظر وقراءة جديدة، جامعة القاهرة: قسم العلوم السياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2012.
- وانظر من الرسائل العلمية على سبيل المثال:
- شريف عبد الرحمن: نظرية النظم ودراسة التغير الدولي، رسالة ماجستير، جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2003.
- أحمد نبيل صادق: إسهام ابن خلدون في النظرية الدولية بين الفكر والحركة، رسالة ماجستير، جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية. 2011.

علم السياسة والعلوم الاجتماعية الأخرى وخاصة التاريخ والاجتماع والفلسفة من ناحية أخرى. وبالطبع كان للتاريخ موضعه من هذا التطور «ما بعد الوضعي والسلوكي وما بعد الحداثي» سواء من منظور غربي نقدي. ومن أبرز التجليات منظور التحليل الحضاري[1] أو من منظور حضاري إسلامي[2] وعلى جانب آخر

(1) انظر على سبيل المثال: – أندرو لينكليتر، السوسيولوجيا التاريخية، (في): سكوت بروتشيل وآخرون (مؤلفون): نظريات العلاقات الدولية، ترجمة: محمد صفار، القاهرة: المركز القومي للترجمة، سلسلة العلوم الاجتماعية للباحثين (رقم 11)، 2014، ص207 – 240.

- Stephen Hobden, John M. Hobson, Historical Sociology of International Relations, Cambridge University Press, 2002.

- Gregorio Bettiza, Civilizational Analysis in International Relations: Mapping the Field and Advancing a 'Civilizational Politics: Line of Research, International Studies Review, (2014).

- A. Nuri Yurdusev, International Relations and the Philosophy of History... A Civilizational Approach, Basingstoke ; New York : Palgrave Macmillan, 2003.

(2) في التاريخ وصعود وسقوط الحضارات والأمم انظر على سبيل المثال المداخل المتنوعة التالية في مشروع إسلامية المعرفة:

– عبد الوهاب المسيري: فقه التحيز، (في) د.عبد الوهاب المسيري (محرر)، إشكالية التحيز: رؤية معرفية ودعوة للاجتهاد، القاهرة: المعهد العالمي للفكر الإسلامي، 1998.

– مصطفى محمود منجود: الأبعاد السياسية لمفهوم الأمن في الإسلام، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، القاهرة، 1996.

– السيد عمر: الدور السياسي للصفوة في صدر الإسلام، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، القاهرة، 1996.

– محمد هيشور: سنن القرآن في قيام الحضارات وسقوطها، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، القاهرة، 1996.

– عبد العليم عبد الرحمن خضر: المسلمون وكتابة التاريخ: دراسة في التأصيل الإسلامي لعلم التاريخ، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، القاهرة، ط2، 1994.

– غريغوار منصور مرشو: مقدمات الاستتباع: الشرق موجود بغيره لا بذاته، ، المعهد العالمي للفكر الإسلامي القاهرة، 1996.

– أحمد محمد جاد عبد الرازق: فلسفة المشروع الحضاري بين الإحياء الإسلامي والتحديث الغربي، (2ج)، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، القاهرة، 1995.

يظل هذا الجهد النظري أساسًا ومنطلقًا لمعالجة القضايا الدولية المعاصرة على ضوء «الخبرة التاريخية» من اقتراب نظمي وبحثًا في «الأنماط التاريخية».

بعبارة أخرى، فإن أعمال هذا الكتاب النظرية والتطبيقية المنشورة (1994 – 2010) تحمل رسالتين: الرسالة الأولى: إن أعمال هذا الكتاب ليست الا اجتهادًا

– عبد الله محمد الأمين: الاستشراق في السيرة النبوية، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، القاهرة، 1997.
– محمد الفاضل بن عاشور: روح الحضارة الإسلامية، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، القاهرة، ط/ 2، 1993.
– أحمد العماري: نظرية الاستعداد في المواجهة الحضارية للاستعمار: المغرب نموذجًا، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، القاهرة، 1997.
– ماجد عرسان الكيلاني: هكذا ظهر جيل صلاح الدين وهكذا عادت القدس، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، القاهرة،1994.
– عبد المجيد النجار: تجربة الإصلاح في حركة المهدي بن تومرت: الحركة الموحدية بالمغرب أوائل القرن السادس الهجري، (رقم 2)، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، القاهرة، ط/ 2، 1995.

وانظر أيضًا على سبيل المثال:

– طارق البشري: محمود محمد صقر (إشراف على التحرير)، منهج في الثقافة الإسلامية: نحو وعي إسلامي بالتحديات المعاصرة، محاضرات في مادة الثقافة الإسلامية بجامعة الخليج العربي (1405 – 1408، 1985 – 1988).
– د.عماد الدين خليل: حول إعادة كتابة التاريخ الإسلامي، دار ابن كثير، دمشق/ بيروت، 2005.
– أحمد داوود أوغلو: العالم الإسلامي في مهب التحولات الحضارية، تعريب وتحرير ومراجعة: إبراهيم البيومي غانم، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة، 2006.
– إبراهيم البيومي غانم: الأوقاف والسياسة في مصر، دار الشروق، القاهرة، 1998.

انظر أيضًا الأبعاد التاريخية في الرسائل التالية على سبيل المثال:

– فوزي خليل: دور أهل الحل والعقد في النموذج الإسلامي لنظام الحكم،: المعهد العالمي للفكر الإسلامي، القاهرة، 1996.
– فوزي خليل: مفهوم المصلحة العامة في التراث السياسي الإسلامي: دراسة تطبيقية على فترة الخلافة الراشدة، جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 1998.
– أماني عبد الرحمن صالح: أزمة الشرعية في مؤسسة الخلافة الإسلامية:دراسة تحليلية لركائز وآليات الشرعية فى نظام الخلافة، رسالة دكتوراه، جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٩٨.

تزامنت معه اجتهادات أخرى استكمالاً لهذا المجال البحثي. ويحتاج هذا المجال في حد ذاته وخاصة الجانب النظري دراسات مستقلة آمل أن تحظى باهتمام شباب الباحثين الجادين. حيث إن القضايا: علاقات أركان الأمة، الصراعات الإقليمية، التفاعلات السلمية وغيرها، تحظى باهتمام مستمر وخاصة حين تنطلق المدافع وتشتعل الأزمات. وهي اهتمامات لا تنفصل عن «المصالح الاستراتيجية المؤثرة وهي لا تعكس بالضرورة مصالح أصحاب الحقوق. قد شهدت بدورها عبر تطور تاريخها العديد من نماذج هذه الصراعات. وكانت جذورها القومية والمذهبية والدينية والعرقية موضع احتفاء كبير من جانب التدخلات الخارجية في أوقات ضعف وانحدار القوى الإسلامية، حيث تم توظيفها في سياسات إحكام الهيمنة والسيطرة من خلال إذكاء الفرقة والتجزئة.

فبعد أن كان التنوع القومي والعرقي والمذهبي والديني معلم من معالم التعددية التي اينعت في إطارها الحضارة العربية الإسلامية في مراحل إزدهارها وصعودها، اضحى هذا التنوع والتعدد عبأ ثقيلاً وجذورًا لصراعات في إطار اندار القوة ثم الاستعمار وما بعد الاستعمار والدول «القومية» الحديثة. ولقد فشلت هذه الدول في إدارة هذا التنوع وتوهمت «القضاء» عليه بسياسات الاستبداد والقهر والحكم الأحادي.

وهذه الدائرة العربية الإسلامية – وامتدادًا لتداعيات نهاية الحرب الباردة ثم أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001 عليها.

الرسالة الثانية: وهي أن نشر هذا الكتاب بمثابة تطبيق لمنهاجية «التراكم العلمي» وتنبيه إلى اهميتها. فهي منهاجية مفتقدة غالبًا في تقاليدنا البحثية والعملية. والمقصود بهذا الكتاب أو غيره إحياء هذا التقليد وتجديده وخاصة وأنه يصب في إحياء ذاكرة الأمة العلمية وتجديدها باعتبار ذلك جزء مندمج في إحياء قوة الأمة ونهضتها.

إن توثيق محطات المسار العلمي، على صعيد هذا المجال «التاريخ والعلاقات

الدولية» أو غيره[1]، ليس المقصد منه حفظ ذاكرة الجهد العلمي للمؤلف فقط بقدر ما أن القصد منه ـأن نتذكر أن المدارس العلمية لاتنشأ إلا بالحفاظ على التراكم والانفتاح: إبداعًا، واستمرارية، وإضافة وتجديدًا وتفعيلاً. ومن ثم فلابد للمنتمين إلى مدرسة علمية أن يتوقفوا لحظة يلتقطوا الأنفاس ينظروا فيما قدموا وكيف كان التقديم وكيف كان النفع منه والتفاعل معه من جانب مدارس أخرى[2].

ولقد أعطت الثورات المضادة والانقلابات على ثوراتنا العربية الفرصة للمؤلفة لالتقاط جديد للانفاس. وخاصة لأن «المشروع الحضاري الإسلامي» هو الذي أضحى على المحك. ومن ثم فإن واجب الوقت هو المنافحة عنه فكرًا وحركة ولاحياء وتجديد ذاكرة الأمة. فإن ما يمر به من أزمة فكرية وأزمة سياسية ليس إلا حلقة من حلقات سابقة واجه فيها «المشروع الإسلامي» تحديات وتهديدات سواء من الداخل أو الخارج.

(4)

وأخيرًا، إذا كان هذا الكتاب قد اقترب من صراعات ذات جذور تاريخية دينية وقومية اشتعلت في بعض دوائر الأمة مثل آسيا الوسطى، القوقاز، البلقان بعد نهاية الحرب الباردة، فإن دائرتنا العربية الإسلامية تعيش الآن صراعات مشتعلة وممتدة بدأ الكشف عن جذوتها الكامنة مع اندلاع الثورات العربية 2011، ونفخ في نارها أعداء

(1) د.نادية مصطفى: قراءات في فكر أعلام الأمة، مرجع سابق.

(2) ولقد جرت محاولات على هذا الصعيد انظر على سبيل المثال:

- مدحت ماهر وماجدة إبراهيم (تحرير): مشروع تقويم إسلامية المعرفة بعد ربع قرن، مركز الحضارة للدراسات السياسية، القاهرة، (تحت الطبع).

- نحو بناء جماعة علمية وبحثية في العلوم السياسية من منظور حضاري، حلقة نقاشية نظمها مركز الحضارة للدراسات السياسية بالتعاون مع المعهد العالمي للفكر الإسلامي، القاهرة، (4 – 5 أغسطس 2008).

عدد خاص عن العلاقات الدولية في الإسلام (1)، مجلة المسلم المعاصر، العدد (133/ 134)، 2009.

- عدد خاص عن العلاقات الدولية في الإسلام (2)، مجلة المسلم المعاصر، العدد (137/ 138)، 2010.

هذه الثورات وقوى الثورة المضادة والانقلابات على مطالب الشعوب. فإذا بالمنطقة -استهدافًا من أعدائها الخارجيين وحلفائهم في الداخل - تصبح في حالة «حرب على الإرهاب»، بعد أن كانت قد أعلنت الثورة ضد الاستبداد والديكتاتورية والتبعية»؛ حيث أصبحت القوى «الإسلامية السلمية» هي الفزاعة والذريعة لإجهاض مطالب الحرية والاستقلال، التي رفعتها هذه الثورات عند اندلاعها 2011.

إن ما يجري الآن على صعيد أوطاننا في مصر واليمن وسوريا والعراق ولبنان وليبيا بصفة خاصة -والدول العربية الأخرى ليست بمنأى عنه - لا يحسن فهمه واستشراف مآله إلا إذا تم تسكينه في مسار تطور تاريخ هذه المنطقة عبر القرنين الماضيين (مع بداية الهجمة الاستعمارية الأوروبية) ومع بداية القرن الواحد وعشرون (عودة الاستعمار التقليدي في شكل جديد). فإن تداعي القوى الخارجية بكافة أدوات التدخل والهيمنة، وخاصة التغريبية العلمانية، قد اقترن بانفكاك أواصر ما تبقى من وحدة الأمة وحتى إسقاط الخلافة وتقسيم ما بقي من أرجاء الأمة غير محتلا بين قوى الاستعمار التقليدي المنتصرة في الحربين العالميتين الأولى والثانية.

فإن ما يجري الآن، تكريسًا للاستبداد والتبعية، هو إعادة تقسيم المجزأ، وفق الرؤية الصهيونية الإمبريالية، وكذلك توجيه ضربة -يحسبونها هذه المرة قاضية - للحركات الإسلامية السلمية الإصلاحية التي وضعوها في كفة واحدة مع «الراديكالية الإسلامية المسلحة» تحت مسمى «الإرهاب»[1] وتلك الأخيرة بدورها ليست الا رد فعل على تطرف وعنف النظم المستبدة وأذرعها سواء العلمانية منها أو الدينية.

ولا يسعني في النهاية إلا أن أتقدم بالشكر لكافة الجهات التي سبق ونُشرت الدراسات في إصداراتها. حيث كان التعاون العلمي معها في حينه مصدر ثراء لخبراتي البحثية، كذلك أقدم خالص شكري وتقديري للأستاذ الدكتور عبد الحمد أبو سليمان، رئيس المعهد العالمي للفكر الإسلامي وقيادات المعهد الداعمة

لمشروع المنظور الحضاري للعلوم الاجتماعية.

وأخيرًا، تقدير خاص للمستشار طارق البشري الذي تفضل مشكورًا بتقديم هذا الكتاب. ويشرفني أن أهدي إلى سيادته هذا الكتاب تقديرًا لرؤيته عن تاريخ أمتنا التي تعلمنا عليها.

والحمد لله،

القاهرة، نوفمبر 2014

القسم الأول

التاريخ الإسلامي
وبناء منظور حضاري للعلاقات الدولية

1. التاريخ ودراسة النظام الدولي: رؤى نظرية ومنهاجية مقارنة.
2. التفاعلات النظمية في العصر المملوكي: من تصفية الوجود الصليبي حتى بداية الهجمة الأوربية الثانية.
3. التفاعلات النظمية في العصر العثماني: من القوة والهيمنة إلى بداية المسألة الشرقية.
4. التحليل النظمي للتاريخ الإسلامي ودراسة العلاقات الدولية: الأنماط التاريخية وقواعد التفسير.

التاريخ في دراسة النظام الدولي: رؤى نظرية ومنهاجية مقارنة*

مقدمة: منطلقات الدراسة

تقوم هذه الدراسة وتنبثق عن خبرة مشروع العلاقات الدولية في الإسلام[1]، وعن خبرة عملية بناء منظور إسلامي لدراسة العلاقات الدولية وهي التي تلت اكتمال أعمال هذا المشروع ونشرها[2]. ومن ثم، فإن هذه الدراسة عن التاريخ في دراسة

* يقوم جوهر هذه الدراسة النظري على ما قدمه الجزء السابع من مشروع العلاقات الدولية، وقد تم إنجازه 1993:

– انظر: **مدخل منهاجي لدراسة التطور في وضع ودور العالم الإسلامي في النظام الدولي**، (في): د/ نادية محمود مصطفى (إشراف): مشروع العلاقات الدولية في الإسلام، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، القاهرة، 1996، الجزء السابع.

ولكن تعد الدراسة نسخةً منقحة ومزيدة؛ حيث تتضمن تحديثًا وتراكمًا في المصادر من ناحية، وتطويرًا في بعض مناطق التحليل من ناحية أخرى. ذلك بما يستقيم ومحورها: ألا وهو دراسة التاريخ والنظام الدولي بالأساس.

وقد قُدمت إلى: الندوة المصرية الفرنسية التاسعة تحت عنوان: «آفاق العلاقة بين العلوم السياسية والعلوم الاجتماعية»، القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، فبراير 2000.

(1) بدأ التخطيط لهذا المشروع وتنفيذه عام 1986. واستغرق العمل فيه عشر سنوات وصدرت ثلثا أعماله في اثنى عشر جزءًا 1996، وذلك تحت رعاية المعهد العالمي للفكر الإسلامي. ثم صدر استكمالا لأعماله النظرية كتاب: د/ نادية مصطفى: «العلاقات الدولية في الفكر السياسي الإسلامي: الإشكاليات المنهاجية وخريطة النماذج الفكرية ومنظومة المفاهيم»، مركز الحضارة للدراسات السياسية ودار السلام للطباعة والنشر والتوزيع، 2013.

(2) جرت مناقشة إشكالية التدريس والبحث في هذا المجال في أكثر من مناسبة كان أولها وأكثرها أهمية: المؤتمر الذي ناقش أعمال المشروع ولمدة ثلاثة أيام (نوفمبر ديسمبر 1997). وهو المؤتمر الذي تم تنظيمه بالتعاون بين مركز البحوث والدراسات السياسية بكلية الاقتصاد وبين

النظام الدولي لا تندرج في سياق دراسة العلاقة بين العلوم السياسية والاجتماعية فقط أو في سياق العلاقة بين علم العلاقات الدولية (باعتبار النظام الدولي أحد مستويات دراسة الظاهرة الدولية) وبين التاريخ (باعتباره أحد أهم العلوم الاجتماعية والإنسانية وأهمها)، ولكن تندرج أيضًا هذه الدراسة في سياق أكبر وأشمل يتصل بالمنظورات المتضادة في هذه العلوم ورؤاها المختلفة. ولذا؛ فإن المقصود بالعنوان الفرعي للدراسة: هو نقد توظيف المنظورات الغربية للتاريخ في دراسة النظام الدولي وذلك انطلاقًا من دوافع ومبررات الحاجة لعملية بناء منظور إسلامي لدراسة العلاقات الدولية، والتي يعد محور التاريخ الإسلامي أحد محاورها، إلى جانب المحور الأساسي وهو الأصول الإسلامية.

فإذا كانت العلاقة بين العلوم السياسية والعلوم الاجتماعية قديمة قِدَم نشأة العلوم السياسية (باعتبارها أحدث العلوم الاجتماعية)، فهي علاقة متجددة الأبعاد ومتطورة الآفاق نظرًا للتفاعل بين تطور كل من منهاجية العلوم الاجتماعية من ناحية ونطاق وقضايا مضمون العلوم السياسية من ناحية أخرى. وكان التطور في المنظورات التي تعاقبت على دراسة العلوم السياسية، وهو يندرج في التطور العام في المنظورات

جامعة العلوم الإسلامية والاجتماعية في فرجينيا برئاسة أ.د/ طه جابر العلواني. وشارك في هذا المؤتمر نخبة من أساتذة التاريخ والقانون والشريعة والعلوم السياسية من داخل مصر وخارجها وكان ضيف الشرف للمؤتمر هو أ.د/ علي المزروعي. ولقد صدرت أعمال هذا المؤتمر في كتاب. انظر: د/ نادية مصطفى، د/ سيف الدين عبد الفتاح (محرران): العلاقات الدولية بين الأصول الإسلامية وبين خبرة التاريخ الإسلامي، جامعة القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، 1999.

ومن المناسبات الأخرى السمينارات العلمية بقسم العلوم السياسية بجامعة القاهرة. على سبيل المثال:

- د/ نادية مصطفى: العولمة وعلم العلاقات الدولية، محاضرة أمام سمينار قسم العلوم السياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة، فبراير 1999، (في): د/ سيف الدين عبد الفتاح، د/ حسن نافعة (محرران): العولمة والعلوم السياسية، سلسلة محاضرات الموسم الثقافي (1) للعام الجامعي 1998 – 1999، جامعة القاهرة، 2000.

الكبرى لدراسة العلوم الاجتماعية، قد أفرزه النموذج المعرفي الغربي. ذلك لأن العلوم الاجتماعية الحديثة هي علوم غربية بالأساس. ولقد نشأت هذه العلوم وتطورت حتى حققت الهيمنة وذلك منذ بداية القرن التاسع عشر في ظل تأكد نظام الهيمنة الأوربية (الذي بدأت جذوره وأسسه في التكون في القرن السادس عشر الميلادي) ثم الأمريكية، ولذا؛ تركت عمليات التنظير وبناء الاتجاهات الفكرية الحديثة بين أيدي مراكز الهيمنة الغربية، الأنجلو ساكسونية والأوروبية. ولكن سرعان ما بدأ النقد لتلك الهيمنة (أسبابها ونتائجها) يبرز من داخل دائرة العلوم الاجتماعية الغربية ذاتها ومن خارجها.

وبدون الدخول في تفاصيل اتجاهات هذا النقد ومداخله وركائزه وكذلك مدارسه المختلفة، يكفي القول إنه تجسد في تعبيرات متعددة: نقد المركزية الأوروبية، نقد التحيز المعرفي والمنهجي الغربي، الدعوة إلى إسهام منظورات حضارية غير غربية، منظور إسلامي للعلوم، إسلامية المعرفة...

ومع اختلاف الأطر المرجعية، ومن ثم المنتجات الفكرية والنظرية المبتغاة، ومع اختلاف المجالات البحثية المعرفية محل الاهتمام، يظل القاسم المشترك بين هذه التعبيرات هو الاعتراف بالحاجة إلى إسهامات رؤى حضارية تعبر عن نماذج معرفية مغايرة للنموذج المعرفي الحضاري والغربي، وتفرز منظورات حضارية مقارنة تتعدى أهدافها الحقل الأكاديمي النظري إلى ساحة الواقع بأبعاده المختلفة.

فعلى سبيل المثال:

فإن د/ أنور عبد الملك في نطاق رؤيته عن «تغيير العالم»[1] قد حدد أبعاد الارتباط بين هيمنة ومركزية القوى الغربية وبين هيمنة المعرفة والعلوم الغربية، فإنه أبرز اتجاهات النقد لهذه المركزية التي تعترف بوجود حضارات خارج دائرة

(1) أنور عبد الملك: تغيير العالم، عالم المعرفة، الكويت، 1985، ص 11 – 23.

الهيمنة ذات قدرة على الاستمرار عبر القرون وسبق واحتلت مكانة الصدارة حتى كما نتساءل ألا يجدر لمفكري الحضارات الشرقية أن تؤرخ لتاريخ تطور حضاراتهم وثقافاتهم وقومياتهم.

وفي مراجعتها للمنظور السائد في العلوم السياسية فإن د/ منى أبو الفضل[1] انطلقت من تحديد دواعي ومتطلبات تطوير منظور حضاري إسلامي يساهم في إحياء وتجديد الهوية الثقافية والعلمية الإسلامية بقدر ما يساهم في عملية التجديد الثقافي العالمي الجارية في ظل حالة العلم وحالة الواقع الإسلامي التي تفرض الحاجة لمراجعتهم نحو تعدد المنظورات.

ومن ناحية أخرى، فإن د/ عبد الوهاب المسيري في تقديمه لأعمال المشروع المتميز عن إشكالية التحيز[2] قد فصَّل في بيان أوجه التحيز الحضاري والمعرفي الغربي في حياتنا وبحوثنا وفكرنا، وذلك تحت مظلة هيمنة النموذج المعرفي والحضاري الغربي. كما فصَّل في بيان خصائص هذا النموذج وأبعاد نقده ودواعي الحاجة العملية والفكرية لتطوير منظورات للعلوم المختلفة تنبثق عن النموذج المعرفي الإسلامي. وبذا، يتم علاج «التحيز» ولو بتحيز آخر.

وفي المقابل – ومن داخل الدائرة الغربية، وفي نطاق علم العلاقات الدولية بروافديه الأنجلوساكسوني والفرنسي – تراكمت بعض التنويعات على نفس النغمة المتسائلة عن

---

(1) Mona Abul fadl:Islamization as a force of Global culture renewal: the relevance of tawhidi Episteme to modernity. The American Journal of Islamic Social Sciences. Vol.2. 1988.

- Mona Abul fadl: Paradigms in Political Science revisited. The American Journal of Islamic Social Science. Vol. l. 1989.

(2) عبد الوهاب المسيري (محرر): إشكالية التحيز: رؤية معرفية ودعوة للاجتهاد،: المعهد العالمي للفكر الإسلامي، القاهرة، ونقابة المهندسين، 1995، الجزء الأول.

منظورات أخرى، فنجد –على سبيل المثال – أن مارسيل مارل[1] في كتابه سوسيولوجيا العلاقات الدولية وهو بصدد تناول إشكاليات تحديد تاريخ ظهور مصطلح العلاقات الدولية، يشير إلى أنه نظرًا لاستحالة الإحاطة بالتاريخ الإنساني في لمحة بصر فإنه من الأفضل اختيار لحظة بداية تشكل العالم الحديث، وأنه بالرغم من إمكانية الاتهام بالمحورية أو المركزية الإثنية فإنه على خبراء الحضارات الأخرى أن ينبروا لعقد المقارنات.

كذلك، يسجل كل من Bull. Holsti. Kegly[2]، إن إسهامات التنظير في مجال علم العلاقات الدولية مازالت قاصرة على الاقترابات الأنجلو أمريكية والأوربية، وهو الأمر الذي يمثل تحيزًا، ويعد أحد أسباب القصور في التنظير لأنه يمثل – كما يرى Holsti – أحد أسباب عدم الوصول إلى نظرية عامة للعلاقات الدولية.

وفي ظل مراجعات ما بعد الوضعية وما بعد الحداثة، تجددت بعض التعبيرات خلال تقييم حالة حقل العلاقات الدولية عن أن منظورات الحقل المتعاقبة عليه تعكس عنصرية غربية وتحيز حضاري وإثني حيث لا تتضمن هذه المنظورات مشاركة رؤية الدول النامية[3].

---

(1) مارسيل مارل: سوسيولوجيا العلاقات الدولية، ترجمة: د/ حسن نافعة، دار المستقبل العربي، القاهرة، 1968، ص 23 – 24.

(2) Hedley Bull... New directions in the theory of international relations: International studies. vol..14. No. 2. 1975.pp282 - 283.

- K.J. Holsti: Along the road to international theory: International Journal. vol. 39. No2. Spring 1984. p 360.

- C. Kegly . E. Wittkopf: World Politics. trend and transformations. New York: St. Martin's Press. 1981. the introduction.

(3) انظر على سبيل المثال بعض هذه الانتقادات في:

S. Smith: The Self Images of a discipline: a genealogy of international relations theory. (in): K. Booth. S. Smith: International Relations Theory Today. Pennsylvania State University Press; University Park. 1995. pp 16 - 17.

كذلك، يمكن أن نسجل ما طرحه أ.د/ بهجت قرني[1]، أستاذ العلاقات الدولية عن أهمية تقديم رؤية إسلامية عن العلاقات الدولية استنادًا إلى الاعتبارات التالية: حالة العلم الراهنة التي تتسم بتعدد المنظورات المتنافسة، التنامي في وزن ودور الأبعاد الثقافية والقيمية للعلاقات الدولية، إن المسلمين يمثلون خمس سكان العالم. وأن قضايا العلاقة بين الإسلام والمسلمين وبين الغرب تحتل الاهتمام العالمي، وأخيرًا أن الوصول إلى «عالمية» علم العلاقات الدولية يفترض مشاركة منظورات أخرى غير الغربية فقط.

وفي ضوء كل ما سبق من ملاحظات تمهيدية، وبدون الدخول في التفاصيل الأكاديمية ذات المصادر المختلفة (من داخل العلم، ومن داخل نطاق الدراسات الفقهية والفكرية والتاريخية الإسلامية) حول مبررات ودوافع تخطيط وتنفيذ مشروع العلاقات الدولية في الإسلام كقاعدة أساسية وبنية تحتية لازمة لبناء منظور إسلامي لدراسة العلاقات الدولية[2]، وبدون الإشارة أيضًا إلى قائمة منتجات هذا التوجه العلمي بصفة عامة. أي التوجه نحو رؤية إسلامية لتطوير دراسة الظاهرة السياسية بأبعادها المختلفة[3]، فيكفي القول في هذا الموضع (ولأغراض هذه الدراسة عن التاريخ والنظام

(1) وذلك في تعقيبه خلال الجلسة الأولى من جلسات مناقشة التقرير السنوي "أمتي في العالم" حولية قضايا العالم الإسلامي" التي نظمها مركز البحوث والدراسات السياسية بالتعاون مع مركز الحضارة للدراسات السياسية في مايو 1999.

(2) انظر تفاصيل هذه المبررات والدوافع والمنطلقات والإشكاليات في: د/ نادية محمود مصطفى: مقدمة مشروع العلاقات الدولية في الإسلام، (في): د/ نادية محمود مصطفى (إشراف): مشروع العلاقات الدولية في الإسلام، مرجع سابق، الجزء الأول.

(3) انظر على سبيل المثال وليس الحصر:

- Mona Abul Fadl: Islamization as a force of Global culture renewal. **op. cit.**

And. - Mona Abul Fadl: paradigms in political science revisited. **op. cit.**

– د/ سيف الدين عبد الفتاح: النظرية السياسية من منظور إسلامي، القاهرة: المعهد العالمي للفكر الإسلامي، 1998

– د/ نصر عارف: نظريات التنمية السياسية المعاصرة: دراسة نقدية مقارنة في ضوء المنظور الحضاري الإسلامي، القاهرة: المعهد العالمي للفكر الإسلامي ودار القارئ العربي، 1993.

الدولي: رؤية مقارنة) أن مشروع العلاقات الدولية قد انبنى على محاور ثلاثة كبرى: الأصول الإسلامية، التاريخ، الفكر. وينطلق محور التاريخ[1]، في مدخله المنهاجي[2]، من دراسة مسحية مقارنة فيما بين أدبيات توظيف التاريخ في دراسة العلاقات الدولية بصفة عامة، وفي دراسات النظام الدولي بصفة خاصة، وكذلك دراسة مسحية مقارنة بين الأدبيات التي وظفت التاريخ الإسلامي تحديدًا في دراسة العلاقات الدولية، وكانت نتائج هذا المنطلق المقارن النقدي هي القاعدة التي انبنى عليها تحديد الهدف المحوري لهذا الجزء من المشروع المتصل بالتاريخ الإسلامي.

ذلك، أن الهدف من وراء عملية بناء منظور إسلامي للعلاقات الدولية هو أن يصبح المنتج جزءًا مندمجًا في علم للعلاقات الدولية متعدد المنظورات. ولهذا فإن أحد البحوث التمهيدية في المقدمة العامة للمشروع[3] كان بحثًا مسحيًا في مناطق علم العلاقات الدولية يبين كيف يمكن أن تساهم نتائج المشروع في إحداث تراكم علمي حولها من منظور إسلامي. وكانت منطقة التاريخ، فضلًا عن منطقة القيم، من هذه المناطق التي تحتاج لمثل هذا الجهد البحثي من منظور حضاري مقارن.

وفي ضوء كل ما سبق، يتضح لنا مغزى العنوان الفرعي للدراسة؛ فالدراسة ذات رؤية نقدية مقارنة على مستويين: المستوى المتعلق بالتاريخ ودراسة النظام الدولي في المنظور الغربي لعلم العلاقات الدولية، والمستوى الثاني المتعلق بالتاريخ الإسلامي ودراسة تطور وضع الدول الإسلامية في النظام الدولي. وهما

(1) وهو يتكون من مدخل منهاجي ومن خمسة أجزاء تطبيقية عن تحليل خبرة العصور الإسلامية المتعاقبة (الأموي، العباسي، المملوكي، العثماني، ما بعد سقوط الخلافة) ومن خاتمة وهي الأجزاء من السابع إلى الثاني عشر من أجزاء المشروع.

(2) د/ نادية محمود مصطفى: مدخل منهاجي دراسة التطور في وضع ودور العالم الإسلامي...، مرجع سابق.

(3) د/ ودودة بدران: دراسة العلاقات الدولية في الأدبيات الغربية ومشروع العلاقات الدولية في الإسلام، (في): نادية مصطفى (إشراف وتحرير): مقدمة مشروع العلاقات الدولية في الإسلام، مرجع سبق ذكره. الجزء الأول.

مستويان غير منفصلين؛ حيث تقود نتائج الدراسة في المستوى الأول إلى توضيح إشكاليات الدراسة وأهدافها ونتائجها المقارنة في المستوى الثاني.

ولهذا؛ تنقسم الدراسة إلى جزءين أساسين وخاتمة تتناول بعض نتائج هذا الإطار النظري والمنهجي المقارن، كما تطرح بعض الآراء النقدية التي واجهته، ومن ناحية أخيرة تشير الخاتمة إلى تشغيل نتائج وخبرة هذا الجزء من المشروع في مناطق بحثية تتصل بواقع المسلمين الراهن.

الجزء الأول

التاريخ ودراسة النظام الدولي في المنظور الغربي لعلم العلاقات الدولية

اهتمت بعض روافد هذا المنظور بالعلاقة بين التاريخ والسياسة بصفةٍ عامة، كما اهتمت روافد أخرى منه بدوره في مجال دراسة العلاقات الدولية بصفةٍ خاصة، كما ساهمت بعض المقتربات النظرية في مجال هذه الدراسة بتوظيف التاريخ في دراسة النظم الدولية.

أولا : العلاقة بين التاريخ ودراسة السياسة :

أفصحت روافد من المنظور الغربي عن الوعي بأبعاد العلاقة بين التاريخ والسياسة، وعبّر عن هذا الوعي كل من المؤرخين ومتخصصي العلوم الاجتماعية على حد سواء.

ويعترف بعض المؤرخين[1] بالتماس الضيِّق والتبادل الدائم في الخدمات بين التاريخ ومختلف «المسلكيات الإنسانية»، أما البعض الآخر فيشير في مقدمة بحثه الموسوعي «الاتجاهات العامة في الأبحاث التاريخية»[2]، إلى أنه ينبغي إعادة صياغة

(1) جوزيف هورس: قيمة التاريخ، ترجمة: نسيم نصر، الطبعة الثانية، بيروت – باريس: منشورات عويدات، 1986، ص 89 – 94.

(2) جفري باراكلو: الاتجاهات العامة في الأبحاث التاريخية، ترجمة: الدكتور صالح أحمد العلي، ط1، بيروت: مؤسسة الرسالة، 1984، ص 11 – 13.

أسس الفكر التاريخي وفرضياته الأساسية، حيث إن التاريخ أضحى منغمرًا كليةً في صميم الأزمة التي تميز الوضع المعاصر لدراسة الإنسان. ومن ثم، يرى أنه إذا كانت بعض الاتجاهات قد مالت نحو جلب العلوم الاجتماعية إلى ميادين عمل المؤرخين، فإن إحدى النتائج المهمة المترتبة على الجدل في المجال التاريخي هي تحدي التفكير التقليدي وظهور دوافع واتجاهات جديدة دفعت بدارسة التاريخ نحو وجهات نظر جديدة. ولذا؛ يوضح هذا المؤرخ[1] أن هناك فكرتين ضرورتين في المرحلة الراهنة من الدراسات التاريخية، وهما: من ناحية المتابعة الأدق للعلاقة بين التاريخ والعلوم الاجتماعية؛ حيث إن هذه العلاقة تعد أبرز اتجاه معاصر في علم التاريخ، ومن ناحية أخرى المعرفة الأكمل والأعمق عن التاريخ الخارج عن أوروبا ككل.

هذا، ولقد ظهرت أيضًا ومنذ منتصف هذا القرن أبعاد هذه القضية في أنشطة بعض الهيئات الغربية التي تعمل في مجال علم التاريخ[2]، فلقد دعت إلى التعاون بين العلوم وأوضحت محدودية قيمة الخلاصة السردية التاريخية بالنسبة للعلوم الاجتماعية، كما نوهت إلى فشل مقولة إن المؤرخ بعيد عن مجال علم السياسة؛ لأن المؤرخ يمكن أن يستفيد من موضوعات هذا العلم ومن دراسة الأنماط النظمية التي يقدمها علماء السياسة، كما أشارت إلى تميز دراسة التاريخ الدبلوماسي عن العلاقات الدولية وإن كان هذا المجال ومجالات أخرى مثل النظرية السياسية والتحليل المؤسسي والإداري مندمجين مع التاريخ.

وفي المقابل، فإنه، وانطلاقًا من أهداف بحثية وأطر فكرية متنوعة، قد تمت الإشارة إلى نفس القضية، أي العلاقة بين التاريخ والسياسة، من جانب مفكرين سياسيين

(1) المرجع السابق: ص ص 283ـ 285، ص 289.

(2) A Report of the Committee on Historiography: the Social Sciences in Historical Studies. Social Sciences Research Council. New York . 1954. pp 31 - 33. pp 68 - 78.

قدامى[1]، ومن جانب رواد في علم السياسة عبر جهودهم في تطوير هذا العلم الحديث انطلاقًا من تخصصاتهم الأساسية في التاريخ، ولقد كان التاريخ (أو الماضي) في نظر «ريمون آرون»[2] – مثلًا – سبيلًا لفهم واستخلاص الدروس من السوابق، أو سبيلاً لمتابعة التغيرات عبر الزمن، ومن ثم إبراز متطلبات التغيرات الجديدة وذلك من خلال استكشاف العوامل الثابتة أو المنتظمة التكرار من ناحية أو المواقف المنفردة والتغيرات التدريجية من ناحية أخرى. ولهذا فإن «آرون» قدم ما عرف «بالنظرية الاستراتيجية الدبلوماسية للاجتماع التاريخي» والتي صنفها البعض مع النظرية الواقعية والنظرية الماركسية اللينينية، باعتبارها أحد النظريات الكبرى العامة[3].

كذلك، يمكن الإشارة إلى علامتين أخريين من علامات التنظير الدولي في للغرب والذي ينطلق من قاعدة تاريخية تخصصية وهما «– John lewis Gadis" المؤرخ الأمريكي، والمؤرخ الفرنسي "Pierre Grosser". وكلاهما – كما سنرى – قدم إسهامه حول أهمية التاريخ في دراسة العلاقات الدولية.

ثانيًا: التاريخ ودراسة العلاقات الدولية:

إن عملية التفكير في العلاقات الدولية ودراساتها ذات تاريخ طويل، ولقد وُلِد علم العلاقات الدولية الحديث من رحم التاريخية، والقانونية والفلسفية – الاقتصادية. وإذا كانت هذه العلوم قد درست أبعادًا منفصلة من الظاهرة الدولية

(1) انظر على سبيل المثال: لوي ألتوسير، مونتيسكو، السياسة والتاريخ، ترجمة: نادي ذكري، الطبعة الأولى، دار التنوير للطباعة والنشر، بيروت، 1981.

(2) انظر على سبيل المثال:

Raymond Aron: History and Politics. (in): M. Bernheim Cont (ed.): **Politics and History (Selected Essays**. by Raymond Aron). New York: Collier Macmillan Publishers. 1979. pp. 237 - 148.

(3) Philippe Brailland: Theories des relations internationals. 1977. pp 72 - 74. pp 96 - 108.

المعقدة، فإن علم العلاقات الدولية يهدف إلى تقديم رؤية متكاملة عن هذه الظاهرة، تتميز عن الرؤى الجزئية السابقة.

ولذا؛ فإنه في مجال دراسة العلاقات الدولية التي أخذت تتبلور كنظام دراسي مستقل منذ ما بعد الحرب العالمية الأولى، ظهرت أيضًا العلاقات بين التاريخ وبين هذه الدراسة، وتعددت وتنوعت الروافد المعبرة عن وضع هذه العلاقة في مسار تطور الدراسة العلمية المنظمة للعلاقة الدولية ولقد تجسد هذا الوضع بقوة في نطاق الجدل بين المنظورات الكبرى أولًا بين التقليدية السلوكية، كما برزت ثانيًا من ثنايا الجدل الثاني في مرحلة ما بعد السلوكية، وأخيرًا تجدد البروز في أدبيات نظرية العلاقات الدولية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة[1].

والمنظور التقليدي يتضمن الاقترابات التي سادت مجال دراسة العلاقات الدولية منذ ما قبل الحرب العالمية الثانية وبعدها مباشرة وقبل أن تفصح الثورة

(1) حول أنواع هذا الجدل بين منظورات العلم ووضعها في إطار مراحل تطور دراسة العلاقات الدولية، انظر على سبيل المثال:

- Charles W. Kegley & Eugene Wittkopf: **World Politics Trend and Transformation.** Martins Press. New York: St.1981. pp 5 - 13.

- Ray Maghroori: Major Debates in International Relations. (in): **R. Maghroori and B**. Ramberg (eds.). Globalism Versus Realism: International Relation Third Debate. West view Press. USA. 1982. pp 5 - 22.

- Fred Halliday: **The Pertinence of International Relations**. Political Studies. 1990.

- Ole Wager: Rise and fall of the inter - Paradigm Debate. (in): Ken Booth and Marysia Zalewski (eds.) **international Theory: Positivism and Beyond**. Cambridge University Press. Cambridge. 1996.

- S. Smith: The Self images of a discipline: a Genealogy of International Relations theory. (in): K. Booth. S. Smith (eds.) International relations today (1995).

السلوكية عن تأثيرها على هذا المجال الدراسي، وهي تتضمن الاقتراب التاريخي، الفلسفي، القانوني، المثالي، والواقعي، وهذه النماذج وإن كانت قد فقدت وضعها السائد إلا أنها ظلت تجذب في المراحل التالية من تطور الدراسة العلمية للعلاقات الدولية العديد من الدارسين الذين حاولوا تطويرها وتأكيد أهميتها جنبًا إلى جنب مع الاقترابات الأكثر حداثة، وتلك الحيرة بدورها لم تسلم من الانتقاد والتقويم السلبي لقصور إنجازاتها عن الوصول إلى الهدف الذي ارتأت أنها الأقدر، بالمقارنة بالمناهج التقليدية، على تحقيقه. أي صياغة نظرية عامة للعلاقات الدولية أو على الأقل مجموعة نظريات جزئية متماسكة تفسر الظواهر الدولية وتقود إلى التنبؤ وذلك من خلال تطوير واستخدام مناهج وأساليب تحليل متطورة. وتعد دراسات التاريخ الدبلوماسي أحد أهم أعمدة المنظور التقليدي كما تعد دراسات النظام الدولي أحد أهم أعمدة المرحلة التي سادها المنظور السلوكي وفي حين يقع التاريخ في قلب ومحور الأولى، فإن التاريخ كان أداة مهمة من أدوات الثانية.

1. وينطلق التاريخ الدبلوماسي من أن الفهم الكامل للشئون الدولية لا يمكن أن يتحقق إلا بالتعرف على الأحداث والآراء التاريخية التي لها امتدادات في الحاضر وانعكاساتها على المستقبل. ومن ثم، فإن دراسة العلاقات الدولية – على ضوئه – ليست إلا دراسة لتاريخ العلاقات الدبلوماسية بين الدول. وتتلخص خصائصه الأساسية في: وصف أحداث محددة في التاريخ بأكبر تفصيل ممكن، جمع وترتيب الوقائع والأحداث التاريخية سعيًا وراء متابعة التطور الزمني للظاهرة، الاهتمام بعنصري الزمان والمكان، ومن هنا فهو يتسم بتقديم قدر ضئيل من التعميمات، وعدم صياغة افتراضات واضحة عن العلاقات بين الأسباب والنتائج، التركيز على الحالات الفردية وعدم الاهتمام بالأنماط العامة والعوامل التي تساعد على المقارنة نظرًا للتركيز بالأساس على الوصف التفصيلي

الكامل لأبعاد الحقيقة. ومن أهم الانتقادات التي وُجِّهت لهذا النوع من الدراسات وجود قصور في خدمة أهداف عملية التنظير وكذلك عملية الحركة السياسية.

2. وكانت الواقعية التقليدية التي سادت عقب نهاية الحرب العالمية الثانية وحتى بداية الستينيات، والتي مثلت نقطة تحول في دراسة العلاقات الدولية، والتي يعتبرها البعض واحدة من ثلاث نظريات كبرى في مجال العلاقات الدولية، كانت هذه الواقعية – التي دشنها «مورجانتاو» – تستند إلى مفهوم الصراع من أجل القوة الذي اعتبره الواقعيون قانونًا تاريخيًا، ذلك لأن التجربة التاريخية أقامت الدليل على أن ظاهرة الصراع من أجل القوة شاملة زمانًا ومكانًا، وأنها حقيقة مستقرة وثابتة تتحكم في سلوك الدول مهما تباينت أوضاعها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

بعبارة أخرى، كانت الواقعية – في مجال نظرية العلاقات الدولية – هي أول من وظف التاريخ على نحو يختلف منهاجيا عن دراسة التاريخ الدبلوماسي.

3. ولقد اندرجت هذه الانتقادات في الإطار العام الأوسع للانتقادات التي وجهتها المدرسة السلوكية للمدرسة التقليدية بصفة عامة، ويرتبط هذا بالطبع بطبيعة أهداف المدرسة الأولى، والتي تتلخص كالآتي:

أولا: الوصول إلى تعميمات حول الظاهرة الدولية وذلك باكتشاف الأنماط المتكررة للسلوك الدولي التي تتعدى المواقف محددة الزمان والمكان، فإن هدف التحليل ليس ثراء التفاصيل، ولكن بناء نظرية تقدم تفسيرًا أقوى للسياسات الدولية.

ثانيًا: الاهتمام بالتحليلات المقارنة أكثر من الاعتماد على دراسات الحالات الفردية كسبيل أساسي للوصول إلى التعميمات.

ثالثًا: صياغة مقولات وافتراضات حول العلاقة بين المتغيرات من أجل

تحديد الظروف التي تقع في إطارها هذه العلاقة بين المتغيرات فضلًا عن تفسيرها واحتمالات تطورها وليس فقط مجرد الوصف التفصيلي لأسباب وكيفية وقوع الحدث وهو الأمر الذي يحد من القدرة على التفسير والتنبؤ.

وانطلاقًا من هذه الأهداف، نجد أن السلوكية تذهب أبعد من التقليدية في فهم وتفسير العلاقات الدولية، فهي لا تريد مجرد الوصف أو التصورات المثالية ولكن تريد النظرية التي تفسر الظاهرة بالاستعانة بالمناهج الإمبريقية لاختبار الافتراضات حول العلاقات الارتباطية بين المتغيرات، وبالتالي التوصل إلى تعميمات وإن أمكن التوصل إلى التنبؤ.

4. وبالرغم من أن المدرسة التقليدية قدمت أيضًا نقدًا للمدرسة السلوكية، والتي تتشكك في قدرتها على صياغة التعميمات وعلى التنبؤ، وتهاجم فيها الاهتمام المتزايد بالأساليب المنهاجية والدراسات الكمية في مقابل الانفصال عن البحث التاريخي وإهمال النظر إلى السياسات الدولية كعملية تطورية لها حلقاتها التاريخية، وبالرغم من وصول هذا الجدل إلى قمته في نهاية الستينيات[1] واستغراقه في السبعينيات أيضًا، إلا أنه برزت محاولات لتضييق أو سد هذه الفجوة بين الجانبين، تعترف بوجود نوع من التوافق أو التكامل بين المناهج المختلفة، ومن ثم الدعوة إلى ضرورة الاهتمام بمحاولات التنظير المستقبلية بالجمع بين إسهامات الجانبين.

وتعددت عناصر تبرير هذه الدعوة، كما تعددت كيفية تحقيقها. ومن أهم

(1) من أهم نماذج هذا الجدال انظر:

MORTON A. KAPLAN: The New Great Debate: Traditionalism Vs Science in International Relations. **World Politics.** vol.1. 1966.

- Hedley Bull: The case for a classical approach. **World Politics.** vol. 18. 1966.

الأمثلة التي طُرحت في هذا السياق عن إمكانية التعاون بين المنظورين التقليدي والسلوكي تلك المتصلة بقيمة المعرفة التاريخية، وتتلخص أهم أبعادها كالآتي[1]:

أ – يعد التاريخ معملا لدراسة العلاقة بين السبب والنتيجة في السياسة العالمية ومجالًا يمكن أن تُستقصَى فيه صحة بعض الفروض النظرية، أي أنه يقدم المادة الأولية اللازمة لصياغة واختبار بعض الفروض، كما يعطي عمقًا لدراسة الحاضر.

ب – إذا كان التاريخ يقدم المادة التاريخية اللازمة للتفسير وللتحليل باستخدام أساليب منهاجية أكثر حداثة، وغايتها المعلنة بقوة هي "التعميمات النظرية"، فإن هذا يعني أن التاريخ وإن كان معطاة مهمة في دراسة تطور العلاقات الدولية إلا أن هناك فرقًا بين استخدام المؤرخ (أو دارس التاريخ الدبلوماسي) وبين توظيف دارس العلاقات الدولية للمادة التاريخية وللخبرة التاريخية.

5. ومع تخطي دراسة العلاقات الدولية المرحلة التي سادها الجدال المنهاجي الكبير من التقليدية والسلوكية، وبالرغم من دخولها في السبعينيات والثمانينيات في ما بعد السلوكية التي سادها جدال من نوع آخر، ليس محوره المنهاجية ولكن تركز حول مضمون ونطاق الدراسة وطبيعة قضاياها، فلقد ظل الجدال المنهاجي قائمًا يطل برأسه من حين إلى آخر، ولكنه، وإن اتخذ تعبيرات متجددة فلقد ظل لوضع التاريخ في دراسة العلاقات الدولية جاذبيته الخاصة.

وتألقت هذه الجاذبية خلال المرحلة الراهنة التي تمر بها دراسة العلاقات الدولية بعد نهاية الحرب الباردة وبعد القطبية الثنائية.

فمن ناحية، وبعد أن فشلت السلوكية في تحقيق غايتها، أي الوصول إلى نظرية عامة

(1) انظر على سبيل المثال:

Robert Morgan: The Study of International Politics. (in): R. Morgan: **The Study of International Affairs.** the Royal Institute of International Affairs. London. 1972. Pp 265 - 276.

للعلاقات الدولية، نجد أن من بين أهم الأسباب التي يرجع إليها هذا الفشل في الوصول إلى نظرية عامة للعلاقات الدولية هو قضية العلاقة بين دراسة التاريخ والتنظير لعلم العلاقات الدولية. ومن ثم، يبرز التساؤل حول ما إذا كان محور اهتمام نظرية العلاقات الدولية يجب أن يدور حول الواقع الدولي المعاصر أم أنه يجب أن يمتد ليشمل الحاضر والماضي معًا؟ ويطرح هذا التساؤل بدوره العديد من التساؤلات الفرعية حول الحدود الزمنية المناسبة لهذا التاريخ، وحول أعباء الامتداد الزمني المرهقة لطاقة التحليل النظري، وحول كيفية المقارنة بين أوضاع العلاقات الدولية المتغيرة، وحول ضرورة القراءة الانتقائية لأحداث التاريخ أو ضرورة القراءة الشاملة[1].

ومن ناحية أخرى، ظلت تتجدد دعاوى الاهتمام بدارسة التاريخ وتوظيفه في مجال الدراسات السياسية بصفة عامة[2]، وعلى صعيد بعض مجالات الدراسات الدولية بصفة خاصة [3].

ومن ناحية ثالثة، وفي سياق الاهتمام بدراسة آثار انتهاء الحرب الباردة والقطبية الثنائية على دراسة العلاقات الدولية، وإلى جانب الاهتمام بتحليل خصائص هذه العلاقات وما تعكسه بالنسبة لدرجة الاستمرارية أو التغير في عصر ما بعد الحرب

(1) انظر تفاصيل هذه التساؤلات وموضعها من الأسباب الأخرى التي تفسر عدم الوصول إلى نظرية عامة للعلاقات الدولية في: د/ إسماعيل صبري مقلد: نظريات السياسة الدولية، الكويت: منشورات ذات السلاسل، 1987. ص 36 – 38

– وحول تحليل آخر لهذه الأسباب يذكر من بينها نقص العمق التاريخي، انظر:

K. J. Holsti: Along the road to International Theory. **International Journal**. Vol. No2. 1984. p.360.

. pp 358 – 363.

(2) Dennis Kavanagh: Why Political Science needs History. Political Studies. vol.39. 1991. Pp 479 - 795.

(3) J. Lewis Gaddis: Expanding the data base. Historians Political Scientists and the enrichment of security studies. International Security. Vol. 12. no1. 1987.

الباردة، وبالرغم من التطورات العميقة في أساليب وطرائق دراسة العلاقات الدولية، لم يفقد «عتاة التقليدية» دأبهم في التذكرة بضرورة الاهتمام بالتاريخ، والقيم، والفلسفة[1].

ولقد كان الفشل في التنبؤ بنهاية الحرب الباردة والقطبية الثنائية على النحو الذي جرت عليه من أهم الفرص التي سنحت أمام البعض لتجديد الانتقادات حول مخاطر إهمال التاريخ ولبيان أنه لا يمكن تطوير نظرية عامة في العلاقات الدولية يكون لها القدرة على التنبؤ بالمستقبل دون أن تستند إلى أساس قوي من المعرفة التاريخية ومن الإلمام بخبرة التاريخ. فنجد John Lowis Gaddis، في واحدة من أهم المقالات النقدية المسحية خلال التسعينيات[2]، يقدم تقويمًا لنظريات كل من: الاقتراب السلوكي، والهيكلي، والتطوري على نحو يبرز فشلها في التنبؤ بنهاية الحرب الباردة. وهو يُرجِع في نهاية الدراسة هذا الفشل إلى المنهاجية «العلمية» الصارمة التي تهمل حقيقة الظاهرة الاجتماعية التي تحتاج للتاريخ وللقيم لحين فهمها تفسيرًا وتنبوءًا.

هذا، ولقد كان Gaddis قد بدأ دراسته بالإشارة إلى أن أي رؤية عن المستقبل يجب أن تبدأ بالوعي بالماضي، وإلا لن يكون هناك إطار مرجعي للتحليل.

ثالثًا: التاريخ ودراسة النظم الدولية:

هذا، ولقد أكد العديد من رواد «المدرسة العلمية» للعلاقات الدولية أنه حتى تقود عملية التنظير إلى القدرة على التنبؤ، فإنه من الضروري الاهتمام بتاريخ العلاقات الدولية، وبالفعل فإن دراسات رائدة معاصرة لم تهمل التاريخ، حيث انطلقت منه، سواء في صياغة أو اختيار افتراضاتها، وكان أوضح مثال

(1) Fred Halliday: The international relations and its discontents. International Affairs. Vol. 71 No. 4. October 1995.

(2) John lowis Gaddis: International relations theory and the end of the cold war. International Security. vol. 17. No. 3. 1992. Pp 5 - 57.

على ذلك دراسات النظام الدولي منذ بدايتها في الستينيات حتى الآن. فنجد «مورتون كابلان»، أول رواد تطبيق نظرية النظم في مجال العلاقات الدولية على مستوى النظام الدولي، يقول: إن التاريخ هو المعمل الكبير الذي تحدث في نطاقه الحركة الدولية، بل إنه[1] في سياق دفاعه عن إمكانية إسهام تحليل النظم في تحقيق أهداف بحثية أكثر عمقًا من الأساليب التقليدية عند دراسة نفس الموضوع التاريخي، يؤكد من ناحية أخرى على عدم صحة اتهام المناهج العلمية بعدم الاهتمام بالتاريخ لأنهم يهتمون به ولكن بأساليب جديدة ولأهداف محددة تختلف عن نظائرها لدى التقليديين.

ومن ناحية أخرى، قدم أيضًا أستاذ العلاقات الدولية الأمريكي (الفرنسي الأصل) «ستانلي هوفمان» رؤيته عما يجب أن تكون عليه العلاقة بين استقراء التاريخ والتنظير لحقائق العلاقات الدولية؛ حيث يميز بين دائرة تحليل الماضي باعتباره نوعًا من التحليل الإمبريقي وبين دائرة تحليل المستقبل باعتباره نوعًا من التحليل القيمي. وهو يسمي هذه الرؤية «علم الاجتماع التاريخي» نقلًا عن «ريمون آرون».

ولقد استمرت وامتدت وتفرعت هذه الجهود منذ صدور كتاب مورتون كابلان «النظام والعملية في السياسة الدولية (1957)» وحتى الآن؛ فلقد ظل السعي لتوظيف التاريخ في الدراسات النظمية الدولية يحتل الاهتمامات الأكاديمية على أصعدة مختلفة ولأغراضٍ متعددة.

(1) الأبعاد النظرية لدراسة النظم الدولية

وإذا لم تكن الغاية هنا هي الدراسة التفصيلية لكيفية استخدام النظرية العامة

(1) Morton Kaplan: System and Process in International Politics. John Willy and Sons. New York. 1962.

للنظم في مجال دراسة العلاقات الدولية[1]، إلا أنه يجب الانتقال عبر بعض الإشارات المتتالية عن أهم أبعاد هذا الاستخدام حتى نصل إلى البعد المتصل بنماذج توظيف التاريخ في دراسة العلاقات الدولية وكذلك نماذج أخرى للنظم الدولية، وهي النماذج التي قدمها رواد هذا المجال في الخمسينيات والستينيات وأخذ يطورها العديد من الدارسين في عقدي الثمانينيات والتسعينيات.

(1) حول هذه الأبعاد المختلفة انظر:

- Stanley Hoffman: International System and International law. (in): Klaws Knorr and Sidney Verb (eds.) The International System (Theoretical Essays). Princeton University Press. 1961.
- David Singer: The Level of Analysis Problem in International Relations. (in): op. cit. pp. 77 - 92.
- Charles McClellan: Theory and the International system. Macmillan. New York. 1966.
- Charles Mcclelland: Applications of General System in International Relations. (in): James Roseneau (ed.). International Politics and Foreign Policy. Free Press. New York. 1961.
- Philippe Braillard: Theories des Systems et Relations International. E. Bruylant. Bruxelles. 1977.
- Richard Little: A Systems Approach. (in): T. Taylor (ed.). Approaches and Theory in International Relations. op. Cit. Pp 183 - 204.
- James E.. Dougherty & Robert L.. Pfaltzgraff: Contending Theories of International Relations. Longman Higher Education; 2nd edition. 1981. Pp 102 - 131.

وقد قدمت أدبيات عربية – نقلًا عن هذه الإسهامات الغربية وغيرها – عرضًا لأبعاد دراسة النظام الدولي النظرية ونماذجه المقارنة، انظر على سبيل المثال:

– د/ نادية محمود مصطفى: **نظرية النظم العامة ودراسة العلاقات الدولية (مذكرات غير منشورة)**، جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 1983.

– د/ إسماعيل صبري مقلد: نظريات السياسة الدولية، **مرجع سابق**، ص 131 – 181.

– د/ نصيف حتى: **النظرية في العلاقات الدولية**، دار الكتاب العربية، 1985، ص 46 – 95.

– د محمد السيد سليم: **تحليل السياسة الخارجية**، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، الطبعة الثانية، 1998.

تتلخص هذه الإشارات كالتالي:

1. تعد النظرية العامة للنظم من أكثر أساليب تنظيم البحث والتحليل المعاصر شيوعًا في نطاق العلوم الاجتماعية، وإذا كان مفهوم "النظام" قد أضحى منذ بداية الستينيات من المفاهيم الشائعة في أدب علم السياسة والعلاقات الدولية، إلا أن له جذورًا تاريخية في العلوم الطبيعية، وتبرز هذه الجذور الاتجاه الكلي في التحليل على أساس أن تحقيق الفهم الأفضل للظاهرة يكون بالنظر إليها كجزء من إطار كلي ونظمي وليس النظر إليها بمفردها.
2. تمت جهود كثيرة لتطوير نظرية النظم خاصة بالعلوم الاجتماعية بواسطة رواد مثل: "تالكوت بارسونز" في نطاق علم السياسة، "وكينيث بولدونج" في نطاق علم الاقتصاد، و"دافيد إيستون" في نطاق النظام السياسي بصفة خاصة، و"جابريل ألموند" وتحليله المقارن للنظم السياسية، و"كارل دويتش" وتحليله السيبرنطيقى. ويجمع بين هذه الجهود تركيزها على عناصر محددة: أهداف النظام، الحفاظ على النظام وتوازنه، قدرة النظام على التفاعل والتكيف مع التغيرات التي تحدث في بيئته.
3. ولقد تم تطبيق النظرية العامة للنظم في دراسة عدة مستويات للعلاقات الدولية، مستوى الفاعلين الدوليين (السياسة الخارجية أساسًا...)، النظام الدولي، والأخير يعني النظر للعلاقات الدولية كنظام تفاعلات بين مختلف الفاعلين الدوليين. ولقد ركزت تيارات مهمة من الدراسات على مستوى النظام الدولي، وانطلقت هذه التيارات التي قدمت تعريفات متنوعة للنظام الدولي من عدة أسانيد للدفاع عن مزايا وأهمية تطبيق نظرية النظم في دراسة العلاقات الدولية وخاصة على مستوى النظام الدولي، وأسهم في بلورة هذه التعريفات وهذه الأسانيد رواد هذا المجال مثل:

"مورتون كابلان"، "تشارلز ماكليلاند"، "ريشارد روزيكرانس"، "جورج مودلسكي"، وغيرهم ممن اهتموا بتطويره أو تقوميه، مثل: "ستانيلي هوفمان"، "جوزيف فرانكل"، "جون بيرتون"، وتركز مجمل هذه الآراء حول الأسانيد التالية:

أ - يهتم بالتفاعلات الكلية دون الوقوع في إطار الدراسة المجزأة للأنماط المختلفة من التفاعلات الجزئية، ومن ثم فهو يساعد على تحليل سلوك الدول في إطار خاص يوجه الاهتمام إلى التفاعل بينها في إطار كلي؛ ولذا فإن تحليل طبيعة النظام القائم في فترة محددة زمانًا ومكانًا ضروري لفهم العلاقات الدولية الجارية في نطاقه. وطالما تحدث تغيرات في المجتمع الدولي أو النظام الدولي على مر التاريخ، فإنه يجب أن تكون دراسة النظم والتغيرات التي تحدث فيها موضوعًا لدراسة العلاقات الدولية.

ب - يساعد على التوصل إلى النماذج المتكررة لكيفية عمل النظم الدولية، وتحديد مظاهر انتظامها وعوامل التوازن والاختلال التي تحكم تطور النظم الدولية الرئيسة والفرعية وانتقالها من شكل لآخر؛ ولذا فإن كان النظام الدولي يمثل عنصرًا أساسيًا في فهم أسباب وكيفية التفاعل المتبادل بين الدول فهو يساعد أيضًا على تفسير ما يمكن ملاحظته من انتظام سلوكي.

ج - إن النظر إلى الظاهرة الدولية على أنها نظام يساعد على تحديد المتغيرات الأساسية في هذا المجال، وهي التي تتصل بالأبعاد الخاصة بتحديد مكوناته وهي أساسًا ثلاثة:

- سلوك مكوناته.
- هيكل وعمل النظام الناجم عن تفاعل هذا السلوك.
- العوامل البيئية التي تحكم كلًا من سلوك المكونات وعمل النظام.

4. بالنظر إلى تعريف النظام بصفة عامة، وبالنظر إلى التعريفات المختلفة للنظام الدولي، يمكن القول إن هناك بعدين أساسيين يتناولهما النظام الدولي: العناصر المكونة له، والعلاقات التفاعلية التي تدخلها والتي تكون على درجة من الانتظام بحيث تسمح بالحديث عن هيكل أو بنية النظام الدولي، ولقد تنوعت واختلفت طرق علاج رواد هذا المجال الدراسي لهذين البعدين، ولكن يمكن أن نوجز العناصر المشتركة في مجموعتين:

المجموعة الأولى تتناول ما يلي: التنظيم الداخلي لأنماط التفاعل بين العناصر المكونة للنظام، العلاقات والحدود بين النظام وبيئته، تحديد أنماط للنظم الدولية، توزيع النظم الفرعية داخل النظام وأنماط التفاعل فيما بينها وبين النظام، تأثير الاختلاف بين العناصر المكونة للنظام من حيث القدرات على سلوك كل منها وعلى حالة النظام، الاهتمام بتأثير الأوضاع الداخلية على سلوك عناصر النظام ومن ثم على النظام الدولي، الاهتمام بتيار المعلومات والاتصالات بين عناصر النظام.

أما المجموعة الثانية، فتتلخص فيما يلي: الوظائف التي يؤديها النظام، الهياكل اللازمة لإنجاز هذه الوظائف، العمليات اللازمة للحفاظ على توازن واستقرار النظام ومدى قدرته على الاحتواء والتعامل بفعالية مع بواعث الاضطراب في هذا التوازن أو الاستقرار.

وبناءً عليه، فإن الدراسات النظمية الدولية تهتم بعناصر النظام (مكوناته)، العلاقة بين النظام الشامل والنظم الفرعية، بيئة النظام الدولي، هيكل النظام الدولي، العمليات التي تجري فيه (التوازن، الاستقرار، الانتظام، التكيف).

5. اهتمت الدراسات النظمية – من خلال توظيف الأبعاد المشار إليها عاليًا – بالتمييز بين الأنماط المختلفة للنظم الدولية، فهناك دراسات اهتمت

بالنظم التاريخية الدولية (قبل الحرب العالمية الثانية)، وأخرى اهتمت بالفترة المعاصرة، كما امتدت اهتمامات دراسات أخرى إلى النظم الدولية المستقبلية، أي المحتمل ظهورها أو المرغوب في التوصل إليها، وأخيرًا انطلقت بعض الدراسات من الاهتمام بنظم دولية افتراضية.

2 - نماذج توظيف التاريخ في دراسات النظام الدولي:

إذن، كيف جاء توظيف التاريخ في أهم المحاولات المتعددة التي تختلف بالطبع في جوهرها عن التاريخ الدبلوماسي؟ في هذا الصدد، يمكن الإشارة إلى المجموعات الثلاث التالية:

أ - المجموعة الأولى (الكلية - الاستاتيكية)، ونميز على صعيدها بين اتجاهين لهذا التوظيف: أولهما الذي انطلق من منظور مجرد افتراضي ويرجع إلى التاريخ لتوضيح الافتراضات، وثانيهما ينطلق من واقع تاريخي ملموس. وتجدر الإشارة إلى أن الغرض من هذا العرض ليس بالطبع الدراسة التفصيلية بقدر ما هو استخلاص السمات العامة لهذا التوظيف ومعاييره.

وكانت دراسة «مورتون كابلان» (1957) دراسة رائدة على صعيد الاتجاه الأول، وكان منطقها ومبررها يتلخص في الآتي: طالما يختلف عدد ونمط سلوك الدول، وطالما تتنوع قدراتها العسكرية والاقتصادية على مدار التاريخ، إذن فإن هناك نوعًا ما من الرابطة بين هذه العناصر على نحو يمكن معه التمييز بين نظم هيكلية وسلوكية في فترات مختلفة من التاريخ، ويتطلب القيام بمثل هذا البحث صياغة افتراضات نظمية حول طبيعة الروابط بين المتغيرات حتى يمكن بعد ذلك دراسة التاريخي الماضي من أجل توضيح هذه الافتراضات. ويرى «كابلان» أنه نظرًا لعدم وجود معيار حاسم يمكن على أساسه دراسة العدد اللانهائي من المتغيرات والحقائق المطروحة للبحث، فإن وضع الافتراضات المبدئية يعد

ضرورة مسبقة لتنظيم وتركيز البحث على الأكثر أهمية كما يتطلب من البداية تحديد المتغيرات، ومن ثم فإن فائدة نماذج «كابلان» التي صاغها تتمثل فيما تسمح به من المقارنة بين سلوك أي نظام دولي قائم أو قام بالفعل وبين سلوك واحد من هذه النماذج، وذلك استنادًا إلى مجموعة المتغيرات التي بُني عليها تحليله أي تصنيف النماذج والمقارنة بينها (القواعد التي تحفظ توازن النظام، القواعد التحولية التي تعد بمثابة مدخلات إلى النظام، المتغيرات التي توضح الخصائص والسمات الهيكلية للفاعلين، المتغيرات المتصلة بالقدرة وعناصر القوة، المتغيرات الخاصة بمستويات الاتصال داخل النظام)، هذا ولقد ميز «كابلان» بين ستة نماذج افتراضية من النظم الدولية المقارنة، وهي: توازن القوى، القطبية الثنائية المحكمة، القطبية الثنائية غير المحكمة، النظام العالمي، النظام الهيراركي، نظام اعتراض الوحدة[1].

أما الاتجاه الثاني، فيمكن أن نطرح على صعيده عدة محاولات تراوحت ما بين محاولة للتمييز بين عدد من أنماط النظم الدولية التاريخية وفق معايير متنوعة، وما بين محاولة مجرد متابعة التطور التاريخي للعلاقات الدولية بصورة منظمة لا تغرق في تفاصيل التاريخ الدبلوماسي، أو في افتراضات ومتغيرات التحليل النظمي. فمن ناحية نجد «ريتشارد روزيكرانس» يدرس التاريخ الدبلوماسي لأوروبا الغربية (1740 – 1960) استنادًا إلى معيار أساسي وهو العوامل التي تشارك في الاستقرار أو عدم الاستقرار؛ ولذا فهو يصل إلى تقسيم هذه الفترة بين تسعة نظم تختلف من حيث تكتيك وأهداف الدبلوماسية. ومن واقع هذا التقسيم خلصت الدراسة إلى نموذجين أساسيين للنظام الدولي: الأول يتصف بالاستقرار

(1) Morton Kaplan. Op. Cit. Pp 13 - 16.

– وحول تحليلات لأعمال "كابلان" ومقارنتها بنظائرها، انظر على سبيل المثال:

- N. G. Onuf: **Comparative International Politics.** The Year Book of World Affairs. 1989. Pp 197 - 217.

والآخر يتصف بعدم الاستقرار، ولقد عبرت عن كل نموذج مجموعة من النظم التاريخية التسعة. وتركزت القيمة الأساسية لهذه الدراسة في أنها مثلت اختراقًا للمادة التاريخية التي ظلت طويلًا حكرًا على المؤرخين[1].

كذلك، تتبع «جوزيف فرانكل» (1975) تطور العلاقات الدولية على مدار التاريخ مستندًا في ذلك إلى عامل هيكل النظام، ولكنه لم يصل إلى وضع تقسيم زمني يسمح بالتمييز بين النظم الدولية التاريخية في تطورها من حيث افتراض صعوبة هذه المهمة في ظل الوضع الحالي لتطور التحليل النظمي للعلاقات الدولية[2].

أيضًا، من الإسهامات الأخرى في دراسة العلاقات الدولية من منظور نظمي ولكن دون الوصول أيضًا إلى التمييز بين أنماط أو نماذج واضحة دراسة «ويليام كوبلان»[3]. فلقد ميز بين ثلاث مراحل لتطور النظام الدولي التقليدي: (1648 – 1815)، المرحلة الانتقالية (1815 – 1945)، المرحلة المعاصرة (1945)، ولقد استندت مناقشة خصائص هذه المراحل والمقارنة بينها إلى ما أسماه بالتهديدات الثلاثة، وهي: التهديد بحرب شاملة تدمر أساس النظام، تهديد دولة واحدة بالسيطرة على النظام، التهديد النابع من درجة الاعتماد الاقتصادي المتبادل.

ومن النماذج أيضًا، تلك التي وظفت التاريخ لدراسة التطور في نظام محدد يقع في صميم أطروحات الواقعية ألا وهو نظام توازن القوى. ولقد قدمت، بعد

(1) Richard N. Rosecrance: Action and Reaction in World Politics.: Little Brown and company. Boston. 1963.

– وحول تحليلات لأعماله، انظر على سبيل المثال:

- James E.. Doutherty & Robert L.. Pfaltgraff. Jr: **op. cit**. p.p. 124 - 133

(2) Joseph Frankel: International Politics: Conflict and Harmony . Oxford Univ. Press. 1970.

(3) Willim Coplin: Introduction to International Politics. Third edition. New Jersey: Prentice Hall in Engle woods Calf. 1980. Pp. 21 - 53.

تعريب معنى توازن القوى وسياساته ونظمه، متابعة لخصائص هذا النظام في مراحل أساسية من تطوره (1700 – 1815)، (1815 – 1914) ثم في مرحلة ما بين الحربين، والعصر النووي[1].

ب – **المجموعة الثانية: تمثلها الدراسات الكلية التحولية**. وهي بمثابة الجيل الثاني من الدراسات النظمية الدولية التي وظفت التاريخ والتي ظهرت خلال الثمانينيات.

فلقد كانت أهم الانتقادات المنهجية التي تعرضت لها دراسات النظم الدولية في الستينيات والسبعينيات أنها تعكس اقترابًا استاتيكيًا يبحث عن كيفية الحفاظ على النظم القائمة نظرًا للتركيز على قيم الاستقرار والتوازن وليس عمليات التغير والتطور والتحول، ومن ثم فكان «التحول» في النظام الدولي منطقة بحثية مهملة سواء على الصعيد التنظيري أو التطبيقي ولقد وجهت النظر إلى هذا القصور التنظيري إحدى الدراسات الرائدة في بداية الثمانينيات التي قدمت محاولة أولية اجتهادية لتحديد مفهوم عملية التحول وتحديد المتغيرات التي يجب الاهتمام بها لاستكشاف التحول من نمط إلى آخر من أنماط النظم الدولية، وأخيرًا تحديد أهمية دراسة التحول[2].

ولقد أدى تراكم الأدبيات المناظرة إلى تصنيف هذا التيار باعتباره الاقتراب التطوري[3]، وهو الاقتراب الذي يعطي اهتمامًا للتغيرات في السلوك والهياكل وفي التفاعل بينهم عبر الزمن، على أساس الاعتقاد أن الزمن يمارس تأثيره من خلال تراكم الخبرة التي تؤثر على السلوك والهيكل. ولقد اختلف هؤلاء التطوريون حول

(1) Michael Sheehan: Balance of Power History and Theory. Routledge. 1996.

(2) Dina A. Zinnes: Pre Quests for the study of System transformation. (in): O. Holsti and others (eds.). the Change of International System. West view Press. 1981.

(3) انظر هذا التصنيف في:

- J. L. Gaddis: **op. Cit**. pp 38 - 55.

كيفية ممارسة الزمن لتأثيره. أي اختلفوا في التنظير حول طبيعة اتجاه التطور في التاريخ، وهنا جرى التمييز بين النمط التطوري الخطي والنمط التطوري الدائري. والأول يرى أن التطور يتحرك في اتجاه واحد، وأن العودة إلى أوضاع سابقة هو أمر غير محتمل، ومن ثم فإن المستقبل لن يشبه الماضي، أما النمط الثاني فيرى أن الوقت، وإن كان يتحرك للأمام وليس للخلف، فإن العمليات يمكن أن تتكرر وتنقلب، ولذا فإن المستقبل يشبه وإن لن يكرر الماضي.

ومن نماذج النمط الأول: نظرية ماركس، نظريات التنمية، الاعتماد المتبادل، انتهاء مصداقية القوة العسكرية، التحول الديمقراطي. ولقد تعرض منطق هذه النظريات الخطية للنقد. ومن نماذج النمط الثاني: نظرية دورات الحرب والسلام، أو تحول القوة، والتي من أبرزها نظرية «مودلسكي» و»جلبن» و»جولدشتين»[1] ونظرية النظام العالم لـ»والرشتين».

وبعبارة أخرى، وكما يقول البعض[2]، فإن اتساع أهمية دراسة التغيرات العالمية قد دفعت إلى القول بأنها أضحت تمثل نظامًا فرعيًا ممتدًا في علم العلاقات الدولية، ولم تنفصل هذه الدراسة عن دراسة التاريخ العالمي.

واندفع هذا الاتجاه خطوة أكثر للأمام وذلك بالاهتمام بدارسة التحول العالمي عبر فترات زمنية ممتدة وليس فقط التحول من نمط إلى آخر من أنماط النظم الدولية وهو الاهتمام الذي تجسد في مجموعة من الدراسات الرائدة التي تعاقبت خلال الثمانينيات والتسعينيات.

(1) انظر قائمة تفصيلية من الدراسات الدورانية، والبنيوية التاريخية المناظرة والتعليق عليها، في: المرجع السابق.
- كذلك انظر جرج كاشمان: لماذا تنشب الحروب، ترجمة: د/ أحمد حمدي محمود، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1996، الجزء الثاني، ص 153 – 188.

(2))(Ken dark: Defining Global Change (in): Ken dark (ed). Analyzing Global Change. 1995.

ولهذا؛ فإن الدراسات النظمية التي توظف التاريخ السياسي والاقتصادي والتي حققت دفعة هائلة خلال الثمانينيات نظرًا لتزايد الاهتمام الأكاديمي بهذا المستوى من التحليلات بسبب نمو آثار الاعتماد المتبادل بين أرجاء العالم ومع تزايد ما سمي أزمة الدولة القومية. ولقد أبرز هذان الأمران أهمية بُعدٍ أساسي في الدراسات الدولية المعاصرة ألا وهو ديناميكيات التغيرات الكبرى في توزيع القوى العالمية بين الدول، ولقد عمقت من هذه الأهمية طبيعة المرحلة التي يمر بها النظام الدولي المعاصر التي دفعت للتساؤل عن مصير الدول القائدة للنظام وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية، ومن ثم تبلورت الدراسات التي تحاول تقديم صياغات مهمة حول أبعاد الهيمنة «Hegemony" ثم السقوط بالنسبة للدول الكبرى أو الامبراطوريات، وكان الرجوع إلى التاريخ يعمق من فهم مدلول بعض المتغيرات الحاضرة كما يوسع من آفاق الاحتمالات الممكنة، ومن هذه الدراسات دراسة "بول كيندي"[1]، و»جورج موديلسكي»[2]، و»ريتشارد روزيكرانس»[3]، وكذلك الدراسة المعبرة عن منظور المدرسة الراديكالية في الاقتصاد السياسي أي دراسة «والرشتين»[4] ولقد أثارت هذه الدراسات (وخاصة الأخيرتين) تقويمات عديدة كان لها سندها أيضًا من التاريخ، ولسنا هنا بالطبع في موضع تقويم مضمون ونتائج هذه الدراسات بقدر ما يهمنا الإشارة إلى أبعادها الأساسية في توظيف التاريخ،

(1) Paul Kennedy: The Rise and The Fall of the Great Powers: Economic Change and Military Conflict from 1500 to 2000. New York: Randn House. 1987.

(2) George Modelski: Long Cycles in World Politics. Seattle. University of Washington Press. 1987.

(3) Richard Rosecrance: Long Cycle Theory and International Relation. International Organization. 14 Spring 1987.

(4) Immanuel M. Wallerstein: The Politics of the World Economy: The States. The Movements and World Economy. Essays. Cambridge University Press. 1984.

فهي جميعًا تبحث عن منظورات مختلفة في العلاقة بين مصادر القوة الاقتصادية والعسكرية وبين درجة هيمنة الدول ثم أسباب سقوطها وتحول الهيمنة إلى مركز آخر. كما تبحث عن أسباب اندلاع الحروب الكبرى وعلاقتها بأوضاع الهيمنة صعودًا وهبوطًا. فنجد أن «بول كيندي» ينطلق في تحليله من أن النفقات العسكرية الباهظة عبر فترة زمنية ممتدة تضعف الاقتصاد الأمريكي وتكون وراء تدهور الوضع التنافسي الدولي الأمريكي، ولقد ناقش التحليل هذا المنطق على ضوء التجارب التاريخية خلال الخمسمائة عام الماضية، والتي مرت بها القوى العظمى التي شهدت فترات تدهور اقتصادي بعد فترات من الهيمنة (الإمبراطورية الأسبانية، والبريطانية مثلًا). ولقد مزج هذا التحليل بين السرد التاريخي وبين التعميمات الكبرى حول العمليات التي تسبب التغير في النظام الدولي، كما قدم نموذجًا حول أهمية التفاعل بين المؤرخ وعالم السياسة وحول أهمية وجود الجسور بين الدراسات الاستراتيجية والاقتصاد السياسي الدولي. كل هذا لتحديد مقولة أساسية: أن القوى الاقتصادية هي أساس القوى القومية وأن التوسع الخارجي وأعباءه والتزاماته العسكرية تستنزف هذه القوة.

ومن ناحية أخرى، نجد أن «والرشتين» قد حدد - بناء على معيار اجتماع التفوق في ثلاثة مجالات اقتصادية (وهي التجارة، النقد، الإنتاج الصناعي - الزراعي) - ثلاث مراحل زمنية فقط هي التي شهدت هيمنة بعض الدول وهي: هولندا (1950 - 1720)، وبريطانيا (1815 - 1870)، والولايات المتحدة (1945 - 1976) وهي الهيمنة التي ارتبط كل منها بحرب طويلة أعقبها مولد نظام جديد مثل ويستفاليا بعد 1640، The Concert of Europe بعد 1815، ونظام "بريتون وودز" بعد 1945.

أما "مودلسكي" فلقد تصور حلقات دائرية من التحول في القيادة العالمية تحدث

كل مائة عام بعد حرب عالمية، وظهور قوة عالمية قائدة ذات شرعية تعكس بداية ضعف الدولة القائدة وتفكك قوتها وكذلك تدهور الاقتصاد العالمي، وهذه الحلقات هي: حلقة (1495 – 1580) التي سادتها البرتغال (1516 – 1540) بعد مرحلة حرب شاملة، (1494 – 1516)، ثم حلقة (1580 – 1688) والتي سادتها هولندا (1609 – 1640) بعد حرب ممتدة (1580 – 1609) ثم حلقة (1688 – 1792) التي سادتها بريطانيا (1714 – 1740) بعد حرب ممتدة (1688 – 1713) ثم حلقة (1792 – 1914) والتي سادتها بريطانيا أيضًا (1815 – 1850) بعد حرب ممتدة (1792 – 1815)، وأخيرًا مرحلة من (1914 – 1945) والتي سادتها الولايات المتحدة (1945 – 1973) بعد حرب ممتدة (1914 – 1945).

ولقد واجهت هذه التصورات حول ظهور واستقرار الهيمنة ثم تحولها انتقادات مهمة[1] على أساس أنها في تعميماتها ترتكز على بعض عناصر القوى وبعض المظاهر السلوكية دون الأخرى، ومن هنا ضعف هذه التعميمات حول العلاقة بين القوى العسكرية والاقتصادية أو حول الرابطة بين الضعف والسقوط وبين اندلاع حرب شاملة، ومن هنا أيضًا عدم دقة التقسيمات المرحلية لتطور الهيمنة وانتقالها من طرف إلى آخر.

ج – وعدا هذه الدراسات الرائدة، والتي امتدت تحليلاتها لتغطي فترات زمنية ممتدة، نجد أن هناك مجموعة أخرى من الدراسات التي ركزت على فترات جزئية محددة. وانطلاقًا أيضًا من صياغة مسبقة للافتراضات أو من وضع تاريخي محدد.

ففي دراسة «نازلي شكري» و»روبرت نورث»[2] نجد اعترافًا بأن المؤرخين والفلاسفة ومتخصصي العلوم الاجتماعية يستخدمون تعريفات مختلفة لتفسير نفس

(1) Joseph S. Nye: The Changing Nature of World Power. Political Science Quarterly. summer 1990. Pp. 177 - 1920.

(2) Nazli Choucri. A. Robert. and C.North: Nation In Conflict: National Growth and International Violence. Massachusetts Institue Technology. 1975.

الظواهر، ولا يقدم أي جانب بمفرده إجابة شافية، ولذا تنطلق الدراسة من صياغة افتراضات حول الحرب والصراع بين القوى الكبرى، ومن خلال العمليات طويلة المدى وليس الأحداث الجزئية، وتنبعث هذه الافتراضات من مراجعة كبرى للتاريخ ومن مسح لأسباب الحروب التي قدمها من قبل دارسون في مختلف فروع المعرفة.

وحتى يمكن اختبار هذه الفروض، تتابع الدراسة اتجاهات طويلة المدى عبر فترة زمنية ممتدة من 1870 وحتى اندلاع الحرب العالمية الأولى، مستهدفة في ذلك فحص التاريخ لترى إلى أي مدى يمكن تفسير العنف في ضوء العمليات التي تعبر عنها المتغيرات المحددة في الدراسة (النمو القومي). وتمثل هذه الدراسة واحدة من تيار الدراسات المناظرة التي تطبق أطرًا نظمية على تحليل تاريخ أوروبا خلال القرنين 18 – 19.

وتبرز في دارسة أخرى[1] دعوة لرؤية مشكلات تاريخ العلاقات الدولية في أوروبا في نفس الفترة (1870 – 1914) انطلاقًا من أبعاد التحليل النظمي على أساس المزايا التي يحققها تحليل النظم الدولية في التاريخ. وهذه الدعوة وإن لم تكن– من الناحية المنهجية – دعوة جديدة، إلا أنها تعكس استمرار اهتمام المنظور الغربي – سواء من روافد العلوم السياسية أو التاريخ – بإمكانيات التعاون المشترك لدفع مختلف أنواع الدراسات الدولية *.

(1) Peter Kruger. The History and Structure of International System Relations. paper presented to the Conference on the History and Methodology of International Relation. Perugla. September 20 - 23 - 1989.

* قد تراكمت بعد نشر الدراسة عام 2000، ومنذ بداية الألفية الثالثة، الدراسات النظمية التي توظف التاريخ. وذلك في غمار الاهتمام بأزمات النظام الدولي وآفاق التغيير العالمي، والخبو في القدرة الأمريكية العالمية. وتبلور على هذا الصعيد إسهامات المدرسة النقدية.
انظر خريطة لبعض هذه الاتجاهات بالفصل التمهيدي في:
د نادية مصطفى: التغيير العالمي... الديمقراطية والعدالة العالمية من منظور نقدي حضاري إسلامي، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، الدوحة، (تحت الطبع).

الجزء الثاني

التاريخ الإسلامي ودراسة التطور في وضع ودور العالم الإسلامي في النظام الدولي

في ضوء ما سبق تقديمه في الجزء الأول، أي من خلال الانتقال من المستوى العام للعلاقة بين التاريخ والعلوم الاجتماعية إلى المستوى الخاص للعلاقة بين دراسة العلاقات الدولية والتاريخ في المنظور الغربي، ثم إلى المستوى الأخص المتصل بالتاريخ في دراسة النظام الدولي في نطاق علم العلاقات الدولية نصل إلى خلاصة أساسية ومفادها عدة أمور:

أول هذه الأمور: الاقتصار على توظيف خبرة وتاريخ النظام الأوروبي وخاصة منذ «وستفاليا». وإذا كان وضع الامبراطورية العثمانية في النظام الدولي وخاصة خلال الثلاثة قرون الأخيرة من عمرها (والتي تزامنت مع الهجمة الأوربية الاستعمارية الحديثة وتطوراتها منذ عصر النهضة الأوربية) قد تم تناوله في الأدبيات - سواء الجزئية أو الشاملة - فكان ذلك باعتبارها، ليست دولة خلافة إسلامية ذات دوافع وأهداف تميزها، ولكن واحدة من عدة قوى كبرى مثلت أطراف نظام توازن القوى المتعدد التقليدي، وهو النظام الذي ساد حتى ما قبل الحرب العالمية الثانية.

وفي المقابل، نجد أن المؤرخين الغربيين الذين اهتموا بأبعاد التاريخ الإسلامي الدولي قبل وستفاليا وبعده (كما سنرى لاحقًا)، كذلك المؤرخين المسلمين الأوائل والدارسين المعاصرين للتاريخ الإسلامي بعصوره المختلفة (كما سنرى لاحقًا أيضًا) قد تناولوا أبعاد هذا التاريخ ولكن على النحو الذي لا يعالج تطور وضع الدولة الإسلامية في هيكل النظام الدولي أو على خريطة توزيع القوى العالمية بالمقارنة بالقوى غير الإسلامية على الساحة الدولية.

ولذا؛ فإن منطقة الفراغ التي تحتاج إلى اجتهاد دارسي العلوم السياسية من منظور إسلامي هي: دراسة التاريخ السياسي الإسلامي الدولي. ليس بمنهاجية

التاريخ الدبلوماسي، ولكن باستخدام أدوات التحليل النظمية المتصلة بالأبعاد النظرية لدراسة النظم الدولية بمستوياتها المختلفة.

وثاني هذه الأمور: أن توظيف الخبرة التاريخية الغربية يتم في ضوء مجموعة من المتغيرات المادية والهيكلية السياسية، العسكرية، الاقتصادية، والاجتماعية. وتختلف أولوية كل منها باختلاف المنظور أو الإطار المرجعي والمدرسة الفكرية: الواقعية، الليبرالية، الماركسية...).

فإذا كان البعض قد ركز – على سبيل المثال كما رأينا – على متغيرات الاستقرار وعدم الاستقرار، فإن البعض الآخر قد ركز على متغيرات القوة العسكرية والقوة الاقتصادية وأثرهما على تحديد القوى المهيمنة وتعاقبها صعودًا وهبوطًا، أو متغيرات النمو والتراجع الاقتصادي وأثرها على توالي دورات الهيمنة.

وفي المقابل، فإن المتغيرات غير المادية – القيمية أساسًا – لم تحُز نصيبًا بين متغيرات نماذج المجموعة الكلية – الاستاتيكية، أو المجموعة الكلية التطورية من نماذج توظيف التاريخ في دراسة تطور النظام الدولي. وعلى العكس، فلقد حازت هذه الأبعاد نصيبًا من الاهتمام الملحوظ من جانب دراسات « المجتمع للدولي» «International Society" التي كان المنظران الإنجليزيان – Ma tin wight، Hedley bull من روادها، وذلك على النحو الذي يمثل إسهامًا في بلورة بُعدٍ قيمي في الدراسات الدولية الكلية التي تركز على النظام المعاصر وليس على تطوره التاريخي. والمقصود بهذا البعد ليس القواعد «norms" المنظِّمة لتفاعلات النظام، ولكن القيم "«Values التي تمثل الإطار المرجعي الحاكم لهذه التفاعلات، والتي يتم في ضوئها تقييم نتائجها بعدًا أو قربًا من هذه القيم. ودراسات المجتمع الدولي هذه تميز بين النظام وبين المجتمع على أساس أن النظام مصطلح يثير صورة " كرة البلياردو" الوضعية عن العلاقات الدولية باعتبارها صدامًا للقوى في ظل هيكل النظام الذي يشكلونه. ولذا؛ يرى منظرو

المجتمع الدولي أن هذا المجتمع هو ترتيب إرادي وليس هيكلًا لا إراديًا أو نظامًا وظيفيًا يستقل عن هؤلاء المكونين له. ومن ثم، فإن منظري المجتمع الدولي هم المعياريون الذين يختلفون عن منظري « النظام الدولي» (الوضعيون)؛ لأنهم يهتمون بالأبعاد القانونية والأخلاقية والمعايير ولأنهم يعتبرون المجتمع الدولي ليس مفهومًا مجردًا (مثل النظام) وإنما حقيقة إمبريقية. ويراكم على هذا الاتجاه – الذي يتخطى الهيكلية الوضعية السلوكية، ومن ثم ينتمي إلى المعيارية – دراسات «الجماعة العالمية»، و» المجتمع العالمي»، و» المجتمع الكوني»[1]. هذا ولقد نمى أيضًا وتبلور – خلال التسعينيات – تيار من الدراسات التي ركزت على دراسة التغير في النظام الكوني المعاصر انطلاقًا من منظور قيمي وسعيًا نحو تطوير نظرية ذات توجه قيمي لفهم هذا النظام[2].

(1) John. Burton. 1972: World Society. (In): Paul R.. Viotti. and Mark V. Kauppi. (eds.). International Relations Theory. Macmillan Publishing company. New York. 1972. pp 375 - 84.

- Robert H. Jackson: The Political Theory of International Society. (In): Ken Booth and Steve Smith (eds.). International Relations Theory Today. Pennsylvania: Pennsylvania State University Press. 1995. pp 110 - 26.

- Chris. Brown: International Political Theory and the Idea of World Community. (In) Item Booth and Steve Smith (eds.). International Relations Theory Today. Pennsylvania: Pennsylvania State University Press. 1995. pp. 90 - 109.

- Shaw. Martin: Global Society and Global Responsibility: The Theoretical. Historical and Political Limits of “International Society”. (In): Rick Fawn and Jeremy Herkins (eds.). International Society after Cold War. Macmillan Press LTD. Great Britain. 1996. pp. 47 - 60.

(2) انظر على سبيل المثال وليس الحصر نموذجًا واضحًا على هذا التوجه:

Seymon Brown: **International relations in a changing Global system**. West view Press. USA. 1996.

وحول صعود تجدد الاهتمام بالبعد القيمي في الدراسات الدولية:

وفي ضوء ما سبق، لابد وأن نتساءل: كيف يمكن أن يمثل توظيف التاريخ الإسلامي وضوابط دراسته وتفسيره إضافة على هذا الصعيد؛ حيث إن المنظور الإسلامي منظور قيمي بطبيعته؟

وثالث هذه الأمور: يتصل بطبيعة المناهج التطورية. فإذا كانت النماذج السابقة قد قدمت لنا مناهج متنوعة، ابتداء من الدائرية إلى الخطية الصاعدة أو الهابطة وجميعها تنبع من رؤى حضارية غربية عن ماهية التاريخ وطبيعته وكيفية تفسيره، فلابد وأن نتساءل[1]: ما هي الرؤية الإسلامية عن طبيعة التاريخ واتجاه تطوره وكيفية تفسيره؟

ورابع هذه الأمور: أن توظيف الخبرة التاريخية الغربية - في نطاق علم العلاقات الدولية - يرتبط بأهداف الحركة في الواقع واحتمالات المستقبل، وخاصة ما يتصل بالحرب والسلام وبالتغيرات في موازين القوى العالمية ووضع القوى الغربية القائدة فيها. ومن ثم، فإن الغاية هي البحث في القواعد التي تتصل باستمرار الهيمنة الغربية وبالقيادة الأمريكية العالمية، حيث إن جُل الدراسات التي وظفت التاريخ على مستويات مختلفة هي إنتاج « أنجلوساكسوني» بالأساس. ومن ثم، فإن «الجنوب» بصفة عامة كان على هامش هذه الدراسات التي تركز على القوى القائدة للنظام.

ومن ثم، لابد وأن نتساءل: ألا يمكن لمنظور حضاري إسلامي للعلاقات

- أميرة أبو سمرة: البعد المعياري لاستخدام القوة العسكرية في الدراسات النظرية المعاصرة للعلاقات الدولية، **رسالة ماجستير**، جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2007.
- أحمد فؤاد باشا وآخرون: **المنهجية الإسلامية (الجزء الثاني)**، مركز الدراسات المعرفية، دار السلام، القاهرة، 2010.

(1) انظر بهذا الصدد على سبيل المثال لا الحصر:

ألبان. ج. ديدحري: التاريخ وكيف يفسرونه من كنفوشيوس إلى توينبي، ترجمة: عبد العزيز توفيق جاويد، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1996 (جزءان).

الدولية أن يوظف التاريخ على نحو يعالج تلك المركزية الأوروبية الغربية ويتصدى لإشكاليات أكثر حيوية لمصالحنا وهي إشكاليات تحليل التدهور بعد الصعود، وكيفية إحياء عملية الصعود؟

وبناء على خلاصات الرؤية النقدية المقارنة السابقة في دائرة المنظور الغربي لتوظيف التاريخ، تبرز أمامنا مجموعة من الأسئلة التي يتصدى لها هذا الجزء من الدراسة، وتتلخص كالآتي:

1 - ما هدف توظيف التاريخ الإسلامي؟ وما هو أسلوب توظيف المادة التاريخية على ضوء خلاصات العرض النقدي المقارن السابق؟

2 - ما أهم المشكلات التي تواجه دارسي العلوم السياسية عند التعامل مع مصادر دراسة التاريخ الإسلامي؟ وكيف يمكن معالجة هذه المشكلات من خلال تطبيق الأبعاد النظرية النظمية لدراسة العلاقات الدولية على مستوى النظام الدولي؟

3 - ما خصائص الإطار النظري المقترح للتحليل؟ وما ضوابط هذا التحليل؟ وكيف تنعكس طبيعة المنظور الإسلامي على هذا التوظيف؟

4 - كيف تم التنفيذ وما هي أهم نتائجه؟

وقبل الشروع في الإجابة عن هذه الأسئلة، تجدر الإشارة المسبقة إلى ضرورة ملاحظة أن محتوى هذه الإجابة يتضمن استجابة مقارنة للتساؤلات التي أفرزتها خلاصاتنا السابقة حول نتائج القراءة المقارنة في خبرة توظيف التاريخ في المنظور الغربي لدراسة النظام الدولي. وتدور هذه الاستجابة وهذه التساؤلات حول محاور معينة للمقارنة بين هذه الخبرة وبين الخبرة الأخرى التي يعرض لها هذا الجزء من الدراسة. وهذه المحاور هي: مصدر الإطار المرجعي الحاكم لتفسير التاريخ، الرؤية لطبيعة اتجاه تطور التاريخ، الإشكاليات والمتغيرات والقضايا محل الاهتمام. فمما لا شك فيه، أنه لابد وأن يترتب على الاختلاف بين النسق المعرفي الغربي (وما ينبثق

عنه من منظورات أحاطت بنماذج توظيف التاريخ الغربي وغيره) وبين النسق المعرفي الإسلامي (وما ينبثق عنه من منظورات تحيط بنماذج توظيف التاريخ الإسلامي) اختلافات في تحديد الإشكاليات البحثية ومنهج التناول ومنطلقات التفسير وضوابطه. بعبارة أخرى، لابد وأن تنعكس على كيفية توظيف التاريخ الإسلامي طبيعة المنظور الإسلامي - كمنظور قيمي ذي طبيعة خاصة (واقعي أيضًا). بالمقارنة بطبيعة المنظورات الغربية المادية بالأساس أو المعيارية (العلمانية).

أولًا: توظيف التاريخ الإسلامي في التحليل السياسي الدولي: الهدف، والأسلوب، والإشكاليات:

إن هدف هذا التوظيف مركب؛ فهناك هدف محوري أساس تكمن في خلفيته أهداف أخرى مكملة تتحقق بطريقة غير مباشرة. والهدف المحوري هو تحديد وضع الدولة الإسلامية في خريطة وهيكل توزيع القوى العالمية في فترات متتالية من التطور التاريخي للنظام الدولي، على نحو يوضح صعود وهبوط دول الخلافة الإسلامية المتعاقبة، والقواعد التي حكمت هذه العملية، والعوامل المختلفة التي كانت وراءها، وما يتصل بالتحديات والعلاقات مع الأطراف غير الإسلامية. ويرتبط بهذا الهدف المحوري هدف مكمل ونابع منه، وهو استكشاف وتحديد أنماط سلوكية حول ثلاثة محاور أساسية: التفاعلات بين الفواعل الإسلامية المركزية وغيرها من الوحدات الفاعلة غير الإسلامية، التفاعلات بين الفواعل الإسلامية المختلفة، عوامل صعود وهبوط وسقوط الدول الإسلامية الكبرى. وتنبثق هذه المحاور عن قضيتين أساسيتين تقعان في صميم الاهتمام بدراسة العلاقات الدولية الإسلامية الراهنة، وهما: التطور في العلاقات بين المسلمين وغير المسلمين، وضوابط العلاقات الصراعية التعاونية في ظل مفهوم الجهاد، وانتشار نموذج الدول القومية في ظل شحوب فكرة الأمة وأمام ضغوط التعددية

السياسية الدولية وتدهور الالتزام بضوابطها الإسلامية من مبادئ وقواعد شرعية على نحو قاد إلى التجزئة.

وتعني هذه الأهداف أن الجماعة البحثية قد اختارت أسلوبًا محددًا لتوظيف المادة التاريخية، وذلك في نطاق إسهامات الدراسات النظمية للعلاقات الدولية، أي مستوى دراسة النظم الدولية. وهذا يعني بدوره الاهتمام عند قراءة وتحليل التاريخ الإسلامي (في بعده الدولي) بالكليات وليس الجزئيات، بالأنماط التاريخية وليس بالأحداث المفردة، بالتحولات الكبرى وليس بوقائع محددة. ولكن مع التركيز في نفس الوقت على قضايا وموضوعات ذات مدلولات مهمة بالنسبة للعوامل السياسية والاجتماعية التي أبرزت التحدي الخارجي للدولة الإسلامية في كل مرحلة من مراحل تطورها التاريخي، ومن ثم مارست تأثيرها على مسار وتطور النظام الدولي الإسلامي والنظام العالمي برمته.

وإذا كان هذا الهدف المحوري يملأ فجوة مهمة في أدبيات التطور التاريخي للنظم الدولية، والتي لم تتطرق- في نطاق المنظور الغربي لعلم العلاقات الدولية - إلى الخبرة والممارسات الدولية في التاريخ الإسلامي، فإنه أيضًا يساهم في ملء فراغ آخر في أدبيات أخرى تهتم أيضًا بالعلاقات الدولية (على مستويات أخرى غير النظام الدولي)، أو تهتم بالعلاقة بين التاريخ والسياسة بصفةٍ عامة، وهي الأدبيات التي وظفت التاريخ الإسلامي، سعيًا نحو أهداف بحثية مختلفة. فهذه الدراسات لا تتعرض للتطور الزمني للتاريخ الدبلوماسي كغاية في حد ذاته، ولكن توظفه لأهداف وأغراض بحثية متنوعة؛ حيث إنها تمزج بين السرد التاريخي وبين أطر نظرية من أجل دراسة عمليات التغير في السياسات الخارجية أو في النظام الدولي.

ومن هذه الدراسات ما يسعى إلى استخلاص تعميمات حول قضايا كلية مثل العلاقة بين " النظرية الإسلامية" وبين التطبيق والممارسات الإسلامية الدولية.

حول قضيتين أساسيتين: التطور نحو التعددية السياسية الإسلامية الدولية، والتطور نحو العلاقات السلمية بين المسلمين وغير المسلمين. وتختلف نماذج هذه الدراسات من مناحي عدة، إلا أنها عادة تتجه إلى إبراز الفجوة بين ما أسمته المثالية الإسلامية أو المنظور التقليدي الإسلامي أو النظرية الكلاسيكية للعلاقات الدولية في الإسلام، وبين ممارسات المسلمين عبر التاريخ. وتتنوع مبررات هذه النماذج لهذه الفجوة ولمدلولاتها[1].

وبقدر ما يستجيب اختيار هذا الهدف المحوري وهذا المقترب لطبيعة أهداف ومنهاجية التحليل السياسي في التعامل مع التاريخ (كوسيلة وليس غاية في حد ذاته)، بقدر ما تستجيب من ناحية أخرى (كما سنرى بالتفصيل في موضع لاحق) لبعض الدعاوى من جانب علماء عرب ذوي منظورات مختلفة للدراسات التاريخية، والتي تطالب بتجديد منهاجية هذه الدراسات، وذلك بالتركيز– كما يقول د/ عماد الدين خليل – على الكليات والروابط وتخطي التفاصيل والجزئيات التي تعج بها المصادر التاريخية القديمة، وخاصة ما يتعلق بالجوانب السياسية والعسكرية من تاريخنا، وصولًا إلى الكليات والدلالات في سياق الحركة التاريخية الأكبر حجمًا؛ ذلك لأن هناك حاجة لاستعراض تحليلي لمسيرة التاريخ الإسلامي في مساره الطويل. كذلك يدعو د/ محمود إسماعيل للاهتمام بالبحث في العلل والأسباب وراء الظواهر التاريخية التي تُعرَض أيضًا كما لو كانت قد خلقت في فراغ، كما يدعو إلى رؤية شاملة للمسار العام لحركة التاريخ الإسلامي.

(1) انظر تفاصيل مناقشة نماذج من هذه الدراسات في: د/ نادية محمود مصطفى: مدخل منهاجي...، مرجع سابق، ص 32 وهذه النماذج هي:

- James Piscatori: Islam in a World of Nation State. Royal institute of International affairs. Cambridge University Press. 1988.
- Daniel Pipes: In the path of God: Islam and Political Power. 1983.
- مجيد خدوري: الحرب والسلام في شرعة الإسلام، د. ن.،1973.

وإذا كانت جميع هذه المتطلبات تحقق دفعات قوية في مجال البحث التاريخي، فإن التحليل السياسي الدولي وفقًا لمقترب النظم الدولية يستطيع المساهمة في تقديم هذه الملامح والدلالات الكلية عن التطور في التاريخ السياسي الإسلامي الدولي (فيما بين الفواعل الإسلامية، وبينهم وبين غير المسلمين). فهو، عن طريق المزج بين الأحداث التاريخية وبين الافتراضات والتعميمات حول عملية التغير في النظام الدولي، يساهم في تقديم أنماط وليس أحداثًا مفردة للتحولات الكبرى، وليس الوقائع المحددة، والعوامل المختلفة التي أثرت على تحديد وضع الدولة (الدول) الإسلامية في خريطة وهيكل توزيع القوى العالمية.

ومع ذلك، فإن طبيعة هذا الاقتراب من التاريخ الإسلامي لتحقيق الهدف المحوري يثير في الواقع عدة إشكاليات:

الإشكالية الأولى: تتصل بمصداقية أو صحة استخدام مقترب تحليلي غربي في دراسة تهدف إلى المساهمة في تقديم منظور إسلامي لأحد الفروع المعرفية وهو علم العلاقات الدولية. وتثير هذه الإشكالية كل أبعاد الجدل حول مدى ملاءمة المناهج الغربية لدراسة أوضاع ومشكلات فواعل أخرى، وهو الجدل الذي اكتسب مذاقًا خاصًا ومتجددًا من واقع انتقادات منظورات إسلامية اجتهدت لتحديد سمات المنهاجية الإسلامية في البحث.

ومع ذلك، فإن منطلق الدراسة بهذا الصدد يستند إلى عدم وجود تعارض بين استخدام منجزات التطورات الحديثة في علم العلاقات الدولية، وبين دراسة الخبرة الإسلامية في مجال هذه العلاقات. بل إن تطبيق مقتربات هذا العلم إنما تُثري وتُعَمق من فهم الأبعاد الحقيقية لهذه الخبرة. وهذا يختلف عن تبني تفسيرات المنظور الغربي والتطورات لأحداث التاريخ الإسلامي. ومن هنا، كانت الحجة في هذا الجزء من المشروع للوعي والالتزام بعدة ضوابط منهاجية للتفسير

الإسلامي للتاريخ.

والإشكالية الثانية: تتمحور حول السؤال التالي: هل انتظمت العلاقات الدولية الإسلامية- غير الإسلامية منذ بدايتها في شكل نظام دولي؟ وهل كان نظام دولي واحد يجمعها واقعيًا ونظريًا؟

ويتضح مغزى هذا السؤال من تعريف النظام الدولي في ضوء عدة معطيات متقابلة سواء في الرؤية الغربية عن الإسلام أو في الرؤية الإسلامية عن الغير. وتتلخص هذه المعطيات المتقابلة التي تناولتها عديد من الاتجاهات في الأدبيات الإسلامية وغيرها على صعيد الدراسات التاريخية والاجتماعية في الجانبين التاليين:

من ناحية: إذا كانت الدراسات الغربية المعاصرة عن تطور النظم السياسية والدولية قد أغفلت وأسقطت أو تجاهلت نماذج الخبرة الإسلامية، وخاصة في الوقت الذي كانت تمثل فيه هذه النماذج مركز العالم (كما سبق التوضيح)، فإن هذا الإغفال أو التجاهل أو الإسقاط كان يعكس- كما يقول البعض من دارسي العلاقات الدولية - اهتمامًا قاصرًا بالذات نابعًا من ضرورة الاختيار على صعيد هذا النطاق الزمني والحضاري الممتد في تاريخ العالم، وكان يعكس أيضًا وبدرجة أساسية رفضًا للاعتراف بوجود الغير، كما يقدم تاريخ العالم كله، بما فيه التاريخ الإسلامي، من زاوية نظر غربية إقليمية تجعل من أوروبا مركز العالم تدور حول قطبه كل المساحات الأخرى من الأرض وما عليها من دول وشعوب وحضارات؛ حيث تغدو أشبه بالظلال الباهتة لهيكل التاريخ الأوروبي العالمي، ولم تقتصر هذه الزاوية على الدراسات التاريخية فقط، ولكن امتدت أيضًا للعلوم الاجتماعية والإنسانية الحديثة، فإن نشأة هذه العلوم تزامنت مع الفترة التي بدأ يتكون فيها للغرب وعي بأنه مركز العالم من حيث التنظيم والفكر والعمل وتصور الحياة والإنسان، ولقد كانت هذه الزاوية للنظر موضع اهتمام عديد من المؤرخين

المسلمين المعاصرين.

ومن ناحية أخرى: برزت الاهتمامات من جانب المؤرخين المسلمين والغربيين على حد سواء بإيجاد صورة جديدة لفهم الماضي، ومن أهمها صورة التاريخ العالمي في مقابل التواريخ المتعددة لأجزاء العالم وحضاراته، ولقد أخذت هذه الاهتمامات تعبيرات مختلفة.

وبالنظر إلى هذه المعطيات المتقابلة والمتبادلة بين رؤى غربية وأخرى إسلامية، والتي تثير قضية الروابط والتفاعلات والعلاقات بين التواريخ السياسية أو الحضارية للطرفين الإسلامي وغير الإسلامي من ناحية، وبين النظم القانونية الدولية الإسلامية وغير الإسلامية من ناحية أخرى، فإنه يمكن القول إن هذا الجزء من المشروع إنما ينطلق- في مواجهة أبعاد هذه الإشكالية الثانية - من أحد أسس التعامل الخارجي في الإسلام وهو الاتصال الحضاري، ومن ثم يفترض أن العلاقات بين المسلمين وغير المسلمين عبر التاريخ قد أخذت شكل نظام من التفاعلات، والذي يمكن أو يجب السعي لمحاولة دراسته بالاستعانة بمنطلقات وأبعاد التحليل النظمي الدولي، ولكن من خلال منظور إسلامي له ضوابطه ومعاييره الإسلامية في النظر إلى تاريخ هذه العلاقات، وفي النظر إلى تقسيم المعمورة، كما أنه منظور الطرف الإسلامي لهذه العلاقات بعد أن سادت المنظورات الأوروبية.

ثانيًا: مشكلات مصادر دراسة التاريخ الإسلامي:

اهتمت الدراسة- كما رأينا - بتوظيف التاريخ في مجال نظرية العلاقات الدولية الغربية أساسًا، كما اهتمت أيضًا بتوظيف التاريخ الإسلامي في نطاق بعض الدراسات الدولية ذات الأغراض البحثية المختلفة.

ومن ثم، لم تتصدَ الدراسة أساسًا لاتجاهات علم التاريخ وتفسيره في

المدارس الغربية المختلفة (الأمريكية، والأوروبية وخاصة الفرنسية) ومدى ما تقدمه من نقد ذاتي حول أهمية التاريخ العالمي، وما إذا كانت تُدخِل في نطاق دراستها التاريخ الإسلامي أم لا، وكيفية هذا الإدخال. أو حول التعاون مع العلوم الإنسانية والاجتماعية أو حول مدارس التفسير المختلفة للتاريخ.

ولهذا؛ فإن البعض قد أخذ على ذلك الجزء من المشروع إغفاله للمدرسة التاريخية الفرنسية الجديدة « مدرسة الحوليات» (les annales) التي كانت سبّاقة في ممارسة أشكال التعاون المعرفي بين التاريخ والعلوم الإنسانية والاجتماعية والدعوة إلى التاريخ العالمي والمقارنة، وبالتالي العالمي والشامل، وكان عمل «ردويل» الكبير: «المتوسط والعالم المتوسطي» نموذجًا دراسيًا على هذا المنحى الجديد في تكامل العلوم الإنسانية والاجتماعية.

وعلى العكس، كان لابد وأن تتوقف الدراسة بدرجة أكثر تفصيلًا حول نظائر هذه الأمور على صعيد دراسة التاريخ الإسلامي، لماذا؟[1]

يواجه المحلل السياسي الذي يهتم بالتاريخ (تاريخ النظم، تاريخ العلاقات، تاريخ الأفكار، تاريخ الحضارات) مشكلات منهجية متنوعة، وخاصة عند التعامل مع المصادر الأصلية (الأولية). وإذا كان المحلل السياسي الذي لم يعتد أو يتدرب على هذا التعامل يهدف إلى استخلاص تعميمات، وإذا كان المؤرخ، الذي يخبر بعمق مختلف أساليب هذا التعامل، لا يهدف عادة لاستخلاص تعميمات من نطاق هذا التعامل، فإن دراسة خبرة الممارسات الإسلامية في مجال العلاقات الدولية تقتضي أولًا وعيًا وتحديدًا لطبيعة المشكلات التي تواجه الباحث السياسي عند اللجوء إلى مصادر المادة العلمية التاريخية، قبل أن تقتضي تحديد كيفية تنفيذ الجمع بين مقترب كل من المؤرخ والمحلل السياسي من خلال الأبعاد النظرية

(1) انظر الدراسة التفصيلية الموثقة: في د/ نادية محمود مصطفى: مدخل منهاجي، مرجع سابق (الفصل الثاني)، ص 47 – 74.

لتحليل النظم الدولية. فهذه الأبعاد هي المنطق الذي يستند إليه المشروع لتحقيق هذا الجمع وصولًا للهدف المحدد لهذا الجزء منه.

ولقد تم تحديد هذه المشكلات ومدلولاتها بالنسبة إلى إشكاليات التحليل السياسي الدولي للتاريخ الإسلامي وأنواعها. ولقد تم هذا البحث باللجوء (ولكن في ضوء إشكاليات التحليل السياسي الدولي للمادة التاريخية) إلى أدبيات عربية معاصرة في مجال علم التاريخ الإسلامي وتطور منهاجية الكتابة فيه من ناحية، وفي مجال الدعوة إلى إعادة قراءة هذا التاريخ وإعادة الكتابة فيه (منهجًا وتطبيقًا) من ناحية أخرى، كتعبير عن تجديد الاهتمام بالدراسات التاريخية الإسلامية انطلاقًا من نظرة نقدية. ولقد كان مبعث التجائنا إلى هذه الأدبيات محكومًا بالبحث عما يتصل بالعلاقة بين دراسة التاريخ الإسلامي ودراسة العلوم الاجتماعية المختلفة، ولقد حكم التجاؤنا إلى هذه الأدبيات- والذي تزامن أحيانًا وتلاقى أحيانًا أخرى المرحلة الأولى الاستكشافية للتعامل مع المصادر الأصلية - البحث عن إجابات للإشكالات المنهاجية التي يواجهها باحث العلوم الاجتماعية بصفة عامة والسياسية بصفة خاصة، أي حكمنا البحث عن مدى إسهام هذه الأدبيات المعاصرة في الإرشاد من عدمه عن كيفية توظيف التحليل التاريخي لتحقيق أهداف بحثية وتخطي أهداف البحث التاريخي التقليدي في حد ذاته؛ حيث إن التعرف على المادة التاريخية من مصادرها الأولية ليس غاية في حد ذاته بالنسبة لدراستنا، فإن هدفنا ليس التاريخ أو إعادة كتابة التاريخ من مصادره الأصلية، ولكن توظيف هذه المادة- كما جاءت في مصادرها المنشورة الأصلية والثانوية - لتحقيق الأهداف البحثية السابق تحديدها.

ولقد فرض هذا الهدف القراءة في الأدبيات النظرية في التاريخ الإسلامي من زاوية محددة، وهي محاولة الإجابة على عدة أسئلة محددة (تنطبق على المصادر

الأصلية أساسًا وكذلك الثانوية):

- ما فائدة وأهمية دراسة التاريخ الإسلامي؟
- ما خصائص كتابة هذا التاريخ وكيف تطورت؟ وما درجة تطور الاهتمام بالعوامل المفسرة للأحداث والتحولات؟
- ما أنواع الكتابة التاريخية وموضوعاتها؟ وما وزن ودرجة تميز أو خصوصية ما يتعلق بالتاريخ السياسي الدولي؟

1 - أهمية وفائدة دراسة التاريخ الإسلامي:

حملت لنا روافد عديدة من تراث الفكر التاريخي الإسلامي توجهات متضادة للمؤرخين المسلمين الأوائل حول أهمية دراسة التاريخ. فلا يرى بعضها في هذه الدراسة أي نفع بل قد ترى أنها تصل إلى الحرام لما يقع فيها من غيبة، ومن ثم تدعو إلى عدم الاشتغال بعلم السِّيَر وطبقات الرجال والتاريخ. وفي المقابل، فإن تيارًا آخر يرى ضرورة الاشتغال به لما لهذا الاشتغال من مزايا؛ حيث إنه يحقق حاجات فكرية (روحية وثقافية) كما يحقق حاجات عملية حياتية بعضها ديني تشريعي وبعضها سياسي اجتماعي اقتصادي يتصل بإدارة الدولة وعلاقتها مع الدول الأخرى.

هذا، ولقد أقام تيار العربية المعاصرة حول تطور علم ومنهاجية التاريخ الإسلامي دعوته للاهتمام بالدراسات التاريخية الإسلامية على ما للوعي بفقه التاريخ من مزايا وفوائد متنوعة (دروس الماضي من أجل فهم الحاضر لاستئناف الأمة الإسلامية لدورها القيادي، معرفة السنن الربانية، تأكيد جملة من الحقائق المهمة مثل: الدور القيادي للأمة الإسلامية في تاريخ البشر...) وفي المقابل، فلم تبرز من بين هذه الأدبيات أي دعوة للاهتمام أو محاولة توظيف مصادر التاريخ الإسلامي لتعميق وتطوير البحث في فروع معرفية أخرى انطلاقًا من منظور

إسلامي متكامل.

وعلى العكس، فإن أدبيات غربية معاصرة في مجال دراسة التاريخ الإسلامي قدمت نموذجًا يعترف بأهمية هذه المصادر في الدراسات والعلوم الاجتماعية المعاصرة، وخاصة العلوم السياسية، ولقد كانت نماذج هذه الأدبيات استجابة لأبرز الاتجاهات المعاصرة في الغرب. ولابد أن يدفع هذا الأمر- بتخصص الدائرة العربية - الإسلامية - إلى تطوير اهتمام مناظر.

2 - **تطور منهاجية كتابة التاريخ الإسلامي:**

بالنظر إلى التطور في هذه المنهاجية، نجد أنه قد حدث الانتقال من مرحلة أسلوب التدوين التاريخي الموسوعي والجزئي إلى مرحلة تفسير التاريخ وفلسفته، والتي جسدتها بدرجة واضحة كتابات ابن خلدون. وبالنظر أيضًا إلى الأبعاد الانتقادية- القديمة والحديثة - لمنهاجية الكتابة التاريخية التقليدية وخاصة غياب التفسير، والإغراق في التفاصيل والجزئيات والمبالغة في أو عدم دقة أو تضارب بعض الروايات أو الأحداث. بالنظر إلى هذا كله، يمكن أن نلمس أبعاد الدعوة المتجددة- التي تبلورت على صعيد أدبيات نظرية معاصرة - لمراعاة عدة أبعاد مهمة لإعادة كتابة التاريخ الإسلامي: وهما بالأساس بعدان تتداخل على صعيدهما إشكالات النقد التاريخي والتفسير.

من ناحية: هناك الدعوة لبذل محاولات جادة لتنفيذ المنهج الذي بدأ رسوخه مع ابن خلدون على قضايا وفترات كثيرة في تاريخنا الإسلامي كما قدمتها المصادر الأصلية.

ومن ناحية أخرى: هناك الدعوة للتركيز على الكليات والروابط وتخطي إسار التفاصيل والجزئيات التي تعج بها المصادر التاريخية القديمة، وصولًا إلى الكليات في سياق الحركة التاريخية الأكبر، وصولًا لتحليل مسيرة حركة التاريخ الإسلامي

في مساره الطويل، وإلقاء نظرة عامة على خطوطه العريضة الأساسية العروضية. والوصول إلى هذه الرؤية الشاملة الكلية العامة لمسار حركة التاريخ الإسلامي إنما يتحقق عن طريق البحث في الأسباب والعلل وراء الظواهر التاريخية ووراء نقاط التحول الكبرى في هذا التاريخ، ومن هنا كانت سلسلة من الدراسات المعاصرة التي حاولت - من زوايا شتى - الإسهام في بلورة وتقديم نماذج لهذه الرؤى الشاملة لحركة التاريخ الإسلامي. هذا، ولقد اهتم أيضًا بالأبعاد التنظيرية وراء هذه الرؤى تيار آخر مهم من الأدبيات المعاصرة التي انطلقت من تقويم الجهود السابقة لمؤرخي الإسلام في مجال تفسير أو فلسفة التاريخ الإسلامي والمقارنة بين هذه الجهود ومحاولات التفسير الأخرى العلمانية (كما سنرى في موضع لاحق).

3 - أنواع الكتابة التاريخية: الموضوعات والتطور:

لقد حكم قراءتنا في الأدبيات النظرية حول هذا الموضوع هدف البحث عن وزن مصادر دراسة التاريخ السياسي العسكري الاقتصادي الدولي بين مصادر أنواع التاريخ العامة والجزئية من ناحية، وعن مدى أخذ مصادر التاريخ العالمية في الاعتبار تاريخ غير المسلمين وعلاقته مع تاريخ المسلمين من ناحية أخرى.

أ - وفي هذا الصدد، ومن واقع جهود رائدة متعددة لدراسة أنواع الكتابة التاريخية والتطور فيها، أمكن استخلاص أبعاد ثلاثة لهذا التطور الأفقي (الزمني) والتطور الرأسي (المضمون) والتطور الجغرافي (المكاني).

ب - وفي ضوء استعراض هذه المحاولات متنوعة الأسس (الزمنية، النوعية، الجغرافية) لعرض التطور في أنواع الكتابة التاريخية، فلقد كان من المنطقي وفقًا لأهدافنا البحثية، أن يظهر لنا أن كتب التواريخ العامة، والتي تسمى أحيانًا العالمية التي ستحوذ اهتمامنا بالأساس.

وبالنظر إلى التعليقات المختلفة والمنطلقات على مضمون وتوجهات

أهم هذه الكتب، والتي أوردتها أدبيات معاصرة في مجال دراسة علم التاريخ الإسلامي، أمكن استخلاص ثلاث مجموعات من الملاحظات حول أمور ثلاثة تتصل- بصورة مباشرة أو غير مباشرة - بموضوعات العلاقات الدولية في هذه الكتب، وهذه الأمور هي:

- أهمية ومدلول التواريخ العامة، واتجاه التراجع عن كتابتها لحساب تزايد اتجاه الكتابة في التواريخ الجزئية.
- تناثر وجزئية ما يتصل بموضوعات العلاقات مع غير المسلمين في أرجاء هذه الكتابة.
- عدم الاهتمام باستكشاف أوضاع الطرف الآخر غير الإسلامي في هذه العلاقات.

* والجدير بالملاحظة هنا- بالنسبة إلى الأمر الثاني - أن الأدبيات النظرية المعاصرة لم تتصد بدرجة كافية لوزن وطبيعة قضايا العلاقات الدولية في كتب التواريخ العامة.

فبقدر ما لم تتميز أسماء وتواريخ دولية أو دبلوماسية خاصة بين تيار التواريخ الكبرى أو الجزئية (باستثناء ما يتصل بالمغازي والسير وفتوحات البلدان في القرون الثلاثة الأولى بصفة خاصة)، وبقدر ما كان ما يتصل بالعلاقات الدولية متناثرًا أو جزئيًا في هذه التواريخ، كان غائبًا عن دائرة تعليقات واهتمامات الأدبيات المنهجية المعاصرة الإشارة إلى طبيعة وزن العلاقات الدولية في هذه التواريخ. وكانت الفتوحات الإسلامية والمعارك العسكرية هي موضع الإشارة الوحيد بهذا الصدد؛ حيث إن المؤرخين المسلمين القدامى قد أفردوا تفصيلات عدة في وصف هذه المعارك الحربية وما اقترن بها من معاهدات ومهادنات.

وحيث إن نطاق وموضوعات العلاقات الدولية الإسلامية- غير الإسلامية أكبر

وأوسع وأكثر تعقيدًا من مجرد المعارك العسكرية، كان لابد أن يثور السؤال التالي: ماذا عن أبعاد العلاقات السلمية (السياسية – الاقتصادية) في كتب التاريخ؟ وما ارتباطها بأبعاد العلاقات الدولية القتالية؟ وهل أبرزت هذه الكتب طبيعة وأسباب التغير في أدوات إدارة العلاقات بين المسلمين وغير المسلمين. من قتالية إلى سلمية عبر مراحل متعاقبة على صعيد الأرجاء المختلفة للعالم الإسلامي؟ وفي هذا الصدد، يبين البعض أنه قد تأخر في الظهور في الكتابات التاريخية موضوع العلاقات السلمية والتجارية، ويرجع ذلك لأسباب متعددة حيث ظلت أخبار هذه العلاقات، وحتى الحروب الصليبية، متناثرة في كتب التراجم والرحلات، بل، وكما ذكرت بعض الأدبيات الأخرى، فإن كتب التاريخ الإسلامي قد أهملت– وعلى عكس نظائرها الغربية في نفس الفترة – نماذج مهمة من العلاقات السلمية مثل: علاقات «شارلمان» و»هارون الرشيد»، وعلاقات الملك الكامل و» فريدريك الثاني» ملك النورمان بعد استيلائهم على صقلية.

أما بالنسبة إلى الأمر الثالث. أي عن درجة اهتمام التواريخ العالمية بتاريخ الطرف الآخر غير الإسلامي في العلاقات، نجد أن هذه التواريخ لم تمتد إلى أحوال الأمم أو الدول أو النظم الأخرى المعاصرة أو الأحداث العالمية المعاصرة، ولكن اقتصرت فقط على فترة ما قبل الإسلام (بدء الخليقة، تاريخ الأنبياء وتوالي الرسالات وتاريخ الأمم السابقة على الإسلام والمذكورة في القرآن) وحتى هذا القدر كان قليلًا نسبيًا وغير مندمج مع التاريخ الإسلامي، بعبارة أخرى لم يُعنَ المؤرخون المسلمون بدراسة تاريخ الشعوب أو الدول المتاخمة (البيزنطية مثلًا) والتي قامت بينها وبين المسلمين حروبٌ كثيرة أسهبوا في وصفها، واستمر هذا الحال حتى بعد قيام الحروب الصليبية والاحتكاك الشديد الذي صاحبها بين المسلمين والفرنجة؛ حيث لم يحاول المؤرخون المسلمون التعرف على الشئون الداخلية للإمارات اللاتينية في الشام أو داخل دولهم الأصلية في أوروبا، وكذلك

كان الحال عند الفريق الآخر (وهم المؤرخون الأوروبيون لنفس المرحلة).

* ولقد كان لهذا النقص مبرراته من واقع الإطار الفكري والمادي القائم والمحيط بالدولة الإسلامية منذ مولدها وحتى القرن العاشر الهجري، وهي تتلخص فيما يلي: من ناحية فقد التاريخ العام قوته وقدرته على إعطاء صورة شاملة عالمية، تلك التي احتفظ بها عدة قرون؛ نظرًا لقلة المعلومات عن العالم غير الإسلامي خلال فترة ازدهار كتابة التاريخ الإسلامي.

ومن ناحية أخرى: إذا كان القرآن الكريم قد جاء بنظرة عالمية إلى التاريخ تتمثل في توالي النبوات، وإذا كان المسلمون قد خلفوا الأمم السابقة التي ظهرت فيها نبوات، فلقد شعروا انطلاقًا من إيمانهم أن الدين الإسلامي كل الدين. وأن الحضارة الإسلامية كانت في نظرهم كل الحضارة، شعروا أن أعمالهم وشؤونهم تستحق عناية خاصة لأنهم أصحاب رسالة جليلة، وأنهم يمرون بمرحلة مهمة وأن لهم دورًا تاريخيًا خطيرًا، وانعكس هذا الشعور بقوة على الدراسات التاريخية التي ركزت على التاريخ الإسلامي أساسًا. بعبارة أخرى: تركزت الجهود الإسلامية على تبين ملامح المعجزة الإسلامية الكبرى، رسالة ونجاحًا وفتحًا ودولة ونظامًا دوليًا. ومن ثم، لم يعد للمسلمين لا الوقت للنظر في تجارب الآخرين ولا الرغبة في الاعتراف بوجودها مع عظمة الواقع الإسلامي العربي، وحتى حين اتجهت الحضارة الإسلامية للتمازج مع الثقافات الأخرى في القرن الثالث الهجرة، بحيث سجلت التواريخ العالمية وتواريخ الأمم السابقة على الإسلام فلم يكن هذا التسجيل إلا محددًا.

ومن ناحية ثالثة: مفاد القول- وكما اعترفت دراسات استشراقية مهمة أيضًا - إن رؤية المسلمين لأنفسهم عبر مرحلة قوتهم العالمية ورؤيتهم للطرف الآخر لم تؤثر على العلاقات بين الطرفين فقط، ولكن أوضحت أن المثل أمام المسلمين

لم يكن في الغرب في حين كان يتجه مطمح الغرب نحو الشرق. ولكن وبعد ألف عام من الصراع السياسي الذي غير وجه العالم السياسي، ومع بداية التدهور في الشرق الإسلامي منذ القرن السادس عشر الميلادي، ومع التغير في مراكز القوى العالمية حين أدركت أوروبا مع نهضتها أنه لم يعد هناك الكثير لتتعلمة من عدوها القديم، وفي هذا الإطار الجديد- وفقًا لهذه الرؤية الاستشراقية أيضًا - تبدلت هذه الرؤى المتبادلة، ومن ثم تطورت الاهتمامات المتبادلة؛ حيث استيقظ الشرق على واقع جديد فرض عليه التوجه نحو الغرب، ولكن بمنظار مختلف، وكذلك لم يعد الغرب يقبل فكرة أن الحضارة تنساب من الشرق إلى الغرب.

وإذا كانت اهتمامات الغرب بالعالم الإسلامي قد تطورت عقب الحروب الصليبية وأخذت قنوات متعددة انعكست في التيار الاستشراقي، ومن ثم تزايد الاهتمام بالدراسات التاريخية الإسلامية وغيرها من الدراسات الإسلامية، فإن هذه الاهتمامات لم تكن بدافع البحث العلمي فقط، ولكن تحت تأثير دوافع مختلفة أخرى: دينية وتجارية وسياسية استعمارية، ولقد توالى تحريك هذه الدوافع والأهداف للسياسات الأوروبية بتوالي التطور والانتقال من حركات الكشوف الجغرافية الأوروبية وحتى فرض الاستعمار التقليدي. ولذا؛ ظهرت في أوروبا على توالي القرون - ومنذ عصرها الوسيط وخاصة في مواجهة مناطق وأطراف الاحتكاك الأساسية مع الإسلام (مثل العثمانيين) - رؤى متنوعة ومتطورة للغرب عن الإسلام والمسلمين تأثرت بالتطورات في الطرف الأوروبي ذاته.

ولذا؛ يظل السؤال التالي قائمًا: إذا كانت الرؤى الغربية عن الإسلام والمسلمين قد أحرزت في تطورها- عبر عدة قرون - تراكمًا محسوسًا، وإذا كانت رؤية المسلمين للغرب قد أخذت في التبلور خلال القرنين الأخيرين، فهل تناولت الكتابات التاريخية الإسلامية الثانوية رؤية ودراسة لأحوال الطرف الآخر شعوبًا

وحكومات وقيمًا؟ وما قدر هذا التناول؟

جـ - وبالنظر إلى السمات الثلاثة السابقة (تراجع التواريخ الكلية لحساب تزايد التورايخ الجزئية، تناثر وجزئية ما يتصل بالعلاقات مع غير المسلمين، عدم الاهتمام باستكشاف أوضاع الطرف الآخر غير الإسلامي في هذه العلاقات)، وفي ضوء الدعوات إلى إعادة قراءة وفهم وكتابة التاريخ الإسلامي، يمكن أن نرصد متطلبات ثلاثة مناظرة لعلاج القصور في هذه السمات.

فمن ناحية: الدعوة إلى أهمية الوعي بخطورة انهيار النسق التاريخي الإسلامي الخاص نظرًا للإلحاق بالحضارة الغربية، ونظرًا للرؤى الجزئية والقطرية في نظرة المسلمين إلى تاريخهم في عصوره المختلفة، ومن ثم ضرورة التغلب على الرؤى والتواريخ القطرية الجزئية الضيقة التي لا وحدة بينها، والتي تسود مجال الدراسات التاريخية المعاصرة والتحليلات السياسية (ذات الأبعاد التاريخية). فانعدام النظرة الكلية في هذه الدراسات ومراعاة مصالح الأنساق الجزئية إنما يشوه أبعاد الحقائق، والتي يمكن اكتشافها في ظل عمليات الاقتطاعات المستمرة من التاريخ، ويتطلب التغلب على هذا الوضع تحديد معيار إسلامي للنظر إلى تاريخ الأمة وتواريخ أجزائها في إطار العالم بحيث يظل معيار وحدة الأمة (أي أنها نظام) والحضارة الإسلامية هو الإطار الذي يظلل التواريخ الجزئية ويحكم توجهات تفسيراتها.

ومن ناحية ثانية: الدعوة إلى الاستعانة بالمادة المتناثرة في كتب أدب الرحلات والجغرافيا وغيرها من الكتب التي لا تدخل في نطاق التواريخ الرسمية وذلك لعلاج الفراغ الذي يبدو محيطًا بسرد الأحداث السياسية والعسكرية للأشخاص والأمم (اعتبار أهمية الإطار الاجتماعي والفكري المحيط)، وبالمثل بالنسبة للعلاقات السلمية مع غير المسلمين.

ومن ناحية ثالثة: الدعوة إلى تقديم عروض تاريخية متوازية زمنيًا بين ما كان يجري

في مرحلة ما من مراحل التاريخ الإسلامي، وما كان العالم المحيط يشهده في المرحلة نفسها من أحداث، وذلك من أجل تكوين نظرة شاملة تُمكن من فهم طبيعة العلاقات بين الإسلام والعالم الخارجي من خلال تحقيق قدر من السيطرة على ما كان يحدث في المرحلة التاريخية الزمنية الواحدة على صعيد الطرفين وبينهما.

ثالثًا: إطار نظري للتحليل النظمي[1]:

تتم صياغة هذا الإطار بالاستناد إلى الأبعاد الأساسية في الدراسات النظمية الدولية (هيكل النظام الدولي، النظام الشامل والنظم الفرعية، العملية التطورية أو التحولية، البيئة الدولية) وفي ضوء التعامل مع بعض المشكلات التي يفرضها أسلوب عرض وتقسيم المادة التاريخية في المصادر الثانوية بصفة خاصة.

ويلخص هذا الإطار أساسيات تحليل المادة التاريخية تحليلًا نظميًا دوليًا لتحقيق الهدف المحوري والمباشر للدراسة، وهو في نفس الوقت يطرح إشكاليات نظرية وتطبيقية تلقي الضوء على بعض الأهداف المهمة- ولو غير المباشرة - لهذه الدراسة. ويفترض تحقيق هذه الأهداف مراعاة بعض الضوابط المنهاجية الخاصة بقواعد وأسس التفسير الإسلامي للتاريخ، ومن ثم فإن هذه الجزئية تنقسم بين ثلاثة عناصر:

- **1 - أبعاد الإطار النظري المقترح:**

إن الاقتراب النظمي من مادة التاريخ السياسي الإسلامي يعني ضرورة تحديد أدق لأبعاد الموضوع محل البحث. أي عناصر وأطراف العلاقات التي تنتظم تفاعلاتها في شكل نظام وهيكل هذا النظام في فترة ما، وطبيعة اختلاف النظم في المراحل المتتالية وسمات كل منها، وشكل وأسباب التطور من نظام إلى آخر. وهذا التحديد يثير في حد ذاته بعض المشكلات التي تنبع من الأبعاد النظمية من

(1) انظر التفاصيل والتوثيق في: المرجع السابق، ص ص 75 - 90.

ناحية، ومن طبيعة الأطر التقليدية لعرض المادة التاريخية من ناحية أخرى.

فالمقتربات النظرية المختلفة ليست دائمًا جاهزة ومعدة مسبقة للتطبيق بنفس الطريقة على دراسة كل الموضوعات، ولكن يحتاج البحث العلمي عملية تكييف للاستفادة من إسهامات المقترب في تحديد أهم الأبعاد النظرية للموضوعات محل البحث، ومن ثم كان لابد وأن يكون هناك إسهام ومدخل من جانب الجماعة البحثية، وهذا الإسهام وإن كان ينطلق من أساسيات المقترب النظمي فإنه يستلهم في نفس الوقت طبيعة المادة العلمية المتوافرة - أي طبيعة تناول العلاقات الدولية في الأدبيات التاريخية- وخاصة الثانوية.

وفي هذا الصدد، تثور أمامنا ثلاثة مجالات أساسية تفرض أن نبين طبيعتها في هذه الأدبيات وما تثيره هذه الطبيعة من مشكلات عند التفاعل معها من منظور المقترب النظمي، ثم كيف يمكن لباحث العلاقات الدولية أن يتعامل مع هذه المشكلات ليقدم صياغة لإطاره التحليلي. وهذه المجالات الثلاثة هي معايير التقسيمات للمراحل التاريخية ومحاورها الجغرافية، ومضمون وطبيعة العلاقات وقضايا التفاعلات الدولية، والعوامل والمحددات البيئية، خاصة الدولية بالطرف الآخر غير الإسلامي.

وحيث إنه قد سبقت الإشارة إلى مشكلات المجالين الثاني والثالث- على صعيد الجزء السابق - فسنكتفي في هذا الموضع بالإشارة إلى مشكلات المجال الأول وما تفرضه من اعتبارٍ بالنسبة للإطار النظري المقترح للتحليل النظمي:

فبالنظر إلى معايير التقسيمات السائدة للتاريخ الإسلامي، وفي ضوء التقويم المقارن لهذه التقسيمات، تبرز لنا مجموعات من الملاحظات التي تكشف عن بعض المشكلات المنهجية المهمة.

المجموعة الأولى من الملاحظات: مبعثها تيار مهم وعام من بين متخصصي

التاريخ الإسلامي وهو التيار الذي يحرص على التحذير من أو التحفظ على تقسيم التاريخ الإسلامي إلى مراحل تبدو أنها منفصلة أو متميزة، ومبعث هذه التحذيرات هو الدفاع عن فكرة التواصل ووحدة التاريخ الإسلامي واستمراره. ولقد عبر عن هذه الفكرة، ولكن من زوايا، مختلفة أعلام من المسلمين والمستشرقين على حد سواء، فنجد البعض يدعو إلى التفرقة بين التقسيم السياسي وفقًا لمراحل وعصور، وبين الامتداد الإسلامي الواحد، لأن تواريخ التقسيم ليست تواريخ فاصلة؛ حيث إن سقوط بعض الدول أو الأسر (الأموية مثلًا) لا يعني شيئًا محددًا من وجهة النظر الحضارية. ويرى البعض الآخر أن معيار الأسرات الحاكمة ليس معيارًا كافيًا لفهم حقيقة التغيرات في التاريخ الإسلامي؛ لأن كثيرًا من الأحداث السياسية لا يمكن فهمها بدون فهم العوامل الاقتصادية والاجتماعية المحيطة بها، لأن مجيء أسرة حاكمة جديدة لا يمكن أن يقلب فجأة وبسرعة الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية رأسًا على عقب. ولهذا؛ فإن الدراسة الصحيحة للتاريخ والفهم السليم للتطورات السياسية يقتضي وفق هذا الرأي دارسة المجتمع الإسلامي من كل نواحيه الاقتصادية والاجتماعية والفكرية والسياسية. كما يقتضي الاعتراف بصعوبة تقسيم التاريخ إلى فترات تبتدئ وتنتهي في سنين معينة؛ لأن تأثيرات الأحداث الكبرى ونقاط التحول الجديد لا تظهر آثارها الحضارية إلا تدريجيًا، وهذا ما يعرف باسم الوحدة أو الاستمرار في التاريخ.

ويرى فريق ثالث، والذي يركز بالأساس على دراسة الحضارة الإسلامية، أن الحضارة الإسلامية يجب أن تدرس « ككل تاريخي» باعتبارها عاملًا أساسيًا في تشكيل مصير كل البشرية؛ لأن النظرات الجزئية المحددة التي تركز على مدى مرحلة عربية أو فارسية أو عثمانية تبرز مشكلات مهمة؛ لأنها لا تقدم رؤية كلية شاملة. ولقد كان اختفاء الرؤية الكلية وراء إغفال المعنى الحقيقي لتوسع الإسلام، كظاهرة تاريخية عالمية، فهذا التوسع ليس مقصورًا على مرحلة الفتوحات العربية

الكبرى، ولكن هناك توسع آخر للإسلام وهو التوسع الحضاري، الذي استمر بعد انتهاء عصر الفتوحات الكبرى وساد خلال القرون الثلاثة قبل القرن التاسع عشر، وامتد إلى معظم مناطق العالم القديم منتصرًا بذلك على كل الديانات الأخرى. ولهذا؛ فإن هذا الطابع الخاص للتوسع في تاريخ البشرية هو الذي يتطلب أن ننظر إلى التاريخ الإسلامي في مجموعِه وليس كمراحل منفصلة.

المجموعة الثانية من الملاحظات: مبعثها رؤية المحلل السياسي الذي ينظر إلى التاريخ الإسلامي من زاوية العلاقات الدولية، وهي الزاوية التي تختلف من حيث المدى والنطاق عن زاوية مؤرخي التاريخ العام والكلي؛ حيث إن العلاقات الدولية ليست إلا خيطًا من خيوط عديدة في نسيج مركب من المادة العلمية التي يقدمها هؤلاء المؤرخون المعاصرون كحصيلة لتعاملهم بالأساليب البحثية لعلم التاريخ من ذخائر المصادر الأولية للعصور الإسلامية المختلفة.

ويترتب على هذا الاختلاف في زاوية النظر بين المؤرخ العام وبين المحلل السياسي الدولي أن العملية البحثية من جانب الأخير تفتقد فيما يقدمه الأول بعض الأبعاد المهمة، وهي:

من ناحية: أن التقسيمات السائدة لمراحل وعصور التاريخ الإسلامي ليست لها في حد ذاتها علاقة بوضع دول الخلافة في النظام الدولي أو بدرجة هيمنتها العالمية من عدمه بالمقارنة بالأطراف غير الإسلامية. بعبارة أخرى، فهي تقسيمات لا تتفق مع تحليلٍ يهدف إلى البحث في توازن قوى سياسية عالمية.

ومن ناحية أخرى: أن التقسيمات الكبرى والفرعية (وفق عصور أو محاور جغرافية أو أسر وإمارات متعددة تحت كل عصر) لا تتم تحت مظلة واحدة تبرز الروابط بين هذه المحاور (العلاقات الإسلامية- الإسلامية) والأثر المتبادل بينها وبين العامل الخارجي، ويؤدي هذا إلى افتقاد الأنماط والتوجهات العامة عن

خصائص نظم التفاعلات الدولية بين محاور العالم الإسلامي في فترة محددة، أو خلال تطورها من مرحلة إلى أخرى، وعن وضع هذه النظم في إطار نظام العلاقة الأشمل بين العالم الإسلامي والعالم الخارجي.

ومن ناحية أخيرة: تغلب الأبعاد السياسية العسكرية وليست الحضارية الاجتماعية الاقتصادية على هذه الأدبيات التاريخية من المصادر الثانوية.

وفي ضوء كل ما سبق، نصل إلى تحديد أبعاد الإطار النظري المقترح للتحليل النظمي لتطور وضع الدولة الإسلامية في النظام الدولي. ويعكس هذا الإطار الاعتراف بحيوية التعاون بين المجالات المعرفية المختلفة.

وتتلخص المتطلبات التي يقتضيها تنفيذ هذا الإطار التحليلي حول دراسة المحاور التالية:

- **أ - تطور التفاعلات الدولية معيارًا للتقسيم المرحلي: ويتحقق هذا المعيار من خلال الآتي:**

■ الالتزام بمعيار مركز الخلافة الإسلامية كأساس للتقسيمات الكبرى للدراسة، فإن هذا المعيار لا يعكس مجرد تغير أسر حاكمة، ولكنه يترجم هيكل مراكز القوة الإسلامية أي هيكل توزيع القوى الإسلامية بين الأطراف الإسلامية الفاعلة، حيث إن المفترض أنه تتجمع لدى مركز الخلافة عناصر القوة المتفوقة عن غيرها من عناصر مراكز التأثير الأخرى في العالم الإسلامي، ومن ثم فإن الدراسة تنقسم إلى خمس مراحل كبرى (العصر الأموي، العباسي، المملوكي، العثماني، ما بعد سقوط الخلافة).

■ التقسيم إلى مراحل فرعية وفقًا للتطورات داخل كل نظام أو التحول من نظام لآخر. ولقد شهد التاريخ الإسلامي العديد من النقاط التحولية الدولية على نحوٍ ساعد على التمييز بين عدة فترات فرعية في نطاق كل من المراحل

الكبرى للعصور الإسلامية. ولذا لن تكون التقسيمات الفرعية وفقًا لمحاور جغرافية أو نظم فرعية فقط، ولكن وفقًا لأنماط التفاعلات الإسلامية- غير الإسلامية التي تظهر على صعيد مراحل متتالية، ووفقًا لنقاط التحول ذات المغزى بالنسبة إلى هذه التفاعلات.

■ التحديد الدقيق لأطراف التفاعلات الإسلامية، وغير الإسلامية والمحدثة للتطورات وللتحولات المهمة في هذه التفاعلات، سلمية كانت أو قتالية. وهذا يعني تحديد مركز القوة السائدة في العالم الإسلامي وما يليها في سلم توزيع القوى من مراكز أخرى ثانوية، كذلك البحث عن نمط تفاعلات هذه القوى السائدة مع الأطراف غير الإسلامية الكبرى، سواء كانت تفاعلات مباشرة أو غير مباشرة، أي حول مناطق أخرى من العالم الإسلامي، أو بالتداخل مع أطراف إسلامية تابعة أو مستقلة عن المركز الإسلامي، ومع مشكلات الامتداد الزمني والجغرافي للدراسة من ناحية، ومع متطلبات التحليل النظمي التي تحاول علاج هذه المشكلات، ومع اهتمام هذه الدراسة بالأنماط والتوجهات العامة من ناحية أخرى، لا يمكن أن نضع على قدم المساواة كل مستويات العلاقات الإسلامية- الإسلامية، والإسلامية- غير الإسلامية، ومن ثم لا يمكن أن نتعرض بنفس الدرجة للبحث في أنماط علاقات كل الفاعلين المسلمين مع كل الفاعلين غير المسلمين والتي تزخر بها كتب التاريخ.

■ أهمية إبراز الروابط خلال مرحلة ما، بين التفاعلات الدولية على صعيد كل من النظم الفرعية الإسلامية المختلفة (والتي تدور فيما بين أطرافها الإسلامية أو بينهم وبين أطراف خارجية غير إسلامية) وبين الفاعل المركزي على صعيد بعض هذه النظم، فإن هذه الروابط توضح سمات

توزيع القوى العالمية الخاصة بكل مرحلة فرعية، ومن ثم تساعد على تقديم رؤية كلية عن تطور أنماط التفاعلات الدولية، وحالة توازن القوى الإسلامية - المسيحية.

- **ب - مضمون التفاعلات الدولية وقضاياها: وتنتظم دراستها وفق ما يلي:**

- ■ عدم الإغراق في التفاصيل التاريخية، ولكن توظيف مدلولها من أجل تحديد نقاط التحول من مرحلة فرعية إلى أخرى، ومن أجل عرض الأبعاد المهمة والأساسية للتطورات على صعيد كل مرحلة.
- ■ ومن أهم أبعاد هذه القضايا: ما يتصل بمراحل تطور استخدام الأداة القتالية في إدارة العلاقات بين المسلمين وغير المسلمين، ومن ثم تحديد محاور الهجوم أو الهجوم المضاد على أرض العالم الإسلامي أو خارجه، وما يتصل بالتغيرات في أدوات إدارة العلاقات من الأداة القتالية إلى الأداة السلمية عبر دورات زمنية متتالية وفي محاور جغرافية مختلفة. فإذا لم تكن الحرب هي الأداة الوحيدة لإدارة هذه التفاعلات، وإذا كان توظيف هذه الأداة قد مر بعدة مراحل (الهجوم، الدفاع، التراجع) فإن الأداة بدورها قد تطورت أبعادها ومراحل توظيفها. فلقد كانت هناك أنماط من العلاقات السلمية في ظل استمرار الجهاد، وكان هناك علاقات أخرى في ظل جمود هذا الجهاد ثم توقفه. وهنا، يصبح من الضروري إبراز الفارق بين هذه الأنماط في إطار السياق الزماني والمكاني لكل منها.

- **ج - عوامل البيئة الدولية: أحوال الطرف الآخر:**

إذا كان هدف هذا الجزء من المشروع هو تطوير منظور إسلامي للعلاقات الدولية في التاريخ الإسلامي، فهذا يعني الاهتمام أساسًا بمنظور الفواعل الإسلامية الدولية، ويصبح الطرف الآخر في العلاقة هو موضوع التفاعل والعامل

المؤثر، ومن ثم لا يكون التحليل من خلال منظاره ولحظته التاريخية كما يراها، ولكن من خلال منظار هذه الفواعل الإسلامية بدوافعه وتطوراته.

بعبارة أخرى، فإن منظور هذا الجزء من المشروع– وإن كان يريد أن يعالج مثالب منظور الطرف الآخر والذي ظهر في أدبياته عن مجالات متعددة: مثلًا في الدراسات الغربية عن التاريخ الدبلوماسي للمسألة الشرقية – والتي يغلفها تحيز وتعصب رؤية الفواعل الأوروبية لهذه المسألة– فإنه لا يهمل أحوال الطرف الآخر نظرًا لاعتبارها عاملًا مؤثرًا مهمًا في مسار التفاعلات الإسلامية – غير الإسلامية ونتائجها.

- **2 – إشكاليات نظرية وتطبيقية:**

ينبثق عن الإطار النظمي للتحليل إشكاليات نظرية وتطبيقية محددة تسعى الدراسة لاستقصائها، ويحقق هذا الاستقصاء الأهداف غير المباشرة للدراسة. أي الأهداف المكلمة والمعمقة للهدف المحوري والأهداف المكملة السابق تحديده.

يثير الإطار النظري النظمي المقترح لجمع وتحليل المادة التاريخية بعض الإشكاليات النظرية مثل: معايير وقواعد الدولة المهيمنة أو القائدة أو السائدة في مرحلة ما، العلاقة بين عناصر قوة الدولة العسكرية والاقتصادية والعقدية وبين القدرة على استمرار التوسع وتحمل التزامات عالمية، العلاقة بين حالة وطبيعة توازن القوى وبين إمكانيات العلاقات السلمية أو القتالية، العلاقة بين أفول وانتهاء هيمنة إحدى القوى وبين بداية هيمنة قوة أخرى، وذلك على ضوء التطور في توزيع وفي طبيعة عناصر القوة العالمية، وهو التطور الذي يقترن بالتطور في التوازنات العالمية بين الدول القائدة في النظام. وبقدر ما استند الإطار النظمي للتحليل في هذا الجزء من المشروع على الأبعاد النظرية العامة للتحليل النظمي (والسابق توضيحها) بقدر ما سيسعى هذا الجزء من المشروع إلى محاولة بيان كيف يمكن لنتائج دراسة الخبرة الإسلامية الدولية أن تعمق

من أو تضيف إلى أو تعدل من بعض افتراضات بعض الأدبيات النظمية الرائدة في علم العلاقات الدولية، والتي تناولت أساسًا الخبرة الأوروبية منذ القرن السادس عشر الميلادي بصفة خاصة[1]. وهذا هو الهدف المكمل الأول، وهو هدف نظري يخدم التراكم المعرفي، أما الهدف المكمل الثاني فهو هدف تطبيقي يرتبط بمجموعة من الإشكاليات التطبيقية.

من أهم الإشكاليات التطبيقية*:

- هيكل النظام الدولي

***مضمون التفاعلات النظمية** *** البيئة**

أ – **الهيكل**: ويعكس الإشكاليات التالية:

1. نمط العلاقة بين الوحدات الفاعلة في العالم الإسلامي، أي نمط العلاقة بين دولة الخلافة (في ظل مركزية سلطتها أو ضعفها)، وبين الممالك أو الأمصار أو الدويلات الإسلامية التابعة لها أو شبه المستقلة عنها (أي درجة ونمط اللامركزية)، أو بين دولة الخلافة والدول المستقلة عنها تمامًا (أي درجة ونمط التعددية).
2. مدى توحد أو تنوع نمط تعامل الوحدات الفاعلة في العالم الإسلامي مع الأطراف الخارجية غير الإسلامية، ونمط العلاقة بين درجة اللامركزية أو التعددية السياسية الإسلامية الدولية، وبين درجة الحظر الخارجي والقدرة على مواجهته، مثلًا: هل برزت تحالفات بين أطراف إسلامية وأخرى غير إسلامية وكيف كان ذلك؟ وضد من؟ وما سياقها؟

(1) على سبيل المثال: هل نتائج دراسة عوامل سقوط وصعود الدول الإسلامية ستضيف إلى الجدل الغربي حول هذا الموضوع؟

* وهي إشكاليات يمكن القول إنها تنطبق على الفترة المعاصرة من منتصف القرن العشرين، أو حتى على القرن العشرين بأكمله.

ب - مضمون التفاعلات: وتثير الإشكاليات التالية:

1. ما أشكال العلاقات بين الدولة الإسلامية والدول غير الإسلامية؟ وكيف تطورت؟ ومتى كانت صراعية قتالية، وهل كانت تحركها دومًا عقيدة الجهاد؟ ومتى اختلفت درجة وشدة هذه الصراعية؟ وما درجة، وما شكل العلاقات التعاونية السلمية في ظل الممارسات الإسلامية عبر العصور المختلفة؟ ولماذا اختلفت قنوات نشر الإسلام من محور جغرافي إلى آخر (الانتشار الذاتي في الهوامش، الأداة القتالية والصدام في القلب في مواجهة الكيانات المسيحية المتتالية)؟

2. كيف توالت وتعاقبت دورات الهجمات الإسلامية والهجمات المضادة من الطرف الآخر عبر العصور المتتالية (من الفتوحات الكبرى الأموية إلى الهجمة الصليبية الأولى ثم إلى الموجة الثانية من الفتوح الإسلامية العثمانية إلى اكتمال الهجمة الصليبية الثانية على الأندلس ثم بداية الاستعمار الكشفي والتقليدي وأخيرًا الجديد)؟ درجة تنوع أنماط الصدام في المحاور الجغرافية المختلفة في نفس الفترة أو عبر فترات متتالية، بين الوحدات الإسلامية وأخرى غير إسلامية (مثلًا نحو القوى العثمانية وفتوحاتها في أوروبا في نفس المرحلة التي أخذت تتساقط فيها الممالك الإسلامية في الأندلس وحتى تم السقوط النهائي)؟

ج - البيئة: وتعكس هي الأخرى إشكاليات من قبيل:

1. أثر خصائص الأوضاع الداخلية السياسية والاقتصادية والاجتماعية على التعامل الخارجي للوحدات الفاعلة في العالم الإسلامي (مثلًا: أثر تفاقم الصراعات الداخلية على فعالية ودرجة المبادرة في إدارة الصراع الخارجي).

2. التطور في طبيعة قدرات الطرف الآخر غير المسلم عبر مراحل الصدام

مع العالم الإسلامي (ابتداءً من الكيان البيزنطي المتهالك، والإمارات الإقطاعية المتصارعة التي يقودها أمراء الفرنج، إلى عهد الدول القومية الأوروبية ونهضتها الحديثة، ثم عصر الإمبراطوريات، ثم القوى الكبرى المهيمنة عالميًا).

3. التطور في خصائص البيئة الدولية والمجتمع الدولي، وانعكاس هذا التطور على قنوات وأشكال وموضوعات العلاقات بين العالم الإسلامي وغير الإسلامي.

رابعًا: ضوابط تفسير التاريخ الإسلامي(1)

بالنظر إلى مفهوم تفسير التاريخ أو فلسفته وما يتصل به، وفي ضوء وطبيعة عملية التحليل النظمي لتطور العلاقات الدولية للمسلمين، نجد أن التفسير الإسلامي للتاريخ يعد مجالًا أعم وأشمل مما يتطلبه هذا التحليل النظمي من ضوابط منهجية إسلامية لتفسير نمط التحولات الكبرى ومسارها ونقاط التحول الأساسي في التاريخ الإسلامي. سواء المتصلة بالعلاقات مع الآخر، أو المتصلة بالعلاقات البينية الإسلامية. إن التفسير الإسلامي للتاريخ يعد المنظار العام الذي ننظر في ضوء أسسه وأركانه لتفسير هذا المسار وهذه النقاط في التاريخ الإسلامي، سواء في خصوصياتها أو في تفاعلها مع خصوصية نظائرها لدى الأطراف الأخرى في العالم.

هذا، ولقد برزت أهمية وضرورة التعرف على ضوابط منهاجية هذا التفسير مع واقع تراكم ونتائج ومدلولات التحليل على مدار الإجابة على الأسئلة المتتالية؛ فحيث إن هدفنا ليس التاريخ أو مناقشة بعض الوقائع أو تحسين وتصحيح الروايات التاريخية، وحيث إن منهاجية أعلام مؤرخي المسلمين- حتى ابن خلدون - قد قامت أساسًا على عنصر الأشخاص والأحداث، وليس أسس تفسير

(1) انظر التفاصيل والمصادر في: د/ نادية محمود مصطفى: مرجع سابق، ص ص 91 - 104.

التغير والاستمرار أو التقويم والحكم على الأحداث، وحيث إن المصادر الثانوية الحديثة والمعاصرة العربية والأجنبية على حد سواء تعكس تباينات واختلافات في منظوراتها لتفسير التاريخ الإسلامي، وحيث تعددت الدعوات لإعادة قراءة وكتابة هذا التاريخ على نحو يهتم بالبحث في الأسباب أو العلل وراء الظواهر والأحداث وفق أسس منظور إسلامي.

* في ضوء هذا كله، كان لابد وأن تحكم قراءتنا للمادة التاريخية بعض الضوابط الإجرائية، وهي محاولة الفصل بين رصد الوقائع وبين استخلاص مدلول تطوراتها (وخاصة وقائع التاريخ الكبرى التي تشكل المعالم البارزة في مسيرة التاريخ الدولي وتشكل هيكله العالم).

* كذلك، كان لابد وأن يحكم تحليلنا للمادة التاريخية ضوابط أخرى مزدوجة الأبعاد أحدهما تطبيقي والآخر نظري. والبعد التطبيقي هو ملاحظة خصائص بعض محاولات تفسير التاريخ الإسلامي، أما البعد النظري فهو تحديد واستيعاب خصائص المنهاجية الإسلامية في تفسير التاريخ؛ أي المعايير الأساسية التي تساعد على فهم وتقويم وتفسير بعض الوقائع والأحداث من ناحية، أو بعض الاتجاهات الكبرى للتحول من ناحية أخرى. وذلك وفقًا لتصور إسلامي عن التاريخ. بعبارة أخرى: إذا كان البعد التنظيري يوضح المقصود بأسس وقواعد تفسير إسلامي في ضوء الفروق مع أسس وقواعد تفسيرات أخرى (قومية، ليبرالية، ماركسية...)، فإن البعد التطبيقي يوضح توظيف هذه الأسس والقواعد على نحو يبرز الاختلاف عن محاولات أخرى لتفسير بعض القضايا، ويعالج ما فيها من تحيزات (مثلًا: الضم العثماني للمنطقة العربية، نمط الجهاد المملوكي، المسألة الشرقية الأوروبية والعربية، الإصلاحات والتنظيمات العثمانية...)، ناهيك عن تفسير نمط التحولات الكبرى في مسار التاريخ الإسلامي صعودًا وهبوطًا، فتحًا وقوة ووحدة، أو تراجعًا

وضعفًا وتجزئة (كما سنرى). بعبارة أخرى: مناطق التفسير محل الاهتمام هي المناطق التي تعكس الهدف المحوري للدراسة والأهداف المكملة (كما رأينا)، ومن هنا أهمية استخلاص أهم الضوابط المنهاجية لتفسير التاريخ الإسلامي من منظور إسلامي، وهذه الضوابط ذات قيمة عملية كبرى في التحليل. فإنه مهما كانت أهمية الاستعانة بأطر تحليل العلوم الاجتماعية الحديثة (النظام الدولي) لتقديم تحليل جديد للتاريخ الإسلامي الدولي، فيجب أن يكون مضمون واتجاهات هذا التحليل منضبطة بضوابط التفسير الإسلامي للتاريخ. ولكن، ما هي هذه المعايير وهذه الضوابط؟

1 - تختلف أسس ومعايير وضوابط التفسير الإسلامي للتاريخ عن نظائرها في تفسيرات أخرى (المثالي، المادي، الحضاري)، والتي تعكس تقاليد الحضارة الغربية في أطوارها المختلفة: الماركسية والليبرالية، مع الأخذ في الاعتبار تعدد روافد هذين التيارين. وتمثل الدراسة المقارنة بين هذه التفسيرات والدراسة التفصيلية للتفسير الإسلامي في حد ذاته مجالًا خصبًا ولكن عميقًا ومتشابكًا، ولقد أدْلَت العديد من الأدبيات بدلوها في هذا المجال، وعالجته بمقتربات مختلفة، وتلمسته من زوايا متكاملة. ولا يسعنا في هذا الموضوع الدخول في تفاصيل هذه المقارنة من ناحية، أو في تفاصيل أبعاد التفسير الإسلامي وتياراته من ناحية أخرى؛ حيث إنه من الصعوبة عرض جوهرها ولُبها في هذا النطاق المحدود. ولكن يمكن لنا أن نورد بإيجاز الملاحظات التالية:

أ - لا يرجع بالطبع الاختلاف بين التفسير الإسلامي والتفسيرات الأخرى إلى اختلاف الوثائق التاريخية مثلًا، ولكن يرجع إلى اختلاف الافتراضات والرؤى حول العلاقة الثلاثية بين الله، الإنسان، المجتمع والطبيعة، أي حول مدى تأثر الأوضاع البشرية بالأوضاع المادية المحيطة بها، والقدرة الإلهية، ومن ثم فإن

مظهرًا أساسيًا من مظاهر الاختلاف هو الأوزان النسبية للعوامل العقدية، والعوامل الاجتماعية والاقتصادية.

والسبب الرئيس لهذا الاختلاف وتعدد مظاهره هو اختلاف مصدر رؤى وأسس هذه التفسيرات؛ فهي مصادر فكرية بشرية أساسًا في التفسيرات الوضعية، ولكنها ذات مصدر إلهي في التفسير الإسلامي.

ب - لا يعبر عن التفسير الإسلامي تيار واحد ولكن يمكن استكشاف تيارين أساسين:

التيار الأول: والذي يُمكن تسميته التيار التقليدي المبسط، والذي تقتصر عملية تفسيره على مجرد ذكر « الإرادة الإلهية» ولم يهتم بالسببية في تحليل الظواهر وتفسيرها.

التيار الثاني: وإن كان لا يقبل بساطة أو إطلاق التيار الأول الذي يركز على الإرادة الإلهية فقط ولكن في صورة منعزلة ومجردة عن العوامل الأخرى، فهو أيضًا يرفض مبررات صفة العلمية المرتبطة بالتيار الذي انتقد التيار التقليدي. أي يرفض إعطاء الأولوية لتأثير العوامل الاقتصادية والاجتماعية بمعزل عن العوامل الغيبية والإلهية. ومن ثم، فإن هذا التيار الثاني يعكس مفهومًا واسعًا رحبًا وعلميًا للتفسير الإسلامي للتاريخ يبعده عن سلبيات وتبسيطات الجبرية الكلاسيكية التقليدية، وينقيها من مادية وأحادية وحتمية تيارات أخرى.

وهذا التيار يقدم تصورًا لأبعاد معادلة العلاقة بين الإنسان وإرادة الله وحركة التاريخ على نحو يقدم حلاً لإشكالية كيفية الجمع في التفسير بين مجموعات العوامل العقدية من ناحية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية من ناحية أخرى -وهي الأبعاد التي يصعب عرضها بالتفصيل في هذا الموضع.

وفي ضوء كل ما سبق- في ضوء أهداف تعاملنا مع مادة التاريخ الإسلامي وفي ظل الإطار النظري المقترح لتحليل هذه المادة وما تثيره من إشكاليات -

فإنه يمكن القول إن دراستنا للتطورات في حالة كل نظام من التفاعلات الدولية أو للتحول من نظام لآخر ستتم مسترشدة بالأسئلة الثلاثة التالية: ما دور المعتقدات والقواعد الإسلامية؟ ما تأثير الأوضاع السياسية والاقتصادية وغيرها؟ ما تأثير الاعتبارات الثقافية غير الإسلامية أو العوامل المادية القائمة في أطر غير إسلامية؟

* ومما لا شك فيه، أن الإجابة عن هذه الأسئلة تساعد بدرجة كبيرة على مواجهة الإشكاليات السابق توضيحها عن منظور الغربيين حول نمط التحولات الكبرى في التاريخ الإسلامي بعيدًا عن الأصل الإسلامي، والذي أسموه العلاقة بين النظرية والتطبيق في الإسلام، وهو المنظور المتأثر بمنظور آخر عن ما أسماه البعض العلاقة أو المعادلة الصعبة بين السياسة والدين، وخاصة شِق المعادلة بين الحق والإيمان وبين القوة والسياسات.

* فيمكن القول إن ما يعتبره الغرب فارقًا بين النظرية والتطبيق في الإسلام المتصل حول العلاقات البينية الإسلامية (وحدة الأمة) وحول العلاقات مع الآخر (الجهاد) والذي يستندون إليه ليصلوا إلى إلغاء التمييز بين الإسلام وبين المسلمين، ومن ثم يعتبرون أن الإسلام هو فكر وممارسات المسلمين، هذا الفارق ليس في الواقع –في ضوء ضوابط التفسير الإسلامي للتاريخ وخاصة السنن – إلا انعكاسًا حقيقيًا للإسلام: فإن ما وصلت إليه ممارسات المسلمين عبر تراكمات عديدة ليس إلا تأكيدًا لانطباق السنن الإلهية كركن من أركان التفسير الإسلامي، فإن العوامل التي نظر إليها الماديون من وجهة نظر أحادية هي في الحقيقية سنن الله تعالى في الكون والحياة والناس، وهي سنن لم يصنعها التطوريون والتجريبيون وإنما كشفوا عن بعضها وساءوا تفسيرها وفهمها بدرجة كبيرة، والتفسير الإسلامي بالاستناد إلى السنن يحقق صحة هذا الفهم عن تأثير العوامل المختلفة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، بعبارة أخرى: إذا كانت اتجاهات غربية تتكلم عن تغيير الإسلام في

ضوء الخبرة التاريخية، وعن أنه لم ينطبق إلا خلال أربعين عامًا فقط، فإنه يجب أن نفطن- عند الرد على هذا المنطق - إلى أن مقتضيات الضرورة العملية وضغوط الواقع الفعلي لا تُلغي أسس الإسلام أو الغاية الكبرى التي يطرحها كهدف يجب أن يسعى إليه المسلمون وقواعد الوصول إليها، وإذا كانت ممارسات المسلمين عبر التاريخ قد ابتعدت عن تحقيق هذه الغاية (الجهاد لنشر الدعوة، الوحدة الإسلامية في ظل مفهوم الأمة)، فإن هذا الابتعاد عن الأصل ليس إثبات فشل أو عدم صحة غاية هذا الأصل وقواعد تحققها، ومن ثم فقدان مصداقية الإسلام كنظام حياة لكل زمان ومكان، ولكنه إثبات أن عدم اتباع المسلمين الأُول الإسلام انعكس على ممارستهم فانطبقت عليهم السنن، أيًا كان الزمان وأيًا كان المكان.

* بعبارة أخرى، فإن فهمنا لضوابط ومعايير التفسير الإسلامي للتاريخ تجعل حيثيات حكمنا على الفارق بين النظرة والتطبيق في الإسلام (أو بين المثالية وواقع الممارسات، أو بين الفقه التقليدي والواقع المعاصر، إلخ... مهما تعددت المسميات) تختلف جوهريًا عن حيثيات حكم اتجاهات بحثية في الغرب، فالمثالية الإسلامية التي في خيالهم ليست التي يعنيها الإسلام.

* وهكذا، لعل فهمنا لهذه الضوابط والمعايير يكون هو المنطلق السليم لاستخدامنا بعض أدوات وأطر تحليل العلوم الاجتماعية الحديثة (النظام) دون الوقوع في مزالق توجهات الذين كان لهم السبق في توظيفها في دراسة التاريخ الإسلامي. فإذا كانت التطورات في اتجاهات دراسة التاريخ الإسلامي في الجماعات العلمية الغربية قد أبرزت التركيز على الخصوصية والتعددية والتجزئة الإسلامية وعلى الصراع وعدم الرضا، كما أبرزت الانتقال من الأسلوب الاستشراقي التقليدي القائم على السرد والتحقيق إلى أسلوب التحليل في ضوء العوامل المختلفة الذي اهتم بتجسيد الفجوة بين النظرية والتطبيق في الإسلام،

فإن معايير وضوابط التفسير الإسلامي ستكون المرشد لنا لتصحيح مخاطر القراءة التاريخية من أجل استخراج الأنماط المنظمة، وحتى لا تكون عملية التنميط والتعميم والاستنتاج هذه تفريغًا من المحتوى الإسلامي، فإن استكشاف الأنماط واستخلاص دلالتها مقتطعة من السياق الزماني والمكاني يثير هذه المخاطر، ولكن التنميط مع التدعيم بالتوقف عند قضايا محددة وفي نطاق أزمان وأماكن محددة لتفسيرها في ظل الضوابط والمعايير الإسلامية يُخَلص من هذه المخاطر.

ولعل القراءة في مضمون وتفاصيل ونتائج الأجزاء الخمسة التطبيقية من المشروع عن خبرات العصور الإسلامية المتعاقبة، يساعد على فهم مغزى السطور السابقة، وهو المغزى الذي تجسده الخاتمة الجامعة عن محور التاريخ في مشروع العلاقات الدولية في الإسلام.

الخاتمة:

من محاور للمقارنة إلى المغزى بالنسبة لحالة العلم ولدراسة واقع العلاقات الدولية الإسلامية

بالنظر إلى طبيعة الأسئلة في الجزء الثاني من الدراسة وإلى طبيعة منهج الإجابة عنها، وبالمقارنة مع منهج عرض الجزء الأول من الدراسة ومضمونه، لابد وأن يتضح لنا الأمران التاليان:

من ناحية: أن الجزء الأول من الدراسة يتضمن بالأساس الملامح العامة لنتائج القراءة حول مضمون الأدبيات النظرية التي وظفت التاريخ، دون معرفة بالإشكالات المنهاجية التي خاضت فيها هذه الأدبيات قبل أن تكتمل. أما الجزء الثاني فهو يدور بالأساس حول المشاكل المنهاجية والنظرية لتوظيف التاريخ الإسلامي في دراسة العلاقات الدولية من منظور إسلامي (الهدف، الإطار النظري للتحليل، إشكاليات التحليل، الإطار المرجعي، التفسير وقواعده) وقد قدم المدخل المنهاجي لمحور

التاريخ من مشروع العلاقات الدولية (الجزء السابع) التأصيل لهذه المشكلات. في حين أن مضمون مخرجات توظيف التاريخ الإسلامي في هذه الخبرة البحثية قد تضمنته أجزاء خمسة (8 – 12)[1].

كما أن نتائج هذا التوظيف قد تضمنتها خاتمة شاملة (الجزء 12). وحيث إنه لا يمكن بالطبع في مثل هذه الدراسة التي نقوم عليها الآن لغرض هذه الندوة- أن نقدم ملخصًا لمضمون هذه الأجزاء التطبيقية الخمسة من المشروع، فإننا لابد وأن نتوقف عند بعض النتائج العامة والتي قدمها الجزء الثاني عشر[2].

من ناحية أخرى: لابد أن تراكم الإجابة عن الأسئلة في الجزء الثاني وأن يقودنا إلى بيان كيف أن العملية البحثية الخاصة بتوظيف التاريخ الإسلامي لدراسة العلاقات الدولية من منظور إسلامي تختلف عن نظيرتها على صعيد المنظور الغربي (التياران الكبيران: الليبرالي - الرأسمالي والماركسي، وروافد كل منهما).

وذلك من حيث: الهدف، الإشكاليات البحثية النظرية والتطبيقية، قواعد التفسير، العلاقة بين الإطار المرجعي والتاريخ والواقع.

ومن ثم، فإن هذه الخاتمة تتوقف عند محاور المقارنة والاختلاف النابعة من اختلاف طبيعة المنظور المحيط بالعملية البحثية.

وتتلخص أبعاد المقارنة بين منظور إسلامي للتاريخ ومنظورات أخرى وظفت

---

(1) انظر البحوث التفصيلية الموثقة للمشروع في إصدار المعهد للفكر الإسلامي (1996) والتي أعدتها د/ علا أبو زيد (العصر الأموي، والعصر العباسي)، ود/ نادية محمود مصطفى (العصر المملوكي، والعصر العثماني)، د/ ودودة بدران (ما بعد سقوط الخلافة).
- وانظر ملخصات لهذه الأجزاء الخمسة من المشروع (ولنفس الباحثين في: د/ نادية محمود مصطفى، د/ سيف الدين عبد الفتاح (محرران)...، مرجع سابق، الجزء الثاني.

(2) انظر: د/ ودودة بدران: وضع الدول الإسلامية في النظام الدولي في أعقاب سقوط الخلافة العثمانية (1924 – 1991م)، (في): د/ نادية مصطفى: مشروع العلاقات الدولية...، مرجع سابق.

جميعها التاريخ في دراسة « التغير الدولي» فيما يلي:

أ - طبيعة الإطار المرجعي، النسق القياسي الذي تم في ضوئه دارسة مسار الخبرة التاريخية وتقييم نتائجها:

هل هناك غاية يتم السعي إليها؟ وهل هناك قواعد تحقق هذه الغاية أو الابتعاد عنها عبر التاريخ؟ بعبارة أخرى: كيف ينعكس الإطار المرجعي (أو مصدر الرؤية) على تحديد الهدف البحثي في التاريخ وتصميم إشكاليات البحث حول الفواعل والقضايا وأنماط التفاعلات؟ وهنا نجد أمامنا ثلاث حالات:

الحالة الأولى: هي حالة المنظور الغربي برافده الرأسمالي الذي يعبر عن نموذج نظام الدول أو نظام فواعل من الدول وغير الدول، وينطلق من جذور الفكر الواقعي والماركنتيلي أو الفكر الليبرالي. ومن ثم يبرز قيم الاستقرار والتوازن الذي يضمن هيمنة القوى القائدة من خلال الصراع أو قيم الاعتماد المتبادل الذي تضمن هيمنة قوة قائدة من خلال نموذج تنافسي متداخل.

الحالة الثانية: حالة الرافد الماركسي في المنظور الغربي، الذي يعبر عن نموذج «النظام العالم»، والذي يستمد جذوره من الفكر الماركسي، ومن ثم فإن نطاق تأمله هو الرأسمالية كنظام وآليات وتفاعلات صعودها وهبوطها في ظل تطور صراع مصالح الطبقات وأنماط الهيمنة الإمبريالية.

أما الحالة الثالثة: فهي حالة المنظور الإسلامي الذي انطلق من النظام- الأمة الإسلامية: الأمة مستوى لدراسة التفاعلات البينية الإسلامية ومنطلقًا للتفاعلات مع الآخر، انطلاقًا من الأصول الإسلامية حول أصل تأسيس العلاقة مع الآخر (هل الحرب أم السلام أم الدعوة؟) وحول القواعد والمبادئ والأسس الحاكمة للعلاقات الخارجية للدولة الإسلامية وللعلاقات البينية الإسلامية.

ب - كيفية انعكاس طبيعة الإطار المرجعي ومصدر المنظور على الرؤية عن

العوامل المحركة للتحول الكلي وعن وزن المتغيرات المادية وغير المادية المؤثرة في هذا التحول.

فمن الحالة الأولى التي تدور حول الصراع من أجل القوة والمصلحة القومية (سواء القوة العسكرية أو الاقتصادية)، وسواء كان الصراع الذي أداته الحرب أو الصراع الذي تديره الأداة الاقتصادية، إلى الحالة الثانية التي تدور حول الصراع الطبقي، إلى الحالة الثالثة التي تدور حول الدعوة كمحرك تتم إدارتها بأدوات الحرب أو السلام تحقيقًا لغايات التدافع الحضاري.

ومن هنا، يظهر كيف أن تفسير عوامل القوة أو الضعف، السقوط أو الصعود في الحالتين الأولى والثانية تظل أسيرة المتغيرات المادية، أي عوامل القوة المادية أساسًا، في حين يبرز على صعيد هذا التفسير في الحالة الثالثة وزن العوامل غير المادية إلى جانب المادية.

ج - كيفية انعكاس طبيعة الإطار المرجعي ومصدر المنظور على الرؤية حول اتجاه التطور في التاريخ: فإذا كانت المدرسة الماركسية تقدم نموذجًا عن التطور الخطي وعن الحتمية التاريخية، وإذا كانت المدرسة الواقعية والماركنتيلية قد قدمتا نماذج عن الدورانية والهيكلية التاريخية، فإن الرؤية الإسلامية تقدم- كما يرى البعض (من خارج الرؤية الإسلامية) ما أسماه «بالنموذج التحسني» بمعنى أنه متى تزايد إقبال الأفراد والشعوب على الطاعة لإرادة الله، تحسنت الأمور، ويتمسك المسلمون بأنهم فعلوا ذلك في الماضي، وسيواصلون فعله في المستقبل، وذلك لأن الإسلام هو الذي سيفوز بالظفر في النهاية.

وفي المقابل، فإن تفسيرات أخرى تظهر من الداخل الدائرة الإسلامية وتقدم طرحين مغايرين وهما: الطرح الأشعري، والطرح المعتزلي. ونجد أنه في الفهم الأشعري كل لحظة من لحظات التاريخ أسوأ من سابقتها لابتعادها عن لحظة

الفضل التي هي لحظة النبوة والخلافة الراشدة. وهذا الفهم يتفق مع تصور الخطي الهابط. ولقد بنى الأشاعرة هذا الفهم القائم على مفهومي الانفصال والفصل على مجموعة من الأحاديث من مثل «خير القرون قرني..».

ومن ناحية أخرى، طور المعتزلة مفهوم التفضيل فأنشأوا بدلا منه مفهوم الموازنة، فإذا كان فضل لحظة عن أخرى يتحدد– لدى الأشاعرة – بالقرب أو البعد من اللحظة المثال، فإن مفهوم الموازنة يقوم على أن حركة التاريخ تبين أنه يمكن تصور وجود لحظات قريبة من لحظة الفضل تُوقِف حركة الانهيار بدرجة معينة.

ولهذا؛ فإن د سيف الدين عبد الفتاح يتحدث عن التطور الشرطي وفق السنن، أي عن السنن الشرطية (في الأصول: قرآنًا وسنة)، والتي تساعد في وصف وتحليل وتفسير وتقويم أسباب تقلبات الأمم الحضارية بين حال العز –والتمكن وحال الذل والهوان. فإن السنن تقع في قلب التأصيل لرؤية حضارية باعتبارها منهجًا للنظر إلى الفعل الحضاري ومسيرته. ومن ثم فإن مدخل دراسة السنن– لدى د/ سيف الدين عبد الفتاح[1] يعد أحد أبعاد منظومة مدخل القيم كإطار لفهم وتفسير وتقويم العلاقات الدولية من منظور إسلامي. والمعنى التأصيلي الذي يقدمه د/ سيف للسنن – وهي التي تنبثق عن منظور الرؤية العقدية الكلية للإنسان والكون والحياة، باعتبارها مرتبطة بالمجال الإرادي ونظرية التكليف وقواعد الأحكام وارتباط كل ذلك بالإنسان – هذا المعنى التأصيلي الذي يفصل فيه د/ سيف – ليوضح لنا كيف أن مفهوم السنن الشرطية يعبر عن طبيعة اتجاه التطور في التاريخ (في الرؤية الإسلامية) وهو الاتجاه الذي يختلف عن الحتمية الخطية الصاعدة أو الهابطة؛ لأنه يقترب من عملية الاختيار، وهي القيمة التي ترتبط بخلق الإنسان وتكريمه.

(1) انظر: د/ سيف الدين عبد الفتاح: مدخل القيم إطار مرجعي لدراسة العلاقات الدولية في الإسلام، مشروع العلاقات الدولية في الإسلام، مرجع سابق.

ومن ثم، فإن هذا التأصيل يختلف أيضًا عن العمليات الدورانية التي لا تأخذ في تفسيراتها العامل الإنساني - القيمي.

وضمن عناصر هذا التصور عن «السنن الشرطية»، يقع فهم ما يوليه بحث العلاقات الدولية من اهتمام للتطور التاريخي كمجال بحثي حيث يمكن استخدام المنهج السنني في تفسير النماذج التاريخية الممتدة والتباينات في أحوال القوة والضعف من منظور قيمي.

د - ويدور المحور الأخير في المقارنة حول العلاقة بين أصل أو نسق قياسي وبين فقه التاريخ وبين فقه الواقع وبين فقه المستقبل.

وإذا كانت النماذج الغربية لتوظيف التاريخ تنطلق من خصائص الواقع ومشكلاته نحو التاريخ سعيًا للتنبؤ بالمستقبل، إلا أنها تفتقد نسقًا قياسيًا، أو أصلًا يتم في ضوء غايته وقواعده التشخيص للقائم والتفسير للتاريخ والتقويم والإرشاد لإحداث التغيير. ففي المقابل، فإن المنظور الإسلامي كمنظور قيمي ذي طبيعة خاصة، أي منظور لا يصوغ فقط مثالًا يجب أن يقوم، ولكن يضع منظومة قيم للتشخيص والتفسير وكذلك للتغيير، يقدم هذا النسق القياسي الأسباب المفسرة لمدى ابتعاد أو اقتراب واقع العلاقات الإسلامية عن الأصل (وحدة الأمة، طبيعة العلاقة مع الآخر) وإمكانيات التغيير ووسيلته.

وذلك بتقديم منظور إسلامي مقابل « للغربي»، بالرغم من الاعتراف بإنجاز الأخير على مستوى أدوات التحليل النظمية المتصلة بالأبعاد النظرية لدراسة النظم الدولية، والتي استفاد منها الفريق البحثي في تصميم إطاره النظري.

بعبارة أخرى، إن مخرجات مشروعنا (العلاقات الدولية بين الأصول الإسلامية وبين خبرة التاريخ الإسلامي) بصفة عامة والتراكم عليها، إنما تهدف إلى تطوير منظور إسلامي كجزء مندمج من علم للعلاقات الدولية متعدد المنظورات والاقترابات -

يتنافس مع غيره - حول وصف وتشخيص وتحليل وتفسير وتقويم واقع العلاقات الدولية على نحو يستجيب ومتطلبات " الدائرة الإسلامية" في تفاعلها مع العالم، ويعكس ذاتيتها ويستفيد من خصوصيات خبرتها التاريخية[1]، فليس هناك «معرفة محايدة». وأول علاقاته العالمية هو إعلان التحيزات؛ هكذا تبرز لنا الجدالات على صعيد العلم الغربي الآن في مرحلة مراجعة الإمبريقية والوضعية والحداثة، وهي المراجعة التي تعترف بأثر الخصوصية الثقافية على العلوم الاجتماعية، ومن ثم تُفسح للدين (مثلًا) وضعًا في دراسة الظاهرة السياسية. هذا، وصفة «الإسلامي» لمنظورنا لا تنبع فقط من أحكام ونصوص الأصول وقواعدها ومبادئها التي تناولتها الاجتهادات المتطورة، ولكن تنبع أيضًا من منظومة القيم الحضارية واسعة النطاق التي تشمل المسلم وغير المسلم على حد سواء. فهي ليست جامدة لكونها ذات « أصل ثابت مقدس»، وهي ليست عنصرية تمييزية، ولكنها قيم رسالة عالمية ودعوة للعالمين.

وأخيرًا، لعل هذا الطرح أمام هذا المحفل العلمي الفرنسي- المصري عن تجربة توظيف التاريخ الإسلامي في دراسة العلاقات الدولية من منظور إسلامي، والتي بدأت في 1987 وتمت صياغتها في 1993 ونشرها في 1996، والتي تعمقت مدلولاتها وتطورات مخرجات خلال الأربع سنوات الماضية في ظل نتائج مناقشتها في بعض المحافل العلمية (كما سبقت الإشارة) هي المناقشات التي أفرزت مجموعة مهمة من الانتقادات، لعل هذا الطرح أمام هذه الندوة يستثير مناقشة من جانب المتخصصين الفرنسيين على نحو يمثل إضافة وتراكمًا جديدًا يستفيد منه الباحث مثلما استفاد من

(1) تم تشغيل نتائج تحليل الخبرة التاريخية الإسلامية تنظيميًا في مجموعة من الأبحاث حول قضايا وتفاعلات راهنة وحول طبيعة المرحلة الراهنة لوضع الأمة الإسلامية في النظام الدولي وقد كان للعمق التاريخي مغزاه في عملية التشخيص والتفسير لهذه القضايا والتحولات، ومن ثم كان للسياق التاريخي لدراسة هذه الموضوعات تأثيره في صياغة المقولات وصياغة المحددات، ومن هذه الأبحاث ما سيأتي من دراسات منشورة في أقسام تالية من هذا الكتاب على سبيل المثال.

مصادر فرنسية مختلفة في هذا المشروع. ربما لم تحظ المدرسة الفرنسية في العلاقات الدولية بنصيب بين نماذج توظيف التاريخ في إطار نظرية العلاقات الدولية كما حظيت المدرسة الأمريكية بالأساس. لكن مما لا شك فيه، أن إسهامات المدرسة الفرنسية في التاريخ الدبلوماسي، والتواريخ العالمية والحضارية والاستشراقية حاضرة وماثلة وتمت الاستفادة منها في مواضع متفرقة من أجزاء المشروع الأصلية.

وهكذا، فإن الدراسة التي قدمناها تعكس الاعتراف بأهمية وحيوية دراسة التاريخ في نطاق علم العلاقات الدولية، سواء من منظور غربي أو من منظور إسلامي، كما تعكس أهمية تعدد المنظورات الحضارية في هذا المجال المعرفي.

فإذا كان علم العلاقات الدولية الحديث قد ولد من رحم التاريخ وغيره من علوم اجتماعية، وإذا كانت مرحلة نموه قد أفرزت جدلًا مهمًا حول قيمة المعرفة التاريخية في التحليل الدولي، على نحوٍ بَدَا معه أن «العلمية» الضيقة ترفض التاريخ، فإن حالة العلم عبر تطوره في مرحلة النضج قد وصلت لتبين صنوفًا شتى لتوظيف المعرفة التاريخية في التحليل المنظم للعلاقات الدولية وكذلك المعرفة القيمية والأخلاقية، نظرًا لرد الاعتبار أيضًا إلى دراسة القيم. وهذه الصنوف ليست إلا جزءًا من تيار مهم وركين يبين أمرين: أنه إذا كان علم العلاقات الدولية قد انفصل في بداية تأسيسه عن العلوم الاجتماعية ليحقق ذاتية واستقلالية، فإنه سرعان ما اتضحت ضرورة استمرار التلاقح مع هذه العلوم استجابة لمتطلبات اتساع نطاق وتزايد التعقد والتداخل بين أبعاد الظاهرة الدولية، كما يبين هذا التيار أنه إذا كانت المركزية الغربية قد استأثرت في البداية بمنظورات هذا العلم فإن هذا الوضع قد واجه الانتقاد من داخل الدائرة الغربية ومن خارجها على حد سواء.

التفاعلات النظمية في العصر المملوكي: من تصفية الوجود الصليبي حتى بداية الهجمة الأوروبية الثانية*

مقدمة:

بالنظر إلى الإطار النظري المقترح لتحليل التاريخ الإسلامي بالاستعانة بإسهامات النظرية العامة للنظم وتطبيقاتها على دراسة النظام الدولي[1]. وتحقيقًا للهدف المحوري لمستوى العلاقات الدولية في التاريخ الإسلامي من مشروع

---

* نُشرت هذه الدراسة للمرة الأولى في من مشروع العلاقات الدولية، وقد تم إنجازه 1993:
– انظر: نادية مصطفى: العصر المملوكي من تصفية الوجود الصليبي إلى بداية الهجمة الأوروبية الثانية 642 – 923هـ، 1258 – 1517م، (في): د/ نادية محمود مصطفى (إشراف): مشروع العلاقات الدولية في الإسلام، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، القاهرة، 1996، الجزء العاشر.
ونشرت نسخة مختصرة تحت العنوان التالي: د/ نادية مصطفى: خبرة العصر المملوكي، (في): د.نادية مصطفى، د.سيف الدين عبد الفتاح (تحرير): العلاقات الدولية بين الأصول الإسلامية وبين خبرة التاريخ الإسلامي (أعمال ندوة مناقشة مشروع العلاقات الدولية في الإسلام)، جامعة القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، 2000، المجلد الأول.
وتعد الدراسة في نسختها تلك منقحة ومزيدة، وقد سبق نشرها في: د/ نادية مصطفى: **العصر المملوكي من تصفية الوجود الصليبي حتى بداية الهجمة الأوربية الثانية**، (في): مجموعة مؤلفين: د/ سمير سليمان (إشراف)، موسوعة تاريخ العلاقات بين العالم الإسلامي والغرب، المجمع العالمي للتقريب بين المذاهب الإسلامية، إيران، ط1، 2010.

(1) انظر تفاصيل هذا الإطار النظمي (في) د/ نادية محمود مصطفى: مدخل منهاجي لدراسة تطور وضع العالم الإسلامي في النظام الدولي، (في) د/ نادية محمود مصطفى (إشراف وتحرير): مشروع العلاقات الدولية في الإسلام، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، القاهرة، 1996، الجزء السابع.

العلاقات الدولية في الإسلام[1] وكذلك أهدافه المكملة كان لزامًا أن يستند التحليل إلى عدة مقومات. ومن ثم ينقسم بين عدة جزئيات:

فكان لزامًا أن يستند تحليلنا –على صعيد عصر سلاطين المماليك ابتداء من تصفية الوجود الصليبي والتصدي للهجمة المغولية وحتى بداية الهجمة الأوروبية الثانية – كان لزامًا أن يستند هذا التحليل على مقومات عدة تتصل بتحديد الفاعل الإسلامي المركزي والفواعل الإسلامية الأخرى، والأطراف الأوروبية، وأنماط التفاعلات فمن ناحيةٍ: كان الفاعل المركزي الإسلامي (وفقًا لمعايير عناصر القوة ومعايير ممارسة النفوذ) هو دولة سلاطين المماليك. فكانت هي مركز القوة السياسية والاقتصادية والعسكرية في العالم الإسلامي طوال نحو ثلاثة قرون. ولكنها لم تكن الفاعل الوحيد ذا التأثير على العلاقات الدولية الإسلامية، حيث تطورت درجة وطبيعة التعددية في هذه القرون بالمقارنة بما سبق.

ومن ثم. فمن ناحية أخرى، نجد أن من أهم الأنساق الفرعية الإسلامية التي سنركز على تفاعلاتها الدولية « الإمارة ثم الدولة العثمانية»، ودويلات الأندلس وشمال أفريقيا ودول المغول (بعد إسلامهم). وكانت حالة هذه الأنساق في بداية هذا العصر، تمثل تغيرات في حالة أنساق سابقة كما أنها تطورت أوضاعها على مدى امتداد هذا العصر. وكان لهذا التطور كما سنرى –مدلولاته وآثاره بالنسبة للعلاقات بين الدول الإسلامية وبينها وبين الآخر. فلقد كان لكل من هذه الأنساق تفاعلاتها المباشرة مع أطراف أوروبية وكذلك تفاعلاتها مع الدولة المملوكية. ولقد تداخلت جميع هذه التفاعلات وعلى نحو أثَّر على هيكل توزيع القوة في

(1) انظر التفاصيل في:

– د/ نادية محمود مصطفى: المقدمة العامة للمشروع: المنطلقات والأهداف والدوافع، (في): د/ نادية محمود مصطفى، المرجع السابق، الجزء الأول.

النظام الدولي الإسلامي فأدى إلى انتقاله من نمط أحادية القوة (خلال فترة ازدهار القوة المملوكية) إلى ظهور بوادر الثنائية (مع نمو الدولة العثمانية خلال القرن الثامن الهجرى) ثم إلى نوع من ثلاثية مراكز القوة (مع ظهور الدولة الصفوية قرب نهاية العصر).

ومن ناحية ثالثة: حدث تغيير أيضًا في طبيعة الأطراف الأوروبية مصدرِ التهديد للإسلام والمسلمين، ومن ثم حدث تطور في ساحات المواجهة وفي قضاياها ومن ثم في نمط التفاعلات، فإذا كانت الدولة البيزنطية في حالة احتضار فلقد نمت في أقصى غرب أوروبا مملكتا أرجون وقشتاله توطئةً لظهور أسبانيا والبرتغال بعدهما، كما تزامن في نفس الوقت في الشرق ظهور إمارة موسكو ونموها بصفتها نواة لروسيا القيصرية.

بعبارة أخرى نقول إنه بقدر ما شهد القرن الأول من العصر المملوكي نمو الدولة العثمانية باعتبارها مركز قوة إسلامية جديدة فلقد شهد القرن الثالث منه نمو مراكز قوة مسيحية جديدة. ولذا اكتسبت هذه المرحلة سمات خاصة انعكست بقوة على أنماط التفاعلات الدولية الإسلامية والمسيحية. وهنا يمكن أن نميز بين ثلاثة أنماط كبرى:

أولا - «نمط الضعف ثم السقوط» وهو ما حدث في غرب العالم الإسلامي في الأندلس ثم بدأ في الشرق الإسلامي في آسيا في مواجهة نمو روسيا القيصرية منذ منتصف قرن الثامن الهجرى. وهو الضعف الذي اكتملت حلقاته بتمام سقوط الإمارات الإسلامية في آسيا الوسطى والقوقاز خلال العصر العثماني.

ثانيًا - «نمط الفتح والنمو» الذي قدمته التفاعلات العثمانية- الأوروبية.

ثالثًا - «نمط التعامل- المقاومة» الذي قدمته التفاعلات المملوكية - الأوروبية.

وبالنظر إلى هذه المقومات يمكن القول: إن التفاعلات الدولية في هذا العصر تبرز – من ناحية – دور أقوام عدة– إلى جانب العرب – وهم الأتراك والمغول وتأثيرهم على وضع ودور الدولة الإسلامية في النظام الدولي. كما نلحظ من ناحية أخرى أنه بالرغم من عدم وجود «خلافة ذات سيادة مركزية ممتدة لكافة أرجاء العالم الإسلامي»، وبالرغم مما بدا من مصالح آنية متناقضة أو متصارعة بين المماليك والعثمانيين ثم الصفويين على نحوٍ حال دون منع الاسترداد أو الاستقطاع إلا أن تفاعلات كل من مراكز القوة الإسلامية مع الآخر قد تكاملت في مجموعها في سبيل حماية الإسلام في مواجهة الغرب بصفة عامة.

وينقسم التحليل بين أربع مراحل. ومعيار هذا التقسيم هو أهم نقاط التغير في التفاعلات الإسلامية – المسيحية، والإسلامية – الإسلامية على صعيد الأنساق الفرعية الجغرافية السياسية المختلفة.

والمرحلة الأولى تدور حول الدور المملوكي في التصدي للمغول وتصفية الوجود الصليبي، وتدور المرحلة الثانية حول سمات العلاقات الأوروبية – المملوكية السلمية والقتالية على حد سواء، وذلك في نفس وقت ميلاد الدولة العثمانية وبداية فتوحاتها (القرن الثامن الهجرى).

أما المرحلة الثالثة فتبدأ مع الهجمة المغولية الثانية التي أثرت على القوة الإسلامية طوال القرن التاسع الهجرى. وذلك في نفس الوقت الذي تصاعدت فيه عمليات الاسترداد في الأندلس من ناحية وبدأت فيه عملية الاستقطاع في آسيا بواسطة موسكو من ناحية أخرى، وتصاعدت الهجمة الأوروبية على الدولة المملوكية من ناحية ثالثة. أما المرحلة الرابعة فتبين السقوط المملوكي والتفاعلات العثمانية– المملوكية – الصفوية التي أحاطته

وذلك في ظل تحرك العثمانيين نحو الجنوب في الوقت الذي دخلت فيه الهجمة الأوروبية الثانية على العالم الإسلامي منحنى خطيرًا مع « الكشوف الجغرافية والالتفاف من الجنوب».

إن التفاعلات السياسية والعسكرية التي شهدتها هذه المراحل الأربع، كانت بمثابة الإطار الذي احتضن- وأحيانًا أخفى في طياته - شبكةً من التفاعلات الحضارية جرت. سواء في وقت السلم أو الحرب. وهذه التفاعلات أفرزت أنماطًا مهمة، كما ألقت الضوء على قضايا محورية في العلاقات الإسلامية - الأوروبية. ومن أهم هذه الأنماط: كيف أنه يتولد من قلب الصدام العسكري ومن حوله أنماطٌ من الاحتكاك المباشر الفكري والاجتماعي والسلوكي؟ ومن أبرز هذه الأنماط- مع اختلاف دلالة كل منها - الوجود الصليبي في الشام وآثاره بالنسبة للاحتكاك المباشر أو التعارف المباشر بين الشرق والغرب على أرض الإسلام، عمليات الاسترداد الأسبانية والروسية وما خلفته بالنسبة للتركيبة الدينية والأثنية، - العلاقات السلمية التجارية بين المماليك والممالك والإمارات الأوروبية المتوسطية، الأبعاد الحضارية في الفتوح العثمانية في شرق أوروبا والبلقان، الآثار الحضارية للهجمات المغولية.

ومن أهم القضايا التي طرحتها هذه الأنماط من التفاعلات الحضارية- التي تولدت من رحم التفاعلات السياسية والعسكرية، قضية العلاقات السلمية والتعاونية بين المسلمين والأوروبيين: أنواعها ومجالاتها وتطور شروط تنظيمها في ظل تطور الفقه التقليدي بشأنها. وتقدم العلاقات المملوكية - الأوروبية نماذج متعددة على أبعاد هذه القضية. فإلى جانب القدرة العسكرية المملوكية توطدت شبكة ممتدة ومتفرعة من العلاقات الدبلوماسية والتجارية[1]

(1) انظر إشارة إلى هذه العلاقات وما ارتبط بها من ملابسات ومكاتبات في الموسوعة التي تعد مصدرًا لنوع خاص من تاريخ الدولة المملوكية من داخلها وفي تفاعلاتها مع الأطراف الأخرى:

وهذه القضية تطرح كل أبعاد الفقه الخاص بالجهاد. فالجهاد لا يعني فقط القتال ولكن لا يستبعد الأدوات الأخرى لإدارة العلاقات، وفق ما تقتضي المصلحة الشرعية للأمة. كما أن هذه العلاقات السلمية التعاونية لا تكون مجرد واقع يفرضه ضعف قوة المسلمين لأن العصر المملوكي – ومن قبله العباسي والأموي، ومن بعده العثماني – أفرز أنماطًا من العلاقات السلمية التعاونية في أقصى مراحل قوة وتفوق الدولة الإسلامية لدرجة دفعت البعض[1] لوصف هذه الحالة بانتهاء الجهاد الدائم في التفاعلات المملوكية – الأوروبية. ولقد كان تنامي حقوق التجار الإفرنج– في الدولة المملوكية – بعيدًا عن قواعد الفقه التقليدي لتنظيم هذه الحقوق، من أبرز الأمثلة على تلك الحالة من ناحية. ومن ناحية أخرى كان هناك تزايد أعمال العنف ضد أهل الذمة كلما تزايدت الغارات الإفرنجية على سواحل مصر وحصارها وضرب تجارتها بالأدوات الاقتصادية لذلك العصر (وخاصة أعمال القرصنة).

وفي المقابل فإن التفاعلات الإسلامية – الإسلامية قدمت ساحة لاختبار مفهوم وحدة الأمة؛ حيث إن الصراع بين العرب وغير العرب (الترك والفرس)، وكذلك الحروب بين الأسر الحاكمة، ناهيك عن التكفير المتبادل عند توسع كل طرف على حساب الآخر (الصفويين – العثمانيين، وتيمور لنك – المماليك)، جميعها حالات تحتاج لمناقشة في ظل سياقاتها التاريخية لبيان كيف أن مفهوم «وحدة الأمة» لا ينفي اختلافات المصالح القومية والوطنية أو القومي أو المذهبي، وأن كان يفرض ضوابطًا

– أبي العباسي أحمد القلقشندي: صبح الأعشى في صناعة الإنشا، مطبعة دار الكتب المصرية، القاهرة 1340هـ – 1922م (14 جزء).

– وانظر بصفة خاصة المقال الرابع (الباب الثاني)، والمقالة التاسعة (أبوابها الخمسة).

– وانظر تحليلًا لمضمون هذا الكتاب في:

– د/ محمد عبد الله عنان: مؤرخو مصر الإسلامية ومصادر التاريخ الإسلامي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1999

(1) P.M. Holt: The age of the Crussads. . London/New York. 1986. Ch. 18.

لحمايتها وإدارتها على ضوء مفهوم المصلحة الشرعية للأمة.

القضية الثانية التي تثيرها دراسة هذه التفاعلات متصلة بحالة القوة الإسلامية الشاملة في النظام الدولي.

فإذا كان العصر المملوكي يمثل- كما يرى البعض[1] - العصر الثاني من التوسع الإسلامي (والذي اكتمل في القرن العاشر الهجرى، السادس عشر الميلادى، كما سنرى لاحقًا)، إلا أن تقويم حال القوة الإسلامية ومآلها خلال هذا العصر (أو ما يسمى وفق التقسيم الأوروبي للتاريخ بالعصور الوسطى) قد شهد الجدال بين مقولتين: تلك التي تقول إن العالم الإسلامي خلال ما يُسمى « العصور الوسطى» والتي يقع في معظمها العصر المملوكي قد مر بمرحلة قوة عسكرية وليس قوة فكرية أو حضارية مثل التي شهدها من قبل؛ وذلك بسبب الآثار المدمرة للهجمة المغولية والتي أدت إلى الضعف النسبي للحضارة الإسلامية بالمقارنة بالنمو الذي دخلته الحضارة الأوروبية المسيحية بعد ذلك[2]. والمقولة الأخرى[3]

(1) برنارد لويس: «السياسة والحرب في الإسلام»، في: شاخت وبوزورث، تراث الإسلام، ترجمة محمد زهير، عالم المعرفة، أغسطس 1978.

– حسين مؤنس: الشرق الإسلامي في العصر الحديث، مطبعة حجازي، القاهرة، ط2، 1938، ص ص 11 – 17.

– محمد عبد الله عنان: مواقف حاسمة في تاريخ الإسلام، مطبعة دار الكتب المصرية، القاهرة، ط1، 1929.

- John Joseph Saunders (ed.): The Muslim World on The Eve of Europe an Expansion. Prentice Hall. N. J. 1966. p200.

(2) E. Mortimer. Faith and Power: The Politics of Islam. Vintage Books. NewYork. 1982. pp 80 - 83.

(3) M. G. Hodgson: The Venture of Islam. University of Chicago press. Chicago 1971. Vol II. pp 371 - 373.

وانظر أيضًا:

– ف. بارتولد: تاريخ الحضارة الإسلامية، ترجمة: حمزة طاهر، ط5، دار المعارف، القاهرة، 1983، الفصل السادس.

ترى أن التدهور الذي عرفه الشرق الإسلامي منذ القرن الثالث عشر الميلادي لم يكن عامًا أو شاملًا ولكن في مناطق دون أخرى، وهو الأمر الذي تبرزه المقارنة بين مراحل التطور السياسي ومراحل التطور الفكري والحضاري لهذه المناطق.

وعلى ضوء كل ما سبق تتبين حاجة ماسة، توضحها دراسة الأطر السياسية والعسكرية للعلاقات الإسلامية - المسيحية في عصور التاريخ الإسلامي المتعاقبة. ألا وهي أهمية الجمع بين دراسة السياسي - العسكري وبين دراسة « الحضاري» بمعناه الشامل، وبين دراسة مدارس الفقه ومسار تطورها وصعود بعضها وهبوط البعض الآخر في المراحل المتعاقبة من تطور التاريخ الإسلامي ومن تطور التاريخ الأوروبي ومن تطور « التاريخ العالمي». إن هذا الجمع الثلاثي الأبعاد لدراسة التاريخ من منظور حضاري سيردّ الاعتبار للأبعاد الاجتماعية والإنسانية في هذه الدراسة. ولقد تكررت الدعوة لردّ الاعتبار. هذا من جانب أعمدة في دراسة التاريخ الإسلامي سواء من العرب والمسلمين أو الغربيين[1]، وتظهر هذه الدعوة أيضًا من جانب منظري العلاقات الدولية الذين ينتمون للمدرسة النظمية أو المدرسة النقدية أو البنائية الجديدة، وجميعهم يعطون للتاريخ وللأفكار والقيم وضعهم في دراسة تطور النظم الدولية تاريخيًا وفي دراسة النظام الدولي الحالي[2].

وفيما يلي التفصيل حول المراحل الأربع التي سيتم خلالها دراسة تطور

(1) انظر على سبيل المثال:

- د/ عماد الدين خليل: مدخل إلى إسلامية المعرفة، مع مخطط مقترح لإسلامية علم التاريخ، سلسلة إسلامية المعرفة (9)، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، ط3، 1992.

- M.G. Hodgson. The Venture of Islam. Op. cit.

(2) انظر هذه الجهود التنظيرية في:

- د/ نادية محمود مصطفى: أفكار حول إسهام التراث الخلدوني في الفكر الدولي والنظرية الدولية دراسة استكشافية في الإشكاليات المنهاجية، بحث مقدم إلى المؤتمر الدولي الذي نظمته مكتبة الإسكندرية، ديسمبر 2006، لمناسبة مرور 600 عام على وفاة ابن خلدون.

العلاقات الإسلامية – الأوروبية في العصر المملوكي، والتي سيتم خلالها استدعاء الأنماط والنماذج المشار إليها عاليًا.

المرحلة الأولى – الدور المملوكي وتصفية الوجود الصليبي والتصدي للمغول: إرساء أركان مركزية الدور المملوكي.

بعد سقوط بغداد 656 هـ على يد المغول وخلال النصف الثاني من القرن اتسم نظام التفاعلات الإسلامية بعدة ملامح: ففي حين كان سلاطين المماليك يدعمون قوتهم وسلطتهم في مصر والشام كانت حالة التفتيت والتجزئة تغلب على الأنساق الفرعية الإسلامية سواء بين ورثة الدولة السلجوقية في آسيا الصغرى (حتى مولد الدولة العثمانية التي اتجهت لتوحيدهم عبر توسعها) أو سواء في الأندلس بعد انتهاء عصر كفاح المرابطين ثم الموحدين وحتى بداية تدهور دولة الموحدين ثم سقوطها (668هـ) أو سواء بين أرجاء إمبراطورية المغول التي انقسمت بين أربع دول (في شرق آسيا وفي وسطها وفي فارس وفي الغرب مع القبيلة الذهبية) دخلت منهما اثنتان– الثالثة والرابعة – الإسلام في نهاية القرن.

ولقد تميز الدور المملوكي على صعيد التفاعلات الإسلامية الدولية– في مواجهة المغول وفي مواجهة الصليبيين على نحو أفرز – خلال نصف هذا القرن – أنماطًا من التحالفات المملوكية ذات المغزى، ولا يتضح هذا المغزى إلا على ضوء فهم حقيقة الطرف المغولي المقصود في هذه المرحلة.

وفي هذا نلاحظ أن الغموض دائمًا ما يحيط تناول التأثير المغولي على العالم الإسلامي. وفي هذا الصدد يجب التمييز بين مجموعتين من الثنائيات حول طبيعة الطرف المغولي وحول آثار الهجمة المغولية ابتداء:

المجموعة الأولى نميّز فيها بين الهجمة المغولية الوثنية التي مثلت تهديدًا خطيرًا لقلب العالم الإسلامي بعد اجتياح مشرقه. وما كان لهذا الاجتياح من

تأثيرات، وبين دخول إيلخانات فارس والقبيلة الذهبية الإسلامَ ودور كل منهما في التفاعلات المملوكية – الأوروبية. ولقد تباين تأثير هذين الطرفين المغوليين على هذه التفاعلات نظرًا لاختلاف توقيت دخولهما الإسلام (حيث سبقت القبيلة الذهبية في هذا إيلخانات فارس)، ونظرًا لطبيعة العلاقة العدائية بينهما.

ولذا فإن القبيلة الذهبية – التي فتحت أراضي روسيا (633هـ – 635هـ) وكانت بحكم امتداد نفوذها حتى شرق أوروبا، قريبةً من الدولة البيزنطية – كانت حليفًا للمماليك في مواجهة الصليبيين. وأيضًا في مواجهة مغول فارس والذين تحالفوا مع الصليبيين والممالك الإفرنجية ضد المماليك[1].

والمجموعة الثانية تتصل بآثار الهجمة المغولية ويجب التمييز فيها بين آثارها على أسس التوازن العام فيما بين الغرب المسيحي والشرق الإسلامي، وبين آثارها على توازن القوى الإسلامية ذاتها.

وحول الآثار على أسس التوازن بين الغرب المسيحي والشرق الإسلامي يمكن أن نلحظ اتجاهين أساسيين في التحليلات: اتجاهًا[2] يبالغ في القول بالتأثير

(1) حول تفاصيل تطور انتشار الإسلام بين الأجنحة المغولية الثلاثة وتطور العلائق بينها، انظر:
– محمد شاكر: التاريخ الإسلامي، المكتب الإسلامي، بيروت، ط2، 1407هـ/ 1987م، ج4، ص ص 135 – 177.
– د/ رجب محمد عبد الحليم: انتشار الإسلام بين المغول، دار النهضة العربية، بيروت، 1986.
– برتولد شبولد: العالم الإسلامي في العصر المغولي، ترجمة خالد أسعد عيسى، مراجعة وتقديم د/ سهيل زكار، دار حسان، دمشق، 1402 – 1982، ص ص 19 – 104.
– توماس أرنولد: الدعوة إلى الإسلام، ترجمة: د/ حسن إبراهيم حسن، د/ عبد المجيد عابدين، إسماعيل النحراوي، النهضة المصرية، القاهرة، 1970، ص ص 248 – 275.
- M.G. Hogdson: op. cit.. pp 410 - 417.

(2) Bernard Lewis: Islam in History. Alcove Oress.. London. Pp 179 - 180
- Landan Rom: Islam and the Arabs. George Allen. London. 1958. pp 88 - 89.

المدمر على قوة دفع الحضارة الإسلامية على أساس أن الغزو قد أنهى حضارة القرون الأولى الإسلامية وقوض أرجاءها على نحوٍ حالَ دون القدرة على منافسة الحضارة الغربية التي بدأت تنمو. أما الاتجاه الثاني[1] فلم يرَ في الغزو المغولي إلا عاملًا واحدًا بين عوامل أخرى شكلت التدهور الإسلامي بل إن المغول بعد إسلامهم أضحوا– مع الأتراك – عناصر داعمة للقوة السياسية والعسكرية للإسلام في مواجهة الغرب.

وحول الآثار بالنسبة لتوازن القوى الإسلامية فهي تتلخص أساسًا بفقدان العراق مركزه في قيادة الإسلام في ظل الخلافة العباسية وانتقال المركز للقاهرة ثم إستانبول بعد ذلك[2].

– لقد بدت العلاقات المملوكية – المغولية – الصليبية معضلة: تجلت فيها أنماط التفاعلات بين مركز القوة الإسلامية وبين مصدري التحدي للإسلام في هذه المرحلة:

فالعقود الأخيرة من قرن السابع الهجري التي تداخلت فيها الحروب المملوكية– المغولية والحروب المملوكية – الصليبية تعد من أخصب الفترات لتدبر مغزى التفاعلات المتداخلة لطرف إسلامي (المماليك) سواء مع أطراف

(1) J. Saunders: The Proplem of Islamic Decadence. Journal of World History. Vo 7. N 3. 1963. p 701 - 718.

– ف. بارتولد: تاريخ الحضارة الإسلامية، ترجمة: حمزة طاهر، دار المعارف، القاهرة، ج2، 1952، ص ص 92 – 95.

(2) كاود كاهان: تاريخ العرب والشعوب الإسلامية منذ ظهور الإسلام وحتى بداية الإمبراطورية العثمانية، دار الحقيقة، بيروت، ط3، 1983، ص 263.

- B.Lewis: op. cit. pp 183 - 184.

- Goel Carmichael: The Shaping of the Arabs. George Allan and Unwin Ltd. London. 1967. p246.

إسلامية أخرى (القبيلة الذهبية) أو أطراف غير مسلمة (البيزنطيين وبعض ممالك الإفرنج) وذلك في مواجهة طرف وثني (مغول فارس) أو مسيحي (إمارات صليبي الشام) وذلك من أجل صالح الأمة وخدمةً لأصل الجهاد وليس تراجعًا عنه ولو اقتضى الأمر التحالف مع طرف غير مسلم (ولكن أساسًا في مواجهة طرف آخر غير مسلم).

وهنا يمكن أن نرصد أنماطًا للتحالفات أهمها: نمط تحالف مملوكي– مغولي مسلم في مواجهة تحالف مغولي وثني – صليبي، ونمط تحالف مملوكي – مسيحي بيزنطي أو إفرنجي في مواجهة نفس التحالف المغولي الوثني – الصليبي.

ويثير التحالف المغولي الوثني (مغول فارس: الإيلخانيون) – المسيحي (أرمينيا، الكرج، إمارات صليبيي الشام ومملكة فرنسا والبابوية)[1] كلَّ الأسئلة حول ظروف وفرص التحالف بين أعداء الإسلام وحول إخفاقه في تحقيق أهدافه. ومن أهم أسباب هذا الإخفاق هو اعتناق المغول الإسلام. وهو الأمر الذي صار بدوره موضع تحليلات وتفسيرات عدة: لماذا اعتنقوا الإسلام وليس المسيحية؟

---

(1) انظر: برتولد شبولد: مرجع سابق، ص ص 61 – 61، 67، 74.
- توماس أرولد: مرجع سابق، ص ص 252، 159 – 163.
- د/ نظير حسان سعداوي: الحرب والسلام زمن العدوان الصليبي، النهضة المصرية، القاهرة، 1961، ص ص 118 – 129.
- د/ سعيد عبد الفتاح عاشور: مصر في عهد دولة المماليك البحرية، النهضة المصرية، القاهرة 1959، ص ص 33 – 34، 39، 52 – 53، 54 – 59، د. رجب محمد عبد الحليم: مرجع سابق، ص 242.
- د/ محمد جمال الدين سرور: دولة بني قلاوون في مصر، دار الفكر العربي، القاهرة 1947، ص ص 163 – 200.
- عماد الدين أبو الفداء إسماعيل ابن كثير: البداية والنهاية في التاريخ، مطبعة السعادة، القاهرة، د. ت. ج13، ص 38.

أما التحالف المملوكي – المغولي المسلم (القبيلة الذهبية)[1] فلقد كان ركنًا أساسيًا من أركان السياسة المملوكية في مواجهة التحالف المضاد، كما كان يحقق للقبيلة الذهبية أهدافًا عدة وخاصة في مواجهة مغول فارس؛ ولذا وكما تحالفَ المماليك مع أعداء مغول فارس كان طبيعيًا أن يحالفوا أيضًا أعداء الصليبيين؛ حيث سعى السلطان بيبرس للتقارب مع البيزنطيين (العدو التقليدي للصليبيين في الشام منذ بداية الحروب الصليبية)، كما تحالف مع صقلية ونابولي والبندقية[2].

وإذا كانت هذه التحالفات قد قامت نظرًا لمضي المماليك على طريق العمل

(1) محمود شاكر: مرجع سابق، ص ص 47 – 53، 144 – 147، 147 – 151.
– برتولد شبولد: مرجع سابق، ص ص 94 – 97.
– د/ فايد حامد عاشور: العلاقات السياسية بين المغول والمماليك في الدولة المملوكية الأولى، دار المعارف، القاهرة 1974، ص 75 – 84، د/ رجب محمد عبد الحليم: مرجع سابق، ص ص 146 – 170. د/ سعيد عبد الفتاح عاشور: مرجع سابق، ص 42.
– انظر على سبيل المثال نصوص بعض الرسائل المتبادلة بين السلطان المملوكي وبركة خان وبعض خلفائه والتي تبرز غاية الجهاد المشترك بين الطرفين، انظر:
– بدر الدين محمود العيني: عقد الجمان في تاريخ أهل الزمان، تحقيق: محمد محمد أمين، الهيئة العامة للكتاب، القاهرة 1987، ج1، ص ص 81 – 82، 360 – 363، ج2، ص ص 100 – 101.
– انظر نص بعض الرسائل التصالحية المتبادلة بين قلاوون وبين خان مغول إيران 681هـ – 703هـ في: القلقشندي، مرجع سابق، ص ص 236 – 237، 242 – 244 (الجزء السابع).

(2) د/ سعيد عبد الفتاح عاشور: مرجع سابق، ص ص 33 – 34، 57 – 61.
– د/ سعيد عبد الفتاح عاشور، العصر المماليكي في مصر والشام، دار النهضة العربية، ط2، القاهرة 1976، ص ص 271 – 278.
– برتولد شبولد: مرجع سابق، ص ص 32 – 36، 96 – 97.
– محمود شاكر: مرجع سابق، ص ص 47 – 50.
– د/ نظير حسان سعداوي: مرجع سابق، ص 145 – 152.
– وحول نصوص بعض الاتفاقات المملوكية – المسيحية (أرمينيا، جنوة، أرجون، البيزنطية) على التوالي:
– انظر: محمد ماهر حمادة: الوثائق السياسية والإدارية للعصر المملوكي، (656هـ – 922هـ)، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط2، 1403هـ/ 1983م، ص ص 472، 480، 485، 498.

ضد الصليبيين والمغول في نفس الوقت، فلقد ساعد على نجاح هذه التحالفات في تحقيق أهدافها طبيعةُ العلاقة بين الأطراف المغولية وبعضها البعض وطبيعةُ العلاقة بين الصليبيين وبين الممالك الأوروبية الطامحة للحفاظ على مصالحها التجارية مع المماليك، والعلاقة بين الصليبيين والبيزنطيين[1]، هذا فضلاً بالطبع عن القدرة الذاتية للمماليك بعد تركيز السلطة في أيديهم عقب القضاء على منازعة الأمراء الأيوبيين في الشام لهم، وبعد احتواء منازعات المماليك فيما بينهم، وبعد عملية بناء الدولة التي قام بها بيبرس وقلاوون[2]، ناهيك عن تحول إيلخانات

(1) د/ سعيد عبد الفتاح عاشور: مرجع سابق، ص 255.
- د/ نظير سعداوي: مرجع سابق، ص 146.
- وليم موير، تاريخ دولة المماليك في مصر، 126 - 1517، ترجمة: محمود عابدين وسليم حسن، مطبعة المعارف بالفجالة، مصر - ط1، 1343هـ - 1924م، المقدمة.
- أنظر أيضًا لمزيد من التفاصيل عن حالة العلاقات أو التوازنات الأوروبية - الأوروبية في هذه المرحلة في: هـ. أ. فيشر: تاريخ أوروبا في العصر الحديث، 1789 - 1950، تعريب: أحمد نجيب هاشم ووديع الضبع، دار المعارف، القاهرة، 1984.

(2) حول مزيد من التفاصيل عن الجهود العسكرية والدبلوماسية (الهدنات) في مواجهة الإمارات الصليبية في الشام وحتى تصفيتها، راجع المصادر الثانوية التالية التي تعتمد وخاصة المرجعين الأخيرين على المصادر الأولية التاريخية حول هذه الفترة: المقريزي، ابن تغرى بردي، أبو الفداء، ابن إياس.
- د/ وفاء محمد علي: جهود المماليك الحربية ضد الصليبية والمغول، القاهرة، ط1، 1985، ص ص 19 - 62.
- د/ نعمان الطيب سليمان: جهود المماليك في تصفية الوجود الصليبي والمغولي، مطبعة الأمانة، القاهرة 1984، ص ص 64 - 65.
- وليم موير: مرجع سابق.
- د/ أحمد مختار العبادي، د/ السيد عبد العزيز سالم: تاريخ البحرية الإسلامية في مصر والشام، جامعة بيروت العربية، 1972، ص ص 295 - 309، د/ سعيد عبد الفتاح عاشور: الأيوبيون والمماليك في مصر والشام، دار النهضة العربية، القاهرة، ص ص 231 - 236، 252 - 261.
- حول نماذج من هذه النزاعات الأيوبية - المملوكية، المملوكية - المملوكية خلال عملية مواجهة التتار. انظر على سبيل المثال:
- ابن كثير: مرجع سابق، ج13، ص 218، ص 238، ص ص 291 - 292.

العراق إلى الإسلام مما أدى إلى فشل أهداف أوروبا من التحالف معهم[1].

ومن ناحية أخرى، وبالرغم من أن نجاح المماليك هذا في إدارة علاقاتهم الدولية كان أحد أهم أركان اكتسابهم دورًا مركزيًّا في السياسات الإسلامية والدولية بصفة عامة، إلا أن تحليلات غربية[2] عن هذه العلاقات– التي تضمنت قدرًا هامًا من التفاعلات السلمية الدبلوماسية والتجارية – تطرح إشكالية مهمة تقتضي التوقف عندها حول مفهوم الجهاد ومكانه هنا. ألا وهي: كيف أن هذه العلاقات بينت أن الجهاد لم يعد يلعب إلا دورًا صغيرًا في العلاقات الدولية الإسلامية – المسيحية حول حوض المتوسط. ومن أهم الأمور التي تستوجب التوقف عندها لمناقشة هذه الإشكالية هي أن الاتفاقات المملوكية – الصليبية لم تكن إلا من قبيل الهدنة أو الصلح للاستعداد لضربة أكبر أو للتفرغ للمغول[3]. أما الاتفاقات المملوكية مع ممالك أوروبية أو الدولة البيزنطية ففضلًا عن إحكامها الحصارَ حول المغول والصليبيين فهي كانت سبيلًا مباشرًا لدعم عناصر القوة العسكرية المملوكية. سواء عن طريق تأمين طرق استجلاب المماليك بواسطة القبيلة الذهبية، أو استيراد المعادن والأخشاب عبر المتوسط[4]، وجميعها أمور تخدم الجهاد العسكري ضد طرف آخر غير مسلم.

(1) وحول طبيعة العلاقة بين أوروبا والمغول، برتولد شبولد: مرجع سابق، ص ص 64 – 66.

– توماس أرنولد: مرجع سابق، ص ص 53 – 269.

- J. Thayer Addisson: The Christian Approach to the Muslim. Colombia University Press. New. York. 1942.pp 50 - 51.

(2) P.M. Holt: op. cit. p 160.

(3) د/ نعمان الطيب سليمان: مرجع سابق، ص ص 54 – 55.

(4) P.M. Holt: op. cit. pp 159 - 162. 165 - 167.

وانظر أيضًا:

- Andrew Ethrenkreutz: “Strategic Implications of the Slave Trade between Geneoa and Mamluk Egypt in the Second Half of the Thirteenth Century”. in: A.L. Udawitch (ed). The Islamic Middle East. 700 - 1900. Studies in Economic and Social History. The Darwin Press. Princeton. 1981. pp 335 - 345.

المرحلة الثانية - تطورات العلاقات المملوكية الإفرنجية وبداية الموجة الثانية من الفتوح الإسلامية الكبرى مع الفتوح العثمانية في أوروبا.

شهد القرن الثامن الهجري تطورات مهمة في أرجاء العالم الإسلامي أفصحت عند نهاية القرن عن تغيرات في توازن القوى الإسلامية. ومن ثم في العلاقات الدولية الإسلامية، وذلك في ظل درجة أكبر من شبه التعددية نظرًا لنمو القوة العثمانية خلال هذا القرن إلى جانب القوة المملوكية التي ظلت مركز الخلافة والفاعل المركزي الإسلامي. ومن ثم ونظرًا للعلاقات المملوكية - المسيحية ذات الطابع الخاص حول البحر المتوسط، كانت الدولة المملوكية هي محور الدبلوماسية الإسلامية إزاء دول الغرب المسيحي (نمط التعامل - المقاومة) في حين كانت الدولة العثمانية هي محور الفتح الإسلامي الجديد.

ومع الاعتراف بوجود- تغيرات أيضًا - ولكن سلبية النتائج - في أنساق فرعية إسلامية أخرى (تجزؤ دولتي المغول المسلمتين أي القبيلة الذهبية وإيلخانات فارس إلى إمارات متنافسة تعرضت للتوسع الروسي، المسيرة الهشة لإمارة غرناطة آخر إمارات الأندلس الإسلامية) إلا أننا نهتم هنا بالمماليك والعثمانيين تحديدًا: نمط علاقة كل منهما مع الطرف الآخر، ونمط العلاقات فيما بينهما. ولا يتم استدعاء الأنساق الفرعية الإسلامية الأخرى إلا بقدر كونها موضوعًا للتفاعلات بين المماليك والعثمانيين وبين أوروبا.

1 - تطورات العلاقات المملوكية - الإفرنجية: توجه وأساليب جديدة

تنطلق دراسة هذه العلاقات من استقصاء حقيقة التطور فيها- كما تصفها بعض المصادر الغربية - بعيدًا عن مفهوم «الجهاد» ونحو مزيد من العلائق الدبلوماسية والتجارية من ناحية، وتخليًا من الغرب أيضًا عن صليبيته التقليدية من ناحية أخرى. ويتطلب هذا الاستقصاء دراسة التوجه العام للعلاقات المسيحية - الإسلامية

وعوامل تشكيله وكذلك دراسة أساليب إدارة هذه العلاقات من الجانبين.

فيما يتعلق بالتوجه العام للعلاقات الإسلامية – المسيحية والمؤثرات عليها نلاحظ أنه بعد نهاية الحروب الصليبية في الشام ظهر نمط من العلاقات بين المماليك والإفرنج، وإن لم ينهِ الصراع السياسي والعقيدي القائم بين الطرفين، إلا أنه أفرز أدوات جديدة لإدارته؛ حيث أخذت العلائق السلمية الدبلوماسية والتجارية دفعة قوية بالمقارنة بما سبق. ولهذا اختلفت التحليلات حول تقويم حقيقة هذا النمط من العلاقات، فإذا كان البعض قد رأى في هذا النمط وأدواته نهاية فعلية للروح الصليبية التقليدية فإن البعض الآخر لم يرَ فيهما إلا مجرد قناع جديد لهذه الروح تتفق والتغيرات في أوضاع الطرفين وأوضاع العالم. وفي حين رأى البعض فيها أيضًا انتهاء للجهاد الإسلامي لدى المماليك، فإن البعض الآخر رأى فيه جهادًا بأساليب جديدة. كما اختلفت التحليلات أيضًا حول أسباب هذا النمط. فيرى البعض أنه يقترن مباشرة بالتطور في درجة اهتمام كل طرف بمعرفة أحوال الطرف الآخر. فبعد أن ظلت هذه المعرفة المتبادلة في غاية الضآلة أدى الالتحام العسكري المباشر ونتائجه خلال الحروب الصليبية إلى دفع كل من الطرفين للتعرف بدرجة أكبر على أحوال خصمه وعقائده ونظمه وتاريخه، واقترن هذا بالطبع بالتطور في فهم كل طرف للآخر نتيجة التطور في سبل هذه المعرفة وقنواتها. فعلى سبيل المثال يرى البعض[1] أنه بدأت حركة الاهتمام الأوروبي بالتاريخ الإسلامي ليس بدافع البحث العلمي فقط ولكن بدوافع دينية ثم بدوافع سياسية مختلفة. ولقد مهد لهذا الاهتمام وسايره بعد ذلك خطوات متعددة مترابطة تمثل ركنًا ركينًا من حركة التبشير أولًا ثم حركة الاستشراق بعد ذلك والتي كان يحركها دوافع سياسية أيضًا، واقترن بهذا التزايد في المعرفة المتبادلة عبر هذه القنوات سمة جديدة في حالة

(1) د/ جمال الدين الشيال: التاريخ الإسلامي وأثره في الفكر التاريخي الأوروبي في عصر النهضة، دار الثقافة، بيروت، د.ت.

الطرف الأوروبي هي خبو الحماسة الدينية (والتي سبق ودفعت الصليبية الأولي) نظرًا لضعف شأن البابوية بعد صراعها الطويل مع الإمبراطورية، ونظرًا لانفصام عرى الوحدة الدينية والسياسية، على نحو أثر على أساليب المواجهة مع العالم الإسلامي بعد انتهاء مرحلة النضال الصليبي العسكري.

من ناحية أخرى: تفيض أدبيات غربية عديدة في شرح أسباب وأبعاد اختلاف رؤية الغرب للإسلام بعد حروب الجزء الأخير من العصور الوسطى عن رؤيته قبل هذه الحروب وأثنائها. فعلى سبيل المثال يبين البعض[1] أن الطاقة التي بذلتها أوروبا في هذه الحروب وفي بداية استعادة الأندلس لا تقارن بالطاقة التي بذلتها في الصراعات الداخلية والإقليمية بحيث بدت أوروبا منذ نهاية القرن 13م أقل خوفا من الغزو الإسلامي لها. ومن ناحية أخرى بين كيف أن الصليبية لم تكن إلا بمثابة رد فعل لفهم العصور الوسطى للإسلام والمسلمين والذي كان يعكس طبيعة أوروبا في هذه المرحلة أي أوروبا المسيحية اللاتينية التقليدية وكانت هوية أوروبا ترتبط بقوة بهذه المسيحية حيث أن أوروبا في هذه المرحلة لم تكن تتميز اقتصاديًا وثقافيًا عن باقي أجزاء العالم بل لم تكن درجة رخائها العام وقدر مواردها أو قدراتها التكنولوجية أو تطور مدنها تقارن بنظائرها الإسلامية. وفي نفس الوقت لم يكن الإسلام في نظر أوروبا إلا «بدعة وهرطقة». ولقد تغيرت هذه الأوضاع بعد ذلك مع التطور في سبل معرفة كل طرف للأخر حيث زادت معرفة أوروبا بالإسلام مع تزايد التجارة وقنوات الاحتكاك وكان المبشرون والتجار أول صور الإمبريالية– بالمعنى الحديث – بل أن الحروب بين أوروبا والترك قد زادت، وفق هذا الرأي، من التجارب المشتركة بين العالمين الإسلامي والمسيحي.

(1) Norman Daniel: Islam. Europe and Empire. The Universty Press Edinburgh Co Ltd. 1966. pp 7 - 10.

وعلى ضوء المقارنة التراكمية بين تيارات الأدبيات حول هذه الاختلافات(1) يمكن القول بالأمرين التاليين:

من ناحيةٍ: أن الصليبية قد استمرت– بعد سقوط عكا – ولمدة قرنين آخرين من عمر العصر المملوكي – تعددت خلالهما مشروعات الهجوم التي كانت وراءها قوى مختلفة وأهداف متطورة حافظت على حياة الصليبية ولو في ثوب جديد وبأدوات جديدة ليست عسكرية أساسًا.

ومن ناحية أخرى: في ظل أوضاع الطرف الأوروبي في نهاية عصوره الوسطى (التغير في علاقات القوى بين البابوية والسلطات السياسية وتزايد وزن الاعتبارات القومية والتجارية، الحروب الأوروبية وخاصة حرب المائة عام، المشاكل الداخلية في الدول الأوروبية، اهتمام أسبانيا باسترداد ما بقى من الأندلس) والتي ترتب عليها التغير في طبيعة الصليبية وليس انتهاءها، كان بإمكان المماليك والعثمانيين توظيف هذه الأوضاع لخدمة الإسلام وحمايته وذلك في مواجهة أساليب الصليبية الجديدة وأدواتها وذلك من خلال نمطين من الجهاد الإسلامي: الجهاد الفاتح الذي ترجمته الدولة العثمانية، والجهاد الحامي الذي ترجمته الدولة المملوكية ولو بأساليب سلمية أيضًا إلى جانب الأساليب القتالية.

لقد جدت أساليب وأدوات ودوافع إدارة هذه العلاقات عبر القرن الرابع عشر الميلادي بين الدوافع والأساليب الصليبية الجديدة وبين تطور أبعاد الدور المملوكي البرجي (688هـ – 784هـ/ 1291م – 1384م). فلم تكف أوروبا عن التفكير في الأخذ بثأرها من الإسلام، وهو الأمر الذي أخذ صورًا عدة حتى بداية حركة الكشوف الجغرافية ثم بداية الهجوم على أطراف العالم الإسلامي ثم

(1) Aziz Surial Atiya: The Crusade in the Later Middle Ages. Methuen. London. 1938.pp 3 - 10.

– برنارد لويس: السياسية والحرب في الإسلام، مرجع سابق، ص ص 273 – 276.

على قلبه عسكريًا من جديد.

لقد شهد القرن الرابع عشر الميلادي/ الثامن الهجري أدوات جديدة أوروبية لتوجيه ضربات مهمة للمسلمين في حوض المتوسط. وكانت دولة المماليك هي الهدف الأول، وتلخص الإدراك الأوروبي في هذه المرحلة[1] حول ضرورة ضرب مصالح النشاط التجاري المصري الذي يمثل مصدر الغنى الأساسي لدولة سلاطين المماليك. ولقد خطط لتنفيذ هذه الضربة بأسلوبين: أولهما: فرض الحصار الاقتصادي على مصر لمحاربتها في أعظم موارد ثروتها واقتصادها ألا وهي التجارة. وثانيهما: شن حرب سافرة على الموانئ والسفن المصرية والشامية لإصابة التجارة المصرية بالاضطراب بعد أن فشل أسلوب الحصار في تحقيق أهدافه. ولقد قادت المبادرةَ على الصعيدين البابويةُ والتي سعت أيضًا لتعبئة الحبشة من الجنوب ضد مصر المملوكية. وكانت حادثة غزو الإسكندرية (768هـ - 1365م)[2] من أهم صور المواجهة العسكرية المملوكية - الإفرنجية ذات الأبعاد التجارية -

(1) انظر حول تفاصيل هذا الإدراك:
- د/ سعيد عبد الفتاح عاشور: مصر في عهد المماليك، مرجع سابق، ص ص 69 - 70.
- أحمد دراج: المماليك والأفرنج في القرن التاسع الهجري - الخامس عشر الميلادي، دار الفكر العربي، القاهرة 1961، ص ص 7 - 8.
- د/ عبد العزيز محمود عبد الدايم: الصراع بين القوى المسيحية ودولة المماليك الجراكسة في مياه المتوسط، في: رؤوف عباس (محرر): مصر وعالم البحر المتوسط، دار الفكر للدراسات والنشر والتوزيع، القاهرة، ط1، 1986، ص ص 205 - 207.

(2) انظر تفاصيل هذا الحدث ودوافعه ونتائجه في:
- المرجع السابق، ص ص 310 - 315.
- د/ سعيد عبد الفتاح عاشور: الأيوبيون والمماليك في مصر، مرجع سابق، ص ص 285 - 286.
- د/ وفاء محمد علي: مرجع سابق، ص ص 71 - 78.
- د/ نظير حسان السعداوي: مرجع سابق، ص ص 162 - 163.
- د/ عبد العزيز محمود عبد الدايم: الصراع بين القوى المسيحية، مرجع سابق، ص 27.

الاقتصادية، والتي لم تخف أهدافها الحقيقية وهي الاستيلاء على مصر باعتبارها مفتاحًا لبيت المقدس. ولم تنجح الحملة في تحقيق أهدافها البعيدة ولكن أصابت العلاقات المملوكية - الإفرنجية بتوتر شديد، وظل المماليك يرفضون عقد أي صلح مع الملك بطرس الأكبر ملك قبرص الذي قاد الحملة بل تحولوا بعد ذلك- مع المماليك الشراكسة، ونظرًا لاستمرار سياسة الاعتداء على الموانئ والسفن المصرية والشامية - إلى الهجوم المضاد.

ولقد اختلفت أساليب التصدي المملوكي لهذه الأساليب الصليبية الجديدة باختلاف حالة الطرف المملوكي خلال القرن قوةً أو ضعفًا. ففي ظل عصر المماليك العظام وعلى رأسهم الناصر محمد بن قلاوون (709هـ - 741هـ، 1309م - 1341م) تنوعت السياسة ما بين الفتح والتحالف والدفاع؛ وذلك بدءًا من حملاته المتوالية على مملكة النوبة المسيحية وإقامة ملك مسلم على هذه البلاد، إلى رفضه احتجاجات واتهامات ملك الحبشة باضطهاد مصر لأقباطها وتصديه لتهديداته بتحويل مجرى النيل، إلى توطيد العلاقات مع الدولة البيزنطية التي رفضت المشاركة في المشروعات الصليبية الجديدة لخنق دولة المماليك اقتصاديًا[1]. وفي ظل تدهور الدولة المملوكية خلال النصف الثاني من قرن الثامن الهجري وحتى سقوط المماليك البرجية- وعدا فتح أرمينيا وضمها - استمرت جهود المماليك التي بدأها السلطان الناصر لإجهاض المقاطعة الاقتصادية التي دعت إليها البابوية ضد مصر.. وقبل أن تلجأ مصر إلى سياسات الاحتكار في القرن

(1) انظر التفاصيل في:
- د/ سعيد عبد الفتاح عاشور: مرجع سابق.
- د/ سعيد عبد الفتاح عاشور: العصر المماليكي، مرجع سابق.
- د/ محمود شاكر: مرجع سابق.
- د/ إبراهيم علي طرخان: الإسلام والممالك الأسبانية بالحبشة في العصور الوسطى، المجلة التاريخية المصرية، مجلد8، 1959.

التاسع الهجري لتدعيم سيطرتها على طرق التجارة (كما سنرى) اتجهت إلى منح الكثير من الامتيازات التجارية لتجارة الإفرنج؛ حيث توسعت مصر في إعطاء «حق إقامة الفندق»[1] بحيث أصبحت المؤسسة الفندقية تمثل ذروة المؤسسات التجارية والمعاملات الدولية والعمود الفقري للمعاهدات التي عقدتها مصر المملوكية مع الممالك الأوروبية المتوسطية في القرنين الرابع عشر والخامس عشر الميلادي. ولقد أدت هذه الامتيازات الفندقية إلى تطوير مهم في اتجاه العلاقات التجارية حيث كانت التجارة بين مصر وهذه الممالك قبل ذلك تجارة ساحلية أساسًا.

وكان من شأن هذا التطور أن يثير التساؤل عن دوافعه ومغزاه بالنسبة لسياسة الجهاد الإسلامية؟ فهل هو ابتعاد آخر عنها أم أنه تحقيق لأهدافها ولكن بأدوات جديدة لا تنفي طبيعتها السلمية استمرار تفوق الطرف الإسلامي وهيمنته؟ فإذا كانت بعض الأدبيات الغربية[2] قد رأت في اتفاقات القرنين الرابع عشر والخامس عشر ميلاديًا (ومن قبلهما اتفاقات نهاية القرن الثالث عشر الميلادي) بدايات «الامتيازات الأجنبية» التي جاءت بعد ذلك في العصر العثماني، أو رأى فيها البعض الآخر[3] التعبير عن أن المماليك لم يعودوا يرون «مبدأ الحرب المقدسة (الجهاد) بنفس أسلوب الإسلام الأول»، فإنه من واقع تحليلنا التاريخي يمكن الإشارة إلى الخلاصة التالية: إن الممارسات المملوكية على صعيد العلاقات التجارية إنما انطلقت من وضع القوة وأهداف المناورة وليس الضعف أو الخضوع، كما أنها كانت تخدم وتدعم المصالح السياسية والعسكرية المصرية في مواجهة الأعداء من الشرق ومن الغرب على حد سواء.

(1) د/ صبحي لبيب: الفندق ظاهرة سياسية واقتصادية قانونية، في:

- د/ رؤوف عباس (محرر): مرجع سابق، ص ص 286 – 298.

(2) د/ صبحي لبيب: مرجع سابق، ص ص 291 – 292.

- P. M. Holt: op. cit. p 166.

(3) A.S. Atiya: op. cit. pp 20 - 21.

فعلى سبيل المثال، كانت الامتيازات التجارية الممنوحة لممالك متوسطية تحرص على مصالحها الاقتصادية ـ وسيلةً للمناورة المملوكية بينهم وبين مساندي المشروعات الصليبية الجديدة[1]. ومن ناحية أخرى: كانت التجارة المتوسطية وسيلة المماليك للحصول على الموارد الأولية (الخشب والمعادن والمماليك) اللازمة لإقامة وتدعيم الجيش[2]. ومن ناحية ثالثة: لم تكن امتيازات التجار مطلقة أو ثابتة ولكن كانت تتعرض لتقلبات عنيفة مع تغير حالة العلاقات المملوكية – الأوروبية، وكان إغلاق الفنادق أو عودتها رهنًا بإرادة سلاطين المماليك وعلى أساس تنفيذ شروطهم[3].

2 – مولد الدولة العثمانية وتطور دورها الإقليمي في الأناضول والبلقان 699هـ – 791هـ (804هـ) / 1299م – 1389م (1405م).

استطاعت الدولة العثمانية بعد أقل من مائة عام من بدايتها كإمارة[4] أن تستكمل شروط دور القوة الإقليمية النشطة والفاعلة لتصبح – إلى جانب مصر المملوكية – الفاعل الإسلامي الثاني على ساحة التفاعلات الإسلامية الكبرى.

وتثير نشأة هذه الدولة ونموها ودوافع توجهها نحو الفتوح والعوامل

(1) د/ عبد المنعم ماجد: العلاقات بين الشرق والغرب في العصور الوسطي، مكتبة الجامعة العربية، بيروت، ط1، 1996، ص ص 205.

(2) A.S. Atiya: op. cit. pp 18 - 20.

(3) د/ صبحي لبيب: مرجع سابق، ص ص 299 – 300.
- أحمد مختار العبادي، د/ السيد عبد العزيز سالم: مرجع سابق، ص 326.

(4) انظر على سبيل المثال:
- محمود شاكر: مرجع سابق، ج8، ص ص 59 – 60.
- محمد فريد: تاريخ الدولة العلية العثمانية، تحقيق إحسان حقي، دار النفائس، بيروت، ط4، 1408 – 1988.
- محمد جميل بيهم: فلسفة التاريخ العثماني، مطبعة مكتب صادر، بيروت، 1952.

التي ساعدتها على هذا اهتمامًا كبيرًا[1]؛ حيث إنها تمثل العصر الثاني للفتوح الإسلامية الكبرى (ولكن بقيادة عناصر تركية). ويفسح لنا الاهتمام بهذه الأمور مجالًا لدراسة نمط التفاعلات الإسلامية – المسيحية حول هذا النسق الفرعي البازغ. الأمر الذي يمكن تبنه بالنظر في تطور الفتوح العثمانية ودوافعها، وكذلك عوامل نجاحها.

الفتوح العثمانية: تطورها ودوافعها: تحقق نمو واتساع الدولة العثمانية في طوريْن أساسييْن: طور التوسع الإقليمي في آسيا خلال النصف الأول من قرن 8هـ،

(1) انظر تحليل المؤرخ التركي كوبريلي والذي يعد تحليلًا أساسيًا رائدًا حول هذه المسألة حيث ينطلق من عرض ونقد النظريات الاستشراقية التي سادت حول نشاة الدولة العثمانية وتطورها ثم يقدم تحليله ورؤيته الخاصة التي تقوم على تحليلات اجتماعية اقتصادية دينية لوضع التركمان في الأناضول في القرنين 13م و14م كما اعتمد على مصادر لا تقتصر على كتب الوقائع التاريخية بل تبحث في مشكلات التاريخ الاجتماعي والسياسي على أساس أنه لن يمكن فهم كيفية قيام الدولة العثمانية في القرن 14م بدون دراسة التاريخ الاجتماعي للأناضول في القرن الثالث عشر للوقوف على منشأ القوي المادية والروحية التي أظهرت الدولة العثمانية وهيأت لها أسباب التطور السريع. ولقد بنت عديد من الدراسات العربية تحليلاتها على هذا العمل نقدًا أو تعليقًا عليه منذ صدوره في شكل ثلاث محاضرات 1934 انظر:

– محمد فؤاد كوبريلي: مرجع سابق.

وحول إضافة أخري في تاريخ دراسة هذه النشأة التي تركز علي كيفية تحول المجتمع إلى كيان سياسي وكيف نجح عثمان في أن يصبح قائدًا سياسيًا ومؤسس دولة جديدة. انظر دراسة المؤرخ التركي الشهير:

- Halil inalcik: the question of the emergence of the ottoman state. Journal of Turkish Studies. pp.21 – 79.

وحول طبيعة الدولة الناشئة ومدي جمعها بين تقاليد بيزنطية وإسلامية وتركية وفارسية تتعدد المقولات في أدبيات غربية عديدة. انظر على سبيل المثال رؤية أرنولد توينبي في:

- Arnold Toynbee: the Ottoman empires place in world history. (in) kemal karpat (ed). The Ottoman State and its Place in World History. leiden. E g. Brill. 1974.

وطور التوسع عبر الإقليمي نحو أوروبا البلقان خلال النصف الثاني من القرن وذلك على حساب الدولة البيزنطية والإمارات التركمانية المسلمة وريثة الدولة السلجوقية المتهاوية والممالك البلقانية.

ويتضح لنا من متابعة تطور مراحل التوسع العثماني[1] عدة أمور: فمن ناحية أولى يتضح أن الهدف الأول للدولة العثمانية في بداية طور نموها الأول كان إسقاط الدولة البيزنطية وفتح القسطنطينية، وكان هذا الهدف يقتضي التوسع في أوروبا لاحتواء وحصار القسطنطينية والحيلولة دون أية فرصة لدعمها أو مساندتها من جيرانها، وكذلك السيطرة على الإمارات التركمانية في الأناضول وذلك توحيدًا لجهود المسلمين ولقطع الطريق على البيزنطيين إذا ما حاولوا التحالف مع هذه الإمارات ضد الدولة العثمانية. ومن ناحية أخرى: خرجت الدولة العثمانية من هذه المرحلة من التوسع بوصفها القوة الإقليمية الأولى في المنطقة، وحل سلاطينها محل سلاجقة الروم باعتبارهم سلاطين الروم. ولقد أوشك هذا التطور أن ينطلق نحو مرحلة أخرى وهي مرحلة الإمبراطورية والهيمنة العالمية لولا غزوة تيمور لنك التي جمّدت هذه الانطلاقة لفترة طويلة لما كان لها من آثار متعددة كما سنرى.

---

(1) تم استخلاص هذا التصور المرحلي من واقع التفاصيل التاريخية في:

- محمود شاكر: مرجع سابق، ص ص 60 – 74.
- محمد فريد: مرجع سابق، ص ص 117 – 114.
- د/ عمر عبد العزيز: تاريخ المشرق العربي 1516 – 1922 م، دار النهضة العربية، بيروت 19840، ص ص 38 – 42.
- د/ أحمد عبد الرحيم مصطفى: **في أصول التاريخ العثماني**، دار الشروق، القاهرة، ط1، 1982.
- الشيخ إبراهيم بن عامر بن علي المالكي: **قلائد العقبان في مفاخر أل عثمان**، طبع بمصر، 1317 هـ.
- **تلخيص التاريخ العثماني**، تعريب شاكر الحنبلي، المكتبة الهاشمية، القاهرة، 1231 هـ.
- Halil inalcik: the emergence of the ottomans. in p.m holt et. al (eds): opcit. vol pp 266 - 269 . 274 – 277

وبالنظر إلى دوافع الفتوح العثمانية بين مقولات الجهاد وبين مقولات المصالح يمكن القول ابتداء إن هناك قدرًا كبيرًا من الاتفاق بين تيارات متنوعة من التحليلات حول الوظيفة الجهادية للإمارة العثمانية منذ نشأتها وإن تعددت مبررات هذه الوظيفة[1]. ولكن – وفي المقابل – توجد تيارات أخرى[2] تبرز الدوافع الاستراتيجية والاقتصادية للتوجه العثماني نحو أوروبا، والذي استمر قرنين قبل أن يتحول التوجه نحو الجنوب. ومما لا شك فيه أنه – بالنظر إلى ما يسمى بالتفسير الإسلامي «البسيط» الذي لا يأخذ في الاعتبار العوامل المادية، وعلى ضوء متطلبات ما أسميناه «التفسير الإسلامي الواسع» الذي يؤكد على أهمية الاعتبارات العقيدية، إلا أنه لا يهمل العوامل المادية[3] – فإن فهم وتحليل «دوافع» الفتوح العثمانية بل وغيرها من الفتوح الإسلامية لابد أن يستند أيضًا إلى السياقات الزمانية والمكانية لها وليس إلى العامل العقيدي فقط. وتثور أمامنا نفس الإشكالية عند تناول «عوامل نجاح» الفتوح.

عوامل نجاح الفتوح وتطور الإمارة إلى قوة إقليمية: مارست مجموعتان

(1) انظر هذه التيارات والمبررات في:
- محمد فؤاد كوبريلي: مرجع سابق، ص ص 12 – 24.
- محمد شاكر: مرجع سابق.
- محمد فريد: مرجع سابق.
- برنارد لويس: السياسة والحرب، مرجع سابق.
- د/ عمر عبد العزيز: مرجع سابق.
- محمود ثابت الشاذلي: المسألة الشرقية دراسة وثائقية في الخلافة العثمانية (1299 – 1923م)، مكتبة وهبة، القاهرة، ط1، 1409 – 1989، ص 39.

(2) محمد عبد المنعم الواقد: الغزو العثماني لمصر ونتائجه علي الوطن العربي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، د.ت، ص ص 83 – 84.
- H.inalcik: op. cit. pp 267 - 269.

(3) انظر: د/ نادية محمود مصطفى: مدخل منهاجي....، مرجع سابق.

من العوامل المتفاعلة- خارجية وداخلية - تأثيراتها المتفاعلة على نمو الإمارة العثمانية لتصبح قوة إقليمية.. وقد مارست هذه العوامل تأثيراتها إما باعتبارها عوامل محفزة وموفرة للفرص والإمكانات أو عوامل مقيدة وضاغطة[1].

- وتتلخص العوامل الداخلية في عناصر القوة الذاتية اللازمة لترجمة الدوافع والأهداف إلى واقع ملموس. وهي بدورها تجمع بين البُعدين العقيدي والمادي. ويأتي عامل قوة روح الجهاد وخدمة الإسلام على رأس العوامل الداخلية متفاعلًا مع ثقافة مناطق التخوم[2]، ولكن ما كان هذا العامل بمفرده ليحقق الأهداف بدون توافر عوامل قوة أخرى مثل: نظام الجيش، الروح العسكرية وضوابط الشريعة الإسلامية لأعمال الفتح ومعاملة أهل الذمة، وتوافر أركان نظام سياسي قوي. وتحوز كل من هذه العوامل الاهتمام وتثير إشكاليات حول بعض القضايا من زوايا عدة تلخصها عناوين: الانكشارية، التسامح مع غير المسلمين عند الفتح ومع أهل الذمة من بعده، ممارسات السلاطين العثمانية (مركزية السلطة، نمط تنظيم وإدارة البلاد المفتوحة، المهارة السياسية والدبلوماسية)[3]. ولقد ثار الاهتمام بنفس

---

(1) من الجدير بالملاحظة أن المصادر الثانوية العربية قد ركزت على مصادر القوة الذاتية وروح الجهاد في حين ركزت المصادر الثانوية الغربية على العوامل الخارجية وخاصة الاختلافات والانقسامات الأوروبية، وهذا تعبير عن نوع من الثنائية التي انقسمت بينها المصادر وخاصة فيما يتصل بوزن العوامل العقيدية بالمقارنة بالعوامل المادية.

(2) د/ محمد مصطفي رمضان: العالم الإسلامي في التاريخ الحديث والمعاصر، الجزء الأول، مطبعة الجبلاوي، القاهرة، 1405 - 1986، ص ص 58 - 59.

M.G. Hugdson: op cit.o4 – 283. -

- H.inalick: op.cit. p 269 – 270 . p 283

(3) انظر التفاصيل في:

- محمد جميل بيهم: فلسفة التاريخ العثماني، مرجع سابق، ص ص 154 - 155.
- د/ محمد مصطفى رمضان: مرجع سابق، ص 60.
- حسن لبيب: تاريخ الأتراك العثمانيين، مطبعة الواعظ، القاهرة، 1917، ص 18.

القضايا وغيرها ولكن من منحى آخر- عند تحليل أسباب ضعف الدولة العثمانية وتدهورها في الثلاثة قرون الأخيرة من عمرها.

- أما عن العوامل الخارجية التي ساعدت على توظيف الدولة العثمانية لعناصر قوتها الذاتية لخدمة أهداف الجهاد الإسلامي فهي تنقسم بين محورين: أحدهما يتصل بأوضاع آسيا الصغرى المغولية والتركمانية، والآخر يتصل بأوضاع أوروبا (البيزنطية، البلقانية، الغربية، اللاتينية). فعلى سبيل المثال(1): إذا كانت أوضاع التجزئة والضعف التي كانت عليها الإمارات التركمانية وريثة الدولة السلجوقية قد ساعدت الدولة العثمانية على ضمها إلا أنها كانت من ناحية أخرى مبعثًا لقيود على الفتوح العثمانية في أوروبا. فلقد انتهزت دائمًا هذه الإمارات فرصة انشغال العثمانيين بموجة عبورهم الأول إلى أوروبا لمحاولة استعادة استقلالهم مما كان يتطلب من العثمانيين بذل الجهد لإجهاض هذه المحاولات. وكانت إمارة «قرمان» أكثر هذه الإمارات قوة وتحديًا للعثمانيين وتهديدًا بالتعاون مع الأوروبيين الذين

- J. Glubb: op. cit. pp 418 - 419.

- H. Inalclk: op. cit. p. 283.

- توماس أرنولد: **مرجع سابق**، ص ص 171 - 200.

- A. S. Atyia: op. cit. p 416.

(1) انظر التفاصيل في:

حول تطور ظهور هذه القوى التركية الجديدة وحول طبيعتها والعلائق بينها انظر:

- محمد فؤاد كوبريلي: مرجع سابق، ص ص 60 - 77.

وانظر أيضًا:

- محمود شاكر: مرجع سابق، ص ص 59 - 68.

انظر التفاصيل في:

- المرجع السابق، ص ص 66، 69، 70 - 72.

- H. Inalcik: op. cit.. pp. 289 - 290.

- محمود شاكر: **مرجع سابق**، ص ص 64 - 65.

- محمود ثابت الشاذلي: **مرجع سابق**، ص ص 101 - 103.

يفتح العثمانيون أراضيهم. ولقد آثار قتال العثمانيين المتكرر لهم في نهاية القرن، وبعدما يقرب من مائة عام من مولد إمارة عثمان، وفي غمرة الجهود العثمانية لإحكام السيطرة النهائية على شبه جزيرة البلقان، أثار هذا القتال بين المسلمين وبعضهم البعض انتقادًا لسمعة العثمانيين– بصفتهم غُزاة – نظرًا لتحريم الإسلام لهذا النوع من القتال. وحرص العثمانيون على استصدار فتاوى بشرعية قتال أمير قرمان: هذا الطرف المسلم الذي يهاجم الدولة وهي في غزوة ضد الكفار، ومن ثم فهو خارج على الدين. وتلخصت الآراء المدحضة لهذه الانتقادات فيما يلي: أن القتال كان آخر سبل العثمانيين للتعامل مع هذه الإمارات– سعيًا لتوحيدها للجهاد في قوة واحدة – ابتداء من سبل أخرى كالمصاهرة بين الأمراء وممارسة الضغط والتهديد وصولًا إلى القتال. وهذا الأخير إنما جاء متأخرًا ومع أقوى هذه الإمارات وأكثرها اتجاهًا للتعاون مع الأوروبيين ضد العثمانيين.

أما بالنسبة لأوضاع الطرف الأوروبي وتأثيرها الإيجابي أو السلبي، فيمكن هنا أن نسجل أمرين مهمين[1]: أولهما – عدم قدرة القوى البيزنطية والصربية والبلغارية على مواجهة القوات العثمانية وذلك نتيجة الاختلافات فيما بينهم من ناحية ونتيجة

(1) H. Inalcik: op. cit. p 276.
- J. Glubb: op. cit. p413 - 420.
– محمد جميل بيهم: **مرجع سابق**، ص ص 230 – 232.
– أحمد عبد الرحيم مصطفى: **مرجع سابق**، ص ص 60 – 61.
- A.S. Atyia: op. cit. p. 22 - 23.
- J. T. Addison: op. cit. p60.
- M.G. Hogdson: op. cit. p426.
- H. Inalcik: op. cit. p286.
– توماس أرنولد: **مرجع سابق**، ص ص 221 – 224.
– د/ محمد أنيس: **مرجع سابق**، ص ص 25 – 35.
- A.S. Atiya: op. cit. pp260 - 270.

تدهور الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية في الإمبراطورية البيزنطية وفي الإمارات البلقانية من ناحية أخرى، مما مكن العثمانيين من التقدم بل والمناورة بالتحالف مع طرف ضد طرف آخر من هذه الأطراف الأوروبية. ثانيهما - أن الانقسام المذهبي بين شرق أوروبا الأورثوذكسي وغرب أوروبا الكاثوليكي أثر إلى جانب اعتبارات سياسية أخرى على درجة مساندة غرب أوروبا للإمبراطورية البيزنطية والبلقانيين في مواجهة العثمانيين من ناحية وإمكانية استغلال العثمانيين لهذه الاختلافات حتى لا يتم تعبئة رد فعل صليبي جماعي وموحد ضدهم من ناحية أخرى.

ويجدر هنا أن ننبه النظر إلى: أن الدولة العثمانية منذ بدايتها في الأناضول ثم توسعها في شرق أوروبا أضحت عاملًا مؤثرًا في التوازنات الأوروبية- الأوروبية وطرفًا متأثرًا بها أيضًا. ولكن اختلفت طبيعة هذا التأثير المتبادل ونتائجه - كما سيتضح لنا بعد ذلك - باختلاف مرحلة قوة أو ضعف الدولة العثمانية والأطراف الأوروبية المقابلة لها.

3 - العلاقات الإسلامية - الإسلامية وتأثير المتغير الأوروبي على الأنساق الفرعية الإسلامية

على ضوء منهاجية «ضوابط وأهداف دراسة العلاقات الإسلامية - الإسلامية» هذه الدراسة فإنه سيتم تحليل ثلاثة أنماط من العلاقات بين الدولة المملوكية وثلاثة فواعل إسلامية كان لتفاعلاتهم مع أطراف أوروبية مدلولاتها بالنسبة لعلاقاتهم بالقوة المملوكية، وهذه الأنماط هي: نمط العلاقات المملوكية - العثمانية الذي أرسى في هذه المرحلة جذور الأدوار المتصارعة والمصالح المتنافسة خلال القرنين التاليين بين مركزي قوة أساسيين في العالم الإسلامي، ثم نمط العلاقات المملوكية - المغولية الذي أبرز فشل أوروبا في أحد أهم أساليبها الصليبية الجديدة ضد المماليك؛ وهو تنصير المغول، ثم نمط

العلاقات المملوكية - الأندلسية الذي بيَّن حدود فاعلية مركز الخلافة الإسلامية في تقديم النُّصرة والنُّجدة. وكان لكل من هذه الأنماط الثلاثة انعكاسه الكبير على موازين القوى الشاملة بين العالم الإسلامي والمسيحي في مرحلة ما بعد الحروب الصليبية التقليدية، كما كان لكل منها مغزاه بالنسبة لدرجة تأثير المتغير الأوروبي في نفس المرحلة على تشكيل مسار العلاقات الإسلامية - الإسلامية، وهو التأثير الذي وصل إلى أدنى درجاته خلال القرن الثامن الهجري - الرابع عشر الميلادي، ثم أخذ يتصاعد تدريجيًا حتى بدأ منذ أوائل القرن السادس عشر الميلادي يأخذ أنماطًا متطورة وصلت إلى أقصى صورها السلبية مع حالة التجزئة والتفكك التي تعرض لها العالم الإسلامي مع الاستعمار التقليدي (كما سنرى فيما بعد). ونتناول بالأساس نمطين لهذه العلاقات:

- **نمط العلاقات المملوكية - العثمانية:** جذور تنافس الغد وضآلة التأثير الأوروبي:

ترجع أهمية دراسة نمط هذه العلاقات في هذه المرحلة من ازدهار قوة المماليك وبداية نمو قوة العثمانيين إلى مدلوله بالنسبة لبعدين هامين: حالة هيكل علاقات القوى الإسلامية من ناحية، وتداخل علاقات الدولتين بالنظام التدخلي للقوى الخارجية من ناحية أخرى، ونظرًا لصعوبات توثيق المادة التاريخية اللازمة للتحليل حول هذا النمط في هذه المرحلة- فيمكن تقديم مجموعتين من الملاحظات حول البُعدين السابق الإشارة إليهما.

فمن ناحية: حالة هيكل نظام العلاقات الدولية ومستقبله(1): ينصب الاهتمام

(1) A.S. Atiya: op. cit. pp 20 - 21.
- H. Inalcik: op. cit.p.283.
- محمد جميل بيهم: **مرجع سابق**، ص 273.
- J.Saunders: op. cit.p 10 – 11.

على التداخل بين وظيفة الجهاد ومدى مركزية الدور في العالم الإسلامي بالنسبة للطرفين المملوكي والعثماني. فإذا كان دور مصر المملوكية لا يتمحور حول الجهاد العسكري بمعنى الفتح والغزو فلقد كان مفتاح فهم أصل قيام دولة العثمانيين وتطورها هو هذا الجهاد بهذا المعنى، وإذا كان سلاطين العثمانيين قد اهتموا بتدعيم صورتهم في العالم الإسلامي باعتبارهم غزاة وفاتحين، فإن مصر المملوكية كانت مقرًا للخلافة العباسية الإسلامية وأقوى دولة إسلامية في الشرق وتمد هيمنتها على مجال حيوي في العالم الإسلامي. بعبارة أخرى، ظلت الدولة العثمانية قوة «إقليمية» أساسًا، ومن ثم كان لدورها في العالم الإسلامي والعالم ككل حدود في هذه المرحلة. ولهذا فحتى اكتمال مهامها الإقليمية فضلًا عن مهام بناء الدولة لم يكن هناك ما يدفع العثمانيين نحو الجنوب، وفي نفس الوقت لم يكن هناك ما يدفع المماليك نحو العثمانيين نظرًا لانشغالهم في نهاية القرن الثامن الهجري بإشكاليات ضعف المماليك البرجية وسقوطهم وانتقال السلطة إلى المماليك الشراكسة، فضلًا بالطبع عن إشكاليات العلاقات مع الإفرنج. ولهذا كان توجه العثمانيين- بعد ما يقرب من القرن ونصف - نحو الجنوب نقطة تحول مهمة في وضع الدولة العثمانية في هيكل القوة الإسلامية بل في ميزان القوة العالمية.

أما من ناحية تداخل علاقة كل من الدولتين ببعض القوى المسيحية[1]: فإنه نظرًا لعلاقات الدولة المملوكية بالدولة البيزنطية التي كان يتوسع على حسابها العثمانيون، ونظرًا للتناقض بين مصالح كل من جنوة والبندقية في حوض المتوسط وآسيا الصغرى، كان لابد أن تثور التساؤلات حول تأثير هذه

(1) انظر التفاصيل في:
- محمد جميل بيهم: مرجع سابق، ص ص 193 - 195.
- د/ سعيد عبد الفتاح عاشور: العصر المماليكي، مرجع سابق، ص ص 274 - 275.

العلاقات المتقاطعة على العلاقات المملوكية – العثمانية: هل تأثرت العلاقات المملوكية – البيزنطية منذ منتصف القرن الثامن الهجري نتيجة أعمال الفتح العثماني؟ هل كان للعلاقات المملوكية – الإفرنجية مغزى أو تأثير بالنسبة لما يقوم به العثمانيون؟ بالنظر إلى حقيقة هذه العلاقات المتداخلة يمكن القول: إنه لم يكن للمتغير الخارجي (الأوروبي المسيحي) في هذه المرحلة تأثير مباشر على تشكيل العلاقات المملوكية – العثمانية في وقت لم تكن درجة التنافس بين هاتين القوتين الإسلامية قد تنامت إلى الدرجة التي وصلت إليها فيما بعد. وذلك على عكس الوضع في أوائل القرن العاشر الهجري – حيث بدأت متغيرات أوروبية عديدة تمارس دورها في تشكيل مسار هذه العلاقات المملوكية – العثمانية ونتائجها، وذلك في نفس الوقت الذي دخلت فيه قوى أوروبية مرحلة تحول عميقة في قدراتها وتوجهاتها نحو العالم الإسلامي أثَّرت بعمقٍ على أساليب تعاملها معه (كما سنرى لاحقًا).

– نمط العلاقات المملوكية الأندلسية: المساندة المفقودة في مواجهة عملية «الاسترداد» المسيحية وجهاد بني مرين.

في الوقت الذي كان يعاد فيه تشكيل توازن القوى الإسلامية في الشرق قرب منتصف القرن السابع الهجري حين ظهرت دولة سلاطين المماليك، كانت التوازنات في الأندلس وشمال أفريقيا تدخل أيضًا مرحلة جديدة بعد تصاعد عملية «الاسترداد»، ومع نمو دولة غرناطة، ومع تدهور قوة دولة الموحّدين التي تفككت سلطتها على الأندلس وعلى المغرب كله.. وفي نفس الوقت الذي جرت فيه عملية توطيد أركان الدولة المملوكية وبرز جهادها ضد المغول والصليبيين في الشام، في نفس هذا الوقت اضطلع بنو مرين بدور جهاديّ لمساندة غرناطة في مواجهة أسبان الأندلس ولبناء إمبراطورية في المغرب على غرار الموحِّدين.

إذن ما هي ملامح الأوضاع في الأندلس – المغربية من ناحية؟ وما أبعاد الدور المملوكي تجاهها؟[1]

(1) انظر التفاصيل في:
– انظر تفاصيل عملية النشأة والنمو وعناصر قوتها في:
– شكيب أرسلان: **خلاصة تاريخ الأندلس**، منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت، 1403 – 1983م، ص ص 72 – 76.
– ل.ا. سيديو: **تاريخ العرب العام**، ترجمة: عادل زعتير، دار إحياء الكتب العربية عيسى الحلبي، القاهرة، 1948، ص ص 364 – 367.
– د/ محمد كمال شبانة: **يوسف الأول بن الأحمر سلطان غرناطة (733هأ – 755هـ)**، البيان العربي، القاهرة، 1969، ص ص 17 – 22.
– محمد عبد الله عنان: **نهاية الأندلس وتاريخ العرب المنتصرين**، مطبعة مصر، القاهرة، 1949 – 1368هـ، ص ص 26 – 30.
– محمد العروسي المطوي: **الحروب الصليبية في المشرق والمغرب**، دار الغرب الإسلامي، تونس، 1982، ط2، ص 244.
– ل.ا. سيديو: **مرجع سابق**، ص 369.
– د/ محمد كمال: **مرجع سابق**، ص ص 22 – 24.
– محمد عبد الله عنان: **مرجع سابق**، ص ص 31 – 34.
– حول تفاصيل تطور العلاقات الغرناطية الملاينية في ظل التهديدات الأسبانية انظر:
– شكيب أرسلان: **مرجع سابق**، ص ص 76 – 122.
– محمد عبد الله عنان: **مرجع سابق**، ص ص 35 – 75.
– ل.ا. سيديو: **مرجع سابق**، ص ص 369 – 372.
– أحمد مختار العبادي: **دراسات في تاريخ المغرب والأندلس**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، د. ت، ص ص 407 – 462.
– د/ إبراهيم شحاتة حسن: **أطوار العلاقات المغربية العثمانية (1510 – 1947)**، منشأة المعارف 1981، الإسكندرية، ص 19 – 54.
– د/ محمد كمال شبانة: **مرجع سابق**، ص 27 – 34.
– بدر الدين محمود العيني: **عقد الجمان في تاريخ أهل الزمان**، تحقيق د. محمد محمد أمين، الهيئة العامة للكتاب، القاهرة 1987، ج2، ص 330.
- P. M. Holt: op. cit. p167.

من ناحية، فإن تفاعلات النسق الفرعي الإسلامي (الأندلس - المغرب) أواخر القرن السابع الهجري وطوال القرن الثامن هجريًا قد تشابكت على صعيدها سياسات كل من غرناطة (دولة بنو الأحمر) وبني مرين وأمراء وملوك الأسبان وخاصة قشتالة وأراجون، وتقدم لنا هذه التفاعلات في حد ذاتها ساحة مهمة لرصد مجموعة من الأنماط ذات الدلالة القوية، ومن أهم دلالاتها:

- أن توتر العلاقات الغرناطية - المرينية والصدام بين الطرفين اقترن دائمًا بانتصار حاسم للأسبان عليهما. ومن أبرز الأمثلة على ذلك: الظروف التي استولى خلالها القشتاليون على جبل طارق (709هـ - 1310م)، والتي جسدت لغرناطة عواقب خلافها مع بني مرين وضرورة مصالحتهم بعد أن فقدت غرناطة بابها الجنوبي الهام.

- أن اضطراب أحوال المغرب ومن ثم عدم قدرتها على عبور الكتائب إلى الأندلس مع تزايد الضغط الأسباني على الأندلس كان يدفع الأخيرة إلى قبول التهادن والتعهد بدفع الجزية (كما حدث بعد استيلاء الأسبان على جبل طارق أيضًا).

- أن قوة روح الجهاد في غرناطة إلى جانب النجدة المرينية كان يحقق انتصارات مهمة في مواجهة الأسبان كما حدث حين تم استعادة جبل طارق 733هـ واتجاه ملك قشتالة لطلب الصلح والمهادنة.

- أن المغرب وغرناطة كانت أكثر اتجاهًا لأرجوان منها إلى قشتالة حيث كانت الأخيرة تمثل العدو الأول، ومن ثم استطاع المسلمون الاستفادة من النزاع

- د/ سعيد عبد الفتاح عاشور: العصر المماليكي في مصر والشام، **مرجع سابق**، ص ص 281 - 282.
- د/ محمد جمال الدين سرور: **دولة بني قلاوون في مصر**، دار الفكر العربي، القاهرة، 1947، ص ص 262 - 263.
- انظر تفاصيل هذه العلاقات ومن قبلها مع الموحدين في:
- ابتسام مرعى خلف الله: العلاقة بين الخلافة الموحدية والشرق الإسلامي (524هـ - 936م)، دار المعارف، القاهرة 1985.

بين أمراء الأسبان والذي أدى إلى اندلاع حروب حول وراثة العرش حدَّت من قدرة الأسبان على تصفية غرناطة بسرعة.

– قامت معاهدات سلمية ومعاهدات ودّ وصداقة ومعاهدات صلح من وقت لآخر – إلى جانب هذه التحالفات السياسية غير المستقرة – بين هذه الأطراف الأربعة: بني الأحمر– بني مرين – قشتالة – أراجون.

ومن ناحية الدور المملوكي: نجد أنه بعد أن انكسرت شوكة بني مرين أمام الأسبان عقب معركة «طريف» البحرية (741هـ)[1] التي كرست سيادة الأسبان على غرب المتوسط لم يبق لمسلمي الأندلس مُعينًا من الجنوب في مواجهة الأسبان، وفي نفس الوقت الذي تدهورت فيه أحوال بني مرين طوال النصف الثاني من القرن الثامن الهجري توحدت صفوف أمراء الأسبان وتمكنوا من هزيمة غرناطة وبني مرين في 771هـ. وبعد صلح دائم مع قشتالة وأراجون دخل جهاد بني مرين وغرناطة مرحلة الذبول في القرن التاسع الهجري. ولم تتجه غرناطة في القرن الثامن الهجري إلى طلب النجدة من المماليك ولكن اتجه المرينيون أنفسهم بعد معركة «طريف» إلى المماليك طلبًا للنصرة، ولم يقدم المماليك النصرة «المادية» المطلوبة وإن أبدوا تعاطفًا واضحًا مع مسلمي الأندلس. وظهر ذلك في المراسلات بين السلطان المريني والسلطان الصالح ابن الناصر بن قلاوون[2]. وفضلًا عن بعد الشقة بين المشرق والمغرب فإن طبيعة الأوضاع والظروف التي كان يواجهها المماليك – كما سبق ورأينا – هي التي حالت دون تقديم المساندة المطلوبة. وخلال القرن التاسع الهجري تكررت طلبات المساعدة ولكن اختلفت

(1) انظر تفاصيل التفاعلات في هذه المعركة ووقائعها في:

– د/ محمد كمال شبانة: مرجع سابق، ص ص 134 – 143.

(2) انظر نص الرسالتين المتبادلتين في:

– المرجع السابق، ص ص 301 – 317.

الاستجابة المملوكية هذه المرة - كما سنرى.

المرحلة الثالثة: تطور توزيع القوى الإسلامية مع بداية خطر أوروبي جديد [من فتح أنقرة (804 هـ - 1402م) إلى فتح القسطنطينية (859 هـ - 1453م) إلى سقوط غرناطة (897 هـ - 1492م)].

بقدر ما تأثرت موازين القوى الإسلامية وأنماط التفاعلات الإسلامية - المسيحية من جراء الهجمة المغولية الأولى المتعددة الأبعاد، بقدر ما نجد أن الهجمة الثانية مع تيمور لنك المسلم قد مارست أيضًا تأثيراتها على هذين الصعيدين المتداخلين. ومن ثم على حالة نظام العلاقات الإسلامية الدولية طوال القرن التاسع الهجري (الخامس عشر الميلادي).

ولقد تزامنت بداية هذه الهجمة مع حدوث تطورات مهمة في أوضاع الدولة المملوكية بوصول المماليك الشراكسة إلى الحكم، وكذلك في أوضاع الفتوح العثمانية باكتمال السيطرة على البلقان والأناضول مع بايزيد الثاني. وكان لهذه الهجمة على الدولة المملوكية والعثمانية آثارها المهمة ليس على مصادر قوتهما أو على موازين القوى بينهما فحسب، ولكن أيضًا على مقدرتهما على مساندة أطراف إسلامية أخرى (الأندلس)، أو على إتاحة الفرصة لظهور أعداء جدد (إمارة موسكو مثلًا). وإذا كان نجاح علاج الآثار المباشرة على الدولة المملوكية والعثمانية قد اقترن بحدوث تطورات مهمة في مسار وأدوات العلاقات المسيحية - الإسلامية حول حوض المتوسط (مصر والشام وشمال أفريقيا) وفي شرق أوروبا حيث بدأت كل من الدولة العثمانية والدولة المملوكية مرحلة هجوم على الطرف الأوروبي المعادي، إلا أنه في نفس الوقت دخلت بقايا الوجود الإسلامي في الأندلس (غرناطة) مرحلة الاحتضار ثم السقوط. وفي المقابل كانت قد بدأت عملية «استقطاعٍ» قادتَها إمارةُ موسكو التي تبلورت قدراتها في منتصف القرن

الخامس عشر تحت تأثير عواقب الهجمة التيمورية على «القبيلة الذهبية».

ولهذا يمكن القول: إنه بمتابعة هذه التطورات سيتضح لنا هيكل القوى الإسلامية وتطورها، وكيف أن مركز الثقل الأساس في قيادة عملية المواجهة الإسلامية - المسيحية قد أخذ ينتقل من مصر إلى العثمانيين وخاصة بعد فتح القسطنطينية حيث أضحت العلاقة بين المسيحية والإسلام منذ هذا السقوط تتمثل في نظر الغرب المسيحي (1) في العلاقة بين الغرب والترك العثمانيين الذين دخلوا مع قرب نهاية القرن التاسع الهجري، الخامس عشر مرحلةَ اكتمال عناصر القوة العالمية التي ترجمت نفسها في بداية القرن العاشر الهجري، السادس عشر الميلادي مع ضم الوطن العربي. وفي المقابل كانت الدولة المملوكية وبالرغم من إنجازاتها في مواجهة الهجمة الصليبية الجديدة قد دخلت مرحلة أفول القوة. وذلك في ذات الوقت الذي سقطت فيه غرناطة من ناحية، والذي أخذت تتشكل فيه تدريجيًا من ناحية أخرى قوتان أخريان: وهما الدولة الصفوية في فارس والدولة التيمورية في الهند. حيث إنه منذ انتهاء تيمور لنك وتفكك إمبراطوريته وحتى بروز هاتين الدولتين الأخيرتين مع أوائل القرن السادس لم يظهر من وسط آسيا أو غربها أي فاعل إسلامي أساسي يؤثر في التفاعلات الإسلامية - الإسلامية والإسلامية - الدولية مثلما حدث من قبل مع مغول فارس (الدولة الإيلخانية في فارس والعراق) أو مع تيمور لنك الذي وحد أرجاء الإمبراطورية المغولية لفترة عدة عقود قليلة في نهاية القرن الثامن وأوائل القرن التاسع هجريًا.

هذا وينقسم التحليل في هذه الجزئية بين أربعة بنود، يعالج الأول آثار الهجمة التيمورية، في حين يدور الثاني حول أنماط التفاعلات المملوكية - الإفرنجية، أما الثالث فيعالج عملية إعادة بناء الدولة العثمانية وتطور الموجة الثانية من فتوحاتها في أوروبا، وأخيرًا يأتي الرابع فيتعرض لأنماط العلاقات الإسلامية - الإسلامية

وأهم ما تثيره من قضايا تَطرح بصورة أو بأخرى وزنَ وتأثيرَ المتغير الأوروبي الذي بدأ يتزايد منذ هذه المرحلة.

1 - الهجمة المغولية الثانية وأثرها على موازين القوى الإسلامية

خرج تيمور لنك من وسط آسيا في مرحلة شهدت تشتت شمل المغول بين ممالك أربع، وضعف هذه الممالك وصراعها ثم تفكك الإيلخانية منذ 1334م ثم القبيلة الذهبية منذ 1359م. وتحرك تيمور لنك نحو الغرب موحِّدًا هذا الشتات وهازمًا الإيلخانيين 1385م، ثم القبيلة الذهبية 1386م وأتم سيطرته على الهند 1399م (800 – 801هـ). ولم يبق أمامه إلا قلب العالم الإسلامي حيث المماليك والعثمانيون[1].

فماذا كان مدلول صِدام تيمور لنك مع هاتين القوتين؟ اندحر كل منهما أمامه، وذلك نظرًا لعدم تعاونهما في مواجهة الخطر المشترك. ويتضح لنا من دراسة تطور تفاعلات كل منهما مع الهجمة[2] كيف أن تيمور لنك تجنّب الصدام مع القوتين في

(1) انظر تفاصيل الأوضاع التي أحاطت بظهوره وساعدته على التوسع وأسلوبه في الغزو والضم وتطور خط غزواته في:
- محمود شاكر: التاريخ الإسلامي، ج7 مرجع سابق، ص ص 199 – 120.
- محمد فريد: مرجع سابق، ص ص 146 – 148.
- د/ أحمد عبد الكريم سليمان: تيمورلنك ودولة المماليك الشراكسة، دار النهضة العربية، ط1، القاهرة 1985 ص 12 – 15.
- د/ رجب محمد عبد الحليم: مرجع سابق، ص ص 227 – 235.
- M.G. Hodgson: op. cit. pp – 28 – 436
- J. Glubb: op. cit.pp 432 – 442.

(2) انظر التفاصيل التي ساعدت على التمييز بين هاتين المرحلتين في:
- محمود شاكر: مرجع سابق، ص ص 73 – 75، 203 – 204.
- د/ أحمد عبد الكريم سليمان: مرجع سابق، ص ص 17 – 19.
- د/ سعيد عبد الفتاح عاشور: الأيوبين والمماليك...، مرجع سابق، ص ص 298 – 303.
- د/ إبراهيم طرخان: مصر في عصر المماليك الشراكسة 1382م – 1517م، النهضة العربية، القاهرة، 1960، ص ص 73 – 82.

آن واحد، وكان تغلبه على المماليك في الشام هو الخطوة الأولى نحو العثمانيين الذين وجه إليهم ضربة في وقت حاسم من إتمام سيطرتهم على آسيا الصغرى ومن فتوحهم في أوروبا (معركة نيكوبوليس)، كما يتضح لنا أيضًا من هذه التفاعلات جذور العلاقة التنافسية المتنامية بين مركزي القوة الإسلامية المملوكية والعثمانية، فبدلًا من التعاون والتخطيط في مواجهة الخطر المشترك تصاعدت الأعمال العدائية المتبادلة بينهما.

إذن كيف أثرت نتائج هذه الهجمة على القوى الإسلامية وعلى توازنها وعلى العلاقات الإسلامية - المسيحية؟ لم تكن هذه النتائج قصيرة الأجل فقط بقدر ما كانت ذات امتدادات طويلة الأجل، فكان لهذه الهجمة آثار اقتصادية مهمة على القوة المملوكية حيث أنهكت مواردها. ومن ثم بدأ مسلسل الضعف الاقتصادي الذي تجسَّد بعد ذلك بشدة وترتبت عليه آثار مهمة على رأسها السياسات الاحتكارية التجارية التي طّبقها المماليك على طريق التجارة بين الشرق والغرب المارّ بمصر. وكان ردّ فعل الغرب تجاهها هو الكشوف الجغرافية والالتفاف حول قلب العالم الإسلامي من الجنوب منذ نهاية القرن الخامس عشر الميلادي (كما سنرى).

ومن ناحية أخرى: لم تؤدِّ آثار الهجمة إلى تأخر نمو القوة العثمانية فقط بل دمرت عناصرها الأساسية في وقت حاسم من الفتوح العثمانية في أوروبا، وبذلك حالت نتائج هذه الهجمة دون موجة جديدة من الفتوح ولمدة تزيد عن النصف قرن.

ومن ناحية ثالثة: أدى قضاء تيمور لنك على دولة القبيلة الذهبية ومن ثم تفكك أرجائها وتنافس أمرائها، إلى نهاية السيطرة الإسلامية على روسيا على نحو فتح السبيل أمام القوة الروسية لتنمو باعتبارها قوة مسيحية كبرى في الشرق، وقد ساندت هذه القوة الدولةَ البيزنطية في نزعها الأخير في مواجهة العثمانيين. وبعد

سقوط القسطنطينية أضحت روسيا وريثة المسيحية الأرثوذكسية، وتصاعد صدامها تدريجيًا مع العثمانيين خاصة منذ مولد «الدولة الروسية الحديثة» في القرن السابع عشر الميلادي.

وإذا كانت النتائج السابق تحديدها ذات آثار سلبية طويلة المدى على علاقات القوى الإسلامية – المسيحية، فتجدر الإشارة إلى أنه قد ثارت مجموعتان أساسيتان من التساؤلات حول تقويم هجمة تيمور لنك. تتصل مجموعة الأسئلة الأولى بمدى شرعية أعمال تيمور لنك وصدق إسلامه على ضوء أعماله التدميرية والوحشية ضد المسلمين والدول الإسلامية وذلك إلى جانب الأسئلة المتصلة بدوافعه السياسية، أي توحيد المغول وتدعيم مكانتهم[1]. وتدور الثانية حول نتائج اتجاه بعض الدول المسيحية– وخاصة الدول البيزنطية – للتحالف مع تيمور لنك ضد العثمانيين والمماليك[2]؛ حيث لم يتضح في أي مصدر تاريخي ما يدل على استجابة تيمور لنك لهذه المساعي: لماذا؟ وهل كان يمكن أن يحدث العكس؟ وكيف كانت ستكون النتيجة إذا ما تحالف تيمور لنك المسلم مع المماليك والعثمانيين في مواجهة القوى المسيحية..؟! وبغض النظر عن ماهية الإجابة على هذا السؤال الأخير فيكفى التذكرة بالآثار غير المباشرة طويلة المدى لهجمة تيمور لنك وعواقبها بالنسبة لتوازن القوى الإسلامية – الأوروبية.

(1) حول الآراء التقييمية المختلفة في الإجابة على هذه الأسئلة انظر:

- S.M.Imamuddin: Modern History of the Middle East and North Africa. Najma & Sons . Dacca (East Pakistan). 1960. the introduction.

– محمد جميل بيهم: مرجع سابق، ص ص 183 187.

– د/ أحمد عبد الكريم سليمان: مرجع سابق.

- J.Glubb: op.cit. p. 452 – 453.

– د/ رجب محمد عبد الحليم: مرجع سابق، ص ص 245 – 250.

(2) محمد جميل بيهم: مرجع سابق، ص 189 – 190.

2 - دولة المماليك الشراكسة وأبعاد التطور في الهجمة الصليبية الجديدة

تداخلت من جديد خلال القرن التاسع الهجري الأبعاد الاقتصادية والعسكرية في العلاقات المملوكية، الإفرنجية على نحو يجعل منها امتدادًا لقضايا المرحلة السابقة ولكن في إطار ذي معطيات متغيرة.

فمن ناحية: تبلورت بعض الأدوات الجديدة من جانب الإفرنج إلى جانب الأدوات السابقة (حرب الموانئ والسفن والحصار)[1]. ومن أهمها: التحالف مع الحبشة المسيحية كبداية للالتفاف من الجنوب. فإذا كانت قبرص ورودس قد مثلتا قاعدتي أعمال القرصنة الإفرنجية ضد مصر والشام، وإذا كانت أراجون قد ساندت أيضًا هذه الأعمال، فلقد تبلور توجه أوروبي في هذا الوقت للتحالف مع الحبشة. ولم ينفصل هذا التوجه عن حالة المواجهة الإسلامية - المسيحية ليس لإحكام دائرة الهجوم على مصر من الشمال بحلقة أخرى من الجنوب فقط، ولكن لإحكام الهجوم الإفرنجي على شمال أفريقيا أيضًا. ولقد توافر لدى ملوك الحبشة الدوافع للاستجابة لهذا التوجه الإفرنجي. ومن أهمها: تعبئة مساندة الإفرنج لجهود ملوك الحبشة ضد مسلمي الحبشة الذين لم ينقطع جهادهم طوال ثلاثة قرون.

ومن ناحية أخرى: توالت مبادرات الدولة المملوكية للتصدي لهذه الأدوات، ولقد أبرزت هذه المبادرات أمرين: أحدهما - التداخل الشديد بين الأبعاد الاقتصادية والعسكرية في السياسة الخارجية المملوكية. فإلى جانب سياسة «الاحتكار» التي طبقها «برسباي» كأداة ضد الإفرنج وفي نفس الوقت كسبيل لزيادة الموارد المالية اللازمة لمواجهة الأمراض التي ألمت بالاقتصاد المملوكي - واستحكمت عند منتصف القرن التاسع الهجري، الخامس عشر الميلادي[2].

(1) انظر رصدا لهذه الغارات منذ بداية حكم الشراكسة وحتى غزو قبرص في: د/ عبد العزيز عبد الدايم: مرجع سابق، ص ص 208 - 211.

(2) د/ فاروق عثمان أباظة: مرجع سابق، ص ص 5 - 36.

- د/ حسين مؤنس: مرجع سابق، ص ص 27 - 28.

إلى جانب هذه السياسة– التي لم تحقق أهدافها كاملة – اتجه المماليك الشراكسة إلى غزو جزيرتي قبرص ورودس قاعدتي أعمال القرصنة المسيحية ضد مصر والشام. وإذا كانت قبرص قد سقطت في 829 هـ/ 1426م، فإن رودس امتنعت بالرغم من تكرار الحملات عليها. وكان هدف الحملات الحربية على الجزيرتين يندرج بين أهداف المماليك لتأمين التجارة: مصدر الثراء للاقتصاد المملوكي[1].

أما الأمر الثاني الذي اتسمت به مبادرات المماليك فهو ذو أبعاد داخلية واضحة تتصل أساسًا بأوضاع التجار الإفرنج وأهل الذمة؛ حيث ارتفعت معدلات التشدد ضدهم مع تزايد الأعمال العدوانية الصليبية ضد مصر من الشمال ومن الجنوب[2].

ويتضح لنا من متابعة تطور التفاعلات المملوكية الإفرنجية حدوث تطورات في مصدر التهديد الأساسي للدولة المملوكية الثانية بالمقارنة بالأولى. فإلى جانب قبرص ورودس تبلورت أدوار أرجون وقشتالة العدائية. كما يتضح لنا أيضًا أن هناك قدرًا واضحًا من التأثير المتبادل بين هذه التفاعلات وبين

---

(1) – د/ وفاء محمد علي: مرجع سابق، ص ص، 81، 95.
– د/ عبد العزيز عبد الدايم: مرجع سابق ذكره، ص ص 211 – 213.
– د/ توفيق اسكندر: سفارة بيرو دييدو ومعاهدة تنازل مصر عن قبرص، تاريخ مصر في محفوظات البندقية، وثائق غير منشورة، السلسلة الأولى، المعاهدات رقم 1، مكتبة ومطبعة المصري، القاهرة، 1956 (المقدمة). وانظر في نفس المصدر نص وثائق مترجمة تبين خط سياسة البندقية 1489م – 1490 م التي كانت تناور بين مصر والأتراك لتدعيم نفوذها في قبرص.
– د/ عبد العزيز عبد الدايم: مرجع سابق، ص ص 312 – 314.
– د/ محمد مختار العبادي د. عبد العزيز سالم: مرجع سابق، ص ص 336 – 340.

(2) انظر التفاصيل في:
– د/ عبد العزيز عبد الدايم: مرجع سابق، ص ص 208 – 215.
– أحمد دراج: مرجع سابق، ص ص 17 – 24.
- A̱.S.Atiya: op. cit. pp. 272
– وانظر ما حصره هذا المصدر – نقلا عن مصادر أولية في التاريخ الإسلامي – من أعمال عنف منذ نهاية القرن 13 م وحتي منتصف القرن 15م (في هامش 275 – 274 من نفس المصدر).

التفاعلات الإفرنجية مع أطراف إسلامية أخرى (إمارات الأندلس والعثمانيين). ومن هنا مغزى وأهمية هذه المرحلة التي مثلت البداية للتداخل بين التفاعلات الإسلامية – الدولية على مختلف المستويات. فعلى سبيل المثال شهد النصف الأول من القرن الخامس عشر تصاعد الهجمة ضد مصر من شمالها وجنوبها في نفس الوقت الذي اتسمت فيه الجبهة العثمانية بالسكون لانشغال العثمانيين بإعادة البناء الداخلي. وعلى العكس نجد أن النصف الثاني من هذا القرن قد خفَّ فيه الضغط على مصر في نفس الوقت الذي تجددت فيه بقوة الحركة العثمانية في أوروبا.

3 - إعادة بناء الدولة العثمانية والموجة الثانية من الفتوح في أوروبا

اقترنت عملية إعادة بناء الدولة العثمانية بعد هزيمتها من تيمور لنك بتبلور دورٍ عثماني جديد سواء في التوازنات الأوروبية – الأوروبية أو التوازنات الإسلامية. ولقد حدث التبلور عبر ثلاث مراحل متتالية:

مرحلة إعادة البناء الداخلي وإعادة إقرار النفوذ الإقليمي في آسيا وأوروبا (1405 – 1450م)[1]: فما كان بمقدر الدولة العثمانية أن تعود لفتوحها قبل أن

(1) انظر التفاصيل في:

– محمد فريد: مرجع سابق، ص ص 149 – 153

– د/ محمد أنيس: **مرجع سابق**، ص ص 52 – 56.

- J.Glubb: op. cit.p. 466 – 469.

– محمد فريد: **مرجع سابق**، ص ص 154 – 159.

– محمود شاكر: **مرجع سابق**، ص ص 82 – 86.

– د. عبد العليم أبو هيكل: **المشرق العربي من السيادة العثمانية حتي الحرب العالمية الاولى**، دار الثقافة العربية، القاهرة، د. ت، ص ص 12 – 15.

- J.Glubb: op. cit. p – 469 – 470.

- S.F. Mahmoud: The Story of Islam. Oxford University Press. Karachi. 1960. pp 203 – 205.

تجدد عناصر قوتها وتعيد ترتيب أوضاعها الداخلية. وساعد على سرعة إعادة البناء أن نتائج معركة أنقرة مع تيمور لنك لم تمسَّ قواعد الدولة غرب الأناضول وفي البلقان وأن الأسس التي وضعها السلاطين الكبار الأوائل (عثمان، وأورخان، ومراد الأول) كانت قوية، وأن الإمارات البلقانية لم تتحرك في الوقت المناسب عقب معركة أنقرة مباشرة ولكن جاءت حركتهم بعد أن قطع العثمانيون شوطًا كبيرًا في تجديد قوة الدولة.

ولم يكن بمقدورهم إعادة فتح ما استقل من أقاليم أوروبا، ولا إعادة إحكام الحصار حول القسطنطينية بدون استعادة السيطرة على إمارات آسيا الصغرى التركمانية. وبالفعل كانت هذه الاستعادة هي المنطلق للتحرك نحو أوروبا من جديد. وأضحت المجر – ولمدة طويلة تالية – مصدر التحدي الأساسي للعثمانيين في أوروبا، ومع معركة كوسوفو الثانية 1448م استعاد العثمانيون ما سبق لهم فتحه في أوروبا، وبذا أعادت كوسوفو الثانية ذكرى كوسوفو الأولى 1389م التي وطدت نفوذ العثمانيين في البلقان قبل غزوة تيمور لنك.

أ) مرحلة القسطنطينية والانطلاقة الجديدة– المحدودة – للقوة العثمانية في أوروبا (1451 – 1481م):

مع فتح القسطنطينية– بعد الحصار العثماني السادس لها[1]، أغلق فصل طويل من تاريخ الصراع بين الدولة الإسلامية وبين الدولة الرومانية الشرقية،

(1) حول تفاصيل الفتح وهذه التقديرات المختلفة حولها انظر على سبيل المثال:
– محمد عبد الله عنان: مواقف حاسمة في تاريخ الإسلام، مرجع سابق، ص ص 179 – 196.
– محمود شاكر: مرجع سابق، ص ص 87 – 88.
– شاكر الحنبلي: مرجع سابق، ص ص 34 – 49.
- J.Glubb: op. cit. p.471 – 467
- Edward Creasy: History of the Ottoman Turks.Khayats.Beriut 1968.p 77 – 76

وبدأت مرحلة جديدة من الدور العثماني العالمي. وساعد على نجاح هذا الفتح (الذي حقق غاية وهدف الخلافة الإسلامية الأولى) توافر عدة عوامل داخلية وخارجية[1]. فلقد توافرت مدفعية قوية وقوة بحرية كافية كانت المؤشر على بداية دور بحري عثماني جديد. ومن ناحية أخرى تراكمت الآثار السلبية لأوضاع الدولة البيزنطية، مع ضياع كل فرصة لتعبئة مساندة من غرب أوروبا. وإلى جانب المغزى الديني والتاريخي لفتح القسطنطينية[2]، فلقد كان له مغزى سياسي وعسكري مهم أثر على طبيعة المواجهة العثمانية – الأوروبية. فلقد كان هذا الفتح بداية سلسلة طويلة من الفتوح والانتصارات العثمانية وراء الحوض الشرقي للمتوسط نتيجة نمو القوة العثمانية البحرية وخروجها نحو مياه المتوسط، فلقد أدى هذا الخروج إلى صدامها مع أطراف أوروبية أخرى غير المجر (العدو الرئيسي في الصدام البري) وعلى رأسهم البندقية. ولقد فشلت البندقية في منع التوسع العثماني نحو موانئ وجزر بحر إيجة والإدرياتيك، ومع ذلك فلقد ظل للقوة العثمانية البحرية حدودها. فهي لم

(1) محمد عبدالله عنان: مرجع سابق، ص ص 177 – 178.

- A.S. Atiya: **op.cit.** p 471.

– محمد عبد الله عنان: **مرجع سابق**، ص ص 174 – 179.

- J. Glubb**: op. cit**. p.471

- **Ibid:** p.475.

- J.T. Addisson: **op. cit**. pp. 60 - 61.

(2) انظر علي سبيل المثال:

– محمد عبد الله عنان: مرجع سابق، ص 198.

– د. محمد أنيس: مرجع سابق، ص ص 56 – 57.

– محمود ثابت الشاذلي: مرجع سابق.

- S.F. mahmoud: op. cit. pp. 208.

تختبر في معركة كبرى وفشلت في الاستيلاء على رودس 1481م[1]؛ ومن ثم لم يتحقق للدولة العثمانية في هذه المرحلة السيطرة الكاملة في شرق المتوسط. الأمر الذي تغير بعد ذلك خلال القرن السادس عشر الميلادي حين خاضت الدولة العثمانية – بعد ضم مصر – مرحلة التنافس على النفوذ في المتوسط ضد أسبانيا (كما سنرى).

ب) مرحلة توقف الاندفاع نحو الغرب وبداية الالتفاف نحو الشرق والجنوب (886 – 918 هـ، 1481م – 1512م).

منذ نهاية سلطنة محمد الفاتح وحتى بداية سلطنة سليم الأول. أي خلال سلطنة بايزيد الثاني التي امتدت (30) عامًا لم تزد أملاك الدولة العثمانية إلا قليلًا، فلم تكن الحروب العثمانية إلا دفاعًا عن الحدود القائمة. ولذا كانت هذه المرحلة انتقالية بين تجدد وإحياء الفتح العثماني بعد هجمة تيمور لنك وبين بداية الدور العالمي للعثمانيين على الساحة الأوروبية وعلى صعيد العالم الإسلامي.

وتعد هذه المرحلة محصلة عدة عوامل اختلف تركيز المصادر على كل منها،

(1) محمد عبد الله عنان: مرجع سابق، ص ص 197 – 198.

- M.G. Hodgson**: op.cit.**p 563.

- Andrew Hess: “The Evolution of the Ottman Seaborne Empire in the Age of the Oceanic Discovers (1453 – 1525)”. **American Historical Review**. Dec; 1970 PP1898 – 1902.

– انظر تفاصيل توالي الصدام مع المجر والبنادقة في:

- A.Hess: **op. ci t** ; 1902 – 1905.

– محمد فريد: مرجع سابق، ص ص 165 – 176.

– محمود شاكر: مرجع سابق، ص ص 90 – 94.

وهي تتلخص فيما يلي[1]:

من جهةٍ: التنافس بين ولدي محمد الفاتح بايزيد الثاني وأخيه «جم» على السلطنة. ولقد اتجه كل منهما إلى أطراف أوروبية في مواجهة أخيه مما أثر على حركة التوسع العثماني. تمكَّن بايزيد على حساب أخيه إلا أنه في أواخر سنوات حكمه ثارت حرب أهلية بينه وبين أولاده – وخاصة سليم الأول – حتى اضطر للتخلي له عن السلطنة، ولقد قيدت هذه الخلافات الداخلية من فرص التوسع العثماني.

ومن جهة أخرى: ظهرت بعد فتح القسطنطينية روح جديدة في أوروبا ترجمت نفسها في اشتداد المقاومة الأوروبية للقوات العثمانية، ولم يتمكن العثمانيون من إحراز انتصارات حاسمة على المجر طوال النصف الثاني من القرن التاسع الهجري/ الخامس عشر الميلادي.

من ناحيةٍ ثالثة: حسابات بايزيد– ومن قبله محمد الفاتح – الخاصة بأن الفتوح في أوروبا لا يجب أن تتعدى الحد الذي قد يؤدي تخطيه إلى اندلاع صراع مرير مع القوى الكبرى الأوروبية. أي الإمبراطورية الرومانية الغربية، ومن هنا بدأت– ولأسباب أخرى كما سنرى – بوادر الالتفاف نحو الجنوب.

4 - أنماط العلاقات الإسلامية - الإسلامية وتأثير المتغير الأوروبي

على ضوء البحث في اتجاهات التفاعلات بين مراكز القوة الإسلامية الأساسية (المملوكية والعثمانية) وبالبحث أيضًا في درجة تبلور الروابط بين أوضاع كل من الأنساق الفرعية الدولية الإسلامية (غرناطة، شمال أفريقيا، آسيا المسلمة، ورثة القبيلة الذهبية ومغول فارس، أفريقيا المسلمة – دول الزيلع) وبين درجة تفاعل كل منها أطراف مسيحية (أراجون وقشتالة، إمارة موسكو، مملكة الحبشة المسيحية)،

(1) – د/ عمر عبد العزيز: مرجع سابق، ص 45.
– محمد فريد: مرجع سابق، ص 183 – 187.
– محمد عبد المنعم الواقد: مرجع سابق، ص 90 – 92.

وبالبحث ثالثًا في انعكاسات دور ووضع كل من المماليك والعثمانيين أو أحدهما بمفرده على تفاعلات هذه الأنساق الفرعية مع الأطراف المسيحية: (سياسة المماليك والعثمانيين نحو سقوط غرناطة، سياسة المماليك نحو مسلمي الزيلع، سياسة العثمانيين نحو موسكو ومغول آسيا)، على ضوء هذا البحث خلال القرن التاسع الهجري/ الخامس عشر الميلادي، يمكن أن نورد ملاحظتين: أولاهما: أنه على عكس الفترة السابقة (القرن الثامن الهجري - الخامس عشر الميلادي) نلحظ نموًا في هذه الاتجاهات والروابط والانعكاسات، ثانيتها: أنه يتبين لنا أيضًا نمو تأثير المتغير الأوروبي على هذه الاتجاهات والروابط والانعكاسات.

ولقد برز مدلول هذه الملاحظات من واقع خبرة النصف الثاني من القرن التاسع الهجري - الخامس عشر الميلادي، وبصفة خاصة منذ فتح القسطنطينية، ففي الوقت الذي كان يجري فيه الاستعداد ثم القيام بفتح القسطنطينية كانت الجهود البحرية البرتغالية مستمرة في التطور والنمو بحيث وصلت عند منتصف القرن إلى احتلال مواقع على الساحل الغربي للعالم الإسلامي، كما تزايد الخطر الأسباني على غرناطة، وكانت محاولات التحالف الإفرنجية مع الحبشة مستمرة أيضًا، وذلك في الوقت الذي تزايد فيه الضغط من الشمال وخاصة من أراجون وقشتالة على المماليك الشراكسة.

وبعد فتح القسطنطينية ومع استمرار الضغط العثماني على أوروبا من جهة الشرق سعيًا لعزل الأجزاء التي لم تفتح، والإضرار بتجارتها، ومع نتائج التوسع العثماني في القرم أيضًا، استكملت أوروبا جهودها لإتمام عملية تصفية الوجود الإسلامي في الأندلس ومحاولة الالتفاف من الجنوب، وهي الجهود التي ظهرت والتي دفعت لها أيضًا السياسات المملوكية لاحتكار تجارة العبور.

وهكذا تتضح لنا ملامح التفاعلات بين أوضاع الأنساق الفرعية الدولية - الإسلامية

المختلفة، وذلك في ظل التفاعل الشامل بين العالمين الإسلامي والمسيحي، وفي ظل التفاعل بين مركزي القوة في العالم الإسلامي: المماليك والعثمانيين.

ويمكن إلقاء بعض الضوء على هذه الملاحظات من خلال دراسة الأنماط الأربعة التالية:

- **نمط العلاقات المملوكية – العثمانية: من عدم التعاون إلى بداية الصدام ووضع المتغير الأوروبي فيه.**

تجددت القوة العثمانية عند منتصف القرن التاسع الهجري في نفس الوقت الذي بدأت فيه القوة المملوكية مرحلة الانحدار. والسؤال الأساسي الذي نطرحه هنا هو: هل كانت العلاقات المملوكية – العثمانية علاقات تعاونية أم صراعية؟ وكيف انعكس نمط هذه العلاقة على دور هاتين القوتين في أرجاء العالم الإسلامي وخاصة أن بعض الفواعل الإسلامية في أطراف العالم الإسلامي كانت تمر بمرحلة انتقالية خطيرة: التصفية في الأندلس، الابتلاع في وسط وشرق أفريقيا (الحبشة)، بداية الاستقطاع في وسط وشمال غرب آسيا؟

لقد تطور نمط هذه العلاقة منذ هجمة تيمور لنك وحتى نهاية التاسع الهجري من حالة عدم التعاون والتشكيك إلى حالة الحذر والترقب وصولًا إلى حالة الصدام المباشر مع تنامي التنازع على المصالح الإقليمية(1). بعبارة أخرى

(1) انظر تفاصيل الأحداث التي تؤدي إلى هذه النتيجة في:
– د/ سعيد عبد الفتاح عاشور: عصر المماليك، مرجع سابق، ص ص 266 – 286.
– تشير بعض المصادر إلى فرح السلطان فرج بن برقوق لهزيمة العثمانيين على يد تيمور لنك، انظر:
– محمود شاكر: التاريخ الإسلامي (العصر المملوكي)، مرجع سابق، ص 74.
من الضروري إجراء تحليل لمضمون مراسلات المماليك والعثمانيين خلال هذه الفترة ومقارنتها بتطور سلوكها حتى يمكن تقديم توضيح أكبر لآليات ودوافع عدم التعاون بين الطرفين.
– محمود شاكر: مرجع سابق، ص 79.
– د/ محمد مصطفى زيادة: نهاية سلاطين المماليك، مرجع سابق، ص ص 198 – 199.
– د/ إبراهيم علي طرخان: دولة الشراكة، مرجع سابق، ص106.

فلقد ظلت الصداقة متبادلة ما بين سلطاني الدولتين ما بقيت حدودهما متباعدة، ولكن دون غياب الترقب والتوتر الحذر بين هذين الفاعلين المركزيين. وكانت الإمارات التركمانية على أطراف آسيا الصغرى وبلاد النهرين تمثل مصدرًا هامًا لهذا التوتر نظرًا لاتصالها بالعثمانيين وتحديها للمماليك وتهديدها لحدود دولتهم. ولكن من ناحية أخرى تخلل هذا التوتر مظاهر للود وللعلاقات الطيبة وخاصة حين كانت تتوالى أنباء انتصارات العثمانيين في أوروبا وعلى رأسها بالطبع فتح القسطنطينية.

ولكن الصدام أخذ يتصاعد تدريجيًا منذ 1463م وحتى وصل إلى حد الصدام العسكري المباشر 1483م. ولقد كان تطلع الدولة العثمانية لبسط سيطرتها على الإمارات التركمانية هو السبب المباشر للصدام؛ حيث تقاربت الحدود العثمانية والمملوكية في شمال الشام مُهيِّئةً نقاطًا للاحتكاك الإقليمي. واستمر الصدام العسكري المباشر حول إمارتي ذي القادر وقرمان منذ 1483 وحتى 1492م وحتى عُقد صلح بين الدولتين. هذا ولقد لعبت بعض القوى الأوروبية (البابوية) دورها في اندلاع هذا النزاع الذي لم يتعد في هذه المرحلة النـزاع على مناطق نفوذ مشتركة، ومن ثم تمَّ احتواؤه بعقد صلح[1].

- كارل بروكلمان: تاريخ الشعوب الإسلامية الأتراك العثمانيون وحضارتهم، الجزء الثالث، ترجمة نبيه أمين فارس، منير البعلبكي، دار العلم للملايين، بيروت، 1949.
- د/ محمد مصطفى زيادة: مرجع سابق، ص 199.

(1) انظر التفاصيل في:
- محمد عبد المنعم الواقد: مرجع سابق، ص ص 99 – 106.
- د/ محمد مصطفى زيادة: مرجع سابق، ص ص 205 – 210.
- أحمد دراج: مرجع سابق، ص ص 102 – 103، 114 – 117.
- د/ عمر عبد العزيز: مرجع سابق، ص ص 45 – 49.
- د/ سعيد عبد الفتاح عاشور: العصر المماليكي، مرجع سابق، ص ص 263 – 271.
- جورج كيرك: موجز تاريخ الشرق الأوسط من ظهور الإسلام إلى الوقت الحاضر، ترجمة: عمر الإسكندري، مركز كتب الشرق الأوسط، القاهرة، 1957، ص 84.

• نمط العلاقات المملوكية - العثمانية - الغرناطية: المساندة المفقودة في مرحلة سقوط غرناطة

سقطت غرناطة آخر معاقل الوجود الإسلامي في الأندلس 897هـ - 1492م بعد فترة من التدهور في قوة الدولة النصرية[1]. وكانت مرحلة التدهور والسقوط[2] نتاج مجموعة من العوامل الداخلية والخارجية، كما شهدت أنماطًا من التفاعلات ذات المدلولات.

وإذا كانت مجموعة من العوامل قد ساعدت على استمرار غرناطة ما يقرب من القرن ونصف القرن، فإن سقوطها كان محصلة اجتماع تأثير ثلاث مجموعات من العوامل[3]. من ناحيةٍ أولى: الخلافات الداخلية بين أولاد بني الأحمر والتي تصاعدت قرب منتصف القرن التاسع الهجري في شكل فتن وحروب أهلية. واستطاع الأسبان استغلال هذه الاختلافات وساعدهم على ذلك اتجاه أمراء بني الأحمر للاستعانة بهم ضد بعضهم البعض[4]. **ومن ناحية**

(1) انظر تفاصيل هذه التطورات في:
- محمد عبد الله عنان: مواقف حاسمة في تاريخ الإسلام، مرجع سابق، ص ص 293 - 303.
- شكيب أرسلان: مرجع سابق، ص ص 181 - 294.

(2) انظر النص الكامل لمعاهدة التسليم في:
- محمد عبد الله عنان: نهاية الأندلس وتاريخ العرب المنتصرين، مرجع سابق، ص ص 230 - 260.
- انظر أيضًا وصف التسليم والصلح كما جاء في «نفح الطيب» نقلا عن:
- شكيب أرسلان: مرجع سابق، ص ص 286 - 293.

(3) انظر رؤية حول هذه العوامل في:
- شوقي أبو خليل: عوامل النصر والهزيمة عبر تاريخنا الإسلامي، دار الفكر، دمشق، ط2، ص ص 117 - 120.

(4) انظر التفاصيل في:
- ل.ا. سيديو: مرجع سابق، ص ص 367 - 369، 373 - 375.
- محمد سعيد المطوي: مرجع سابق، ص ص 246 - 247.
- محمد عبد الله عنان: مرجع سابق، ص ص 293 - 303.
- شكيب أرسلان: مرجع سابق، ص ص 181 - 249.

ثانية: تنسيق أمراء الأسبان والذي وصل 1479م إلى اتحاد مملكتي قشتالة وأراجون. وكان هذا الاتحاد بداية الطريق نحو تعبئة كل الموارد اللازمة لتصفية الوجود الإسلامي في الأندلس. ومن ثم بداية دور أسباني أوروبي وعالمي خلال القرن السادس عشر الميلادي. وساعد على هذه التعبئة تجدد الروح الصليبية بشدة بعد سقوط القسطنطينية 1453م حيث أخذت البابوية تحث الممالك المسيحية في الأندلس على الحرب[1].

ومن ناحية ثالثة: إلى جانب تدهور القوة الذاتية لغرناطة وإلى جانب تزايد قوة الطرف المعادي واتحاده افتقدت غرناطة النُّصرة سواء من جانب بني مرين أو المماليك أو العثمانيين[2].

إذن لماذا حالة النصرة المفقودة من جانب مركزي القوة الإسلامية؟ في هذه المرحلة طالبت غرناطة بهذه النصرة ما يقرب من الثلاث مرات منذ منتصف القرن التاسع الميلادي. حين كان القتال مع الأسبان يُحْكِم حلقاته ويؤدي إلى هزائم. ولكن لم يتسنَّ للمماليك تقديم العون المادي العسكري المباشر والفعال، ويرجع ذلك بصفة عامة إلى عدة اعتبارات[3]:

(1) عادل سعيد البشتاوي: الأندلسيون المواركة دراسة في تاريخ الأندلسيين بعد سقوط غرناطة، القاهرة، ط1، 1983، ص ص 92 – 100.
- ل.ا. سيديو: مرجع سابق، ص ص 396 – 370، 373.
- محمد سعيد المطوي: مرجع سابق، ص ص 247 – 248.
- عادل سعيد البشتاوي: مرجع سابق، ص ص 68 – 84، 92 – 100.
- شكيب أرسلان: مرجع سابق، ص ص 125 – 126.

(2) شكيب أرسلان: مرجع سابق، ص ص 177 – 178.
- محمد سعيد المطوي: مرجع سابق، ص 245.

(3) د/ أحمد مختار العبادي: دراسات في تاريخ المغرب والأندلس، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، د.ت، ص ص 468 – 469.
- حول نص السفارة من حيث ما ذكر عنها بين أخبار نفس السنة في كتب المؤرخين (مثل كتاب

لم تكن الدولة المملوكية دولة بحرية أساسًا فضلًا عن صعوباتها في المتوسط كما سبق ورأينا، ثم انشغالها أحيانًا في حملات حربية (حملات رودس) أو نتيجة مشاكلها في شمالها الشرقي مع الإمارات التركمانية ثم العثمانيين والحرب معهم. والتي لم تنتهِ إلا في عام سقوط غرناطة. ومع ذلك تذكر بعض المصادر استجابة مصر بتقديم بعض المدد العسكري أحيانًا أو بممارسة ضغوط دبلوماسية على أسبانيا حول أوضاع مسيحي الشرق وأوضاع كنيسة القيامة.

أما عن تعذر نجدة العثمانيين لأهل غرناطة فهي ترجع أيضًا لتعذر النجدة برًا وبحرًا لِبُعد الشُّقة ولانشغال العثمانيين في إعادة إحكام السيطرة على البلقان والأناضول ولعدم حيازتهم القوة البحرية اللازمة في ذلك الوقت. وهو الأمر الذي تغير بعد ذلك- كما رأينا - عقب سقوط القسطنطينية[1].

السلوك للمقريزي، والسخاوي) ومن حيث السلطان الغرناطي التي أرسلها، ومن حيث الظروف التي دفعت إلى إرسالها وآثارها، انظر:

- د/ عبد العزيز الاهواني: «سفارة سياسية من غرناطة إلى القاهرة في القرن التاسع الهجري (844)، مجلة كلية الآداب، جامعة القاهرة، المجلد السادس، الجزء الأول، ج1، مايو 1954، ص ص 95 - 121.

- د/ سعيد عبد الفتاح عاشور: الأيوبيون والمماليك..، مرجع سابق، ص ص 316 - 317.

انظر هذا التقليد في:

- د/ عبد المنعم ماجد: نظم دولة سلاطين المماليك في مصر، الأنجلو المصرية، القاهرة، ط2، 1979، ص ص 155 - 156.

- د/ أحمد مختار العبادي: مرجع سابق، ص ص 469 - 470. أحمد دراج: مرجع سابق، ص ص 110 - 112.

- محمد محيي الدين الأصفر: مقدمة كتاب تاريخ مسلمي الأندلس، تأليف أنطونيو دوميتقيز هورتز، برنارد بنثنيت، ترجمة: عبد العال صالح طه: دار الإشراق، قطر 1408هـ/ 1988م، ص ص 6 - 8.

(1) ل.ا. سيديو: مرجع سابق، ص 376.

- عادل سعيد البشتاوي: مرجع سابق، ص ص 97 - 98.

- محمود ثابت الشاذلي: مرجع سابق، ص ص 50 - 51.

- **ورثة القبيلة الذهبية بين الروس والعثمانيين:**

بدأت العلاقات العثمانية- الروسية 1492م ومعها بدأت موجة مهمة من التفاعلات التي استمرت عدة قرون وأثرت على مناطق مهمة من العالم الإسلامي في وسط آسيا والقوقاز وشرق أوروبا، كما أثرت على التوازنات العثمانية - الأوروبية عبر هذه القرون: كيف؟

بدون الدخول في تفاصيل تطور وضع الروس منذ اعتناقهم الأرثوذكسية ثم خضوعهم للتتار المسلمين ثم بداية نمو إمارة موسكو في ظل تفكك دولة القبيلة الذهبية إلى ثلاث إمارات: خانات القرم، قازان، استراخان[1]، يكفي التوقف عند ما يلي:

إذا كانت إمارة موسكو النامية قد أخذت تضرب خانات المغول الثلاثة بعضهم ببعض حيث كان بعضهم يلجأ للتحالف مع الروس ضد البعض الآخر. مما أثر على التوازن بينهم وبين موسكو، فإن الدور العثماني أخذ يتبلور في مواجهة هذا النسق من التفاعلات منذ أن اصطدم العثمانيون مع خانات القرم وحتى أضحت المنطقة تحت دائرة النفوذ العثماني[2]. وأدى هذا إلى تضييق المسافة بين مناطق الاحتكاك العثماني - الروسي في هذه المرحلة، ولكن لم تثر هذه المنطقة أو غيرها في هذه المرحلة صدامًا مباشرًا بين الروس والعثمانيين. فلم تكن القوة الروسية قد نمت بعد بالدرجة الكافية. ولم تكن قد بدأت بعد التوسع جنوبًا وشرقًا كما حدث بعد ذلك، بعبارة أخرى يمكن القول: إن التوسع العثماني نحو هذه المناطق كان نوعًا من توجيه النصح للمغول من أجل تجميع الشتات المسلم في مواجهة العدو المشترك الذي لم تكن خطورته قد برزت بعد. وكانت العلاقة بين السلطان العثماني والروس علاقة سلمية

(1) توماس أرنولد: مرجع سابق، ص ص 274 - 276.

(2) انظر تفاصيل هذه التحالفات حتى أوائل القرن 16م في:

- محمود شاكر: مرجع سابق، ص ص 154 - 171.

ودية وذلك على عكس المراحل التالية التي سيتبلور خلالها الصدام العثماني الروسي. وهو صدام يختلف عن الصدام العثماني - الأوروبي. حيث كان الأخير على أراضي مسيحية في حين كان الأول حول مناطق قطنتها وحكمتها شعوب مسلمة(1).

ومن هنا نطرح السؤال التالي: ماذا فعل العثمانيون في المرحلة التالية أمام التوسع الروسي في الأراضي المسلمة في وسط آسيا والقوقاز والقرم؟

- **ممالك الزيلع الإسلامية بين مماليك مصر وبين مملكة الحبشة:**

سبق أن رأينا كيف أن القرنين الثامن والتاسع الهجريين قد شهدا الجهود المملوكية للتصدي للسياسات الأوروبية المختلفة لضرب القوة المملوكية وحصارها بمختلف الطرق. ومن هذه الطرق التحالف مع مملكة الحبشة. وإذا كان مسلمو الحبشة لم ينقطع جهادهم طوال ثلاثة قرون، وبالرغم مما قد يبدو أنه لابد وأن يكونوا في صميم العلاقات المملوكية - الحبشية إلا أن تأثير الدور المملوكي على هذا الجهاد كان هامشيًا. فبالرغم من الهزائم المتكررة لمسلمي الحبشة إلا أنهم لم يطلبوا مباشرةً العونَ من المماليك. وحين كانت مصر المملوكية تضغط بورقة نصارى مصر والعلاقة بين الكنيسة الحبشية والكنيسة المصرية للامتناع عن اضطهاد مسلمي الزيلع، فإن هذا الضغط لم يغير من التدهور في وضع مسلمي الحبشة، وتضافرت عدة عوامل مكَّنت الحبشة من

(1) انظر التفاصيل في:

- د/ علي جون: العثمانيون والروس، المكتب الإسلامي، بيروت، 1982، ص ص 30 – 38.
- محمود ثابت الشاذلي: **مرجع سابق**، ص 46، (نقلًا عن فازيليف في كتابه بيرنطة والإسلام).
- محمود شاكر: **مرجع سابق**، ص ص 145 – 155.
- H.J. Kissling. FR.G. Bagley: The Ottoman Empire to 1774. in: H. J. Kissling et. Al. (eds): The Muslim World (III): The Last Great Muslim Empires. Brill. Leiden E. J. 1969 p. 25.

التصدي لجهادهم. وفي نفس الوقت تنامت فيه في النصف الثاني من القرن التاسع الهجري صور التعاون بين ملوك الحبشة والقوى الصليبية الجديدة وخاصة الأسبان والبرتغاليين ضد مصر[1].

المرحلة الرابعة: نحو التحول في طبيعة الهجمة الأوروبية وفي توازن القوى الإسلامية: من سقوط غرناطة وحتى سقوط المماليك وبداية الهجمة الأوروبية (897 – 923هـ/ 1492 – 1517م).

يعد ربع القرن الممتد من سقوط غرناطة إلى سقوط دولة المماليك مرحلة انتقالية مهمة في التوازن العام والشامل بين العالم الإسلامي والمسيحي من ناحية، وفي التوازن بين مراكز القوى الإسلامية ذاتها من ناحية أخرى. وتلى هذه المرحلة مرحلةٌ جديدة (العصر العثماني) من حيث السمات الهيكلية لنظام العلاقات بين المسلمين وغير المسلمين ومن حيث العوامل الدولية المؤثرة عليه وقضايا وموضوعات هذه العلاقات طوال القرون الثلاثة التالية، ويتداخل على صعيد هذه المرحلة الانتقالية تطورات مهمة لأحداث وتفاعلات سبق أن أُعْلن عن بدايتها في المراحل السابقة من العصر المملوكي، ولقد اكتسبت هذه التطورات عمق تأثيرها منذ نهاية القرن التاسع الهجري – الخامس عشر الميلادي نتيجة مجموعة من العوامل الدولية والإقليمية التي أضفت على هذه المرحلة سمتها الانتقالية بين عصرين. وجعلت منها منطلقًا نحو عصر جديد

(1) حول تفاصيل كفاح مسلمي الزيلع ضد مملكة الحبشة المسيحية وأثره على العلاقة بينها وبين مصر المملوكية خلال القرن 14م، 15م انظر:
- د/ رجب محمد عبد الحليم: العلاقات السياسية بين مسلمي الزيلع ونصارى الحبشة في العصور الصغرى، دار النهضة العربية، القاهرة، 1985م.
- انظر أيضًا:
- د/ وفاء محمد علي: مرجع سابق، ص ص 127 – 134.
- د/ إبراهيم طرخان: الإسلام والممالك الإسلامية، مرجع سابق، ص ص 52 – 68.

كان من أهم سماته سقوط دولة المماليك وبداية الهيمنة العثمانية العالمية بعد ضم المنطقة العربية.

ومن أهم هذه العوامل الدولية: تطور الكشوف الجغرافية، وتطور تكنولوجيا التسليح لدى الطرف الأوروبي، وذلك في فترة مرت فيها التوازنات الأوروبية وأوضاع الأطراف الأوروبية بتطورات مهمة ساهمت في إسقاط دولة المماليك من ناحية، وواجهت الطرف العثماني بتحديات جديدة من ناحية أخرى. وكان من أهم العوامل الخاصة بالعالم الإسلامي: ذلك الضعف المتنامي للمماليك، وظهور الدولة الصفوية منذ 1503م، واتجاه الحركة العثمانية نحو الشرق والجنوب حيث كان الاصطدام بالمماليك والصفويين والبرتغاليين ثم الأسبان بعد ذلك.

ولقد انعكس تأثير هذه العوامل في كل مجموعة من التفاعلات المتداخلة فيما بين مراكز القوة الإسلامية الثلاثة وبينها وبين الأطراف الأوروبية، وذلك على ساحة عدة أنساق فرعية دولية هي: قلب العالم الإسلامي، والأندلس وشمال أفريقيا، والبحار الجنوبية وشرق أفريقيا وسواحل الهند. ومن هنا يبرز - ومنذ هذه اللحظة وعلى عكس القرون الثلاثة الماضية - دخولُ بعض الأنساق الفرعية في صميم التفاعلات الدولية بين المسلمين والمسيحيين، ومن أهم هذه الأنساق الهند وفارس (بعد ظهور الدولة المغولية والدولة الصفوية) ودول شمال أفريقيا بعد انتقال حدود المواجهة بين العالمين الإسلامي والمسيحي إليها منذ سقوط الأندلس، في حين تغيرت طبيعة نسق فرعي آخر وهو «وسط آسيا» حيث لم يعد فاعلًا بقدر ما أضحى موضوعًا لتفاعلات بعد أن ظل لقرون طويلة مصدرًا لحروب وتحديات عديدة لأطراف مسيحية وإسلامية على حدٍ سواء.

وتنقسم هذه المرحلة بين عدة محاور تغطي كل منها نسقًا فرعيًا.

- **1 – التغير في طبيعة الهجمة الأوروبية الجديدة: الدور الأسباني والبرتغالي**

بعد سقوط غرناطة وخلال الأعوام الأخيرة من القرن التاسع الهجري، الخامس عشر الميلادي، شهد الدور الأسباني والبرتغالي في الأندلس وتجاه شمال أفريقيا وغربها اللمسات الأخيرة التي انتقلت بهذين الدورين إلى مرحلة جديدة في مهاجمة العالم الإسلامي.

فبعد إتمام مرحلة «الاسترجاع» في الأندلس، وعلى ضوء التلاحم الشديد والمستمر بين أوضاع المسلمين في الأندلس وأوضاع الدول الإسلامية في شمال أفريقيا، دخل الدور الأسباني مرحلة إحكام الهجوم على هذه الدول. وبعد المحاولات المتكررة منذ بداية القرن العاشر الهجري، الخامس عشر الميلادي لسيطرة البرتغال على شواطئ غرب أفريقيا، تطورت هذه المحاولات لتصل إلى ما سُميَ بالكشوف الجغرافية، بعبارة أخرى كان الدوْرانِ مترابطين متكاملين، يجعلان منطلقهما الأندلس المسيحية وهدفهما الشرق الإسلامي ومعبرهما شمال وغرب وجنوب أفريقيا.

ولقد أثر الدوْرانِ المترابطان المتكاملان على شبكة التفاعلات الإسلامية الدولية في هذه المرحلة وخلال القرن السادس عشر الميلادي بأكمله، وكان من أهم نتائجهما: الإسراع بالسقوط المملوكي، وتصفية الوجود الإسلامي في الأندلس، وتغيير قواعد لعبة التوازنات الدولية بين العثمانيين والمماليك والصفويين وبين العثمانيين والقوى البحرية الأوروبية الجديدة على نحوٍ فتح صفحة جديدة في دور الجهاد العثماني. وهو الجهاد البحري في البحار الجنوبية أولًا، ثم في المتوسط وخاصة بعد ضم مصر.

وقبل الانتقال إلى تفصيل أبعاد هذين الدورين فإنه تجدر الإشارة إلى:

أنه إذا كانت الهجمة المسيحية الجديدة على العالم الإسلامي قد انطلقت من أقصى الغرب في الأندلس ملتفَّةً حوله من الجنوب في نهاية القرن الخامس عشر الميلادي، فإن الاستعداد كان ينضج في نفس هذه الآونة لعملية هجوم أخرى انطلاقًا من الشرق بواسطة روسيا القيصرية. وهي العملية التي بدأت كما رأينا منذ منتصف القرن الخامس عشر الميلادي بعد تفكك الإمبراطورية التيمورية، والتي ستتبلور أبعادها المؤثرة في التوازنات الإسلامية - المسيحية مع نهاية القرن العاشر الهجري - السادس عشر الميلادي كما سنرى فيما بعد عند تحليلنا للصدام الروسي - العثماني وانعكاسه على التفاعلات الأوروبية - العثمانية، والتفاعلات العثمانية مع إمارات وسط آسيا.

الهجوم الأسباني على شمال أفريقيا وبداية تصفية الوجود الإسلامي في الأندلس

بعد سقوط غرناطة دخل عصر الإسلام في الأندلس ما يُسمَّى مرحلة الاضطهاد والتنصير والتي انتهت بالرحيل النهائي للمسلمين من الأندلس عام 1018هـ، ولقد اقترنت هذه المرحلة بالضعف الشامل والتفكك الذي أصاب دول المغرب الإسلامية، وانتهى هذا الوضع الذي ظهر في بداية القرن السادس عشر الميلادي بالقضاء خلال النصف الثاني من القرن على هذه الدول (الحفصية- بنو عبد الواد - بنو مرين - بنو وطاس)، والتي سبق ومارست دورها في العلاقات الأندلسية المسيحية لما يزيد على الثلاثة قرون. وقد كان لهذا التزامن بين انحلال المغرب وتفككه منذ نهاية القرن العاشر الهجري وبين توجد القوى الأسبانية[1]، وبين سقوط غرناطة آخر معاقل الوجود الإسلامي في الأندلس، تأثيره على مصير هذه المنطقة من العالم الإسلامي شمال وجنوب

(1) انظر التفاصيل في:

- د/ رجب محمد عبد الحليم: مرجع سابق، ص ص 131 - 231.

- محمد عبد الله عنان: نهاية الأندلس وتاريخ العرب المتنصرين، مرجع سابق، ص ص 55 - 85.

غربي المتوسط؛ حيث طغى عليها الدور الأسباني في البداية ثم الصدام العثماني – الأسباني خلال القرن السادس عشر.

ففضلا عن بداية عهد الانتقام من الموريسكيين (مسلمي الأندلس) بإكراههم سواء على التنصُّر أو الخروج من البلاد[1]، فقد انتقل الهجوم الأسباني إلى شمال أفريقيا، وكان له دوافعه وأهدافه ومن أهمها[2]: الانتقام من موانئ المغرب العربي التي انطلقت منها هجمات المهاجرين الأندلسيين ضد السفن الأسبانية، الاستيلاء على سواحل المتوسط الجنوبية لتأمين شبه جزيرة إيبريا ولمواجهة القوة العثمانية البحرية البازغة التي أحكمت السيطرة على شرق حوض المتوسط في بداية القرن العاشر الهجري، السادس عشر الهجري. ولقد حقق الأسبان (1494م – 1511م) نجاحات متتالية في السيطرة على جميع النقاط الساحلية في وسط شمال أفريقيا. ولكن لم تندفع للداخل نظرًا لانجذابها إلى الميدان الأوروبي مع تصاعد التنافس

(1) حول تفاصيل هذه الأحداث وأبعاد الصراع بين الموريسكين وبين إسبانيا ودلالاتها بالنسبة لنهاية ما يسمى سياسة التسامح، انظر:
- شكيب أرسلان: مرجع سابق، ص ص 295 – 296.
- محمد العروسي المطوي: مرجع سابق، ص ص 250 – 251.
- عادل سعيد البشتاوي: مرجع سابق، ص ص 10 – 21.
- انطونيو دومبتقير هورتز، برناد بنثنت: تاريخ مسلمي الأندلس: الموريسكيون، حياة ومأساة أقلية، ترجمة: عبد العال صالح طه، دار الإشراق، قطر، ط1، 1408 – 1988، ص ص 13 – 26.

(2) د/ صلاح العقاد: المغرب في بداية العصور الحديثة، معهد الدراسات العربية العالية، القاهرة 1963، ص 33.
- محمد العروسي المطوي: مرجع سابق، ص 262.
- د/ زاهر رياض: مرجع سابق، ص ص 60 – 64.
- Andrew Hess: “The Ottoman Conquest of Egypt and the Beginning of the Sixteenth Century World War”. International Journal of Middle East Studies. N.4. 1973; pp. 60 - 61.

الأسباني - الفرنسي وخاصة مع تولي شارل الخامس وتأسيسه إمبراطورية الهابسبورج، وهي القوة التي تصارعت مع العثمانيين بعد ذلك في المتوسط.

ولكن ماذا عن سياسات دول المغرب العربي والسياسات المملوكية والعثمانية تجاه هذه التطورات؟

اتخذت دول المغرب موقف الدفاع الذي فشل في التصدي للهجمات الأسبانية، بل اتجه البعض منهم- دولة بنى زيّان - إلى التصالح مع أسبانيا واعترفوا باستيلائها على موانئ غرب الجزائر، كما لم تتوقف التجارة المغاربية - الأوروبية[1]. ولكن من ناحية أخرى حاول بعض سلاطين المغرب وأمراؤه الاستنجاد بالمماليك (السلطان الغوري) ولكن لم يلقوا غير ما لقيته الاستنجادات السابقة قبل وبعد سقوط غرناطة. فلقد ضعفت القوة المملوكية في وقت ازداد توجهها نحو الشرق والجنوب مع تزايد الاقتراب العثماني وبداية التهديد الصفوي ومع ظهور الخطر البرتغالي الحبشي هذا وكان الملك فرناندو- وفي مقابل رسائل سلاطين المغرب استنجادًا بالمماليك- قد عمل على تحسين العلاقات مع المماليك ونجحت سفارته إلى مصر 1501م في ذلك[2].

كذلك لم يتعدَّ رد الفعل العثماني المساندةَ غير المباشرة والتي أخذت شكل مساندة أعمال الجهاد البحري العسكري ضد الأسبان في السواحل الجزائرية[3].

---

(1) د/ فاروق عثمان أباظة: مرجع سابق، ص ص 95 - 96.
- د/ زاهر رياض: مرجع سابق، ص 56.

(2) د/ أحمد الطوخي: المماليك والأندلس، ص33 (نقلًا عن: محمد محيى الدين الأصفر: مقدمة كتاب تاريخ مسلمي الأندلس الموريسكيون، مرجع سابق، ص 8).

(3) انظر التفاصيل في:
- محمد العروسي المطوي: مرجع سابق، ص ص 266 - 269.
- د/ فاروق عثمان أباظة: مرجع سابق، ص ص 96 - 97.
- John Saunders: op. cit. p. 103 - 104.

وكان يقود هذه الأعمال البحّاران «بابا عروج» و»خير الدين بارباروسا» اللذان أرسيا نفوذهما على حساب بني زيّان، وتمكنا من طرد الأسبان من بعض المواقع. وانتهت أعمالهما تحت وطأة حملة بحرية أسبانية كبيرة استنجد بها آخر حكام بني زيّان لاسترداد عرشه نتيجة امتداد نفوذ هذيْن البحّارين. وكانت المساندة العثمانية لعمليات الجهاد البحري هذه تمثل الخيط الأول في شبكة علاقات العثمانيين بغرب المتوسط ووسطه والتي امتدت بعد ذلك بعد ضم مصر والشام 1517م كما سنرى (في خبرة العصر العثماني). هذا ولقد اختلفت الآراء حول دوافع هذا التوجه العثماني: هل إنقاذ مسلمي الأندلس[1] أم مجرد التوسع ولو على حساب الدول الإسلامية الأخرى[2].

الالتفاف البرتغالي من الجنوب وإتمام الحصار حول مصر المملوكية: الكشوف البرتغالية والأثر على التوازن العالمي والإسلامي:

بدون الدخول في تفاصيل تطور التوسع البرتغالي في سواحل المغرب الأقصى وغرب أفريقيا[3] يمكن القول: إن هذا التوسع كان دؤوبًا ومنتظِمًا ومستمرًا حتى أدى بعد ما يقرب من القرن إلى الكشوف الجغرافية. ولقد عكس هذا التحرك البرتغالي ضد المسلمين الربطَ بين ثلاثة محاور: ابتداء من المساهمة في استرداد الأندلس إلى الالتفاف حول العالم الإسلامي بحرًا والارتكاز على التحالف مع الحبشة لإحكام

(1) انظر على سبيل المثال:

– د/ فاروق عثمان أباظة: مرجع سابق، ص 96.

(2) انظر على سبيل المثال:

– أمين شاكر، سعيد العريان، محمد مصطفى عطا: تركيا والسياسة العربية من خلفاء آل عثمان إلى خلفاء أتاتورك، دار المعارف، القاهرة، 1955، ص ص 28 – 32.

(3) محمد عبد الله عنان: مواقف حاسمة في تاريخ الإسلام، مرجع سابق، ص ص 303 – 306.

– محمد العروس المطوي: مرجع سابق، ص ص 263 – 264.

– د/ مصطفى رمضان: مرجع سابق، ص ص 65 – 44.

الحصار حول مصر المملوكية. بعبارة أخرى كان لهذه الحركة البرتغالية دوافعها وأهدافها التي يصب عندها مجمل نتائج التفاعلات بين المسلمين وغيرهم. ومجمل ما آلت إليه أحوال توازن القوى الإسلامية ومجمل ما آل إليه حالة الطرف الأوروبي في نهاية القرن الخامس عشر وأوائل القرن السادس عشر ميلاديًا.

ويكمن منطلق الحديث عن هذه الدوافع والأهداف من فهم ما حاق بالطرف الأوروبي من تطورات في نمو موارد الثروة وفي القدرات الصناعية والعسكرية، والتي لم يقابلها نمو مناظر في كافة أرجاء العالم الإسلامي. وهو الأمر الذي دشن كما يقول المستشرقون بداية نهاية التفوق الحضاري للمسلمين الذي ظل يتمتع به الشرق زهاء ألف عام[1].

وحول تفسير دوافع وأهداف الكشوف البرتغالية، فلقد اختلفت الأدبيات العربية والأجنبية من حيث إعطاء الأولوية للعوامل المادية المتصلة بالدوافع الاقتصادية أو العوامل غير المادية المتصلة بالدوافع السياسية – الدينية. ويمكن من خلال التحليل المقارن لهذه الأدبيات استكشاف أربعة تيارات حول طبيعة هذه العلاقة: بين العوامل المادية وغير المادية. فإذا كان البعض[2] يبرز أولوية الدوافع السياسية الدينية الصليبية ويحذر من مقولات التنافس

(1) ف. بارتولد: مرجع سابق، ص ص 111 – 112.

(2) انظر على سبيل المثال:

– عطا الله جليان: الإسلام وأبعاد الغزو الأوروبي، مؤسسة دار الكتاب الحديث، بيروت، ط1، 1986، ص ص 43 – 44.

– د/ مصطفى رمضان: مرجع سابق، ص ص 29 – 35.

– انظر:

محمود شاكر: الكشوف الجغرافية– دوافعها حقيقتها، منشورات المكتب الإسلامي، بيروت 1392 – 1973م.

الاقتصادي بوصفها دافعًا للكشوف، فإن البعض الآخر[1] يعترف بالدوافع الدينية السياسية ولكن باعتبارها رد فعل للموجة الثانية من الفتوح الإسلامية الكبرى مع العثمانيين، وما كان لها من آثار على طرق التجارة بين الشرق والغرب، ويعترف تيار ثالث[2] بالدوافع الدينية السياسية ولكن مع ربطها بدوافع اقتصادية ودون المبالغة في وزن وأهمية تلك الأخيرة. أما التيار الرابع[3] فهو الذي يبرز أولوية الدوافع الاقتصادية.

وعلى ضوء التحليل المقارن بين هذه التيارات وعلى ضوء دراسة تطور واقع السيطرة على طرق التجارة بين الشرق والغرب وتطور واقع المواجهة السياسية العسكرية بين المسلمين وغير المسلمين يمكن القول: إن هدف ودافع الكشوف السياسية - الدينية والاقتصادية هدفان متكاملان ومترابطان. فالكشوف - ومنذ بدايتها في أوائل القرن الخامس عشر الميلادي. وحتى اكتمال دورتها في النهاية - لم تكن إلا أداة تنفيذ الهجمة الأوروبية الثانية على

(1) أرنولد توينبي: العالم الإسلامي والغرب، منشورات المكتب التجاري للطباعة والتوزيع والنشر، بيروت، ط1، 1960، ص ص 28 - 28.
- ارنست باركر: آثار الحروب الصليبية، مرجع سابق، ص ص 132، 140، 142 - 146.
- انظر على سبيل المثال:

- J. T.Addisson: op. cit. p 60 - 61.

- Erich W. Bethmann: Bridge to Islam. George Allan. Univirsal. London. P. 91 - 92.

- د/ حسين مؤنس: مرجع سابق، ص ص 34 - 36، 41 - 42.

(2) جورج كيرك: مرجع سابق، ص ص 97 - 99.

- M.G. Hodgson: op. cit. pp. 21 - 22.

(3) د/ فاروق عثمان أباظة: مرجع سابق، ص ص 5 - 36.
- د/ محمد عبد اللطيف البحراوي: فتح العثمانيين عدن وانتقال التوازن الدولي من البر إلى البحر، ط1، دار التراث، القاهرة، 1399 - 1979، ص ص 53 - 56.

- A. Hess: op. cit. p. 60.

قلب العالم الإسلامي بعد أن نجح استردادُ الأندلس. والذي اعتبر أول كسر في حلقة إحكام التفاف العالم الإسلامي حول قلب العالم المسيحي في أوروبا، وكان هذا الإحكام قد تحقق مع فتوحات الأتراك العثمانيين في أوروبا. بعبارة أخرى: كانت الكشوف أداة جديدة لاستكمال هدف الصليبية التقليدية (محاربة الإسلام وحماية المسيحيين)، ولكن بأسلوب جديد استجابةَ لظروف أوروبية وظروف إسلامية ولأوضاع دولية متطورة. فلقد أضحى السبيل الأساسي لتدعيم مصادر القوة الذاتية للأطراف الأوروبية المسيحية - وفي نفس الوقت ضرب العالم الإسلامي - هو الحصار الاقتصادي والقضاء على منبع ثراء هذا العالم وقوته في هذه المرحلة. أي التجارة، بل تحويل هذا المنبع لتغذية مصادر القوة الأوروبية. ولهذا يظهر من دوافع بداية الكشوف ثم تطورها ارتباط شديد بين السيطرة على الإسلام وضربه وبين بُعد التجارة في العلاقات الدولية المسيحية - الإسلامية. وهو الارتباط النابع من المحتوى الجديد الذي أضحى لهذه العلاقات وذلك في ظل التطورات في طبيعة لأطراف الأوروبية المسيحية مع بداية عصر النهضة، حيث ظهرت قوى اقتصادية متنافسة أخذت بعد ذلك دفعات متتالية من النمو خلال القرون الثلاثة التالية التي تعاقبت خلالها بعض هذه القوى على الهيمنة على النظام الأوروبي، وهو الأمر الذي صبغ الصليبية التقليدية بصفات متنوعة لتحقيق نفس الهدف التقليدي ولكن في ظل تطورات الرأسمالية التجارية. ثم الصناعية ومن ثم في إطار الاستعمار التجاري أولًا ثم الاستعمار المباشر الذي مارسته هذه القوى التي وصل بعضها إلى مرتبة الإمبراطوريات الاستعمارية الكبرى.

ولقد أثمر هذا الارتباط بين بُعدي «السيطرة» و»ضرب الإسلام والتجارة» في هذه المرحلة الانتقالية بين عصرين - والتي امتدت منذ نهاية القرن الخامس عشر الميلادي وحتى أوائل القرن السادس عشر الميلادي - نتيجتين جوهريتين

أثّرتا على التوازن العالمي وتوازن القوى الإسلامية نحو المرحلة الجديدة التي استغرقت القرون الثلاثة التالية، بحيث يمكن القول بأنه كان هناك تفاعل واضح بين المرحلة الانتقالية في التوازن الدولي وبين مرحلة انتقالية في توازن القوى الإسلامية، وبأن الأحداث الخارجية والعالمية بصفة عامة تؤكد أهمية وضع ودور العالم الإسلامي في التاريخ العالمي. فمن ناحية كان هناك انتقال الصدام الإسلامي - المسيحي من الصعيد البري الذي تحمل عبأَه الأساسَ المماليكُ إلى الصعيد البحري الذي تحمل عبأَه العثمانيون بعد أن انتقل التوازن الدولي من البر في أوروبا إلى البحار حول العالم الإسلامي (وقبل الانتقال إلى الهجوم المباشر على أرضه).

ومن ناحية أخرى كان هناك انتقال توازنات القوى الإسلامية (الصفوية - العثمانية - المملوكية) إلى مرحلة جديدة؛ ومن ثم لم يكن سقوط المماليك نتاج أسباب داخلية فقط سهلت المهمة أمام العثمانيين الذين أرادوا التوسع، ولكن نتيجة تغيرات في توازن القوى الدولية من حولهم (ظهور الصفويين - ظهور البرتغاليين) على نحو خلق الدافع لدى العثمانيين للتوجه نحو الجنوب. إذن كيف تفاعلت هذه القوى الإسلامية مع هذه الهجمة الجديدة وكيف تأثرت التوازنات بها؟

- **2 - التفاعلات الإسلامية - الإسلامية في ظل الالتفاف المسيحي من الجنوب: النـزاع العثماني - المملوكي - الصفوي والتغير في توازن القوى الإسلامية.**

في نفس الوقت الذي كانت فيه نتائج تطور الكشوف الجغرافية الأوروبية تمهد للإعلان عن توازن دولي جديد عند منعطف القرن السادس عشر الميلادي، كان قلب العالم الإسلامي يشهد بدوره - نتيجة تداخل وتفاعل ضعف المماليك وظهور الدولة الصفوية واتجاه العثمانيين نحو الجنوب والشرق - تطوراتٍ مهمة تعده أيضًا لبداية

توازن جديد في القوى الإسلامية. وهنا يثور أمامنا سؤالان: إلى أي حدٍّ تأثر تشكيل هذا التوازن الجديد بآثار بداية الهجمة الأوروبية الجديدة؟ ومن ناحية أخرى: هل أثر نمط العلاقات بين مراكز القوة الإسلامية الثلاثة على نتائج المواجهة والتصدي للتحركات البرتغالية؟ وهل أدركت هذه المراكز خطورة هذه التحركات؟ وهل كانت العلاقات بينها تسمح بإعداد ردّ الفعل المناسب والفاعل في هذه المرحلة؟

إن الإجابة عن هذه الأسئلة (التي تقع في صميم محاولة فهم نمط العلاقات الإسلامية - المسيحية في هذه المرحلة) تعكس سمة خاصة ومميزة للتفاعلات الإسلامية - الإسلامية. وهي التداخل والتشابك الشديد ليس بين السياسات المملوكية والعثمانية فقط، ولكن أيضًا الصفوية؛ حيث لم تنفصل التفاعلات بين طرفين منهما عن التفاعلات بين الطرفين الآخرين بعد ظهور ونمو الدولة الصفوية بصورة فاعل إسلامي جديد في هذه المرحلة الحرجة من الخطر الخارجي على العالم الإسلامي برمتّه.

ففي نفس الوقت الذي كانت فيه العلاقات المملوكية - العثمانية تمر بمرحلة هدوء مؤقت بعد مرحلة الصدام المباشر الأولى (1481 - 1491م) اكتمل تأسيس دولة إسلامية جديدة هي الدولة الصفوية الشيعية 1503م[1]،

(1) حول تطور حركة الجماعة الصفوية كطريقة دينية منذ بداية القرن 8هـ / 14م، ثم تطورها كحركة سياسية منذ منتصف القرن15 عملت على توحيد الأراضي الإيرانية (بعد انقسامها في ظل حكم إيلخانات المغول ثم التيموريين) حيث ورث الصفويون دولة أوزون حسن التركمانية (الأوزبك) التي كانت بمثابة المنطقة العازلة بين العثمانيين والتيموريين، حول هذه التطورات وهي تأسيس الدولة الصفوية الشيعية (892 - 1502م) التي فرضت المذهب الشيعي بحد السيف وتوسعت شمالًا حتى تاخمت حدودها الدولة المملوكية والدولة العثمانية، انظر:

- د/ بديع جمعة، د/ أحمد الخولي: تاريخ الصفويين وحضارتهم، (الجزء الأول)، ط1، دار الرائد العربي، بيروت، 1976، ج1، ص ص 1 - 71.

- د/ أحمد الخولي: الدولة الصفوية، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1981، ص ص 5 - 66.

- د/ محمد مصطفى رمضان: مرجع سابق، ص ص 63 - 68.

وبهذا شهدت بداية القرن العاشر الميلادي – السادس عشر الميلادي تجاور ثلاث قوى إسلامية كبرى متفاوتة القوة: العثمانية الناضجة، المملوكية المتهاوية، الصفوية النامية، وإلى جانبهم كانت الدولة الإسلامية المغولية في الهند[1] (والتي اكتمل تطورها وقوتها منذ 1526م– كما سنرى بعد ذلك في خبرة العصر العثماني) تتهيأ لتصبح أحد ركائز توازن القوى الإسلامية حتى نهاية القرن الثامن عشر الميلادي. وعلى عكس الوضع في فارس والهند والتي شهدت بروز دول لعبت دورها في السياسات الإسلامية الدولية خلال القرون التالية نجد أن خانات وسط آسيا (وكذلك خانات شرق أوروبا المسلمة) استمرت أسيرة النـزاعات الإقليمية فيما بينها وفي مواجهة روسيا النامية، ولذا فمع نتائج الكشوف الجغرافية ومع تطورات الجهود العثمانية انتقل تمامًا مركز التاريخ العالمي بعيدًا عن هذه المنطقة التي سبق ولعبت دورها منذ منتصف القرن الثالث عشر الميلادي؛ حيث إن العثمانيين قد اتجهوا إلى الجنوب لأسباب عدة ولم يتجهوا إلى وسط آسيا، كما لم يكن نفوذهم لدى خانات القرم أو حوض الفولجا إلا اسميًا مما أفسح المجال

– د/ محمود شاكر: مرجع سابق، ج8، ص ص 385 – 404.

– كارل بروكلمان: مرجع سابق، ص ص 117 – 126.

- R.M Savory: “Safavid Persia”. In: P. M. Holt et. Al. (eds:) op. cit. pp. 565 - 627.

(1) حول تطور ظهور هذه الدولة بعد تطور الدويلات والإمارات الصغيرة الإسلامية وغيرها في شبه القارة الهندية وذلك منذ بداية الفتوح الإسلامية وحتى 889هـ – 1500م وهو تاريخ تولي الإمبراطورية بابر آخر التيموريين والذي استكمل تكوين دولة قوية بعد ذلك 1526م، انظر:

– د/ أحمد محمود الساداتي: تاريخ الدول بآسيا وحضاراتها، مكتبة نهضة الشرق، القاهرة، 1987، ص ص 20 – 47.

– محمود شاكر: مرجع سابق، ج7، ص ص 213 – 257.

– عصام عبد الرؤوف الفقي: الدولة الإسلامية المستقلة في الشرق، دار الفكر العربي، القاهرة 1987.

– بارتولد شبولد: مرجع سابق، ص ص 129 – 134.

بقوة لروسيا للنمو والاتساع على حساب هذه الخانات تدريجيًا، وحتى وصل اتساعها إلى حد الصدام المباشر مع العثمانيين أنفسهم[1].

ولقد كانت العلاقات بين الدول الثلاث الكبرى الإسلامية في هذه المرحلة الانتقالية شبيهة بالعلاقات في إطار نظامٍ لتوازن القوى غير المستقر حيث كانت كل قوة تسعى للقضاء على القوتين الأخريين وتخشى كل منهما من التدخل ضد إحداها خوفًا من تدخل الثالثة[2]. إذن لماذا ظهر هذا النمط من العلاقات وكيف انتهى؟ وما مدلوله بالنسبة لمستقبل العلاقات الإسلامية – الإسلامية بعد ذلك؟ وكيف كان التأثير المتبادل بينه وبين العلاقات الإسلامية – المسيحية؟ هل لعب العامل الخارجي دورًا في تشكيله؟ وهل أثر هذا النمط بدوره على نتائج المواجهة الإسلامية – المسيحية في هذه المرحلة الحرجة؟ أي هل نجح في حماية منطقة الشرق الإسلامي من التدخل الخارجي في هذه المرحلة؟

وتقتضي الإجابة عن هذه الأسئلة تناول أسباب ونتائج كل من الصدام المملوكي – العثماني، والعثماني الصفوي والتداخل بينهما وبين العلاقات المملوكية الصفوية وذلك على النحو الذي يوضح أمرين:

الأمر الأول: وزن العوامل الخارجية (غير المسلمة) بالنسبة إلى العوامل الداخلية والإقليمية المؤثرة على هذه التفاعلات المتشابكة (مثلًا إلى حد كان الخطر البرتغالي الأسباني هو الدافع وراء التوجه العثماني نحو الجنوب والشرق).

والأمر الثاني: حقيقة أبعاد ودوافع الدور العثماني الجديد في منطقة الشرق الإسلامي حيث أثار هذا الدور (ضم مصر والشام ثم باقي الدول العربية

---

(1) A. Hess: op. cit. p. 69.

- A. Hess: the Ottoman Seaborn Empire. Op. cit. p. 1911.

(2) د/ محمد السيد سليم: العلاقات بين الدول الإسلامية، منشورات جامعة الملك سعود، الرياض، 1412 – 1991م، ص ص 67 – 68.

والصدام مع الصفويين) تفسيرات مختلفة بقدر ما أثارت أيضًا التفاعلات العثمانية – المملوكية – الصفوية تفسيرات مختلفة، ولقد كان من أهم أسباب اختلاف هذه التفاسير طبيعة المصادر التاريخية الأولية المستخدمة؛ حيث إن المصادر التركية قدمت تفسيرات تختلف عن المصادر العربية – المصرية وهذا ما سنبرزه في موضوعه من التحليل المقارن بين التيارات التي انقسمت بينها الأدبيات المختلفة.

(2/ أ) فشل الجهود المملوكية في القضاء على التهديد البرتغالي:

تعددت سبل وقنوات المقاومة المملوكية للتقدم البرتغالي في المحيط الهندي ومدخل البحر الأحمر الجنوبي والذي وصل إلى شواطئ الهند. وانقسمت هذه السبل بين مجموعتين أساسيتين دبلوماسية وعسكرية.

الأدوات الدبلوماسية[1]: تصاعدت أعمال القرصنة الصليبية ضد الموانئ المصرية والشامية في أوائل القرن السادس عشر (1505 – 1511م). وكان الهدف هو إعاقة المماليك عن بناء القوة البحرية اللازمة لمحاربة البرتغاليين في التفافهم؛ حيث كان هذا البناء يستلزم استيراد المواد الضرورية اللازمة (الخشب، الحديد، النحاس). وفي مواجهة هذا الضغط من الشّمال لجأ المماليك إلى أداتين دبلوماسيتين. وهما: محاولة تعبئة مساندة البندقية وإرسال السفارات إلى الدول الأوروبية، والتهديد بورقة أهل الذمة والتجار الأوروبيين.

(1) د/ عبد العزيز عبد الدايم: مرجع سابق، ص ص 215 – 219.
– أحمد دراج: **مرجع سابق**، ص ص 139 – 144، 139 – 144.
- A. Hess: op. cit. p. 1907.
– انظر التفاصيل في:
– أحمد دراج: مرجع سابق، ص ص 128 – 137، 130 – 144، 147 – 154.
– د/ فاروق عثمان أباظة: مرجع سابق، ص ص 67 – 72.
– د/ عبد العزيز عبد الدايم: مرجع سابق، ص ص 218 – 219.
– د/ أحمد علي طرخان: مصر في عصر المماليك الشراكسة، مرجع سابق، ص ص 142 – 143.

ولكن لم يدعم التحالف المملوكي - البندقي قدرة مصر على التصدي للبرتغال حيث كان مجرد تكتيك من البندقية لحماية مصالحها في مواجهة منافسة البرتغاليين الناشئة. ومن ناحية أخرى لم تنجح ورقة الضغط بأوضاع أهل الذمة في تحجيم هجمات الفرنج البحرية.

الأداة العسكرية: في غمار الجهود الدبلوماسية اللازمة لمساندة بناء القدرة العسكرية البحرية تكرر الصدام المباشر بين الطرفين في جولتين أساسيتين ما قبل معركة «ديو» وما بعدها، حيث تعد هذه المعركة- ديو البحرية 1509م - نقطة فاصلة بعد هزيمة المماليك فيها. ولقد أحاط بالجولتين تفاعلات المماليك مع الممالك الإسلامية في الهند وحكام اليمن وعدن ومع العثمانيين ومع الحبشة. ولم تسفر عن القضاء على البرتغاليين في المحيط الهندي والخليج، ولكن أدت إلى منع توغلهم في البحر الأحمر؛ حيث إن السياسة المملوكية انتقلت من سياسة الهجوم التي تأكَّد فشلُها في معركة «ديو» إلى سياسة الدفاع[1]. ولقد أكمل العثمانيون- بعد ذلك سياسة الدفاع هذه. وكان مرجع هذه النتيجة المحدودة عوامل عدة يتصل قدر منها بآثار التعاون البرتغالي الحبشي من ناحية[2] وتهاوي فرص وإمكانات التعاون المملوكي مع أمراء اليمن

(1) انظر التفاصيل في:
- أحمد دراج: مرجع سابق، ص ص 136 - 139، 155.
- د/ سعيد عبد الفتاح عاشور: الأيوبيون والمماليك..، مرجع سابق، ص ص 328 - 329.
- د/ أحمد مختار العبادي، د/ سيد عبد العزيز سالم: مرجع سابق، ص ص 266 - 268.
- د/ حسنين ربيع: «بحر الحجاز في العصور الوسطى»، مجلة كلية العلوم الاجتماعية، عدد 1، 1379هـ، ص ص 408 - 409.
- بشير حمود كاظم: التهديد البرتغالي لتجارة البحر الأحمر، مجلة الوثيقة، ص ص 39 - 61.
- بارتولد شبولد: مرجع سابق، ص ص 129 - 134.

(2) انظر التفاصيل في:
- د/ رجب محمد عبد الحليم: العلاقات السياسية بين مسلمي الزيلع..، مرجع سابق، ص ص 110 - 113.
- د/ محمد عبد اللطيف البحراوي: مرجع سابق، ص ص 62 - 69.

والهند وعدن من ناحية أخرى[1] في وقت لم تكن فيه قدرات الدولة المملوكية تمكّنها من القيام بمفردها بمهمة التصدي للبرتغاليين. ولقد نتج عدم التضامن بين هذه القوى الإقليمية الإسلامية التي يتهددها خطر مشترك عن عدة اعتبارات داخلية تتصل بأوضاع اليمن ذاتها (التنافس بين الظاهريين والزيديين) واتجاه بعض الولاة في عدن للتعاون مع البرتغاليين ضد المماليك. هذا، ولقد أكملت المناوشات المملوكية مع العثمانيين ومع الصفويين الحلقةَ الأخيرة من مصير دولة المماليك، ومع وضوح ضآلة قدرتهم على مواجهة الخطر البرتغالي في ظل الأوضاع الإقليمية والداخلية السائدة.

(2/ ب) سقوط دولة المماليك في ظل الخطر البرتغالي والتفاعلات المملوكية – العثمانية – الصفوية

هنا تثور مجموعة من الأسئلة التي تعرض إشكاليات بحثية هامة: لماذا أسقط العثمانيون المماليك في مصر والشام؟ وهو السقوط الذي كان بمثابة أول حلقة في دائرة الضم العثماني للدول العربية (والتي اكتملت خلال النصف الأول من القرن 16م)– كما سنرى؟ بعبارة أخرى أكثر شمولًا: ما هي أسباب التوجه العثماني نحو الجنوب والشرق حيث كان الصدام مع

(1) حول وضع عدن واليمن في بداية قرن 16م وحول علاقتهم بالمماليك انظر:
- د/ مصطفى رمضان: مرجع سابق، ص ص 70 – 72.
- د/ محمد عبد اللطيف البحراوي: مرجع سابق، ص ص 43 – 53.
- بشير أحمد كاظم: مرجع سابق، ص 48 – 56.
- د/ سيد مصطفى سالم: الفتح العثماني الأول لليمن 1538 – 1635، منشورات معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، ط3، 1978.
- وحول العلاقة مع إمارات الهند انظر:
- د/ محمد عبد اللطيف البحراوي: مرجع سابق، ص ص 69 – 78.

المماليك والصفويين؟ وهل كان ذلك التوجه تنفيذًا لاستراتيجية عثمانية كبرى؟ وهل حفظًا لمصالح الإسلام؟ وتتضح أهمية الإجابة عن هذه الأسئلة نظرًا لاختلاف اتجاهات الإجابة عنها في الأدبيات المتنوعة التي تناولت هذا الموضوع جزئيًا أو كليًا. وتنقسم هذه التوجهات إلى مجموعتين أساسيتين: المجموعة الأولى تذهب إلى تصميم العثمانيين على ضم مصر والشام تدعيمًا لنفوذهم في مواجهة الصفويين وفي مواجهة أوروبا، خاصة بعد ميل المماليك للاتصال بالصفويين عقب معركة «جالديران» 1514م.

أما المجموعة الثانية فترى أن السبب هو رغبة العثمانيين في حماية الشرق الإسلامي والتجارة الإسلامية من الخطر البرتغالي بعد أن اتضح عجز المماليك عن مواجهته بمفردهم أو حتى بالتحالف مع قوى إقليمية إسلامية أخرى.

ويفرض التداخل بين رؤى ومدركات وسياسات هذه الأطراف الإسلامية الثلاثة: العثمانية - المملوكية - الصفوية، طرحَ مجموعة من الأسئلة الفرعية التي تجسِّد في مجموعها إشكالية العلاقة بين عامل الخطر الخارجي وبين تشكيل توازنات القوى الإسلامية. أولها: ما هي أسباب الصراع بين العثمانيين والصفويين؟. وثانيها: ما هي طبيعة العلاقة بين الصفويين والمماليك، وهل ظهر تقارب أو تعاون أو تحالف بينهم؟ وفي مواجهة من: العثمانيين أم البرتغاليين؟. وثالثها: كيف تطورت العلاقة بين العثمانيين والمماليك؟ هل كان هناك فرصة للتحالف في مواجهة كل من الصفويين والبرتغاليين؟ وهل ساند العثمانيون المماليكَ في مواجهة البرتغاليين؟ ولماذا وصل الأمر إلى القتال بين الطرفين؟ وهل كان هناك مخطط عثماني مسبق لضرب الصفويين ثم التفرغ للمماليك تحقيقًا للسيطرة والهيمنة على العالم الإسلامي؟ وفيما يلي سنحاول الإجابة عن هذه الأسئلة:

أولًا: الصراع العثماني الصفوي: هل هو الدافع للتوجه نحو الجنوب؟

ولقد بدأ الصدام العسكري المباشر بين الطرفين بعد أن اكتمل نمو القوة الصفوية الشيعية (1500 – 1514م) على نحو أدى إلى متاخمة حدودها لحدود الدولة العثمانية السُّنية، وذلك في نفس الوقت الذي تزايد فيه الخطر البرتغالي وفشل المماليك في استئصاله، ووقع هذا الصدام في موقعة «جالديران» في تبريز (920هـ – 1514م) بعد أن تولى السلطان سليم الأول الحكم بعد والده بايزيد الثاني (918هـ – 1512م).

ويتفق تيار كبير من التحليلات[1] على أن السبب الأساسي للصدام بين الطرفين هو ظهور الصفويين كقوة شيعية موجهة ضد الأغلبية السُّنية. هذا وتظهر في نفس الوقت تنويعات بين روافد هذه التحليلات حول سبب الصدام المباشر: هل هو تحرُّش الصفويين أم إصرار سليم على ضربهم والتوسع جنوبًا في الدول العربية؟ حيث إن الشاهَ بعد أن فرَض المذهب الشيعي في بلاد فارس والعراق بالقوة اتجه إلى نشره في شرق الأناضول. أي في أقاليم عثمانية مع تحريضها على الثورة على العثمانيين، وزاد هذا النشاط في نهاية حكم بايزيد الثاني (الذي كان يحرص على مظاهر الودّ الشكلية مع الصفويين)؛ حيث اندلعت ثورة شيعية خطيرة في الأناضول 1511م، وبعد إخمادها وتولي سليم الأول السلطنة 1512م تحرك بجيشه للقضاء

(1) انظر التفاصيل في:
– د/ إبراهيم العدوي: التاريخ الإسلامي: آفاقه السياسية وأبعاده الحضارية، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1976، ص ص 405 – 411، د/ أحمد عبد الرحيم مصطفى: مرجع سابق، ص ص 76 – 80.
– د/ محمد عبد اللطيف هريدي: الحروب العثمانية الفارسية وأثرها في انحسار المد الإسلامي عن أوروبا، ط1، دار الصحوة للنشر، القاهرة 1408 – 1987، ص ص 46 – 48. د/ عبد العليم علي أبو هيكل: مرجع سابق، ص ص 27 – 28.

على الصفويين. وتوغل شرقًا في إيران حتى التقى الطرفان في «جالديران» واستولى سليم على تبريز ولكنه لم يتابع انتصاراته لإتمام إسقاط الدولة الصفوية لأسباب عديدة، من أهمها: تمرد بعض الانكشارية ونقص المؤن والمعدات وتدهور المناخ واتجاه نظره إلى المماليك.

هذا، ويرفض تيار آخر[1] من التحليلات أن يكون الصراع الشيعي – السُّني هو سبب الصراع الكبير الذي عم العالم الإسلامي في بداية القرن العاشر الهجري – السادس عشر الميلادي. أي يرفض تصوير الحرب العثمانية – الصفوية وما أعقبها من غزو سليم لمصر والشام على أنه سلسلة متصلة الحلقات لتطويق المذهب الشيعي[2]. ويدلل هذا التيار على ذلك بأن مثل هذا التصوير إنما يتجاهل وجود سياسة أو اتجاه عثماني قائم بذاته نحو الشام ومصر، كما يتجاهل عامل التسابق بين العثمانيين ودولة البرتغال حول الوصول إلى البحار العربية. كما يدلل على ذلك أيضًا بأنه لو كان هدف العثمانيين هو إحكام الحصار على الشام للقضاء عليهم لأعطى سليم الأولوية لإتمام السيطرة على العراق وما كان اتجه لقتال المماليك السُّنية المذهب؛ ولذا ينطلق هذا التيار من أن هذا الصراع الصفوي – العثماني إنما يندرج في نطاق التوجه الاستراتيجي العثماني العالمي والذي كان يفرض الاتجاه نحو الجنوب والشرق في هذه المرحلة لتحقيق أهداف التوسع العثمانية، بعبارة أخرى، يرى أن البعد العقيدي المذهبي ليس هو العامل الأساسي حيث إن

(1) انظر على سبيل المثال:
- د/ محمد أنيس: مرجع سابق، ص ص 107 – 108.
- محمد عبد المنعم الواقد: مرجع سابق، ص ص 109 – 113.

(2) يقوم هذا الرفض على انتقاد نظرية ارنولد توينبي "في أسباب الغزو العثماني للمجتمع العربي". انظر نص الترجمة العربية في:
- محمد عبد المنعم الواقد: مرجع سابق، ص ص 435 – 447. (الملحق الأول)
- د/ أحمد الخولي: مرجع سابق، ص 68 – 80.

هناك عوامل تتصل بالصراع السياسي، ولهذا يرى تيار ثالث[1] في الصراع العثماني - الصفوي صراعًا سياسيًا واستراتيجيًا واقتصاديًا ذا صبغة دينية لأنه ارتكز على الوسائل الأيديولوجية وخاصة التعبئة الدينية، وهو صراع من أجل السيطرة على العالم الإسلامي انعكس بالتشتت والفرقة على أوضاع المسلمين منذ القرن العاشر الهجري - السادس عشر الميلادي؛ لأنه لم يتم حسمه في جولته الأولى أو جولاته المتعاقبة التي استمرت لما يزيد عن القرنين. وهو الأمر الذي انعكس سلبًا على قوى الطرفين وزاد من قابليتهما للاختراق الخارجي من جانب قوى غير إسلامية.

خلاصة القول: إن التحرك العثماني نحو الصفويين اندرج تحت استراتيجية عثمانية جديدة نحو الشرق الإسلامي في وقت امتلأ فيه هذا الشرق بدوافع لهذه الحركة بحيث أضحت الأخيرة لازمة لتحقيق أهداف ومصالح عثمانية متنوعة يغلّفها العداء المذهبي الشيعي - السُّني بل يوجد لها المبرر[2]. فإلى جانب الرغبة في منع الانتشار الشيعي كانت هناك الرغبة في قطع سبل التحالف بين الصفويين وبين البندقية، وبينهم وبين البرتغاليين ضد العثمانيين[3]، وكذلك

(1) من التحليلات التي تجمع بين العوامل السياسية والاقتصادية والمذهبية في تفسير الصراع واستمراره، انظر:
- د/ وجيه كوثراني: الفقيه والسلطان، دراسة في تجربتين تاريخيتين العثمانية والصفوية القاجارية، المركز العربي الدولي، القاهرة، 1990، ص ص 5 - 7، 52، 60 - 64.
- د/ سيار الجميل: العثمانيون وتكوين العرب الحديث، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت، 1989، ص ص 328 - 340.

(2) حول بعض الأدلة- ومنها خطاب وجهه السلطان العثماني للشاه الصفوي - عن دوافع العداء المذهبي انظر:
- د/ محمد عبد اللطيف هريدي: مرجع سابق، ص ص 45 - 48.
- انظر النص الإنجليزي لهذا الخطاب في:
- J. Saunders: op. cit. pp 40 - 43.

(3) وحول المراسلات بين الشاه الصفوي وبينم البندقية للتحالف ضد بايزيد الثاني انظر:
- د/ محمد عبد اللطيف هريدي: مرجع سابق، ص 45.

قطع سبل التحالف بين المماليك والصفويين. إذن ماذا كان منحنى العلاقات الصفوية – المملوكية؟

ثانيًا: العلاقات الصفوية – المملوكية بين العثمانيين وبين البنادقة والبرتغاليين:

يثور بصدد هذه العلاقات سؤال مزدوج: لماذا التوتر الذي أحاط بهذه العلاقات؟ وهل اتجه الطرفان– في مرحلةٍ ما نحو نوع من التحالف المعلَن أو الخفيّ؟ في الربع الأخير من عمر دولة المماليك والربع الأول من عمر دولة الصفويين ساد التوتر بينهما والذى تصاعد لدرجة الصدام العسكري على حدود المواجهة بينهما في الشام بعد استيلاء الصفويين على بغداد (914هـ – 1508م) وبعد اتجاههم لاستثارة الإفرنج ضد المماليك[1]. ولقد أجمعت العديد من الكتابات[2] على أن الدولة الصفوية قد تطلعت للتحالف ضد العثمانيين وضد المماليك مع الدول الأوروبية (مثلًا اتصالات الشاه مع البندقية بعد معركة «ديو» البحرية مستغلة التنافس البندقي – البرتغالي على المصالح التجارية في المنطقة).

ولكن منذ تولي سليم الأول وتبلور اهتمامه بالشرق والجنوب وتصاعد

(1) Hassanein Rabie: Political Relations between the Safavids of Persia and the Mamluk of Egypt and Syria in the. Early Sixteenth Century.

في: المجلة التاريخية المصرية، مج 26، 1979، ص ص 33 – 42.

(2) د/ أحمد الخولي: مرجع سابق، ص ص 90 – 94.

– د/ محمد عبد اللطيف هريدي: مرجع سابق، ص 45.

– محمود شاكر: مرجع سابق، ص 88.

– د/ عبد العليم أبو هيكل: مرجع سابق، ص 30.

– د/ فاروق عثمان أباظة: مرجع سابق، ص ص 70 – 72.

– أحمد دراج: مرجع سابق، ص ص 127 – 128، 144 – 147، 152 – 153.

– د/ عمر عبد العزيز: مرجع سابق، ص ص 70 – 73.

صدامه مع الصفويين تطورت العلاقات المملوكية - الصفوية. ولكن اختلفت الكتابات حول تكييفها قبل وبعد معركة «جالديران»: حيادًا مملوكيًا بين الصفويين والعثمانيين أم تحالفًا مملوكيًا مع الصفويين ضد العثمانيين؟ أيًّا كانت حقيقة طبيعة هذه العلاقات وتوقيتها ودوافعها فإنه كان لها تأثيرها السلبي على العلاقات المملوكية - العثمانية. ويمكن القول على ضوء المقارنة بين التحليلات(1): إن المماليك قد انتقلوا من الحياد (قبل موقعة جالديران) إلى التحالف الخفي بعدها، وخاصة بعد ضم العثمانيين لإمارة «ذي القادر» 1515م. أي حدث هذا الانتقال من جرّاء خوف المماليك من النمو السريع للقوة العثمانية وتقدمهم نحوهم، وبذا تغلبت حسابات المصالح الآنية. أي الحفاظ على بقاء دولة المماليك على حسابات المصالح بعيدة المدى (أي التصدي المشترك للبرتغاليين أعداء كل من المماليك والعثمانيين بل والصفويين أيضًا).

---

(1) محمود شاكر: مرجع سابق، ص ص 88 - 99.
- د/ عمر عبد العزيز: مرجع سابق، ص ص 71 - 72.
- أبو السرور البكري: ابن طولون، الغوري.
نقلًا عن:

Hassanein Rabie: op. cit. pp. 43 - 44.

وانظر أيضًا:
- إبراهيم بن عامر: القلائد العثمانية، **مرجع سابق**، ص 34.
- محمد فريد: تاريخ الدولة العلية، **مرجع سابق**، ص ص 192 - 195.
- د/ عمر عبد العزيز: **مرجع سابق**، ص ص 80 - 82.
- د/ إبراهيم العدوي: **مرجع سابق**، ص 405.

- J. Saunders: op. cit. p. 35.

- د/ محمد أنيس: **مرجع سابق**، ص ص 109 - 110.
- محمد عبد المنعم الواقد: **مرجع سابق**، ص 143.

ثالثًا: العلاقات العثمانية - المملوكية: من التعاون في مواجهة البرتغال إلى الصدام:

بعد هزيمة «ديو» البحرية طلب الغوري من العثمانيين المساعدةَ لإعداد حملة بحرية ثانية ضد البرتغاليين الذين تصاعد خطرهم، واستجاب العثمانيون[1]. ولكن وبعد معركة «جالديران» واتجاه السلطان سليم الأول نحو المماليك تحول انتباه الغوري إلى الشمال للتصدي للعثمانيين. وكان للعثمانيين حساباتهم الاستراتيجية نحو الصفويين ونحو المماليك لتأكيد السيطرة العثمانية على العالم الإسلامي[2].

وإذا كانت الأدبيات المختلفة العربية والتركية التاريخية على حد سواء[3]، وكذلك الأدبيات المعاصرة قد تباين تقويمها لمغزى الصدام العثماني - المملوكي والذي أنهى عصر دولة المماليك (اتهام العثمانيين بخدمة مصالحهم وليس مصالح الإسلام[4]، واتهام المماليك بعدم التعاون مع العثمانيين لمواجهة

(1) A. Hess: The Ottoman Seaborne Empire. op. cit.

- أحمد جراج: **مرجع سابق**، ص ص 148 - 149.
- محمود ثابت الشاذلي: **مرجع سابق**.
- بشير أحمد كاظم: **مرجع سابق**، ص 15 - 25.

- A. Hess: op. cit. p. 1908.
- P. M. Holt: op. cit.. pp. 199 - 200.

(2) د/ وجيه الكوثراني: مرجع سابق، ص 52.
- د/ عمر عبد العزيز: مرجع سابق، ص 71.

- J. Saunders: op. cit. p. 53.
- P. M. Holt: op. cit. p. 200.

(3) انظر النقل عن هذه المصادر في:

- A. Hess: The Ottoman Conquest of Egypt. op. cit.. pp. 86 - 70.

(4) أنظر على سبيل المثال:
- د/ مصطفى رمضان: مرجع سابق، ص 89.
- د/ مصطفى عبد اللطيف البحراوي: مرجع سابق.

البرتغاليين)[1]، فإنه يمكن النظر للقضية بمنظار آخر. محوره كيفية حماية مصالح الأمة وعلى ضوء طبيعة توازنات القوى الإسلامية – الإسلامية، وفيما بين المسلمين وغير المسلمين في بداية القرن العاشر الهجري – السادس عشر الميلادي. وبهذا الصدد يمكن أن نورد الملاحظات التالية:

1. لم يكن بوسع المماليك الاستمرار في مقاومة البرتغاليين ليس نظرًا لعدم مساعدة العثمانيين فقط، ولكن نظرًا لاستحكام حلقات الضعف الداخلي الذي أصاب دولة المماليك خلال القرن التاسع الهجري، وأضحى يحول دون استمرارها في دورها القيادي السابق.

2. اقتضت مواجهة الخطر البرتغالي تكاتف الدول الإسلامية الكبرى وهو ما لم يحدث. وكان على أكثر هذه الدول قوة التحرك للتصدي لأعباء هذه المواجهة حتى ولو عن طريق إعادة تشكيل توازنات القوى الإسلامية، وهذا هو ما نفذه العثمانيون. ومن ثم فكان التحرك العثماني نحو دولة المماليك– التي تزايد ضعفها وعدم قدرتها على التصدي – [2] هو حماية

– د/ سعيد عبد الفتاح عاشور: الأيوبيون والمماليك.. مرجع سابق، ص ص 335 – 338.

– الشاطر البصيلي عبد الجليل: الصراع بين الدولة العثمانية وحكومة البرتغال في المحيط الهندي وشرق أفريقيا والبحر الأحمر، مجلة الدراسات التاريخية، مجلد 12، 1964 – 1965، ص ص 133 – 143.

(1) انظر على سبيل المثال:

– محمود شاكر: مرجع سابق، ص ص 90 – 91.

(2) حول المزيد من التفاصيل عن هذه الأوضاع والأسباب المتراكمة لسقوط المماليك انظر:

– د/ سعيد عبد الفتاح عاشور: مرجع سابق، ص ص 325 – 326.

– د/ فاروق عثمان أباظة: مرجع سابق، ص ص 36 – 67.

– د/ علي عبد العليم أبو هيكل: مرجع سابق، ص ص 28 – 29.

– جورج كيرك: مرجع سابق، ص ص 81 – 82.

- P.M. Holt: op. cit. pp. 198 - 199.

- G. Hogdson: op. cit. pp. 418 - 422.

للإسلام وليس حماية لمصالح العثمانيين فقط. أو بعبارة أخرى: تطابقت في هذه المرحلة استراتيجية أقوى الدول الإسلامية مع متطلبات حماية الأمة من خطر خارجي.

3. ومن ثم، فإنه مهما كانت الاختلافات بين التحليلات[1] حول نوايا السلطان سليم الأول والسلطان الغوري وتكتيكاتهما في مواجهة بعضهما البعض، فإنها جميعًا من قبيل التفصيلات التي لا يمكن أن تخفي عدة حقائق أساسية مترابطة تتصل بأبعاد العلاقة بين كيفية إعادة تشكيل توازن القوى الإسلامية وبين عامل الخطر الخارجي على العالم الإسلامي. فإذا كان التحرك العثماني نحو الجنوب قد أثار على صعيد العلاقات الدولية الإسلامية كل إشكاليات تحقيق وحدة الدول الإسلامية عن طريق «الضمّ»، فإن هذه الحالة التي تعد نمطًا طبيعيًا من الممارسات في هذه المرحلة– سواء بالنسبة للمسلمين أو غيرهم – كان لها مبرراتها ودوافعها وأهدافها والعوامل التي ساعدت على نجاحها على نحو يبرز بدرجة مهمة أثر عامل الخطر الخارجي على العلاقات الإسلامية – الإسلامية، كما يبرز حتمية وضرورة التعاقب في مراكز القوة الإسلامية التي تقدر على تحمل أعباء قيادة الأمة في مواجهة أعدائها.

وعلى ضوء كل ما سبق فإنه عند النظر في مسألة التحول في التوسع العثماني

(1) انظر التفاصيل نقلا عن مصادر أولية وخاصة ابن أياس في:
– د/ سعيد عبد الفتاح عاشور: مرجع سابق، ص ص 335 – 340.
– د/ عمر عبد العزيز: مرجع سابق، ص ص 74 – 80.
– محمد فريد: مرجع سابق، ص ص 192 – 195.
– محمد عبد المنعم الواقد: مرجع سابق، ص ص 192 – 195.
- J.Saunders: op. cit. p. 53.
- P. M. Holt: op. cit. pp. 200 - 202.

نحو الجنوب لا يمكن أن نكتفي بتفسير أحادي الأبعاد[1] (مواجهة الشيعة، أو شخصية سليم الأول، وتغلب العنصر التركي على العرب، أو صعوبة التوسع العثماني في أوروبا، والتصدي لأطماع البرتغال والأسبان). ولهذا فإن التفسير الأصوب هو ما يأخذ في الاعتبار بدرجات متكاملة مختلف هذه الأبعاد ولكن مع التمييز بين ثلاثةٍ أمور: التوجهات والأهداف الاستراتيجية العثمانية من ناحية، العوامل المبررة لهذا التوسع من ناحية أخرى، والعوامل والظروف التي هيأت نجاحه من ناحية ثالثة.

فمن ناحية: مما لا شك فيه أن الدولة العثمانية بعد مرحلة التوسع الأوروبي كانت قد وصلت إلى مرحلة لابد وأن تنعكس في شكل توجهات وأهداف استراتيجية ذات نطاق عالمي وليس إقليميًّا فقط. وكان ضم الدول العربية والتصدي للصفويين يحقق هذه الأهداف. وكانت تلك الأخيرة تدعم بالأساس مصالح الأمة الإسلامية في مجموعها في مواجهة الغير. وعلى رأس هذه الأهداف حماية الجناح الجنوبي للإمبراطورية من خطر الالتفاف الأوروبي والزحف الشيعي وإحكام السيطرة على الطرق البحرية والبرية للتجارة العالمية، وكانت جميع هذه الأهداف تخدم هدفًا استراتيجيًا أعلى وهو استمرار التوسع في أوروبا ولكن على أسس جديدة[2].

ومن ناحية أخرى: كان ظهور القوة الصفوية الشيعية واحتمالات التحالف المملوكي معها من أهم المبررات التي استندت إليها الدولة العثمانية لتبرير توسعها

(1) انظر تحليلًا موجزًا لهذه الاجتهادات المختلفة والمردود عليها في:

- د/ رأفت الغنتيمي الشيخ: تاريخ العرب الحديث المعاصر، دار الثقافة، القاهرة 1407 – 1986، ص ص 33 – 41.

- د/ محمد أنيس: مرجع سابق، ص ص 102 – 103.

(2) انظر التفاصيل في:

- محمد عبد المنعم الوافد: مرجع سابق، ص ص 118 – 133.

في الجنوب. وكان هذا التوسع والنجاح فيه يكسب الدولة العثمانية شرعية سياسية جديدة على صعيد الدول الإسلامية[1].

ومن ناحية ثالثة: ساعدت مجموعة من العوامل على تحقيق الأهداف العثمانية وكان على رأس هذه العوامل تدهور أحوال المماليك، التفوق البحري العثماني، والتفوق العسكري بصفة عامة. ومن العوامل المساعدة الأخرى- والتي تغيرت بعمق خلال القرنين الأخيرين من عصر الدولة العثمانية هو عدم تدخل طرف أوروبي خارجي ضد التوسع العثماني جنوبًا سواء بعمل عسكري مباشر أو غير مباشر[2]. ولهذا يثار السؤال: لماذا؟ يرجع هذا في جانب كبير فيه إلى طبيعة المرحلة الانتقالية التي كانت تمر بها المجتمعات والنظم الأوروبية وتوازنات القوى الأوروبية في بداية القرن السادس عشر الميلادي والتي استطاع العثمانيون- وطوال القرن السادس عشر الميلادي - استغلالها على نحو أحدث انقلابًا في السياسات الدولية كما سنرى - في الجزء التالي: «العصر العثماني».

---

(1) A. Hess: The Ottoman Conquest... op. cit. p70.

(2) A. Hess: The Ottman Seaborne... op. cit. pp. 1905 - 1907.

- J. Saunders: op. cit. pp. 45 - 47.
- A. Hess: The Ottoman Conquest.. op. cit. p. 57. 72 - 76.

وانظر مزيد من التفاصيل عن أوضاع الطرف الأوروبي في هذه المرحلة في:

- هـ. أ. فيشر: مرجع سابق.

التفاعلات النظمية في العصر العثماني: من القوة والهيمنة إلى بداية المسألة الشرقية*

مقدمة

إن اقتراب دراسة العصر العثماني ومدلولاته في مسار التاريخ إنما هو اقتراب نظمي وليس اقتراب التاريخ الدبلوماسي. حيث إن غاية هذا الاقتراب هو استقصاء تطور وضع العالم الإسلامي (الأمة الإسلامية) في النظام الدولي، وهو الاستقصاء الذي ينطلق من مدخل نظمي محدد الأهداف والخطوات والإشكاليات البحثية[2]، ومن أهم هذه الأهداف رسم خريطة أنماط التفاعلات العثمانية الأوروبية حول قضايا العلاقات الإسلامية - الأوروبية، والإسلامية الإسلامية. وهي قضايا ذات

* نُشرت هذه الدراسة للمرة الأولى في من مشروع العلاقات الدولية، وقد تم إنجازه 1993:

- انظر: د/ نادية مصطفى: (في): العصر العثماني من القوة والهيمنة إلى بداية المسألة الشرقية، د/ نادية محمود مصطفى (إشراف): مشروع العلاقات الدولية في الإسلام، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، القاهرة، 1996، الجزء الحادي عشر.

ونشرت نسخة مختصرة تحت العنوان التالي: د/ نادية مصطفى: خبرة العصر العثماني، (في): د/ نادية مصطفى، د/ سيف الدين عبد الفتاح (تحرير): العلاقات الدولية بين الأصول الإسلامية وبين خبرة التاريخ الإسلامي (أعمال ندوة مناقشة مشروع العلاقات الدولية في الإسلام)، جامعة القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، 2000، المجلد الأول.

وتعد الدراسة في نسختها تلك منقحة ومزيدة، وقد سبق نشرها في: د/ نادية مصطفى: والعصر العثماني من القوة والهيمنة إلى بداية المسألة الشرقية، (في): مجموعة مؤلفين: د/ سمير سليمان (إشراف)، موسوعة تاريخ العلاقات بين العالم الإسلامي والغرب، المجمع العالمي للتقريب بين المذاهب الإسلامية، إيران، ط1، 2010.

(2) حول هذا المدخل بالتفصيل انظر:

- د/ نادية محمود مصطفى: مدخل منهاجي لدراسة وضع العالم الإسلامي في النظام الدولي (في) د/ نادية محمود مصطفى (إشراف وتحرير): مشروع العلاقات الدولية في الإسلام، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، القاهرة، 1996، الجزء السابع.

هذا وتستند هذه الدراسة إلى جزء آخر من أجزاء هذا المشروع وهو الجزء الحادي عشر تحت عنوان "العصر العثماني من القوة والهيمنة إلى بداية المسألة الشرقية" (325 صفحة).

أبعاد سياسية عسكرية تجعل الدراسة بمثابة السياق النظمي الرسمي للتفاعلات الحضارية والثقافية بين الأمة الإسلامية والأمم الأوروبية. وهذه التفاعلات السلمية الحضارية هي الوجه الآخر للعملة الذي لا يقل أهمية عن التفاعلات الصدامية وفيما يلي- كتمهيد للدراسة - عرضًا لأبعاد وخصائص نظام هذه المرحلة من ناحية، وتحديد أهم إشكاليات تحليلها نظميًا وأقسام هذا التحليل من ناحية أخرى.

فمع بداية الربع الثاني من القرن العاشر الهجري - السادس عشر الميلادي تجسدت تحولات في علاقات القوى الإسلامية نابعة من تطورات في الفواعل الإسلامية، وفي الفواعل الأوروبية؛ ومن ثم في التفاعلات الإسلامية - المسيحية على نحو ساهم في تشكيل طبيعة «العصر العثماني».

وتنقسم سمات التطورات في الفواعل الإسلامية: إلى سمات تتصل بهيكل القوى الإسلامية، وسمات لأبعاد دور الفاعل الإسلامي المركزي، وسمات الأبعاد الداخلية المجتمعية والنظمية في الدول الإسلامية.

فعن هيكل القوى الإسلامية تبرز مركزية القوة العثمانية

في ظل تعددية إسلامية - دولية نتيجة ظهور ثلاثة مراكز متزامنة للقوة الإسلامية ومستقلة عن بعضها وهي العثمانية، الصفوية، المغولية[1].

ومما لا شك فيه أن هذا الاتجاه للحديث عن توازن ثلاثي للقوة الإسلامية[2] لا يمكن أن

(1) انظر تعدد في وصف هذه المرحلة (صراع على الخلافة، تفكك الوحدة الإسلامية، تغيرات دار الإسلام، آخر الإمبراطوريات الكبرى الإسلامية) على التوالي في:

- د/ إبراهيم العدوي: التاريخ الإسلامي: أفاقه السياسية وأبعاده الحضارية، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة 1976.

- د/ حسين مؤنس: الشرق الإسلامي في العصر الحديث، ط2، مطبعة حجازي، القاهرة، 1983.

- H.J. Kissling. Et.al. (eds): The Muslim World (III): The Last Great Muslem Empires. E. G. BRILL. Leiden 1969

(2) M.G. Hudgson: The venture of Islam: The Gunpower and modern times. The university of chicaggo. 1974. pp 46 - 47.

يخفي أن هذه المرحلة (التي امتدت ما يقرب من القرون الأربعة منذ الضم العثماني للوطن العربي وحتى سقوط الدولة العثمانية) تعد من منظور التاريخ الإسلامي العام «المرحلة العثمانية». أي التي لعبت فيها الدولة العثمانية دور الفاعل المركزي في العالم الإسلامي وفي التفاعلات الإسلامية – المسيحية – الدولية. فما من واحدة من القوتين الأخريين كانت تقارن من حيث عناصر القوة بالدولة العثمانية أو توافرت لها خصائص الفاعل المهيمن سواء من حيث عناصر القوة المادية أو من حيث القدرة على ممارسة النفوذ والسلطة.

وعن أبعاد دور هذه القوة العثمانية فلقد أثر في تشكيل العلاقات بين الشرق الإسلامي والغرب المسيحي في مرحلة مهمة من تطور كل من الطرفين، ولقد أثار هذا الدور أبعادًا مهمة يمكن تلخيصها فيما يلي:

أ – هل أضحت الدولة العثمانية دولة الخلافة الإسلامية؟[1] ومنذ متى؟ وما هي الدوافع وما هي المزايا؟

(1) انظر تفاصيل هذه الاختلافات في المصادر العربية والأجنبية في:

– د/ محمد عبد المنعم الواقد: الغزو العثماني لمصر، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، د. ت. ص ص 214 – 225.

– محمد فريد: تاريخ الدولة العلية العثمانية، تحقيق: د. إحسان حقي، دار النفائس، بيروت، ط1، 1408 – 1988، ص 195.

– د/ أحمد عبد الرحيم مصطفى: أصول التاريخ العثماني، ط2، دار الشروق، القاهرة 1982، ص ص 86 – 87.

– د/ عبد الرحيم عبد الرحمن: تاريخ العرب الحديث والمعاصر، ط4، دار الكتاب الجامعي، القاهرة، 1986، ص 50 – 51.

– د/ علي حسن الخربوطلي: الإسلام والخلافة، دار بيروت للطباعة والنشر، بيروت 1969، ص ص 253 – 261.

– برنارد لويس: «السياسة والحرب في الإسلام»، في: شاخت وبوورث: تراث الإسلام، ترجمة محمد زهير، عالم المعرفة، 1987، ج1.

– د/ سيار الجميل: الدولة العثمانية وتكوين العرب الحديث، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت، 1989، ص ص 135 – 145.

ب - تطورت الدولة العثمانية منذ نشأتها وتطورها من إمارة التخوم إلى الدولة إلى القوة الإقليمية إلى الإمبراطورية العالمية بعد ضمها الوطن العربي[1]، ومع هذا التطور تعددت محاور الجغرافيا السياسية التي دارت حولها التفاعلات الدولية التي شاركت فيها الدولة العثمانية بدور أساسي في مواجهة طرف غير مسلم، فهناك التفاعلات حول فتح أراضي غير مسلمة (ساحتها أوروبا أساسًا)، وهناك التنافس مع قوى مسيحية دفاعًا عن أراضي مسلمة (شمال أفريقيا، آسيا الوسطى، والقوقاز)، وهناك ضم مناطق إسلامية أو مد النفوذ إليها على نحو أثار مشكلات ممتدة مع القوى المسيحية المتنافسة حول هذه المناطق (الوطن العربي) وهناك أخيرًا الصراع المسلح مع قوى إسلامية (الصفويين). ولقد تطورت أنماط التفاعلات حول هذه المحاور مع تطور حال الطرف العثماني وحال الأطراف الأوروبية المنافسة وحال المناطق المعنية وذلك عبر عدة مراحل فرعية غلب التفوق العثماني على الأولى منها (القرن العاشر الهجري و 16م)، ثم برز الضعف والتآكل في مصادر القوة العثمانية في مرحلة تالية امتدت حتى أواخر القرن الثامن عشر الميلادي؛ حيث بدأت مرحلة الانهيار والسقوط.

وعن الأبعاد الداخلية المجتمعية والنظمية في الدول الإسلامية:

إذا كان عصر القوة أو الفتوح الإسلامية الكبرى قد اقترن بأوضاع داخلية متميزة وإذا كان عصر القوة أو الفتوح العثمانية قد اقترن أيضًا بأوضاع داخلية متميزة، فإن عصر التدهور والضعف والذي بدأ منذ أوائل القرن السابع عشر الميلادي. ووصل إلى قمته في نهاية القرن الثامن عشر الميلادي. قد اقترن ليس فقط بتغييرات في الطرف الآخر غير المسلم والذي نمت قوته ولكن اقترن بتغييرات داخلية مجتمعية

(1) انظر تحليلًا نقديًا للأدبيات التي ساهمت في دراسة هذا التطور من مرحلة النشأة إلى مرحلة الإمبراطورية العالمية ثم التحديث والإصلاح ثم السقوط في:
- د/ سيار الجميل: مرجع سابق، ص ص 41 - 128.

خطيرة كان جزء مهم منها انعكاسًا لتطورات تاريخية دولية هامة. وبالمثل بالنسبة لمراحل قوة ثم تدهور مراكز القوة الإسلامية الأخرى المستقلة عن الدولة العثمانية وبالنسبة لأسباب التراجع والضعف في العالم الإسلامي بصفة عامة منذ القرن السابع عشر الميلادي والتي تبدأ منها جميعًا جذور علاقات التبعية وعلاقات القوى غير المتكافئة بين الشرق الإسلامي والغرب المسيحي والتي تتسم بها العلاقات المعاصرة بين هذين الطرفين.

ومن ثم فإن القرون الأربعة التي استغرقها العصر العثماني والتي استغرقتها بصفة خاصة تطورات الدولة العثمانية إنما تعد ساحة مهمة لاختيار نمط التفاعل بين العوامل الداخلية والخارجية. وتأثيره على توازن القوى الدولية من خلال تأثيره على صعود ثم هبوط مراكز القوة العالمية. وإذا كان صعود ثم سقوط الخلافات السابقة (الأموية والعباسية) وكذلك الدولة المملوكية قد حظي أيضًا بالاهتمام بدراسة نمط هذا التفاعل بين العوامل الداخلية والخارجية. إلا أن العصر العثماني يكسب خاصية إضافية؛ حيث شهد اهتمامًا ليس بصعود وهبوط مراكز القوة الإسلامية فقط ولكن بحالة العالم الإسلامي بصفة عامة في مواجهة الغرب.

ومن ثم فإن خبرة التطور في الأوضاع الداخلية بصفة خاصة وخبرة تطور وضعية العالم الإسلامي بصفة عامة في هذه المرحلة الحساسة من تطور النظام الدولي لابد وأن تقدم إضافة للدراسات النظمية حول أسباب تطور النظم الدولية وأسباب صعود وسقوط الدول الكبرى وذلك من منظار الأوضاع الداخلية في مجتمعات ونظم أضحى التصادم بين مصادر الشرعية الدينية والشرعية السياسية من أهم إشكالياتها.

ومن ناحية أخرى تنقسم سمات التطورات في الفواعل الأوروبية بدورها إلى عدة مجموعات أثرت على نمط التفاعلات الأوروبية - الإسلامية خلال الموجة

الثانية من الهجوم الأوروبي على هذا العالم، ومن هذه السمات:

التطورات الداخلية في المجتمعات والنظم الأوروبية في ظل دخول الدول الأوروبية مرحلة جديدة في ظل الدول القومية وآثار الثورة الصناعية وتطور الرأسمالية. ومع هذه التطورات انتقلت هذه الدول من وضع الدول الصغيرة إلى وضع الإمبراطوريات الكبرى الاستعمارية وذلك في ظل التطور من مرحلة الكشوف والاستعمار التجاري والتوسع في العالم على أساس قاعدة حرية التجارة إلى مرحلة التوسع. استنادًا للسيطرة على الأسواق أي مرحلة الاستعمار الرأسمالي التقليدي[1]. ولقد اقترنت هذه التطورات بعملية التنافس الاستعماري بين القوى الأوروبية المختلفة التي تعاقبت كل منها على الهيمنة والسيادة على النظام الأوروبي ابتداء من عصر التفوق الأسباني البرتغالي في القرنين الخامس عشر والسادس عشر الميلاديين إلى عصر التفوق البريطاني في القرنين الثامن عشر التاسع عشر الميلاديين[2].

ومن ناحية ثالثة كان للتطورات في حالة العلاقات الأوروبية – الأوروبية وتوازن القوى الأوروبية انكاساتها على توازن القوى الإسلامية – المسيحية وهذه الانعكاسات لم تحدث بصورة واحدة حيث إن التغيرات في الطرف

(1) انظر تفاصيل هذه المنظورات السياسية في تحليل اقتصادي سياسي في:

- Dietrick Gerhard: «Regionalism and Corporate Order as a Basic Theme of European History». In: R. Hatton & M. S. Anderson (eds): Studies in Diplomatic History. Longman. London. 1970. pp 155 - 182.

(2) انظر حول هذه التطورات:

- جورج كرك: موجز تاريخ الشرق الأوسط، ترجمة: عمر الإسكندراني ود/ حسين سليم: مركز دراسات الشرق الأوسط، القاهرة، 1975.
- د/ إبراهيم العدوي: مرجع سابق، ص ص 427 – 339.
- د/ وجيه الكوثراني: الفقيه والسلطان، المركز العربي الدولي، القاهرة 1990.
- Bernard Lewis: **The Arabs in the History**. P165.
- M. G. Hodgson: op. cit. pp 165.

الأوروبي لم تحدث طفرة واحدة، كيف؟[1].

فإن عناصر القوى الأوروبية النامية في القرن السادس عشر الميلادي لم تجعل من الأوروبيين طوال هذا القرن مصدر تهديد أساسي للقوة الإسلامية المترامية الأطراف. إلا أنه كان للنهضة الأوروبية آثار بعيدة المدى لعل أولها هو آثار الكشوف الجغرافية في العالم الجديد. ثم مع ازدياد نمو الغرب منذ نهاية القرن السادس عشر الميلادي أضحت دول تمثل قوى عالمية متنافسة أثرت بقوة على إعادة تشكيل أراضى الإسلام. ومن ثم أضحى العالم الإسلامي كله يواجه لحظة تاريخية جديدة في علاقاته مع الغرب الجديد.

وبعد انشغال الأوروبيين بالصراعات التي اندلعت بين قومياتهم الناشئة في أوروبا وحول المستعمرات في الهند وفي العالم الجديد، وبعد الحروب الدينية بين الكاثوليك والبروتستانت والتي اشتركت فيها كل دول أوروبا وانتهت بصلح وستفاليا 1648م، بعد تسوية كل هذه الأوضاع التي شغلت الأوروبيين بدأ اتجاههم التدخلي نحو قلب العالم الإسلامي.

ولم يأخذ هذا الاتجاه شكلًا واحدًا هو الهجوم المباشر منذ البداية، ولكن اتخذ درجات متصاعدة من الهجوم على الأطراف ثم على القلب، وذلك في ظل تطور تنافس الدول الأوروبية على التوسع الخارجي، فبعد منافسة هولندا وفرنسا وبريطانيا لكل من البرتغال وأسبانيا في المحيط الأطلنطي والعالم الجديد والبحار

(1) انظر التفاصيل في:

- د/ حسين مؤنس: مرجع سابق. ص 36.

- M. Imamuddim: **History of Middle East and North Africa.** Nagma & Sons. Dacca (East Pakistan) 1960. pp 28 - 33.

- أرنست باركر: آثار الحروب الصليبية (في) شاخت وبوزوت: تراث الإسلام، الجزء الأول، **مرجع سابق**، ص 139 – 140.

الجنوبية وحول الهند (1588 - 1763م)، تطوَّر التنافس الاستعماري بين القوى الأوروبية من مرحلة التنافس الإنجليزي - الفرنسي الذي اشتد في أواخر القرن الثامن عشر الميلادي إلى مرحلة الهيمنة البريطانية خارج القارة الأوروبية.

هذا وبالرغم من أن أطر التنافس الاستعماري بين الدول الأوروبية الكبرى هي التي شكلت دوافع وأدوات وأهداف اتجاهها نحو العالم الإسلامي فلقد كان يجمع بينها خلفية مشتركة وهي الرغبة في الاشتراك في الحرب ضد الأتراك. مثلت هذه الرغبة أساس أغلب المحاولات لتحقيق وحدة أوروبية أو «عصبة أمم» وعلى نحوٍ لم يخفِ أثر الفكر الصليبي.

ومن ناحية أخيرة: انعكست التطورات في طبيعة دور ووزن الطرف الأوروبي ليس على اتجاه تحركه نحو العالم الإسلامي فقط ولكن انعكست وبقوة على وزن وتأثير الطرف الأوروبي في العلاقات بين الدول الإسلامية. فبعد أن كانت الدول الإسلامية- وخاصة العثمانية والمملوكية - تستطيع توظيف الخلافات والتوازنات الأوروبية لخدمة مصالحها أضحى عامل التدخل الخارجي في العلاقات بين الدول الإسلامية ذا تأثير سلبي متزايد.

على ضوء هذه الأهمية للمرحلة العثمانية. فما هي إشكاليات التحليل وأقسامه في هذه الدراسة؟

تبلورت تدريجيًا عبر القرون من السادس عشر إلى التاسع عشر الميلادي تداخل وتشابك بين تاريخ العالم الإسلامي والتاريخ العالمي على نحو لم يتحقق من قبل في نفس الوقت الذي اتجه فيه هذا العالم للتجزئة إلى أقاليم متمايزة. وقدمت الدولة العثمانية أنماطًا متنوعة عن هذا التداخل والتشابك[1]. من أهم هذه

(1) M.G. Hodgson: op. cit. pp 8 - 12.
- Kemal Karpat (ed): The Ottoman State and it’s Place on the World History. E.G. Brill. Leien. 1974. p.1.

الإشكاليات يمكن أن نوجز ما يلي:

(أ) تناقض المقولات حول أثر الدور العثماني العالمي على العالم الإسلامي في مواجهة الغرب الأوروبي، وهل حقق هذا الدور بعثًا وتضامنًا جديدًا في مواجهة الخطر الأوروبي الجديد؟ أم كان عامل تقسيم وتفتيت بسبب الحروب مع الصفويين والسيطرة التركية على العرب؟ هل حمى هذا الدورُ العالمَ الإسلامي من الاستعمار الغربي أم كان عامل خمود وتأخُّر للعالم الإسلامي بصفة خاصة؟

ب – طبيعة التطور في توظيف الدور العثماني للتوازنات الأوروبية، ووضع الدولة العثمانية في هذه التوازنات. فبعد أن كان هذا التوظيف إيجابيًا لخدمة أهداف ومصالح الفتوح العثمانية خارج أوروبا وعلى صعيدها، أضحى هذا التوظيف لاحقًا قاصرًا على خدمة عملية الدفاع عن تماسك ووحدة الإمبراطورية ثم خدمة عملية البقاء والاستمرار والحيلولة دون السقوط. وبعد أن كانت الدولة العثمانية عاملًا فعالًا ومؤثرًا في تشكيل هذه التوازنات الأوروبية وتحريكها لصالح العثمانيين أضحت طرفًا متأرجحًا في تحالفاته مع القوى الأوروبية (القرن الثامن عشر الميلادي) ثم وصلت إلى أن أضحت موضوعًا لهذه التوازنات والتنافسات بين القوى الأوروبية خارج أوروبا خلال القرن التاسع عشر الميلادي وأوائل العشرين.

جـ – التداخل الشديد بين نمط توازنات القوى الأوروبية وبين نمط توازنات القوى الإسلامية الكبرى وتأثير هذا التداخل على نمط العلاقات الإسلامية – المسيحية بحيث تزايد وزن ودور الطرف الخارجي في التفاعلات بين الدول الإسلامية وفي قدرتها على مواجهة الخطر الأوروبي الجديد، وكان من أبرز المجالات التي اختبرت هذا التدخل وتأثيراته الصراع العثماني – الصفوي وما أحاط به من تفاعلات عثمانية – أوروبية، وعربية – أوروبية.

د – مدلولات اتجاه وطبيعة التطور في العلاقات السلمية، الدبلوماسية منها

والتجارية، بين الدولة العثمانية والدول الأوروبية وذلك في ظل سياق التطور من حالة القوة والهيمنة العثمانية إلى حالة الضعف والتدهور العثماني، ومن ثم مدلول كل منهما بالنسبة لأثر ونتائج هذه العلائق السلمية على مصالح الأمة الإسلامية. وإذا كانت المقولات قد تعددت أيضًا حول الآثار السلبية للتنظيمات العثمانية التي جعلت من مشكلة القوميات والطوائف الدينية واحدة من أهم أسباب ضعف وانهيار الإمبراطورية العثمانية، فإنه يصبح من الضروري تحديد وزن العامل الخارجي في توظيف بل وإظهار هذه الآثار السلبية ومدى مسئوليتها بالمقارنة بعوامل أخرى داخلية في هذه العملية.

وأخيرًا. فإن الدراسة تنقسم بين ثلاث مراحل أساسية في التفاعلات بين الدول الإسلامية والدول الأوروبية المسيحية آخذين في الاعتبار التطورات الداخلية والإقليمية وانعكاساتها على طبيعة التفاعلات النظمية، الكلية منها والفرعية، والتي حدث في ظلها الانتقال من مركزية الدور العثماني في النظام الدولي إلى مشاركته في نظام القوى الأوروبية في إطار انتشار القوة ثم في إطار السلام البريطاني وحتى اندلاع الحرب العالمية الأولى.

الجزء الأول:

نظام القوة والهيمنة الإسلامية. الدور العثماني العالمي مع بداية الاستعمار التجاري الأوروبي (1520 - 1571م)

كان ضم المنطقة العربية آخر وأهم دعائم دور جديد للعثمانيين؛ حيث أضحت إمبراطوريتهم القوة الإسلامية الأولى، والتي قامت بدور عالمي مهم في عهد سليمان القانوني (1520 – 1566م) فكانت مركز العالم وأقوى دولة. توافرت للدولة عناصر القوة العسكرية والاقتصادية والإدارية والتي كانت تفوق ما لدى الدول الأوروبية المعاصرة لها.

وإلى جانب مؤشر الفتوحات والسيادة العسكرية كانت هناك مؤشرات أخرى

على تفوق مركز الدولة العثمانية في النظام الدولي آنذاك، ومن أهم هذه المؤشرات كانت «التقاليد الدبلوماسية». فمثلًا كان التمثيل الدبلوماسي بينها وبين دول أوروبا من جانب واحد؛ حيث كانت لا ترسل سفراء إلى هذه الدول، كما كانت شروط استقبال سفراء هذه الدول في العاصمة العثمانية تعكس عدم المساواة بين العثمانيين وبين هذه الدول.

ومن أهم المؤشرات أيضًا على تفوق الدولة العثمانية دورها المؤثر على العلاقات بين الدول الأوروبية الكبرى حيث أضحت عاملًا أساسيًا في توازن القوى الأوروبية، ولقد استقوت بعض هذه الدول (فرنسا) بالدولة العثمانية في مواجهة غيرها من القوى الأوروبية (إمبراطورية شارل الخامس) المتنافسة على السيادة في أوروبا[1].

ومن ثم فإن سمة مهمة من سمات التفاعلات الدولية الإسلامية- في هذه المرحلة والمراحل التالية أيضًا - هي التداخل بين نظام التفاعلات العثمانية - الأوروبية على ساحة أوروبا وبين نظائرها على ساحة الأنساق الفرعية الدولية الإسلامية (في حوض المتوسط، شمال أفريقيا، في المحيط الهندي والبحر الأحمر. وفي آسيا)؛ ذلك نظرًا للتداخل بين التوازنات الأوروبية - الأوروبية

---

(1) حول هذه المؤشرات انظر:

- تلخيص لتاريخ العثماني، تعريب: شاكر الحنبلي، المكتبة الهاشمية، القاهرة،1331ه، ص55.
- M.G. Hodgson: op. cit. P. 113.
- محمد جميل بيهم: فلسفة التاريخ العثماني، مطبعة مكتبة صادر، بيروت 1952، ص ص 294 - 295.
- برنارد لويس: مرجع سابق.
- انظر على سبيل المثال: نص خطاب سليمان القانوني ردًا على خطاب ملك فرنسا عند استنجاد الأخير به 1526م في:
- محمد فريد: مرجع سابق، ص ص 209 - 210، (نقلًا عن ترجمة الجزء الأول من تاريخ جودت باشا).
- Halil Inalcik: The Emergence of the Ottomans. In: P. M. Holt. Et.al. Cam - bridge History of Islam. The Cambridge Universty Press. Cambridge 1970. Vol. 1. p 290.

(الفرنسية الأسبانية بصفة خاصة في هذه المرحلة) من ناحية، وبين التوازنات بين القوى الإسلامية العثمانية والصفوية بصفة خاصة من ناحية أخرى. حيث أن الحروب العثمانية - الصفوية وإن لم تحسم الصراع بين الطرفين إلا أنها كانت مجالًا أبرز نمطًا آخرَ للاستقواء بالطرف الأوروبي ألا وهو استقواء الصفويين بالأوروبين المعادين للتحالف العثماني الفرنسي.

ولقد تبلورت هذه التفاعلات المتداخلة أثناء سعي الدولة العثمانية لتدعيم ومد نطاق توسعاتها وذلك لتحقيق ثلاثة أهداف استراتيجية كبرى: تأمين حدودها الشمالية الغربية وتوسيع نطاق نفوذها نحو قلب أوروبا، وتحقيق السيادة البحرية في حوض المتوسط، الحفاظ على توازن مستقر مع الصفويين إن لم يمكن القضاء عليهم.

ولقد ترتب على هذه الأهداف أن ارتبطت محاور الحركة العثمانية في أرجاء العالم مع بعضها البعض على نحو أبرز كيف أن الدولة العثمانية قد أضحت في هذه المرحلة محور الحركة العالمية وفاعلًا أساسيًا في التفاعلات الدولية، فلقد استطاعت وبنجاح إدارة الصراع مع الأطراف المسيحية على صعيد جميع محاور هذه الحركة. هذا وستتم دراسة هذه التفاعلات خلال القرن العاشر الهجري، السادس عشر الميلادي الذي برزت فيه هيمنة الدور العثماني العالمي على مستويين: مستوى التفاعلات العثمانية الأوروبية على ساحة أوروبا وفي البحر المتوسط، ومستوى التفاعلات العثمانية - الصفوية، والعثمانية - المغولية في ارتباطاتها بالتوازنات الأوروبية - العثمانية حول البحار الجنوبية وآسيا. وهذا المستوى الأخير يتضمن أبعاد الدور العثماني في أحد الأنساق الفرعية الإسلامية وهو آسيا الوسطى والقوقاز وفي مواجهة إحدى القوى الأوروبية الصاعدة. أي روسيا.

ويهدف التحليل على المستويين إلى الإجابة عن أسئلة أهمها:

كيف انعكس الدور العثماني في التوازنات الأوروبية بين فرنسا وأسبانيا على

الصدام العثماني – الأوروبي في أرجاء العالم الإسلامي؟[1].

وهل استطاع الدور العثماني حماية العالم الإسلامي من الهجمة الأوروبية الجديدة في حوض المتوسط والبحار الجنوبية؟ وكيف؟

أولًا – الدولة العثمانية والتوازن الأوروبي بين الهابسبورج والبوربون:

كانت فرنسا وأسبانيا من أقوى الدول المتنافسة على الصدارة خلال النصف الأول من القرن السادس عشر الميلادي، ولقد استقوت فرنسا بالدولة العثمانية على أسبانيا؛ ومن ثم بدأ مع سليمان القانوني ومَن بعده تعاون عثماني – فرنسي يحركه عداء مشترك لأسرة الهابسبورج، وإذا كان هذا النمط من العلاقات المسيحية – الإسلامية أي استقواء طرف مسيحي على آخر بالتحالف مع طرف إسلامي قد عرفته العلاقات العثمانية – الأوروبية من قبل خلال مرحلة الفتوح العثمانية قبل سقوط القسطنطينية، إلا أنه كان هناك مجموعة من المتغيرات الجديدة. التي اكتسب معها الدور العثماني في التوازنات الأوروبية خلال القرن العاشر الهجري، السادس عشر الميلادي طابعًا هامًا وجديدًا. فإن سليمان القانوني كان يواجه أطرافًا أوروبية جديدة– وليس ورثة

(1) E. Creasy: op.cit. PP 156 - 158.

- Andrew Hess: “The Ottman Conquest of Egypt”. International Journal of Middle East. Studies. No. 4. 1973. pp 72 - 74.

– وحول مزيد من التفاصيل عن تطور التحالفات الأوروبية خلال الحروب الإيطالية منذ نهاية القرن 15م وحتى بداية النصف الثاني من القرن 16م حيث انتهت مع معاهدة عقدت 1559م أكدت تفوق الدور الأسباني في أوروبا على حساب فرنسا، وبدأ معها عهد جديد من العلاقات الأوروبية انظر:

– د/ عبد الحميد البطريق: تاريخ أوروبا الحديث من عصر النهضة إلى مؤتمر فيينا، منشورات جامعة الرياض، الرياض، 1398هـ/ 1978م، ص ص 49 – 64.

– وحول مزيد من التفاصيل عن الصراع الديني والذي فجر حروبًا خطيرة بين ألمانيا وفرنسا وإيطاليا وأسبانيا في أوروبا طوال القرن 16 م وحتى معاهدة وستفاليا انظر:

– المرجع السابق، ص ص 65 – 90، 105 – 111، 133 – 146.

الإمبراطورية البيزنطية المتهالكة - وذلك بعد أن انتقل التوازن الأوروبي إلى ممالك غرب أوروبا، وكانت هذه الممالك تدخل طورًا جديدًا في تطورها نحو دعم قواها الذاتية ونحو تغيير توازن القوى مع العالم الإسلامي.

ولقد انعكس بقوة موقف الدولة العثمانية بين الهابسبورج والبوربون على نمط العلاقات العثمانية - الأوروبية على ساحة أوروبا وعلى ساحة البحر المتوسط وشمال أفريقيا.

1 - الفتوحات العثمانية في أوروبا ونمط العلاقات العثمانية - الأوروبية: التوظيف الإيجابي للصراع الأسباني - الفرنسي.

بعد أربعين عامًا من توقف الفتوح في أوروبا سواء مع بايزيد الثاني أو مع سليم الأول الذي ركز جهوده نحو الجنوب. جاءت فتوح سليمان القانوني واصطدم خلالها بإمبراطورية الهابسبورج وعلى رأسها شارل الخامس. واستمر هذه الصدام بعد ذلك بين الطرفين لمدة قرن ونصف القرن[1].

وبالنظر إلى التفاعلات الدبلوماسية التي تخللت المعارك العسكرية كانت الدولة العثمانية طرفًا أساسيًا في التوازنات الأوروبية، وظهر ذلك على صعيد مستويين متداخلين مترابطين وإن كان الثاني هو أكثرهما أهمية.

(1) حول الأبعاد العسكرية والسياسية للحروب العثمانية - الأوروبية في هذه المرحلة انظر:
- محمد فريد: مرجع سابق، ص ص 198 - 250.
- محمود شاكر: التاريخ الإسلامي، المكتب الإسلامي، بيروت،1407هـ - 1987م. ج8، ص ص 104 - 111.
- د/ أحمد عبد الرحيم مطصفى: مرجع سابق، ص ص 59 - 99.
- E. Creasy: op. cit. pp. 165 - 173.
- M. G. Hodgson: op. cit. pp. 114 - 118.
- H. Inalcik: “The Heyday and Decline of the ottoman Empire”. In: P.m. Holt et. Al. (eds): op. cit. pp 325 - 330.

المستوى الأول: هو استقواء أطراف أوروبية ضعيفة بالدولة العثمانية ضد أطراف أوروبية قوية ومعادية للطرفين، ولقد قدم النزاع على عرش المجر المثال الواضح على هذا؛ حيث كان تفجر هذا النزاع يدفع بالمسألة المجرية إلى قلب السياسات الأوروبية. ولقد أدى تدخل سليمان القانوني عسكريًا في المرة الأولى (1526 – 1527م)، وفي المرة الثانية (1541 – 1547م) للتمكين للطرف المجري المعادي للهابسبورج. وذلك في مقابل دفع الجزية والاعتراف بالسيادة العثمانية، وعلى العكس وبالرغم من ضعف رد فعل وعدم مساندة الممالك الأوروبية لملك النمسا حين حصار سليمان لها فإن عوامل أخرى ساهمت في فشل حصار فيينا وعلى رأسها ترك جزء كبير من المدفعية العثمانية في المجر؛ بسبب وعورة الطريق وصعوبة الأحوال الجوية، وقوة الدفاعات عن المدينة التي كان سقوطها سيفتح قلب أوروبا أمام العثمانيين.

المستوى الثاني: استقواء أطراف أوروبية كبرى (فرنسا) بالدولة العثمانية في مواجهة نظائرها (أسبانيا) ومن ثم لعبت الدولة العثمانية دورها في تشكيل التوازن في أوروبا. فلقد رأى فرانسوا الأول ملك فرنسا أن الإمبراطورية العثمانية هي القوة الوحيدة التي تضمن استمرار الدول الأوروبية القائمة والمتنافسة مع الإمبراطور شارل الخامس والذي أحاطت إمبراطوريته بفرنسا من جميع الجهات عدا البحر، في المقابل كان التحالف مع فرنسا في نظر العثمانيين يعد بمثابة حجر الزاوية في سياستهم الأوروبية من أجل مواجهة شارل الخامس الذي أعلن دائمًا أن هدفه الأساسي هو القضاء على الدولة العثمانية، والذي كان ينظم مقاومة الزحف العثماني على النمسا وقلب أوروبا وفي حوض المتوسط أيضًا.

ومن ثم فإن معاهدة 1535 – 1536م والتي عقدت بين فرانسوا الأول وسليمان القانوني قد حظيت باهتمام كبير من جانب دارسي العلاقات الدولية

الإسلامية. ولقد اعتبرها البعض[1] نقطة تحول أساسية في إدارة العلاقات الدولية الإسلامية؛ حيث أوضحت اتجاه المسلمين إلى تبني مبدأ «العلاقات السلمية مع المسيحيين»، وهي النقطة التي تلاها خطوات أخرى في عصور متتالية بينت جميعها- وفق هذا المصدر - ابتعاد المسلمين عن النظرية التقليدية الشرعية في العلاقات الدولية وهي النظرية التي تقوم على أساس الجهاد ورفض الاعتراف بالدول غير الإسلامية ورفض تدخل القوى الخارجية في الشئون الداخلية للدول الإسلامية ورفض امتداد الصلح مع غير المسلمين لأجل يتعدى عشر سنوات.

إلا أن النظر إلى هذه الواقعة في سياقها التاريخي الكلي السابق على حدوثها والتالي يبرز لنا مدلولات أخرى لهذه الواقعة:

من ناحية كان هدف السياسة العثمانية في هذه المرحلة إضعاف الهابسبورج وإبقاء أوروبا مقسمة والحيلولة دون شن حرب صليبية جديدة موحدة ضدها، وكان التعاون مع فرنسا سبيلها الأساسي إلى هذا، وإلى جانب الصراع الديني الذي تفجر في أوروبا كانت فرنسا هي الطرف الأساسي الذي استحث سليمان على الهجوم على المجر والنمسا، وشاركت في الجولات العسكرية ضد شارل الخامس وأخيه. وخاصة في حوض المتوسط- كما سنرى - ؛ وذلك لإحكام الضغط على إمبراطور أسبانيا ليخفف الضغط- بالتالي - على فرنسا. وقد استجاب سليمان لهذا التحالف وخاصة بعد فشل حصاره الأول لفيينا وأوشك على فتح جبهة فارس من جديد، وبعد أن تزايدت المنافسة مع أسبانيا في حوض المتوسط وشمال أفريقيا- كما سنرى - .

(1) J.Piscatorie: Islam in a World of Nation State. Royal Institute of International Affairs. London. 1986. pp 50 - 62.
- Majid Khadouri; "The Islamic Theory of International Relations and its Contemporary Relevance". In: Harris Proctor (ed): Islam and International Relation. Praeger. New York. 1965. pp 33 - 35.

ومع هذا. فلم تَحُل هذه الرغبة المتبادلة في التعاون بين الطرفين العثماني والفرنسي دون أحدهما والتصالح مع شارل الخامس كلما سنحت الفرصة التي تخدم المصالح الخاصة لأي منهما، وكانت فرنسا تبرهن على تغلب التزاماتها الصليبية تحت ضغوط الرأي العام.

وبالرغم من هذه التأرجحات في الموقف الفرنسي فإن هذا لم يحُل بين السياسة العثمانية وهدفها الأساسي. أي بقاء أوروبا مقسمة، وساعدها على ذلك أيضًا مساندتها الحركة البروتستانتية في ألمانيا وتشجيعها فى ضد البابا والإمبراطور شارل، وحفّزها على التعاون مع ملك فرنسا (حيث اتخذ هذا الأخير موقفًا ضد الحركة الكاثوليكية المضادة للبروتستانتية). ولقد كان الضغط العثماني العسكري على الهابسبورج (1521 – 1555م) من أهم العوامل التي دعمت من قوى الحركة البروتستانتية وأدت في النهاية للاعتراف بها في أوروبا[1].

ومن ناحية أخرى هل كان تحقيق هذه الأهداف العثمانية السياسية يستلزم في ظل طبيعة هذا الإطار السياسي في أوروبا عقد معاهدة 1535م مع فرنسا. ولقد عرفت باسم «معاهدة الامتيازات» (في حين أن أصل التسمية هو معاهدة الصداقة والتجارة)، وتقتضي الإجابة عن هذا السؤال تحليل طبيعة بنود هذه المعاهدة وآثارها السياسية والاقتصادية بالنسبة للمصالح الإسلامية والعثمانية لمعرفة ما إذا كانت تعني خضوعًا من جانب السلطان العثماني على حساب المصالح الإسلامية[2].

(1) H. Inalick: op. cit. pp 362 - 330.

– وحول مزيد من التفاصيل عن علاقات الدولة العثمانية مع البابا والقوى الكاثوليكية حتى آخر عهد سليمان القانوني وفي ظل التأرجح الفرنسي انظر:

- Charles Farzee: Catholics and Sultans: The Church and the Ottman Empire (1453 - 1923). 1983. pp 26 - 36.

(2) انظر النص الكامل لبنودها في

– محمد فريد: مرجع سابق، ص ص 224 – 230، وحول الدلالات الدبلوماسية والسياسية

• المعاهدة امتداد لتقاليد المعاهدات المصرية - الإفرنجية في العصر المملوكي، وكما أن تاريخ الامتيازات الأجنبية في البلاد الشرقية أقدم من هذا؛ حيث يرجع إلى عصر الخليفة هارون الرشيد. إلا أن هناك اتفاقًا بين عدة مصادر على أن معاهدة 1535م تمثل نقلة نوعية. فمن ناحية: يرى البعض أن معاهدة 1535م كانت أول معاهدة تعددت فيها الامتيازات الممنوحة في بلاد الدولة العلية، وكان المبدأ الجديد المقابل في معاهدة 1535م هو تمتع الفرنسيين بحرية الانتقال. أي بحق التجارة والسكن والإقامة والاشتغال بحثًا عن السلع في جميع أنحاء الإمبراطورية العثمانية. كما نصت على إقامة سلام فاعل ومضمون بين السلطان والملك مدة حياتهما وليس عشر سنوات فقط، كما أعفى الفرنسيون من الضريبة المفروضة على الذميين ومنحوا حق ممارسة شعائرهم الدينية وحق محاكمتهم بموجب قوانينهم.

• وعلى ضوء المقارنة بين التقويمات المختلفة لمضمون المعاهدة وعلاقتها بالأسس الإسلامية، وبالنظر إلى الإطار السياسي التاريخي للمعاهدة يمكن القول

المختلفة لهذه المعاهدة في ظل سياقاتها الإقليمية والعالمية انظر:

- د/ صبحي لبيب: «الفندق: ظاهرة سياسية اقتصادية قانونية»، في:
- د/ رؤوف عباس (محرر): مصر وعالم البحر المتوسط، دار الفكر للدراسات والنشر والتوزيع، القاهرة 1986، ص 302.
- د/ يوسف علي رابع الثقفي: «معاهدة الامتيازات العثمانية الفرنسية 941هـ - 1535م، مجلة كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، عدد 6، 1403هـ - 1983م، ص ص 147 - 148.
- د/ مجيد خدوري: مرجع سابق، ص ص 363 - 364.
- يوسف علي رابع الثقفي: مرجع سابق، ص 148.
- د/ صبحي لبيب: مرجع سابق، ص 148.
- "الامتيازات الأجنبية في الممالك العثمانية»، المقتطف، 5 ذو الحجة 1332هـ/ نوفمبر 1914، مجلد 45، جزء 5، ص 58.
- د/ مجيد خدوري: مرجع سابق، ص ص 363 - 364.

إن امتيازات المعاهدة لم تكن رد فعل لقوة غربية متفوقة كما لم تكن سياسة متعمدة تهدف إلى تعبئة مساندة قوة غربية ضد تحديات كيانات إسلامية أخرى (كما سيحدث بعد ذلك في القرنين التاليين) ولكنها كانت تعبيرًا عن نمط مغاير من العلاقات يسعى لأهداف مختلفة؛ ولذا فهي لم تكن تخليًّا عن الجهاد ولم تكن تنازلًا عن حق ولكن كانت تكتيكًا سياسيًا لتطويع أدوات الجهاد ضد أعداء الإسلام وفقًا لظروف العدو وللظروف السياسية (أي تقسيم المعارضة المسيحية واستنـزاف جهودها في مواجهات داخلية بين الهابسبورج والبوريون وبين الكاثوليك والبروتستانت)، وكان هناك مصالح وأهداف اقتصادية أيضًا تخدمها وتحققها هذه المعاهدة.

فمن ناحيةٍ: ومع اكتشاف طريق رأس الرجاء الصالح الذي هدد التجارة في شرق المتوسط بتحويلها إلى المحيطين الهندي والأطلنطي، كان من الضروري بالنسبة للدولة العثمانية التي تهتم بتنمية التجارة وحماية مصالح تجارها أن تعمل على حماية التجارة بين الشرق والغرب وتضمن استمرار تفوقها ونموها عبر الأراضي العثمانية (وخاصة عبر الأراضي العربية بعد ضمها) وذلك لاستمرار توفير الموارد المالية من عائدات التجارة. والتي تمثل المصدر الأساسي للخزانة العثمانية؛ وذلك لمواجهة آثار الأزمة الناجمة عن بداية التحول (طرق التجارة عقب اكتشاف رأس الرجاء الصالح) والتي أخذت تتفاقم ابتداء من منتصف القرن السادس عشر الميلادي.

ومن ناحية أخرى: لم تكن الدولة العثمانية في تحركها هذا تنطلق فقط من حسابات سياستها الأوروبية، وحسابات مصالحها الاقتصادية فقط. ولكن كانت تنطلق من إدراك ووعي بطبيعة المنافسات الخارجية بين القوى الأوروبية في هذه المرحلة التاريخية من الحلقة الأولى من التنافس الاستعماري، وبالفعل فلقد دعمت الامتيازات من الوضع التنافسي لفرنسا في مواجهة الأعداء المشتركة للدولتين.

ولكن كان للعملة وجه آخر، فبقدر ما حققت الدولة العثمانية من خلال وضعها كدولة قوية ومانحة مصالحها والاقتصادية بقدر ما ساهمت أيضًا– وفق ما يقوله البعض – ليس في المساندة السياسية للملكيات القومية والحركة البروتستانتية المناهضة لهيمنة الهابسبورج على أوروبا فقط. ولكن ساهمت أيضًا في مساندة النمو الماركنتيلي لبعض القوى الأوروبية من خلال فتح أسواق الشرق الأدنى أمامها، وهو النمو الذي كان الخطوة السابقة على النمو الرأسمالي، ومن هنا مبعث الجدل حول أثر هذه المعاهدة أو هذا التحالف الفرنسي العثماني على توازن القوى الإسلامية – الأوروبية ولو في الأجل الطويل نسبيًا، نظرًا لما كان لبنودها التجارية من آثار على الاقتصاد العثماني في ظل الأوضاع الاقتصادية والأوروبية والعالمية السابقة[1].

وإذا كان من الممكن وفق التحليل السابق كله القول بأن الدولة العثمانية القوية المهيمنة التي كانت تقدم الامتيازات بصفتها منحة وبعمل إرادي منفرد، كانت أيضًا قادرة على جعل كل ما تمنحه من امتيازات ينعكس بإيجابية على ميزان القوى بينها وبين الدول الأوروبية، إلا أن هذه الصورة التي تحققت في عهد سليمان القانوني تغيرت تدريجيًا بعد ذلك مع دخول هذه الدولة مرحلة الضعف من ناحية ومع تنامي قوة وتوسع الدول الأوروبية من ناحية أخرى، ومن ثم تحولت قواعد اللعبة ونتائجها لتصبح هذه الامتيازات – التي امتدت لدول أوروبية أخرى بعد قرن واحد – أهم مظاهر ضعف الإمبراطورية العثمانية ثم أحد أهم أسباب انهيارها.

(1) حول مزيد من التفصيل عن الآثار طويلة المدى الاقتصادية انظر:

– د/ أحمد عبد الرحيم مصطفى: مرجع سابق، ص ص 94 – 95.

– د/ يوسف علي رابع الثقفي: مرجع سابق، ص ص 154 – 156، 165 – 166.

وانظر تحليلا تفصيليًا لهذه الأبعاد على ضوء طبيعة الاقتصاد العثماني وتطوره خلال القرنين 16م و17م وحتى أضحى في القرن 18م جزءًا من النظام الاقتصادي الأوروبي الذي ولد الرأسمالية الحديثة في:

- Halil Inalcik: "The Turkish Impact on the Development of Modern Europe".
- In: Kemal Karpat (ed): op.cit. pp 51 - 59.

2 - الصدام العثماني - الأسباني في حوض المتوسط:

شهد هذا النسق الفرعي (حوض المتوسط) صدامًا قويًا ومباشرًا بين العثمانيين- بالتعاون مع فرنسا - وبين أسبانيا وكانت أداته الأساسية القوةَ البحرية، وذلك في نفس الوقت الذي عجزت فيه الممالك الأوروبية بقيادة شارل الخامس عن توجيه ضربة فاعلة لجيوش سليمان القانوني على أراضي أوروبا. وكان موضوع هذا الصراع الذي ظل مشتعلًا حتى تجمد في نهاية القرن السادس عشر الميلادي- ذا أبعاد ثلاثة متداخلة ومترابطة: الفتوح العثمانية (أو محاولات الفتوح) للقواعد البحرية للدول المسيحية في حوض المتوسط الشرقي (رودس- مالطة) والأوسط (إيطاليا)، ثم استمرار تهديد أسبانيا والبرتغال لشمال أفريقيا وامتداد النفوذ العثماني إليه استكمالًا لضم الدول العربية، وأخيرًا استمرار تصفية الوجود الإسلامي في الأندلس ومحاولات النُّصرة العثمانية لهذا الوجود.

وتقدِّم التفاعلات الدولية حول هذه الأبعاد الثلاثة مدلولات مهمة بالنسبة لنمط العلاقات العثمانية - الأوروبية على نحو يستكمل مدلولات الفتوح العثمانية في أوروبا، وبالنسبة لنمط العلاقات العثمانية مع دويلات شمال أفريقيا على نحو يبرز مدى تأثير عامل الخطر الخارجي على العلاقات الإسلامية - الإسلامية. وسنكتفي في هذا الموضوع بالبعد الأول على أن يتم تناول البعدين الثاني والثالث في الجزئية التالية.

إذًا، ماذا عن أهم ملامح الصدام في شرق المتوسط؟(1)

مع فتح العثمانيين لرودس 1522م استكملت البحرية العثمانية تفوقها في شرق المتوسط والذي بدأت السعي إلى تحقيقه منذ أواخر القرن التاسع الهجري - الخامس عشر الميلادي كما سبق ورأينا، كان هذا التفوق لازمًا وضروريًا في عملية المواجهة مع الأسبان.

(1) انظر: محمد فريد: مرجع سابق، ص 203 - 206، ص 249 - 250.

- E. Creasy: Histoey of the Ottoman Turks. Beirut. 1968. pp 161 - 164. 187 - 192.

هذا ولقد سقطت هذه الجزيرة بعد مقاومة شديدة من فرسان القديس يوحنا. ورحلوا عنها إلى مالطة وفق شروط التسليم التي شهدت عديدٌ من المصادر أنها كانت عادلة ومتسامحة.

وعلى العكس فشلت محاولة فتح جزيرة مالطة 1565م، وكان الاستيلاء على هذه الجزيرة يدعم التفوق الاستراتيجي للدولة التي تريد إتمام السيطرة على حوض المتوسط، كما يضمن النجاح للعمليات ضد جنوب إيطاليا وصقلية. وهما الموقعان اللذان تسيطر عليهما أسبانيا ويمثلان تهديدًا مستمرًا للوجود الإسلامي في المتوسط وشمال أفريقيا.

ولهذا، فإن فرسان القديس يوحنا تلقّوا مساندة كبيرة من شارل الخامس الذي أدرك مدى أهمية موقعهم الجديد في التصدي للقوة البحرية العثمانية. وكان فشل الحصار العثماني لمالطة بداية توقف الزحف العثماني في المتوسط ووسط أوروبا. وهو التوقف الذي تأكد منذ 1571م بعد معركة «ليبانتو» البحرية التي هزم فيها أسطول أوروبي أسطول العثمانيين، ولكن بعد أن كان النفوذ العثماني الذي امتد إلى شمال أفريقيا قد أضحى حائلًا ضد الهجمة الأسبانية– كما سنرى – .

ثانيًا: العلاقة العثمانية مع الدول الإسلامية في ظل انعكاسات التوازنات العثمانية – الأوروبية:

لم تكن الحروب والدبلوماسية في أوروبا– وبالرغم من مركزيتها – هي الشاغل الوحيد للعثمانيين فلقد استكمل الدور العثماني امتداده إلى باقي أرجاء العالم الإسلامي حيث تصدى في بعض هذه الأرجاء وبنجاح لمحاولات الهجوم الأوروبية المسيحية والتي اتخذت إما أسلوبًا مباشرًا أو غير مباشر، كما تصادم في أرجاء أخرى مع إحدى القوى الإسلامية الكبرى في هذه المرحلة وهي الدولة الصفوية. وهو الصدام الذي لعبت من حوله بعض القوى الأوروبية (أسبانيا) دورها.

هذا. ويمكن تحليل هذا الدور من خلال تناول التفاعلات الدولية حول عدة نظم فرعية قدمت خبرة كل منها مدلولات مهمة حول العلاقات الإسلامية – المسيحية

وحول تأثيرها المتبادل مع العلاقات الإسلامية – الإسلامية. وهذه النظم هي: شمال أفريقيا والأندلس، والبحر الأحمر والمحيط الهندي، والدولة الصفوية، والدولة المغولية الهندية، وآسيا الوسطى والقوقاز. وإذا كان النظامان الأولان يطرحان كيفية امتداد السيطرة العثمانية على باقي أرجاء الوطن العربي وحيث وقع الصدام أساسًا مع أسبانيا والبرتغال على التوالي – فإن النظام الثالث يطرح موضوع الحروب الصفوية – العثمانية ودور الطرف الخارجي منها، أما نظام تفاعلات الدولة المغولية الهندية فهو – وإن كان لا ينفصل في جانب كبير عن نظام تفاعلات البحر الأحمر والمحيط الهندي – إلا أنه يقدم خبرة مختلفة عن نتيجة التفاعلات العثمانية – البرتغالية، وأخيرًا فإن نظام التفاعلات حول إمارات آسيا الوسطى والقوقاز الإسلامية يطرح نمطًا جديدًا من التفاعلات العثمانية مع طرف أوروبي جديد. وهو روسيا.

- **1 – استكمال امتداد السيطرة العثمانية على الدول العربية وإيقاف الزحف الأسباني – البرتغالي عليها:**

فإن التوسع العثماني في العالم العربي في إطار الاستجابة للتحديات الكبرى التي واجهتها مناطقه المختلفة. وإذا كان ضم مصر والشام قد تم بالقوة العسكرية (وكذلك العراق 1534م خلال الصراع الصفويين كما سنرى) فإن ضم اليمن وسواحل شرق أفريقيا العربية قد تم على هذا النحو، في حين دخلت المناطق الأخرى وخاصة الحجاز وشمال أفريقيا بصورة سِلمية عن طريق إعلان الولاء وبصورة تتابعية بعد الاكتساح العسكري والبري والبحري للمناطق الأولى[1].

وتوالت حلقات الضم في ظل التهديدات الأسبانية والبرتغالية، وسيؤكد لنا تحليل هذه العملية ما سبق توضيحه من قبل. وهو أن ضم العثمانيين للدول العربية انبعث من التزامات الدور العالمي للقوة الإسلامية الكبرى في مواجهة التحديات

(1) د/ سيار الجميل: مرجع سابق، ص356 – 385.

للمسلمين. ومن هنا تأتي أهمية دراسة كيف كان الخطر الخارجي عاملًا هامًا وأساسيًا في تشكيل التفاعلات الإسلامية - الإسلامية في هذه المرحلة.

يتبيّن أول شواهد هذه النظرية في حالتي الضم العثماني لشمال أفريقيا والصراع العثماني - الأسباني في المتوسط بين وقف الزحف الأسباني وبين عدم نصرة مسلمي الأندلس.

فقد ظل البحر المتوسط– وبالرغم من الطرق البحرية الجديدة - يلعب دورًا هامًا في السياسة العالمية؛ بحيث أضحى محور السياسات الدولية من حول هذا البحر حتى نهاية الربع الثالث من القرن السادس عشر يتمثل في الصراع العثماني الأسباني والذي لم تلعب فيه الدويلات الإسلامية المغربية الضعيفة دورًا أساسيًا بمفردها؛ حيث إن القوتين المتصارعتين (العثمانية والأسبانية) قد اعتمدتا على العصبيات المحلية في البداية، إلا أن الصراع بينهما أضحى مباشرًا بعد ذلك حين قررت الدولة العثمانية ضرورة ضم شمال أفريقيا إلى الإمبراطورية العثمانية بعد أن نجحت في تدعيم قوتها البحرية أمام أساطيل أسبانيا والبندقية.

وإذا كانت السياسة العثمانية قد تحركت نحو هذه المنطقة في نفس الوقت الذي نشطت فيه حركة رجال البحر المغاربة لحماية موانئهم وسواحلهم ولتأمين وصول العرب والمهاجرين من الأندلس، فإن ذلك التحرك كان على ضوء حساباتها لضرورة تحقيق تفوقها البحري لدعم سلطانها على أوروبا وآسيا وأفريقيا. ويتضح لنا من متابعة التفاعلات خلال امتداد النفوذ العثماني لشمال أفريقيا[1] عدة أنماط

(1) انظر التفاصيل التاريخية لهذه الجولات والمعارك حول شمال أفريقيا في:

- H. Inalcik: op. cit. pp. 326 - 328.
- P. M. Holt et.al. (eds): op. cit. V2. pp. 250 - 254.
- ل. ا. سيديو: تاريخ العرب العام، ترجمة: عادل زعتير، دار إحياء الكتب العربية القاهرة 1976هـ/ 1948م، ص ص 353 - 359.
- محمد فريد: مرجع سابق، ص ص 230 - 233.

مهمة من العلاقات الدولية بين أطرافها من المسلمين وغير المسلمين.

أول هذه الأنماط خاص بالتحالف بين طرف مسلم ضعيف وآخر غير مسلم في مواجهة مسلم قوي، وانبثق هذا النمط من حالة الضعف الذي اعترى «الدول المغربية» في أوائل القرن السادس عشر الميلادي في نفس الوقت الذي واجهوا فيه كلًا من الأسبان والعثمانيين، ولقد كان هذا الضعف العام من أهم العوامل التي شكلت أحداث الصراع العثماني الأسباني في حوض المتوسط.

ولقد ظلت العصبيات المحلية في شرق ووسط المغرب العربي تحاول توحيد جهودها مع الأسبان خشية النفوذ الجديد لرجال البحر المتحالفين مع العثمانيين، وكان من أبرز هذه المحاولات استنجاد الحفصيين في تونس بشارل الخامس. ولمدة ربع قرن تقريبًا أدت الخلافات بين الأمراء الحفصيين المتتاليين على السلطة إلى تأرجحهم بين التحالف مع الأتراك أو مع الأسبان، وتوالت المعارك الأسبانية مع خلفاء برباروسا حتى تمكن النفوذ العثماني من تونس 1569م، ولم يتمكن هذا النفوذ نهائيًا إلا بعد معركة حاسمة 1574م أضحت بعدها تونس ولاية عثمانية.

- د/ صلاح العقاد: المغرب في بداية العصور الحديثة، منشورات معهد الدراسات العربية، القاهرة 1963، ص ص 40 – 50.
- د/ زاهر رياض: شمال أفريقيا في العصور الحديثة، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة 1967، ص ص 64 – 80.
- محمد العروسي المطوي: الحروب الصليبية في المشرق والمغرب، دار المغرب الإسلامي، تونس 1983، ص ص 269 – 274.
- د/ عبده بدوي: حركة الإسلام في أفريقيا، الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر، القاهرة، 1970، ص ص 77 – 80.
- د/ محمد مصطفى رمضان: العالم الإسلامي في التاريخ الحديث والمعاصر، الجزء الأول، مطبعة الجبلاوي، القاهرة 1985م، ص ص 26 – 28.
- Nevill Barbours: “North West Africa From the 15 th to 19 th Centurie” in: H. J. Kissling et. Al. (eds): op. cit. pp. 102 - 104.

ثاني هذه الأنماط خاص بطبيعة العلاقة بين أطراف إسلامية ضعيفة وأخرى قوية في مواجهة تهديد خارجي من طرف غير مسلم، ويعبر عن هذا النمط العلاقاتُ السعدية - الوطاسية، والعلاقات السعدية - العثمانية في تشابكها مع علاقات كل من هذه الأطراف مع البرتغال وأسبانيا. فلقد قدمت سياسات «مراكش» - وعلى عكس سياسات بني زيان والحفصيين في الجزائر وتونس - نمطًا آخر من التفاعلات، وذلك في فترة انهيار حكم الوطاسيين وظهور حكم الأشراف السعديين (910هـ - 1505م/ 960هـ - 1553م). فالسعديون الذين تصدوا بنجاح لقتال البرتغاليين اتهموا- في نفس الوقت - الوطاسيين بالفشل في وقف التقدم الأوروبي حتى تمكنوا من إسقاط حكمهم؛ من ثم انتقل السعديون إلى تحدي العثمانيين الذين سبق وناصروا الوطاسيين عليهم.

ولقد تأثرت العلاقات العثمانية - السعدية بحقيقة التوازنات العثمانية - الأسبانية في المنطقة خلال هذه الفترة الأخيرة من الصراع العثماني الأسباني في المتوسط (1554 - 1574م). فبالرغم من جهاد كل من القوتين الإسلاميتين بمفردها ضد الأسبان وضد البرتغال إلا أن رفض السعديين للخضوع للعثمانيين حالَ دون تضامنهما في مواجهة أسبانيا والبرتغال؛ حيث اتجه السعديون للتحالف مع أسبانيا في مواجهة البرتغال.

وبعد إتمام السيطرة السعدية على مراكش بعد موقعة وادي المخازن الشهيرة 1578م ضد البرتغاليين، وبعد إتمام السيطرة العثمانية على وسط وشرق المغرب العربي (تونس والجزائر) دخل الصراع العثماني - الأسباني مرحلة الجمود، وظلت مراكش دولة شمال أفريقيا الوحيدة خارج نطاق السيطرة العثمانية.

أما النمط الثالث فهو الذي أبرزته العلاقات بين القوة الإسلامية المهيمنة (أي الدولة العثمانية) وبين مصدر التهديد الخارجي لهذه المنطقة (أي أسبانيا)، فإن هذه القوة العثمانية قد حمت شمال أفريقيا كله من الاحتلال الأسباني وتصدت

لموجة العداء الصليبية التي حركها شارل الخامس. والتي كانت تكمل حركة فرديناند الثاني، وتُجمِع العديدُ من المصادر العربية والغربية على حد سواء على هذه النتيجة للدور العثماني في هذه المنطقة من العالم الإسلامي.

وبعد معركة ليبانتو 1571م وبعد معركة إعادة استرداد تونس 1574م انتهت آخر حلقة مهمة في تاريخ الصراع الأسباني - العثماني في المتوسط، وتجمد الوضع بعدها على أن يكون الساحل الشمالي له أوربيًّا مسيحيًّا. وأن يكون الساحل الجنوبي عربيًّا إسلاميًّا. مع استمرار مقاومة القوى المسيحية لهذا الوضع لمدة ثلاثة قرون وحتى بداية عصر الاستعمار التقليدي.

وفي مقابل هذه النتيجة فشل العثمانيون في نصرة مسلمي الأندلس، ولقد ظلت مطروحة ولمدة طويلة قضية طبيعة الدور العثماني في مواجهة اضطهاد مسلمي الأندلس (الموريسيكيين) والتي تفجرت منذ سقوط غرناطة وامتدت حتى نمت عملية الطرد النهائي في بداية القرن السابع عشر (1609م)، ويمكن في هذا الصدد أن نميز بين ثلاث مراحل[1]:

(1) حول الرؤى المتقابلة لتفسير هذا الوضع على ضوء أوضاع مسلمي الأندلس انظر:
- ل. أ. سيديو: مرجع سابق، ص 378.
- شكيب أرسلان: خلاصة تاريخ الأندلس، دار مكتبة الحياة، بيروت، 1983، ص ص 296 - 297.
- - عال البشتاوي: الأندلسيون والموراكة، مطابع إنترناشيونال برس، ط1، القاهرة 1983، ص ص 120 - 121، 193 - 215.

وحول مزيد من التفاصيل انظر:

- أنطونيو دومينقيز هورتز برنارد بنثنت: تاريخ مسلمي الأندلس الموريسيكيون، ترجمة: عبد العال صالح طه، دار الإشراق، قطر 1988، ص ص 26 - 34.

وحول تطبيق المريسكيين الإندلسيين للشعائر الإسلامية، انظر:

- أعمال المؤتمر العالمي الثالث للدراسات الموريسكية الأندلسية، منشورات مركز الدراسات والبحوث العثمانية والموريسكية، زغوان 1989.
- لوى كارياوي: الموريسكيون الأندلسيون والمسيحيون (المجابهة الجدلية 1492 - 1640)، تعريب وتقديم: د/ عبد الجليل التميمي، منشورات مركز الدراسات والبحوث العثمانية

– مرحلة سليمان القانوني: وقد جاءت المساندة خلالها في صورة غير مباشرة وتتلخص أساسًا في تضييق الخناق على أسبانيا والضغط عليها برًا وبحرًا. ويرجع هذا النمط من المساندة إلى اتجاه الجهد العثماني الأساسي ليتحدى أسبانيا في قلب شرق أوروبا من ناحية وحول شواطئ شمال أفريقيا من ناحية أخرى، وكان النجاح في هذا التحدي يعد في حد ذاته شرطًا مسبقًا لإمكانية المساندة المباشرة لمسلمي الأندلس.

– ومع دخول سياسة أسبانيا تجاه الموريسكين مرحلة جديدة – أي إجبار المسلمين ليس على التنصير فقط ولكن على ترك لغتهم العربية وكل مظاهر وسلوكياتهم العربية الإسلامية وإخضاعهم لمحاكم التفتيش – ناشد الموريسكيون العثمانيين لتقديم المساعدة لهم بعد أن ضاقت عليهم الحلقة (وذلك في العقدين السادس والسابع من القرن السادس عشر الميلادي). وحين قامت ثورة الموريسكيين على الهابسبورج 1568م والتي تم قمعها 1570م، اتهمهم الأسبان بأنهم طابور خامس ساعد العثمانيين خلال تقدمهم في شمال أفريقيا، وبأنهم ساندوا قضية البروتستانت في أوروبا. هذا ولم يساند العثمانيون مباشرة ثورة الموريسكيين لانشغالهم في الإعداد لغزو قبرص (1570م) ومعركة ليبانتو (1571م)، بل اتجه العثمانيون لتوظيف تحرك الموريسكيين وتحرك البروتستانت لمواجهة الأسبان بشغْلهم بمشاكلهم الداخلية سواء في أوروبا أو في الأندلس. ومع تزايد اتجاه العلاقة بين العثمانيين وبين الأسبان في المتوسط نحو توازن القوى، ومع تزايد اهتمام العثمانيين بالجبهة الصفوية على حساب المتوسطية كان لابد أن تدخل بقايا

والموريسكية، زغوان، 1989.

- Andrew Hess: “The Moriscos: An Ottoman Fifth Column in Sixteenth Century Spain”. The American Historical Review. Vol. 74.1 October 1968.

– محمود ثابت الشاذلي: المسألة الشرقية... دراسة وثائقية في الخلافة العثمانية (1299م – 1923م)، ط1، مكتبة وهبة، القاهرة، 1989، ص ص 52 – 53.

الوجود الإسلامي في الأندلس مرحلة التصفية. وذلك بالطرد نهائيًا بدون أية نُصرة من أكبر قوة إسلامية. واقتصر رد الفعل العثماني على مطالبة ملك فرنسا بأن تنقل سفنها الأندلسيين المطرودين. ولقد تنوعت مواقف الأدبيات العربية التاريخية ما بين متهم للعثمانيين بالتخاذل عن نصرة مسلمي الأندلس وبين مدافع ومبرر لهذا الموقف العثماني.

ثاني شواهد الدور العالمي للقوة الإسلامية المركزية يتبَّدى في الصراع العثماني – البرتغالي في البحار الجنوبية. بين النجاح في البحر الأحمر والفشل في المحيط الهندي:

فقد كان للتصدي العثماني للبرتغال في البحار الجنوبية انعكاس على التفاعلات العثمانية مع أطراف إسلامية متعددة انقسمت بين ثلاثة محاور مترابطة: الحجاز واليمن وعدن، الإمارات العربية المسلمة على ساحل شرق أفريقيا، الممالك الإسلامية في الهند. وكانت الحركة العثمانية في هذا متعددة الأهداف ومن أهدافها: حماية الأماكن المقدسة في الحجاز، تحرير طرق التجارة التي أغلقها البرتغاليون في وجه المسلمين، تطويق الصفويين من الجنوب بعد اتجاههم للتقارب مع البرتغاليين وبعد فشل الحملة العثمانية في السيطرة عليهم[1]. ولقد اندرجت هذه الأهداف في نطاق الاستراتيجية العالمية العثمانية ووضع البحار الجنوبية فيها بعد فتح مصر والشام. ولتحقيق أهدافهم شرع العثمانيون في ضم الحجاز واليمن وضم سواكن ومصوع وهرر ومحاولة إخضاع الحبشة، وذلك بعد أن انشغل العثمانيون بالحروب في أوروبا ومع الصفويين (1517 – 1538م). ولقد تنوعت أنماط التفاعلات العثمانية مع

(1) حول حسابات سليمان القانوني وسليم الأول لأهمية القوة البحرية لمواجهة النفوذ البرتغالي في البحر الأحمر انظر:

- Andrew Hess: «The Ottman Seaborne Empire (1453 - 1525)». American Historical Review. Dec. 1970. pp. 1904 - 1907.

هذه الأطراف الإسلامية على نحو يبرز القيود والعقبات التي أثرت على النتيجة النهائية للمواجهة مع البرتغال.

فمن ناحية: حين خضعت الحجاز سلميًا للعثمانيين كانت اليمن أشد البلاد العربية مقاومة لامتداد الحكم العثماني عليها، واستمرت هذه المقاومة عنيفة (1538 - 1569م)، في نفس المرحلة التي شهد فيها الصراع العثماني - البرتغالي جولات حاسمة في المحيط الهندي والخليج العربي، ولم يستطع العثمانيون فرض السيادة العثمانية على اليمن إلا بعد حملة 1569م التي استغرقت عدة سنوات (ولكن مع الاعتراف بالزعامة المحلية). وكما تتعدد التفسيرات للتحرك العثماني نحو اليمن- وخاصة التصدي للزحف البرتغالي ومحاولة توحيد اليمن بعد فرض البرتغاليين معاهدة على عدن 1530م - تتعدد أيضًا العوامل التي أثمرت تلك المقاومة العنيفة اليمنية ضد العثمانيين، إلا أن هذه المقاومة أثرت سلبيًا على نتائج التصدي العثماني للبرتغاليين في المحيط الهندي والمنطلِق من الشاطئ الشرقي للبحر الأحمر[1].

ومن ناحية أخرى: كان الوضع على سواحل شرق أفريقيا مختلفًا بالنسبة لفرص الحركة العثمانية؛ فلقد قدم العثمانيون المساندة لأمراء ساحل شرق أفريقيا المسلمين للتصدي للتحالف البرتغالي - الحبشي، فلقد جاءت المساندة العثمانية

(1) انظر التفاصيل في:

- د/ سيد مصطفى سالم: الفتح العثماني الأول لليمن (1538م - 1635م)، ط3، منشورات المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم -معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة 1977، 129 - 302.
- د/ عمر عبد العزيز: تاريخ المشرق العربي (1516 - 1922)، دار النهضة العربية، بيروت، 1984، ص ص 99 - 105
- د/ فاروق عثمان أباظة: الحكم العثماني في اليمن 1872 - 1918، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة 1986، ص ص 21 - 31.
- د/ محمد عبد اللطيف البحرواي: فتح العثمانيين عدن، دار التراث، القاهرة، د. ت، ص ص 137 - 180.

في وقت حاسم من الحرب الحبشية البرتغالية ضد جهاد مسلمي الزيلع، ولكن لم تنجح هذه المساندة في منع هزيمة المجاهدين (950هـ - 1543م)، لتنتهي الجولة الأخيرة والأقوى من صراع استمر ثلاثة قرون. وتقدم خبرة الصراع بين الممالك الإسلامية في شرق أفريقيا وبين الحبشة خلال هذه القرون الكثيرَ من الدلالات حول العوامل التي أدت إلى حسم هذا الصراع لصالح الحبشة. ومن أهمها عدم توحيد هذه الممالك لجهودها في مواجهة الخطر المشترك وعدم توافر المساندة اللازمة من القوة الإسلامية الكبرى المجاورة (مصر) في ظل المماليك أو العثمانيين.

ولذا انتقل العثمانيون إلى مرحلة الهجوم المباشر على البرتغاليين في مصوع وسواكن والزيلع (1557م - 1559م). وبالرغم من أن العثمانيين لم يتمكنوا من إحياء جهاد الإمارات الإسلامية في شرق أفريقيا إلا أن سيطرتهم على الموانئ المهمة حالت دون البرتغاليين والاتصال المباشر بالأحباش، ولقد ساعدت الخلافات المذهبية البرتغالية الحبشية، على انتهاء النفوذ البرتغالي 1632م (والذي انحسر بصفة عامة في المحيط الهندي والخليج العربي لصالح نمو القوة الهولندية). وظلت السيطرة العثمانية على البحر الأحمر قائمة حتى أخذت تضعف خلال القرن الثامن عشر الميلادي[1].

● 2 - **العلاقات العثمانية مع الدول الإسلامية في آسيا والتوازنات العثمانية - الأوروبية:**

مثلت الدولة الصفوية والدولة المغولية في الهند مع الدولة العثمانية أركان توازن القوى الثلاثي الذي قام عليه نظام العلاقات بين الدول الإسلامية في هذه الفترة، ولقد كان التغلغل

(1) د/ رجب محمد عبد الحليم: العلاقات السياسية بين مسلمي الزيلع ونصارى الحبشة في العصور الوسطى، دار النهضة العربية، القاهرة، 1985، ص ص 115 - 119.
وحول تفاصيل تطور حركة الجهاد الإسلامي في القرن الأفريقي وحتى فشلها انظر:
- المرجع السابق، ص ص 172 - 210.

البرتغالي في البحار الجنوبية عاملًا قويًا شكل منظومة العلاقات فيما بين هذه القوى الثلاث وبين قوى أوروبية كبرى أخرى. ومن ناحية أخرى، قدمت علاقات الدولة العثمانية بإمارات آسيا الإسلامية نمطًا آخر للتفاعلات ساهمت فيه روسيا بوصفها طرفًا تبلورت قدراته في هذه المرحلة، وبدأ دوره يؤثر بصورة ملموسة على توازنات القوى الأوروبية الكبرى، وفي التفاعلات العثمانية الأوروبية في أوروبا وفي آسيا، خاصة منذ القرن السابع عشر الميلادي. ونتناول دلالات هذه العلاقات على المحاور الثلاثة التالية:

أ - الحروب الصفوية العثمانية بين التوازنات العثمانية الأوروبية والعلاقات الصفوية الأوروبية:

شهد القرن العاشر الهجري، السادس عشر الميلادي (بعد معركة جالديران) ثلاث جولات كبرى بين العثمانيين والصفويين (941هـ - 1534م، 955هـ - 1548م، 961هـ - 1553م)، وبينما لم يكن للعلاقات الصفوية - الأوروبية (اتصال الشاه بالأسبان ضد العثمانيين) تأثير فاعل على نتائجه هذه الجولات أو مسارها خلال هذه المرحلة (على عكس مراحل تالية) كما سنرى، فقد تأثر اندلاع هذه الجولات بحالة المواجهة العثمانية في أوروبا، وبدرجة ما تثيره الدولة الصفوية من تحديات بالنسبة للدولة المركزية (العثمانية).

ولقد ترتب على الجولات الكبرى نتائج إقليمية متنوعة ذات مدلولات بالنسبة لقدرات ودوافع الطرفين[1]:

(1) Helmut Braun: “Iran under the Safvids and in the 18 th Century”. In H. G. Kissling et. al. (eds). Op. cit. pp. 186 - 187.

- R. M. Savary: “Safavid Persia”. in: M.P. Holt et. al. (eds). op. cit. VI. 401.
- د/ بديع جمعة/ د/ أحمد الخولي: تاريخ الصفويين وحضارتهم، ط1، دار الرائد العربي، بيروت 1976، ج1، ص ص 99 - 100.
- د/ أحمد الخولي: الدولة الصفوية، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1981، ص ص 49 - 95.
- H. Braun: op. cit. p. 187.

– فلقد بدأت الجولة العسكرية الأولى بالاستيلاء على تبريز (عاصمة الدولة الصفوية) ثم بغداد (941هـ – 1534م) وبذا امتد الحكم العثماني إلى الأجزاء الشمالية والوسطى من العراق، وفي الجولة الثانية أعلنت البصرة خضوعها للسيطرة العثمانية (1548 – 1549م) حتى تم ضمها (1546 – 1547م). هذا ولقد ظلت العراق هي ساحة الصراع بين العثمانيين والصفويين طوال النصف الثاني من القرنين السادس عشر والسابع عشر. أما الجولة الثالثة من هذه المرحلة (961هـ – 1553م) فقد كانت حول السيطرة على أرمينيا الصغرى وانتهت بعقد صلح بين الطرفين أدى إلى استقرار السلام بينهما لفترة طويلة.

ولكن لم تسقط الدولة الصفوية بعد هذه الجولات وإن خسرت فيها بعض مناطق سيطرتها، وفي المقابل استنزفت هذه الجولات قدرات العثمانيين على الجبهة الأوروبية، فلم يكن بمقدور العثمانيين التحرك على الجبهتين الصفوية والأوروبية في آن واحد؛ ومن ثم كانت الحملات العثمانية على الجبهة الصفوية، تعني تخفيف الضغط العثماني على الهابسبورج في أوروبا. وبالرغم من مركزية ومحورية الجبهة الأوروبية بالنسبة للسلطان سليمان القانوني إلا أن أهداف العثمانيين على الجبهة الصفوية (الإسراع بتوجيه ضربة إلى الدولة الصفوية قبل أن تتدعم قدراتها وركائزها الداخلية، وتدعيم السيطرة على أهم طرق التجارة بين الهند والشرق الأوسط ومن ثم احتواء أهم مصادر الثروة الإيرانية. أي طريق تجارة الحرير) كانت تدفعهم نحو الجبهة الصفوية. بعبارة أخرى: فإن هذه المرحلة من الصراع (الذي استمر قرابة القرون الثلاثة) تبرز التفاعل بين العوامل الاستراتيجية والاقتصادية– وليس العقيدية فقط – التي لعبت دورها في قرارات الحرب والتصالح بين الطرفين.

ب - الصدام العثماني - البرتغالي وأوضاع الهند الإسلامية: من ممالك الساحل إلى الدولة المغولية الهندية:

اقترنت جهود العثمانيين لأحكام السيطرة على شبه الجزيرة العربية والشواطئ الشرقية والغربية للبحر الأحمر بصدامهم المباشر مع البرتغال في المحيط الهندي والخليج العربي وحول سواحل الهند، فقد كانت السيطرة على البحر الأحمر لإبعاد الخطر البرتغالي عن الأماكن المقدسة وعن طريق التجارة لا تنفصل عن هدف آخر للبحرية العثمانية. وهو تصفية الوجود البحري البرتغالي في المحيط الهندي وسواحل الهند.

هذا. ولقد تحمل العثمانيون المجهود البحري في المحيط الهندي بعد فتح عدن 1538م ولكن دون نجاح، وترتب على هذا الوضع تفاعلات مع الممالك الإسلامية الهندية، كما استحضر هذا الوضع- ولو بصورة غير مباشرة - دور طرف إسلامي جديد. وهو الإمبراطورية المغولية الهندية.

فمن ناحيةٍ: إذا كان الهجوم العثماني في المحيط الهندي قد فشل في القضاء على النفوذ البرتغالي (الذي استمر حتى بدأ يتراجع منذ 1580م لصالح قوى أوروبية أخرى)، فإن هذا الفشل ترتب على عدة عوامل تتلخص أهمها في اثنين[1]: أولهما: تورط القوى العثمانية في حروب متعددة في أوروبا وشمال أفريقيا والبحر الأحمر ومع الصفويين مما نال من جهود إعداد أسطول فعال خاص بالبحار الجنوبية. بينما استمرت البرتغال في تدعيم قواها في هذه المنطقة. وثانيهما: فشل تعاون القوى الإسلامية الهندية مع الجهود العثمانية لمواجهة الخطر البرتغالي، فبالرغم من أن الحملة العثمانية إلى الهند 1538م كانت بناء على استنجاد حاكم

(1) د/ محمد عبد اللطيف البحرواي: مرجع سابق، ص ص 91 - 94.
- د/ محمد مصطفى رمضان: مرجع سابق، ص ص 65 - 97.
- محمود شاكر: مرجع سابق، ج8، ص ص 421 - 422.

إمارة «كجرات» الإسلامية (حيث كانت كجرات ومنذ معركة ديو أول إمارات هندية ساحلية استهدفها البرتغاليون)، إلا أن حاكمها الجديد اتفق مع البرتغاليين ولم يتعاون مع الأسطول العثماني لعدم ثقته بالعثمانيين بعد ما فعلوه في اليمن.

وهذا. ولقد كان انقسام الإمارات الإسلامية الهندية عاملًا أساسيًا مساعدًا للبرتغاليين في تثبيت أقدامهم على الساحل الهندي مستغلين الحروب الداخلية فيما بين هذه الإمارات، وفيما بينها وبين الإمارات الهندوكية، وبالرغم من أن ظهور البرتغاليين كان مدعاة لإبرام عدة تحالفات بين هذه الإمارات إلا أنها انهارت بنفس السرعة التي عقدت بها، حيث كانت بعض الإمارات تنضم إلى الجانب البرتغالي أو تستعين به ضد الأخرى.

وإذا كانت الدولة العثمانية قد استطاعت التأثير على علاقات القوى في شمال أفريقيا على نحو خدم صراعها البحري مع الهابسبورج وحمى هذه المنطقة من الاستعمار، إلا أن هذا الدور لم يتكرر بالنسبة للسواحل الهندية في مواجهة البرتغال. ولذا استمر امتداد وتوطد النفوذ البرتغالي مع نهاية القرن السادس عشر الميلادي. ومع تطور توازن القوى الأوروبية تمت السيطرة على المنطقة بأكملها.

وفي المقابل أخذت قوة إسلامية فتية– وهي الدولة المغولية في الهند – تلعب دورها– الذي استمر لمدة قرنين – في سياسات شبه القارة الهندية – فكيف أثرت هذه الدولة على مسار التفاعلات الدولية حولها وفي البحار الجنوبية؟

فلقد تغير وضع التجزئة في الهند في ظل الإمبراطورية المغولية التي أرسى أساسها 1526م في «كابول» محمد بابر حفيد تيمور لنك، وكانت توسعات بابر في شبه القارة الهندية بإماراتها الإسلامية وغير الإسلامية نواة الإمبراطورية التي دعم أركانها خلفاؤه نتيجة استمرارهم في التوسع الذي وصل أقصاه في عهد «أكبر»

حفيد بابر (1556 – 1602م)[1].

هذا ولقد كان للإمبراطورية المغولية في الهند دورها في العلاقات بين مراكز القوى الإسلامية الكبرى (أي الصفوية والعثمانية) كما لعبت دورها في مواجهة البرتغاليين. ففي حين تحالفت إمارة «كجرات» مع العثمانيين عند تحرك الدولة المغولية البازغة نحوها، فإن تلك الأخيرة اتجهت إلى طلب المساعدة من الشاه الصفوي لإعادة تأسيس قواعدها بعد أن احتدمت الخلافات بين أجنحة الأسرة المغولية. وكانت خلاصة هذه التفاعلات أن العثمانيين لم يفكروا في ضم الهند، كما أن ملوك المغول في الهند لم يطلبوا من السلطان العثماني الاعترافَ بهم[2].

أما عن دور الدولة المغولية في مقاومة النفوذ البرتغالي[3] فلم يكن قويًا وفاعلاً بالقدر الذى يقضي عليه في هذه المرحلة، بل إن سياسات أحد أشهر سلاطينهم وهو «شاه أكبر» قد أثارت التساؤلات حول عواقبها – في هذه المرحلة وخلال القرون التالية – على وضع الإسلام والمسلمين الهنود في شبه القارة الهندية وعلى علائقهم بالقوميات والديانات المختلفة على هذه الساحة وعلى علائقهم أيضًا بالأطراف الأوروبية الساعية للسيطرة على هذه المنطقة[4].

(1) د/ محمد عبد اللطيف البحرواي: مرجع سابق، ص ص 74 – 76، 100 – 102.

(2) د/ فاروق عثمان أباظة: مرجع سابق، ص ص 23 – 24.

F. G. C. Bagley: op. cit. pp. 58 - 59.

(3) محمود شاكر: مرجع سابق، ج8، ص ص 421 – 422.

– د/ محمد إسماعيل الندوي: مرجع سابق، ص 206.

(4) د/ جمال الدين الشيال: مرجع سابق، ص 3.

– د/ محمد عبد اللطيف البحرواي: مرجع سابق، ص ص 105 – 107.

وحول تفاصيل هذه السياسات وحول أبعاد «الدين الإلهي» وما أثاره من اختلافات حول تقويمه ومظاهر خروجه عن الإسلام، انظر:

– د/ جمال الدين الشيال: مرجع سابق، ص ص 108 – 116.

– د/ عبد المنعم النمر: تاريخ الإسلام في الهند، دار العهد الجديد، القاهرة، 1959، ص ص

جـ - الخانات المسلمة ورثة القبيلة الذهبية وورثة الإيلخانيين: بين التوسع الروسي والصدام العثماني- الروسي - الصفوي.

اتجه العثمانيون جنوبًا نحو المنطقة العربية ونجحوا في حمايتها من الخطر الأسباني والبرتغالي، إلا أنهم لم يمنعوا خطر التوسع الروسي الذي تأكدت ملامحه من منتصف القرن العاشر الهجري على حساب ورثة القبيلة الذهبية أولًا، ثم على حساب ورثة الإيلخانيين في القفقاس وآسيا الوسطى، وحتى اكتملت السيطرة الروسية على هذه الأرجاء المسلمة جميعها عند نهاية القرن التاسع عشر الميلادي.

لقد كانت ثمة علاقة مهمة بين عدم تمكُّن العثمانيين من حماية هذه الإمارات المغولية من خطر التوسع الروسي المتنامي وبين نمط العلاقات فيما بين هذه الإمارات وبعضها البعض، وفيما بينها وبين الدولة العثمانية، وبينها وبين روسيا القيصرية مصدر التهديد الأساسي.

فبالنظر إلى طبيعة العلاقات بين الأنساق الفرعية الثلاثة لمسلمي التتار (ورثة القبيلة الذهبية، والقوقاز، وآسيا الوسطى) وبالنظر إلى طبيعة السياسة العثمانية تجاههم، وبالنظر إلى الصدام العثماني - الروسي حولها والصدام الروسي - الصفوي أيضًا خلال القرنين السابع عشر والثامن عشر الميلاديين[1] يمكن أن نلحظ ثلاثة أمور:

216 - 223.

- R. Hartel; op. cit. pp 264 - 265.
- M. G. Hodgson: op. cit. pp 83 - 85.
- A. L. Srivastava: Akbar the Great: Political History (1542 - 1605). Shivala Agarwala & Co. Delhi. Vol. 1. pp 303 - 314.
- توماس أرنولد: الدعوة إلى الإسلام، ترجمة د/ حسن إبراهيم حسن، - د/ عبد المجيد عابدين، إسماعيل النجاري، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، 1970، ص ص 286 - 296.

(1) Bertold Spuler: “Central Asia: The Last Centuries of Independence”.in J. Kissling et.al. (eds).op.cit. p237

- برتولد شبولر: مرجع سابق، ص ص 143 - 161.

فمن ناحية: لم يلعب العثمانيون دورًا حاسمًا في إنقاذ إمارات التتار المسلمة الثلاث ورثةِ القبيلة الذهبية في شرق أوروبا وفي حوض الفولجا. وهي قازان وأستراخان والقبائل العظمى من التوسع الروسي، وتركت هذه المهمة إلى إمارة القرم. فبعد انهيار القبائل الوسطى (1502م) لصالح القرم بالتحالف مع موسكو سقطت قازان وأستراخان في يد موسكو 1552م، واتجهت القرم للتحالف مع العثمانيين ضد موسكو حتى سقطت بدورها 1774م بعد قرنين من التحالفات والتحالفات المضادة وضُمت نهائيًا إلى روسيا 1783م.

ومن ناحية ثانية: امتد النفوذ العثماني إلى إمارات منطقة القوقاز التي كانت منطقة المواجهة مع الصفويين، وقد لعب المتغير الروسي دوره في هذه التفاعلات، ولم تدخل السيطرة الروسية على هذه الأرجاء مرحلة حاسمة إلا مع عهد بطرس الأكبر. وتطورت التفاعلات العثمانية – الصفوية – الروسية حولها إلى أن انتهت بالسيطرة الروسية عليها في منتصف القرن التاسع عشر الميلادي بعد جهاد مستميت من شعوب القوقاز ضد الروس.

ومن ناحية ثالثة: ظلت منطقة آسيا الوسطى بعيدة عن سيطرة النفوذ العثماني إلا أنها كانت ساحة مهمة للتفاعلات الصفوية – الروسية والتي أبرزت مصدر التهديد الروسي القيصري لهذه المنطقة وللنفوذ الإيراني الساعي نحوها. وكان اكتمال السيطرة الروسية على القوقاز المشار إليها نقطة الانطلاق نحو ضم روسيا لآسيا الوسطى.

والذي اكتمل بدوره مع نهاية القرن التاسع عشر الميلادي في ظل المنافسة

محمود شاكر: **مرجع سابق**، ج 8، ص ص 351 – 362.

- M.E. Yapp: “The Golden Horde and it’s Successors”. in: P.M. Holt et. Al. (eds): op. cit. Vol.1. pp 495 - 502.

Halil Inalcik:The Turkish Impact: op. cit. p53. -

– محمود شاكر: مرجع سابق، ج8، ص ص 364 – 367.

– د/ علي جون: العثمانيون والروس، ط1، المكتب الإسلامي، بيروت 1982، ص ص 55 – 66.

الروسية – البريطانية في وسط آسيا، وبعد فشل روسيا في مشروعاتها الأوروبية عقب حرب القرم 1856م.

وتقدم التفاعلات حول هذه الأنساق ساحة أخرى من الساحات التي برز فيها نمط التأثير السلبي للنـزاعات بين أطراف مسلمة واستعانة بعضهم ضد البعض بطرف غير مسلم (روسيا والبرتغال) وعدم فعالية دور الطرف المسلم الأكثر نفوذًا (العثمانيون أو الصفويون) في حماية هذه الكيانات المتنازعة والمفككة من اجتياح وتوسع الطرف غير المسلم. فهذا سيناريو آخر – ولو في سياق زمني ومكاني مختلف – لما سبق وحدث في القرنين الرابع عشر والخامس عشر الميلاديين في الأندلس، وفي الممالك الإسلامية في شرق أفريقيا في مواجهة الحبشة.

الجزء الثاني

نظام المرحلة الانتقالية من الهيمنة العثمانية العالمية إلى الدور الأول من المسألة الشرقية ومولد نظام جديد للهيمنة الأوروبية

تبلورت سمات هذا النظام خلال عدة مراحل فرعية امتدت من نهاية القرن العاشر الهجري – السادس عشر الميلادي: نهاية عصر الهيمنة العثمانية وقمة ما وصلت إليه القوة العثمانية، إلى القرن الحادي عشر الهجري – السابع عشر الميلادي: عصر الصعود الأوروبي وآخر التوسعات العثمانية، إلى القرن الثاني عشر الهجري – الثامن عشر الميلادي: عصر بداية الدفاع العثماني وتقلص عناصر القوة العثمانية بل القوة الإسلامية في مجموعها في مواجهة هجوم أوروبي متجدد.

ولقد كان لهذا النظام الممتد (من صلح ويستفاروك 1606م إلى معاهدة كوكينارجا 1774م) سماته الهيكلية التي انعكست على نمط التفاعلات العثمانية – الأوروبية على الساحة الأوروبية وحول أرجاء العالم الإسلامي، كما انعكست على نمط التفاعلات فيما بين الدول الإسلامية ودرجة تأثرها بالعامل الخارجي.

– فلقد أخذت في التآكل عناصر القوة السياسية والعسكرية والاقتصادية

التي اجتمعت للدولة العثمانية حتى نهاية عهد سليمان القانوني؛ ومن ثم دخلت العلاقات الدولية الإسلامية - المسيحية برمتها مرحلة جديدة من الممارسة التي أثارت علامة استفهام حول مصير ما يسمى «المنظور التقليدي الإسلامي» عن «العلاقات الدولية في الإسلام» وحول الحاجة إلى منظور جديد.

فعلى الصعيد العسكري وعمليات الفتوح توقف منذ نهاية القرن السابع عشر الميلادي خطرُ الفتح العثماني الذي كان يهدد قلب أوروبا، وبدأت تتجمع ملامح التفوق العسكري الأوروبي الذي اقتصر في هذه المرحلة على رد الهجوم العثماني على «رودس»، ولكن لم يقدر على النيل من الحدود الأوروبية للإمبراطورية حتى نهاية القرن الثاني عشر الهجري - الثامن عشر الميلادي، حين انتقلت المواجهة إلى أراضي الإمبراطورية ذاتها. ومن ثم فقد العثمانيون ولأول مرة أرضًا إسلامية (القرم) لصالح روسيا 1774م. كذلك لم يعد بمقدور الإمبراطورية الدفاعُ عن أرجائها بدون تحالفات مع طرف أوروبي ضد طرف أوروبي آخر، وذلك في وقت برز فيه التنسيق بين الدول الأوروبية من خلال نظام متحرك للتحالفات.

وعلى الصعيد الدبلوماسي: دخلت عملية توظيف الدولة العثمانية للتوازنات الأوروبية مرحلة جديدة ليست من أجل خدمة التوسع العثماني- كما حدث من قبل - ولكن من أجل خدمة أغراض الدفاع عن بقاء الوجود العثماني في أوروبا، هذا في نفس الوقت الذي مرت فيه العلاقات الدبلوماسية (التمثيل الدبلوماسي، الامتيازات، نصوص المعاهدات) بنقطة تحول مهمة أسفرت عن تنازلات عثمانية عكست انتهاء عصر التفوق العثماني.

وعلى الصعيد الاقتصادي: شهدت العلاقات الاقتصادية العثمانية الأوروبية تغيرات مهمة؛ حيث أخذت الإمبراطورية تتحرك نحو وضع التبعية الاقتصادية لأوروبا، ولقد انعكس هذا الوضع على العلاقات الدبلوماسية فإذا كان التباين

الذي أخذ يظهر بين أسس القوة العثمانية ونظائرها الأوروبية، قد لعب دورًا حاسمًا في الصراع السياسي بين العالمين المسيحي والإسلامي، فإن التنازلات في العلائق الاقتصادية مثل التنازلات في العلائق الدبلوماسية فتحت الطريق نحو اندماج الدولة العثمانية في نظام الدول الأوروبية، وهو الاندماج الذي تحقق بالكامل في القرن التاسع عشر الميلادي– كما سنرى. ولقد كانت هذه السمات محصلة التطورات في الدولة العثمانية والتي أفصحت عن الجذور الداخلية الهيكلية للخبو والانحدار في القوة العثمانية من ناحية، والتطورات العميقة في أوضاع الدول الأوروبية والتوازنات فيما بينها وفي استراتيجيتها العالمية من ناحية أخرى.

– ولقد انعكست هذه السمات وهذا المسار على الدور العثماني خارج أوروبا. أي على السياسات العثمانية نحو العالم الإسلامي وتفاعلاتها مع الدول الأوروبية حول أرجائه.

فإذا كانت الهيمنة العثمانية قد اقترنت بدور عثماني متفوق في أرجاء العالم الإسلامي أثر على آفاق الهجمة الأوروبية عليه خلال القرن العاشر الهجري – السادس عشر الميلادي، فإن الخبو والانحدار في القوة العثمانية العالمية قد اقترن أيضًا بنمط من التفاعلات العثمانية – الأوروبية حول هذه الأرجاء، وبنمط من العلاقات بين الدولة العثمانية والدول الإسلامية على نحوٍ كوَّن جانبًا مما سُمي الدور الأول من «المسألة الشرقية». فمن ناحية: تقلصت قدرات ودوافع الدولة العثمانية على الامتداد عبر أرجاء العالم الإسلامي للتصدي للهجمات الأوروبية والتي تركزت حتى نهاية القرن الثامن عشر الميلادي على هوامش هذا العالم، وعلى البحار والمحيطات من حوله وليس على قلبه كما حدث خلال القرن التاسع عشر الميلادي، ولقد لعب التحرك الأوروبي دوره في تشكيل مسار ونتائج العلاقات بين الدولة العثمانية وبين الدول الإسلامية الأخرى وخاصة الصفوية، والمغولية، والسعدية على نحو ما سبق، فقد كان العالم الإسلامي

في مجموعه في مرحلة من الدفاع أمام الضغط الغربي المدعم بنتائج عصر النهضة المادية، ولكن هذا الضغط بدوره كان ذا طبيعة خاصة تتفق وطبيعة هذه المرحلة من التوسع الأوروبي خارج أوروبا والصدام العثماني - الأوروبي على الساحة الأوروبية؛ ولذا ظل حجم ووزن تأثير المتغير الأوروبي على التفاعلات الإسلامية - الإسلامية ذا طبيعة محدودة اختلفت بعد ذلك خلال القرن التاسع عشر الميلادي أي مع عصر الاستعمار التقليدي.

ومن ناحية أخرى: ظل قلب العالم الإسلامي (أي الولايات العربية تحت الحكم العثماني)، بمنأى- في هذه المرحلة - عن ساحة المنافسات والعداوات بين الدول الأوروبية خارج القارة الأوروبية.

ولقد كان للأوضاع الداخلية العثمانية من ناحية، وطبيعة مرحلة التطور في التوسع الأوروبي من ناحية أخرى أثرهما أيضًا على تشكيل السمات العامة للتفاعلات مع (وحول) الولايات العربية التابعة للحكم العثماني والدول الإسلامية المستقلة.

خلاصة القول: إننا سنجد أن سمات التفاعلات النظمية الدولية العثمانية - الأوروبية المباشرة (على ساحة أوروبا) وحول أرجاء العالم الإسلامي قد تداخلت بعمقٍ- خلال هذه المرحلة - كما تشكلت أيضًا تحت تأثير مجموعتين من العوامل: العثمانية الداخلية، والأوروبية، ناهيك عن الأوضاع الخاصة للمناطق موطن التفاعل.

فعلى سبيل المثال: نجد أنه بقدر ما أدى التدهور الداخلي في الدولة العثمانية إلى جمود توسعاتها الأوروبية بقدر ما انعكس أيضًا على العلاقات العثمانية مع ولاياتها العربية ومع الصفويين، كذلك بقدر ما انعكست التوسعات الأوروبية في البحار والمحيطات على عناصر القوة الاقتصادية العثمانية بقدر ما كان لها مدلولاتها أيضًا بالنسبة للأبعاد وآفاق التنافس الأوروبي حول العالم الإسلامي.

وسنقسم هذا الجزء إلى مبحثين: الأول خاص بالتفاعلات العثمانية الأوروبية المباشرة، والثاني ينصب على هذه التفاعلات حول أرجاء العالم الإسلامي.

أولًا: نظام التفاعلات العثمانية – الأوروبية: تقلص وانتهاء التهديد العثماني لأوروبا بين ضغط النمسا وروسيا:

شهد نظام التفاعلات العثمانية الأوروبية على ساحة أوروبا نقاط تحول رئيسية ثلاث. وهي: معاهدة ويستفارك 1606م، ومعاهدة كارلوفيتز 1699م، ومعاهدة كوكينازجا 1774م. ولقد كان لتطور التوازنات الأوروبية بين هذه التواريخ الحاسمة مدلولات مهمة بالنسبة لطبيعة العلاقات العثمانية – الأوروبية خلال هذه المرحلة الحساسة من إعادة تشكيل توازن القوى بين الإسلام والمسيحية، وتوازن القوى الأوروبية ذاتها أيضًا، ومن هنا أهمية متابعة مراحل التطور في هذه العلاقة ومدلولاتها من جانب، وتحليل العوامل التي أفرزت التقلص في القوة العالمية العثمانية من جانب آخر.

هذا. ويمكن أن نميز بين مرحلتين أساسيتين تقدم لنا الإجابة عن السؤال التالي:

كيف ولماذا حدث التطور في علاقة الدولة العثمانية بالنظام الأوروبي على النحو الذي مهد لاندماجها بوضعٍ تابعٍ بعد أن كانت تهدده– كطرف تدخلي خارجي – من وضع القوة؟

- **المرحلة الأولى: تعثر الفتوح العثمانية وفشل توظيف التوازنات الأوروبية من أجل دفعها:**

بعد تصالح فرنسا مع أسبانيا في منتصف القرن السادس عشر الميلادي لإنهاء الصراع بينهما في أوروبا أضحت انجلترا المتحدي الرئيس للهيمنة الأسبانية، ومن ثم أضحت هدفًا للدبلوماسية العثمانية في مواجهة الهابسبورج، وفي نفس الوقت أخذت روسيا– في شرق أوروبا – تلعب دورها في التوازنات لصالح الهابسبورج ضد العثمانيين. ولقد لعبت العوامل المذهبية (الصراع بين الكاثوليك

والبروتستانت) إلى جانب العوامل السياسية والاقتصادية المتصلة بالصراع التجاري وصراع المستعمرات دورها في تشكيل هذه التوازنات[1].

وإذا كان السلطان سليمان القانوني قد استطاع أن يوظف صراع الهابسبورج البوربون لصالح فتوحه في شرق أوروبا وحوض المتوسط، إلا أن التحالف العثماني - الإنجليزي الجديد وحالة التوازنات في أوروبا خلال القرن السابع عشر الميلادي لم تسمح للعثمانيين بإعادة الكرَّة، ويتضح ذلك جليًا من تحليل جولات الصدام المتتالية بين الدولة العثمانية والنمسا طوال هذا القرن. فمن ناحيةٍ: لم يستطع العثمانيون إحراز نصر حاسم على النمسا يحُدث تحولًا في توازن قوى وسط أوروبا في نفس الوقت الذي ظهرت فيه مشاكل داخلية عثمانية، فضلًا عن استنفاذ القدرات العثمانية على الجبهة الصفوية، وكانت لغة معاهدة صلح ويستفارك 1606م مع النمسا ومضمونها بمثابة انعكاس لتأثير السياسات الدولية والأوضاع الداخلية العثمانية المتدهورة.

ومن ناحية أخرى: تدعمت - خلال النصف الثاني من القرن السابع عشر - أواصر العلاقات العثمانية - الإنجليزية (امتيازات عثمانية جديدة[2]، مساندة عسكرية بحرية إنجليزية ضد البنادقة) لدرجة الحديث عن تحالف بين الطرفين

(1) انظر التفاصيل في:

- كارل بروكلمان: تاريخ الشعوب الإسلامية. ترجمة: نبيه أمين فارس ومنير البعلبكي. دار العلم للملايين. بيروت 1949. ج3. ص ص 135 - 137.

- محمد فريد: مرجع سابق. ص ص 256 - 257

H. Inalcik: the heday and decline.... op.cit. 336 - 337. -

د/ عبد الحميد البطريق: **مرجع سابق**. ص ص 147 - 160.

H. Inalcik: op.cit. p33.

(2) انظر نص المعاهدة في:

- J.c Hurewitz: The Middle East and North Africa in World Politics: A Documentary Record. Yale University Press. 1975. V 1. PP 8 - 10

ضد فرنسا وأسبانيا. ولكن لم يؤتِ هذا التحالف- الذى جاء بمبادرة عثمانية - ثماره في مواجهة البندقية التي تلقت مساندة من كل القوى الأوروبية والبابا.

ومن ناحية ثالثة: وبالرغم من حركة الإصلاح الداخلية العثمانية - منذ بداية النصف الثاني من القرن - والتي كسرت جمود الجبهة النمساوية، إلا أن العثمانيين لم يحرزوا نصرًا، وكان فشل «حصار فيينا» 1683م أبرز الدلائل على ازدياد أركان التحالف الأوروبي تماسكًا في مواجهة تجدد روح الفتوح العثمانية. فلقد كان «الحلف المقدَّس» الذي تكون 1684م- بعد فك الحصار على النمسا - والذي شاركت فيه روسيا، بمثابة أول خطوة جماعية لأوروبا لإخراج العثمانيين من أوروبا. ولذا كانت معاهدة كارلو فيتز 1699م- التي قننت نتائج الحروب العثمانية مع الحلف المقدس (1683م - 1699م) - بمثابة نقطة تحول ذات مدلولات مهمة بالنسبة لمدى التحول في نتائج وآثار التوازنات الأوروبية على الفتوح العثمانية[1].

- **المرحلة الثانية: توقف الفتوح العثمانية وبداية الهجوم الأوروبي:**

لقد كان لصلح كارلوفتيز مدلولات عديدة باعتباره نقطة تحول حاسمة في تاريخ العلاقات العثمانية الأوروبية ومن ثم في نمط التفاعلات بين هذين الطرفين على نحو شكَّل مسار تفاعلات القرن الثامن عشر الميلادي ونتائجها[2].

فمن ناحية: كان الصلح أول معاهدة توقعها الدولة العثمانية بوصفها قوة مهزومة احتاجت خلال التفاوض إلى وساطة دول أوروبية من أجل تخفيف نتائج

(1) كارل بروكلمان: مرجع سابق. ص ص 139 - 154.

- E.Creasy: op. cit. pp 218 – 329.

- H.G.Kissling et.al (eds): op.cit.pp 24 – 42.

(2) انظر التفاصيل وتحليل نص المعاهدة ونتائجها في:

برنارد لويس: مرجع سابق. ص 294.

د/ أحمد عبد الرحيم مصطفى: مرجع سابق. ص 155.

- H.Inalcik: **op.cit.** p 353.

الفشل العسكري بالوسائل الدبلوماسية. أي توظيف الدبلوماسية من أجل الحفاظ على الممتلكات.

ومن ناحية أخرى: كانت التنازلات الإقليمية من جانب الدولة العثمانية بمقتضى هذه المعاهدة، بمثابة الخطوة الأولى في الانسحاب من أوروبا؛ حيث اجتمعت الدول الأوروبية منذ ذلك الحين ضد الدولة العلية من أجل تقسيمها، ولم تعد الدولة العثمانية قادرة على الدفاع عن ممتلكاتها في أوروبا بدون حلفاء أوربيين، ومن ثم أضحى عليها الاعتماد على محددات توازن القوى الأوروبية.

ومن ناحية ثالثة: انتهى خطر التهديد العثماني الذي أحاط بأوروبا لمدة ثلاثة قرون؛ حيث واجه العثمانيون حقيقة التفوق الذي أضحى عليه «الإفرنج» وحقيقة الضعف النسبي في قوتهم. ومن ثم انتقلوا إلى الدفاع وخاصة في مواجهة طرف أوروبي تبلورت قوته وعداؤه. أي الطرف الروسي.

ومن ناحية رابعة: تم بحث بنود المعاهدة وإقرارها في مؤتمر دولي أوروبي حضرته– لأول مرة – الدولة العثمانية مع الأطراف المتنازعة معها، إلى جانب حضور انجلترا وهولندا بوصفها قوى وسيطة، وكان هذا الأسلوب– بعد ويستفارك – بمثابة خطوة أخرى أكثر عمقًا ودلالة بالنسبة لتطور أساليب إدارة العلائق الدبلوماسية بين الدولة العثمانية وبين الممالك الأوروبية نحو «التبادلية الدبلوماسية الكاملة»[1].

ويتضح لنا من تطور العلاقات العثمانية – الأوروبية خلال هذا القرن بعض

(1) انظر:

- E. Creasy: op.cit. pp 319 – 321.

- J.C. Hurewitz " Ottoman Diplomacy and the European state system". **Middle East Journal**.V 15 (1961).PP 141 - 142. 145 – 148.

- Thomas Naff:' Ottoman Diplomatic Relation with Europe in the Eighteenth century: Patterns and Trends. in: T.Naff & R. Owen (eds): Studies in Eighteenth century History. Southern Illinois University Press. 1977. PP 78 - 90.

النماذج التي تبين تأثير التوازنات الأوروبية من ناحية وتوظيف الامتيازات العثمانية من ناحية أخرى[1].

فمن ناحية: ساعدت التوازنات الأوروبية على حماية المصالح العثمانية وخاصة في مواجهة التهديد الروسي. فلقد انتقلت لروسيا منذ منتصف القرن الثامن عشر الميلادي مهمةَ التصدي للتُرك بعد أن أدى الهابسبورج دورهم في هذه المهمة مدةَ ما يزيد عن القرنين ونصف القرن، وتعددت الجولات العسكرية للصراع العثماني – الروسي وكذلك المعاهدات، حتى كانت حرب 1768م التي حقق الروس خلالها انتصارات حاسمة توَّجتها «معاهدة كوكينارجا» 1774م[2]. وإذا كانت الدولة العليّة قد استطاعت أن توظف التوازنات الأوروبية وخاصة الفرنسية – الإنجليزية ضد روسيا لتقليص المكاسب الروسية ما قبل كوكينارجا، فإن المعاهدة الأخيرة تمثل نقطة تحول خطيرة في تاريخ انحدار الدور العثماني العالمي وفي تاريخ التوازنات العثمانية – الأوروبية، وهو الانحدار الذي كان محصلةً لتنامي القوة الروسية، ولمحدودية نتائج توظيف التوازنات، ولتزايد المشاكل الداخلية العثمانية.

ومن ناحية أخرى: لم تنجح في وقف هذا التدهور سياساتُ الامتيازات العثمانية

(1) حول تفاصيل العلاقات العثمانية الأوربية في ظل التنافسات الأوروبية وفي ظل السياسة الروسية الجديدة انظر:

- محمد فريد: مرجع سابق، ص ص 315 – 340.
- عبد الحميد البطريق: مرجع سابق. ص ص 199 – 208.
- د/ علي حون: **مرجع سابق**. ص ص 135 – 138.
- حسين لبيب: **مرجع سابق**. ص ص 156 – 166.

- E. Creasy: **op. cit.**
- H.Inalcik: op.cit. PP 354 – 355.

(2) انظر النص الكامل لبنود هذه المعاهدة نقلا عن تاريخ جودت باشا في:

- محمد فريد: مرجع سابق. ص ص 342 – 357.

المقدَّمة إلى القوى الأوروبية، بل كانت هذه الامتيازات نتاجًا لهذا التدهور. فلقد أضحى لهذه الامتيازات مغزى آخر غير مغزاها عند بدايتها مع فرنسا 1535م، فلقد أضحت سبيلًا للمساندة من أجل حماية الممتلكات (امتيازات لفرنسا 1740م) أو بمثابة تنازلات تحت ضغط الهزيمة (امتيازات لروسيا 1774م)[1] ولم تكن انجلترا بعيدة عن هذه الساحة ولعبت دور الوساطة بين الدولة العلية وبين عدويها الأساسيين أي روسيا والنمسا، وذلك تحقيقًا لأهداف التوازنات الأوروبية والمصالح المباشرة في مناطق النفوذ العثمانية. ولكن لم تدخل الدولة العثمانية دائرة الاهتمام البريطاني المباشر إلا في مرحلة تالية من تطور التحالفات الأوروبية وبعد نمو المصالح البريطانية في الشرق الأدنى والهند[2].

[2] تقلص القوة العثمانية العالمية بين تأثير المتغيرات العثمانية وتأثير المتغيرات الأوروبية: (محاولة تفسير)

اتضح من تحليل المرحلتين السابقتين عدة مؤشرات مهمة عن التطور من مرحلة القوة والهيمنة العثمانية إلى مرحلة الضعف وبداية التراجع والتقلص في هذه الهيمنة، وهذه المؤشرات كانت: طبيعة العلائق السلمية والدبلوماسية، طبيعة

(1) حول أبعاد الامتيازات العثمانية المقدمة لفرنسا وروسيا في قرن 18 م انظر:

- T. Naff: **op. cit.** PP 79 – 102

- J. Piscatorie: **OP.cit.** PP 50 - 51

- Antoine Hakaem: Les Provinces Arabes de l’empire Ottoman aux Archives du Ministere des Afaires Etrangeres de france (1793 – 1918). Les Editions Uniersitairs du Liban 1988. PP XX – XXI.

(2) د/ محمد أنيس: «الخطوط الرئيسية لسياسة إنجلترا تجاه الدولة العثمانية في القرن 18 م، مجلة الدراسات التاريخية، مجلد 8، 1959. ص ص 190 – 191.

وانظر نص المعاهدة النهائية للامتيازات بين الدولة العثمانية وإنجلترا 1675 م:

- J. C. Hurewitz: The Middle East..**op. cit.** PP 34 – 42.

وشروط الامتيازات الممنوحة، وأهداف توظيف التوازنات الأوروبية – الأوروبية، وتعد هذه المؤشرات محصلة للتغيير في عناصر القوة العثمانية وعناصر قوة الطرف الآخر الأوروبي.

وإذا كان تحديد معايير القوة للدولة القائدة أو المهيمنة على النظام من أهم مشاكل دراسة النظم الدولية وتطورها، فإن اكتشاف وتحديد أسباب التحول بعيدًا عن هذا الدور ليست أقل صعوبة، وتقدم الحالة العثمانية خلال مرحلة التدهور والانحدار نموذجًا هامًا على ذلك لابد أن يجذب اهتمام الدارسين لأسباب صعود ثم هبوط الإمبراطوريات. ومع ذلك (وفقًا لبعض أهم المصادر المتخصصة في الدراسات العثمانية)[1] فإن هذه الحالة لم تلق الدراسة الجدية الكافية؛ حيث لم يتركز الاهتمام على تحليل عمليات الخبو والانهيار بقدر ما تركز على مجرد تصنيف وتعديد العوامل الأساسية التي أدت إلى هذا الوضع. والجدير بالذكر أن هذه العوامل المشار إليها في هذه المصادر هي عوامل داخلية أساسًا. وهي الخاصة بالتاريخ السياسي بالدرجة الأولى أكثر من التاريخ الاقتصادي والاجتماعي الداخلي في حين يبدو من الضروري أن نتساءل كيف تؤثر هذه الأنماط السياسية من التغيرات وتتأثر بنظائرها المجتمعية والثقافية وكذلك الاقتصادية.

هذا. وتذكر مصادر أخرى أكثر حداثة من الأولى[2] أن دراسة التاريخ العثماني لم تحُز الأهمية الكافية – ليس لأسباب تاريخية فقط – ولكن لاعتبارات أكاديمية وفكرية أخرى؛ حيث إن نموذج الدولة العثمانية يدفع الباحث للغوص والبحث في مجالات علم اجتماع التاريخ، وعلم السكان التاريخي، والتاريخ الاقتصادي

(1) Bernard Lewis: The Emergence of Modern Turky. Oxford University Press Oxford. 1968. PP 21 - 22.

– وانظر أيضًا الإشارة إلى صعوبات دراسة مصادر التاريخ العثماني في: د/ نادية مصطفى: مرجع سابق.

(2) K. Karpt (ed): op. cit. PP. 9 - 10.

والاجتماعي المقارن، والتحديث والتنمية بصفة عامة. وبالرغم من أن هذه المجالات تدخل في صميم دراسات النظم المقارنة والحكومات، فإن دراسة العلاقات الدولية لا يمكن أن تفصل البعُد الداخلي عن الأبعاد الخارجية الخاصة بالأطراف الخارجية المتعاملة مع الإمبراطورية العثمانية، فكما أنه لا يمكن أن تقتصر الدراسة على التطورات السياسية الاجتماعية الخاصة بقلب الإمبراطورية في الأناضول وعلاقته بأرجاء الإمبراطورية، فإنه لا يمكن أيضًا أن تقتصر فقط على تفوق الغرب العسكري والاقتصادي، فالوجهان متداخلان؛ حيث إن بعض المتغيرات الداخلية ذات جذور خارجية، كما أن ضغوطًا خارجية عديدة ذات تأثيرات داخلية متعددة، وهو ما يمثل جهدًا ضخمًا تعجز عنه كثير من الجهود العلمية فتقتصر على دراسة جانب واحد فقط. ناهيك عن إشكاليات العلاقة بين السياسي العسكري وبين الثقافي المجتمعي أو الحضاري بمعنى شامل سواء فيما يتصل بالداخل أو يتصل بصفة خاصة بالتفاعلات الحضارية الدولية سواء في أوقات السلم أو الحرب أو سواء في أوقات القوة أو الضعف. والنموذج العثماني يفتح آفاقًا كبيرة أمام دراسة هذا النمط المتشابك من التفاعلات (كما سبق الإشارة في مقدمة الدراسة). وكما سيتضح لنا من التحليل التالي.

فمن ناحيةٍ: نجد أن من أهم سمات الأدبيات العربية والأجنبية في تاريخ تطور الدولة العثمانية خلال القرنين السابع عشر، الثامن عشر[1] تلك الإشارةَ الدائمة إلى آثار الأوضاع الداخلية العثمانية المتدهورة وإلى آثار محاولات إصلاحها على العلاقات العثمانية – الأوروبية. وهو ما يدفع للتساؤل عن طبيعة المتغيرات العثمانية التي كانت وراء تقلص القوة العثمانية العالمية وإنهاء دورها بصفتها قوة عظمى.

(1) انظر على سبيل المثال: محمد فريد. محمود شاكر. كارل بروكلمان: مراجع سابقة.

- E. Creasy. H. Inalcik. op. cit.

ومن ناحية أخرى: إذا كانت إحدى أهم صور التدخل الغربي في العالم الإسلامي في بداية عصر النهضة الأوروبية هي نموذج الغزو البرتغالي للمحيط الهندي وبداية السيطرة على تجارة المتوسط، إلا أن العالم الإسلامي استمر طوال القرن السادس عشر الميلادي كأكبر وأقدر كتلة في العالم، حيث إن عناصر القوة الغربية المتولدة عن عصر النهضة لم تكن قد وصلت بعد إلى الدرجة الكافية القادرة على قلب ميزان القوى العالمي، ولكن ومنذ نهاية القرن السادس عشر الميلادي أخذت تتراكم بصورة مستمرة تطورات جذرية في الحياة الاقتصادية والعلمية والاجتماعية الغربية بحيث نتج عنها - خلال قرنين - تفوق عالمي للقوى الأوروبية المسيحية، ويدفع هذا للتساؤل عن طبيعة المتغيرات الأوروبية التي أدت إلى هذا التحول في هيكل النظام الدولي وعملياته واسمه؟

ومن ثم يبرز لنا - من ناحية ثالثة - سؤالٌ مركَّب يطرح إشكالية تفسير التطور الذي حاق ليس فقط بوضع الدولة العثمانية في النظام الدولي ولكن بوضع العالم الإسلامي برمته. والذي دخل منذ القرن الثامن عشر الميلادي مرحلة الخبو ومرحلة الدفاع، ويتلخص السؤال كالآتي: ما الذي حدث حتى لا يشارك العالم الإسلامي الذي كان مركز القوة العالمية في التطورات العميقة خلال القرن السابع عشر، الثامن عشر والتي قادت العالم برمته إلى عصر جديد؟ هل المسئولية ترجع إلى فشل داخلي أساسًا ولماذا؟ أم ترجع إلى أحداث خارجية لم تظهر من قبل؟

إن هذا السؤال المركَّب إنما يطرح في الواقع كل أبعاد العلاقة بين «الداخلي» و»الخارجي» وكذلك العلاقة بين السياسي والاقتصادي والثقافي في تفسير التراجع في الدور العثماني العالمي بل في دور العالم الإسلامي بصفة عامة، ليس في هذه المرحلة فحسب بل في المراحل التالية أيضًا وحتى سقوط الخلافة العثمانية وتقسيم العالم الإسلامي بين قوى الاستعمار التقليدي. وإذا كانت

المدارس الفكرية المتعددة (الإسلامية والاستشراقية على حد سواء) قد اختلفت في الإجابة عن هذا السؤال[1]، إلا أن التحليل في هذا الموضوع إنما ينصبّ على التعريف بطبيعة التغيرات العثمانية والأوروبية التي أحدثت تأثيرها في السمات والعمليات النظمية الدولية في هذه المرحلة الانتقالية بين القوة والهيمنة وبين الضعف والانهيار. وتجدر الإشارة إلى أن هذه السمات ليست الخاصة بالتفاعلات العثمانية - الأوروبية المباشرة فقط، ولكن الخاصة أيضًا بالتفاعلات العثمانية الأوروبية حول أرجاء العالم الإسلامي المختلفة أو المستقلة عنه. والتي سنتناولها فيما يلي:

- **أ - المتغيرات العثمانية: بين مظاهر الضعف الذاتي وأسبابه وبين محاولات الإصلاح:**

لقد كان السياق الذي وقع في نطاقه صلح ويستفارك 1606م بمثابة الكشف الأول للنقاب عن تدهور الأوضاع الداخلية العثمانية وآثارها السلبية على الإنجاز الخارجي بعد سليمان القانوني. فلقد تولى من بعده عدد كبير من السلاطين الضعاف، وتعاقبت دورات اشتداد الضعف وعدم الاستقرار الداخلي ودورات الإصلاح أيضًا، وتخلل هذه الدورات محاولات التقدم في أوروبا - ولو بصعوبة - أو الدفاع والحفاظ على الأراضي العثمانية.

وبالنظر إلى دراسات عربية واستشراقية نقلت عن كتابات المؤرخين الأتراك المعاصرين لهذه المرحلة[2]، ركزت على عوامل الخبو والانهيار ومحاولات الإصلاح خلال القرنين السابع عشر والثامن عشر الميلاديين يمكن أن نوجز عدة

(1) M. G. Hodgson: op. cit. vol 2. PP 572 – 573.

(2) Bernard Lewis: Ottoman Observers of the Ottoman Decline. Islamic Studies. vol. 1. (1962) PP 71 – 87..

مجموعات من العوامل السياسية والعسكرية والاقتصادية التي عملت تأثيراتها على النظام العثماني خلال القرن السابع عشر والثامن عشر الميلاديين حين أخذ يشهد تطورات عميقة هزت أركانه وهياكله القديمة التي استند عليها من قبل في عملية توسعه ونموه وحتى الوصول إلى مرحلة «الدولة العالمية»(1). وتثير دراسة هذه العوامل ضرورة التمييز بين مستوى الأسباب ومستوى النتائج.

وتتلخص أهم العوامل السياسية في تدهور خصائص السلطة ابتداء من

---

(1) حول تفاصيل تأثير هذه العوامل المختلفة انظر:

– محمود شاكر: مرجع سابق، ج 8، ص ص 10 – 121. 116 – 120.

- H.Iinalcik: **op. cit.** pp 342 – 343.

- B. Lewis: The Emergence of ……..**op. cit.** PP 22 - 24.

– محمد فريد: **مرجع سابق**. ص ص 280 – 304.

– د/ سيار الجميل: **مرجع سابق**. ص ص 123 – 126. 278.

– أرنولد توينبي: **العالم الإسلامي والغربي**، منشورات المكتب التجاري للطباعة والتوزيع والنشر. بيروت، 1960، ص ص 26 – 27.

– شوقي أبو خليل: **عوامل النصر والهزيمة عبر تاريخنا الإسلامي**، دار الفكر، سوريا 1987م.

– د/ أحمد عبد الرحيم مصطفى: **مرجع سابق**، ص ص 158 – 161.

- Uriel Yeyd:» The Latter Ottoman Empire in Rumelia and Anatolia « in: P. M. Holt et.al(ed): **OP.cit.** Vol. 3. PP. 362 – 364

M. G. Hodgson: **OP. cit.** Vol. 3. PP 139 – 140

- H. Manceill: “The Ottoman Empire in World History” in: K. Karpat (ed)**. OP. cit.** pp 39 – 47.

- Andrew Hess: “ Comment “. in: K. Karpat (ed): **op. cit**. PP 49 – 50.

- M. G. Hadgson: **op. cit.** PP 127 – 132.

– حسين لبيب: تاريخ المسألة الشرقية، مكتبة الجمعية الملكية للدراسات التاريخية. القاهرة 1992. ص ص 7 – 9.

– مصطفى كامل: المسألة الشرقية، مطبعة الآداب، القاهرة 1898. ص ص 6 – 12.

السلاطين إلى البيروقراطية إلى القضاء، وما ترتب على ذلك من انتشار الفوضى والفساد. لقد كان الفساد الآفة التي دمرت القدرات المختلفة.

أما العوامل المتصلة بتداعي نظام القوة العسكرية العثمانية فتثير قضية ضعف نظام الانكشارية من حيث أسبابها ومن حيث آثارها السلبية على السياسات الداخلية. كما تثير – من ناحية أخرى – قضية الإصلاحات العثمانية برمتها عند بدايتها. فلقد كان جوهر أولى عمليات الإصلاح في بداية القرن الثامن عشر الميلادي الإصلاح العسكري من خلال النقل من الغرب. وهو الأمر الذي واجه مشاكل عدة ولم يحرز نتائجه المرجوة. أي وقف الهزائم العسكرية. ذلك لأن تدهور نظام الجيش لم يكن إلا جزءًا من إطار كلي. ومن ثم لم يكن إصلاح الجيش بمفرده هو السبيل لمنع الهزائم الخارجية العسكرية والدبلوماسية.

أما عن العوامل الاقتصادية فلقد وقعت في قلبها الأبعادُ المالية، ومن مظاهرها: ارتفاع نفقات المعيشة، التضخم، سوء إدارة الميزانية، ارتفاع الضرائب على الرعية، ارتفاع تكلفة الجيش، استنزاف الإيرادات العامة في نفقات غير رشيدة وغير قانونية أو بسبب الفساد، تدهور الريف وترك الفلاحين للقرى.

ولقد كان لهذه العوامل السياسية والعسكرية والاقتصادية آثارها على مركز الدولة العثمانية في الأناضول، كما كان لها آثارها على العلاقة بين المركز وبين الولايات التابعة للحكم العثماني. وفي نفس الوقت كان للعُملة وجه آخر. وهو مسئولية تفكك العلاقة بين المركز وهذه الولايات عن الضعف الذي أصاب الدولة العثمانية تحت تأثير عاملين أساسين هما: وضع الأقليات الدينية والقومية، وسوء نظام الحكم العثماني للولايات؛ مما أدى إلى ظهور حركات انفصالية واستقلالية. ولقد تلاعبت قوى التدخل الخارجي بهذين العاملين في معرض هجومها على الدولة العثمانية من الداخل.

ب - المتغيرات الأوروبية: تبلور عناصر القوة الأوروبية وتزايد الضغط الخارجي على الدولة العثمانية:

يتلخص البحث في تأثير هذه المتغيرات في المقولة الثلاثية الأبعاد التالية:

- تحدد انتهاء التوسع العثماني في أوروبا بالتفوق الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والعسكري المتعاظم لـ«دار الحرب».
- كان للتطور في الدور الاقتصادي العالمي لأوروبا آثاره السلبية على عناصر القوة الاقتصادية العثمانية.
- ومع ذلك حفظت الإمبراطورية قلبها الأوروبي لمدة ما يزيد عن القرنين، كما ظل قلبها العربي بعيدًا عن الهجمة المباشرة بسبب طبيعة التوازنات والنزاعات الأوروبية على القارة وحول البحار.

وفيما يلي تفصيل هذه المقولة:

صعود عناصر القوة الأوروبية والتآكل النسبي في القوة العثمانية

هناك درجة من الاتفاق بين بعض التحليلات المتخصصة في الدراسات العثمانية أن الضعف العثماني (الاقتصادي والفكري) في هذه المرحلة- وخاصة القرن الثامن عشر الميلادي - لم يكن مطلقًا أو جذريًا، ولكن كان نسبيًا بسبب التغيرات في النظام الدولي. فالتغير النوعي في قدرات الطرف الأوروبي والذي نقله من عصر «الإمارات الإقطاعية» إلى عصر «الدول القومية» ذات الحركة العالمية، هذا التغير هو الذي أبرز هذا الضعف العثماني[1].

ففي حين تراكمت الإنجازات الأوروبية خلال القرنين السادس عشر والسابع

(1) انظر على سبيل المثال:

- B. Lewis: The imergence...op. cit. p 35.
- T. Naff: op. cit. pp 19 – 22.
- M. G. Hodgson: op. cit. pp 133 – 137.

عشر الميلاديين، ظلت الإمبراطورية العثمانية غير قادرة على تطوير نظامها القديم، بل إن الضعف الداخلي لهذا النظام لم يجعلها قادرة– مع نهاية القرن الثامن عشر الميلادي – على مواجهة نتائج تراكم عناصر القوة الأوروبية خلال القرنين السادس عشر والسابع عشر الميلاديين.

ولكن ونظرًا لسيطرة العثمانيين على أراضيهم الأوروبية فإن الدولة العثمانية استمرت قوية جدًا ولو في شكل مختلف عما كان قائمًا في ظل أقصى قوة وصلت إليها من قبل في القرن السادس عشر الميلادي.

الصعود في القدرة الاقتصادية الأوروبية وآثارها السلبية على الاقتصاد العثماني:

تمثلت أهم أبعاد هذا الصعود في أمرين:

أولهما: التطور في الدور الأوروبي في الاقتصاد العالمي والذي اقترن بتطوير أساليب الصدام مع العالم الإسلامي وبالانتكاسات السياسية التي أصابت الدولة العثمانية[1]. وثانيهما: انعكاس التفوق الاقتصادي الأوروبي داخل الإمبراطورية ذاتها على ضوء خصائص الامتيازات وعواقبها[2].

ويتصل البعد الأول بتحول طرق التجارة العالمية عن المرور داخل أراضي الإمبراطورية بعد أن كانت الدولة العثمانية عند منتصف القرن السادس عشر

(1) Charles Issawi: “The Ottoman Empire in the European Economy”. in: K. Karpat (ed): **op. cit.** pp. 113 - 115.
- Robert Mantran: L’ Empire Ottoman et le Commerce Asiatique aux 16 et 17 Siecles «. in: R.Mantran (ed): L’ Empire Ottoman du XVI au XVIII. Voriorum Reprints 1984. PP 170 – 174.

(2) C. Issawi: op cit. PP 111 – 112.
- T. Naff: op. cit. PP 101 – 102.
Robert Mantran: «La Transformation du Commerce dans L’Empire Ottoman au XVIII Siecle». in: R. Mantran (ed): op. cit. pp. 221 - 230.

الميلادي تسيطر بمفردها على الطرق التجارة البحرية من المحيط الهندي إلى المتوسط. ومن ثم فقدت الدولة العثمانية جزءًا كبيرًا من التجارة العالمية بعد أن أضحت المياه المتوسطية مياهًا داخلية بعيدة عن تيار التجارة العالمية. هذا، وكان الجغرافيون العثمانيون قد حذَّروا منذ نهاية القرن السادس عشر الميلادي من مخاطر المراكز الأوروبية التجارية على سواحل الهند والخليج، كما نبّهوا إلى ضرورة إحكام السيطرة العثمانية على شواطئ اليمن وما يمرّ بها من تجارة. وإلا فلن يطول الأمد قبل أن يحكم الأوروبيون أراضي الإسلام.

وفي المقابل تضاعفت عدة مرات تجارة أوروبا. ولا يرجع هذا الوضع إلى احتكار القوى الأوروبية لطرق التجارة البحرية المفتوحة فقط، ولكن يرجع أيضًا إلى عدة اعتبارات أخرى من أهمها: فقدان الدولة العثمانية السيطرة على بعض أهم مناطق وطرق التجارة في أرجائها، مثل: البحر الأسود لصالح الدول الأوروبية وذلك تحت ستار «الامتيازات» الممنوحة لها عقب الهزائم العثمانية المتوالية. كما لم يجتمع للعثمانيين الشروط اللازمة لتحقيق التوسع الاقتصادي حيث لم يكن لديهم خبرة بتقاليد التجارة العالمية. ولم يستغلوا المزايا التي تحققت لهم بفضل فتوحاتهم وخاصة في الوطن العربي. ولقد لعبت الشركات الأوروبية للتجارة دورًا متزايد الأهمية في التجارة الخارجية للإمبراطورية العثمانية في حين لم يلعب الأتراك دورًا أساسيًا في هذه التجارة ولو على الأقل كمجرد وسيط.

ولقد كان لجميع هذه الأبعاد المتداخلة علاقاتها أيضًا بالعُملة العثمانية، ومن ثم تفاقمت الأزمة المالية التي كانت الدولة تعاني منها تحت تأثير اعتبارات داخلية (وخاصة أعباء الجيش العثماني).

أما البعد الثاني فيتصل بخصائص وعواقب «الامتيازات». فبقدر ما عكس تطور هذه الامتيازات خلال القرنين السابع عشر، الثامن عشر الميلاديين – التغير

في موازين القوى السياسية العالمية– كما سبق ورأينا – بقدر ما كان لها انعكاساتها ومدلولاتها الاقتصادية.

ولقد أبرزت التطورات الدولية في القرن الثامن عشر الميلادي تفوق الدور الغربي في التجارة الدولية للإمبراطورية وذلك نظرًا للتغيرات العميقة في التجمعات الأوروبية والتي دفعتها نحو مزيد من التوسع الخارجي. ولما كانت الامتيازات التي حصلت عليها الدول الأوروبية أداة خدمة هذا التوسع، فلقد كانت التسهيلات التي وفرتها الامتيازات تخدم مرحلة التطور التي تمر بها هذه الدول. أي مرحلة الرأسمالية الماركنتيلية ثم الرأسمالية قبل الصناعية. ففي خلال هذه المرحلة كانت الصادرات ضرورية وهامة؛ ولذلك أنشأت الحكومات شركات كبرى ساندتها الجيوش والدبلوماسية؛ ومن ثم تمكنت من توظيف الامتيازات لصالح التجار الغربيين المنتشرين في مختلف أرجاء الإمبراطورية والقائمين على نقل المواد الأولية من هذه الأرجاء ونقل الصادرات المصنعة إليها. وبذا ترسخت جذور التبعية الاقتصادية العثمانية من خلال عواقب الامتيازات في هذه المرحلة.

فنجد أن الأوروبيين أضحوا المستفيد الأول من التجارة العثمانية، وتدهورت القاعدة الاقتصادية العثمانية وتدهور الدور العثماني كوسيط في تجارة الغرب مع الشرق، وأضحى الميزان التجاري لصالح الغرب. بعبارة أخرى، جعلت الامتيازات من الإمبراطورية سوقًا كبرى لمنتجات الغرب، وفي نفس الوقت حارب الأوروبيون تطور الصناعة العثمانية الوطنية حتى تظل القاعدة الصناعية العثمانية محدودة إلى أقصى حدٍّ. فتتقلص قاعدة قوة الإمبراطورية.

هذا. ولم يكن بمقدور القوى والمؤسسات العثمانية أن توقف الآثار السلبية للامتيازات إما لاعتبارات عدم كفاءتها وتدهورها. وإما لاعتبارات سياسية متصلة

بدور القوى الداخلية المستفيدة من هذا الوضع.

وعلى هذا النحو يمكن القول - وبالنظر إلى دوافع وعواقب الامتيازات - إن المشكلة كانت ذات أبعاد سياسية وليست اقتصادية فقط، وإن الأزمة التي واجهتها الإمبراطورية في هذه المرحلة لم تكن أزمة اقتصادية حقيقية على الأقل على الصعيد الداخلي- ولكن أزمة سياسية تجد جذورها في أطماع القوى الخارجية، ولم ينجح العثمانيون في وضع العوائق الفعالة أمام اتساع هذه الأطماع نظرًا للفشل في تبني عملية إصلاح سياسية واقتصادية، ولهذا لا يصح في هذا الموضوع أن نجعل من الدولة العثمانية إما «الضحية» وإما «المسئول الوحيد». فإذا كان حكم التاريخ لم يُمْل لصالح الدولة العثمانية لفترة طويلة، إلا أنه لا يمكن أن نقلب هذا الحكم تمامًا لتقديم عكسه؛ ذلك لأن التاريخ الداخلي للإمبراطورية لم يُلق عليه الضوء الكافي لكشف الحجاب عن كثير من الأوضاع حيث إن مجال دراسة التاريخ الاجتماعي والاقتصادي العثماني يعد متأخرًا، ناهيك عن أن التاريخ العثماني برمته هو أكثر مراحل التاريخ الإسلامي التي لم تلقَ العناية والدراسة الكافية.

التوازنات الأوروبية على القارة الأوروبية وحول البحار والمحيطات:

سبقت الإشارة وبقدر من التفصيل إلى نمط «الانتقال من التوظيف العثماني للتوازنات لدفع الفتوح للأمام» إلى «التوظيف لها للدفاع عن استرداد أراض عثمانية»، ويكفي هنا تلخيص أهم سمات هذه التوازنات التي ساعدت على إفراز هذا النمط وهي تنقسم إلى سمتين:

السمة الأولى: هي محاولة تجميع الصفوف المسيحية في مواجهة الأتراك العثمانيين على أساس الحاجة « للعمل لطرد الكفار من الديار المسيحية وتسوية جميع الخلافات العالقة. وحتى يتوفر المجال لممارسة قوتهم وقدرتهم ضد الكفار

وإنقاذ الدم المسيحي الذي كان ضحية ترددهم وزيفهم عبر القرون الأخيرة»[1].

والسمة الثانية: هي تنافس الدول الأوروبية وصراعهم من أجل الهيمنة على القارة الأوروبية ومن ذلك كانت الحروب الاستعمارية. أضحى هذا التنافس الضمان الأساسي لسلامة الأراضي العثمانية في أوروبا وخارجها أيضًا خلال القرن الثامن عشر الميلادي. بل أضحى هذا التنافس بعد ذلك خلال القرن التاسع عشر الميلادي مهددًا للسلام في أوروبا ذاتها[2].

بعبارة أخرى، إذا كانت فورة معاهدات الامتيازات خلال القرن الثامن عشر الميلادي تعبيرًا واضحًا عن تغير موازين القوى السياسية والعسكرية، وعن تزايد اندماج الدولة العلية في نظام التحالفات الأوروبية، إلا أن الصراع بين القوى الأوروبية للهيمنة على القارة وعلى المستعمرات كان من أهم العوامل ذات الآثار الموازية التي ساعدت على بقاء الإمبراطورية لفترة طويلة.

ولم تكن التوازنات على القارة تنفصل عن نظائرها خارج القارة والتي حكمت اتجاهات الحركة الاستعمارية الأوروبية، فقد أدى نمط التوسع الأوروبي في هذه المرحلة – والذي أعلى من قيمة التجارة والمستعمرات – إلى إبراز نمط من العلاقات الأوروبية مع الدول الإسلامية، ونمط من العلاقات الأوروبية – العثمانية حول هذه الدول اختلف عما ساد من قبل. وعما سيبرز بعد ذلك في القرن التاسع عشر والعشرين الميلاديين. أي الاستعمار المباشر، وهذا يقودنا إلى المبحث التالي.

(1) د/ مجيد خدوري: مرجع سابق. ص ص 368 – 372

وانظر أيضًا تفاصيل الرؤية الأوروبية عن الإسلام في القرنين 17 م و 18 م والتي تشكلت برؤية أوروبا للأتراك العثمانيين في:

- Norman Daniel: Islam. Europe and Empire. The University Press. Edinburgh. 1966. PP 3 – 39.

(2) T. Naff: op. cit. PP 103 – 104.

خلاصة القول: أن هذا النمط من التفاعل بين متغيرات عثمانية (داخلية) وأخرى أوروبية (خارجية) يفسر التحولات في وزن الدور العثماني العالمي، وإذا كانت أطر نظرية وفكرية (استشراقية وغيرها) قد تنوعت أسانيدها لهذا التفسير، إلا أنه مما لا شك فيه أن هناك نوع أو درجة من التطابق النسبي بين دورات التحولات الداخلية والتحديات الخارجية، وهو الأمر الذي كان لابد وأن ينعكس على نمط التفاعلات السلمية التعاونية (الحضارية بالمعنى الشامل وعلى اتجاهها: من يؤثر على من وكيف وفي أي المجالات المعرفية والفكرية والعلمية..؟ ولعل قضية التنظيمات العثمانية– وما تحمله من دلالات بالنسبة لبعض أنماط هذه التفاعلات – ليعني الكثير بالنسبة لما كان لحاله السياق السياسي والعسكري للعلاقات من أثر على نمط العلاقات الحضارية ونتائجها. ومن ثم فإن تحليل قضية الإصلاحات العثمانية سيقدم لنا الكثير من الدلالات بهذا الصدد وعلى أكثر من مستوى.

ثانيًا: العالم الإسلامي بين انعكاسات تقلص القوة العثمانية وتطور توجهات وعواقب الهجمة الأوروبية:

مارست عدة متغيرات تأثيراتها على التفاعلات بين عدة أطراف في أنساق فرعية دولية إسلامية وبين كلِّ الدولة العثمانية والدول الأوروبية، وهناك مستويان أساسيان من هذه الأنساق الفرعية:

المستوى الأول: هو مستوى «النسق العربي» الذي يضم الولايات العربية التي كانت تحت الحكم العثماني.

أما المستوى الثاني: فهو مستوى «الدول الإسلامية المستقلة» عن الدولة العثمانية. وهي أساسًا: الدولة الصفوية، والدولة المغولية في الهند، والدولة السعدية في المغرب.

هذا. وتنقسم المتغيرات التي شكلت العلاقات الدولية حول هذين المستويين

إلى متغيرات: عثمانية، ومتغيرات أوروبية، ومتغيرات نابعة من خصائص أوضاع كل نسق فرعيّ في هذين المستويين.

فمن ناحيةٍ: نسعى إلى اكتشاف تأثير تخلخل المركزية العثمانية على ولاياتها العربية وخاصة من حيث إمكانات حمايتها من التدخلات الأوروبية. وكذلك اكتشاف تأثير استمرار الصراع أو على الأقل عدم التعاون مع الدول الإسلامية على إمكانات مواجهة تصاعد الهيمنة الأوروبية الجديدة.

ففي حين كانت النمسا وروسيا تحققان انتصاراتهما على الدولة العثمانية في أوروبا كانت فرنسا وبريطانيا تدخلان ساحة المسألة الشرقية ولكن من باب آخر. أي في أرجاء العالم الإسلامي التابع للدولة العثمانية وغير التابع لها، هذا ولقد حاولت روسيا في هذه المرحلة أن تشارك في هذا الدخول على صعيد الوطن العربي وآسيا الإسلامية وسنلاحظ- خلال هذه المرحلة - كيف أن الدور العثماني قد توقف عن الدفاع عن أرجاء العالم الإسلامي قبل أن يدخل ذلك في القرن التاسع عشر الميلادي مرحلة العجز عن صد الهجوم المباشر. ولذا تثور أمامنا الأسئلة التالية:

- **هل استغلت الدول الأوروبية الصراع الصفوي - العثماني؟ وهل استغلت بوادر الخلخلة المركزية العثمانية لحكم الولايات العربية؟**
- **هل كان للعلاقات العثمانية مع بعض الدول على ساحة أوروبا تأثيرها على علاقاتها حول أرجاء العالم الإسلامي؟**

ومن ناحية أخرى فإن المتغير الأوروبي المقصود به أمران: التطور في طبيعة، (ومن ثم اتجاه) التوسع الأوروبي خارج أوروبا على ضوء التطور في المجتمعات الأوروبية والتطورات في أوضاع التوازنات بين القوى الخارجية وتنافسها خارج القارة.

فمع انتقال الرأسمالية الأوروبية من رأسمالية تجارية إلى رأسمالية صناعية انتقل

الاستعمار من الطابع التجاري إلى الطابع الصناعي؛ حيث أضحى هدفه السيطرة على أسواق شراء المواد الأولية وبيع المواد المصنعة، ولقد انعكس هذا التطور على شكل ومحاور امتدادات النفوذ الأوروبي حول العالم الإسلامي خلال القرنين السابع عشر و الثامن عشر الميلاديين، فبعد أن أخذت القوى الأوروبية خلال القرن السادس عشر الميلادي تمتد إلى سواحل البلاد العربية والإسلامية المطلة على المحيط الهندي والبحر الأحمر والخليج العربي وذلك لتطويق العالم الإسلامي في وقت كانت دولة الكبرى تتمتع بالقوة السياسية، بدا اتجاه الدول الأوروبية إلى مد النفوذ إلى الدول الإسلامية ذاتها لتدعيم ليس السيطرة التجارية ولكن السيطرة السياسية بعد أن دخلت هذه الدول مرحلة الضعف وهكذا، وبعد أن كان النفوذ الأوروبي السياسي في أوائل القرن الثامن عشر الميلادي لا يزال ضئيلًا في منطقة الشرق الإسلامي حيث كانت الحكومات المغولية والفارسية والعثمانية لا تزال على جانب مهم من القوة إلا أنه بازدياد الفوضى والضعف في هذه الحكومات عبر القرن الثامن عشر الميلادي. ازداد النفوذ السياسي الأوروبي إلى جانب النفوذ التجاري.

والجدير بالذكر هنا أن قلب العالم الإسلامي- وحتى نهاية القرن الثامن عشر الميلادي - لم يتعرض للهجوم الأوروبي المباشر الذي ظل قاصرًا على سواحل البحار الشرقية والجنوبية وعلى الامتيازات التجارية والمالية، ولكن حين حدث تحول جديد في النشاط الأوروبي مع الثورة الصناعية الثانية سيطر أسلوب الاستعمار المباشر على القرن التاسع عشر الميلادي. وكانت الحملة الفرنسية على مصر والشام هي بداية هذه المرحلة الجديدة، وبالمثل فإن نمط التوازنات الأوروبية- الأوروبية السابق توضيحه قد مارس نفس التأثير على اتجاه التوسع الأوروبي وأطرافه.

ومن ناحية ثالثة: فإن المتغيرات النابعة من خصائص وأوضاع كل نسق فرعي

إسلامي دولي كانت محصلتها تمثل السمة العامة لحالة العالم الإسلامي في هذه المرحلة. أي سمة البيئة الكلية التي جرت في نطاقها التفاعلات الإقليمية، وهذه السمة هي حالة من الضعف العام ومن تدهور الدور السياسي في التاريخ العالمي، حيث أضحت كل القوى الإسلامية قرب نهاية القرن الثامن عشر الميلادي في موقف الدفاع في مواجهة القوى المسيحية الغربية بعد أن تغير تمامًا الوضع العالمي والذي معه فَقَدَ العالم الإسلامي المبادرة السياسية العالمية.

هذا. ولقد تعددت زوايا نظر المستشرقين إلى هذا الوضع الجديد ومحدداته على نحو يبرز مواقف متنوعة من قضية العلاقة بين «الداخلي» و«الخارجي» والعلاقة بين الحضارة وعناصر القوة المادية.

وإذا كان اتجاه قد أبرز وزن العوامل الداخلية الحضارية[1] في حين أبرز اتجاهٌ ثانٍ وزن العوامل الخارجية[2] فإن اتجاهًا ثالثًا[3] وإن حاول أن يجمع بين الأبعاد الداخلية والخارجية إلا أنه جعل الداخلية هي الأساس حيث كانت ذات طبيعة متدهورة بالفعل عند مجيء الموجة الغربية الجديدة، مع ملاحظة أن هذا الاتجاه لم يذكر من قريب أو بعيد الهجمة الأوروبية باعتبارها مصدر تهديد خارجي استغلت ما كان قائمًا من ضعف وأضافت عليه:

- **1 – أنماط التفاعلات الدولية حول الولايات العربية تحت الحكم العثماني مع بداية تخلخل المركزية العثمانية:**

تركز دراسات بعض المؤرخين العرب المعاصرين عن تاريخ الوطن العربي

(1) ف. بارتولد: تاريخ الحضارة الإسلامية. ترجمة حمزة طاهر.ط 5. دار المعارف . القاهرة 1983 ص ص 115 – 120.

(2) M. G. Hodgson: op. cit. PP 136 – 137.

(3) J. Saunders: “The problem of Islamic Decadence”. Journal of World History. VOL. 7. 1963. PP 703 – 705.

الحديث (خلال القرنين 17، 18 م) نجد واضحًا تركيزها على بعدين أساسيين[1]:
أولهما: سمات وأسباب تدهور الإدارة والحكم العثماني للولايات العربية، ومن ناحية أخرى الربط بين أسباب ضعف الدولة العثمانية وبين ضعف هذه الإدارة والحكم وبين ظهور ما سمى «الحركات الاستقلالية»، الانفصالية، الوطنية، التحررية، المحلية، في بعض الولايات العربية. سواء كانت الولايات الدائمة الوقوعة في نطاق الحكم العثماني (مصر والشام)، أو التي خرجت في بعض الأحيان عنه مثل (البصرة، بغداد، اليمن)، أو التي لم تكن تقع إلا تحت السيادة الاسمية العثمانية (الحجاز)، أو التي كانت خارجها حتى القرن التاسع عشر الميلادي (الخليج).

ولقد ظهرت معظم حركات العصبيات المحلية، خلال القرن الثامن عشر الميلادي الذي شهد اختلال ثم انهيار التوازن الذي سعت قوانين سليمان القانوني لإقراره بين السلطات المركزية العثمانية وبين الحاميات العثمانية والعصبيات المحلية، ولم تنجح محاولات السلاطين لاستعادة هذا التوازن خلال القرنين السابع عشر والثامن عشر الميلاديين؛ ولذا كان عليهم التحرك بقوة لمواجهة الحركات المتعددة التي حملت مشروعات ذات طابع استقلالي.

(1) انظر تفاصيل السمات والخصائص العامة للحكم في الوطن العربي وما اعتراه من مظاهر الضعف والتدهور:
- د/ عمر عبد العزيز: مرجع سابق. ص ص 122 – 128.
- د/ عبد الرحيم عبد الرحمن: تاريخ العرب الحديث والمعاصر، ط 4، دار الكتاب الجامعي. القاهرة، 1962. ص 38.
- د/ أحمد عزت عبد الكريم: تاريخ العرب الحديث والمعاصر، دار المعارف. القاهرة، 1974. ص ص 18 – 42.
- د/ أحمد عبد الرحيم مصطفى: تاريخ العرب الحديث منذ الغزو العثماني وحتى الوقت الحاضر، القاهرة 1962، ص ص 14 – 18.
- د/ رأفت الغنيمي الشيخ: تاريخ العرب الحديث والمعاصر، دار الثقافة. القاهرة، 1986. ص ص 41 – 44. 53 – 59.

وفي مقابل اهتمام الدراسات التاريخية عن تاريخ الوطن العربي الحديث بهذين البعدين نجد أن الأبعاد الدولية لم تلقَ اهتمامًا مذكورًا. أن مضمون هذه الدراسات لم يهتم - صراحة وضمنًا- بطرح مقولتين شائعتين ومتناقضتين في نفس الوقت وهما:

أن نمط الحكم العثماني في الولايات العربية هو المسئول عن تدهور وانحطاط أحوالها السياسية والاقتصادية والاجتماعية ولهذا ظهرت الحركات الاستقلالية، ثم أن هذا الحكم- قد حمى المنطقة - عن طريق ما فرضه من عزلة عليها- من الاستعمار الأوروبي كما حقق لها الوحدة السياسية التي افتقدتها منذ سقوط الخلافة العباسية.

ومن ثم فإن هاتين المقولتين تثيران السؤالين التاليين: هل كانت الحماية العثمانية من التهديدات الخارجية للدول العربية ثمنًا مقبولًا وعادلًا للاستنزاف والفوضى الداخلية والعزلة عن التطورات العالمية؟ وما هي ضوابط العلاقة السليمة بين مركز الإمبراطورية والأطراف التابعة لها؟ وما درجة تأثير الأطراف الخارجية على تشكيلها؟

ويمكن من خلال محاولة الإجابة عن هذه الأسئلة إعادة صياغة هاتين المقولتين على ضوء إعادة تمحيص أبعاد العلاقة بين ضعف الإدارة العثمانية وبين الحركات الاستقلالية. ولكن على النحو الذي يبرز طبيعة هذه الحركات. ووزن وطبيعة تأثير المتغير الأوروبي على التفاعل بينها وبين المركزية العثمانية. فمن الملاحظ أن الاتجاه العام للأدبيات العربية والاستشراقية على حد سواء هو إغفال تقدير وزن تأثير هذا المتغير على التفاعلات العثمانية العربية، وإن كانت هذه الأدبيات لم تغفل الإشارة إلى الدور الأوروبي. فإن ذلك قد تم في مواضع متفرقة وبصورة عادية وبدون تحليل وربط بالسياق العام لتطور هذه الأحداث ودون تمييز بين أنماط مختلفة لتأثير هذا

المتغير في الأنساق الفرعية الدولية الإسلامية المختلفة.

ينقسم التحليل إلى ثلاثة جزئيات تقدم كل منها سمات نمط التفاعلات الدولية حول أحد الأنساق الفرعية العربية الأساسية: مصر، ثم الشام والجزيرة والخليج، ثم شمال أفريقيا، وهي أنماط ثلاثة اختلفت من حيث شكل الحكم العثماني ومن حيث درجة إحكام السيطرة العثمانية بصورة دائمة. فهل سيساعد هذا التحليل على إعادة صياغة المقولتين الشائعتين السابق عرضهما على نحو يلخص رؤية جديدة عن أبعاد التفاعل بين الضعف العثماني وبين رد الفعل العربي، وبين طبيعة تأثير المتغير الأوروبي؟

أ - مصر بين المساندة العسكرية الروسية لحركة علي بك الكبير وبين التنافس الفرنسي - الإنجليزي التجاري:

كان الصراع بين بكوات المماليك والولاة العثمانيين من ناحية فضلًا عن الصراع بين الأسر المملوكية على السلطة من أهم أسباب تدهور الأوضاع في مصر خلال القرن السابع عشر والثامن عشر الميلاديين. ومع ذلك لم تفرز هذه الصراعات وحتى منتصف القرن الثامن عشر الميلادي أي محاولة للانفصال أو الاستقلال عن المركز العثماني.

وكانت حركة علي بك الكبير (1760 - 1772م) مجالًا خصبًا لدراسة أبعاد دولية مهمة تبين آثار وانعكاسات التوازنات العثمانية الأوروبية على مصر من ناحية كما توضح من ناحية أخرى توجه مصري مبكر نحو تحدي الهيمنة العثمانية. وفي نفس الوقت تجنب الخضوع لإحدى القوى الأوروبية الكبرى بمفردها[1]. وتتضح

(1) د/ جهاد عودة: السلوك الخارجي لمصر.. دراسة مقارنة بين عهدي على بك الكبير (176 - 1772 م) ومحمد علي باشا (1805 م - 1848 م) (في) د/ علي الدين هلال (محرر): دراسات في السياسة الخارجية المصرية من ابن طولون إلى أنور السادات. مكتبة النهضة المصرية، القاهرة 1987. ص ص 69 - 128.

لنا هذه الخلاصة على ضوء ما يلي[1]:

من ناحية: كانت حركة علي بك الكبير حركة استقلالية في ظاهرها (عزل الوالي العثماني وعدم قبول ولاة آخرين، التوقف عن دفع الأموال للدولة العثمانية، سك العملة والدعاء على المنابر) ولكن لم يعلن علي بك الانفصال أو قطع العلاقات، كما لم تستمر الحركة من بعد القضاء عليه. وكان من أهم مظاهر الاستقلالية التي سعى إليها بناء قوة عسكرية لتوسيع النفوذ المصري في الحجاز والشام، وكذلك تدعيم القدرة الاقتصادية المصرية من خلال تعبئة مصادر دخل جديدة وخاصة من التجارة.

ومن ناحية أخرى: وفي حين ساندت روسيا علي بك عسكريًا ضد العثمانيين فإن التنافس البريطاني الفرنسي التجاري ساعده من جانب آخر.

ولقد اتخذت المساندة الروسية شكل الاتفاق على القيام بعمل مشترك ضد العثمانيين وكان من أهمها المساندة الروسية البحرية لقوات علي بك الكبير وظاهر العمر (والي عكا) خلال محاولتهما إحكام السيطرة على

(1) انظر تفاصيل الأحداث التاريخية في هذه المرحلة والتي تضمنت الإشارة إلى بعض سمات السلوك الخارجي وخاصة الاتصال بروسيا في:

– د / عبد الوهاب بكر: مصر العثمانية في النصف الثاني من القرن الثامن عشر. دار المعارف. القاهرة 1982.

– د/ عمر عبد العزيز: مرجع سابق. ص ص 144 – 149.

– د/ عبد العليم أبو هيكل: المشرق العربي من السيادة العثمانية حتى الحرب العالمية الأولى. دار الثقافة العربية. القاهرة، د. ت. ص ص 100 – 105.

– د/ رأفت الغنيمي الشيخ: مرجع سابق. ص ص 100 – 105.

- R. Bagley: op. cit. PP 65 – 69.

– د/ فؤاد المرسي خاطر: الصراع الروسي العثماني وأثره في الوطن العربي. مجلة الدراسات التاريخية. مجلد 28 – 29. 1983. ص ص 151 – 153.

- P. M. Holt: «The Later Ottoman Empire in Egypt and the Fertile Crescent « in.P. M. Holt. et.al.(ed): op.cit. pp 379 - 380.

الشام. وكان هذا العمل بمثابة أول تدخل عسكري أوروبي مباشر – ولو محدود النطاق – في العلاقات العثمانية – العربية. وعلى الصعيد التجاري كان اتفاق التعاون التجاري بين علي بك وإنجلترا أول صورة من صور العلاقات الخارجية بين مصر العثمانية والقوى الأوروبية. ولقد تولد هذا الاتفاق في ظل التنافس التجاري الاستعماري بين إنجلترا وفرنسا في شرق المتوسط للسيطرة على طريق التجارة بين البحر الأحمر والمتوسط بعد أن تدعم النفوذ البريطاني في الهند على حساب النفوذ الفرنسي، فلقد اتفق علي بك الكبير مع شركة الهند الشرقية لإعادة إحياء طريق البحر الأحمر– مصر – المتوسط وفتحه أمام التجارة الإنجليزية بين الهند وأوروبا. وهو الطريق الذي سبق وأغلقه العثمانيون تحت ضغط متطلبات حماية الأماكن المقدسة وحماية الدخول من طرق التجارة البرية الآسيوية وخوفًا من زيادة ثروات المماليك. ولذا كان الاتفاق مع إنجلترا بمثابة أقصى تأكيد على محاولات علي بك الاستقلال المالي – التجاري عن الدولة العثمانية، بل ودعم قدرة مصر الاقتصادية والمالية في مواجهة هذه الدولة. ولقد اقترن بذلك تشجيع التجار الأوروبيين وحماية التجارة الأوروبية، كما ترتب عليه تغيرات اجتماعية وقانونية مهمة للتغلب على العوائق التي تعترض هذه النشاطات الأوروبية؛ ولذا تنامى نفوذ الأقليات في مصر على نحو لم تعرفه مصر العثمانية من قبل، ولم تبدأ الدولة العثمانية في الاعتراض على هذا التوسع التجاري إلا حين بدأ علي بك الكبير يوظف عوائده لبناء قوة عسكرية تدعم نفوذه وتدعم مصالحه الاقتصادية، ولقد كان من بين أهداف امتداد نفوذ علي بك إلى الحجاز تأمين هذا الطريق التجاري.

ومن ناحية ثالثة: كان لحالة نظام التوازن الأوروبي وكذلك التوازنات العثمانية

- الأوروبية تأثيرها على فرص هذه الحركة والقيود عليها. ومن ثم فلقد سقطت هذه الحركة؛ لأن الظروف الدولية السائدة - وخاصة من حيث الصراعات الأوروبية - لم تكن ملائمة لتحقيق أهداف السلوك العسكري الخارجي لعلي بك. هذا فضلًا عن قوة ردّ الفعل العثماني لإجهاض هذه الحركة واستعادة هيبة السلطة العثمانية في وقتٍ كانت الدولة العثمانية قد منيت فيه بهزائم عديدة في أوروبا أفضت إلى معاهدة كوكينارجا. فيمكن القول: إن روسيا قدمت المساعدة لعلي بك وظاهر العمر كعنصر ضغط لتحقيق مكاسب أخرى أكثر أهمية في مناطق أخرى في مواجهة الدولة العثمانية، وبالفعل ما إن تم عقد معاهدة كوكينارجا حتى تخلت روسيا عمَّن ساندتهم من قبل على سواحل الشام. هذا ومن ناحية أخرى، فلقد كان لمراقبة فرنسا وبريطانيا للتوسع الروسي نحو المشرق العربي آثاره أيضًا في تحجيم نطاق الحركة الروسية نحو مصر والشام، وأخيرًا فإن الأوضاع النظمية الدولية المحدِّدة للتفاعل بين النظام العثماني والنظام الدولي الأوروبي في هذه المرحلة الانتقالية من عمر الأول (التحرك نحو الضعف) والمرحلة التكوينية من عمر الثاني، هذه الأوضاع بيَّنت أن التفاعل حول الشرق العربي والعالم الإسلامي كله وحتى أواخر القرن الثامن عشر الميلادي كان في الأساس تجاريًا وليس عسكريًا سياسيًا كما حدث بعد ذلك في القرن التاسع عشر الميلادي؛ ولذا فبينما حقق علي بك الكبير نجاحًا على الصعيد التجاري لم ينجح حين انتقل إلى فكرة الاستقلال العسكري السياسي.

ب - الشام والجزيرة: بين تعاون الحركات الاستقلالية في الشام مع القوى الأوروبية وبين الضغط البريطاني على جنوب الجزيرة:

نظرًا للموقع الجغرافي لهذين النسقين الفرعيين تأثرت تفاعلاتهما الدولية ليس بطبيعة المتغيرات الأوروبية في احتكاكها بالمتغيرات العثمانية فقط، ولكن

أيضًا بحالة الصراع الصفوي - العثماني الذي ظل تأثيره قائمًا حتى نهاية القرن الثامن عشر الميلادي. حين بدأ يعلو عليه خلال القرن التاسع عشر الميلادي- تأثيُر التدخل الأوروبي، وذلك في وقتٍ أصاب فيه الضعف الطرفين العثماني والصفوي، كما تطورت التوازنات الأوروبية بالتوازي مع ذلك(1).

وفي الشام تبرز أمامنا ثلاثة نماذج كبرى للحركات الاستقلالية التي حاولت الاستفادة من ضعف الإدارة العثمانية لتدعيم منحى الاستقلال: نموذج حركة المعنيين ثم الشهابيين والدروز في لبنان، وحركة ظاهر العمر ثم أحمد الجزار في فلسطين، حركة آل العظم في دمشق.

وتشترك هذه النماذج في عدة سمات أو خصائص نركز بصفة خاصة على تلك التي لها مدلولات بالنسبة للتفاعلات العثمانية - الأوروبية حولها(2):

فمن ناحية: ظهر قادة هذه الحركات من بين توازنات قوى محلية وتمكنوا من الانفراد بالسلطة نتيجة القدرة على اتباع سياسة توازن بين مختلف القوى.

ومن ناحية أخرى: حصلت هذه الحركات في بدايتها على رضاءٍ ضمني أو مباشر من استانبول نظرًا لقيام هذه القوى بدور في حماية مصالح الدولة العثمانية. ولكن سرعان ما

---

(1) Kamal S.Salibi: Middle Eastern Parallels: Syria Arabia in Ottoman Times". Middle Eastern Studies. VOL. 19.NO. 1. 1979. PP. 74 – 75.

(2) انظر التفاصيل التاريخية في:

- د/ عمر عبد العزيز: مرجع سابق. ص ص 153 – 186.
- محمد فريد: مرجع سابق.
- د/ عبد الرحيم عبد الرحمن: مرجع سابق. ص ص 139 – 145.
- د/ رأفت الغنيمي الشيخ: مرجع سابق. ص ص 65 – 80.

R.Bagley..op.cit. PP 68 – 75. -

- وكذلك انظر نتائج دراسة:

K. Salibbi. op. cit. PP 74 – 79.

تغير هذا الرضاء إلى قرار بالتصفية حين تزايدت مصادر القوى الطموحة لهذه الحركات؛ ونظرًا لزيادة ركائز قوتها المالية والعسكرية؛ ونظرًا لاتصالها بقوى أوروبية.

ومن ناحية ثالثة: اقترنت هذه الحركات بتغلب اتجاه التسامح الديني مع الأقليات وتزايد نفوذ الأوروبيين وبتدعيم الاتصالات مع قوى أوروبية متعددة لتعبئة المساندة في مواجهة العثمانيين. ولقد تنوعت أنماط العلاقة مع هذه القوى الأوروبية، وكان لحركة فخر الدين المعنيّ علاقات متعددة: سياسية واقتصادية وثقافية مع إيطاليا وأسبانيا وفرسان القديس يوحنا في مالطة. وكانت هذه العلاقات تثير قلق السلطة العثمانية وتدفعها للتدخل وخاصة في الأحوال ذات الصلة بالصراع مع الصفويين. فإذا كان السقوط الأول لفخر الدين المعنيّ 1613م قد ارتبط برغبة السلطان العثماني في تأمين ظهره خلال تدهور الجبهة الصفوية. وللاستيلاء على الموارد اللازمة لدعم العمليات العسكرية العثمانية على هذه الجبهة، فإن السقوط الثاني للأمير فخر الدين المعنيّ أيضًا قد اقترن بحدوث اتصالات بينه وبين الشاه الصفوي ناهيك عن اتصالاته مع القوى الأوروبية. وبالمثل فإن السقوط الأول لآل العظم 1730م ارتبط بالقلاقل التي ثارت في استانبول بسبب الهزائم على الجبهة الفارسية، كما أرادت الدولة العثمانية مصادرة أموال آل العظم لتمويل حربها مع الصفويين.

وحول الجزيرة والخليج: فلقد تأثرت التفاعلات الدولية حولها بأبعاد ثلاثة: درجة النفوذ العثماني قوة أو ضعفًا، ودرجة امتداد أو تقلص النفوذ الصفوي، وأخيرًا تزايد التدخلات الأوروبية[1].

(1) انظر التفاصيل التاريخية في:
- د/ إبراهيم العدوي: مرجع سابق. ص ص 442 – 444.
- د/ عمر عبد العزيز: مرجع سابق. ص ص 200 – 205.
- د/ سيد مصطفى سالم: الفتح العثماني الأول لليمن (1635)، مرجع سابق. ص ص 255 – 355 . 426 – 445.

فخلال القرن السابع عشر الميلادي كان هناك توازن معقد في هذه المنطقة نجم عن استمرار النزاع الصفوي العثماني من ناحية وعن تطور توازن القوى الأوروبية في المنطقة (البرتغالي - الإنجليزي - الهولندي إلى الإنجليزي- الفرنسي - الهندي) من ناحية أخرى، واستمر هذا التوازن المعقد حتى انهيار القوة الصفوية في منتصف القرن الثاني عشر الهجري - الثامن عشر الميلادي. مما أدى إلى تراجع الاهتمامات الفارسية بالخليج؛ ومن ثم أضحى توازن القوى الأوروبية محددًا أساسيًا في سياسات هذه المنطقة وفي تفاعلاتها الخارجية وخاصة في ظل طبيعة التطور في تنافس القوى الاستعمارية خارج أوروبا. أي تدعيم النفوذ البريطاني بعد تغلبه على النفوذ الهولندي ثم الفرنسي. ومن ثم تصدت بريطانيا للسيطرة على الكيانات السياسية الناشئة في هذه المنطقة. أي إمارات الخليج. هذا ولقد تشككت هذه الإمارات في النفوذ العثماني وحرصت على تأكيد استقلالها بين الصفويين والعثمانيين، إلا أن مسلك هذه الإمارات تجاه هولندا وبريطانيا وفرنسا كان أقل تشككًا. ولقد ساند البريطانيون الزيديين في اليمن لمقاومة العثمانيين، كذلك تعاون البريطانيون مع عمان ضد البرتغاليين، وحاول الفرنسيون التعاون مع القبائل العربية في

- ل. ا. سيديو: مرجع سابق. ص ص 506 – 513.
- د/ ميمونة خليفة الصباح: «علاقات الكويت الخارجية خلال القرن 18م»، مجلة المؤرخ العربي، عدد 38، 1988، ص ص 68 – 102.
- د/ جمال زكريا قاسم: الخليج العربي دراسة لتاريخ الإمارات العربية في عصر التوسع الأوروبي الأول 1507 – 1840م، دار الفكر العربي، القاهرة، 1985، ص ص 9 – 13، 95 – 183.
- د/ فاروق عثمان أباظة: عدن والسياسة البريطانية في البحر الأحمر 1839 – 1918، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة 1976، ص ص 58 – 73.
- K. Salibi: op. cit. pp 77 - 80.
- R. Bagely: op. cit. pp 58 - 62. 90 - 94.

Anderw Hess: “The Forgotten Frontier: The Ottoman North African Provinces During the Eigheenth Century”. In: Thomas Naff & Roger Owen (eds). Op. cit. pp 74 - 80.

شمال الجزيرة ضد الحركة الوهابية وضد الإنجليز. ولقد لعبت تدخلات القوى الأوروبية دورها في تشكيل التوازنات الإقليمية في هذه الأرجاء على نحو مهد لسيطرة هذه القوى بعد ذلك على حساب مصلحة ووحدة الكيانات السياسية الإسلامية في هذه المنطقة.

جـ- شمال أفريقيا: بين الهجوم على الوجود الأوروبي في المتوسط ومعاهدات السلام مع الأوروبيين وبين درجة الاستقلال عن السيادة العثمانية:

سبق أن رأينا كيف تجمدت ساحة الصراع العثماني - الأسباني في المتوسط مع نهاية القرن السادس عشر الميلادي. ولكن ظلت المنطقة ولمدة ما يقرب من القرنين ساحة لنوع من الصراع غير المنظم أخذ شكل غارات بحرية متبادلة بين شمال وجنوب المتوسط طوال القرنين السابع عشر والثامن عشر الميلاديين. ولم يحدث أي استقطاع من الأراضي المسلمة في شمال أفريقيا وظل للدولة العثمانية قدر كبير من السيطرة السياسية على هذه المنطقة.

وعلى ضوء الرؤية المقارنة بين أنماط مثل هذه التفاعلات خاصة حول الجزائر وتونس وليبيا يمكن أن نستخلص ما يلي[1]:

---

(1) انظر التفاصيل التاريخية في:

- د/ زاهر رياض: شمال أفريقيا في العصر الحديث، مرجع سابق.
- د/ رأفت الغنيمي الشيخ: مرجع سابق، ص ص 87 - 95.

- Robert Mantran: “Le Statut de l’Algerie. de la Tunisie et de la Tripolitaine dans l’Empire Ottoman”. Dans: R.Mantran (ed): op. cit. pp 6 - 8. 13 - 14.
- P.M. Holt: et. Al. (ed): op. cit. V2. pp 254 - 265.
- N. Barbourd: op. cit.

وبالنسبة لجهاد الجزائر وتونس وليبيا انظر:

- P.M. Holt et. Al. (ed): op. cit. pp 254 - 264.

وحول نصوص بعض اتفاقيات السلام والتجارة بين الولايات الثلاثة وبين بريطانيا وفرنسا انظر:

- J.C. Hurewitz: op. cit. pp. 19 - 21. 29 - 34. 44 - 48. 59 - 63.

من ناحية: ظهر في هذه الولايات بالتدريج نوع من الإدارة اللامركزية أو نوع من الاستقلال الذاتي عن المركز العثماني، كما ظهر منذ بداية القرن الثامن عشر الميلادي- وخاصة في تونس وليبيا - عصبيات محلية (الحسينيون في تونس والقرامانليون في ليبيا) استطاعت أن تستأثر بالسلطة وأن تجعلها وراثية، وفي ظل اعتراف من السلطان العثماني، ولكن في ظل استمرار السيادة العثمانية ولو بصورة اسمية. ولقد أثرت عملية انتقال السلطة هذه والتنازع عليها على أوضاع شمال أفريقيا بحيث أدى تدهورها في نهاية القرن الثامن عشر الميلادي إلى فتح أبواب التدخل الخارجي ثم الاحتلال العسكري بعد ذلك.

ومن ناحية أخرى. مارست الولايات الثلاث نشاط الجهاد البحري ضد المصالح الأوروبية في المتوسط. وإذا كانت العديد من المصادر الغربية قد وصفته بأعمال «القرصنة» مما استوجب من المؤرخين المسلمين دحض هذا الاتهام فإن بعض المصادر الغربية بينت أنه لم يكن نشاطًا قاصرًا على المسلمين فقط. وأنه لا تنطبق عليه مواصفات القرصنة، ولقد ساند المركز العثماني أنشطة الجهاد البحري للولايات الثلاث. فلقد كانت تحقق في البداية أهدافًا عثمانية في مواجهة القوى الأوروبية في المتوسط بتكلفة أقل من تكلفة القوة البحرية النظامية. ومن ثم كان التنسيق حول أنشطة الجهاد البحري من أهم الروابط بين المركز العثماني وبين هذه الولايات رغمًا عن أبعاد اللامركزية في الشئون الداخلية؛ ولهذا فإن نمط التفاعلات الأوروبية مع هذه الولايات لا يعكس نفس النمط الذي ظهر حول ولايات الشام. فلقد كان الطرف الأوروبي مصدر المساندة للحركات الاستقلالية عن الدولة العثمانية في الشام وهو الأمر الذي لم يظهر في خبرة شمال أفريقيا. بل كان التنسيق حول الجهاد البحري مؤشرًا على

الوضع المعاكس. وتزداد الصورة وضوحًا بهذا الصدد حين أراد العثمانيون- أن يحدّوا من أنشطة الجهاد البحري وذلك تنفيذًا لالتزامات عديدة في معاهدات الصلح التي عقدت مع الدول الأوروبية في ظل بداية تدهور القوة العثمانية - فلقد قاوم دايات الجزائر الطلبَ العثماني مما دفع العثمانيون لممارسة الضغوط مثل وقف المساعدات العسكرية والمالية وغيرها، وكان الأمر ينتهي باستجابة الدايات لسياسة استانبول. ومن الأمثلة الأخرى على استمرار خضوع الولايات في شمال أفريقيا للسيادة العثمانية في مجال العلاقات الدولية مجال عقد معاهدات السلام والتجارة (بين تونس وبعض الدول الأوروبية) التي كان يوقعها الباشا العثماني باعتباره الممثل الرسمي للسلطان.

خلاصة القول وبعبارة موجزة، فإنه مهما بدا تراخي يد السلطة العثمانية على الأوضاع الداخلية فإن الولايات الثلاث لم تنفصل عن الدولة العثمانية أو تستقل عنها. فكانت الولايات- عدا ما سبق ذكره من روابط - تقدم المساعدة العسكرية لبعض الحملات البحرية العثمانية في المتوسط (مثلًا على كريت وخلال الحرب الروسية - العثمانية (1768 - 1772م). وكانت هذه الروابط العثمانية مع ولاياتها في شمال أفريقيا ووضع القوى الأوروبية منها- يحركها دوافع وتوجهات الطرفين كل منهما في مواجهة الآخر. فكانت الدولة العثمانية تحرص على التصدي للدول الأوروبية برًا وبحرًا. وفي نفس الوقت عدم تشجيع الحكام المحليين على الانفصال، كما كانت الولايات تحرص بدورها على عدم الانفصال وإن سعت إلى زيادة استقلالها الذاتي. فلقد كانت تواجه تهديدات خطيرة من القوى الأوروبية؛ ولذا كانت المساندة العثمانية ضرورة عند تزايد الخطر. وبالفعل نجح العثمانيون في إنقاذ تونس وليبيا من الاستعمار الفرنسي لفترة أطول من الجزائر.

وطالما ظل اهتمام القوى الأوروبية مركزًا على طريق الهند أي حول البحار والمحيطات الكبرى ظلت شمال أفريقيا – كما ظل الخليج والجزيرة بل والشام ومصر – بمنأى عن الهجوم الأوروبي العسكري المباشر، وهو الأمر الذي اختلف بعد ذلك منذ نهاية القرن الثامن عشر الميلادي ابتداء من الحملة الفرنسية، حيث لم يصمد في مواجهة الهجمة الجديدة ذلك التوازن الحساسُ والمعقدُ في العلاقات بين المركزية العثمانية وبين ولاياتها العربية، وهو التوازن الذي نجح العثمانيون في إدارته على نحو قلص من التأثير السلبي للمتغير الأوروبي على تفكك العلاقات العثمانية مع ولاياتها العربية في هذه المرحلة، ولكن اختلفت الصورة بعد ذلك حيث زاد وزن هذا التأثير بدرجة كبيرة وتدريجية منذ أوائل القرن التاسع عشر الميلادي. وعلى نحوٍ عمَّق من هذا التفكك.

- **2 – أنماط التفاعلات الدولية حول مراكز القوة الإسلامية المستقلة عن الدولة العثمانية:**

هذه المراكز هي: الدولة السعدية ثم العلوية في مراكش، والصفويون ثم القاجاريون في إيران والمغول في الهند. كذلك يمكن إضافة بعض إمارات وسط آسيا والقوقاز التي استكملت روسيا استقطاعها.

وتبين أنماط التفاعلات حولها مدى الامتداد الذي أضحت عليه التدخلات الأوروبية:

أ – السعديون ثم العلويون بين العثمانيين والدول الأوروبية[1]: وصلت

(1) د/ عبد العزيز الشناوي: الدولة العثمانية، ط20 الأنجلو المصرية، القاهرة، 1986، ج2، ص ص 933 – 935.

- P.M. Holt et.al. (eds): op. cit. P 244 - 248.
- A. Hess: op. cit. pp 80. 82. 83. 84.
- محمود شاكر: مرجع سابق، ج8، ص 534 – 540.
- د/ شوقي عطا الله الجمل: محمد الغباشي وجهاد ضد الأسبان والبرتغال (1051هـ –

دولتهم إلى قمة قوتها في نهاية القرن السادس عشر الميلادي. وبعد أن كانت أسبانيا والبرتغال تمثلان مصدر التهديد خلفتهما كل من بريطانيا وفرنسا. وتقدم التفاعلات الدولية بين هذه الأطراف نموذجين: أحدهما محوره «الجهاد» ضد بعض القوى الأوروبية، والآخر قام على «التحالف» مع بعض منها، كما تراوحت العلاقات مع الدولة العثمانية ما بين الفتور والجمود وما بين التعاون في مواجهة خطر مشترك، كما حدث مثلًا حين تعرضت الموانئ المغربية لضرب الأسطول الفرنسي في منتصف القرن الثامن عشر الميلادي. وحين طلب السلطان العثماني من سلطان المغرب منعَ الروس من الدخول إلى المتوسط من خلال جبل طارق وذلك خلال الحرب الروسية العثمانية. أما عن نماذج التحالف فمن أبرزها نموذج التحالف مع انجلترا ضد أسبانيا والبرتغال وذلك في مرحلة القوة السعدية، ثم نموذج تحالف بعض الأمراء السعديين- في مرحلة الضعف والتفكك والانقسام الداخلي مع الأسبان في مقابل المساعدة ضد أمراء آخرين يتصارعون على السلطة، وكذلك مساندة إنجلترا للمجاهدين ضد الوجود الأسباني في الثغور. والذين كانوا يطمعون إلى نزع السلطة من السعديين، في نفس الوقت الذي اتجه السلطان السعدي لتعبئة مساندة فرنسا منذ 1631م وحتى نهاية القرن السابع عشر الميلادي مع انتهاء الحكم السعدي، وقد ساد التحالف بين فرنسا والعلويين في القرن الثامن عشر الميلادي.

1641م)، مجلة الدراسات التاريخية، ص ص 183 – 222.

- N. Barbourd: op. cit. pp 102 - 108.

وانظر أهم الاتفاقيات بين المغرب وفرنسا في القرن السابع عشر الميلادي في:

- J. Piscatorie: op. cit. p 58.
- J. C. Hurewitz: op. cit. pp 42 - 44.

ب – مسلمو الهند من صعود الإمبراطورية المغولية إلى سقوطها: بين امتداد النفوذ البريطاني والتهديد الفارسي[1]:

تقدم خبرة التفاعلات حول الإمبراطورية المغولية في الهند منذ صعودها وحتى سقوطها (في ظل جاهانجير ثم شاه جاهان ثم أورانجزيب) مدلولات مهمة حول مدى تأثير التنازع والانقسام بين الإمارات المسلمة على إفساح المجال أمام التوسع البريطاني وحول مدى تأثير الطوائف والملل غير المسلمة على المواجهة بين الإسلام والقوى الخارجية حول شبه القارة الهندية، وهي المواجهة التي تأثرت أيضًا بمنهج مسلمي الهند. وأعقب تراجع النفوذ البرتغالي في نهاية القرن السادس عشر الميلادي في المياه الهندية وسواحلها نفوذًا هولنديًا ثم تنافسًا هولنديًا – إنجليزيًا طوال النصف الثاني من القرن السابع عشر الميلادي، وحتى تغلبت انجلترا وانحصر النفوذ الهولندي في جزر إندونيسيا أساسًا. وإذا كان وجود الدولة المغولية في الهند قد حدَّ من تفكير القوى الأوروبية في مدّ سلطانها مباشرة على الأراضي واكتفت في البداية بمراكزها وقواعدها على

---

(1) د/ عبد المنعم النمر: مرجع سابق، ص ص 241 – 242.

- د/ جمال الدين الشيال: مرجع سابق، ص 125 – 158.
- د/ محمد إسماعيل الندوي: مرجع سابق، ص ص 216 – 217، 242 – 246.
- محمد عبد المجيد العبد: الإسلام والدولة الإسلامية في الهند، ط1، مطبعة الرغائب، القاهرة، 1939، ص ص 207 – 221.
- د/ عادل حسني غنيم ود/ عبد الرحيم عبد الرحمن: تاريخ الهند الحديث، ط1، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1980، ص ص 43 – 167.
- A.L. Srivastava: Mughul Empire… op. cit. pp 243 - 358.
- M.G. Hodgson: op. cit. pp 90 - 96.
- P.M. Holt et.al. (eds): op. cit. pp 66 - 100.
- Herbert Martel: “India Under the Mughul Empire”. In: J. Kissling et. Al. (eds): op. cit. pp 265 - 273.

السواحل. فإن درجة مقاومة الأباطرة المغولين لهذا التوسع هي التي حددت نطاقه. ويُعدّ أورانجزيب (1658 – 1707م) أكثر مَن بذل الجهود في مواجهة النفوذ الهولندي والنفوذ الإنجليزي، واقترن هذا بعملية إصلاح داخلية وبالتخلي عن كثير من سياسات «أكبر» كسبيل لعلاج ما أصاب المسلمين من تهاون شديد في أمور العقيدة ولإصلاح النظم الإسلامية.

وبعد وفاة أورانجزيب 1707م ضعفت شوكة الدولة المغولية وتفككت وأضحت أجزاؤها الشمالية مطمعًا للدولة الإيرانية، كما قويت شوكة الطائفة الهندوكية، وبذا أضحت الهند مجالًا مفتوحًا أمام استمرار التوسعات البريطانية الذي أخذ يواجه منذ أوائل القرن 18 منافسة شركة الهند الشرقية الفرنسية، وقد استمر التنافس البريطاني – الفرنسي من خلال محاولات كل جانب جذب الأمراء الهنود إلى صفه، وفي حين تم حسم التنافس لصالح انجلترا في أوائل الربع الأخير من القرن الثامن عشر الميلادي فإن بريطانيا لم تكمل سيطرتها على كل أرجاء الهند إلا في منتصف القرن التاسع عشر الميلادي.

وهكذا لم تعد الهند بعد سقوط الدولة المغولية فاعلًا إسلاميًا مؤثرًا في تيار من التفاعلات الإسلامية – المسيحية، والإسلامية – الإسلامية بقدر ما أضحت موضوعًا للتنافس الاستعماري. فلقد أصبحت المصالح البريطانية المتزايدة في الهند منذ منتصف القرن الثامن عشر الميلادي محورًا أساسيًا من محاور تشكيل التفاعلات البريطانية مع القوى الأوروبية الأخرى والدولة العثمانية على ساحة أوروبا وخارجها أي حول مصر والمشرق العربي من ناحية وآسيا الوسطى وإيران من ناحية أخرى. وفي حين كان مصدر التحدي الأساسي على الساحة الأولى هو فرنسا أضحت روسيا القيصرية هي مصدر التحدي الأساسي على الساحة الثانية. وتجدر الإشارة إلى أن انعكاسات السياسات العثمانية على هذه المنطقة وكذلك آسيا الوسطى قد تبلورت بقوة خلال فترة حكم

السلطان عبد الحميد الثاني الذي تصاعدت خلالها موجة المد الاستعماري في العالم الإسلامي. وكان سلاحه لمواجهة هذه الموجة فكرة «الجامعة الإسلامية» و»حفظ الخلافة»، وكان لكليهما مردودهما في سياسات المقاومة الهندية للاستعمار البريطاني.

جـ – التفاعلات الدولية حول فارس: تداخل السياسات العثمانية والصفوية – القاجارية والأوروبية:

شهدت الدولة الصفوية مع الشاه عباس الكبير (1588 – 1627م) (996 – 1038هـ)، أزهى فتراتها، ولقد بذل جهودًا كبيرة لإعادة إصلاح الأوضاع الداخلية وبناء عناصر قوة الدولة حتى يتمكن من مواجهة التحديات العثمانية وتحديات الأوزبك، وبالفعل حقق– وكما سنرى – إنجازًا كبيرًا عل هذين الصعيدين، كما اتسمت فترة حكمه بنمو الأنشطة الدبلوماسية والتجارية مع القوى الأوروبية، وبالرغم من أن جهوده ساهمت في استمرار الدولة الصفوية لمدة ما يقرب من القرن من بعده. إلا أنها شهدت خلال هذا القرن عملية خبو مستمر في ظل حكام غير أكفاء. وجاء الخطر الخارجي الحاسم من الشرق على يد الأفغان الذين تزايدت قوتهم في أوائل القرن الثامن عشر الميلادي. وأحكموا سيطرتهم على شرق فارس وحتى أسقطوا الدولة الصفوية 1722م. وكان ظهور نادر خان الذي تحدى سلطة الأفغان نقطة تحول جديدة، وبعده بدأت فارس من جديد مرحلة قوة وازدهار ولكن لفترة محدودة، حيث استطاع نادر شاه أن يعيد حدود الإمبراطورية السابقة من خلال انتصاره على العثمانيين والأفغان والروس. ولكن بعد قتله تفكك ملكه ودخلت فارس مرحلة من التدهور حتى تكونت الدولة القاجارية (1795 – 1925م) ومع هذه الدولة تبدأ المرحلة الكبرى الثانية من تاريخ فارس، ولقد تحولت فارس مع هذه الدولة إلى مَلكية دستورية ذات حكومة تمثيلية برلمانية، وكان العامل الحاسم في هذا التغيير هو الاتصالات مع غرب أوروبا وروسيا خلال القرن التاسع عشر

الميلادي. وعدا المشاكل الداخلية التي كان على هذه الدولة مواجهتها فلقد تعرضت لضغوط خارجية خطيرة أدت بها للوقوع في أوائل القرن العشرين فريسة النفوذ الاستعماري بعد شبكة من التفاعلات العثمانية – الأوروبية – الفارسية[1].

ولقد ارتبطت هذه التطورات في الأوضاع الداخلية لفارس وانعكست على الأوضاع الدولية من حولها، ويمكن أن نقسم هذه التفاعلات إلى ثلاثة محاور أساسية: محور شرق فارس وشمالها في آسيا الوسطى المسلمة وخاصة من جانب الأوزبك والأفغان، محور غرب فارس في أراضي القوقاز وخاصة جورجيا وأذربيجان وداغستان وأرمينيا، ومحور العراق. وكانت التفاعلات الأساسية في هذه المحاور مع أطراف مسلمة أساسًا وهم الأوزبك والأفغان والعثمانيون. ولقد أثر على هذه التفاعلات بصورة مباشرة أو غير مباشرة في البداية كل من بريطانيا وروسيا حتى أضحى تأثيرهما فاعلًا ومباشرًا خلال القرن التاسع عشر الميلادي. بعبارة أخرى: بقدر ما تقدم لنا هذه التفاعلات الدولية حول فارس مدلولات حول العلاقات الإسلامية – الإسلامية فهي لا تنفصل عن العلاقات الإسلامية – المسيحية أيضًا[2].

---

(1) انظر تفاصيل التطورات السياسية والاجتماعية في:

- H. Braun: Iran under the Safavids in the 18 th Century (in) I. Kissiling (and others) (eds) op.cit.
- A. Lambton: "Persia: The Breakdown of Society". In: P. M. Holt et.al (eds): op. cit. pp 430 - 468.

(2) انظر التفاصيل التاريخية التي تم منها استخلاص هذه الأنماط في: – د/ أحمد الخولي. ود/ بديع جمعة: مرجع سابق، ص ص 319 – 321، 362 – 368.

– كارل بروكلمان: مرجع سابق، ج3، ص ص 156 – 160.

– أحمد محمد الساداتي: أفغانستان والسيد جمال الدين الأفغاني، ط1، 1961، ص ص 41 – 44.

- H. Braun: op. cit. pp 193. 199 - 204.

– د/ محمد عبد اللطيف هريدي: الحروب العثمانية – الفارسية وأثرها في انحسار المد الإسلامي عن أوروبا، دار الصحوة، القاهرة، 1408هـ – 1987م، ص ص 69 – 85.

وينبع اهتمامنا بالبحث في أنماط هذه التفاعلات المتداخلة وما مارسته من تأثيرات على توازنات القوى الإسلامية - الإسلامية، والإسلامية - المسيحية، من أن القوى الإسلامية الكبرى الثلاث المعنية قد دخلت معًا خلال القرن الثامن عشر الميلادي لحظة تاريخية مزدوجة الأبعاد. فمن ناحية: تزامن ضعف وتهاوي الصفويين منذ 1722م وضعف وتهاوي الدولة المغولية منذ 1707م وحتى سقوطها تمامًا 1756م والضعف العثماني الذي دخل مرحلة حاسمة.

ومن ناحية أخرى: تزامن هذا الضعف الثلاثيّ الأبعاد في القوة الإسلامية مع تبلور الهجمة البريطانية - الهولندية - الفرنسية من ناحية البحار الجنوبية، مع تطور الهجمة الروسية من الشمال على وسط وغرب آسيا المسلمة. وبالرغم من خطورة هذه اللحظة التاريخية لم ينقطع الصراع العثماني - الصفوي (ثم العثماني - القاجاري) وظل يمثل الصراع الأساسي في العلاقات بين الدول الإسلامية طوال القرنين السابع عشر والثامن عشر ميلاديًا دون حسم نهائي لصالح طرف من طرفيه. وإن كانت حدّته قد خفت خلال القرن التاسع عشر الميلادي. ولقد استنزف قدرًا كبيرًا من طاقة طرفيه وتطورت حوله تحالفات متضادة مع قوى أوروبية؛ ولذا يصبح من الضروري تقدير مسئولية هذا الصراع بين طرفيه وبينهم وبين القوى الأوروبية عن درجة حماية هذه الأرجاء أو فتحها أمام النفوذ ثم الاستعمار الأوروبي خلال القرن التاسع عشر الميلادي حين اعترى الضعفُ الدولتين القاجارية والعثمانية وتزايدت عليهما الضغوط الأوروبية، ولقد أفرزت هذه الضغوط أنماطًا من التدخلات الخارجية. فما هي؟ وما هي محدداتها؟ وقد تأثرت هذه الأنماط بحالة التوازنات الأوروبية - الأوروبية كما تأثرت بالأوضاع الداخلية لطرفي الصراع والتوازن بينهما.

وكان الطرفان الأوروبيان الأساسيان في هذه اللعبة هما روسيا وبريطانيا.

وفي حين ظلت روسيا طوال القرون الثلاثة (وبدرجة متزايدة منذ 1722م) مصدر التهديد الأساسي لإيران، فإن بريطانيا كانت في البداية مصدرًا للمساندة والمعونة لحاكم إيران في مواجهة العثمانيين أحيانًا أو الأفغان أو البرتغاليين ثم في مواجهة الروس أساسًا، وحتى اجتمعت المصالح الاستعمارية البريطانية والروسية على اقتسام مناطق النفوذ في آسيا الوسطى وفي فارس في أوائل القرن العشرين.

وإذا كان التهديد الروسي لفارس قد ارتبط بالتطوير في مخططات توسع روسيا القيصرية منذ بطرس الأكبر، فإن الدور البريطاني قد ارتبط بالتطور في تنافس القوى الأوروبية في البحار الجنوبية، وذلك في ظل التوسع الأوروبي من الماركنتلية التجارية إلى الاستعمار التقليدي والتنافس على مناطق النفوذ السياسي.

وبقدر ما استطاعت فارس أن توظف هذه التنافسات وخاصة التنافس البريطاني - البرتغالي والبريطاني - الفرنسي لخدمة مصالحها التجارية المباشرة والمناهضة للدولة العثمانية بقدر ما كان هذا التوظيف هو خطر البداية نحو اختراق النفوذ الأجنبي لهذه المنطقة، والذي كان له مدلولاته السلبية للعلاقات الإيرانية مع جيرانها في الخليج (فى ظل التنافس البريطاني البرتغالي)، وفي القوقاز (في إطار النزاع العثماني - الروسي) وفي آسيا الوسطى (في إطار الصراع الروسي البريطاني).

فمن ناحية: فإذا كان الشاه عباس الكبير رأى أنه لن يستطيع مناهضة العثمانيين إلا بالتعاون مع أعدائها الأوروبيين، ولذا قرر أن يضرب الإنجليز بالبرتغاليين لتحقيق أهداف تجارية وسياسية على حد سواء، إلا أن الانفتاح التجاري الذي انتهجه جعل من منطقة الخليج بؤرة من بؤر الصراع الساخن بين الدول الاستعمارية انتهت بدعم السيطرة الإنجليزية وبدعم مكاسب الأوروبيين كتجار وكمبشرين وكمستعمرين وهي الأمور التي عمقت من حدة الخلاف بين الشيعة الإيرانيين

وبين جيرانهم السُّنة[1].

ومن ناحية أخرى: مع ضعف الدولة الصفوية بعد الشاه عباس اتضح خطر التهديد الروسي حيث تحرك بطرس الأكبر نحو فارس مخترقًا القوقاز. واستولى على سواحل بحر قزوين، في نفس الوقت تحرك العثمانيون الذين شعروا بخطر التحرك الروسي وبذا أضحت القوقاز في القرن الثامن عشر الميلادي ميدانًا للصراع العثماني - الروسي. وحقق الطرفان مكاسب إقليمية استطاع نادر خان- بعد دعمه قوة فارس - استعادتها من جديد[2].

ومن ناحية ثالثة وفي مرحلة حساسة ومهمة من ظهور القاجارية ومن تطور وضع الدولة العثمانية ومن تطور التنافسات الأوروبية - الأوروبية وخاصة بعد حرب القرم تطور التوسع الروسي في آسيا، كذلك تطورت المصالح البريطانية

(1) مرجع سابق، ص ص 442 - 443.
- جورج كيرك: مرجع سابق، ص ص 102 - 107.
- د/ أحمد الخولي: الدولة الصفوية، مرجع سابق، ص ص 189 - 192.
- د/ جمال زكريا قاسم: الخليج العربي: دراسة لتاريخ الإمارات العربية في عصر التوسع الأوروبي الأول (1507 - 1840م)، دار الفكر العربي، القاهرة 1985، ص ص 99، 100 - 101، 162 - 166.
- د/ أحمد الخولي ود/ بديع جمعة: مرجع سابق، ص ص 256 - 258، 248 - 430.
- د/ أحمد الخولي ود/ بديع جمعة: مرجع سابق، ص ص 256 - 258، 248 - 430.
- H. Braun: op. cit. pp 194 - 196.
- F.R. Bagley: op. cit. pp. 90 - 94
- وانظر أيضًا نص الاتفاقيات التالية بين طهران وأطراف أوروبية وذلك بشأن امتيازات إقليمية للأوروبيين 1600م، وامتيازات لهولندا 1622م، ولإنجلترا 1629م، وذلك على التوالي في:
- J. C. Hurewitz: op. cit. pp 15 - 19. 22 - 25.

(2) كارل بروكلمان: مرجع سابق، ص ص 156 - 166.
- د/ أحمد الخولي: مرجع سابق، ص ص 222 - 237.
- A. Lambton: op. cit. pp 430 - 432.
- H. Braun: op. cit. pp. 199 - 200. 202. 205.

في الهند بعد سقوط الدولة المغولية في الهند؛ ولذا تزايد الخطر الروسي المشترك على كل من العثمانيين والقاجاريين، وحاولت الدولة العثمانية استمالة فارس للتحالف. ولم تسفر هذه المحاولة عن نتائج إيجابية ولم تساند كل من الدولتين المسلمتين الأخرى في حربيهما مع روسيا 1826م، 1828م وهما الحربان اللتان انتصرت فيهما روسيا على إيران وعلى الدولة العثمانية على التوالي.

ومن ثم، نجحت الدولتان الأوروبيتان في اقتسام منطقة آسيا الوسطى وفارس، كما سنرى بعد ذلك.

الجزء الثالث

تصفية الدور العثماني العالمي وتوالي موجات الاستعمار على العالم الإسلامي (1774 - 1923م)

منذ الربع الأخير من القرن الثامن عشر الميلادي وحتى الربع الأول من القرن العشرين الميلادي، تكرست وتعمقت أسباب الضعف والتدهور التي حاقت بالدولة العثمانية والتي ظهرت مؤشراتها وعواقبها تدريجيًا منذ نهاية القرن السابع عشر الميلادي. ولقد أوضحت هذه المؤشرات والعواقب أن الدولة العثمانية- وبالرغم من الضربات التي تلقتها خلال القرن الثامن عشر الميلادي - قد ظلت تحوز عناصر القوة الكافية التي جعلتها تحتفظ بوزنها ودورها في التوازن العالمي، وذلك في وقت لم تكن القوة الغربية قد وصلت إلى مرتبة القوة العالمية المهيمنة. ولكن تغير هذا الوضع في القرن التاسع عشر الميلادي ليس بالنسبة للدولة العثمانية فقط ولكن بالنسبة للدول الإسلامية الأخرى. فمنذ سقوط الإمبراطورية المغولية في الهند (عقب معركة «بلاس» مع البريطانيين) وبعد سقوط الدولة الصفوية في منتصف القرن الثامن عشر الميلادي، أخذ يتضح التدهور والتراجع في كافة أرجاء العالم الإسلامي. فلقد تبلور بوضوح الفارق بين القوى المادية للشرق والغرب نتيجة تأخر العالم الإسلامي في مجال الأساليب الحربية الحديثة وفي مجال أساليب التجارة والاقتصاد الحديث، ومن ناحية أخرى تطورت توازنات القوى الأوروبية على النحو الذي أدخل أسلوب الهجوم على مختلف أرجاء العالم الإسلامي إلى مرحلة جديدة. وهي مرحلة

الهجوم المباشر على القلب والتنافس الاستعماري التقليدي (الاحتلال العسكري) بعد أن ظل هذا الأسلوب قاصرًا طوال القرنين السابقين على اكتساب النفوذ التجاري والسياسي وعلى التنافس حول البحار والمحيطات والموانئ والقواعد الساحلية.

ومع ذلك استمرت الدولة العثمانية باعتبارها أحد الأطراف المشاركة في أنماط متطورة من التفاعلات الدولية مع أطراف أوروبية وأطراف إسلامية، وقد أضحى دور المتغير الأوروبي أكثر حسمًا وتأثيرًا في تشكيل مسار هذه التفاعلات ونتائجها. ولكن ظلت الإمبراطورية العثمانية بمقاييس القرن التاسع عشر الميلادي قوة كبرى تقوم بدور الممثل للكيان الجماعي للعالم الإسلامي أمام التصاعد الكبير في قوة الغرب وفي تهديده لهذا العالم. ويرجع هذا الاستمرار دون انهيار تام لمدة ما يقرب من القرن والنصف إلى عاملين أساسيين مترابطين تكاملًا في تأثيرهما على ظهور هذه الأنماط من التفاعلات ونتائجها المشار إليها:

العامل الأول: هو سياسات الإصلاح التي جرى عليها السلاطين العثمانيون (منذ سليم الأول وحتى عبد الحميد الثاني) في محاولة لعلاج أسباب الضعف والتدهور في عناصر القوة الذاتية، وفي آليات إدارة العلاقة بين المركزية العثمانية وبين الولايات الأوروبية والعربية على حد سواء.

العامل الثانى: طبيعة توازنات القوى الأوروبية والتي فرضت في مجموعها الحفاظ على بقاء الدولة العثمانية وتكاملها حتى تتم– من منظور القوى الأوروبية – الإجراءاتُ المناسبة لتقسيمها، وفي الوقت المناسب، دون تهديد للتوازنات الحساسة بين هذه القوى المتنافسة على الزعامة في أوروبا وعلى اقتسام العالم.

بعبارة أخرى: فإنه أمام تصاعد وتزايد سرعة المخاطر التي أحدقت بالعثمانيين في قلب إمبراطوريتهم وفي الشرق العربي وفي الشرق الأوروبي، اختلفت سبل المواجهة العثمانية مع الغرب في القرن التاسع عشر الميلادي عن نظائرها في القرون السابقة، فلم يجد العثمانيون أمامهم إلا ما سمى بالإصلاح من ناحية، وتوظيف التوازنات بين الدول

الأوروبية واختلافها على توقيت وسبل اقتسام الإمبراطورية العثمانية من ناحية أخرى.

وإذا كان النقل عن الغرب (وخاصة في مجال التسليح) قد دعم من عناصر القوة العثمانية في فترة التفوق والهيمنة، فهذا النقل في إطار سياسات الإصلاح قد تم في ظروف مغايرة وترتب عليه نتائج مختلفة في القرن التاسع عشر الميلادي. فإذا كانت الامتيازات العثمانية قد ظلت في القرن الثامن عشر الميلادي وسيلة التعبئة للمساندة الأوروبية بعد أن كانت في القرن السادس عشر، السابع عشر الميلادي وسيلة لتمزيق توحد الصف الأوروبي ضد العثمانيين، فإن القرن التاسع عشر الميلادي قد شهد وجهًا آخر لهذا العملية، فالغرب من خلال تأثيره وضغطه على عمليات الإصلاح العثمانية قد اتجه لخلق علاقات اعتماد كبيرة عليه تحتوي ما تبقى من عناصر القوة العثمانية وتكمل عملية إضعاف هذا الكيان الضخم الذي لا يمكن إسقاطه دفعة واحدة، فلقد كانت الإصلاحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية وسيلة لإكمال دمج الدولة العثمانية في نظام التحالفات الأوروبية وفي النظام الرأسمالي الغربي، ووسيلة للنيْل من مؤسساته ونظمه الداخلية على نحو يحول دون إحياء وتجديد قوة إسلامية حقيقية ومستقلة.

ومن ناحية أخرى: إذا كان العثمانيون قد اعتمدوا أيضًا من قبل على توازنات القوى الأوروبية في القرن السادس عشر الميلادي من أجل خدمة أغراض الفتح والتوسع، ثم في القرن السابع عشر الميلادي من أجل خدمة محاولة الاستمرار في التوسع، ثم في القرن الثامن عشر من أجل أغراض الدفاع عن حدود الإمبراطورية في أوروبا، فإن توظيف العثمانيين لهذه التوازنات منذ الربع الأخير من القرن الثامن عشر الميلادي لم يكن إلا من أجل استمرار البقاء والحفاظ على تماسك الكيان في مواجهة تزايد «حركات الاستقلال» في شرق أوروبا وفي مواجهة التهديد العسكري المباشر من جانب الدول الأوروبية للولايات العربية. ولقد انعكس تأثير التوازنات الأوروبية على نمط العلاقات العثمانية - الأوروبية المباشرة (على ساحة أوروبا) وعلى نمط العلاقات بين الدولة العثمانية وولاياتها العربية الإسلامية والدول الإسلامية الأخرى،

على نحو أبرز بقوة في هذه المرحلة ما أضحى للمتغير الأوروبي من تأثير سلبي طويل الأجل على الدور العثماني العالمي وعلى مصير الدولة العثمانية برمّته.

وهكذا حدث الانهيار العثماني حين اجتمع تراكم تأثير النتائج السلبية لكل من عمليات الإصلاح وعمليات توظيف التوازنات الأوروبية - الأوروبية.

هذا، وتجدر الإشارة هنا إلى أن عمليات الإصلاح (من حيث دوافعها وطبيعتها ونتائجها) لم تكن عملية داخلية ولكنها تقع في صميم التفاعلات الدولية الكبرى في هذه المرحلة؛ ومن ثم فهي لم تكن منفصلة عن تأثير تطورات التوازنات الأوروبية - الأوروبية على علاقات الدولة العثمانية مع الدول الأوروبية أو مع ولاياتها.

فبقدر ما يؤدي الاهتمام بآليات عملية الإصلاحات والتفاعلات حولها إلى علاج الانحياز في دراسة ما يسمى «المسألة الشرقية» من منظور التاريخ الدبلوماسي الغربي فقط (كما سنرى لاحقًا) فهو يؤدي أيضًا إلى تحقيق أهداف أخرى، أهمها بيان الارتباطات الواضحة والمتداخلة بين هذه العمليات الإصلاحية (في تفاعلها مع آليات التوازنات الأوروبية) وبين قضايا وأزمات العلاقات العثمانية مع الولايات الأوروبية والولايات العربية تحت الهيمنة العثمانية، ولقد كانت هذه القضايا والأزمات هي الساحة التي اختبرت مواقف القوى الأوروبية المختلفة من بقاء واستمرار الدولة العثمانية، ومن ثم اختبرت وزن وتأثير المتغير الأوروبي على مصير الدولة العثمانية في بعديْه الأساسيين المتكاملين: إحياء القوة الذاتية، والحفاظ على تماسك أرجاء الدولة.

ومن ثم أضحى مصير الدولة العثمانية - بكل تعقداته وانعكاساته وتأثره بمصالح القوى الأوروبية الكبرى هو القضية المحورية التي تفرعت عنها مجموعة من القضايا المتداخلة في نطاق العلاقات الأوروبية - الدولية، والعلاقات الأوروبية - العثمانية، والعلاقات الأوروبية - الإسلامية.

ونتناول هذا فيما يلي على أساس ثلاثة محاور:

المحور الأول: تطور التوازنات الأوروبية ومشكلات العلاقات العثمانية - الأوروبية:

- **التدخلات الأوروبية في أزمات الولايات الأوروبية، وفي عمليات إصلاح الدولة العثمانية**

مرت علاقات القوى والتوازنات بين الدول الأوروبية الكبرى - وخاصة بريطانيا وفرنسا وروسيا - بتطورات مهمة عبر ثلاث مراحل متتالية منذ اندلاع الثورة الفرنسية وحتى اندلاع الحرب العالمية الأولى[1]، وكان مصير الدولة العثمانية موضوعًا مهمًا

(1) انظر تفاصيل تطور هذه العوامل التي شكلت هذا التنظيم وتفاصيل أهم القضايا والتحديات الأوروبية طوال القرن 19م وحتى اندلاع الحرب العالمية الأولى في:

- بيير رينوفان: تاريخ العلاقات الدولية (1815 - 1914م)، ترجمة: د/ جلال يحيى: دار المعارف، القاهرة 1968.
- انظر تحليلاً نظميًا من زوايا مختلفة ولأهداف متنوعة لهذه المرحلة من التاريخ الأوروبي الدبلوماسي في:

- J. Modelski: Agrarian and Industrial: Two Models of the International System. Princeton University Press. N. J; 1961.

وحول سيولة الاختلافات الأوروبية حول تقسيم أو تكامل الإمبراطورية (1774 - 1923) انظر:

- د/ فؤاد المرسى خاطر: الصراع الروسي العثماني... مرجع سابق، ص ص 153 - 156.
- د/ محمد أنيس: الخطوط الرئيسية لسياسة انجلترا.. مرجع سابق، ص ص 193 - 200.
- د/ محمد أنيس: الدولة العثمانية.. مرجع سابق، ص ص 168 - 170.
- د/ حسين مؤنس: مرجع سابق، ص ص 174 - 175.

- T. Naff: Ottoman Diplomatic Relations.. op. cit. pp 102 - 106.
- M.S. Anderson: The Great Powers and the Near East (1773 - 1932). St. Martin’s Press. N. Y. 1971. pp. 1 - 3.
- M.E. Yapp: The Making of the Modern Near East (1792 - 1923). Longman. London 1987. pp. 47 - 58.
- Richard B. Elrod: “The Concert of Europe: A Fresh Look at an International

في هذه التوازنات. وتمتد المرحلة الأولى منذ الثورة الفرنسية، وحتى مؤتمر فيينا 1815م ثم تمتد المرحلة الثانية حتى منتصف القرن التاسع عشر الميلادي (الوفاق الأوروبي)، بينما تمتد المرحلة الثالثة حتى اندلاع الحرب العالمية الأولى.

والسؤال الأساسي الذي يمثل الخلفية المشتركة في تحليلنا هو:

ما مدى نجاح العثمانيين في توظيف هذه التوازنات الأوروبية للحفاظ على تكامل الدولة وإصلاحها لأكبر وقت ممكن؟ وكيف استطاعت الدول الأوروبية أن تنظم ردود فعلها مستغلة في ذلك «حركات الاستقلال» وسياسات الإصلاح؟

وإذا كان وسط أوروبا والبلقان لم يشهدا أزمات كبرى تختبر توازنات المرحلة الأولى، فإن الحملة الفرنسية على مصر كانت المجال الأساسي لهذا الاختبار. كذلك اقترنت هذه المرحلة أيضًا بالطور الأول من الإصلاحات العثمانية، أما توازنات المرحلة الثانية فلقد شهدت ثورة استقلال اليونان وحرب القرم كاختبارات أوروبية، كما شهدت حركةَ محمد علي والحركةَ الوهابية واستعمارَ الجزائر كاختبارات على الساحة العربية، كما دخلت الإصلاحات العثمانية مرحلة تغيير جذري.

وفيما يلي بعض النتائج المستخلصة من واقع دراسة أزمات الاستقلال الأوروبية والعربية ومن واقع دراسة سياسات الإصلاح العثمانية:

1 – أنماط التدخلات الأوروبية خلال أزمات «الشرق الأوروبي»:

واجهت الدولة العثمانية ثلاث أزمات محورية في البلقان وهي أزمة استقلال

System”. World Politics. Jan. 1976. pp. 159 - 147.

- Robert Schnerb: La XIX Siecile: L’Apozee de L’Espansion Europeenne. Pp 95 - 270.

– محمد صفوت: محاضرات المسألة الشرقية ومؤتمر باريس، معهد الدراسات العربية – جامعة الدول العربية، القاهرة، 1958.

– د/ محمد أنيس: مرجع سابق، ص ص 170 – 171.

اليونان، وحرب القرم، والحرب «الروسية - التركية» الثالثة[1]. والسؤال الأساسي الذي يثور هنا حول أسباب اندلاع الأزمات هو: هل كانت هذه الأزمات نتاج حركات تحرير قومية أم كانت ردود فعل للصراع الروسي - العثماني؛ حيث اتجهت روسيا لاستغلال أوضاع القوميات في البلقان؟

لقد اختلفت الاجتهادات للإجابة عن هذا السؤال، ويمكن أن نميز بين اتجاهين أساسيين[2]:

الاتجاه الأول: يرى أن أوضاع القوميات في شرق أوروبا منذ نهاية القرن 18م قد مثلت ركنًا أساسيًا في نمو وتطور «المسألة الشرقية». أي الصراع بين الدولة العثمانية وبين رعاياها من المسيحيين في جنوب شرق أوروبا، ولقد تدخلت

(1) حول تفاصيل التاريخ الدبلوماسي لتطور هذه الأزمات والحروب انظر:

- محمد صفوت: المسألة الشرقية... مرجع سابق، ص ص 15 - 60.
- محمد فريد: مرجع سابق، ص ص 411 - 441، 491 - 520، 601 - 699.
- مصطفى كامل: مرجع سابق، ص ص 50 - 190.
- د/ أحمد عبد الرحيم مصطفى: في أصول التاريخ العثماني، مرجع سابق، ص ص 207 - 250.
- د/ حسين مؤنس: مرجع سابق، ص ص 203 - 214، 281 - 289.
- د/ فؤاد المرسي خطر: مرجع سابق، ص ص 155 - 190.
- د/ عبد العزيز الشناوي: مرجع سابق، ج2، ص ص 830 - 861.

وانظر النصوص الكاملة للمعاهدات التي عقدت لتسوية هذه الأزمات مترجمة عن الأصول التركية في:

- محمد فريد: **مرجع سابق**.

(2) M.E. Yapp: op. cit. pp 59 - 60.

- Gale Stokes: “Dependency and the Rise of Nationalsim in Southeast Europe”. Journal of Turkish Studies. Pp 54 - 67.
- L. C. Brown: op. cit. pp. 60 - 61.
- Roderic H. Davison: “Turkish Attitudes Concerning Christian Muslim Equality in the Nineteenth Century”. America Historical Review. Vol. 59 (1954). Pp. 854 - 855.

القوى الأوروبية في تسوية وإدارة هذه الصراعات على نحو لا ينال من توازن القوى في أوروبا. وكان للأغلبية في منطقة البلقان روابط لغوية وعرقية ودينية مع القوى الأوروبية الصاعدة المناهضة لهيمنة الدولة العثمانية، ولقد تبلورت لدى هذه الأغلبية الجاذبيةُ نحو الأيديولوجيات العلمانية أو القومية الأوروبية، كما أن القرب الجغرافي ساعد بقوة على محاولات إفلات هذه الأغلبية من السيطرة العثمانية وذلك بالاستعانة بالقوى الأوروبية المجاورة.

الاتجاه الثاني: وهو الذي تبلور في كتابات مؤرخين مسلمين، فهو يرفض أن يُرجع الأزمات الأوروبية الشرقية إلى نمو القومية البلقانية كرد فعل للاضطهاد المسلم العثماني، ولكن يرى أن هذه الأزمات ليست إلا رد فعل للصراع القوي والمستمر بين روسيا القيصرية وبين الدولة العثمانية، ويمكن أن نستخلص مبررين أو بندين رئيسيين انقسمت بينهما روافد هذا الاتجاه:

أولهما: هو طبيعة الحكم العثماني لهذه المناطق بعد فتحها؛ حيث اكتفت الحكومة العثمانية بتحصيل الخراج غير متعرضة لشعوب هذه المناطق في دينهم ولغتهم وتقاليدهم ومن ثم نشطت لغة وعصبية كل أمة. ومع ذلك يبين البعض كيف أن التسامح والاعتدال كانا الآفة التي استغلتها القوى الأوروبية للنيْل من الدولة العثمانية وتوجيه الضربات إليها من الداخل بحيث أضحت القوميات والملل غير المسلمة أحد أهم أسباب ضعف الدولة العثمانية.

وثانيهما: يتساءل متشككًا حول هذه الروابط العميقة التي أضحت منذ نهاية القرن الثامن عشر الميلادي بين الشعوب المسيحية البلقانية وبين غرب أوروبا خلال سعي الأولى للاستقلال عن العثمانيين وطوال القرن التاسع عشر الميلادي.

في حين أن أهل البلقان إلى الشرق أقرب، سواء من ناحية الجنس أو العقيدة أو الأخلاق والعادات أو الحضارة، وخضوعهم للأتراك لم يكن أمرًا شاذًا، بل كانوا طوال

تاريخهم أعداء أوروبا الغربية، فكان الصليبيون الغربيون يشعرون أن بيزنطة عدوٌ لهم لا صديق، ولم يلبثوا أن أعلنوا حربًا صليبية على الدولة البيزنطية.. وظل العداء يتأرجح في صدر كل من الكنيستين الغربية والشرقية زمنًا طويلًا خلال العصر الحديث، ولم تُعنَ الدول الغربية بشأن البلقان إلا بدوافع سياسية صرفة، ومن ثم فثورة البلقان لم تكن تعصبًا خالصًا للغرب ولا رغبة من أهله في الحرية أو صدى لانتصار مبادئ الثورة الفرنسية، ولم تكن ثورة أوروبا من أجلها صادرةً عن تعاطف من هذه الدول مع أهل البلقان بل كانت في الغالب صدى مباشرًا للصراع بين روسيا وتركيا.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن تحليلات غربية أيضًا قد اعترفت بهذه الفجوة التاريخية بين شرق وغرب أوروبا. ولكنها من ناحية أخرى أبرزت روابط مشتركة مبعثها التطورات الاجتماعية والسياسية الحديثة.

هذا، وعلى ضوء الدراسة التفصيلية لتطور هذه الأزمات الثلاث يمكن القول: إن القاسم المشترك بينها هو كونها نتيجة لاستغلال القوى الخارجية لأوضاع القوميات في شرق أوروبا لتحقيق هدف هذه القوى المشترك وهو إضعاف الدولة العثمانية، كذلك فقد توقف نجاح ثورات هذه القوميات على درجة المساندة الأوروبية التي نجحوا في تعبئتها، كما توقفت درجة وطبيعة هذا النجاح (السرعة، الاكتمال، درجة الخسائر) على تفاعل نمط التدخلات الأوروبية مع نمط ردود الفعل العثمانية- كما سنرى في المحورين التاليين.

- **أ - نمط ردود الفعل العثمانية: حدود عناصر القوة الذاتية والسعي نحو الاستعانة بطرف خارجي:**

اتسم رد الفعل العثماني بالاعتماد على بُعدين: عناصر القوة الذاتية، والاستعانة بطرف خارجي. وكانت النتائج النهائية لتسوية الأزمات هي الاستقلال التدريجي لعدد من الدول البلقانية وذلك بناء على نتائج مؤتمرات أوروبية؛ مما كان يعني أن مصير أوروبا العثمانية قد أضحى مسئولية جماعية أوروبية، ومما يعني أيضًا أن البعد الثاني

كان أكثر تأثيرًا من الأول. بعبارة أخرى: بالرغم من أن عناصر القوة الذاتية قد أثبتت درجة الفعالية في حماية الإمبراطورية في بعض المراحل إلا أن التدخلات الخارجية هي التي حسمت النتائج النهائية، وكان هذا أبرز تعبير عما آلت إليه عمليات توازن القوى العثمانية - الأوروبية وعلى العكس تمامًا مما كان يحدث قبل قرنين حيث كانت التدخلات العثمانية هي التي تحسم نتائج النزاعات الأوروبية - الأوروبية.

وبالنظر إلى عناصر القوة الذاتية يمكن أن نميز بين ثلاثة أنماط من توظيف هذه العناصر لمواجهة أزمات «الشرق الأوروبي» وهي: استخدام القوة العسكرية العثمانية لقمع ثورات الشعوب البلقانية أو للدخول في حرب ضد روسيا، وسياسات الإصلاح الداخلية لتحسين أوضاع هذه الشعوب، والاستعانة بالقوة العسكرية لولاية مصر في عهد محمد علي. وفي حين تداخل باستمرار النمطان الأول والثاني طوال النصف قرن الذي اندلعت فيه الأزمات الثلاث. فإن النمط الأخير لم يظهر إلا مرة واحدة خلال الأزمة اليونانية.

وعلى ضوء تحليل أنماط استخدام القوة العسكرية في الأزمات الثلاث في ظل سياقها الإقليمي والدولي فيمكن القول: إن الطرف العثماني لم يتخلَّ عن استخدام القوة العسكرية تحت اسم «الجهاد» في إدارة تفاعلاته مع الأطراف الأوروبية، والتي تركزت في هذه المرحلة حول استقطاع ممتلكاته الأوروبية، ولكن ظهر جليًّا ما أضحى يحيط بهذه الأداة من قيود. فبالرغم من ضخامة الكيان العثماني حيث لم يكن من السهل إسقاطه بضربة واحدة، إلا أن سياسات الإصلاح التي ركزت بدرجة كبيرة - في مرحلتها الأولى - على المؤسسة العسكرية والأجهزة المعاونة لها (كما سنرى)، لم تستطع أن تعيد إحياء القدرة العسكرية العثمانية على نحو يمكنها من حسم الحروب لصالح قضاياها، ومن هنا كانت حاجة الدول العثمانية لتعويض هذا النقص في عناصر القوة الذاتية عن طريق تعبئة الضمانات السياسية والدبلوماسية، من جانب قوى أوروبية كبرى. ولقد اتخذ أسلوب

الاستعانة العثمانية بطرف خارجي في مواجهة روسيا مسلكين:

المسلك الأول: هو التشدد أحيانًا- اعتمادًا على نجاح القدرات الذاتية واعتمادًا على مساندة بريطانيا وفرنسا. وفي مقابل هذا التشدد اضطرت الدولة العثمانية أحيانًا أخرى تحت ظروف مغايرة (هزيمة عسكرية وافتقاد المساندة البريطانية الفرنسية) إلى قبول شروط بعض الاتفاقات والمعاهدات وخاصة معاهدة أدرنة 1829م، وكذلك معاهدة سان استيفانو مع روسيا 1878م تحت ضغط احتلال الأستانة. ولموازنة عواقب هذه الظروف السلبية اتجهت الدولة العثمانية إلى المسلك الثاني المكمل وهو: الحرص على أن تتضمن وثائق المؤتمرات الأوروبية التي عقدت من أجل تسوية هذه الأزمات بندًا ينص على حماية الدول الأوروبية لتكامل واستقرار الإمبراطورية وعدم التدخل في الشئون الداخلية العثمانية[1].

هذا. ولقد أكملت السياسة العثمانية المسلكين السابقين بالتلويح دائمًا أمام الدول الأوروبية بإجراء «الإصلاحات» التي من شأنها أن تستجيب لمطالب شعوب البلقان والتي معها تفتقد الضغوط الخارجية مغزاها ومبرراتها. وفي نفس الوقت- كما سنرى لاحقًا - كان أفضل سبيل لمواجهة المعارضة الداخلية للإصلاح هو إبراز ضرورته لكسب المساندة الأوروبية وإلا تعرضت الدولة لمخططات أوروبية ضد تكاملها. وكان هذا المسلك المزدوج من أبرز المؤشرات على محاولات تغلب الدولة العثمانية على عواقب محدودية القوة السياسية والعسكرية العثمانية في مواجهة تحديات داخلية وخارجية خطيرة.

(1) انظر نص معاهدة أدرنة 1829م ومعاهدة لندن 1830م، ومعاهدة باريس 1856م، ومعاهدة برلين 1878م في:

- محمد فريد: مرجع سابق، ص 513 – 521، 678 – 697.

- **ب - أنماط تدخل القوى الأوروبية: بين احتواء انفراد روسيا بالحركة وبين مشاركتها الهدف الاستراتيجي لإضعاف الدولة العثمانية:**

من أهم السمات المشتركة بين الأزمات الثلاث دورُ روسيا في اندلاعها وفي إدارتها وتدخلها بصور ودرجات مختلفة سياسية ودبلوماسية وعسكرية، فردية أو جماعية (مع دول البلقان)؛ لتحقيق وصية بطرس الأكبر. ألا وهي إسقاط الدولة العثمانية: العائق الأساسي أمام فرض السيطرة الروسية تحت حجة «الميراث البيزنطي الأرثوذكسي» والعرق السلافي المشترك مع البلقان وشرق أوروبا.

كما شهدت هذه الأزمات تدخل أطراف أوروبية - وخاصة بريطانيا وفرنسا والنمسا - تحت دعاوى ومبررات مختلفة (حماية الثوار، وحرية الملاحة في المضايق)؛ ومن ثم فلقد شهدت كل أزمة جهودًا دبلوماسية متعددة الأطراف قبل وبعد اندلاع أعمال عسكرية متعددة المستويات.

وعلى ضوء التحليل لتفاصيل وتوقيت وتركيبة هذه الأعمال العسكرية والدبلوماسية يمكن أن نصيغ مقولة مزدوجة الأبعاد عن نمط وتدخل القوى الأوروبية مفادها:

لقد اختلف نمط التدخل من أزمة إلى أخرى باختلاف حالة نظام التوازنات الأوروبية - الأوروبية التي أحاطت بكل أزمة، ومن ثم اختلفت أدوات كل نمط في إدارة هذه الأزمات، ومع ذلك فلقد ظل الهدف واحدًا ومشتركًا بين القوى الأوروبية. ألا وهو احتواء وتحجيم النفوذ الروسي من خلال منع انفراده بتحديد مصير الإمبراطورية العثمانية في البلقان من ناحية، ولكن مع العمل - من ناحية أخرى ودون تناقض مع ذلك - على تكريس وتعميق ضعف هذه الإمبراطورية من خلال الاستقطاع التدريجي والمنظَّم في أرجائها الأوروبية، فلم تكن التوازنات

الأوروبية- وفقًا للمقولة الشائعة - هي التي ساعدت على بقاء الدولة العثمانية لفترة طويلة ولكن هذه التوازنات هي التي ساعدت على هذا الاستقطاع بهذه الصورة التي تتفق ومتطلبات النظام الأوروبي الدولي.

والجدير بالذكر أن المصادر الغربية تتجه نحو إبراز أولوية أحد هذين النمطين. وهو نمط التدخل لاحتواء الحركة الروسية المنفردة، في حين تبرز المصادر العربية التاريخية أولوية النمط الثاني. وبالرغم من عدم التمييز الصريح والواضح في جميع هذه المصادر بين هذين النمطين. إلا أن المقولة السابق طرحها تحرص على توضيح هذا التمييز. كما أن تحليل التاريخ الدبلوماسي للأزمات الثلاث وفقًا لإطار «تحليل النظم» يساعد على بيان التفاعل بين النمطين وتأثيرهما المتبادل، وليس هنا موضع التفصيل في هذا المقام.

- **المحور الثاني: حركة الإصلاحات العثمانية بين الضغوط الخارجية والمعارضة الداخلية: في سبيل حماية تماسك الإمبراطورية أم إحياء القوة الإسلامية وحماية الإسلام؟**

وضح مع نهاية القرن الثامن عشر أخطار التحلل والانهيار التي تواجهها الإمبراطورية العثمانية. وكانت هذه الأخطار محصلة ضعف وعدم فعالية مؤسسات النظام العثماني التي أُرسيت أركانُها في فترة النشأة والنمو للدولة العثمانية والتي وصلت إلى أقصى درجات نموها وفعاليتها مع سليمان القانوني، ثم سرعان ما أخذت تعاني من مظاهر الضعف والتدهور الذي وصل إلى قمته في نهاية القرن 18 تحت تأثير عوامل سياسية واقتصادية واجتماعية (كما سبق أن أشرنا).

ولقد كانت أزمات الشرق الأوروبي- السابق دراستها - من أهم النتائج (وفي نفس الوقت من أهم الأسباب) للتدهور الذي حاق بعناصر قوة الإمبراطورية العثمانية خلال القرن التاسع عشر الميلادي، ولقد كانت حركة الإصلاحات

تقع على رأس السبل المتَّخذة لمواجهة أسباب وعواقب هذه الأزمات؛ ومن ثم مواجهة ومقاومة التطور في طبيعة ودرجة الهجمة (كما كانت أيضًا أزمات الشرق الإسلامي أداة أخرى ولو مختلفة كما سنرى).

فيصبح السؤال المنطقي هنا: ما هو وضع حركة الإصلاحات - من حيث دوافعها ومضمونها وآلياتها وتطوراتها ونتائجها ومحدداتها - في هذا السياق تأثيرًا وتأثرًا؟ أي ما علاقة هذه الإصلاحات بالإطار الدولي والضغوط الخارجية؟ وهل تحققت بالفعل؟ وهل كان ممكنًا أن تساعد على حماية تماسك الإمبراطورية، أو على الأقل ساعدت على إطالة عمرها؟

وفي البداية تجدر الإشارة إلى أن دراسة الإصلاحات العثمانية تكتسب مدلولات مهمة تبين ضرورتها من ناحية ومنطلقاتها من ناحية أخرى.

وتنبثق ضرورة هذه الدراسة من أنها تعالج تحيزًا مهمًا عند دراسة «المسألة الشرقية». يتمثل -في بُعدٍ منه - في إهمال دراسة دور المتغيرات العثمانية الداخلية في هذا الصدد، ويعكس ذلك تحيزًا يُعلي من قيمة دور الفاعل الأوروبي ويجسد الدولة العثمانية باعتبارها موضوعًا للتفاعلات الأوروبية أو باعتبارها مجرد فاعل سلبي يتلقى الأوامر الأوروبية ومحكومًا عليه بالدمار على يد القوميات الثائرة والقوى الأوروبية المترصدة.

هذا، ولقد سبق وبادرت مصادر غربية رائدة[1] في دراسة المسألة الشرقية ببيان أسباب ظهور هذا التحيز وكيفية علاجه. وأحد السبل لمعالجة هذا التحيّز لدى المنظور الأوروبي التقليدي لدراسة المسألة الشرقية هو محاولة فهم لماذا استمرت الدولة العثمانية لمدة طويلة، وعلاقة هذا الاستمرار بحركة الإصلاحات والعلاقة بين الإصلاحات وبين القوى الداخلية المعارضة لها؟

---

(1) M.E. Yapp: op. cit. pp. 92 - 94.

هذا، وتنطلق دراستنا للإصلاحات العثمانية من الاعتراف باعتبارين أساسيين مرتبطين:

الاعتبار الأول: أنها لم تكن حركة الإصلاح الوحيدة في العالم الإسلامي خلال القرن التاسع عشر الميلادي؛ حيث ظهرت حركات أخرى في أرجاء العالم الإسلامي. سواء تحت الهيمنة العثمانية (مصر - الشام - تونس)، أو تحت حكم أجنبي (الهند - آسيا الوسطى الإسلامية)[1].

ومن ثم يجدر القول: إن الإصلاحات كانت أسلوبًا للمقاومة الإسلامية في أوائل مرحلة الهيمنة الأوروبية العالمية خلال القرن التاسع عشر الميلادي، وهذه المقاومة جاءت من قادة الدول الإسلامية وصفوتها (في حين أضحت المقاومة بعد ذلك ضد الاستعمار الأوروبي التقليدي للعالم الإسلامي في ظل المرحلة الثانية للهيمنة الغربية العالمية خلال القرن العشرين تنبع من قواعد أكبر للشعوب). ولكن كانت حركة الإصلاح العثمانية حركة محورية قامت في أكبر الدول الإسلامية. ولم تقتصر انعكاساتها على المركز العثماني في الأناضول فقط أو على الشرق الأوروبي، ولكن امتدت وبدرجات متنوعة لأرجاء العالم الإسلامي المختلفة. ومن هنا جاء اهتمامنا بأبعاد هذه الحركة في هذا الموضع دون غيرها من حركات الإصلاح الأخرى.

والاعتبار الثاني: أن اهتمامنا بأبعاد هذه الحركة (الدوافع والطبيعة والنتائج) لا يلقى بنا في صميم السياسات والأوضاع الداخلية العثمانية فقط، ولكن يقودنا إلى صميم التفاعلات الدولية العثمانية التي تبلورت حول هذه الأبعاد. فبقدر ما كانت حركة الإصلاحات العثمانية تعبيرًا عن صورة من صور المقاومة غير العسكرية للهجمة الأوروبية، وبقدر ما كانت عملية إدارتها تعبيرًا عن آليات حاسمة في إدارة العلاقات

(1) انظر تحليلًا مقارنًا للحركات الإصلاحية المتزامنة في أرجاء العالم الإسلامي طوال القرن 19م في:
- M.G. Hodgson: op. cit. pp 221 - 240.

الدولية العثمانية، بقدر ما أضحت نتائجها- كما سنرى - تعبيرًا عن تحول خطير في شكل تنظيم الدولة العثمانية وفي العلاقات العثمانية - الأوروبية والعلاقات العثمانية - الإسلامية أيضًا. ومن هنا تأتي أهمية وخصوصية هذه الخبرة العثمانية بالنسبة للتنظير حول التفاعل بين الداخل والخارج حول هذه العمليات الإصلاحية المهمة.

ولذا- تثور من ناحية أخرى - عديد من الإشكاليات المنهاجية المهمة. ومن أهم الإشكاليات التي تتضح من واقع المراجعة النقدية لمجموعة من الأدبيات العربية والغربية حول هذه القضية هي: التعقيد والغموض والتداخل الذي يفسح الطريق لاستكشاف أنماط مهمة من التحيّزات حول أبعاد هذه القضية وحول الإجابة عن السؤال التالي: ما هو تقويم عمليات الإصلاح طوال القرن التاسع عشر الميلادي؟ وترجع هذه الإشكاليات لعدة اعتبارات: منها: اختلاف التحليل من حيث زاوية النظر وبؤرة الاهتمام، فهناك زاوية الطرف العثماني (قيادة، صفوة، قاعدة) وزاوية الطرف الأوروبي، كذلك يتركز الاهتمام إما على بؤرة إصلاح وضع رعايا الدولة العثمانية من غير المسلمين أو بؤرة إصلاح مؤسسات الدولة والمجتمع في مركز الدولة العثمانية وفي أقاليمها وولاياتها الأوروبية والعربية.

ومنها: (وهو الأهم) خطورة وحيوية القضية الكامنة وراء حركة الإصلاح، وهي قضية ثارت منذ أكثر من قرنين، ومازالت تثور حتى الآن، وهي قضية «الأخذ عن الغرب». وهذه القضية تحوز اهتمام مجالات معرفية مختلفة (وليس السياسية فقط)،كل منها تلقي بإسهامها فيه من زاويةٍ معرفيةٍ محددة: تاريخية، نفسية، اجتماعية، اقتصادية، تكنولوجية. وتثير هذه القضية الحيرةَ والارتباك بالنسبة للمحلل السياسي الذي يريد أن يقدم تحليلًا علميًا؛ حيث لا يجد أمامه إلا منطقة رمادية غامضة تتصادم حولها منظورات ورؤى متباينة، فتمثل بذلك بيئة صالحة لظهور التحيّزات المتنوعة. وتتلخص هذه القضية كالآتي:

مع دخول العالم الإسلامي في طور الضعف وتحول مركز القوة العالمية إلى الغرب، تبلورت التساؤلات عن أسباب هذا الضعف وهذا التحول، كما تبلورت الاتجاهات نحو الحاجة إلى الإصلاح، وفي نفس الوقت اتسعت الشُّقة والخلافات بين الآراء حول القدر من الإصلاح المطلوب ومضمونه ومجاله، وإذا كان الاتجاه الأساسي للإصلاح قد تمَثَّل في النقل من الغرب والأخذ عنه إلا أنه لم يكن هناك اتفاق على ما الذي يجب نقله والذي يجب تركه، وعلى مغزى هذا النقل وعواقبه. وتمثلت المعضلة الأساسية بين دعاة صور الإصلاح المختلفة وبين قوى المعارضة حول إمكانات وصعوبات الفصل بين نقل أوجه التقدم المادي والتكنولوجي وبين نقل الآراء والأفكار والمعتقدات والقيم والسلوك والمؤسسات الغربية التي تتباين عن نظائرها في نطاق الحضارة الإسلامية؛ ولذا تفرع عن هذه المعضلة الأساسية مجموعة من الأسئلة الفرعية: هل يعني النقل من الغرب الاعتراف بتفوقه على الإسلام وحضارته؟ ومن ثم هل يفرض هذا النقل حتمية التحول نحو العلمانية؟ أي هل العلمنة هي مرادف التغلب على أسباب ضعف وتراجع عناصر القوة في الحالة العثمانية؟ أم أن ما أصاب القوة في العالم الإسلامي من تخلف وضعف كان من جراء تغلغل أفكار وممارسات علمانية؟ وكيف يمكن الجمع بين أوجه التقدم المادي الغربي لإحياء عناصر القوة وبين الخصوصية الذاتية للقيم والمعتقدات والممارسات الإسلامية؟ بل هل من الممكن تطوير آخر للتقدم لإحياء هذه العناصر دون نقلٍ عن نموذج الغرب؟ هل السبيل لإحياء القوة الإسلامية وإنقاذها هو استبدال المؤسسات التقليدية؟ أم أن هذه المؤسسات في حاجة لاجتهاد إسلامي جديد لتطوير دورها وفعاليتها في خدمة الأمة؟ وهل هذا ممكن في ظل ضغوط الإطار النظمي الدولي الذي يسعى بطبيعته لإلغاء هذه الخصوصية؟ وتفجر هذه الأسئلة أهمية خبرة الدولة العثمانية في هذا المجال ومدلولاتها بالنسبة للواقع المعاصر.

وبالنظر إلى هذه الإشكاليات - أي الداخلية أساسًا - نجد أن فهم ضوابط ومعايير تقويم هذه الحركة الإصلاحية في حاجة إلى دراسات مقارنة تراكمية على عدة مستويات وفي عدة مجالات تثيرها مجموعة من الأسئلة، وهي تتلخص كالتالي:

أ - معنى «الإصلاح» وهدفه: هل يكون من داخل نفس النظام ومن أجل إحيائه وتجديده وفي ظل ضوابط ومعايير إسلامية؟ أم لاستبداله للانتقال إلى نظام آخر مختلف تمامًا عن طريق النقل التام عن الغير والتخلي عن الإطار الحضاري برمّته أو في أجزاء منه؟ وفي هذه الحالة الأخيرة يثور التحفظ على مصطلح «الإصلاح»؛ حيث يصبح في الحالة العثمانية وخلال القرن التاسع عشر بصفة خاصة مصطلح «تأثير الغرب والنقل عنه» أكثر ملاءمة، وهذا يقتضي بدوره الإجابة على السؤال التالي: هل بدأت الإصلاحات العثمانية بالمعنى الأول وانتهت إلى الثاني؟ وكيف؟ ولماذا؟

ب - الدوافع نحو إدخال الإصلاحات: هل هي دوافع ذاتية لإحداث تحول حقيقي في ظل الإسلام أم تحت ضغط من الخارج اتفاقًا مع مصالح قوى خارجية؟ وما نمط (ودرجة ومجال) تأثير هذا الضغط الخارجي ابتداء من فرض «الإصلاح» وخلال عملية تنفيذه؟.

ج - معضلة «الإصلاح»: كيف يمكن نقل الأبعاد المفيدة دون النيل من الذات والعقائد؟ وهل هذا ممكن في ظل توازن القوى الدولي الذي لا يكون في صالح الطرف الذي هو في حاجة للإصلاح؟

د - مضمون السياسات الإصلاحية: فهي متنوعة الأبعاد: عسكرية، ودبلوماسية، واقتصادية، واجتماعية، وسياسية؛ ومن ثم فهناك حاجة لتحديد الأولوية التي حظي بها كل بُعْد من هذه الأبعاد، وأيّها كان أكثر تحديًا وإثارة للمعارضة الداخلية؟.

هـ - أهم القوى المعارضة ودوافعها ومبرراتها: ودرجة تأثيرها بالمقارنة بدرجة تأثير الضغوط الخارجية على تفريغ الإصلاح من محتواه الإيجابي.

ويمكن الإجابة عن هذه الأسئلة من خلال مستويين من التحليل: الأول: يعرض لمراحل تطور مضمون السياسات الإصلاحية طوال القرن التاسع عشر م وحتى اندلاع الحرب العالمية الأولى. أما الثاني: فيتناول نتائج وعواقب هذه السياسات من خلال مناقشة المقولات السائدة حولها للوصول إلى رؤية جديدة.

- **المستوى الأول: مراحل تطور السياسات الإصلاحية: من نقل الأساليب الفنية إلى نقل المؤسسات والأفكار الغربية:**

يمكن أن نميز بين ثلاث مراحل كبرى لهذا التطور من حيث مضمون هذه السياسات، ولقد اختلفت هذه المراحل من حيث درجة وطبيعة النقل عن الغرب؛ ومن ثم اختلفت أيضًا من حيث درجة وطبيعة المعارضة الداخلية والضغوط الخارجية[1].

وتمتد المرحلة الأولى من نهاية القرن الثامن عشر الميلادي. وحتى 1839م وتسمى «عصر إصلاحات ما قبل التنظيمات»، أما الثانية المعروفة «بعصر التنظيمات» فتمتد حتى 1878م، وشهدت صدور ثلاث وثائق إصلاحية هي: خط كلخانة

(1) انظر التفاصيل في:

- سليم البستاني: عبرة وذكرى الدولة العثمانية قبل الدستور وبعده، تحقيق ودراسة خالد زيادة، دار الطليعة، بيروت، 1978.
- محمد فريد: مرجع سابق، ص ص 480 – 489، 540 – 542، 587 – 600، 640 – 647، 701 – 713.
- د/ عمر عبد العزيز: مرجع سابق، ص ص 258 – 296.
- د/ أحمد عبد الرحيم مصطفى: مرجع سابق، ص ص 172 – 240.
- د/ ضياء الدين الريس: مرجع سابق، ص ص 90 – 184.
- ساطع الحصري: الدولة العثمانية والبلاد العربية، ط2، دار العلم للملايين، بيروت 1960، ص ص 72 – 141.
- B. Lewis: “The Emergence of Modern Turkev... op. cit. pp. 40 - 238.
- M. E. Yapp: op. cit. pp 97 - 120. 179 - 190.

1839م، وخط همايون 1856م والدستور العثماني الأول 1876م[1]، أما المرحلة الثالثة المعروفة بمرحلة «تركيا الفتاة» فهي تمتد حتى إلغاء الخلافة وإعلان جمهورية تركيا. ودون الدخول في التفاصيل يمكن الاقتصار على الملاحظتين التاليتين:

الملاحظة الأولى: هي أن هناك ارتباطًا بين تطور الإصلاحات وتطور النظام العثماني برمّته، فإذا كانت المرحلة الأولى من الإصلاحات تعد مرحلة تمهيدية اقتصر فيها النقل عن الغرب على نقل أساليب فنية وخاصة في المجال العسكري، فإن مرحلة التنظيمات التي شهدت تغيرات مؤسسية ومجتمعية وتيارًا من الأفكار الجديدة تعد بمثابة مرحلة انتقالية بين نظام قديم ونظام جديد؛ بحيث إن المرحلة الثالثة وخاصة منذ 1908م (أي بعد انتهاء حكم السلطان عبد الحميد الثاني وعودة الدستور) جاءت كإعلان عن مولد نظام جديد تمامًا تأكدت أركانه بإعلان الجمهورية التركية وإلغاء الخلافة.

وهكذا كان من أهم سمات التطور الإصلاحي: القضاء على الإنكشارية وتكوين جيش محترف منظم منفصل العلاقة عن العلماء، وكان تطوير هذا الجيش يمثل قوة دفع لتطوير عدد من المؤسسات المالية والصناعية، كذلك تم إخراج التعليم من تحت رقابة العلماء وظهرت ازدواجية مؤسساته ما بين تعليم مدني بمراحله المختلفة وحتى الجامعة وبين تعليم ديني، وازدواجية المحاكم والقوانين التجارية والجنائية والخاصة ما بين قوانين مدنية وأخرى شرعية إسلامية أو مختلطة؛ حيث لم تعد الشريعة فقط هي مصدر القوانين ولكن ظهرت مصادر أخرى للقوانين تحتذي النمط الأوروبي. أي تستند على مبدأ الإقليم وليس الشخصية، وبدأ تنظيم الوزارات على أسس أوروبية، ثم الفصل بين السلطات التنفيذية والقضائية والتشريعية.

وفي نفس الوقت الذي كانت تتبلور فيه هذه الإصلاحات الداخلية كانت

(1) انظر النص الكامل لهذه الوثائق الثلاث في:

– محمد فريد: مرجع سابق، ص ص 481 – 489، 590 – 593.

تتبلور أيضًا المرحلة الأخيرة من تطور العلاقات الدبلوماسية العثمانية مع الدول الأوروبية بعيدًا عن الدبلوماسية المنفردة، واستكمالًا لحلقات الدبلوماسية التبادلية الكاملة على النمط الأوروبي، ومن ثم الاندماج الكامل للدبلوماسية العثمانية في ظل نظام الدول الأوروبية منذ منتصف القرن التاسع عشر الميلادي كما أشرنا آنفًا.

الملاحظة الثانية: وهي أن السياسات الإصلاحية قد تضمنت مستويين من الإجراءات: أولهما: لتطوير عناصر قوة المركز العثماني وأدوات سياساته العسكرية والدبلوماسية والسياسية والمجتمعية، وثانيهما: للحفاظ على تكامل أجزاء الإمبراطورية من خلال إعادة تنظيم الإدارات المحلية في الولايات وزيادة استقلال سلطاتها العسكرية والمالية والقضائية، ومن خلال إصلاح أوضاع الرعايا من غير المسلمين الذين هددت ثوراتهم (في البلقان بصفة خاصة ثم في الولايات العربية) هذا التكاملَ.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن هذين المستويين مرتبطان متداخلان بقوة، فالخيط الأساسي والمشترك والكامن وراء المراحل الثلاث من تطور الإصلاحات العثمانية هو وضع الأقوام والملل المختلفة. وضع العلاقة بين المسلمين وغير المسلمين في المركز العثماني وفي أرجاء الإمبراطورية، ومن ثم إمكانات وآفاق وحدود المساواة بين الرعايا من مختلف هذه الأقوام وهذه الملل. بعبارة أخرى: كان الخيط الكامن والرابط بين جميع هذه الإصلاحات هو «أبعاد التحول نحو دولة مركزية وطنية علمانية بالمعنى الحديث الذي عرفته أوروبا»، وهو الأمر الذي لم يكن يستوي مع كيان متعدد القوميات تتفوق فيه الملة المسلمة مثل كيان الإمبراطورية العثمانية.

- **المستوى الثاني: محصلة سياسات الإصلاح ومحدداتها:**

إذا كانت المعارك العسكرية في أوروبا لم تحمِ تماسكَ الكيان الإقليمي الأوروبي للإمبراطورية العثمانية؛ حيث استمرت تحت ظل التدخلات الخارجية عمليةُ الاستقطاع التدريجية من الأقاليم الأوروبية ومن السلطات الفعلية العثمانية

على هذه الأقاليم، والتي وصلت إلى قمتها في نهاية القرن التاسع عشر الميلادي، فإن الإدارة العثمانية الأخرى في عملية مقاومة الهجمة الأوروبية - أي أداة الإصلاح - لم تساعد أيضًا في حماية هذا التماسك ولم تحلُلْ مشكلاتها الداخلية بل قادت في النهاية إلى نتيجة أخطر وأعمق ما زالت مجتمعات الشعوب المسلمة تعاني من عواقبها الداخلية والخارجية. فهذه الإصلاحات وإن ساعدت على إطالة أجل الإمبراطورية لمدة قرن إلا أنها أفرزت - بصورة تراكمية - تحولاتٍ اجتماعية واقتصادية خطيرة أدت - وبصورة تدريجية منظمة ومستترة في البداية ثم صريحة في النهاية - إلى فصل الإسلام عن المجتمع والدولة وذلك تحت حُجّة ما سمى «التحديث» و«التقدم» و«العلمية»، وفي ظل عملية النقل من الغرب والأخذ عنه. فإذا كان إلغاء الخلافة وتصفية الإمبراطورية واستقلال أرجائها الأوروبية والعربية وإعلان الجمهورية التركية الحديثة بعد نشوب الحرب العالمية الأولى يعد نهاية مطاف قرن ونصف قرن تقريبًا من الجهود الإصلاحية المتنوعة الأشكالُ والدرجات، فإن هذه التحولات الخطيرة قد وجدت جذورها في آليات ونتائج سياسات الإصلاح العثمانية بمستوييها الأساسيين المترابطين: أي العلاقات بين الرعايا المسلمين وغير المسلمين، وتطوير سبل وتنظيم وإدارة الدولة والمجتمع. فهل كانت هذه المحصلة حتمية؟ وما العوامل التي حددتها كما حددت المسار نحو الإصلاح؟

وحتى نتمكن من الإجابة عن هذا السؤال يجب مناقشة التأثير المتداخل لثلاثة عوامل: دوافع القيادة العثمانية (السلطان ودعاة الإصلاح) وأهدافها من وراء الإصلاح وردود فعل المعارضة الداخلية، وطبيعة التدخلات الخارجية في هذه العملية. ويساعد التمييز بين هذه العوامل الثلاثة من ناحية، وتحديد التفاعل المتداخل بين تأثيراتهم من ناحية أخرى، على استجلاء الغموض الذي يكتنف القراءة في سياسات الإصلاح العثمانية بحثًا عن نتائجها وتفسيرًا لهذه النتائج.

ومن خلال هذه القراءة يمكن التمييز بين أربعة اتجاهات حول تقويم هذه النتائج: وأول هذه الاتجاهات يعبر عنه المؤرخون الغربيون المعاصرون للقرن التاسع عشر الميلادي[1]، فلقد رأوا أنه لم تحدث أية إصلاحات أو تغيرات حقيقية من أجل تطبيق مبدأ المساواة بصفة خاصة؛ ومن ثم يرون أن هذه الإصلاحات لم تكن إلا ذرًّا للرماد في أعين الغرب منعًا لتدخله، وأن القيادة العثمانية لم تكن تريد هذه الإصلاحات بالفعل، أو على الأقل لم تقدِر على تنفيذها.

أما الاتجاه الثاني[2]: فتعبِّر عنه المصادر التاريخية التقليدية العربية. فهي تدافع عن جهود الدولة العثمانية للحفاظ على الإسلام، حيث رأت أن السياسات الإصلاحية كانت السبيل لتحقيق هذا الحفاظ في مواجهة الأطماع الأجنبية.

أما الاتجاه الثالث: فهو يتناثر في المصادر الغربية والعربية على حد سواء، ويرى أن معارضة بعض القوى الداخلية التي وصفت بالمحافظة أو السلفية هي التي أدت إلى فشل هذه الإصلاحات والحيلولة دون تطويرها بسرعة وفعالية على نحو حال دون إنقاذ الإمبراطورية.

وهناك اتجاه رابع[3]: يمثله المؤرخون الغربيون المعاصرون الذين درسوا بعمق هذه المرحلة من التاريخ العثماني من واقع مصادر غربية وتركية. ولا ينكر هذا الاتجاه

---

(1) M.E. Yapp: op. cit. p.111 - 112.
B. Lewis: op.cit. p. 124.
R. H.Davison: op. cit. p. 848 - 849.
- U. Heyd: op. cit. p.369.

(2) انظر على سبيل المثال:
– محمد فريد: مرجع سابق.

(3) M. E.Yapp: op. cit. pp. 113 - 114.
- B. Lewis: op. cit. pp. 127 - 128.
- U. Heyd: op. cit. p. 369.

حدوث تغيرات وإصلاحات وأنها لم تنجح في حماية المصالح العثمانية الأساسية (أي تكامل وتماسك أرجاء الإمبراطورية) أو حلّ المشكلات الداخلية وذلك نتيجة مجموعة متداخلة من العوامل، ولكن من ناحية أخرى يبرز هذا الاتجاه كيف أن التنظيمات بالرغم من هذا الفشل قد مهدت الطريق نحو تركيا الحديثة بعد سقوط الخلافة، حيث لم يعد أمام تركيا إلا طريق واحد هو التحديث والتغريب.

وبالنظر إلى هذه المنظورات يمكن القول: إن ثمة تقويمًا عامًا مطلوب وهو لابد أن يستند على تحليل العوامل السابق تحديدها. وبدون الدخول في تفاصيل هذا التحليل[1] يكفي التوقف عند بعض الملاحظات حول كل منها وصولاً إلى خلاصة عامة.

فعن دوافع القيادة العثمانية ومصداقية أهدافها من وراء الإصلاح: نلحظ التزامن بين توقيت البدء في كل مرحلة من مراحل الإصلاح وبين وقوع هزائم عسكرية وتزايد الضغوط الخارجية على تماسك أرجاء الإمبراطورية. لذا يمكن القول: إن أهم الأهداف العثمانية من وراء الإعلان عن «الإصلاحات» كان إحياء القدرة العثمانية والحفاظ على تماسك الإمبراطورية ولتعبئة المساندة الخارجية والحد من تدخلات القوى المنافسة، ولكن لم يتحقق ذلك إلا جزئيًا وببطء وبصعوبة خاصة قاعدة المساواة بين المسلمين وغير المسلمين والتي كانت في خلفية كل الإصلاحات. فهل يعني ذلك أن القيادة العثمانية لم تكن ترغب في هذه «الإصلاحات» أم لم تكن تقدر على الوفاء بها؟ ولماذا؟

بعبارة أخرى: هل كان رفع مبدأ المساواة بمثابة سلاح دبلوماسي في وقت الأزمات وليس محورًا لبرنامج إصلاح حقيقي؟ أي هل كان المصلحون يريدون مجرد تحقيق مكاسب خارجية وعدم تغيير أي شيء في الداخل؟ بالطبع لا يمكن

(1) انظر رؤى واتجاهات مقاربة حول هذه الأبعاد في: د/ نادية محمود مصطفى: مرجع سابق، ص 194 - 230.

الرد بالإيجاب وخاصة بالنسبة للمرحلة الثانية من الإصلاحات، وبدرجة أكبر بالنسبة للمرحلة الثالثة.

فبالرغم من الصراعات بين قادة مرحلة «التنظيمات» حول درجة سرعة الإصلاحات إلا أنهم اتفقوا على أن إنقاذ الإمبراطورية يتطلب بلورة مواطنة جديدة وهي «العثمنة». ومع ذلك وبغضّ النظر الآن عن مناقشة درجة القرب أو البعد بين مفهوم «العثمنة» وبين قاعدة المساواة كما طرحها الغرب فإنه لا يمكننا معرفة ما إذا كان عدم الإسراع بتطبيق هذه العثمنة كان من مرجعه عدم القدرة بسبب المعارضة الداخلية أو مرجعه عدم الرغبة الحقيقية في تنفيذه بالرغم من كل التعبيرات اللفظية والسلوكية من القيادة العثمانية للتنظيمات عن ذلك، فإن الوصول إلى هذه المعرفة يتطلب تحليلًا دقيقًا لمصادر دراسة فكر القيادة العثمانية، ومضمون هذا الفكر، وهذه الدراسة مهمة وضرورية لتوضيح ذلك الغموض الذي يحيط بفكر هذه القيادة واتجاهاتها نظرًا للتضارب بين المصادر المختلفة حول تقويمها، وقد تتم هذه الدراسة عبر الأسئلة التالية:

1. هل هي علمانية؟ على أساس أن مواثيق الإصلاح الثلاثة ليست مستمدة من الشريعة الإسلامية، ولأن الاتجاه نحو المواطنة المتساوية يعني الاتجاه نحو مفهوم علماني للدولة وللمواطنة وانفصالًا عن قواعد الفكر الإسلامي التقليدي؟.
2. أم هل المصلحون - وهم يركزون على إنقاذ الإمبراطورية - لم يفكروا أو لم يعتقدوا بقوةٍ في هذه العواقب «العلمانية» للإصلاحات؟ أي هل لم يدركوا مآل النتيجة النهائية في المدى الطويل لتطبيق هذه الإصلاحات وما ستسفر عنه عواقب هذا التطبيق بالنسبة لنموذج الدولة الإسلامية. ومن ثم التحول نحو دولة علمانية حديثة؟

3. وهل كانت فكرة «المواطنة المتساوية» خروجًا على الأصل الإسلامي أم تولدت عن اجتهاد إسلامي يستجب لتحديات داخلية وخارجية متجددة؟

وبقدر ما يصعب الآن اختيار الرد بالإيجاب المطلق أو النفي المطلق على أحد هذه الأسئلة فقط بدون تحليل منظم مقارن لمصادر التعبير عن فكر القيادة العثمانية إلا أنه يمكن أن نصوغ هنا الخلاصة التالية:

حيث إن رؤيتنا لضوابط التفسير الإسلامي للتاريخ تفرض أن يكون للمتغيرات العقيدية وضعها الضابط بين المتغيرات الأخرى السياسية والاقتصادية والاجتماعية المفسِّرة للوقائع أو التطورات أو القضايا؛ ولذا يصبح السؤال المهم هنا هو: ما الذي فعله السلاطين لإصلاح وإحياء السلوك الإسلامي الصحيح في المجتمع؟ فإن افتقاده– وليس عناصر القوة المادية فقط – هو أساس التدهور والضعف الذي حاق بهذه العناصر. وبالرغم أنه لم تخلُ وثيقة من وثائق الإصلاح الثلاث الأساسية من نغمة إسلامية واضحة سواء بإرجاع التدهور إلى عدم مراعاة الإسلام أو بالتأكيد على ضرورة إحياء قوة الإسلام، فإنه يمكن القول إن الدولة العثمانية أساءت تقدير عواقب ما يقترن بنقل الأساليب الفنية والمادية من نقل للأفكار والقيم والقواعد الغربية، كذلك أساءت اختيار الوسيلة اللازمة لإنقاذ الإمبراطورية (المساواة). فهي فضلًا عن كونها تثير الجدل حول مدى تطابقها مع أسس الشريعة، الأمر الذي أثار معارضة داخلية شديدة لها، وفضلًا عن كونها – في جانب مهم منها – نتيجة ضغط خارجي، فلم يكن بمقدور هذه الوسيلة–في ظل المعارضة الداخلية وفي ظل الضغوط الخارجية – أن تحقق الهدف من ورائها. بعبارة أخرى: حتى لو افترضنا إمكانية القول: إن القيادة العثمانية أرادت إصلاحًا حقيقيًّا من داخل النظام الإسلامي (مواطنة في ظل الإسلام) فإن الوسيلة لم تكن تستقيم مع الهدف ولا تعالج الدوافع، ذلك لأن هذه الإصلاحات لم تعالج الضعف الأساسي أي

السياسي والاقتصادي (والأهم ضعف الروح والقيم الإسلامية)، والذي أدى إلى الضعف العسكري، فلقد فشلت القيادة العثمانية في إدراك أن الاعتماد الاقتصادي والمالي ليس أقل خطورة من الهزائم العسكرية ومن تأثير القوميات الثائرة على أمن وتكامل الإمبراطورية واستقلالها.

ولقد كان دور عناصر المعارضة من ناحية والضغوط الخارجية من ناحية أخرى من أبرز العوامل التي بلورت جوانب هذا السوء في الاختيار.

عن المعارضة الداخلية من حيث أنماطها واتجاهاتها ونتائجها:

فقد شهدت ساحة الحركة الإصلاحية منذ نهاية القرن الثامن عشر الميلادي وحتى أوائل القرن العشرين الميلادي ثلاثة أنماط من المعارضة الداخلية، ولقد ارتبط ظهور كل نمط بمرحلة من المراحل الثلاث الأساسية التي تطور عبرها محتوى السياسات الإصلاحية. ويقوم التمييز بين هذه الأنماط على عدة أسس: المعارضة للإصلاحات أم لنظام الحكم العثماني وسلطات السلطان، ومضمون وأسس الفكر المعارض، وطبيعة القوى الاجتماعية والاقتصادية التي تمثلها.

أ - النمط الأول: هو معارضة العلماء والانكشارية. أي التحالف بين فريقي رجال السيف ورجال الدين اللذين مثَّلا ما يسمى «الصفوة التقليدية» وكانا الركنين الأساسيين للدولة العثمانية منذ نشأتها وفي عصر قوتها، ولقد وصفت هذه القوى «بالتقليدية» أو «الرجعية» أو المحافظة أو السلفية، واتهمت بالجمود والتمسك بالقائم ورفض النقل والأخذ من الغرب الكافر والتشكك في الأفكار النابعة من خارج نطاق مجالهم المعرفي.

ولقد برزت هذه المعارضة في مواجهة إصلاحات السلطان سليم الثالث والسلطان محمود الثاني بالرغم من أنها اقتصرت على نقل أساليب فنية ونظم تدريب عسكرية جديدة، ولم تتضمن مساسًا جوهريًا بنظاميهما وسلطاتهما.

ولقد كانت هذه المعارضة من القوة في البداية لدرجة أنها اكتسبت مساندة شعبية كبيرة لها وحتى أدت إلى فشل إصلاحات سليم الثالث بل عزله (وفقًا لفتوىً من المفتي). ولقد تكرر تمرد الانكشارية وتكرر أيضًا استنفار العلماء للشعب ضد إنشاء نظام جديد للجيش وذلك في ظل مصطفى الرابع ومحمود الثاني، وظلت هذه المعارضة حائلًا دون إدخال إصلاحات حقيقية، ولكن تمكَّن محمود الثاني – وبخطوات تدريجية وحذرة – من القضاء على الانكشارية 1826م، ومن احتواء طبقة العلماء من خلال إجراءات أضعفت قدرتهم على المعارضة الفعالة. ومن ثم فلقد انساق البعض منهم وراء السلطان وظل البعض الآخر يقاوم التغيير.

ب – أما النمط الثاني: فهو الذي غلب في عصر التنظيمات (1839م – 1876م) وظهر أيضًا بين صفوف العلماء، تجاه تطبيق قاعدة المساواة بين المسلمين وغيرهم. إذن هذا النمط من المعارضة انطلق من قاعدة أكبر من قاعدة النمط الأول كما أن قضيته اختلفت عن قضية النمط الأول.

وبالنظر إلى هذين النمطين من المعارضة– وبالمقارنة برؤية السلاطين وصفوة الإصلاح – يمكن القول: إن هذه كانت معارضات للإصلاح وليس للنظام العثماني القائم. ولقد نبعت من الخلافات حول الهدف وحول تكييف الوسيلة، وهو الاختلاف الذي وقع في صميم الجدل الداخلي الخاص بحركة الإصلاح العثماني، فإذا كان مصلحو التنظيمات قد افترضوا أن الإصلاحات (على النمط الغربي) التي تحوي ضمنيًّا فكرة أن العلمنة للحياة العامة هي السبيل لإنقاذ الإمبراطورية، ومن ثم ضغطوا بكل الطرق لتحقيق أهدافها بالرغم من معارضة الشعوب التي يحكمونها، فإن هذه المعارضة– سواء العنيفة في البداية أو السلبية بعد ذلك – انطلقت من أنه إذا كان الإنقاذ لن يتحقق إلا بالتضحية بالشريعة فهو لا يصح لأنه يعني التخلي عن أمل الخلاص نهائيًا. أي رأوا أن المصلحين إنما

يدمرون الجوهر والأساس في سبيل الحفاظ على الشكل والمظهر.

هذا، وتجدر الإشارة إلى أنه لم تكن كل طبقة العلماء ضد الإصلاح فنجد أن بعض كبار العلماء قد طالبوا بإصلاح القوات العثمانية المسلحة عن طريق تبني العلوم والتدريب العسكري الغربي واستخدام خبراء ومرشدين أجانب، ودافعوا عن نظريتهم بأدلة من الشريعة الإسلامية والتاريخ الإسلامي وبينوا أن الجهاد ضد الكفار هو من واجبات المؤمن، وأن تقوية الجيش هو واجب ديني، وضرورة أن يستجيب الاجتهاد لظروف الدولة لأن الشريعة لا تضع عقبات أمام خدمة الإسلام.

ومع ذلك أدت المعارضة إلى فشل الإصلاحات في تحقيق أهدافها ولكن فشلت أيضًا في إحياء القوة الإسلامية. فبالرغم من استناد هذه المعارضة إلى رفض البدع لحماية الإسلام فإن رفضها للإصلاحات- على هذا النحو - كان رفضًا لشكليات وليس حفاظًا على الإسلام في جوهره، فلم تكن هذه المعارضة تنفيذًا لما يجب أن يكون عليه الدور الحقيقي للعلماء في فترة أزمة الأمة وخاصة في مرحلة النقل المادي عن الغرب والذي تسربت معه الأفكار والمؤسسات الغربية. ففي هذه المرحلة- وكما يقول البعض - تحول دور العلماء (الإفتاء)- تحت الضغط أو المصلحة - إلى السلبية بمعنى السكوت أو التكيف مع اتجاه المصلحين بدلًا من تقديم بديل يحفظ للإسلام دوره الحقيقي في المجتمع، ولم تتقدم هذه المجموعة لملء الفراغ الموجود وتعبئة القاعدة بصورة إيجابية في مواجهة صفوة البيروقراطية أو من سموا بالمصلحين الليبراليين).

أما الشعب المسلم فلقد كان غير مهتم أو معاد للتغيير وذلك على أساس أن ما تتضمنه الإصلاحات من تغيرات كان يبدو له بصورة انتصار للعدو المسيحي الغربي على الإسلام كما تبدو مفروضة من أوروبا وبتشجيع منها وبتنفيذ من رجالها.

وبالنظر إلى كل ما سبق وعلى ضوء خصائص العصر ذاته يصبح من الضروري

والمهم البحث بنظرة جديدة في أبعاد دور قوى المعارضة التقليدية حتى نتبين الأبعاد الحقيقية لإلقاء مسئولية فشل الإصلاحات على الداخل أساسًا وعلى من اقترنوا بالحفاظ على الإسلام والغيرة عليه، أي طبقة العلماء وعامة الشعب المسلم. فبالرغم من أن هذه القوى كانت تعارض جميع الإجراءات الإصلاحية التي تؤخذ من الكافر وتجرد المجتمع المسلم من خصوصياته إلا أنه يصبح من التحيز البين الانسياق تمامًا في الهجوم على هذه القوى، كما أنه يكون من التحيز أيضًا المساندة الكاملة لمواقفهم، فالموقف الوسط بين هذين التحيزين يتطلب الدراسة العلمية المنظمة لآليات هذه المعارضة ومضمون معارضتها ومبرراتها؛ لنتبين هل اقتصرت فقط على رفض الشكليات التي تتعارض مع الإسلام؟ وما مدى ما قدمته من بدائل للإصلاح من داخل النظام الإسلامي؟ وهل رفضت مضامين إيجابية في الإصلاح؟ ولماذا لم تكن من الفعالية لدرجة سمحت لقوى الضغوط الخارجية بجرف حركة الإصلاح لتصبح عملية تحول وانتقال من نظام إلى آخر؟ هل كانت قيود الإطار الدولي في تفاعلها مع قيود رؤية ودوافع القيادة والصفوة العثمانية أكبر في تأثيرها؟

ج - **والنمط الثالث من المعارضة** يمثل نمطًا آخر بين المعارضة التقليدية وبين صفوة الإصلاح أو مَن سموا بمصلحي التنظيمات أو المصلحين المستبدين (1792 - 1876م)، ويسمى هذا النمط بالمصلحين الليبراليين أو التقدميين أو التجديديين الدستوريين. هذا وتتعدد أوجه المقارنة بين هذه المعارضة والأخرى التقليدية. فكانت هذه المعارضة الليبرالية التي لعبت دورًا خطيرًا في العقود الأخيرة من عمر الدولة العثمانية قد نبعت من الصفوة المثقفة والبيروقراطية الجديدة، والتي ظهرت بوصفها قوى اجتماعية جديدة ونتاجًا للتغيرات الاجتماعية والاقتصادية في مجال التعليم والصحافة والانفتاح على الغرب، وحاولت أن تقدم أيديولوجية هي: «الدستور»، «العلم»، «العلمنة»، ولقد جمع بينها في البداية مفهوم «العثمنة»

ثم الوطنية التركية (بعد الحرب العالمية الأولى).

كما لم تكن هذه المعارضة موجهة لعواقب بعض التنظيمات (مثل النمطين الأول والثاني) بل موجهة أيضًا إلى جوهر النظام العثماني ذاته وخاصة انفراد واستبداد السلطان بالسلطة، فلقد كان صفوة هذه المعارضة قد آمنوا - مثل رجال التنظيمات - بضرورة الحفاظ على الإمبراطورية إلا أنهم اختلفوا معهم في الوسيلة، وكان من أهم وسائلهم الدستور والبرلمان باعتبارهما سبيلًا لعلاج الخطأ الجوهري في إصلاحات التنظيمات، وهو أنها كانت مجرد برنامج يحركه صفوة من البيروقراطيين والجيش وليس له أي جذور في القاعدة، كما أنه كان يتوقف على إرادة السلطان الذي اهتم بالإصلاحات باعتبارها سبيلًا أيضًا لتدعيم سلطته وزيادة مركزيتها. ولهذا لم يكن الشغل الشاغل لقوى المعارضة الجديدة التغريب الذي يتجه إليه المجتمع والدولة ولكن كيفية تغيير السلطة المستبدة. هذا ولقد تبلورت هذه المعارضة منذ 1860م وامتدت تطوراتها بين التنافس كحركة فكرية (1860م - 1877م) ثم التقلص (1877م - 1908م) ثم الصعود كحركة سياسية (1908م - 1914م) وكانت الثورة الكمالية أقصى تعبيراتها، وكانت بدايتها تحت اسم «تركيا الفتاة» ثم «جمعية الاتحاد والترقي» التي كانت إحدى أجنحة تركيا الفتاة.

وإذا كان النمط الأول من المعارضة قد غالى في رفض النقل من الغرب خوفًا من البدع والنيل من الإسلام (دونما تمييز بين النقل الإيجابي والسلبي) فإن المعارضة الليبرالية لم تجد غضاضة تحت تأثرها بالأفكار والممارسات السياسية في الدول الأوروبية الكبرى من الدعوة إلى نقل الممارسات والأفكار والمؤسسات باعتبارها السبيل الأمثل لتحقيق التطور، كما لم تجد غضاضة في بيان أن نقل هذه الأبعاد لا يتناقض مع الإسلام بل إن لها جذورها في الخبرة الإسلامية وفي خبرة التاريخ العثماني ذاته. فلقد حرصت صفوة هذه المعارضة على تقديم أفكارها في

إطار يتكيف مع التقاليد والاتجاهات الإسلامية، ولهذا بدوا – كما يقول البعض – مسلمين مخلصين بفكر ليبرالي وطني. ومع ذلك يظل الحكم على علمنة فكرهم في البداية أو تطويره تدريجيًا على نحوٍ قاد إلى هذه العلمنة – أمرًا يحتاج إلى دراسة تفصيلية تساعد على توضيح عدة أمور غامضة ومتناقضة في نظر غير المتخصصين في دراسة هذه المرحلة من التاريخ السياسي العثماني الداخلي. ألا وهو التناقض بين تقويم، اتجاهات عدة لهذه الحركة: هل هي علمانية أم هي إسلامية تحديثية؟ وكيف كانت البداية، وكيف حدث تطور حتى تم تمهيد الطريق للجمهورية الكمالية باتجاهاتها العلمانية الكامل؟

وأول هذه الأمور هو أن المصادر التاريخية الغربية تحرص على بيان إخلاص صفوة هذه المعارضة بوصفهم مسلمين، وذلك على عكس مصادر تاريخية عربية وتركية تبرز صفة العلمنة اللادينية لهذه الحركة بصورة أكثر وضوحًا. وثاني هذه الأمور هو أن المصادر الغربية التي عاصرت نمو هذه الحركة لم تتفق على تقويمها، كحركة تقدمية أو رجعية، حيث إن هذه الحركة التي قالت إن التطبيق الفعلي للشريعة يعني تشكيل مجلس تمثيلي وإقامة حكومة ذات مسئولة مسئولية مباشرة أمام الأمة عارضت تطبيق بعض إجراءات التغريب، وكأن هذا الوضع يعكس – وفق نفس المصدر – تناقضًا بين الجانب الغربي والجانب العثماني الإصلاحي الليبرالي، وذلك على أساس أن صفوة حركة تركيا الفتاة قد قدموا في خطابهم المعلن بعبارات إسلامية بعض الأفكار والمؤسسات التي عرفوها من اتصالهم بالغرب، وحتى بفرض أن هذه الأفكار والمؤسسات تتلاءم مع الإسلام أو كامنة فيه بل تتفوق في صيغتها الإسلامية عن الصيغة الغربية إلا أنه – وبغض النظر عن مدى صحة هذه الحجج. فهي – وفقًا لنفس المصدر أيضًا – لا تستطيع أن تخفي أن الشكل الجديد لهذه الأفكار والمؤسسات قد انتقل للعالم الإسلامي من الغرب.

وفي المقابل فإن نمط التدخلات الأوروبية في العملية الإصلاحية قد تمثل في الدفع نحو الإصلاح وفي التأثير على مضمون هذه البرامج ونتائجها. كما أن هذه التدخلات قد وظفت بعض الأدوات مثل الملل والأقوام غير المسلمة، كما وظفت قوى وأدوات اقتصادية لإدماج الدولة العثمانية في النظام الرأسمالي العالمي في إطار علاقة التبعية للغرب استكمالًا لحلقات الإنهاك العسكري والتقسيم.

- **خلاصة القول: وعلى ضوء مناقشتنا لأهداف ودوافع القيادة، وأبعاد تأثير المعارضة الداخلية، وأبعاد التدخل الأوروبي، فإنه يمكن أن نلخص تحليلنا في نقطتين:**

النقطة الأولى: نجحت الحكومة العثمانية – ولمدة قرن – في المناورة بالقوى الأوروبية وبقوى المعارضة الداخلية على نحو سمح باستمرار الإمبراطورية لمدة هذا القرن. ولكن لم يكن هذا هو السبيل السليم لإحياء القوة وتجديدها والحفاظ على وحدة هذا الجزء من كيان الأمة الإسلامية، فالمصالح متضاربة ومتناقضة بين الطرفين ولم تزدها الإصلاحات إلا اضطرابًا وتناقضًا.

النقطة الثانية: إن النقل من الغرب والأخذ عنه ليس في حد ذاته وفي كلياته قيمة إيجابية بصورة مطلقة ودائمة، وخاصة حين يتم تحت تأثير ضغط خارجي وفي مرحلة من مراحل تدني وتدهور القوة الذاتية مثل الذي جرى في حالة الإصلاحات العثمانية خلال القرن التاسع عشر الميلادي. ولم يكن ما سُمي «الإصلاحات» في هذه الفترة إلا عامل تكريس للضعف مع الإعداد للانهيار التام واحتواء ما تبقى من عناصر للقوة وإقامة كيان تابع للغرب.

وكما كانت الإصلاحات الاقتصادية وسيلة لإكمال دمج الدولة العثمانية في النظام الرأسمالي الغربي، فإن ما عقدته من مخالفات ومعاهدات أكمل اندماجها في نظام الدول الأوروبية، ولم تكن لتؤدي جميع هذه السبل إلى إحياء أو تجديد

مجتمع إسلامي. ولكن كانت سبيلًا لقطع صلة الحركة الإصلاحية بالإسلام وعزل الدين عن المجتمع، أي وضع جذور العلمنة والابتعاد عن الأسس الإسلامية، بل محاولة إثبات فشل النموذج الإسلامي السياسي والاقتصادي، واستغلال أدوات عديدة لفرض تبني النموذج الليبرالي الغربي وإزاحة النموذج الإسلامي. فإن ما حدث في الدولة العثمانية لم يكن إصلاحًا ولكن استبدالًا، وهو أمر تكرر في باقي أرجاء العالم الإسلامي.

- **المحور الثالث: العلاقات العثمانية مع الولايات العربية وأنماط التدخلات والتنافس الأوروبي حول العالم الإسلامي:**

شهد نظام التفاعلات العثمانية - الأوروبية حول العالم الإسلامي حلقة جديدة خلال مرحلة الانهيار العثماني وجهود الهيمنة الأوروبية العالمية (أي منذ نهاية القرن الثامن عشر الميلادي حتى أوائل القرن العشرين)، ولقد تشكل خلال هذه المرحلة أيضًا نظام دولي أوروبي جديد قادت تفاعلاته إلى الحرب العالمية الأولى، وكان للمنطقة العربية والعالم الإسلامي برمته وضعه في عملية التشكيل هذه؛ وهو الأمر الذي انعكس على الملامح النهائية للخريطة السياسية للمنطقة العربية (ولغيرها من الأرجاء الإسلامية وخاصة في القوقاز وآسيا الوسطى). ومن أهم السمات والخصائص النظمية للتفاعل بين النظام الأوروبي (بتوازناته المتطورة المتتالية) وبين النظام العثماني (بتطوراته الداخلية المتتالية مع تطور مراحل الإصلاح) هو تطور طبيعة التدخلات الأوروبية في الولايات العربية للإمبراطورية وتزايد درجتها نظرًا لتزايد تعرض هذه الولايات للاختراق الخارجي، ونظرًا للتطور في أهداف ودوافع ومسارات حركة القوى الأوروبية نحو هذه المنطقة.

ومن ثم فإن هدف التحليل هو دراسة طبيعة تأثير المتغير الأوروبي على تماسك وتكامل الولايات العربية في نطاق الإمبراطورية في مرحلة الانهيار، وذلك على

نحو يبين درجة وطبيعة واختلاف هذا التأثير عن نظيره في المراحل السابقة، كما يبين أدواته وأنماطه وعواقبه. حقيقةً تعرضت أرجاء أخرى من العالم الإسلامي لتدخلات أوروبية انتهت بالاحتلال أيضًا– ومن أهمها القوقاز وآسيا الوسطى – إلا أن محور التحليل في هذا الجزء ينصب أساسًا على الولايات العربية حيث كانت مثلها مثل الولايات الأوروبية – العثمانية (كما سبق ورأينا) ساحة خصبة لدراسة أنماط التدخلات الأوروبية المختلفة في تفاعلها مع الدولة العثمانية في حين أن بقية الأرجاء الإسلامية تبلور على صعيدها نمطُ التدخل بالاحتلال المباشِر أساسًا.

واتساقًا مع أهداف التحليل النظمي، فإنه يمكن التمييز بين عدة أنماط من التفاعلات وهي تعكس أشكالًا متنوعة للتدخلات الأجنبية باستخدام أدوات متنوعة، وينخرط تحت كل منها نماذج من مناطق جغرافية مختلفة عبر مراحل زمنية متتالية.

ويمكن رصد ثلاثة أنماط رئيسية هي: نمط التدخل في تفاعلات الحركة الاستقلالية عن المركزية العثمانية، نمط التدخل المباشر بالاحتلال العسكري أو بمناطق النفوذ أو من خلال الصهيونية، نمط التدخل باستغلال حركة القومية العربية. ولكن يجدر ملاحظة ما يلي:

من ناحية أولى: نجد أن الأنماط الثلاثة من التدخل الأوروبي متداخلة في تطور الواقع التاريخي؛ لأن بعض هذه النماذج يرتبط زمنيًّا بنماذج نمط آخر، فمثلًا الحملة الفرنسية – وهي أحد نماذج نمط التدخل المباشر – إنما تفاعلت بعمق مع التمهيد لحركة محمد علي والإطار الدولي الذي أحاط بظهورها وتصفيتها. كذلك فإن الحركة المارونية الانفصالية في الشام– وهي أحد نماذج النمط الأول – تحتوى بصورة أو بأخرى على الجذور الممهدة لمولد فكرة القومية العربية في الشام.. وهكذا وبالرغم من هذا التداخل الزمني فإنه يمكن القول من ناحية أخرى إن كلًا من هذه الأنماط الثلاثة قد غلبت على الأخرى في فترة محددة كما سنرى.

وهكذا فإن التقسيم الثلاثي الأنماط يحقق أغراض التحليل الأساسية حيث يبرز ويبين التنوع في أدوات التدخل الأوروبي في العلاقات العثمانية - العربية من ناحية والتطور في استخدامها من ناحية أخرى، عبر مراحل تطور التوازنات الأوروبية وتطور حركة الإصلاحات العثمانية.

ومن ناحية ثانية: بقدر ما تنوعت أدوات التدخل الأوروبي بقدر ما تدرَّج - بانتظام وتنوعٍ - توظيفُها، فلقد عارضت في البداية- وبقوة - الحركاتِ الإصلاحيةَ الإسلامية (السياسيةَ منها والدينية) وساهمت في تصفيتها كما ساهمت من قبل في تدعيم الفجوة بينها وبين الدولة العثمانية؛ وذلك تحقيقًا لهدف مزدوج. وهو: استمرار ضعف الدولة العثمانية كمطلب أساسي للحفاظ على التوازنات الأوروبية وفي نفس الوقت منع أية حركة إحياء إسلامية حقيقية، وعلى العكس فقد ساعدت القوى الأوروبية بعد ذلك- وبقوة - حركاتِ الملل غير المسلمة وكذلك التيارات القومية العربية حيث كانت سبيلًا لتصفية الدولة بعد أن أضحى ممكنًا بل مرغوبًا - في ظل تطور طبيعة التوازنات الأوروبية - مثلُ هذه التصفية. وبين هذين النمطين كانت أداة الاحتلال العسكري سبيلًا مباشرًا للاستقطاع.

إذًا الخيط المشترك بين هذه الأدوات مزدوج الأبعاد، فهناك - من ناحيةٍ - عملية التحول من مساندة بقاء وتكامل الدولة العثمانية إلى الانتقال التدريجي نحو التفتيت من الداخل ثم الاستقطاع وحتى الاقتسام النهائي؛ حيث إن الأنماط الثلاثة تعكس درجات مختلفة من التدخل الأوروبي المتصاعد النغمة، ولكن أيضًا المترابط والمتكامل نحو هدف أساسي وهو تصفية أكبر قوة إسلامية.

ولهذا، فإنه يمكن أن نصنّف هذه الأنماطَ الثلاثة في نمطيْن فقط، وذلك وفق طبيعة ومضمون التأثير الكلي للمتغير الأوروبي: أولهما: نمط التدخل لمنع إحياء الأمة الإسلامية من داخل النظام العثماني أي بواسطة قوى إسلامية - ولو غير

عثمانية - ويدخل في نطاق هذا النمط بعض نماذج الحركات الاستقلالية، وهو يعكس في نفس الوقت التدخل الأوروبي إلى جانب الدولة العثمانية ضد القوى التي بدا أنها تعمل ضدها (وإن لم يكن ضد الإسلام). وثاني النمطيْن: نمط التدخل لاستقطاع أرجاء الإمبراطورية وحتى تدميرها، وهنا يظهر التدخل إلى جانب القوى التي تعمل أيضًا ضد العثمانية ولكن ضد التوجهات الإسلامية أيضًا، ويدخل في هذا النطاق الاحتلال العسكري وتوظيف حركة القومية العربية، كما يدخل أيضًا بعض نماذج الحركات الاستقلالية ولكن ذات الجذور والدوافع المختلفة عن النماذج في النمط الأول.

ومن ناحية ثالثة: كان للسياسات العثمانية انعكاساتها على الأوضاع الإقليمية الخاصة بكل منطقة. فالحكومة المركزية العثمانية لم تكن سلبية تمامًا في مواجهة أرجائها العربية، وتنوعت ردود الفعل العثمانية للتدخلات الأوروبية كما اتجهت أحيانًا للمبادرة، فلقد انتقلت من سياسات الإصلاح (1839م - 1878م) إلى فكرة الجامعة الإسلامية (1879م - 1909م) مع تزايد موجات الاحتلال العسكري واستقلال الأقليات غير المسلمة، إلى إعلان الجهاد خلال الحرب العالمية الأولى بعد سياسات الاتحاد والترقي في التتريك والعثمنة وفي ظل ثورة التيارات القومية العربية. وتثير هذه السياسات تساؤلاتٍ - من منظورات مختلفة - حول مبرراتها الحقيقية ومدى فعاليتها بل عن مدى مسئوليتها عن إتاحة الفرصة للقوى الأوروبية للاختراق. فمثلًا، هل حالت سياسات الدولة العثمانية دون حركة إصلاح حقيقية من جانب قوى إسلامية أخرى؟ وهل كانت سياسات الإصلاح (وخاصة مبدأ المساواة) بداية السقوط الحقيقي حيث مهدت الأرضية لمزيد من التوظيف الأوروبي للمِلل ثم القوميات في النيْل من الداخل في الدولة الإسلامية؟، وهل كانت سياسات الاتحاد والترقي مسئولة عن تغلب الاتجاهات الانفصالية في الحركة القومية العربية؟، وهل تمثلت محصلة السياسات العثمانية في ركود وتخلف الولايات العربية على نحو

ساعد على الاختراق الخارجي والاحتلال بصفة خاصة؟.

ومن ناحية رابعة: لا تكتمل الصورة بدون فهم الأوضاع الإقليمية لكل نمط من أنماط هذا التدخل، وهي تثير أيضًا تساؤلات، مثلًا حول حقيقة النوايا والدوافع للحركات الاستقلالية (مثل حركة محمد علي)، وحقيقة الأوضاع التي ساعدت على الاحتلال العسكري وردود فعل الأطراف المحتلة له، ولماذا تأخر استقطاع أو اقتسام بعض المناطق عن غيرها؟ وهكذا فإن تحليل تفاعل المتغيرات العثمانية والإقليمية مع أدوات التدخل الأوروبي لابد أن يوضح الاختلاف بين نمطي التدخل الأساسيين. وفيما يلي قدر من التفصيل حول هذين النمطين:

- **1 – حركات الاستقلال الذاتي ونمط توظيف أوروبا لها في تكريس ضعف الدولة العثمانية والقوة الإسلامية:**

شهد العالم العربي الإسلامي منذ أواخر القرن الثامن عشر الميلادي وفي أواخر القرن التاسع عشر الميلادي بعض الحركات ذات التوجهات الاستقلالية عن المركزية العثمانية، وهي تعد صورًا متطورة للحركات المناظرة في القرن الثامن عشر الميلادي كما تعد خطوات مسبقة وممهدة للحركة القومية التي أينعت منذ أواخر القرن التاسع عشر الميلادي وخاصة في الشام، كما أنها قبل ذلك كله تختلف في نواحٍ عدة عن الحركات الأوروبية التي أدمجتها معها الكتابات الغربية في إطار «المسألة الشرقية». فإن هذا الدمج ينكر أي ذاتية أو خصوصية إسلامية لعلاقات الولايات العربية – الإسلامية مع الدولة العثمانية، كما يسقط أرجاء أخرى من الوطن العربي–وخاصة الجزيرة والعراق وشمال أفريقيا – ظهرت فيها أيضًا حركات مختلفة النمط من حيث البحث عن الاستقلالية عن المركزية العثمانية.

ومن ثم – وإلى جانب انطلاقنا من الاعتراف بضرورة التمييز بين الأزمات الأوروبية والأزمات في العلاقات العثمانية – العربية لاعتبارات عديدة توضح محددوية مصطلح

«المسألة الشرقية»، كان اهتمامنا في هذا الموضع ليس بالحالة المصرية في ظل محمد علي فقط (وهي أكثر الحالات شيوعًا وجذبًا للاهتمام) ولكن أيضًا بنماذج أخرى ذات مدلولات مهمة مقارنة وخاصة بالنسبة لمدى طبيعة تأثير متغير التدخل الأوروبي؛ لأن الحركات العربية كانت حركات متنوعة الأنماط، فهناك الحركات السياسية (ويقع في نطاقها تجربة محمد علي)، والحركات الدينية الإصلاحية مثل الوهابية والمهدية والسنوسية، والحركات الانفصالية مثل الموارنة في الشام منذ 1860م (وهي التي سنتناولها فيما بعد).

وبالرغم من أنها لا تعبر عن حركات قومية مثل الحركات الأوروبية، كما أنه لا يمكن أن نسميها- بصورة مطلقة - حركات انفصالية أو تحررية، إلا أنها تختلف عن بعضها البعض من حيث الدوافع والأهداف ومن حيث التفاعل مع السياسات العثمانية ومن حيث طبيعة الدور الأوروبي المتعلق بها، الأمر الذي نتناوله في الأسطر التالية.

أ - دوافع وأهداف الحركات وأدوات تعاملها مع السلطة العثمانية:

كانت الحركة الوهابية والسنوسية والمهدية حركات ذات دوافع دينية مثلت تحديًا نابعًا من المسلمين ذاتهم يجد جذوره في المصادر الإسلامية الأساسية دون تأثر بالغرب ودون أية إرهاصات قومية، ولكن اقترنت هذه الحركات بأخرى سياسية وعسكرية. أما حركة محمد علي ومماليك العراق فلقد كانت حركات سياسية خرجت على النظام السياسي للدولة العثمانية. وجميع هذه الحركات حفّزتها وحرّكتها حالةُ الضعف العام والتدني الذي تردى فيه المسلمون وعجز الدولة العثمانية عن مواجهة خطر الهجمات الخارجية، ومن ثم كانت تعبيرًا عن ردّ الفعل ضد التهالك في مواجهة الغرب وعن ضرورة إعداد السبل لمقاومته، ولهذا فإن هذه الحركات كشفت الستار عن ضعف الدولة العثمانية في نظر المسلمين، وبالرغم من فشل هذه الحركات في إحداث تغيير جذري وسريع يوفر الفرصة لعلاج الخلل في ميزان القوة الإسلامية ولو بواسطة مراكز إسلامية أخرى غير الأناضول فإن هذا الفشل مهد الطريق أمام الحركات القومية العلمانية التي أينعت في القرن العشرين.

هذا، وتجدر الإشارة مقدمًا إلى أن هذه الحركات - وإن كانت قد أثارت التساؤل حول أبعادها القومية - إلا أنها ليست بالمعنى الذي ثار بالنسبة للحركات الأوروبية، فهي استقلالية حقيقة ولكن- وباستعارة مصطلح بعض[1] المؤرخين - فهي "وطنية إسلامية" وليست قومية انفصالية علمانية، وهي وإن رفضت النظام العثماني- السياسي أو الديني - لفساده وضعفه فقد كانت تريد إنشاء بديل إسلامي جديد يولد من خلال مركز قوة إسلامية أخرى غير العثمانية التي لم يعد بمقدورها القيام بدورها في حماية الإسلام. أي من خلال قومية أخرى تصبح القوة المحرّكة للدولة الإسلامية الكبرى التي تجسد الأمةَ والخلافة. ويكمن فهم هذه الأبعاد على صعيد الممارسة في فهم العلاقة ببين القومية والإسلام لدى مفكري وفقهاء الإسلام.

ولقد توصل التحليل إلى الخلاصة السابقة على ضوء تحليل مقارن بين المقولات المتضاربة حول دوافع وأهداف ونتائج حركات ثلاث كبرى هي: الوهابية السعودية، حركة محمد علي، ومماليك بغداد.

وبدون الدخول في تفاصيل نشأة وتطور الحركة الوهابية وأهدافها الدينية أو تفاصيل تطور اقترانها بالأسرة السعودية ومن ثم مراحل نشأة الدولة السعودية وتطورها صعودًا وهبوطًا[2]، فإنه يجدر التوقف عند مجموعتين من المقولات

(1) د/ حسين مؤنس: مرجع سابق، ص 189.
- د/ سيار الجميل: مرجع سابق.
- L. C. Brown: op. cit. pp 63 - 64.

(2) حول تاريخ محمد بن عبد الوهاب وتطور الحركة الوهابية وتعاملاتها مع مصر والعثمانيين، انظر:
- د/ عمر عبد العزيز: مرجع سابق، ص ص 204 – 222.
- د/ رأفت الغنيمي الشيخ: مرجع سابق.
- ل. أ. سيديو: مرجع سابق، ص ص 512 – 519.
- د/ عبد الرحيم عبد الرحمن: الدولة السعودية الأولى 1745 – 1818، ط3، دار الكتاب الجامعي، القاهرة، 1979، ج1.

المتضاربة حول بعدين أساسيين:

أولهما: البعد العروبي في هذه الحركة السعودية المتحالفة مع الدعوة الوهابية. فإذا كانت الدوافع الدينية هي التي حركت الوهابيين فإن دوافع الأسرة السعودية تقتضي بعض التوقف والتساؤل، فإذا كانت الدولة السعودية في توسعها قد صارحت الدولة العثمانية بالعداء والتحدي وعملت من أجل الاستقلال وألقت مسئولية الهزائم أمام أوروبا على ضعف العثمانيين في شئون دينهم، ولكن هل كان يحرك هذه الأسرة في تحالفها مع هذه الدعوة أية دوافع عروبية بالرغم من أن هذا السؤال لم يحتلَّ وضعًا كبيرًا في الأدبيات بالمقارنة مما ثار حول حركة محمد علي. تجدر الإشارة إلى التناقضات الداخلية في مضمون بعض التحليلات، فنجد بعضها يتحدث عن الحركة الوهابية باعتبارها أولى الإرهاصات الفكرية ذات الطابع العربي الإسلامي وأنها أعطت الدولة التي أقامتها في نجد بعدًا قوميًّا عربيًّا حينما اشترطت قرشية الخلافة وقدمت مثالًا يحتذي في الثورة على الحكم الفاسد ولو كان حكمًا مسلمًا، كما يتحدث نفس المصدر عن الحركة أيضًا باعتبارها في نفس الوقت مصدر إلهام للحركات والدعوات السلفية والتجددية الإسلامية الأخرى في القرن التاسع عشر الميلادي. والتي جاءت استمرارًا للنهج الوهابي في الإصلاح الديني والثورة على الظلم والفساد وتأكيد الوعي القومي.

ويرى مصدر آخر أنه بالرغم من افتقار الحركة الوهابية إلى أي اتجاه نحو الفكرة العربية إلا أنها كانت ثورة العروبة؛ لأنها كانت ثورة على سيطرة الأفكار الفارسية والتركية التي أثرت على الإسلام منذ العصور الوسطى، ويوضح مصدر ثالث صعوبة تبيُّن اتجاهات عربية في دعوة الشيخ محمد بن عبد الوهاب وخاصة في مراحلها الأولى، وأن الأمر الذي لا شك فيه أن حركة الدولة السعودية الثالثة بعد استرداد الرياض من آل الرشيد 1902م. ثم التوسع من جديد هي التي كانت تحمل في طياتها النزعة الاستقلالية العربية.

ومما لا شك فيه أن التحليل الدقيق لهذه المقولات يقتضي التفرقة بين العروبة كفكرة وبين القومية العربية كأيديولوجية وكحركة وهو ما لم يكن تبلور بعد.

وثانيهما: يتصل بالبعد التجديدي أي طبيعة التجديد في هذه الحركة وطبيعة الدولة التي رفعت لواءها وعلاقة هذا بأسباب سقوط هذه الدولة، وردود الفعل غير الإيجابية تجاهها لدى دوائر من المسلمين فبالإضافة إلى الأوصاف الإيجابية المشار إليها عن هذه الحركة، توصف هذه الحركة - من ناحية أخرى - بأنها ذات طابع محافظ اقترن بالعنف والتعصب، أو أنها تعبير عن الثيوقراطية الإسلامية التي لم تستجب لمتطلبات المدنية الحديثة حيث أدارت ظهرها للعلمانية وللاقتباس عن الحضارة الغربية، أو أنها جرت وراء سراب الحكومة الدينية الإسلامية في صحاري شبه الجزيرة العربية وعادت الغرب الذي رأت فيه خطرًا على الإسلام. وبالتالي رفضت كل ما صدر عنه من أفكار ومنجزات، وتبنّت معاداة الديمقراطية حيث إن الملامح «الثيوقراطية» تغطي على الجانب التجديدي فيها.

إن هذه المقولات التي يجمع بينها أحيانًا مصدر واحد، أو تتناثر في مصادر عدة تبرز تناقضات شديدة في مضمون النظر إلى هذه الحركة. ومبعث هذا التناقض أن النظر إليها يتم من خلال سمات العالم المعاصر ومن خلال منظور الاتجاه الذي يربط بين التقدمية وبين الأخذ من الغرب. ومع ذلك يظل السؤال التالي قائمًا: لماذا لم تقترن حركة التجديد الديني هذه لم تقترن بحركة إصلاح على النمط العثماني، المصري، التونسي (أي لتطوير عناصر القوة المادية) وهل افتقاد هذا الإصلاح يمكن أن يفسر أسباب السقوط الأول أمام محمد علي؟

هذه جميعها أسئلة في حاجة لإجابة حتى يمكن إزالة هذا الغموض الذي تبرزه بعض المصادر حين تربط بين حركة التجديد الديني وبين الجمود والعجز عن اللحاق بتطورات العلم والعصر.

حركة محمد علي:

فهناك سؤال أساسي يطرح نفسه في كل الأدبيات التي تناولت تلك الحقبة الغنية من تاريخ مصر. والتي كانت موضع اهتمام وتحليلات عميقة من منظورات مختلفة للأبعاد المتعددة لهذه الحقبة، هذا السؤال مزدوج الأبعاد:

من ناحية: هل كل محمد علي يريد تدعيم قوة مصر واستقلالها الذاتي في ظل استمرار الخلافة العثمانية وتبعيته لها أم كان يريد انفصالًا كاملًا عنها؟ أم كان يريد إحياءها وإصلاحها على أن يصبح هو بديلًا لآل عثمان أي يصبح هو السلطان الجديد للإمبراطورية؟، ومن ناحية أخرى: كيف كان وضع تأثير المتغير الأوروبي في هذه الحسابات المصرية بين مصر والدولة العثمانية؟ وعلى نتائجها؟

وتنقسم اتجاهات الإجابة عن هذا السؤال المتفرع، وينبني هذا الانقسام على أسانيد ومنطلقات مختلفة إما قومية أو إسلامية أو مصلحية.

فالاتجاهات القومية تخلص إلى أن سياسات محمد علي نحو الجزيرة والشام تبين أنه كان في ذهنه مشروع لدولة عربية. ومن ثم فهي تعبير عن إحياء قومي عربي أثار مخاوف الدولة العثمانية، أو تخلص إلى أن سياساته نحو توحيد وادي النيل وضم الشام إنما تعكس أهدافًا وطنية مصرية تقليدية ومن ثم فهي تعبر عن قومية مصرية.

أما الاتجاهات الإسلامية: فلقد رأت أن محمد علي قد تحرك بصفته مسلمًا في إطار عثماني يبحث عن تدعيم قوته في نطاق النظام العثماني ولو بإصلاحه فهو كان يريد تدعيم قوة واستقلالية مصر خدمة لمصالح العثمانية الإسلامية وأن الأثر السلبي للتدخلات الأوروبية هو الذي أوقع بين القوتين المسلمتين.

أما اتجاه التفسير الواقعي: فهو لم ير في محمد علي إلا مغامرًا عسكريًا لا ينطلق من أي رؤى أيديولوجية ولكن يسعى نحو القوة والسيطرة والسلطة الشخصية؛ ومن ثم فإن سياساته الإصلاحية في مصر ليست إلا نتاج مطامحه الشخصية لاستخدامها

قاعدةً لتوسعاته التالية.

وبدون الدخول في تفاصيل مقولات هذه الاتجاهات الثلاثة ومبرراتها[1] تجدر الإشارة إلى أنه: إذا كانت قد تبلورت الانتقادات الموجهة للتفسيرات القومية وكذلك التفسيرات الواقعية السياسية إلا أن تفسيرات المنظور الإسلامي تظل في حاجة لمزيد من «التبلور» حتى يمكن - من خلال التحليل العلمي والمنظم - بيانُ أسانيد ومبررات هذا المنظور وعلى النحو الذي يساعد على الإجابة عن عدة أسئلة متناقضة حول مسلك محمد علي: كيف كان يهدف محمد علي إلى إصلاح الدولة العثمانية في حين أن الاتجاه الذي وصلت إليه قواته في حربها الأولى مع العثمانيين كان يبين- كما حددت بعض المصادر الغربية - أنها كانت تمهد عسكريًا الطريق لفتح استانبول؟

هل كان هدف محمد علي هو إحياء دولة إسلامية قوية في مواجهة الغرب؟، وهل كان هذا الهدف يتوافق مع مثل هذه الأدوات التي وظفها والتي كان محورها هو نقل النموذج الغربي، والاستعانة بالأوروبيين والنصارى، والانفراد بالسلطة، والمناورة بين القوى الأوروبية في مواجهة الدولة العثمانية، ومن ثم وحتى يمكن تقديم رؤيتنا للإجابة عن هذه الأسئلة للمساهمة في بلورة المنظور الإسلامي

(1) انظر: د. علي محافظة: مرجع سابق، ص 25.
- د/ حسين مؤنس: مرجع سابق، ص 136 - 139.
- د/ عبد الرحيم عبد الرحمن: تاريخ العرب الحديث والمعاصر، مرجع سابق، ص 155 - 160.
- د/ محمد علي العتيت: مرجع سابق.
- د/ محمد عمارة: العروبة في العصر الحديث، ط3، دار الوحدة، بيروت، 1981، ص 164 - 166.
- د/ جمال زكريا قاسم: مرجع سابق، ص 157.
- أمين شاكر، سعيد العريان، محمد مصطفى عطا: تركيا والسياسة العربية، دار المعارف، القاهرة، 1955، ص 66 - 70، مصطفى كامل: مرجع سابق، ص 102 - 104

M.E. Yapp: op. cit. p 154

لهذه التفسيرات فيجب تحليل أدوات سياسة محمد علي ومراحل تطور هذه السياسات[1]، وهذه الأدوات تنقسم بين: أولاً: حركة الإصلاح الداخلي، وثانيًا: المناورة في العلاقات مع العثمانيين ما بين التقارب والمساندة خلال عملية تدعيم السلطة في الداخل وما بين التوتر والصدام خلال التوسع المصري، وثالثًا: نمط الاستعانة بالقوى الأجنبية، والسمة الأساسية لهذا النمط هو المناورة بالعلاقات بين هذه القوى المتنافسة وخاصة فرنسا وبريطانيا. وبدون الدخول في تفاصيل تطور السياسة المصرية باستخدام هذه الأدوات فيمكن أن نقدم خلاصة تحليلنا لهذه التفاصيل المهمة وهي كالتالي:

إن فهم التفاعلات بين مستويات الأدوات الثلاث السابق توضيحها لابد أن يقودنا ليس إلى الاختيار بين أي من الاتجاهات الثلاثة في تفسير دوافع وأهداف محمد علي. ولكن إلى القول بأن جميعها تمثل تطورًا مرحليًّا في سياسته، فإذا كانت المرحلة الأولى من تطور تجربة محمد علي (حتى معركة نوارين) قد اتسمت بالتركيز على الإصلاح الداخلي والتعاون مع الدولة العثمانية (في القضاء على الحركة الوهابية والثورة اليونانية) فإن ذلك يعني أنها اتسمت بالسعي من جانب محمد علي لتطوير عناصر القدرة وإثبات الدور المتميز في خدمة السلطان بوصفه

(1) انظر تفاصيل سياسات إصلاح محمد علي والجدل حول عواقبها في:

- د/ جهاد عودة: مرجع سابق، ص ص 108 – 114.
- د/ حسين مؤنس: مرجع سابق، ص ص 160 – 166.
- P.M. Hoit: op. cit. pp 382 - 383.
- M.E. Yapp: op. cit. pp 145 - 152.
- J. Vatikiotis: op. cit. pp 52 - 64.
- د/ عبد العليم أبو هيكل: مرجع سابق، ص ص 94 – 100.
- د/ عمر عبد العزيز: مرجع سابق، ص ص 300 – 324.
- د/ عبد الرحيم عبد الرحمن: مرجع سابق، ص ص 155 – 163.

واليًا مسلمًا، وأن سعي هذا الوالي لتدعيم مواقفه الاستقلالية يظل في نطاق النظام العثماني حيث لا يظهر إلا الولاء والطاعة.

ولكن سرعان ما حدث تحول في هذا التوجه وبدأت مرحلة جديدة بعد أن تطورت نتائج عملية الإصلاح وتدعمت أركان الجيش المصري على نحو وجد به محمد علي– كما يقول البعض – نفسه في حالة من القوة تفوق سلطانه وخليفته بحيث أضحى أكبر قوة في الدولة الإسلامية والتي اعترف السلطان بوضعها هذا حين استعان بها، ولقد لعبت السياسات الأوروبية والعثمانية دورها في إحداث هذا التحول– كما سنرى لاحقًا – وعبَّر ذلك التحول عن نفسه في الصدام مع العثمانيين في الشام والأناضول (حرب الشام الأولى) وبالسعي لتعبئة مساندة بعض القوى الأوروبية للوجود المصري في الشام، ولهذا فإن هذه المرحلة الثانية من تطور سياسات محمد علي (حتى صلح كوتاهية 1833م) قد اتسمت بالبحث عن درجة أكبر من الاستقلال الذاتي والدور الخاص المتميز، ولكن ظل محمد علي حتى بعد ضم الشام وصلح كوتاهية مجرد والي عثماني يدفع الجزية.

أما المرحلة الثالثة التي شهدت بدايتها تدعيم الوجود المصري في الشام كما شهدت نهايتها تهديد الجيش المصري لقلب الدولة العثمانية (بعد معركة نزيب 1839) وسعى محمد علي لتعبئة اعتراف دولي بحكم أسرته الوراثي، فإن هذه المرحلة أفصحت عن نوايا وأهداف أكبر لا يمكن تحقيقها في ظل النظام العثماني، فلقد كانت تفرض على محمد علي النظر في إمكانات الاستقلال الحقيقي أو إصلاح الدولة العثمانية أو استبدال «الرجل المريض» برجل آخر مسلم أكثر صحة.

أي إن محمد علي – وإن وصل إلى رفض استمرار السيادة للسلطنة العثمانية والضعيفة – فإنه كان يريد إقالة الدولة الإسلامية من عثرتها ببديل أكثر صحة، أي «إسلاميًّا» وليس «قوميًّا» بالمعنى الذي يتبادر إلى ذهن من قالوا إنه كان يريد

الاستقلال، كما لم يكن «عثمانيًا» بالمعنى الذي يتبادر إلى ذهن من رفض فكرة أنه كان يريد الاستقلال. بعبارة أخرى وبفرض سعيه نحو خلافة عربية فهذا لا يعني تحيّزًا قوميًّا عربيًّا- بالمعنى الحديث - حيث إن القومية كأيديولوجية كانت مجهولة لمحمد علي بل بالنسبة لعرب الشام وليس والي مصر التركي فقط، ولكنه يعني أن مركز الخلافة يمكن أن ينتقل إلى مركز قوة آخر- غير العثمانيين الأتراك بعد ضعفهم - مركزٍ يمكن أن يقوم بدوره في إحياء قوة الإسلام كما سبق للعثمانيين أن قاموا بهذا الدور بعد ضعف المماليك.

وهنا وفي هذه الحالة، لم يكن ممكنًا لمحمد علي- الذي نقل نماذج أوروبا وخدم أهدافها في وقف الإصلاح الديني بضرب الحركة الوهابية وتعرض لضربتها في نوارين - لم يكن ممكنًا له أن يحظى بمساندة أي طرف أوروبي حتى أكثرها عداوة وتربصًا بالدولة العثمانية في هذه المرحلة، فلقد أضحى المتغير الأوروبي حاسمًا في تأثيراته السلبية على العلاقات المصرية - العثمانية وخاصة في ظل اتجاه كل من الطرفين المسلميْن للاستقواء على الآخر باللجوء إلى مساندة طرف غير مسلم.

ومن ثم فإن إشكالية السلوك الخارجي لمحمد علي تمثلت في أن استقلال القوة (كسبيل لتحسين شروط التعامل مع السلطة المركزية العثمانية وعدم تأكيد سيطرة دولة أوروبية واحدة) قاد إلى تحالف واتفاق الدول الأوروبية مع الدولة العثمانية ضده بدلًا من دفع السلطة المركزية لتحسين شروط التعامل معه (وستتضح مزيد من التفاصيل على ضوء تحليل الجزئية التالية).

ولم يكن مرجع هذا الاتفاق تأثير التوازنات الأوروبية - الأوروبية فقط ولكن الاتفاق الأوروبي على إجهاض أي حركة إحياء للقوة الإسلامية من ناحية، وتمسك الدولة العثمانية ببقائها ولو ضعيفة بأي ثمن من ناحية أخرى. ولذا فلا يكفي القول- كما يصدر عن البعض - إن الخطأ الأساسي لمحمد علي قد تمثل

في عدم فهمه لحقيقة تبعية النظام الإمبراطوري العثماني للنظام الأوروبي الدولي، أو في أن نمط توزيع القوة والتغير الدوليين لم يسمحا لمحمد علي بتحسين شروط مكانة مصر، أو أن القضية بالنسبة لمصر ليست البروز بوضع قوة عالمية بل تفادي آثار تقسيم الإمبراطورية بواسطة الدول الأوروبية، ولكن يجب القول: إنه أخطأ في فهم أن التحالف مع أوروبا كان ممكنًا طالما لا يتناقض ومصالحها الكلية في مواجهتها مع الإسلام، وأن آثار هذا التحالف تتحول للنقيض في الحالة العكسية.

ب - حركات الاستقلال بين السياسات العثمانية وأنماط التدخل الأوروبي:

كانت نتائج الحركات الاستقلالية وعواقبها بالنسبة للعلاقات العثمانية - العربية محصلة للتفاعل بين دوافع وأهداف وأدوات هذه الحركات من ناحية وبين السياسات العثمانية ونمط التدخل الأوروبي من ناحية أخرى، على نحو يبرز مدى تعظيم تأثير الضعف العثماني وتأثير قوة المتغير الأوروبي على منع إحياء القوة الإسلامية.

إن المتابعة التفصيلية لهذه السياسة في إطار الحركات الثلاث موضع الاهتمام يبين لنا بصفة عامة أن السياسة العثمانية قد نجحت بواسطة عدة أدوات - على رأسها التحالف مع قوى أوروبية ضد أهم هذه الحركات - في إجهاض هذه الحركات ومن ثم حافظت على وحدة وتكامل قلب إمبراطوريتها، حيث تمكنت عند منتصف القرن التاسع عشر الميلادي- وبعد نصف قرن من التحديات الخطيرة - من إعادة إدماج أقاليمه (مصر - الشام - العراق - الجزيرة) ولم يتم الأمر بدون ثمن غال دفع من مصلحة الأمة الآجلة لتحقيق مصالح الدولة العثمانية العاجلة، وهنا[1] معنى الدرس والذي يكمل معنى الدرس المستخلص من دراستنا

(1) د/ أحمد عبد الرحيم مصطفى: «العرب في ظل الرابطة العثمانية في: صفي الدين أبو العز (إشراف): العلاقات العربية التركية، منشورات معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة 1991، ص ص 133 - 139.

وانظر تفاصيل مناقشة مدى صحة اتهام الدولة العثمانية لمسئوليتها عن عزلة العالم الإسلامي في:
- د/ عبد العزيز الشناوي: مرجع سابق، ج2، ص ص 700 - 728.

للسياسات الإصلاحية وهو أن ثمن تجديد عناصر قوة الدولة المادية يجب ألا يدفع من حساب قوة الهوية الإسلامية للمجتمع ومصالح الأمة بأكملها وإلا أصبح مردود هذا التجديد سلبيًا في الأجل الطويل.

هذا. ويمكن أن نقسم أهم أنماط السياسة العثمانية إلى نمط العلاقة مع الحركة قبل توجيه الضربة إليها، ونمط التوالي في إجهاض الحركات.

بالنسبة لنمط العلاقة مع الحركة، فهو يتسم بعدم السرعة في المبادرة بتوجيه الضربة إليها ولكن اتسم بالسكوت عنها في البداية (الوهابية – السعودية) أو الاستفادة بقدرتها النامية لتحقيق مصالح عثمانية (محمد علي – مماليك بغداد)، فطالما كانت الدولة العثمانية في حاجة لخدمات الوالي القوي وطالما ظلت الحركة الاستقلالية لا تمثل خطورة حقيقية تسكت الدولة مؤقتًا عنها أو توظفها. وبقدر ما كان التوجه العثماني لإجهاض الحركة الوهابية لأسباب دينية سياسية، فلقد كان إجهاض حركة محمد علي وداود باشا لأسباب سياسية بالدرجة الأولى، فقد كانا يهددان الدور السياسي لآل عثمان ويجرده من أركانه السياسية في حين كان الدور الوهابي يجرده من أركانه الشرعية – الدينية.

أما عن الأدوات المستخدمة في الإجهاض فهي متنوعة:

أولا: استخدام القوة العسكرية العثمانية مباشرة كما حدث مع مماليك العراق 1831م، ولقد كان حجم مشروعهم ومواردهم لا يتطلب أكثر من هذا على عكس مشروع وموارد محمد علي أو الحركة الوهابية.

ثانيًا: استخدام محمد علي لضرب الحركة الوهابية وهذا امتداد لتوظيف عثماني للولاة الأقوياء لإعادة النظام والاستقرار من المنظور العثماني في بعض المناطق. وإلى جانب مناقشة المقولات المتعددة حول أسباب الاستعانة بمحمد علي– كما سبق التوضيح – في هذه المهمة فإنه يمكن إضافة بُعدٍ آخر وهو عدم إمكانية توظيف

التوازنات الأوروبية حول هذه المنطقة في هذه المرحلة لتعبئة مساندة أحد الأطراف الأوروبية، وذلك ليس فقط نظرًا لطبيعة وضع هذه المنطقة في هذه التوازنات والتي تحول دون هذه التعبئة نظرًا لاتجاه النفوذ البريطاني للانفراد بها في مقابل اتجاه النفوذ الفرنسي للانفراد بشمال أفريقيا، ولكن ونظرًا للحساسية الدينية لهذه المنطقة التي كان لابد أن يترتب عليها عواقب أوخم بالنسبة للسلطان العثماني إذا ما استعان بطرف أجنبي مثل فرنسا (التي كانت تريد ضرب الوهابيين كسبيل لضرب بريطانيا كما سنرى) وذلك عكس ما حدث بالنسبة لحالة محمد علي.

ثالثًا: الاستعانة بطرف أجنبي (أي الاستقواء بغير مسلم على مسلم) على نحو مهد السبيل للتدخلات الخارجية وذلك في مواجهة مشروع محمد علي بصفة خاصة. حقيقيةً قامت مراحل مشروع محمد علي المتتالية على الاستعانة أيضًا بأطراف أجنبية (بفرنسا في عملية الإصلاح والنقل من الغرب) وعلى اللعب بالتوازنات الأوروبية لتحسين الوضع الدولي لمصر في مواجهة القوى الخارجية الطامعة فيها أي بريطانيا وفرنسا، وفي مواجهة الدولة العثمانية أيضًا، ولكن الذي يجدر الانتباه إليه في حركة السلطان العثماني هو نمط استعانته المختلف عن نمط استعانة محمد علي. بل وعن نمط الاستعانة العثمانية بالأطراف الخارجية بصفة عامة. فإذا كان قد سبق للعصبيات المحلية في القرن الثامن عشر الميلادي أن استعانت في حركتها ضد الدولة العثمانية بصورة أو بأخرى بالتدخلات الأوروبية إلا أن وزن تأثير هذا المتغير الأوروبي كان محدود الفعالية كما أنه لم يجد مناظرًا له لدى السلطان العثماني في حركته في مواجهة هذه العصبيات، وإذا كانت طبيعة القوة العثمانية وكذلك طبيعة المرحلة التي كانت تمر بها الهجمة الأوروبية أيضًا في القرن الثامن عشر الميلادي (كما سبق ورأينا) يمكن أن تفسر هذا النمط فإن التردي في الضعف العثماني من ناحية والتزايد في دور المتغير الأوروبي من ناحية أخرى يمكن أن تفسر لنا هذا النمط الجديد في القرن التاسع عشر الميلادي.

ففضلًا عن عدم القدرة العثمانية المنفردة على إحباط مشروع محمد علي حيث توالت الهزائم العسكرية للجيش العثماني أمام الجيش المصري (1830م - 1833م) كذلك حين بادر السلطان 1839م بإعلان الحرب على محمد علي، فإن طبيعة التوازنات الأوروبية - الأوروبية حول الإمبراطورية بصفة عامة (تمسك بريطانيا بتكامل الإمبراطورية لمواجهة أهداف روسيا) وحول مصر بصفة خاصة (التنافس البريطاني - الفرنسي) ساعدته على توظيف هذه التوازنات لتعبئة مساندة طرف خارجي وهو بريطانيا لوقف أو احتواء مساندة فرنسا لمحمد علي.

ج - أنماط التدخل الأوروبي لإجهاض الحركات الاستقلالية التي تهدف لإحياء القوة الإسلامية:

تعددت أدوات هذا التدخل ما بين التأثير السلبي على مفاوضات عثمانية مع ولاية عربية من أجل حل الخلافات بين الطرفين، وبين دعم استقلال قوى داخلية في ظل السياسات الإصلاحية الناقلة من الغرب والتي أدت إلى زيادة النفوذ الأوروبي، أو التدخل بالقوة العسكرية لفرض شروط معينة، أو الصمت عن خلافات عربية - عربية تخدم الأهداف طويلة الأجل للغرب في مواجهته مع الإسلام في هذه المرحلة الانتقالية الحرجة في التوازن العالمي.

ومما لا شك فيه أن المقارنة بين هذه الأدوات للتدخل في حالات أزمات الشرق الإسلامي وبين نظائرها في حالات الشرق الأوروبي لتبين أن الهدف الأوروبي كان واحدًا، وإن اختلفت السياقات والأدوات، وهذا الهدف هو استمرار ضعف الدولة العثمانية كشرط لبقائها حتى تحين اللحظة المناسبة لاقتسامها وتصفيتها، ولذا ففي حين ساندت القوى الأوروبية الحركات الاستقلالية القومية في بلاد البلقان وشرق أوروبا جاءت معارضة ومقاومة هذه القوى لحركات الاستقلال الذاتي الإسلامية التي أيًّا كانت حقيقة أو درجة نواياها الانفصالية عن الدولة العثمانية أو الاستبدالية أو الإصلاحية لها - فقد كانت تمثل إضافة في عملية إحياء قوة الدولة الإسلامية في هذه المرحلة الحساسة من المواجهة مع الغرب. ومما لا شك فيه أن خبرة

التدخلات الأوروبية في الحركات الثلاث تقدم الكثير من المدلولات حول نواتج وعواقب التحالفات بين طرف مسلم وآخر غير مسلم في مواجهة طرف مسلم.

فمثلا لم تتدخل القوى الأوروبية مباشرة في حالة الحركة الوهابية السعودية خلال قيام محمد علي بتنفيذ مهمته التي أولاها السلطان إليه؛ لأن هذه المهمة كانت لا تتعارض مع مصالح أوروبية عاجلة أو آجلة في آن واحد.

أما العراق في ظل حكم مماليكه فلقد كانت ساحة مهمة لتنافس النفوذ البريطاني – الفرنسي قبل أن ينفرد النفوذ البريطاني بها بعد انتهاء انعكاسات سياسة نابليون على وضع مصر والمشرق العربي، وكان التنافس من خلال أدوات تدخل مباشرة بالتأثير على تولي أو عزل بعض الباشوات المماليك أو التدخل لصالحهم أو ضدهم لدى الباب العالي، فضلًا عن استخدام أداة الإمداد بالأسلحة والمدربين والخبراء العسكريين. فكانت كل من القوتين تؤيد أحد الباشوات طالما ترتبط بذلك مصالحُهَا، أو تتآمر ضده وحتى يتم عزله إذا حدث العكس، فعلى سبيل المثال ساعدت بريطانيا في تولي سليمان باشا الكبير – أشهر الباشوات – مما عاد عليها بمكاسب عديدة من خلال شركة الهند الشرقية، في حين تحركت لدى الباب العالي لعزل سليمان الصغير 1808م لصداقته مع الفرنسيين. ومنذ ذلك الحين تلاشي أي أثر للنفوذ الفرنسي وانفرد الإنجليز بالنفوذ في العراق والذي أخذ يتدعم بصورة متزايدة طوال القرن 19 وحتى وصل إلى حد الاستعمار المباشر 1914م.

ولقد كان لآخر مماليك العراق – داود باشا – دوره ووضعه في هذه العملية منذ بدايته وحتى سقوطه، فبقدر ما كانت سياسات داود باشا تحقق المصالح البريطانية بقدر ما كان التعاون معه، وبقدر ما أضحت هذه السياسات تتحدى هذه المصالح بقدر ما جاء التحرك البريطاني لإقصائه. ولقد كانت السياسات الاحتكارية في التجارة والزراعة والتي اتبعها داود على غرار سياسات محمد علي قمة التعبير عن هذا

التحدي وبداية النهاية بالنسبة له، وخاصة مع افتقاده فرصة المناورة لدى قوة أوروبية أخرى، وهي الفرصة التي توافرت لمحمد علي بسبب استمرار التنافس الإنجليزي – الفرنسي حول مصر والشام بعد نابليون. فلقد كانت حالة الانفراد البريطاني بالنفوذ ذات تأثير سلبي على إمكانات شروع داود باشا في الاستمرار، في حين ظلت القدرة على المناورة بين بريطانيا وفرنسا وحتى آخر لحظة من أهم عناصر قوة محمد علي، ومن ثم فلقد كان هذا القيد وفي ظل التربص من جانب السلطان محمود الثاني، مفسرًا أيضًا لتأرجح داود باشا مع بريطانيا بين التعاون وبين المعاداة ومفسّرًا أيضًا لتوقيت ضرب السلطان العثماني لهذه الحركة بالتعاون مع بريطانيا.

أما السياسات الأوروبية تجاه تجربة محمد علي بصفة خاصة فكانت ذات مدلولات كبيرة عن أهداف وأدوات التدخل الأوروبي في العلاقات العثمانية – العربية، فلقد كان لهذه المسألة وضعها الخاص في عملية التنافس الفرنسي – البريطاني من ناحية وفي معضلة الاستقلال والتبعية في العلاقات العثمانية – العربية من ناحية أخرى، فإذا كان محمد علي قد نجح في المناورة بين القوى الأوروبية حتى حرب الشام الأولى على نحو ساهم في تحسين الوضع الدولي لمصر في مواجهة السلطان العثماني وفي مواجهة أطماع القوى الخارجية في مصر، إلا أنه تأكد خلال حرب الشام الثانية أن القدرة على هذه المناورة قد بلغت أقصى حدودها ولم يعد بمقدورها أن تحرز مكاسب لمحمد علي، فمطامحه وقدراته قد وصلت إلى حدٍّ بعيد في تهديد المصالح الغربية، وإلى حد لا يسمح بسكوت بريطانيا أو بتعاون فرنسا بعد ذلك. فبعد أن كان الدور الفرنسي مترددًا وغير حاسم في مساندة محمد علي دائمًا بالصورة التي كان يأملها لدرجة دفعت محمد علي إلى انتهاز كل فرصة لتحسين علاقته ببريطانيا، بعد هذا تغير خط فرنسا تمامًا وتركت الساحة لبريطانيا بمفردها حتى أسقطت محمد علي لدرجة جعلت البعض يقول: إن فرنسا قد أسلمت مصر لإنجلترا. ومهما كانت مبررات فرنسا

(أي حالة التوازنات الأوروبية ومتطلباتها) فإن هذا الوضع أبرز أمرًا مهمًّا. وهو أن مصير إمبراطورية محمد علي قد ارتهن بمدى اتفاق القوى الأوروبية على سياسة ضده، وهذا هو أهم دروس التاريخ الحديث لمصر والعالم العربي.

هذا. ولقد عبرت أنماط متتالية من التدخل البريطاني والفرنسي (وكذلك الروسي) في هاتين المرحلتين عن تفاعل السلوك المصري مع السلوك الأوروبي، ويبين هذا التفاعل كيف أثرت السياسات الأوروبية- إلى حد كبير - على تطور مشروع محمد علي. أي تطوره من مجرد السعي إلى تدعيم القوة الذاتية إلى السعي لتوسيع نطاق نفوذه وأخيرًا إلى الرغبة في الاستقلال التي قادت إلى السقوط، كذلك لا ينفصل هذا التفاعل عن طبيعة رد فعل السياسات العثمانية ذاتها، فهذه السياسات هي التي ساهمت في التمكين لمحمد علي في البداية في الشام ثم في توجيه الضربة القاضية له بعد ذلك كما سبق ورأينا.

وبالنظر مثلًا إلى طبيعة السياسات الأوروبية خلال أزمتي الشام (1830م - 1833م)، (1839م - 1840م)، نجد أن هذه السياسات أدت في الأزمة الأولى إلى إنقاذ السلطان وفي نفس الوقت مكنت لمحمد علي وأهدافه، في حين وقفت ضده وبأدوات مختلفة حتى تم إسقاطه في الأزمة الثانية. فلم يكن نزاع 1839م نزاعًا بين محمد علي والسلطان العثماني ولكن بينه وبين بريطانيا، بل اعتبره بعض المؤرخين دورًا في الكفاح بين الشرق الإسلامي والحضارة الأوروبية وليس مسألة داخلية في الإمبراطورية، فلقد كان مشروع محمد علي يهدد المصالح البريطانية المختلفة في أرجاء المنطقة العربية.

ولقد استخدمت بريطانيا في هذا النزاع عدة أدوات: ابتداءً من تأجيج نار الخلاف بين محمد علي والسلطان كلما مال الطرفان للهدوء ومحاولة الاتفاق (مما أثر على فشل المفاوضات التي جرت بينهما حول مطالب محمد علي وانتهى

الأمر بإعلان السلطان الحرب 1839م وذلك بتشجيع من بريطانيا التي لوحت بمساعدته بكل الطرق)، مرورًا بإثارة القلاقل في لبنان ومنع مصر من التصدي لها مستغلة في ذلك الاختلافات الدينية والطائفية لإثارة الكراهية ضد مصر والمصريين وخاصة وأنه كان هناك ردود فعل سلبية من أهل الشام تجاه الإدارة المصرية، ولقد كان للدسائس العثمانية والإنجليزية أثر كبير في تحريك هذه الثورات ضد هذه الإدارة. كذلك رفضت بريطانيا التوجه الفرنسي نحو تشجيع مفاوضات مباشرة بين الطرفين (وخاصة بعد معركة نزيب) ولذا تحركت بمبادرة قوية لعقد مؤتمر لندن وإصدار البيان الخماسي 1839م ولم تشترك فرنسا في هذا البيان ولكنها في نفس الوقت لم تقاومه أو تساند محمد علي في مقاومة فرضه عليه بالقوة.

كذلك وبعد أسلوب الضغط الدبلوماسي الذي تمثل في إصدار هذا البيان الخماسي اتجهت بريطانيا إلى الأداة العسكرية لفرض قبول شروطه بالقوة العسكرية، فلقد ضربت القوات البريطانية البحرية المواني في الشام وهددت الإسكندرية، هذا وكان قد سبق لبريطانيا احتلال عدن 1839م لمحاصرة النفوذ المصري في الجزيرة وقطع الصلات بين ممتلكات محمد علي في أفريقيا وممتلكاته في الحجاز، وبهذا اتضح ارتباط السياسات الاستعمارية المباشرة بسياسات ضرب القوى الاستقلالية. كذلك دأبت بريطانيا على الحصار الاقتصادي لمصر لزعزعة استقرار الجبهة الداخلية. وخاصة أن محمد علي لم يُقِم حكمه على مساندة القوى الداخلية لمشروعاته بقدر ما كان يعتبرها وسيلة لتعبئة وتوفير عناصر القدرة اللازمة لتنفيذ هذه المشروعات.

وبقدر ما كانت المصالح الآنية والعاجلة مفسّرةً لهذا المسلك البريطاني في مواجهة محمد علي بقدر ما كان المسلك العثماني مستنفرًا له، فلا يمكن تناسي أن فرمان الإصلاح الأول 1839م كان دافع إصداره - في هذا التوقيت - هو تعبئة مساندة القوى الأوروبية ضد محمد علي، كذلك سكت السلطان العثماني على

السياسة البريطانية في الخليج والجزيرة والتي تجسّدت في الاستيلاء على عدن باعتباره خطوة في احتواء نفوذ محمد علي الممتد، كذلك سهل من هذا التحرك البريطاني التغيُر في السياسة الفرنسية بعيدًا عن موقفها التقليدي المساند لمحمد علي في مواجهة بريطانيا.

وهكذا تراكمت حلقات هذه الخبرة بالنسبة للتداخل الشديد بين حالات البغي أو العدوان وبين حالات الاستنصار بطرف غير مسلم ضد طرف مسلم. فالاستنصار العثماني ببريطانيا على محمد علي واستنصار محمد علي بفرنسا قاد كلًّا من الطرفين إلى نتيجة ليست في صالح الأمة الإسلامية، بل إن الطرف غير المسلم استطاع أن يوظف الخلاف بين الطرفين المسلميْن لحماية وتدعيم مصالحه بالأساس. بعبارة أخرى: في ظل الضعف المتردي لطرف مسلم والسعي الدؤوب نحو القوة لطرف مسلم آخر يصبح تأثير التدخل الأوروبي في أقصى درجاته وخاصة إذا كانت قوة الطرف الأوروبي في أقصى درجاتها أيضًا، وهنا يتضح الفارق بين حالة الضم العثماني لمصر المملوكية في وقت لم تصل فيه قوة أوروبا لدرجة تمكّنها من التدخل وبين حالة النـزاع العثماني المصري السابق توضيحها.

- **2 - الاستعمار والحركات القومية: استكمال تصفية الدولة العثمانية والقوى الإسلامية:**

شهد النصف الثاني من القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين وحتى سقوط الخلافة العثمانية حلقاتٍ مهمة من الاحتلال العسكري الأوروبي التي أكملت حلقات سابقةً من ناحية، كما شهد - من ناحية أخرى - قيامَ الدول الأوروبية الكبرى بتوظيف الحركات القومية - سواء التركية أم العربية - لتحقيق أهدافها في مواجهة الدولة العثمانية.

فلقد أعلنت الحركة القومية الأولى عن دورها السياسي بواسطة نظام الاتحاد والترقي، وكذلك أعلنت الحركة القومية الثانية عن دورها السياسي أيضًا بواسطة مثقفي الشام من المسيحيين ثم من المسلمين العرب، وكان هذا التطور أداة مهمة من أدوات التدخلات الخارجية الأوروبية لاختراق الدولة العثمانية واستكمال عملية تقويضها في المرحلة الأخيرة من وجودها. هذا ولقد مهد الصدام بين القوتين التركية والعربية الطريقَ أمام تسويات ما بعد الحرب العالمية الأولى- والتي رُسِمت خطتها خلال سنوات الحرب نفسها - والتي خضعت بمقتضاها منطقة الشام للاستعمار البريطاني والفرنسي، وهي آخر المناطق العربية وقوعًا في يد الاستعمار.

بعبارة أخرى: لم يكن الاستعمار نتاج توازنات أوروبية فقط كما لم تكن الحركات القومية نتاج مصالح ورؤى إقليمية فقط، ولكنهما- الاستعمار والقومية - كان أدوات الغرب في إدارة علاقاته مع الدولة العثمانية في مرحلة مهمة من مراحل إعادة تشكيل النظام الدولي وانتقاله من نمطه المعروف «بتوازن القوى المتعددة التقليدي» إلى نمط جديد، فلقد انعكست هذه العملية على التفاعلات العثمانية - الأوروبية حول أرجاء العالم العربي كما انعكست حول قضايا العلاقات العثمانية - الأوروبية المباشرة.

وكما كان للدولة العثمانية ردود أفعالها ومبادراتها في مواجهة السياسات الأوروبية في المراحل السابقة فهي لم تفتقر أيضًا خلال هذه المرحلة لردود الأفعال والمبادرات في مواجهة الهجوم العسكري المباشر الأوروبي على قلب العالم الإسلامي وفي مواجهة التيارات القومية، وهنا نواجه نموذجين متضادين: من ناحيةٍ: الجامعة الإسلامية، ومن ناحية أخرى: العثمنة والتتريك في ظل فكرة «القومية الطورانية» لدى الاتحاد والترقي، وهما نموذجان أثارا جدلًا من منظورات عدة من حيث الدفاع أو الهجوم على كل منهما.

أ - التكالب الاستعماري وأداة الاحتلال العسكري:

بعد الالتفاف حول العالم الإسلامي من الجنوب وتدعيم نقاط النفوذ السياسي التجاري في هوامشه، انتقل التوسع الاستعماري منذ منتصف القرن الثامن عشر الميلادي إلى مرحلة الهجوم المباشر على القلب باستخدام الأداة العسكرية من أجل الاحتلال المباشر، ولقد شهدت هذه المرحلة ثلاث نقاطِ تحول أساسية: الحملة الفرنسية على مصر، مؤتمر برلين 1887م، ثم الحرب العالمية الأولى، وكان لكل منها مدلولاتها بالنسبة لتوازنات القوى الأوروبية - الأوروبية، وتوازنات القوى الأوروبية - العثمانية (كما سبق ورأينا)، على نحو انعكس على التنافس الاستعماري حول المحاور الجغرافية السياسية الكبرى التي ينقسم بينها العالم الإسلامي.

ولقد مرت العملية الاستعمارية منذ القرن الثامن عشر الميلادي بخطوات متتالية توالت عبرها عملية سقوط الدولة الإسلامية في العالم العربي وفي وسط آسيا وغربها[1]، وعلى نحو أبرز التطور في الاهتمامات الاستعمارية بالمنطقة العربية والشرق الإسلامي الآسيوي. فإذا كانت الحملة الفرنسية قد جاءت بعد الثورة الفرنسية، فلقد تزايد اهتمام فرنسا وبريطانيا بالمنطقة العربية بصورة مباشرة بعد مؤتمر برلين (1878م) هذا الذي بينت نتائجُه مدى ضعف روسيا وعدم تهديدها للتوازن الأوروبي؛ مما سهل على بريطانيا التخلي عن

(1) انظر هذه التفصيل في:

- د/ عبد العزيز الشناوي: مرجع سابق، ج3، ص ص 1028 - 1063.
- محمد السيد سليم: مرجع سابق، ص ص 76 - 82.
- ساطع الحصري: البلاد العربية والدولة العثمانية، مرجع سابق، ص ص 141 - 201.
- أمين سعيد: الدولة العربية المتحدة، الجزء الأول، تاريخ الاستعمار الإنجليزي في بلاد العرب، الجزء الثاني، تاريخ الاستعمارين الفرنسي والإيطالي في بلاد العرب.

سياسة الإبقاء على الإمبراطورية العثمانية بدون تقسيم حيث توصلت بريطانيا بحساب مصالحها إلى أن حماية الهند أضحت تتوقف على «الشرق الأوسط» ولا تمر باستانبول.

وسنتوقف عند نموذج الحملة الفرنسية والمسألة المصرية وحتى الاحتلال البريطاني، ونموذج استعمار شمال أفريقيا لنبين مدلولاتهما بالنسبة لآلية الاحتلال وليس آلية التفاعلات في ظل الاستعمار ثم مقاومته، كذلك لنبين تأثير المتغير الأوروبي على العلاقة بين الدولة العثمانية وبين القيادات المحلية وكيف ساعد هذا التأثير على تسهيل عملية الاحتلال في ظل انعكاسات عملية النقل عن الغرب.

الحملة الفرنسية والمسألة المصرية حتى الاحتلال البريطاني:

مثلت الحملة الفرنسية نقطة تحول في الاقتراب الأوروبي من العالم الإسلامي، فلقد كانت أول هجوم عسكري مباشر على أراضي القلب الإسلامي العربي لاحتلالها واقتطاعها من الدولة العثمانية، ولذا كانت منعطفًا في تاريخ الصراع بين القوى الغربية حول العالم الإسلامي– والعربي بصفة خاصة – من أجل بناء إمبراطوريات كبرى، كما كانت من ناحية أخرى ذات مدلولات مهمة للعلاقات العثمانية – الأوروبية ومن ثم بالنسبة لمصير الإمبراطورية العثمانية برمتها حيث بينت التفاعلات الدولية في مواجهة هذه الحملة كيف تغلَّب– حتى هذه المرحلة – التوجه البريطاني نحو الحفاظ على تماسك الإمبراطورية وعدم اقتسامها، وهو الأمر الذي انتهى بعد ذلك باحتلال بريطانيا لمصر.

وكما أفصحت الحملة عن تحول في السياسة التقليدية الفرنسية، فقد أدت إلى تحول آخر خطير– ولو مؤقت – في السياسة العثمانية والروسية، حيث

اتجهت الدولتان للتحالف فيما بينهما ومع بريطانيا ضد فرنسا، ولم تكن هذه التحالفات إلا ذات طابع مؤقت، فبعد انسحاب الحملة من مصر وانتهاء الحرب العثمانية – الفرنسية 1802م (بمساعدة بريطانيا) لم يصمد التحالف الثلاثي (العثماني – البريطاني – الروسي) من ناحية، كما اتجه نابليون من ناحية أخرى لتحسين علاقاته مع الدولة العلية في مواجهة عدوهما المشترك: روسيا، وأراد نابليون أن يدخل إيران طرفًا في هذا التحالف ليحقق مصالح في مواجهة بريطانيا في الهند في مقابل أن تحصل إيران على مساعدة في مواجهة المطامع الروسية، ولكن سرعان ما فقد هذا التحالف بعد فترة عمل قصيرة (1806م – 1807م) مغزاه حين أرادت فرنسا توظيفه ضد بريطانيا أساسًا دون استفادة حقيقية لإيران والعثمانيين في مواجهة روسيا.

ومن ناحية أخرى: كانت أبعاد التصدي للحملة الفرنسية – باعتبارها أول غزو عسكري مسيحي أوروبي لولاية عربية من ولايات الدولة العثمانية في الشرق الإسلامي في التاريخ الحديث – ذات دلالة كبيرة لفهم العلاقة بين هذه الولايات وبين هذه الدولة، ورؤية شعب مصر للسلطان العثماني، وفي هذا الصدد نستفيد عن د/ عبد العزيز الشناوي[1] خلاصة مقارناته بين الأدبيات التاريخية على هذين الصعيدين، ومن ثم نلخص ما يلي:

فضلًا عن التبعية السياسية، كانت وشيجة الدين تربط سكان الولايات العربية بالسلطان العثماني باستثناء أهل الذمة، وكانوا قلة يعيشون على هامش المجتمعات الإسلامية في الولايات العربية ما عدا بعض الجهات في بلاد الشام. وعَمِلَ الدينُ في تلك العصور عمل القومية في الوقت الحاضر

(1) انظر التفاصيل في:

– د/ عبد العزيز الشناوي: مرجع سابق، ج2، ص ص 936 – 945.

في تقرير الأوضاع السياسية والحربية لشعوب الولايات العربية؛ ولذا حين أعلن السلطان سليم الثالث الجهادَ الديني ضد الفرنسيين استجاب لدعوة الجهاد الديني العربُ في الحجاز والشام وشمالي أفريقيا، وشاركت قواتهم مع قوات مراد بك في جبهة حربية إسلامية في مواجهة جبهة حربية مسيحية كانت تتألف من القوات الفرنسية والفيالق القبطية المصرية بقيادة المعلم يعقوب حنا. والتي تألفت لتأييد الفرنسيين وأُلحقت بالجيش الفرنسي لسد النقص في عدد قواته. ولقد اعترف بونابرت بأهمية العازل الديني بين الفرنسيين والشعب الإسلامي والعربي في مصر مما جعل الحرب ضد المسلمين تتطلب تضحيات جسيمة، كما أدى إلى إخفاق سياسة نابليون الإسلامية في مصر، حيث كان معيار تقويم المصريين لبونابرت هو أنه «نصراني ابن نصراني»، وللسلطان العثماني بأنه «سلطاننا وسلطان المسلمين». ومن ثم فإن هذه الرابطة الدينية هي التي فسرت – على ضوئها – العديدُ من الاتجاهات العلاقةَ بين مصر والعثمانيين بعد الحملة مباشرة، وهي أنها ليست علاقة سعي لاستقلال وانفصال ولكن إصلاح كما سبق ورأينا عند دراسة سياسات محمد علي.

وبعد فشل الحملة اجتهدت الدولة العثمانية لإعادة إحكام السيطرة على مصر وذلك في نفس الوقت الذي ظهر فيه المشروع الاستقلالي لمحمد علي. ولقد تلاعبت القوتان (البريطانية والفرنسية)– كما سبق ورأينا – بالعلاقات العثمانية – المصرية على النحو الذي يحول دون نمو قوة إسلامية فاعلة جديدة في المنطقة، وذلك في وقت سمحت فيه التوازنات الأوروبية بذلك، وظلت مصر – بعد محمد علي وحتى الاحتلال البريطاني – في قلب التوازنات الأوروبية – الأوروبية، والأوروبية – العثمانية. ولقد اكتسبت

«المسألة المصرية»– بعد 1840م – أبعادًا جديدة أبرزت تزايد اتجاه التأثير السلبي للمتغير الأوروبي على الاستقلالية المصرية وعلى العلاقات العثمانية المصرية وحتى وقعت مصر تحت الاحتلال العسكري البريطاني[1]، وجرى ذلك في مرحلة سمحت فيها حالة التوازنات الأوروبية – الأوروبية بعد مؤتمر برلين 1878م لبريطانيا بالتخلي عن فكرة تأجيل اقتسام الإمبراطورية العثمانية؛ ولهذا لم تتمكن الدولة العلية– كما حدث من قبل – من توظيف التوازنات الأوروبية لصالح استمرار نفوذها على مصر في مواجهة الفرنسيين (1800م – 1802م) أو في مواجهة محمد علي (1833م، 1839م – 1840). كما جرى ذلك في مرحلة تزايد خلالها تأثير الأفكار السياسية والاجتماعية الأوروبية على تطور المجتمع والدولة في مصر مما أثر بقوة على العلاقة مع الدولة العلية التي كانت تشهد بدورها حركة إصلاحية متنامية الأبعاد والتأثيرات (كما سبق ورأينا).

بعبارة أخرى: تأثرت المسألة المصرية خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر الميلادي بتفاعل قوي بين التطورات السياسية والاجتماعية الداخلية التي أخذت تجري في مصر ووضعها وعلاقاتها بالدولة العلية من ناحية وبين المصالح

(1) انظر التفاصيل في:
- د/ أحمد عبد الرحيم مصطفى: علاقات مصر بتركيا في عهد إسماعيل (1863 – 1879)، دار المعارف، القاهرة 1967.
- د/ عمر عبد العزيز: مرجع سابق.
- مصطفى كامل: مرجع سابق، ص215 – 279.
- I.Vatikiotis: op. cit. pp. 124 - 166.
- M.E. Yapp: op. cit. pp. 155 - 157.
- د/ شوقي عطا الله الجمل: سياسة مصر في البحر الأحمر في النصف الثاني من القرن 19، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة 1974.

المالية والسياسية للدول الأوروبية في مصر من ناحية أخرى، وخاصة في مرحلة حكم الخديوي إسماعيل والخديوي توفيق، ولقد أثارت هذه التفاعلات مجموعة من القضايا الخلافية حول طبيعة حكم إسماعيل وسياساته الإصلاحية ومدى رشادة أساليبه وأهدافه وخاصة اعتماده على القوى الأوروبية، وحول مدى مسئولية مواقف أحمد عرابي المتتالية من إعطاء الفرصة للإنجليز للتدخل في مصر واحتلالها[1].

استعمار دول شمال أفريقيا:

كان احتلال الجزائر 1830م أول اقتطاع لإقليم عربي مسلم من الأقاليم التي كانت تحت السيادة العثمانية، ثم توالى السقوط في ظل تطورات عميقة على صعيد التنافس الاستعماري، فكان احتلال تونس 1881م ثم ليبيا 1911م، ثم المغرب التي كانت خارج السيادة العثمانية[2].

---

(1) انظر الآراء حول هذه القضايا في:

- مصطفى كامل: مرجع سابق، ص ص 255 - 256.

- I. Vatikiotis: op. cit. p 152.

- السلطان عبد الحميد الثاني: مرجع سابق، ص ص 111 - 113.

- د/ محمد أنيس: الدولة العثمانية والمشرق العربي، مرجع سابق، ص ص 172 - 173.

(2) انظر التفاصيل في:

- د/ ارجمند كوران: السياسة العثمانية تجاه الاحتلال الفرنسي للجزائر، ترجمة: د/ عبد الجليل التميمي، ط2، 1974، ص ص 18 - 24.

- د/ حسن مؤنس: مرجع سابق، ص ص 292 - 311.

- ناصر الدين سعيد وفي: "طبيعة الكتابات التاريخية حول الفترة العثمانية عن تاريخ الجزائر"، المجلة التاريخية المصرية، مجلد 25، 1978، ص ص 149 - 157.

- د/ عبد العزيز الشناوي: ج3، مرجع سابق، ص 115.

- د/ رأفت الغنيمي الشيخ: مرجع سابق، ص ص 89 - 90.

- بيررينوفان: مرجع سابق، ص 122 - 126.

وتُبين لنا الدراسة المقارنة بين عمليات هذا السقوط وتطوراتها أنماطًا للتفاعل بين تدهور الأوضاع الداخلية في هذه الدول (إفلاس الاقتصاد، الفوضى السياسية، مشكلات التجانس القومي) من ناحية وبين التدخلات الأوروبية القوية جدًا في الشئون المالية (أحيانًا تحت ستار عملية التحديث والتطوير كما حدث مع تونس) والتي انتهت بالاحتلال العسكري من ناحية ثانية، وبين عجز وعدم قدرة الدولة العثمانية على التدخل المباشر والفاعل لمنع هذا الاحتلال (نظرًا للتزامن مع مشكلات ملحّة ومباشرة في المركز العثماني ونظرًا لعدم القدرة على توظيف التوازنات الأوروبية حول هذه المنطقة) من ناحية ثالثة. ويعكس هذا النمط من التفاعل بين هذه المتغيرات الثلاثة كيف أن الأوضاع الداخلية قدمت المبرر المباشر للاحتلال في حين كانت الأسباب المنشئة والدافعة له تكمن في التوازنات الأوروبية التي سمحت باقتسام هذا الجزء من الإمبراطورية بدون مخاطر حرب شاملة بين القوى الأوروبية. وإذا كانت السياسة العثمانية قد بذلت تجاه مصر جهودًا متنوعة لإبقائها تحت سيطرتها ولمنع احتلالها بقدر الإمكان، فإن هذه الجهود كانت أقل كثافة ونطاقًا تجاه دول شمال أفريقيا والتي كانت السيادة العثمانية عليها اسمية أكثر منها فعلية منذ فترة طويلة قبل بداية احتلالها.

هذا ونجد أن خبرة عملية احتلال تونس تضيف مع خبرة عملية احتلال مصر مدلولات مهمة بالنسبة لنوع من الترابط بين عواقب عملية التحديث من حيث زيادة التدخلات الخارجية، وبين تدهور العلاقة مع المركز العثماني، وبين الحدود التي تضعها الدول الأوروبية والتي يجب ألا تتخطاها عمليات الإصلاح أو اتجاهات الاستقلال لدى الدول الإسلامية. ومن ثم فإن هذه الواسطة الثلاثية الأبعاد تعمّق أيضًا من مدلولات نظيرتها المتصلة بأوضاع المركز العثماني أيضًا- كما سبق ورأينا.

ب - الحركات القومية والحلقة الأخيرة من استعمار ما تبقى من الولايات العثمانية (الشام) :

بدأ تأثير الأيديولوجية القومية على تفكيك أوصال الإمبراطورية العثمانية في البلقان (منذ نهاية القرن الثامن عشر الميلادي وطوال القرن التاسع عشر الميلادي وحتى اندلاع الحرب البلقانية 1911م - 1912م). وخلال العقود الأخيرة من القرن التاسع عشر الميلادي اتسع نطاق تأثيرات «القومية» حيث امتدت إلى مناطق عربية تعرف وجود طوائف غير مسلمة وهي منطقة الشام أساسًا. فلقد بزغت منها ونمت في أرجائها حركة القومية العربية وإذا كان التوجه القومي لحركة هذه الطوائف (المِلل) قد بدأ يتضح منذ 1880م قبل أن تتبلور بعد ذلك أبعاده السياسية في أوائل القرن العشرين الميلادي، إلا أنه قبل هذا التاريخ لم تأخذ مطالب هذه الطوائف الدينية طابعًا قوميًّا.

وهكذا في نفس الوقت الذي كان يتم فيه احتلال دول عربية عسكريًّا بدأت بريطانيا وفرنسا وروسيا في توظيف أدوات مهمة للتدخل والتغلغل في مناطق عربية أخرى، تمثلت أساسًا في الحركات القومية التي كانت بدورها- في جانب كبير منها نتاجًا لعمليات ما يسمى الإصلاح والنقل عن الغرب في عصر التنظيمات، وبذا كانت هذه الأداة هي المعول الأخير في تقويض الإمبراطورية العثمانية المتعددة القوميات والأديان من الداخل، وإذا كانت هذه الأداة قد ساعدت على القضاء على الحكم العثماني في هذه الأرجاء إلا أنها فشلت في تحقيق «استقلال العرب».

وبالرغم من الاعتراف بضخامة وعبء الإجابة في هذا الموضع من الدراسة عن التساؤلات حول أسباب هذه الحركة وتطوراتها ونتائجها، إلا أنه يكفي الإشارة إلى أهمية المدلولات التي ترتبط بنموذجين أساسيين يثيران كل أبعاد العلاقة بين نمط التدخل الأوروبي وبين نمط السياسات العثمانية في هذه الأرجاء من العالم الإسلامي، والنموذج الأول هو نموذج الصراع الطائفي الديني في

لبنان وتطوره نحو حركة القومية العربية، وذلك خلال الفترة التي شهدت حملة نابليون على الشام ثم مرحلة الحكم المصري للشام وما أعقبهما من تطورات (1840م – 1861م) أفضت إلى إحداث الفتنة الطائفية الخطيرة التي شهدتها لبنان 1861م[1].

والنموذج التالي هو نموذج ظهور حركة القومية العربية واقتسام الشام بين فرنسا وبريطانيا وفق تسويات الحرب العالمية الأولى. ولقد تعددت تفاعلات هذا النموذج خلال مرحلتي عهد عبد الحميد الثاني ثم حكم الاتحاد والترقي[2].

(1) انظر التفاصيل في:

- د/ حسين مؤنس: مرجع سابق، ص ص 274 – 275، 264 – 266.
- د/ عبد العزيز الشناوي: مرجع سابق، ج1، ص ص 340 – 356، 357 – 385.
- محمد فريد: مرجع سابق، ص ص 284 – 286.
- د/ أحمد طربين: أصول تباين مواقف الدول الأوروبية حيال المسألة السورية اللبنانية (1860 – 1861)، ص ص 53 – 54.
- د/ جمال زكريا قاسم: مرجع سابق، ص 615.

(2) انظر التفاصيل هذه السياسات في تعاقبها الزمني في:

- د/ محمد السيد سليم: مرجع سابق، ص ص 168 – 189.
- د/ جمال زكريا قاسم: مرجع سابق، ص ص 83 – 98.
- حلمي أحمد عبد العال شلبي: انتهاء الخلافة العثمانية 1924، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة عين شمس، ص ص 105 – 172.

- P. Mansfield: op. cit. pp. 18 - 33.
- M. E. Yapp: op. cit. pp. 202 - 204.
- L. C. Brown: op: cit. pp. 142 - 204.
- M. E. Yapp: op. cit. 206 - 207.

- د/ عبد العزيز الشناوي: مرجع سابق، ج3، ص ص 1180 – 1238.
- د/ أحمد عبد الرحيم مصطفى: أصول التاريخ العثماني، مرجع سابق، فصل 8، فصل 9.
- د/ علي محافظة، مرجع سابق.
- وحول تفاصيل السياسة العثمانية تجاه فلسطين انظر:

وبقدر ما تأثرت تفاعلات هذين النموذجين بالسياسات العثمانية (التنظيمات، فكرة الجامعة الإسلامية ثم المركزية العثمانية والقومية الطورانية) بقدر ما استطاعت القوى الأوروبية توظيف نتائج هذه السياسات وحالة الأوضاع المحلية في الشام للوصول إلى أقصى غاياتها؛ ألا وهي ليس تصفية بقايا الحكم العثماني فقط ولكن تصفية الخلافة الإسلامية واقتسام ما تبقى من ديار الإسلام خارج دائرة الاستعمار الأوروبي، وكانت الشام هي آخر هذه الديار وفي قلبها فلسطين فلماذا تأخر استعماره هكذا؟ هل كانت تفاعلاته تؤدي وظيفة مهمة للقوى الأوروبية أكثر أهمية من مجرد احتلال قطعة أرض؟.

وعلى صعيد آخر- توالت حلقات التوتر والهدوء على الجبهة العثمانية - الصفوية (ثم القاجارية) مع استمرار تأثير الاختلاف المذهبي على تأجيج صراع المصالح في ظل التدخلات الأوروبية، ومن ثم أصاب الإنهاك قدرات الدولتين على نحو مكن للنفوذ الأوروبي.

- ليلى عبد اللطيف أحمد: موقف الدولة العثمانية مع مطامع اليهود في فلسطين، دار الكتاب الجامعي، القاهرة، 1987.
- حسان علي: موقف الدولة العثمانية من الحركة الصهيونية (1897 - 1909)، رسالة ماجستير، كلية الآداب، قسم التاريخ، جامعة الإسكندرية.
- د/ عبد العزيز الشناوي: مرجع سابق، ج2، ص ص 966 - 1027.
- د/ محمد عبد الرؤف سليم: «فلسطين في العلاقات الأمريكية التركية حتى قيام الحرب العالمية الأولى»، المجلة التاريخية المصرية، المجلد 27، ص ص 180 - 198.
- Yossef Katz: “Paths of Zionist Political Actions in Turkey 1882 - 1914: The plan of Jewish Settlement in Turkey in the Young Turks Era”. International Journal of Turkish Studies.
Vol. 4. No. 1. Summer 1987. pp. 114 - 135. 53 - 54.
- د/ جمال زكريا قاسم: مرجع سابق، ص 615.

ففي ظل التنافس الروس البريطاني على النفوذ في إيران[1] تمكن النفوذ البريطاني في القرن التاسع عشر.

وكانت المعاهدة التي عقدت بين الدولتين العثمانية والقاجارية في أرضروم عام 1238 خير شاهد على النهاية التي انتهى إليها العالم الإسلامي بعد هذه الحروب، إذ أصرت كل من روسيا وإنجلترا على التواجد في المؤتمر، وتمت المفاوضات بين إيران والدولة العثمانية بتوجيه منهما، بينما لم تكن أسباب النزاع تستوجب هذا التدويل للمسألة ولم تختلف مواد المعاهدة المعقودة عما سبقها من معاهدات.

وبمعنى أدق: «أصبح الصدام بين الصفوية الشيعية والعثمانية السنية يهم كل الاهتمام الدولتين: الإنجليزية والروسية، وكانت كل منهما ترى أن بقاء الوضع الراهن من حيث الحفاظ على قوة محدودة لكل منهما تحول دون تدهورها الكامل خير من التورط في عمليات اقتسام لهما تؤدي إلى ارتباكات دولية معقدة، وكانت النتيجة المحتومة هي وقوع الدولتين في براثن النفوذ الخارجي».

(1) محمد السيد سليم: مرجع سابق.

التحليل النظمي للتاريخ الإسلامي ودراسة العلاقات الدولية: الأنماط التاريخية وقواعد التفسير(*)

تحاول هذه الدراسة أن تعرض بصورة تراكمية نتائج التحليل في الأجزاء التطبيقية لدراسة العلاقات الدولية في التاريخ الإسلامي وذلك على ضوء الأهداف والقواعد والضوابط المنهاجية التي سبق وحددها كل من مقدمة مشروع العلاقات الدولية في الإسلام (الجزء الأول) والمدخل المنهاجي (الجزء السابع).

ونستطيع أن نوجز هذه الأهداف وهذه القواعد والضوابط في المحاور التالية:

الأهداف ذات مستويين: مباشر محوري، وجزئي تراكمي، فكان الهدف المحوري من التحليل التاريخي هو: تحديد وضع الدولة الإسلامية في خريطة وهيكل توزيع القوى العالمية في المراحل المتتالية من التطور التاريخي للنظام الدولي على نحو يوضح صعود وهبوط الخلافات الإسلامية المتعاقبة والقواعد

(*) دراسة مأخوذة عن: د/ ودودة بدران: وضع الدول الإسلامية في النظام الدولي في أعقاب سقوط الخلافة الإسلامية (1924 – 1991)، (في) د/ نادية محمود مصطفى (إشراف عام ورئيس الفريق): مشروع العلاقات الدولية في الإسلام، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، القاهرة، 1996.
القسم الثاني من الجزء الثاني عشر من المشروع، وهي نسخة محررة ومختصرة بواسطة أ.د/ نادية مصطفى وتمت مراجعتها (وتنسيقها) لأغراض النشر في هذا الكتاب بموافقة المؤلفة وهي:
– أ.د/ ودودة بدران، أستاذ العلاقات الدولية المتفرغ بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة، وأحد أعضاء الفريق البحثي المؤسس لمشروع العلاقات الدولية في الإسلام (1986 – 1992) وشاركت بدراسة أخرى في المشروع: انظر:
– د/ دودوة بدران: دراسة العلاقات الدولية في الأدبيات الغربية وبحث العلاقات الدولية في الإسلام، (في) د/ نادية مصطفى: المرجع السابق، الجزء الأول.

التي حكمت هذه العملية والعوامل المختلفة التي كانت وراءها.

أما الأهداف الجزئية المنبثقة عن الهدف المحوري فهي: نظرية وتطبيقية، والنظرية تتلخص في السعي لبيان كيف يمكن أن تعمق نتائج دراسة الخبرة الإسلامية وأن تضيف إلى أو تعدل من بعض افتراضات بعض الأدبيات النظمية الرائدة في علم العلاقات الدولية التي تناولت أساسًا الخبرة الأوروبية منذ القرن السادس عشر بصفة خاصة. أما التطبيقية فهي المتصلة بهيكل النظام الدولي ومضمون التفاعلات الدولية والبيئة الدولية المتصلة: الخبرة الإسلامية، وتسعى لاستخلاص أنماط تاريخية حول ثلاثة محاور أساسية: أسباب سقوط وصعود الدول الإسلامية الكبرى، التفاعلات بين القوى الإسلامية المركزية وغيرها من الوحدات الفاعلة الإسلامية، التفاعلات بين القوى الإسلامية وغير الإسلامية. وتتصل هذه المحاور الثلاثة بقضيتين أساسيتين تثيران الاهتمام المعاصر بالعلاقات الدولية للعالم الإسلامي وهما: العلاقات الصراعية أو التعاونية السلمية مع الغرب ومفهوم الجهاد، التعددية السياسية الإسلامية ومفهوم وحدة الأمة.

وبالنسبة للقواعد والضوابط المنهاجية فهي مزدوجة الأبعاد: البعد الأول يتصل بمدى إمكانية تقويم أحداث وممارسات دولية أثارت نقاشًا وجدلًا حول قواعد أصولية وذلك حتي يمكن الإجابة عن سؤال شائع: لماذا الفجوة بين قواعد وأسس الإسلام وبين ممارسات المسلمين عبر تاريخهم. وهو السؤال الذي يثير كل أبعاد ما يسمى بـ»قضية العلاقة بين النظرية والتطبيق في الإسلام؟». ومن أهم الأنماط التي تثير هذا السؤال: أنماط التحالفات بين القوى الإسلامية وغير الإسلامية، والقتال بين الدول الإسلامية.

والبعد الثاني: يتصل بضوابط تفسير التاريخ الإسلامي من منظور إسلامي: وهي الضوابط النابعة من انتقاد التيارات الأخرى الشائعة في هذا التفسير. ومن ثم فهي

تقدم تصورًا عن نمط التفاعل بين مجموعات العوامل العقيدية القيمية من ناحية والعوامل الاجتماعية والسياسية والاقتصادية من ناحية أخرى. ومن ثم فإن هذه القواعد تتصدى للإشكالية التي تثور من المقابلة بين تفسيرات التيارات العلمانية للتاريخ التي تنكر دور الله. وبين تفسيرات إسلامية تنكر أثر العوامل المادية وتغرقه في التبسيط، وذلك في محاولة تطوير مقترب للتفسير يجمع بين المجموعتين من الاعتبارات المادية وغير المادية وعلي نحو ينبثق من الفهم الحقيقي للسنن الإلهية في الكون والإنسان والمجتمع. فإن فهم ماوصلت إليه ممارسات المسلمين وأحوالهم ليست إلا تأكيدًا لانطباق السنن الإلهية. إن العرض التراكمي لنتائج التحليل النظمي للتاريخ إنما يمزج في آن واحد بين الأهداف النظرية (التراكم المعرفي بالمقارنة بالمنظور الغربي) وبين الأهداف التطبيقية (الأنماط التاريخية لإحياء ذاكرة الأمة). فإن من أهم الفروق وأوضحها بين مدلولات الدراسات الغربية وبين مدلولات دراسة خبرة التاريخ الإسلامي هو وزن العامل العقيدي ودوره ومستويات تأثيره.

ومن ناحية أخرى إذا كانت الأبعاد التي ركزت عليها الدراسات النظمية الغربية التي استخدمت التاريخ في فهم العلاقات الدولية هي تلك التي تتعلق بهيكل النظام الدولي، وسلوك الفاعلين فيه، والعوامل التي تحكم ازدهار وتدهور القوى في ظل هذا النظام. فسنحاول في هذه الخاتمة مراجعة الأنماط التي تقدمها لنا خبرة التاريخ الإسلامي بالنسبة لهذه الأبعاد وهي الأنماط التي تعكس الهدف المحوري والأهداف الجزئية لمشروع العلاقات الدولية في الإسلام مع توضيح مدى تشابه هذه الأنماط مع ما جاءت به أدبيات علم العلاقات الدولية والتي اعتمدت على التاريخ الغربي.

أولًا: الدول الإسلامية في الأنماط التاريخية لتوزيع القوة العالمية:

توضح المراجعة النظمية الدولية في التاريخ الإسلامي أن الدول الإسلامية احتلت دور أحد القوى المركزية في النظام الدولي خلال عصر كل من الدولة

الأموية والدولة العباسية (العصر العباسي الأول) وخلال القرن الأول والثاني من عصر كل من الدولة المملوكية والدولة العثمانية. وفي المقابل شهد التاريخ الإسلامي ابتعاد الدول الإسلامية عن دور المركز واحتلالها وضع الطرف المفعول به في النظام الدولي بصفة خاصة خلال العصر العباسي الثاني والثالث وخلال القرن الأخير من عصر كل من الدولة المملوكية والدولة العثمانية وأخيرًا منذ سقوط الخلافة العثمانية.

ولقد قامت الدول الإسلامية بدورها كمركز وكهامش في ظل نظام القطبية الثنائية الذي عرفه العالم في عهد الدولة الأموية والدولة البيزنطية. كما لعبت دور الهامش في ظل نظام الاستقطاب الذي عرفه العالم في أعقاب الحرب العالمية الثانية وحتي نهاية الحرب الباردة. وقامت هذه الدول بدور المركز والهامش في فترات مختلفة من نظام تعدد القوى الذي شهده العالم منذ الدولة العباسية وحتي الحرب العالمية الثانية. إن ما يهمنا هو تحليل الأنماط التاريخية الخاصة بدور الدولة الإسلامية بصفتها أحد مراكز النظام الدولي سواء في ظل نظام القطبية أو تعدد القوى.

وتجدر الإشارة هنا إلى أنه من الصعوبة بمكان القول بأن نظام الاستقطاب الذي شاركت فيه الدولة الأموية ونظام تعدد القوى الذي شاركت فيه كل من الدولة العباسية ودولة المماليك والعثمانيين يأتي مطابقًا للنماذج التي طرحتها الدراسات النظمية الغربية خلال تحليلها للتطور التاريخي لهياكل النظم الدولية. فمراجعة التاريخ الإسلامي توضح أن نظام القطبية والعصر الأموي ليس مطابقًا تمامًا لنظام القطبية المرن أو الجامد الذي قدمه مثلًا مورتون كابلان.

رغم أن هدف كل طرف– وفقًا لقواعد كابلان عن سلوك القوى المركزية – كان التخلص من الطرف المنافس له، كما وأن كليهما كان يسعى لزيادة قدراته في مواجهة الطرف الآخر.

وبصرف النظر عن مدى انطباق نماذج كابلان أو غيرها على نماذج الخبرة الإسلامية فإن ما يهمنا هنا هو بيان دلالة الخبرة الإسلامية في ظل اختلاف هيكل النظام الدولي بالنسبة لاثنين من الأدوات التي ركزت عليها أدبيات العلاقات الدولية بصفتها أدوات رئيسية تستخدمها القوى الكبرى في إدارة تفاعلاتها مع القوى الرئيسية الأخرى في النظام الدولي وهي الحرب والتحالفات. والتساؤل الأن هو: ماهي دلالة الخبرة الإسلامية بالنسبة لدور هذه الأدوات في توجيه التفاعلات الدولية وذلك خلال المراحل المختلفة لتطور وضع ودور الدولة الإسلامية كمركز في النظام الدولي: سواء في نظام الاستقطاب أو نظام تعدد القوى. ومما لاشك فيه أن دلالة هذه الخبرة تعد من أكثر المجالات التي تثير النقاش والجدل حول الضوابط الشرعية لحالة السلم ولحالة الحرب.

1 - الحرب والتحالفات من مركز القوة في نظام الاستقطاب:

إن التعامل الدولي للدولة الأموية يتفق إلى حد كبير مع إحدى قواعد السلوك النمطي الخاصة بسعي كل قطب إلى السيطرة على القطب الآخر في هذا النظام وإن اختلفت القوى المحركة للصراع. فلقد أمنت الدولة الأموية بضرورة حمل رسالة الإسلام إلى أنحاء العالم، فعلي سبيل المثال نجد أن الهدف الأموي المستمر في فتح القسطنطينية لم يكن لمجرد الاستيلاء على قطعة أرض إضافية. وإنما كان هدفهم أن تكون القسطنطينية البوابة التي تخترقها دعوة الإسلام في طريقها إلى الشعوب المسيحية في الغرب لتحقيق الهدف الدولي للدولة الأموية وهو تسيدها في النظام الدولي بصفتها حاملة رسالة الإسلام العالمية إلى العالم. وهنا نطرح التساؤل التالي: كيف وظفت الدولة الأموية أدوات الحرب والتحالف لتحقيق هذا الهدف، وماهي دلالة مثل هذا التوظيف؟

أ) توضح خبرة الدولة الأموية أن توظيف الحرب كأحد أدوات الجهاد ارتبط

أساسًا بخبرة مؤسسيها. فلقد كان لخبرة معاوية بن أبي سفيان في المواجهة الصراعية مع الروم أثر واضح في تشكيل استراتيجية للتعامل معهم، وبالتالي آمنت الدولة الأموية أن خير وسيلة لمواجهة الأخطار الخارجية هي الهجوم وليس الدفاع. فأمن الدولة الأموية، وفقًا لهذا المنطق يتحدد عن طريق توسعها المستمر. وفي هذا الإطار فإن الاعتماد أساسًا على تقوية الحدود بغرض تأمين الدولة داخلها لم يكن واردًا في خطة الأمويين، وإنما كان طريقهم لتأمين الحدود هو العمل المستمر على ضم مناطق جديدة، أي عمل الأمويون على اتباع سياسة تداعي الفتوحات في البر والبحر. ولم يقتصر التوسع الأموي على الجبهة البيزنطية الغربية بل امتد لجبهات أخري، حيث توغل المسلمون في أراضي الدولة البيزنطية حتي مياه البوسفور شرقًا ومنها إلى غرب أوروبا حتي قلب فرنسا وضفاف اللوار. وامتدت الدولة الإسلامية في عهدهم من الصين شرقًا إلى بلاد الأندلس وجنوب فرنسا غربًا، فوصلت بذلك حدود الدولة إلى حدود لم تتجاوزها الدولة الإسلامية بعدها كدولة واحدة.

ب) إن مراجعة أنماط توظيف الدولة الأموية للتحالفات كأداة لتوجيه تفاعلاتها الدولية في ظل نظام الاستقطاب توضح نتيجتين:

من ناحية أن الدولة الأموية لم تدخل في تحالفات مع الدولة الخصم ويعكس هذا الوضع القواعد التي تحكم التفاعلات في ظل نظام الاستقطاب الجامد والتي لا تسمح بوجود تحالفات بين القطبين وإن كان يمكن لقطبي النظام الدخول في معاهدات صلح. أما التحالفات التي دخلت فيها الدولة الأموية فكانت أحلافًا هدفها إضعاف الدولة البيزنطية أو أحلافًا هدفها دفع التوسع الأموي في مناطق أخرى من العالم.

إن دخول الدولة الأموية في معاهدات صلح مع الدولة البيزنطية ارتبط بمدى

تماسك الجبهة الداخلية في الدولة الأموية وفي الدولة البيزنطية. وعلي سبيل المثال كان لانشغال الدولة الأموية خلال الفترة من 60 – 72هـ بالفتن الداخلية آثار بالغة على الدولة الأموية نقلها من موقف الهجوم إلى موقف الدفاع. واضطر عبد الملك بن مروان إلى تجديد الصلح مع البيزنطيين عام 66هـ لانشغاله بالتمكين لحكمه. في المقابل اتجهت الدولة الأموية إلى رفض عقد صلح مع الدولة البيزنطية في ظل تماسك جبهتها الداخلية وتعرض الدولة البيزنطية لعدم الاستقرار الداخلي. فعندما شهدت الدولة البيزنطية فترة من القلاقل الداخلية نتيجة للصراع الديني حول الطبيعة الواحدة أو الطبيعتين للسيد المسيح عليه السلام. وجد معاوية أن الفرصة سانحة للتقدم في مواجهة الدولة البيزنطية. ومن ثم رفض معاوية عام 48هـ طلب البيزنطيين الصلح وأرسل بقواته في نفس العام فاخترقت آسيا الصغرى واخترقت عددًا من الحصون في الأناضول تمهيدًا للجيش الأساسي الذي أرسل عام 49هـ لفتح القسطنطينية.

ومن ناحية أخرى فإن الدولة الأموية دخلت في تحالفات لإضعاف الدولة البيزنطية اتخذت مظهرين: التحالف مع إحدى الجهات داخل الدولة البيزنطية أو التحالف مع بعض القوى الثانوية في النظام الدولي بهدف تحييدها في الصراع الأموي البيزنطي. ويبدو المظهر الأول من التحالف واضحًا في التحالف مع القائد العسكري ليو الايسوري والذي تم الاتفاق بمقتضاه على أن يتركه المسلمون يدخل القسطنطينية ويساعدوه لينصب نفسه امبراطورًا عليها ليمهد للمسلمين دخولها. ولقد أجابه المسلمون إلى طلبه فنفذ الجزء الأول من العهد والذي انتهى بتنصيبه امبراطورًا باسم ليو الثالث ثم نقض باقي العهد والمتعلق بمساعدة المسلمين، بل إنه أفاد من معرفة بعض خططهم مما ساهم في فشل المسلمين في فتح القسطنطينية. ولعل هذا يوضح أن معاهدة المسلمين لأطراف غير مسلمة بغرض التناصر ضد طرف غير إسلامي قد يكون سلاحًا ذا حدين إذا لم يتم استخدامه بحرص.

أما التحالف مع بعض القوى الثانوية في النظام الدولي بهدف تحييدها في المواجهة الأموية البيزنطية فنجد المثال له في عمل الأمويين على إحاطة البيزنطيين بسياج من النفوذ الإسلامي. ولم يعتمدوا في هذا الصدد على الاستيلاء على مناطق الحدود فحسب بل عملوا على معاهدة الأقليات من غير المسلمين التي كانت تسكن تلك المناطق عندما يثبت أن محاولات القضاء عليهم قد تكون مكلفة. ومن أهم الأقليات التي كانت تسكن مناطق الحدود مع الدولة البيزنطية والتي لجأت الدولة الأموية إلى معاهدتهم (الجراجمة والسلاف والأرمن). وفي هذا الصدد أيضًا توضح سياسة معاهدة الدولة الإسلامية لقوى أو دول غير إسلامية بغرض التناصر أنها سلاح ذا حدين. فالجراجمة مثلًا كانوا يلتزمون الحياد ويبدون رغبة في المساعدة طالما تمتعت الدولة الإسلامية بالقوة. ولكنهم كانوا دائمًا في وضع تربص بهذه الدولة ينتهزون أي فرصة ضعف أو انشغال لها بأمور المواجهة الصراعية لإثارة القلاقل حتى أن كلًا من معاوية وعبد الملك بن مروان اضطر إلى دفع مال لهم كأحد بنود الصلح معهم أثناء انشغال الأمويين بأمور الجبهة الداخلية. وذلك لضمان عدم معاونة الجراجمة للروم ضدهم.

وأخيرًا لجأ الأمويون إلى التحالف مع بعض القوى الثانوية من أجل دعم توسعهم في مناطق أخرى من العالم ومن ذلك التحالف مع دوق اكيتانيا والذي في إطاره ساهم المسلمون في تأمين ظهره أثناء صراعه مع شارل مارتل في مقابل تعهده بمساعدتهم على غزو بعض مناطق جنوب فرنسا. ولقد خرجت الجيوش الإسلامية في إطار هذا التحالف واجتاحت جنوب فرنسا حتي وصلت إلى مشارف باريس فاتحة إقليمي بروفانس وبرجنديه. وتجدر الإشارة هنا أن هذا الحلف نجح في تحقيق أهداف المسلمين على خلاف الوضع بالنسبة للعديد من التحالفات التي دخل فيها المسلمون مع طرف غير إسلامي لمواجهة طرف غير إسلامي آخر.

إن التساؤل الذي نطرحه في نهاية عرض هذه السمات العامة لسلوك الدولة الأموية بصفتها أحد قطبي النظام في هذه الفترة هو: ما هي انعكاسات السلوك الأموي على طبيعة هذا النظام وتفاعلاته؟ بالرغم من أن الدولة الأموية لم توفق في إسقاط الدولة البيزنطية إلا أن فتوحاتها الكبرى أدت إلى ضمها القسم الأكبر من أملاك تلك الدولة مما كان له انعكاسات هامة على وضع الفاعلين الدوليين في فترات لاحقة. فلقد كان الصراع الذي ترتب عليه توقف التجارة في المتوسط انعكاسات بالنسبة لتطور علاقات القوى الإسلامية وغير الإسلامية. فلقد استطاعت الدولة الأموية نظرًا لنجاحها في السيطرة على شواطئ الخليج العربي وكل غرب آسيا فيما عدا الأناضول، التغلب على العقبة التي كانت تقف أمام التجارة في الشرق عبر الخليج العربي. وبالتالي لم يعان المسلمون من انتهاء الدور التجاري للبحر المتوسط، حيث أضحى أمامهم طريق آخر في الشرق مع الهند والصين وشرق أفريقيا وهو مااستفاد منه العباسيون أيضًا. أما أوروبا فقد ترتبت على انتهاء الدور التجاري للبحر المتوسط اضمحلال تفاعلها التجاري الخارجي. الأمر الذي ساهم في دخولها عهود الأقطاع والعصور المظلمة.

2 – أنماط توظيف الحرب والعلاقات السلمية في نظام تعدد القوى:

برزت الدولة الإسلامية كأحد مراكز نظام تعدد القوى في ثلاث مراحل وهي:

العصر العباسي الأول شهد نظام تعدد القوى حيث كان من أهم أقطاب هذا النظام الدولة العباسية والدولة الرومانية في الغرب. ثم تزامن قيام الدولة المملوكية وتولي دورها كإحدى القوى الرئيسة في نظام تعدد القوى مع وجود مراكز أخرى: مملكتي أرجون وقشتالة (لاحقًا أسبانيا والبرتغال) الدولة العثمانية البازغة، الدولة الصفوية. كما تولت الدولة العثمانية دورًا مركزيًا في نظام تعدد القوى، في ظل قيام أسبانيا والبرتغال وفرنسا وانجلترا وهولندا ثم في مراحل لاحقة روسيا، بدور هام

في توجيه التفاعلات الدولية. فماذا عن أنماط سلوك الدول الإسلامية بصفتها أحد مراكز نظام تعدد القوى، وبصفة خاصة فيما يتعلق بتوظيفها لأدوات الحرب من ناحية والتحالف في تفاعلها مع القوى المركزية الأخرى من ناحية أخرى؟.

أ - السمات العامة لتوظيف أداة الحرب في إدارة التفاعلات الدولية: في ظل هذه المراحل الثلاث المشار إليها عاليًا تشير هذه السمات لاختلاف ما بين النمط العام لتوظيف الدولة العباسية في العصر العباسي الأول ودولة المماليك من جانب وتوظيف الدولة الأموية في الأندلس والدولة العثمانية في عهد ازدهارها لهذه الأداة من جانب آخر. فبينما جاء الاعتماد على هذه الأداة كرد فعل لتحرك الأطراف غير الإسلامية في الحالة الأولى مع تطوير العلاقات السلمية معهم لدعم القوة الإسلامية فإنها استُخدمت أساسًا كأداة للفتح في الحالة الأخيرة.

الحالة الأولى: شهد العصر العباسي الأول تحولًا عن سياسة التوسع والفتوحات العسكرية كأساس للتعامل مع الأطراف غير الإسلامية. واتخذت الدولة العباسية خطوات توضح تخليها عن الحرب كأداة للتوسع وتراجع أولويتها كوسيلة لإدارة تعاملها الخارجي. فلم تجعل الدولة في العصر العباسي الأول من بين أهدافها الرئيسية القضاء على الأطراف المركزية غير المسلمة خاصة الدولة البيزنطية، أي أنها تبنت سياسة تعايش سلمي مع هذه الأطراف. وفي ظل توقف الفتوحات فإن القتال لم يعد يستخدم كأداة للتعامل الخارجي إلا في حالات الضرورة والتي تمثلت في حالات رد الهجوم والتأديب والردع. أي كان للقوة العسكرية العباسية أدوار أخرى.

فعلي سبيل المثال شهد عصر خلافة المهدي بداية مرحلة من أنشط مراحل الصدام العسكري بين الدولة البيزنطية والدولة العباسية، إلا أن هذه المواجهات جاءت كرد فعل لهجوم سابق من الروم البيزنطيين الذين كانوا يركزون في عهد

الامبراطور ليو الرابع على الهجوم على مناطق الثغور الإسلامية. ويتضح تخلي العباسيين عن فكرة الهجوم كخير وسيلة للدفاع في اهتمامهم بالحدود حيث اعتبروها نهايات وفواصل تفصل الدولة الإسلامية عن القوى غير الإسلامية. كما يبدو تخلي العباسيين عن استراتيجية الهجوم والفتح في سلوك العباسيين في عدد من المواجهات العسكرية بينهم وبين الطرف غير الإسلامي. فرغم انتصار المسلمين في معظم مواجهاتهم مع الروم في فترة المهدي إلا أنهم لم يحاولوا أكثر من مجرد التأديب وإثبات التسيد ولكن دون ضم أو فتح، ولايوجد ما يدل على أنه عندما وصل الرشيد إلى سواحل البوسفور وعسكر تحت أسوار القسطنطينية، وفي وقت بلغت فيه الدولة البيزنطية درجة هائلة من الفوضى، أن الرشيد حاول استغلال هذه الفرصة للهجوم على القسطنطينية. كما تتضح أيضًا استراتيجية العباسيين في استخدام القوة العسكرية في حملة عمورية التي تمت في عهد المعتصم حيث لم يحاول أن يتقدم لتحقيق انتصار حاسم رغم أن الطريق كان مفتوحًا أمامه إلى القسطنطينية.

ومن ناحية ثانية فإن توظيف المماليك لأداة الحرب كان أساسًا للتصدي للتوسع من جانب الطرف غير الإسلامي. فإن سياسة المماليك في بداية دولتهم اتسمت بمهادنة الصليبيين في الشام وذلك للتفرغ لمواجهة المغول، ولقد اقتصرت جهود بيبرس على مجرد الهجمات والمناوشات المتقطعة ثم انتقل إلى الحملات الكبرى المنظمة التي كان يفصل بينها صلح أو هدنة سرعان ما كانت تنتهي بعمل عسكري جديد. واستمرت عملية التصفية للإمارات الصليبية في عهد قلاوون وابنه الأشرف حتى تم تصفية آخر المعاقل الصليبية في عكا وصور وصيدا بنهاية القرن الثالث عشر الميلادي. وبانتهاء الحروب الصليبية اهتمت الدولة المملوكية بالتركيز مرة أخرى على التفاعلات السلمية مع الممالك الأفرنجية إلى جانب الأساليب القتالية التي جاءت كرد فعل للهجمات العسكرية من جانب هذه الممالك. حيث اتجهت الأخيرة بعد فشل أسلوب الحصار الاقتصادي لمصر إلى

شن حرب سافرة على الموانئ والسفن المصرية والشامية. فلقد تلخص الإدراك الإفرنجي في هذه المرحلة على ضرورة ضرب مصالح النشاط التجاري المصرى الذي يمثل المصدر الأول لثروة دولة المماليك وعناصر قوتها بعد احتكار مصر لطريق التجارة الوحيد الآمن والمستقر والبعيد عن سيطرة وتهديد المغول من الشرق والغرب.

ولقد انطلقت الممارسات المملوكية على صعيد العلاقات السلمية من وضع القوة والمناورة وليس الضعف والخضوع. كما وأنها كانت تخدم وتدعم المصالح السياسية والعسكرية المصرية في مواجهة الأعداء من الشرق والغرب على حد سواء. إن هذه التحركات السلمية من جانب المماليك لم تمنعهم من الدخول في مصادمات مع دار الحرب وهو ما اتضح بصفة خاصة في القرن الرابع عشر الميلادي في غزو قبرص ورودس. فلقد كانت رودس وقبرص آخر مركزين للوجود الصليبي في الشرق واعتمدتا على البابوية وفرنسا في التحرك ضد العالم الإسلامي، وبصفة خاصة مصر إلى أن تمت حملات الأشرف برسباي في الربع الأول من القرن الخامس عشر الميلادي والتي انتهت بالاستيلاء على قبرص.

وكان ضم قبرص إلى الدولة المملوكية الإضافة الوحيدة في رقعتها تحت زعامة المماليك الشراكسة. كما تمثل الحملات المصرية عليها وعلي رودس المرحلة الثالثة من الهجوم على الصليبيين بعد تصفية الإمارات الصليبية في الشام وبعد إتمام ضم أرمينيا الصغرى. إن توظيف الأداة القتالية ارتبط بإدراك برسباي لقيمة وأهمية التجارة لثراء مصر بصفتها مركز قوة العالم الإسلامي وبالتالي حرص على خدمتها بكل الوسائل السياسية والعسكرية ابتداء بدعم النفوذ في اليمن والحجاز في مواجهة الصليبيين في الشمال. ومن ثم كان هدف الأعمال الحربية ضد قبرص ورودس هو تأمين التجارة المصرية في المتوسط ضد أعمال القرصنة

والذي تطلب القضاء على مابقى من أركان الصليبيين في المنطقة وخاصة قبرص ورودس حيث كان يحكم قادتهم فكرة قتال المسلمين والدفاع عن جميع القوى المسيحية ضد خطرهم.

وإذا كانت السمة العامة لتوظيف الحرب هي رد الفعل لتحرك دار الحرب العسكري إلا أن الدولة المملوكية شهدت أيضًا استخدام هذه الأداة في الفتح، وإن كان هذا الخطر محددًا في تاريخ المماليك، ومن ذلك تحرك الدولة المملوكية في عصر الناصر محمد والذي يعد عصره من أعظم عصور التاريخ المصري المملوكي حيث تنوعت سياسته مابين الفتح والدفاع. ومن أهم الأحداث الخارجية في عهده توجه مصر المملوكية نحو الجنوب، ومن ثم كانت حملاته المتوالية الأربع على مملكة النوبة المسيحية والتي تمكنت من إقامة أول ملك مسلم على تلك البلاد.

التساؤل الآن هو لماذا اتجهت كل من الدولة العباسية والمملوكية إلى مثل هذا النمط في توظيف الأداة العسكرية ضد دار الحرب؟. الواقع أنه يمكن الاعتماد في هذا الصدد على ثلاث مجموعات من العوامل ترتبط بطبيعة امتداد الدولة الإسلامية خلال العصرين، والعوامل الداخلية، وطبيعة التهديدات الأخرى التي واجهها الطرف الإسلامي. فمع بداية العصر العباسي الأول كانت الدولة الأموية قد وصلت إلى أقصى اتساع جغرافي يمكن أن تصل إليه حيث كانت الجبال الحد الطبيعي الذي عجز المسلمون عن تخطيه. فجبال طوروس مثلت مناطق ارتدادهم في الشرق أمام البيزنطيين وجبال البرينية كانت الحد الذي ردهم عن التوسع في أوروبا في مواجهة الفرنجة في الغرب. أما عهد دولة المماليك فقد جاء في فترة أعقبت الحروب الصليبية التي مدت سيطرتها على الأقاليم الإسلامية في الشام، وبالتالي فإن الدولة المملوكية بصفتها مركز الخلافة الإسلامية كان عليها رد التوسع الصليبي بعيدًا عن بقية الأراضي الإسلامية.

كما يرتبط نمط توظيف الدولتين العباسية والمملوكية للأداة القتالية بعوامل داخلية فكانت الدولة العباسية على علم بعدم رغبة الجيش في التوجه الهجومي الذي يجعل من القتال نمطًا مستمرًا للحياة كما يرتبط سلوك المماليك باهتمامهم بتدعيم قوتهم الداخلية. ويرتبط سلوك كل من العباسيين والمماليك أيضًا برؤيتهم لدور التجارة في دعم اقتصاد الدولة الإسلامية. وأخيرًا يرتبط هذا النمط من السلوك بطبيعة التهديدات الخارجية التي واجهت الدولة الإسلامية وهو ما ينطبق على مسألة السلوك المملوكي حيث كان الخطر المغولي أحد العوامل التي ساهمت في وضع حدود أمام إمكانيات تحرك المماليك العسكري ضد الإفرنج حتي يمكنها من مواجهة هذا الخطر المغولي.

خلاصة القول إن طبيعة الأوضاع المحيطة كانت تفرض أدوات الجهاد وتحدد أساليبه حربًا أو سلمًا، فتوضح الخبرة الإسلامية أن الجهاد بمعنى القتال للفتح والضم لم يكن هو الأسلوب الوحيد في مرحلة القوة والنفوذ. فبالرغم من حيازة العباسيين والمماليك للقوة والنفوذ إلا أنهم تحركوا لحماية الإسلام ونشره ودعم قواه بأساليب أخرى: حربية دفاعية وأخرى سلمية تجارية - ثقافية. وهنا يبرز لنا عدم مصداقية طرح السؤال عن أصل العلاقة بين المسلمين وغير المسلمين على النحو التالي: هل قتال أم سلم؟ فلم يكن القتال فقط أداة مرحلة القوة ولم يكن السلام فقط هو أداة مرحلة الضعف في تاريخ المسلمين. ومن ثم يبرز لنا في هذا الموضع مصداقية الاتجاه الذي يرفض النظرات الجزئية المحدودة لمراحل تطور التاريخ الإسلامي لأن الرؤية الكلية هي التي تقدم المعنى الحقيقي لتطور الإسلام ونموه. فلم يكن هذا النمو والاتساع مقتصرين على الفتوح الكبرى فقط. ولكن كان هناك التوسع الحضاري والذي استمر بعد انتهاء عصر الفتوح الكبرى.

الحالة الثانية: إن نمط توظيف الحرب للهجوم نجده واضحًا في سلوك

أموي الأندلس وسلوك الدولة العثمانية في عهد ازدهارها. فلقد اتبعت الدولة الأموية في الأندلس سياسة فتح وتوسع نشطة إزاء الأطراف الدولية غير الإسلامية المجاورة لها في هذا الجزء من العالم: الدولة الرومانية المقدسة وأمراء الإقطاع والمدن الساحلية الأوروبية. وبالرغم من أن الدولة الأموية في الأندلس اتبعت سياسة مماثلة لتلك التي اتبعتها دولة الخلافة الأموية إلا أن حركة الفتوحات التي قامت بها الدولة الأموية في الأندلس لا يمكن أن تقارن لا من حيث الدرجة ولا الاستمرارية بحركة الفتوحات الكبرى في عصر دولة الخلافة الأموية. فإن انقسام العالم الإسلامي إلى قوتين متنافستين أضعف من قدرة الدولة الأموية في الأندلس، في ظل افتقادها للعمق الإسلامي في المشرق، عن تحقيق النجاح الذي حققه المسلمون في ظل توحدهم.

ولقد استطاعت الدولة العثمانية في عهد ازدهار قوتها أن تستخدم الحرب في الفتوحات، وهو ما يتجلى في الفتوحات العثمانية في أوروبا، حيث نجحت هذه الدولة في فتح العديد من الأقاليم الأوروبية غير المسلمة. فقامت الدولة العثمانية بتأمين حدودها الشمالية الغربية وتوسيع نطاق نفوذها نحو قلب أوروبا وتحقيق مركز متميز في حوض البحر المتوسط. وإذا كان العثمانيون تحت ضغط حروبهم في أوروبا ومع الصفويين قد أحجموا خلال أوائل القرن 16 م عن اتخاذ خطوات مباشرة لتدعيم نفوذهم في البحر الأحمر حيث اكتفوا في ذلك باعتراف مماليك اليمن بالخضوع للسيادة العثمانية، إلا أن تدهور الأوضاع خلال هذه الفترة دفعهم في إطار الاستراتيجية العثمانية العالمية ووضع البحار الجنوبية فيها للتحرك لإحكام السيطرة على هذه المناطق والقضاء على حكم المماليك ومحاولة توحيد اليمن. فلقد كان تغلغل التهديد البرتغالي من الجنوب من أقوى العوامل المفسرة للضم العثماني لليمن لتأمين الحدود الجنوبية للإمبراطورية بغلق البحر الأحمر أمام الزحف البرتغالي. كما وظفت الدولة العثمانية الأداة القتالية في مواجهة

البرتغال في المحيط الهندي والخليج العربي وحول سواحل الهند لتحقيق هدف آخر للبحرية العثمانية وهو تصفية الوجود البحري البرتغالي في المحيط الهندي وسواحل الهند. وفي إطار التوجه العثماني لتوظيف الأداة القتالية في الجنوب بدأ البعد الدفاعي لدور هذه الأداة في حماية شمال أفريقيا من الاحتلال الأسباني حيث تصدت القوة العثمانية لموجة العداء الصليبي التي حركها شارل الخامس في مواجهة شمال أفريقيا.

وإذا كان العثمانيون قد نجحوا بصفة خاصة خلال فترة ازدهار قوتهم في القرن 16 م في توظيف أداة الحرب لخدمة الجهاد وتوسيع رقعة الأراضي الإسلامية، إلا أن تعدد جبهاتهم كان له تداعيات على حجم نجاحهم في البعض منها. ويمكن الإشارة في هذا الصدد إلى الفشل العثماني في المحيط الهندي فإن تورط الدولة العثمانية في حروب متعددة في آسيا وشمال أوروبا والبحر الأحمر ومع الصفويين لم يمكن العثمانيين خلال الثلاثينيات من القرن 16 م من توجيه الجهد اللازم للمحيط الهندي لتحقيق نتائج فعالة. وكذلك تبدو حدود الإنجازات العثمانية في الخليج العربي في منتصف القرن 16 م بالرغم من الهدوء النسبي على الجبهة الأوروبية والصفوية على ضوء الاهتمام المتزايد الذي وجهته الدولة العثمانية لجهودها البحرية لحفظ التوازن في صالحهم في غرب البحر المتوسط مما كان له تداعيات سلبية على قدرة العثمانيين على إعداد أسطول فعال خاص بالبحار الجنوبية. وذلك في نفس الوقت الذي استمرت فيه البرتغال في تدعيم قواها في المنطقة.

(ب) إلى توظيف الدول الإسلامية للتحالفات كأداة من أدوات التفاعل الدولي في ظل احتلالها لأحد مراكز القوى في النظام الدولي الاستقطابي أو متعدد القوى: سنجد الآتي: في ظل نظام تعدد القوى سعت الدولة الإسلامية، اتساقًا مع القاعدة التي أوضحها كابلان، إلى استخدام الأحلاف لتحقيق تلك التوازنات التي تمنع

حصول أحد أقطاب النظام على مركز متميز، بل إنها استخدمت هذه الأحلاف لتحقيق التوازنات التي تمنع من زيادة المزايا التي قد تتمتع بها إحدى القوى الأخرى حتى وإن تطلب ذلك التحالف مع قوى غير إسلامية في مواجهة إحدى القوى الإسلامية المركزية الأخرى في النظام الدولي. وفي هذا الصدد أفرزت سياسات العداء التي ميزت علاقة الدولة العباسية والدولة الأموية في الأندلس نمطًا من التحالفات الدولية تجمع أطراف دولية مسلمة وغير مسلمة في حلف واحد ضد آخر له نفس التركيبة. حيث شهدت هذه الفترة تحالفات بين الدولة العباسية والفرنجة ضد الأمويين في الأندلس. ومن أمثلة ذلك التحالف العسكري الذي قام بين الطرفين في عهد المنصور حين التقت مصالح الخليفة العباسي والإمبراطور الإفرنجي على إسقاط الحكم الأموي في الأندلس.

ووافق المسلمون على تسليم الفرنجة مدنًا إسلامية تمكنهم من فرض السيطرة على النصف الشمالي تقريبًا من أسبانيا مقابل تقدم جيش ضخم من الشمال في نفس الوقت الذي يتقدم فيه الجيش العباسي من الجنوب لتقع الأندلس بين فكي كماشة إسلامية - مسيحية.

ويبدو اعتماد الدول الإسلامية المركزية على التحالفات كأداة لتحقيق التوازن في التفاعلات بين القوى الكبرى واضحًا في سلوك دولة المماليك والدولة العثمانية. ففي عهد الدولة المملوكية استطاع قطز ثم بيبيرس ثم قلاوون توظيف سلسلة من التحالفات مع مصدري التحدي اللذين واجهتهما الدولة المملوكية وهما المغول والقوى الصليبية في نفس الوقت. وذلك من أجل تحجيم الأثر السلبي للأول (مغول فارس) ومن أجل تصفية بقايا الوجود الصليبي.

فإن متابعة أنماط التحالفات التي دخلت فيها الدولة المملوكية توضح تحالفًا مملوكيًا - مغوليًا مسلمًا في مواجهة تحالف مغولي صليبي، وتحالفًا مملوكيًا

مسيحيًا بيزنطيًا أو إفرنجيًا في مواجهة نفس التحالف المغولي الصليبي، وتحالفًا مملوكيًا مع البندقية سعيًا لدعم القوة البحرية للماليك في مواجهة البرتغال.

ولعل الخبرة العثمانية في توظيف التحالفات في تفاعلاتها الخارجية تمثل نموذجًا واضحًا لكيفية توظيف هذه الأداة لخدمة أهداف توازن القوى في النظام الدولي. وهنا يمكن أن نفرق بين نمطين من أنماط توظيف هذه التحالفات، فهناك تحالفات بين الدولة العثمانية وإحدى القوى الثانوية في النظام لمواجهة إحدى القوى المركزية في النظام الدولي، وهناك ثانيًا نمط التحالفات بين الدولة العثمانية وإحدى مراكز القوى ضد مركز آخر في نظام تعدد القوى الذي عرفه العالم في هذه الفترة. ولعل أوضح أمثلة النمط الأول هو تحالف الدولة العثمانية مع إحدى القوى المتنازعة على عرش المجر في مواجهة القوى الأوروبية المركزية المطالبة بعرش المجر حيث قام سليمان القانوني بالتدخل عسكريًا في المجر بناء على طلب الطرف المجري المعادي للهابسبورج وذلك في مقابل دفع الجزية والاعتراف بالسيادة العثمانية. وتجدر الإشارة هنا أنه إذا كانت الاختلافات الأوروبية على عرش المجر قد مهدت الطريق أمام سليمان القانوني، إلا أن عوامل القوة العثمانية (تفوق المدفعية والنظام العسكري المحكم وتفوق العدد) هي التي حددت مصير عاصمة المجر وسقوطها في العشرينيات من القرن 16م.

أما النمط الثاني من التحالفات الذي دخلت فيه الدولة العثمانية فكان التحالف مع إحدى القوى المركزية في مواجهة قوة مركزية أخرى في النظام الدولي. ولعل أوضح الأمثلة في هذا الصدد التحالف العثماني الفرنسي حيث اعتقدت فرنسا أن الامبراطورية العثمانية هي القوة الوحيدة التي تضمن استمرار الدول الأوروبية القائمة والمتنافسة مع الإمبراطور شارلمان الخامس والذي أحاطت إمبراطوريته بفرنسا من جميع الجهات عدا البحر. أما من وجهة النظر العثمانية فكان التحالف مع فرنسا حجر الزاوية في سياستها الأوروبية من أجل مواجهة شارلمان الخامس الذي أعلن دائمًا أن هدفه الأساسي هو القضاء على الدولة العثمانية. ولقد كان هدف السياسة العثمانية في هذه المرحلة هو إضعاف الهابسبورج وإبقاء

أوروبا منقسمة والحيلولة دون شن حرب صليبية جديدة موجهة ضدها، وكان تعاونها مع فرنسا سبيلها الأساسي إلى هذا. وفي إطار فشل العثمانيين في تحريك تحالفهم مع فرنسا لمواجهة أسبانيا نظرًا لانشغال فرنسا بالحروب الدينية ضد البروتستانت وتحالفها مع أسبانيا في منتصف القرن 16م، اتجه العثمانيون في إطار سعيهم لتحقيق أهدافهم إلى التحالف مع انجلترا والتي كانت المتحدي الأول للهيمنة الأسبانية.

وتجدر الإشارة في إطار تحليل توظيف الدولة العثمانية للتحالفات أن توظيف هذه التحالفات اعتمد على قوة الدولة العثمانية وهو ما ينعكس في ثلاثة مظاهر فإن قوة الدولة العثمانية هي التي دفعت الدول الأوروبية (فرنسا وانجلترا) للاستقواء بها في مواجهة المراكز الأخرى في النظام الدولي حيث اعتقدت هذه القوى أن الدولة العثمانية هي القوة العسكرية الوحيدة القادرة على حفظ التوازن في مواجهة الأسبان، كما وأن مدى قوة الدولة العثمانية هي التي حددت هدفها من مثل هذه التحالفات. فبينما كان هدفها في مراحل قوة هذه الدولة العثمانية خدمة التوسع العثماني أصبح هدفها في مراحل الضعف هو الدفاع عن بقاء الوجود العثماني في أوروبا. وأخيرًا فإن دلالة التحالفات التي دخلت فيها الدولة العثمانية بالنسبة للتوازنات في النظام الدولي اختلفت بحسب تطور الدولة العثمانية، فبينما كانت الدولة العثمانية طرفًا في توجيه التوازنات الأوروبية في عهد القوة أصبحت هي موضوع لهذه التوازنات في مرحلة تدهور الدولة (رجل أوروبا المريض)، ولقد نجحت في الحفاظ على بقائها واستمرارها كإمبراطورية- بالرغم من ضعفها خلال القرنين الأخيرين من عمرها - بسبب لعبة التحالفات والتحالفات المضادة التي انتهجتها بين القوى الكبرى غير الإسلامية. وهي اللعبة التي لم تجدد قوتها بقدر ما أخرت سقوطها.

التساؤل الآن هو ماهي دلالة توظيف الدولة العباسية والأموية في الأندلس والدولة المملوكية والدولة العثمانية للحرب والتحالفات في تفاعلاتها في ظل نظام تعدد القوى؟. لقد نجح التوجه الخارجي للدولة العباسية في عصرها الأول في الاحتفاظ بمركز التسيد والعلو في النظام الدولي كأكبر دولة تجارية في العالم القديم، كما وأنها نجحت في تمكين

الإسلام في المناطق التي زاولت فيها الدولة نشاطها التجاري طالما كانت الدولة العباسية قوية تفرض سياسة التعايش السلمي من منطلق القوة. واستطاع الأمويون في الأندلس أن يجعلوا منها أكبر قوة سياسية وعسكرية في شبه جزيرة الأندلس وأن حدَّ من قدراتها في هذا الصدد صراعها مع مركز الخلافة. ونجحت دولة المماليك في عصر قوتها في القضاء على الصليبيين وتحجيم خطر المغول ومن ثم استطاعت هذه الدولة أن تخدم أهداف الجهاد والدفاع عن الإسلام بالأساليب التي اتفقت مع مقتضيات الفترة التي لعبت فيها دورًا مركزيًا في النظام الدولي. كما استطاعت الدولة العثمانية من خلال توظيفها لأدوات الحرب والتحالف مد الفتح الإسلامي في مناطق عديدة من أوروبا وآسيا وأفريقيا. إذن تبين جميع هذه الأنماط التاريخية أن الجهاد قيمة تتعدد أدوات تحقيقها.

فإن الحرب أو السلام أدوات وليست حالات متبادلة.

ومن ثم يجدر التوقف في النهاية عند الملاحظتين التاليتين حول الأنماط التاريخية ودلالتها بالنسبة لمفهومي الجهاد وعدم موالاة «الكفار» الذائعين:

فمن ناحية: نجد أن بعض المراكز الإسلامية (العباسية، المملوكية، العثمانية) وبالرغم من قوتها وتسيدها ومركزية دورها (في بعض المراحل) لم يكن الجهاد لديها يعني فقط توظيف الأداة القتالية كأسلوب وحيد لإدارة التعامل الخارجي بل كان توظيفها لأدوات أخرى مثمرًا في خدمة القوة الإسلامية ونشر الإسلام وإرساء أسس حضارية إسلامية فضلًا عن الدفاع عن ما هو قائم. وكان ذلك التوظيف متحركًا ومقترنًا بفترة ضعف وعدم توحد الطرف الآخر أو على الأقل عدم تفوقه على القوة الإسلامية. إذن حالة القوة الإسلامية لم تفرض حالة القتال الدائم ولكن أظهرت أيضًا أنماطًا لتوظيف التعامل التجاري الاقتصادي السلمي لخدمة ودعم القوة الإسلامية، وإن كانت قد أظهرت أيضًا كيف أضحى هذا التعامل – ولكن في ظل شروط أخرى – (ضعف الطرف الإسلامي وتفككه وقوة وتجمع الطرف غير الإسلامي – مصدر

ضعف...) مظهرًا من مظاهر فقدان القوة والخضوع للشروط والضغوط.

ومن ناحية أخرى: كانت التحالفات الإسلامية مع قوى غير إسلامية في مواجهة قوى غير إسلامية أخرى ذات آثار إيجابية طالما كان الطرف الإسلامي في وضع القوة، وكان الطرف الموجه ضده التحالف هو قوة غير إسلامية. ويبرز لنا عكس هذه المدلولات في حالة التحالفات الإسلامية - غير الإسلامية في مواجهة طرف إسلامي حيث تصبح ذات محصلة سلبية في مجموعها ضد مصالح الأمة.

وهكذا إذا كانت بعض القوى الإسلامية عبر الفترة الممتدة من الدولة الأموية وحتي الدولة العثمانية قد لعبت دورًا مركزيًا في هيكل النظام الدولي فإن التساؤل الآن هو ماهي العوامل التي ساهمت في ازدهار أو تدهور هذه القوى؟ وهل تختلف العوامل عن نظائرها التي ساهمت في ازدهار وتدهور القوى المركزية الأخرى كما تناولتها الأدبيات الغربية؟ أي ما الاختلاف بين الرؤية الإسلامية والرؤى الأخرى في تفسير دوره حياة القوى الكبرى والإمبراطوريات؟

ثانيًا: التاريخ الإسلامي وعوامل ازدهار وتدهور القوى الدولية:

- بين العوامل القيمية العقدية والعوامل المادية

إن مراجعة التاريخ الإسلامي توضح أن ازدهار وتدهور الدول الإسلامية الكبرى (دول الخلافة) تحدد بعدد من العوامل الرئيسية وهي:

العقيدة ومدى استقرار الجبهة الداخلية، القدرات العسكرية، الوضع في هيكل الاقتصاد العالمي، طبيعة العلاقة داخل النسق الفرعي الإسلامي، قوة وضعف الخصم، تدخل الخصم في الشئون الداخلية للطرف الإسلامي والحروب كنقاط للتحول في تاريخ الدول. ويمكن تقسيم هذه العوامل إلى أربع مجموعات. فهناك عوامل ترتبط بالقدرات الذاتية للطرف الإسلامي، وهناك مجموعة ثانية ترتبط بطبيعة التفاعل داخل النسق الإسلامي، وهناك مجموعة ثالثة ترتبط بقدرات وسلوك الطرف غير الإسلامي،

وهناك مجموعة رابعة ترتبط بالتفاعل بين سلوك الطرف الإسلامي وقدرات الطرف غير الإسلامي. وإذا كانت المجموعة الأولى من العوامل قد ساهمت خلال بعض الفترات في ازدهار قوة الطرف الإسلامي وفي أحيان أخرى في تدهوره، فإن مراجعة التاريخ الإسلامي توضح أن استفادة القوى الإسلامية من المجموعة الثانية والثالثة من العوامل كانت محدودة حيث ساهمت هاتان المجموعتان من العوامل أساسًا في تدهور القوى الإسلامية. أو بعبارة أخرى لم تنجح الدول الإسلامية في توظيف هذه العوامل على النحو الذي يدعم من ازدهارها في حينه. وإذا كانت القوى الإسلامية قد نجحت في تعظيم قدراتها من خلال الاعتماد على المجموعة الرابعة من العوامل في بعض الفترات إلا أن هذه العوامل ساهمت في تدهور هذه القوى في مراحل أخرى.

وفيما يلي عرض لهذه المجموعات الأربعة من واقع مدلولات الخبرة الإسلامية وفي إطار من التحليل المقارن مع إسهامات المنظور الغربي في هذا المجال. ففي حين يركز الأخير على العوامل المادية للسقوط والصعود فسيبرز لنا خصوصية الخبرة الإسلامية من حيث وزن العوامل القيمة العقدية على عدة مستويات: مستوى عناصر قوة الدولة (المجموعة الأولى)، ومستوى تحديد وظيفة الدولة وأسس التعامل الخارجي، أي ما يتصل بالجهاد كمحرك للسياسات الإسلامية في عصري القوة والضعف من تاريخ المسلمين. وكذلك مستوى تحديد أنماط العلاقات فيما بين الدول الإسلامية وبينها وبين الدول غير الإسلامية (المجموعتان الثانية والرابعة).

ومع ذلك تظل قضية تقويم شرعية أنماط التفاعلات في نطاق هذه المجموعات المختلفة قائمة وبلا حل في هذه الخاتمة. فإن القيام بهذه المهمة يحتاج لمؤشرات محددة تبين تماسك أو تراجع وزن العامل العقيدي في تشكيل هذه التفاعلات. ومن أهم هذه المؤشرات الفتاوي سواء للجهاد أو لقتال طرف مسلم، أو الفتاوى عن علاقة السلطة بالفتن والاضطرابات الداخلية. وتتعدد نماذج هذه الفتاوى في التاريخ عبر كل منعطفاته. وهي

في حاجة لدراسة خاصة تنطلق من منهاجية مختلفة تخرج عن إمكانيات وأهداف التحليل النظمي لتطور العلاقات الدولية الإسلامية. وفي المقابل فإن دراسة القواعد والاجتهادات لإدارة العلاقات الخارجية للدول الإسلامية سلمًا وحربًا من ناحية[1]، إلى جانب التحليل النظمي للتاريخ من ناحية أخرى يمثلان قاعدة أساسية ومنطلقًا منهاجيًا لتقويم الأنماط التاريخية على ضوء قواعد وأسس المنهاجية والرؤية الإسلامية[2]. ومن المهم أن تمتد هذه العملية للخبرة المعاصرة بكل تفاعلاتها وامتداداتها منذ سقوط الخلافة العثمانية[3].

(1) القدرات الذاتية للقوى الإسلامية:

تتضمن هذه المجموعة ثلاثة عوامل وهي الدوافع العقدية، ومدى استقرار الجبهة الداخلية، والقدرات العسكرية.

---

(1) انظر:
- د/ أحمد عبد الونيس: الأصول العامة للعلاقات الدولية في الإسلام وقت السلم، مشروع العلاقات الدولية في الإسلام، مرجع سابق، الجزء الخامس.
- د/ عبد العزيز صقر: العلاقات الدولية في الإسلام وقت الحرب: دراسة للقواعد المنظمة لسير القتال، مشروع العلاقات الدولية في الإسلام، مرجع سابق، االجزء السادس.

(2) د/ سيف الدين عبد الفتاح: مدخل القيم إطار مرجعي لدراسة العلاقات الدولية في الإسلام، مشروع العلاقات الدولية في الإسلام، مرجع سابق، الجزء الثالث. الجزء الثاني.
د/ أحمد عبد الونيس: د/ سيف الدين عبد الفتاح، ود/ عبد العزيز صقر، المداخل المنهاجية للبحث في العلاقات الدولية في الإسلام، مشروع العلاقات الدولية في الإسلام، مرجع سابق، الجزء الثالث.

(3) بعبارة أخرى إذا كان التحليل النظمي لتطور التاريخ الإسلامي بحثًا في قضيتي الجهاد والوحدة، يبدو في الدراسات النظرية والتطبيقية في هذا القسم من الكتاب منفصلًا عن تطور الفقه الإسلامي (حكمًا وفتوى) إلا أنه لا يكتمل مغزاه إلا باستدعاء هذا التطور في الاجتهاد الفقهي والفكري الذي واكب تطور أوضاع الأمة تفسيرًا أو تبريرًا أو دفعًا للتغيير. وتزخر المكتبة العربية بهذا النوع من النشر وما أحوجنا في ظل ما يجتاح الوطن العربي الآن في ظل الثورات المضادة والانقلاب، من حروب داخلية تحت رايات الصراعات المذهبية والدينية والقومية، إلى إعادة قراءة هذه الخبرات التاريخية وهذه الذخيرة الفقهية والفكرية لنعرف من الذي يهدد أمن أوطاننا وشعوبنا وثرواتنا وهويتنا؟ وموضع ذلك كله من الهجمة الغربية الراهنة على الإسلام والمسلمين وبتحالف استراتيجي لم يكن من قبل أكثر فجاجة وجرأة وعلانية مع النظم المتهاوية أو المترهلة التي مازالت تقاوم من أجل البقاء ولو بالاستخدام الضال لذريعة الدفاع عن «الإسلام» (المؤلف)

أ - العامل العقيدي:

مارس تأثيره على عدة مستويات: مستوى الإيمان والحماسة والتماسك الداخلي للقيادة التي تمثل عنصرًا من عناصر قوة الدولة بما توفره من تعبئة ودوافع، مستوى تحديد وظيفة الدولة والمحرك لسياستها، مستوى تماسك الجهة الداخلية في ظل قيم العدالة والمساواة والحرية.

لقد كان أحد العوامل التي ساهمت في اتساع فتوح الدولة الأموية هي قرب عهدها بالخلافة الراشدة الأمر الذي وفر عددًا هائلا من المتطوعين للجهاد المؤمنين بسياسة المواجهة القتالية مع الخصم بوصفها رسالة يجب على الدولة الإسلامية القيام بها. كذلك فإن دور العقيدة وروح الجهاد كانت أحد عناصر القوة التي قادت العباسيين والمماليك والعثمانيين ليصبحوا قوة كبرى. فقد كان التمسك بالجهاد العنصر الأساسي الذي ساهم في جذب أعداد كبيرة من مختلف الإمارات وبالتالي توفير موارد بشرية هائلة للقيادة وتعبئة طاقات إضافية أكبر من طاقاتها الأصلية. أي بعبارة أخرى توضح مراجعة التاريخ أن مبدأ الجهاد كان المبدأ الأساسي وراء سياسات وتنظيمات القوى الإسلامية. وكان الجهاد من أجل الفتوح والدفاع عن الإسلام يثير حماسة ومبادرة الفرد والمجتمع كما كان المحدد لوظيفة الدولة والمحرك للسياسات الإسلامية. ولذا استطاعت هذه الدول النجاح في حماية ونشر الإسلام في عهد الازدهار والقوة. إلا أن التراجع في تأثير العقيدة كإحدى القوى الرئيسية الموجهة لسلوك الدولة، انعكس في سلوك القيادة والجند في مراحل الضعف حيث تحول الدافع الرئيسي للتحرك نحو الخارج هو إلى البحث عن المكاسب المادية المتمثلة في الثروة المترتبة على التوسع الإقليمي، كما انعكس في تزايد الصراعات الداخلية من أجل السلطة. وجميعها عوامل ساهمت في تدهور الدولة الأموية والدولة العباسية ودولة المماليك والدولة

العثمانية. كما أن سيادة الاتجاهات العلمانية والقومية كانت أحد الأسباب الهامة في سقوط الدولة العثمانية في أوائل القرن العشرين. حيث لم يعد هناك رابطة تجمع مابين القيادة والشعب تجعل لهم هدفًا مشتركًا يقود تحركاتهم الخارجية. ومن ثم انعكست المصالح الشخصية التي اتخذت طابعًا ماديًا على اختلاف الأولويات وتناقض الاستراتيجيات التي يجب أن توجه التعامل الخارجي للدولة الإسلامية.

ومن ثم يمكن القول إن مستويات تأثير العامل العقيدي - خلال مرحلتي القوة والضعف - لم تنفصل عن حالة العوامل المادية ومن ثم تأثيراتها. ففي حالة تراجع العامل العقيدي كان يحدث التراجع المادي. وهذا الأخير لم يقتصر على عناصر القوة الذاتية للدولة (القوة العسكرية، الاقتصادية، التماسك الداخلي) ولكن امتد أيضًا إلى العلاقات فيما بين القوى الإسلامية وعلاقاتها مع الآخر. فكان لا بد للعامل العقيدي- في قوته وضعفه - أن يشكل ليس علاقات القوى على صعيد النسق الإسلامي فقط ولكن يمتد إلى العلاقات مع الآخر.

ب - الجبهة الداخلية: الانهزام من الداخل قبل الخارج:

إن استقرار الجبهة الداخلية يعد أحد العوامل الهامة في تحديد قوة الطرف الإسلامي في تفاعله مع الأطراف غير الإسلامية. فعلي سبيل المثال اتجه معاوية في أول عهده بالفتوحات لتدعيم الجبهة الداخلية. وكان نجاحه في هذا الصدد أحد العوامل الرئيسية في ازدهار الدولة الأموية. واهتم العباسيون والمماليك بدعم هذه الجبهة الداخلية، كما احتفظت الإمارة العثمانية خلال فترة نموها وبناء دولتها بوحدتها السياسية.

وإذا كان تماسك الجبهة الداخلية للدولة الإسلامية هو أحد عناصر قوتها في بعض الفترات التاريخية، إلا أن مراجعة التاريخ توضح أن الدول الإسلامية الكبرى انغمست خلال بعض الفترات الحرجة من تاريخ تعاملهم الدولي في مصادمات

وخلافات داخلية أثرت بصورة عميقة على قدرتهم على التعامل بفاعلية مع أطراف دولية أخرى وعلي مواجهة الأخطار التي فرضتها البيئة الدولية على نحو أضعف من قدرتهم على التعامل مع هذه الأخطار. ولم تظهر آثار هذا على تدهور وسقوط الدول الإسلامية بصفتها قوى ومراكز رئيسية في النظام الدولي فحسب، بل يمكن القول إن هذه الخلافات الداخلية كان لها أيضًا تأثير على إضعاف هذه القوى الرئيسية في بعض الفترات التي تمتعت فيها بمركز قوى رئيسية في النظام الدولي قبل انهيارها. كما وأن الخلافات الداخلية كانت من الأسباب التي ساهمت في إضعاف بعض القوى الإسلامية التي ظهرت إلى جانب المراكز الإسلامية الرئيسية. وسنتناول فيما يلي عرض بعض النماذج التي توضح أثر تدهور الجبهة الداخلية على الأبعاد الثلاثة السابق الإشارة إليها.

من ناحية أولى: إن تدهور الدولة الأموية ارتبط بمشكلاتها في الجبهة الداخلية فإن السياسات التي اتبعها بعض الخلفاء الأمويين في السيطرة على الشعب أدت إلى تعاظم شعور المواطنين بعدم الرضا عن الحكومة وعدم التعاطف معها. فانفجرت الدولة من الداخل بجميع أنواع الصراعات في وقت كانت قد وصلت فيه الفتوح إلى أقصاها، وبالتالي انشغلت السلطة بمشكلاتها الداخلية عن مشكلاتها الخارجية. فلقد عرفت الدولة الأموية التعصب العنصري حيث كان هناك تمييز واضح بين المسلمين العرب والمسلمين من غير العرب. ثم كان هناك تعصب قبلي حيث كان الصراع مستمرًا ودائمًا بين القيسية واليمنية وهو صراع وصل إلى صفوف الجيش وأثر على تماسكه وولائه للخليفة. ثم كان هناك تعصب إقليمي حيث كانت هناك منافسة بين الحجاز ودمشق. وبين دمشق والعراق. ووصلت الصراعات والفتن الداخلية في الدولة الأموية حدًا بالغًا من الخطر في أواخر عهدها عجل بسقوطها.

فالصراعات القبلية على سبيل المثال أدت إلى مقتل الخليفة الوليد بن عبد الملك. وترتب على ذلك قيام القائد العسكري على الجبهة البيزنطية بسحب جيشه للاشتراك في الحرب الداخلية وترك الجبهة مع العدو الخارجي مفتوحة فاستغل البيزنطيون هذا وحاصروا وهاجموا أقاليم الثغور. وامتد هجوم البيزنطيين وتراجع المسلمون إلى الميدان البحري حيث نجح البيزنطيون في استرداد قبرص. ولقد وصل انشغال الخليفة مروان بن محمد بفتن الخوارج في المركز والأقاليم المجاورة إلى حد أنه لم يلتفت لنداءات واليه على خراسان بطلب العون على الدعوة العباسية، وانهزم الخليفة الأموي من العباسيين في معركة الزاب ثم حوصر في مصر. وتوضح فترة الدولة الأموية أن المسلمين ينهزمون في الداخل قبل أن يهزموا في الخارج، فخلافاتهم الداخلية تحد من قدرتهم على مواجهة الأخطار الخارجية.

كذلك أدت الصراعات الداخلية في العصر العباسي إلى تدهور الدولة العباسية فشهدت أواخر العصر العباسي الأول في ظل خلافة المتوكل تراجعًا واضحًا للدولة العباسية في المجال الدولي نتيجة انشغاله بالجبهة الداخلية حيث واجه تحرك بابك الخرمي في أرمينيا وأذربيجان وتحرك قبائل البجة في مصر حتي أن البيزنطيين استطاعوا أن يهجموا على مصر في 238هـ. وترتب على الصراعات الداخلية التي شهدها العصر العباسي الثاني والثالث تدهور هذه الدولة. فلقد استنزفت هذه الحركات الموارد الحيوية للدولة نتيجة لأعمال التخريب التي كانت تمارسها من جانب والموارد التي كانت الدولة توجهها لمواجهة هذه الحركات من جانب آخر، الأمر الذي أثر على قدرة الدولة على التعامل بفاعلية مع القوى الخارجية. وفي مثل هذا الإطار نظرت القوى المسيحية إلى منطلق السلم الذي استندت إليه الدولة العباسية على

أنه خضوع وتقهقرت الدولة العباسية إلى موقف المدافع غير القادر وبالتالي تعرضت للهجوم من كافة القوى الخارجية حتي سقطت في النهاية على يد قوة حربية هائلة من الشرق هي قوة المغول.

كما تقدم حالة ضعف الدولة الإسلامية في الأندلس خلال العصر العباسي نموذجًا آخر لأثر الجبهة الداخلية على قوة الدولة. فلقد شهدت الأندلس فترة مضطربة عرفت باسم عصر دويلات الطوائف. ولقد عطل هذا التمزق الذي أصاب الأندلس قدرتها على متابعة المد المسيحي المضاد بل والأخطر من ذلك أنها بدأت تأخذ موقف الدفاع أمام حركة هذا المد.

كما توضح مراجعة التاريخ الإسلامي نماذج أخرى لأثر الجبهة الداخلية على تدهور الدول الكبرى. وهي المتمثلة في انعكاس الضعف الداخلي للمركز على قدرته على إدارة الولايات التابعة له، الأمر الذي يدعم بدوره من التداعيات السلبية لتدهور الجبهة الداخلية على أداء أي قوى كبرى في مواجهة القوى الخارجية المنافسة أو المهددة.

فمراجعة تاريخ الوطن العربي الحديث خلال القرنيين 17م و18 م توضح أن إدارة الولايات العربية التابعة للإمبراطورية العثمانية تأثرت بالضعف الذي عانت منه الإمبراطورية في هذه الفترة، سواء كانت الولايات الدائمة الوقوع في نطاق الحكم العثماني (مصر والشام) أو التي خرجت في بعض الأحيان عنه (البصرة، بغداد، اليمن) أو التي لم تكن تقع إلا تحت السيادة الاسمية العثمانية (الحجاز). فلقد خضعت هذه الولايات لنظام حكم سمح بمشاركة عدد من القوى المحلية. ويسجل تاريخ هذه المرحلة من السلطة العثمانية مظاهر ضعف وعدم استقرار وتدهور متنوعة. فقد ظهرت وبصورة متكررة

ثورة الجند ضد الولاة العثمانيين ودخلت أجهزة الحكم في صراعات مستمرة فيما بينها، ولم تكن نظم الإدارة على المستوى المطلوب لحماية البلاد من الفساد والاضطرابات الداخلية مما أضعف ممثلي الحكومة العثمانية في هذه الولايات التي كانت تعاني من خلافات بين القوى المحلية بها. ثم تغلبت أبعاد الصراعات بين هذه القوى المحلية للسيطرة على السلطة أو من أجل تحقيق قدر من الاستقلالية عن مركز السلطة العثمانية التي لم تنجح في إزالة جذور هذه الاضطرابات والخلافات الداخلية بل عملت على توظيفها لصالح استمرار السلطة العثمانية.

كذلك شهد القرن التاسع عشر الميلادي مظاهر أخرى لانعكاسات الضعف الداخلي للسلطة العثمانية على تعاملها مع الولايات التابعة لها. وهنا يمكن الإشارة إلى أن الضعف العام للدولة العثمانية وعجزها عن مواجهة خطر الهجمات الخارجية ترتب عليه ظهور حركات ذات دوافع دينية (الوهابية، السنوسية، والمهدية) وحركات سياسية عسكرية (حركة محمد على ومماليك العراق) وهي الحركات التي عمقت من تأثير وضعف تداعيات الانهيار الداخلي على قوة الدولة العثمانية كفاعل مركزي في النظام الدولي.

ومن ناحية ثانية: إن تدهور الجبهة الداخلية لم يكن أحد العوامل التي أثرت على انهيار الدول الإسلامية بصفتها دولًا كبرى في النظام الدولي فحسب. بل إن تدهور الجبهة الداخلية كان له تأثير على فعالية هذه الدول في الفترة التي لعبت فيها دورًا مركزيًا.

ويمكن الإشارة إلى آثار الفتنة المترتبة على تولي يزيد بن معاوية السلطة وأخذ البيعة من جميع الأمصار ولو بالقوة وهي الفتنة التي استمرت اثنى عشر عامًا حيث توقف خلال هذه الفترة الغزو والفتح على جميع الجبهات

وخاصة الروم البيزنطيين؛ بسبب انشغال البيت الأموي بالمشكلات الداخلية الخاصة بتمكين الخلفاء لحكمهم، وانتقلت الدولة الأموية من موضع الهجوم والتوسع إلى موقف الدفاع. كذلك سرعان ما أصيبت طفرة القوة التي تمتعت بها الدولة الأموية في أعقاب إخماد هذه الفتنة بكبوة بسبب فتنة ابن الأشعث 79هـ والتي جسدت عدم رضاء الطبقة الأرستقراطية العربية عن بعض أساليب السلطة الحاكمة. وهي الفتنة التي كان لها آثار وخيمة على التحرك الأموي في الخارج في مواجهة الروم البيزنطيين حيث استطاعوا الوصول في هذا العام إلى أنطاكية.

كذلك فإن عدم الاستقرار الداخلي الذي شهدته الدولة العباسية في السنوات السبع الأولى من حكم المنصور (الفتن التي أثارها ولدي عبد الله بن الحسين بن علي في الحجاز والبصرة والقلاقل الداخلية في خراسان ونيسابور من قبل سكانها المحليين) غالبًا ما كان له تأثير على قدرة المنصور على التفاعل الخارجي. فلا يوجد في المصادر المتاحة ما يشير إلى أنه أرسل خلال هذه الفترة صائفة إلى أرض الروم. وأخيرًا فإن قرار هارون الرشيد في نهاية عصره بتقسيم الدولة إلى قسمين (الأمين سيطر على الجزء الغربي والمأمون على القسم الشرقي) لكل منهما استقلاله الإداري والسياسي والعسكري كان له تداعيات سلبية على التعامل الخارجي للدولة الإسلامية في هذه الفترة. فبصرف النظر عن نوايا الرشيد فقد ترتب على ذلك انقسام الدولة العباسية إلى معسكرين وتوقف أثناء هذه الفتنة التحرك العسكري على طول الجبهة البيزنطية.

ومن ناحية ثالثة: فإن أثر التصدع الداخلي على تدهور القوى الدولية وانعكس أيضًا على احتمالات توسع القوى الإسلامية الأخرى في النظام سواء المستقلة اسميًا عن المركز أو المستقلة فعليًا عنه. فعلي سبيل المثال نجد أن الثورات

والحركات الداخلية الناجمة عن الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي سادت العصر العباسي الثاني أدت إلى ظهور حركة القرامطة. ولقد ترتب على اهتمام الطولونيين بالتصدي لهذا الخطر انشغالهم عن مواجهة الخطر البيزنطي القادم من الخارج. كذلك فإن الانقسامات الدينية والسياسية داخل الدولة الفاطمية ترتب عليها انقسام هذه الدولة، وفي المغرب بدأ نفوذها يضمحل مع بداية طور من الصراع المحلي شاعت بسببه الفوضي في المغرب. واستنزف الصراع قوى الفريقين فلم يتنبها للخطر القادم من الشمال على يد قوى النورمانديين المناهضة حيث ضاعت صقلية لتتأسس بها دولة النورمانديين. وكذلك امتد النفوذ الإيطالي إلى مدينتي بيزا وجنوة.

ج – القدرة العسكرية:

أثرت طبيعة هذه القدرة على صعود وعلي تدهور الدول الإسلامية الكبرى بأكثر من طريقة. فإن تمتع الدولة بالقوة العسكرية يعد أحد العوامل التي ساهمت في ظهور دول إسلامية لها دور مركزي في هيكل النظام الدولي.

ولكن ارتبطت القدرة العسكرية للدول الإسلامية بصفتها قوى رئيسية في النظام الدولي بمدى ولاء القوات العسكرية للخليفة والاختلافات العرقية للجند ومواقفهم من الحرب من ناحية، وقدرتها على بناء قوات برية وبحرية لمواجهة التحديات التي يفرضها الخصم وتدعيم القوة العسكرية للمناطق التي تمثل نقاط انطلاق للفتح أو للحدود التي تلعب دور الثغور من ناحية ثانية، ومواقف الجند من الحرب وأخيرًا مدى التقدم أو التخلف في تنمية القدرة العسكرية وتدعيمها.

فمن ناحية: فإن وجود جيش قوي. ولاؤه الأول والأخير للخليفة كان أحد العوامل الهامة في نجاح معاوية بن أبي سفيان في مواجهته الروم البيزنطيين. ولقد

عمل على جعل قوام هذا الجيش الأساسي من جند الشام الموالين له شخصيًا. ولقد كان لفتنة ابن الأشعت عام 79هـ آثار واضحة على إعادة بناء الجيش الأموي والذي كان له بدوره آثار بعيدة المدى على بناء الدولة الأموية ذاتها. فلأن هذه الفتنة شهدت اشتراكًا مكثفًا من عرب الكوفة والبصرة بها كنوع من أنواع الاحتجاج على السيطرة السورية، كان رد فعل المركز في دمشق هو بناء واسط كعاصمة جديدة لإقليم العراق شحنها بالمقاتلين من أصل سوري– دونا عن العراق – بالفتوحات عن الجبهة الشرقية. وبحلول خلافة هشام بن عبد الملك أصبحت كل الحاميات العسكرية على كل الجبهات وليس على الجبهة الشرقية فقط من أصل سوري. وكان هذا التعصب لإقليم سوريا على حساب أقاليم أخرى خاصة العراق والحجاز أحد أسباب ضعف الدولة الأموية. كما ترتب على ذلك صراعات أدت إلى انهيارها في النهاية.

كما توضح تجربة الدولة العباسية تغيرًا في التكوين الأثني للجيش ترتب عليه تقلص في الاعتماد على الجند السوريين والعراقيين مع إعلاء واضح للجند الخراسانية. وهو ما يوضح كيف تقدم العنصر الفارسي ليكون قوام الجيش العباسي. والذي ترتب عليه صراعات عرقية خطيرة بين الفرس والعرب في الجيش الأمر الذي كان له آثار وخيمة بالنسبة لتماسك القوة العسكرية للدولة. والأخطر من ذلك اضطرار الخلفاء العباسيين إلى الاستعانة بعنصر ثالث يلعب دور المحيد وهم الأتراك الذين كان لدخولهم آثار سلبية على مصير الدولة العباسية في الأجل الطويل بقدر ما كان لهم (السلاجقة) بعض الآثار الإيجابية في الأجل القصير.

ولقد اهتم خلفاء العصر العباسي الأول بقضية انتماء الجند في الجيش. فاتجه المنصور بعد توليه السلطة إلى العمل على مواجهة المتطلبات الدفاعية المتزايدة على الحدود بالبحث عن موارد بشرية جديدة لدعم الجيش العباسي. فأهل خراسان لم يكن من الممكن أن يقوموا وحدهم بإنجاز كل مهام الدفاع، كما

وأن المنصور فقد ثقته في الجند السوريين والعراقيين بعد مؤازرتهم لعبد الله بن على في منازعته المنصور على الخلافة، وبالتالي اتجه المنصور نحو تجنيد الجنود من الأقاليم الشرقية للقيام بالمهام العسكرية المحدودة مع استمرار تأكيد الاعتماد على الخراسانيين للقيام بالمهام الكبرى. كما اهتم الرشيد بوضع الجيش تحت سلطته المباشرة ليصبح هو قائده الأعلي ليضمن ولاء الجيش له. واهتم المأمون في أعقاب الحرب الأهلية مع الأمين ببناء الجيش حيث وجد أن الجيش يعاني من التمزق والصراع بين الجند الخراسانية والسوريين والعراقيين والقوات الجديدة المستقدمة من الأقاليم الشرقية ولذا قرر المأمون أن يقيم جيشًا متجانسًا يستطيع أن يعتمد عليه لحماية الدولة والدفاع عنها. فعمد إلى تقسيم الجيش إلى ثلاث فرق كل منها يختص بالحرب في جبهة معينة على أن يتكون قوام كل فرقة من مجموعة من السريات كل منها ينتمي إلى الأجناس السابق ذكرها بحيث تجمع كل فرقة الأجناس كلها فيوازنون بعضهم بعضًا ولاتستطيع أي فرقة أن تتمتع بامتيازات خاصة في منطقة عملياتها. كما اتبع المسلمون في الأندلس نفس فكرة إقامة جيش متوازن لتسهيل قيادته نظرًا للصراع بين العرب والبربر من جانب والقيسية واليمينة من جانب آخر. وشهدت الأندلس عهدًا قويًا بعد وفاة المستنصر وخاصة من حيث إصلاح الجيش، فجيش الأندلس كان يتكون من العرب والبربر ونتيجة للخلافات بين العنصرين استجلب الخلفاء الأمويون عنصرًا ثالثًا وهو الصقالبة. وعمل على إعادة تنظيم الجيش وجعله نظاميًا. وبالتالي تمكنت الدولة أن تخوض صراعًا متواصلًا مع أوروبا المسيحية.

كما كان موقف الجند من الحرب أحد العناصر التي أضعفت من الجيش وبالتالي تدهور القوى المركزية الإسلامية. فتوضح تجربة الدولة الأموية تقاعس الجيش عن الفتح الذي بدأ من عهد سليمان بن عبد الملك والذي كان استجابة

لرغبة بدأ يفصح عنها الجند خاصة في الجبهة الشرقية حتي يمكن أن يستمتعوا بحياة الاستقرار، حتي أن الجند قتلوا الوليد الثاني نتيجة سياسته التوسعية ورغبته في إرسال غزوات مستمرة على كل الجهات. كما يوضح العصر الأموي أيضًا أن انشغال الجند بالغنائم التي حلم بها الجيش طوال حملته من الشرق إلى الغرب أدت إلى هزيمة الجيش في بلاط الشهداء. وهي المعركة التي كانت لها تداعيات سلبية على مستقبل القوى الإسلامية المركزية في النظام الدولي. كذلك توضح تجربة الدولة العباسية أن سيطرة الجند الأتراك على أمور الدولة كان له آثار سلبية على الدولة العباسية.

فهؤلاء الجند كانوا جندًا مرتزقة فلم يكن يهمهم إلا الحصول على رواتبهم ولم يكن لهم دافع حقيقي لخوض معارك دفاعًا عن العقيدة أو الأرض. وعملوا على التركيز على استنزاف موارد الدولة دون اضطرار لخروج للحرب. ولما عجزت موارد الدولة عن الوفاء بمطالبهم انشغلوا عن التصدي للأخطار الخارجية، فكانت مصادرتهم لأموال التجار وكبار رجال الدولة مما زاد من انهيار الاقتصاد وانصراف الطبقة الغنية عن المساعدة في تجهيز الجيش. وهكذا يتبلور هنا مدى التأثير السلبي لتراجع العامل العقيدي ليس فقط على الجانب التعبوي العسكري ولكن أيضا على الاقتصاديات والسياسات أيضًا.

ومن ناحية أخرى: بالإضافة إلى الاعتماد على خلفية الجند وانتماءاتهم كوسيلة لتقوية الجيش ومواقفهم من الحرب، توضح الخبرة الإسلامية اهتمامًا بدعم القوات البرية والبحرية في آن واحد وتدعيم القوة العسكرية للمناطق التي يمكن أن تشكل نقاط انطلاق للفتح أو للحدود التي تلعب دور الثغور. فبالإضافة إلى اهتمام معاوية بوجود جيش قوي للدولة الأموية ركز على بناء قوة بحرية كبيرة حيث أن الطرف الدولي الأساسي الذي كانت هذه الدولة تتعامل معه (الدولة

البيزنطية) كان يعتمد على أسطول بحري قوي لتحقيق قوته العسكرية. وبالتالي اهتم معاوية بإنشاء أسطول إسلامي قوي يقف موقف الند من الأسطول البيزنطي وتكون مهمته المبادرة بالاستيلاء على جزر البحر المتوسط التابعة للبيزنطيين والتي تشكل قواعد لهم. ولعل نقل معاوية لعاصمة الدولة الإسلامية من المدينة إلى دمشق من العوامل التي دعمت من السيادة البحرية للدولة الأموية حيث ساهم في تغيير سياسة الدولة من كونها دولة قارية إلى جعلها دولة بحرية تهتم بالتوسع في البحر المتوسط.

كما اهتمت الدولة الأموية من أجل صراعها مع الروم في آسيا الصغرى بالثغور الشامية وفي الجزر. ويرجع الفضل لمعاوية في إقامة نظم عسكرية وإدارية فعالة في الثغور مكنتها من القيام بوظائفها على خير وجه. وإذا كانت المدن الساحلية في بداية الفتوحات الإسلامية تعد بمثابة حدود ونهايات فإن معاوية حولها إلى نقاط للانطلاق حتي تخدم سياسته التوسعية. ومن ثم عمل على وضع برنامج للثغور يضم إلى جانب ترميم الحصون وإقامة أبراج الحراسة والمراقبة والعمل على بناء الأربطة وتشجيع إقامة الجند في هذه الثغور. كما عمل المنصور في العصر العباسي الأول على تحصين الثغور القائمة وإعادة ترميم ما بها من حصون وقلاع لمواجهة احتمالات الهجمات البيزنطية على الثغور. وبالمثل فإن إدراك الرشيد للخطر البيزنطي جعله يتخذ مجموعة من الخطوات الدفاعية حيث نظر إلى إقليم الثغور. وقرر دعم حصونه وتقوية قلاعه، وقرر منع استيطان الجند للحاميات في إقليم العواصم ليمنع تحولهم إلى زراع وتجار وأحل بدلًا منه نظام الخدمة الدورية وبالتالي استطاع بعد أربع سنوات أن يحقق استقرارًا لنظامه الدفاعي الجديد مكنه من استئناف الصوائف على الجبهة البيزنطية.

إذا كان الاهتمام بدور الولايات والقوة البرية والبحرية معًا والحدود من

السمات الأساسية التي ميزت خبرة الدولة الأموية والعباسية في الازدهار في ظل تنامي قدراتها العسكرية، فهل تقدم خبرة المماليك والعثمانيين خبرة جديدة تلقي مزيدًا من الضوء على دور القوة العسكرية في ازدهار الدول؟. إن مراجعة خبرة دولة المماليك توضح أنه توافر لديها عنصر بشري متميز يتسم بدرجة كبيرة من القدرة على القتال. إلا أن دولة المماليك كانت قوة عسكرية برية أساسًا وضعيفة في الأبعاد البحرية نظرًا لافتقارها إلى الموارد اللازمة لبناء الأساطيل مثل الخشب والحديد والنحاس وهي المواد التي كان عليها استيرادها للاعداد أو للمواجهة العسكرية المباشرة مع البرتغالين. وربما توضح خبرة دولة المماليك أن الاقتصار على دعم القوة البرية فحسب لن يساهم في استمرار قوة الدولة في الوقت الذي تواجه فيه تحديات بحرية هائلة.

أما تجربة الدولة العثمانية فهي توضح لنا استراتيجيات جديدة ساهمت من خلالها القوة العسكرية في ازدهار هذه الدولة. حيث اعتمد العثمانيون على نظام الانكشارية والذي تم بمقتضاه استرقاق الأطفال من الأراضي المسيحية وإيداعهم مؤسسات خاصة لتنشئتهم تنشئة عسكرية وإسلامية. ويعتبر بعض المؤرخين أن مثل هذا الجيش كان أول جيش دائم عرفه التاريخ. فكان هذا النظام الجديد يضمن عدم انفصال وحدة القوة العسكرية العثمانية حيث انعدم فيه ظاهرة تحزب الجند إلى انتماءاتهم الأصلية لأن أفراده لا يعرفون أبا إلا السلطان ولا حرفة إلا القتال. ولقد ارتقى هذا الجيش وزاد عدده حتي أصبح من أهم عوامل امتداد سلطة ونفوذ الدولة العثمانية وإن ساهم في مراحل ضعف الدولة في تأخرها وتقهقرها. كما أهتم العثمانيون بمسألة التدريب وتعليم فنون الحرب والمهارات الحربية في ظل فترة كان قد تلاشى فيها الحرب في أوروبا. كما عملوا على استخدام المعدات الحربية الحديثة وهو ما ظهر بوضوح في

فتوحاتهم، ولقد كان إهمال العثمانيين لهذه الأمور جميعها بعد ذلك من أهم عوامل تأخر وتراجع قوتهم بالمقارنة بأوروبا خلال القرون الثلاثة الأخيرة من عمر هذه الدولة.

ومن ناحية ثالثة: فإن طبيعة القوة العسكرية، إعدادًا وتجهيزًا من عدمه من العوامل المؤثرة. فإن تداعي دور الدولة في تجهيز الجيوش هو جانب توضحه مراجعتنا لخبرة الدولة العباسية. فخلال المرحلة الانتقالية نحو التدهور الكبير للدولة العباسية شهد الجيش العباسي تراجع دور الخليفة عن تجهيز الجيوش وتسييرها، حيث قام أمراء الثغور بهذا الدور وتوجيه الجيش ضد البيزنطيين. وبانتهاء هذه المرحلة الانتقالية وسيطرة الجند الأتراك على مؤسسة الخلافة وتحكمهم في خلافة المسلمين وبيت المال انعدم أي دور للخليفة أي للسلطة المركزية ووقع عبء تجهيز الجيش على الأثرياء وهو التجهيز الذي اتسم بالمرحلية وعدم الثبات حيث تم تجهيز الجيوش في حالات التهديد الخارجي المباشر فحسب. ولقد ترتب على ذلك تشجيع الأطراف الأخرى على الهجوم على الطرف الإسلامي نظرًا لغياب دور الدولة، كما وأن عدم وجود جيش نظامي أثر على قدرة الدولة على المبادرة والردع.

وتوضح تجربة الدولة الأموية ودولة المماليك جانبًا آخر من تأثير طبيعة القوة العسكرية في إضعاف الأمم. وهو المتعلق بعدم وجود أسطول قوي لتحقيق مصالح الدولة. فإن ضرب الأسطول الأقوى في الحصار الثاني للقسطنطينية كان له تداعيات على السياسة البحرية الهجومية للدولة الأموية والتي شهدت تراجعًا ملموسًا لفترة. وبالرغم من إعادة بناء الأسطول الذي مكنه من المشاركة في الحصار الثالث للقسطنطينية إلا أن تحطم هذا الأسطول كان أحد الأسباب المباشرة التي دعت الدولة الأموية إلى إعادة النظر في

سياسة الفتح حيث فقدت دعامة أساسية في مواجهتها مع الدولة البيزنطية التي كانت بالأساس دولة بحرية. كما توضح تجربة دولة المماليك الآثار السلبية المترتبة على افتقارها إلى أسطول قادر على مواجهة القوى الأخرى في النظام الدولي. حيث قامت البرتغال بالتنسيق مع بعض قيادات الممالك الأوروبية وقادة فرسان الاستبارية في رودس بالعمل على إعاقة المماليك عن بناء القوة البحرية اللازمة لمحاربة البرتغال. ولم ينجح السلطان الغوري في الحصول على إمداد البندقية له بالمواد اللازمة لإعداد الأسطول. في ظل هذا التدهور للقوة البحرية للمماليك أصبحت هذه الدولة محصورة بين قوتين بحريتين: البرتغالية في الجنوب والعثمانية في الشمال. الأمر الذي ساهم في انهيار دولة المماليك.

وأخيرًا توضح خبرة التاريخ الإسلامي أن القوة العسكرية يمكن أن تكون عاملًا حاسمًا في تدهور الأمم إذا ما عجزت الدولة عن مجارة التطورات العسكرية الحديثة التي قد يعتمد عليها الخصم. وذلك في وقت أخذت تتنامى فيها قدرات هذا الخصم وهو نمط توضحه خبرة دولة المماليك والدولة العثمانية. فلقد استمر المماليك في الاعتماد على الخيول والسيوف والرماح فتخلفوا عن مواكبة الأساليب المدنية في تنظيم الجيوش وتسليحها وهي الأساليب التي أخذ بها العثمانيون في عهد ازدهارهم، كما اعتمد عليها الأوروبيون بطريقة متزايدة. كما توضح تجربة العثمانيين فشلهم خلال القرن 18م في مواكبة التطورات العسكرية الحديثة الأمر الذي أضعف من مركزهم في النظام الدولي. ولقد شهدت الفترة الممتدة من نهاية القرن 18م وأوائل القرن 19م والتي أُطلق عليها عصر إصلاحات ماقبل التنظيمات تركيز الدولة العثمانية لفترة أطول على نقل الأساليب الفنية الغربية لتطوير

الجيش والقدرة العسكرية اعتقادًا بأن القوة العسكرية هي الأساس لموازنة قوة أوروبا. وبالرغم من مساهمة هذه الإصلاحات في استمرار وجود الدولة العثمانية إلا أن الأخيرة لم تنجح في امتلاك تلك القوة العسكرية التي تمكنها من مواجهة التهديدات المختلفة التي شهدتها خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين. ولم يكن امتلاك هذه القوة العسكرية ممكنا بدون قاعدة اقتصادية وعلمية متطورة بدا أن الدولة العثمانية أصبحت تفتقر إليها بشدة في هذه المرحلة. فمما لاشك فيه أن قدرة الدولة على تنمية قدراتها العسكرية أو عجزها عن ذلك لا يرتبط فقط بالنقل عن الآخر والأخذ منه. ولكن يرتبط أساسًا بطبيعة القدرات الذاتية الاقتصادية والسياسية. وهذه بدورها محصلة لتفاعل عوامل داخلية وخارجية. ولعل الخبرة العثمانية في الإصلاحات والتنظيمات والنقل تقدم مدلولات واضحة جلية عن إشكاليات عملية إعادة البناء في الخبرة الإسلامية وعن وزن ودور العامل العقيدي والذاتي على صعيدها مقارنة بغيره من العوامل.

(2) التفاعلات البينية الإسلامية (داخل النسق الفرعي الإسلامي): من المركزية إلى التعددية ثم التجزئة:

لقد نجح معاوية بن أبي سفيان في جمع شمل الأمة في دولة قوية واحدة استطاع أن يبدأ بها مرحلة خطيرة في العلاقات الدولية والتي كان قطباها حينذاك الدولة الأموية والدولة البيزنطية. ولعل الميزة الأساسية التي ميزت العصر الأموي هي المركزية أي وجود فاعل إسلامي واحد وهو الدولة الأموية وانعدام وجود فواعل إسلامية مركزية أخرى تدخل في علاقات تفاعل مع أطراف غير إسلامية. إلا أن الدولة العباسية شهدت في الأندلس منذ سنواتها الأولى ظهور وانفصال واستقلال ولاياتها في المغرب إلى جانب

الدولة الأموية، ثم شهدت الدولة العباسية ظهور المراكز المستقلة في المشرق الإسلامي القريب من مركز الخلافة بنشأة الدولة الطاهرية. وتلي ذلك ظهور العديد من الفواعل الإسلامية في الفترات المتعاقبة من التاريخ الإسلامي وهي إما أطراف مستقلة اسميًا أو فعليًا عن مركز الخلافة الإسلامي الرئيسي. فشهد العصر العباسي وجود دولة الأغالبة والأدارسة والحفصيين والدولة الطولونية والإخشيدية والحمدانية والسلجوقية والفاطمية. وشهد العصر المملوكي ظهور الإمارة ثم الدولة العثمانية ودويلات الأندلس وشمال أفريقيا ودول المغول بعد إسلامهم والصفويين، كما شهد العصر العثماني وجود الصفويين ثم القاجاريون والمغوليين في الهند وإمارات آسيا الإسلامية والدولة السعدية والعلويين والقاجاريون، وشهدت الفترة التالية لسقوط الخلافة العثمانية تعدد الدول الإسلامية بعد اكتمال استعمارها ثم استقلالها على النحو الذي نعرفه الآن في عالمنا المعاصر. والتساؤل الذي نطرحه هنا، ودون الدخول في التفاصيل الموضحة في الدراسات التفصيلية عن كل عصر من العصور، هو: ماهي الأنماط العامة التي أفرزتها العلاقة بين هذه الأطراف الإسلامية بصفة خاصة خلال الفترة الممتدة من الدولة الأموية وحتي سقوط الخلافة العثمانية، حيث شهدت هذه المرحلة ازدهار وتدهور الفاعل الإسلامي كأحد القوى الفاعلة في النظام الدولي كما شهدت تنامي درجة اللامركزية ثم التعددية في النسق الإسلامي، بينما شهدت الفترة التالية لسقوط الخلافة العثمانية تكريسًا لمظاهر التدهور الذي وصلت إليه الأطراف الإسلامية في هيكل النظام الدولي وخاصة مظاهر الانقسام والتجزئة والتبعية.

إن الاقتراب النظمي من تطور أنماط التفاعل الإسلامي - الإسلامي عبر الفترة السابق الإشارة إليها يشير إلى أربع نتائج أساسية:

- إن تعاون الفواعل الإسلامية ترتبت عليه نتائج إيجابية في دعم موقف هذه الفواعل في مواجهة الفواعل غير الإسلامية. وبالتالي ساهم في تدعيم قوة الفاعل الإسلامي المركزي. والمقصود بالفواعل هنا إما دول مستقلة اسميًا عن المركز الإسلامي الرئيسي، أو دول شبه مستقلة عنه فضلًا عن المركز ذاته أو الدول الإسلامية المستقلة عنه فعليًا.

- إن الفواعل الإسلامية المركزية فشلت في بعض الفترات التاريخية في مناصرة فواعل إسلامية أخرى على النحو الذي حد من فعالية دور القوى الإسلامية في النظام الدولي وفي مواجهة قوى غير إسلامية.

- إن الصراع بين الفواعل الإسلامية اتخذ مظهرين رئيسيين: الدخول في تحالفات مع طرف غير إسلامي ضد طرف إسلامي والصدام العسكري المباشر بين هذه الفواعل.

- إن المحصلة النهائية للصراع بين القوى الإسلامية المركزية وغير المركزية أضعفت من الدور الإسلامي في توجيه التفاعلات الدولية في مراحل محددة وبصورة تراكمية حتي الآن.

وفيما يلي الإشارة إلى النماذج المستمدة من متابعة التحليل النظمي للتاريخ:

فمن ناحية: التعاون بين الفواعل الإسلامية دعم قوة الفاعل الإسلامي المركزي في النظام الدولي. ويمكن الإشارة هنا على سبيل المثال إلى الآثار الإيجابية المترتبة على تدهور الدولة الطاهرية في العصر العباسي الأول، فلقد احتفظ الطاهريون بعلاقات ممتازة مع الدولة العباسية، فلم يترتب على قيامها إضعاف المركز عن طريق شغله بصراعات معهم بل أنهم دعموا قوة الدولة العباسية لقيامهم بدور صمام الأمن في الأقاليم الشرقية حيث تولوا نيابة

عن المركز مهمة حفظ الاستقرار في تلك المناطق الهامة للدولة. ومن ذلك تحركهم السريع للقضاء على تمرد أمير طبرستان في عهد المعتصم. كما كان للطاهريين دور في القضاء على الاضطرابات التي فرضتها مصر بالنسبة للدولة للعباسية في عصر المأمون.

كذلك فإن دولة الأغالبة في المغرب، والتي تمتعت بالاستقلال الذاتي عن الدولة العباسية، قامت بالسيطرة على الاضطرابات التي كانت تعاني منها نتيجة ثورات البربر المتوالية، وقامت بدور في المحافظة على المنطقة من أخطار التوسع الأدريسي أو الاستقلال البربري. كما ساعد الأغالبة في فتح صقلية جماعات يسميها المؤرخون مجاهدي البحر المسلمين والذين كان لهم دور هام في منظومة التفاعلات الصراعية الإسلامية - غير الإسلامية، رغم عدم تكوينهم كيانًا بذاتهم، ومثَّل هذا إضافة إلى قوة الدولة العباسية في مواجهتها للدولة البيزنطية في المشرق. كما بدت الآثار الإيجابية للتعاون بين القوى الإسلامية واضحة في أثر مثل هذا التعاون على مواجهة القوى الصليبية. فلقد شجع إقامة الصليبين إمارة لهم في بيت المقدس البابا على الدعوة لحملة صليبية ثانية، وشجع نجاح الصليبين هناك وانكسار السلاجقة على انضمام الكثيرين لهذه الحملة. فخرجت هذه الحملة لتواجه موقفًا إسلاميًا غير الذي واجهته الحملة الأولى، حيث حل محل الصراع بين القوى الإسلامية خلال الحملة الأولى تحالف بين السلاجقة وملك حلب والملك الغازي مما حقق انتصارًا للجانب الإسلامي. كما ساهم تحالف المماليك مع المغول المسلمين في دعم القوة الإسلامية فلقد اعتقد مغول القبيلة الذهبية أن أمنهم يرتبط بالتحالف مع مصر. وكان التحالف مع هذه القبيلة ركنًا أساسيًا من أركان السياسة المملوكية لموازنة تحالف الصليبيين مع مغول إيران وهو ماتبلور بوضوح في التحالف

بين بركة خان وقطز ثم بيبرس وبين خلفاء بركان خان وبيبيرس وقلاوون. وساهمت العلاقات المملوكية المغولية في فشل أوروبا في أحد أهم أساليبها الصليبية وهو تنصير المغول.

ومن ناحية أخرى: بالرغم من نجاح المسلمين في الاستفادة من دعم العلاقات التعاونية فيما بينهم لمواجهة الأطراف غير الإسلامية، إلا أن مظاهر هذا التعاون الذي كانت له نتائج إيجابية بالنسبة لوضعهم في النظام الدولي لم يكن هو النمط الثابت في علاقاتهم، حيث تراوح سلوكهم مابين عدم مساندة الفاعل المسلم لفاعل مسلم آخر في مواجهته مع فاعل غير مسلم إلى الدخول في تحالف مع فاعل غير مسلم في مواجهة فاعل مسلم وصولًا إلى حد الحرب المباشرة بين الفواعل الإسلامية. ولقد كان لمثل هذه الأنماط السلوكية تداعيات سلبية على وضع القوى الإسلامية في النظام الدولي.

فلقد فشلت الفواعل الإسلامية في بعض الفترات التاريخية في مناصرة بعضها البعض، الأمر الذي ترتب عليه تحقيق الفاعل غير الإسلامي لمكاسب كبيرة على حساب الفواعل الإسلامية. ولقد ارتبط غياب المساندة والمناصرة بعدد من العوامل منها تدهور الأوضاع في مركز الخلافة والصراعات بين الفواعل الإسلامية وطبيعة علاقتها بالفواعل غير الإسلامية، وحدود القدرات العسكرية الإسلامية وتنامى قوة وتدخلات الفاعل غير المسلم، وهو ما توضحه النماذج التالية.

فلم يستطع الحمدانيون الصمود أمام البيزنطيين لتحملهم وحدهم ولسنوات طويلة عبء التصدي لضربات قوية متصلة من قوة دولية متعددة (الصليبين) دون مساندة من مركز الخلافة العباسي الذي وصل إلى أدنى تدهور بسيطرة بني بويه عليه، ولا من الدويلات التي انشغلت بمواجهة بعضها البعض

(إخشيديين/ فاطميين، فاطميين/ أموي الأندلس). ويصدق نفس الشئ ربما على جزيرة كريت في نفس الفترة. فإذا كان الحمدانيون لم يطلبوا العون صراحة من القوى الإسلامية الأخرى، إلا أن حاكم كريت استنجد إزاء الهجوم البيزنطي بالمسلمين شرقًا وغربًا. ولكن لم يرد إليه إلا مدد لا يذكر من طرسوس قضى عليه البيزنطيون في البحر قبل أن يصل إلى كريت. وهكذا ضاعت كريت مفتاح حوض البحر المتوسط الشرقي من المسلمين. كذلك فإن السلاجقة والفاطميين لم يستفيدوا من العبرة التي اتضحت لهم بفضل توحيد قواهم في الحملة الصليبية الثانية، وبدلًا من إقامة تحالف بينهم لاستعادة فلسطين وبيت المقدس واجه الفاطميون الصليبيين بمفردهم مما أدى إلى هزيمتهم في كل الحملات التي أرسلوها سواء كانت برية أم بحرية. والواقع أن الفاطميين لم يتوانوا عن محاربة الصليبيين ولكن تأخر إدراكهم لهذا الخطر وعملهم وحدهم ضد الصليبيين المتحدين أفشل كل حملاتهم.

ويوضح نمط العلاقات المملوكية الأندلسية عدم مساندة الأندلس ضد عملية الاسترداد المسيحي أو بعبارة أخرى حدود فاعلية دور مصر المملوكية كمركز الخلافة في تقديم النصرة والنجدة لطرف إسلامي آخر. فلقد دخلت حروب الاسترداد الصليبية في الأندلس مرحلتها الحاسمة التي أدت إلى سقوط غرناطة في نفس الوقت الذي ضعفت فيه قوة الموحدين في المغرب فلم تعد هناك دولة قوية في المغرب تستطيع إنقاذ الأندلس كما فعل من قبل المرابطين ثم الموحدين في مرحلة قوتهم. ولم يبادر المماليك عسكريًا أو دبلوماسيًا باتخاذ مايمكن أن يساعد غرناطة والمغرب بصورة مباشرة في صراعها ضد الأسبان، بل على العكس فإن هذه المرحلة شهدت علاقات طيبة بين دولة المماليك وقشتالة وأراجون. كما ارتبط ضعف المساندة أيضًا بطبيعة قوة دولة المماليك كقوة برية (وليست بحرية) وبالتالي صعوبة وصولهم إلى الأندلس.

بالإضافة إلى الآثار المترتبة على صراع المماليك مع الحفصيين بالنسبة لقدرة المماليك على مساندة الأندلس.

وبالمثل لم يقدم العثمانيون مساندة كافية لمسلمي الأندلس حيث لم تتعد المساندة العثمانية المساعدة المحدودة وغير الفعالة لنصرة الطرف الإسلامي بالنظر إلى حداثة عهد الدولة العثمانية في هذه الفترة وحدود قوتها البحرية وظهور الدولة الصفوية وعدم رغبة العثمانيين الحرب على جبهتين وتخوفهم من إرسال جيوش عبر أوروبا في الوقت الذي كانت تتحفز فيه هذه الدولة العثمانية بعد عملية إعادة فتح البلقان والتوسع فيه وإسقاط القسطنطينية. كذلك يتضح تأثير الصدام الصفوي العثماني والروسي العثماني خلال القرن 17 م في عدم قيام العثمانيين بدور حاسم في إنقاذ إمارات التتار المسلمة الثلاثة في شرق أوروبا وفي حوض الفولجا، وهي قازان، استراخان، القبائل العظمى، من التوسع الروسي، وتركت هذه المهمة إلى إمارة القرم، وهو ما يوضح عدم فعالية الطرف المسلم الأكثر نفوذًا في هذه الفترة في حماية الكيانات المتنازعة والمفككة من اجتياح وتوسع طرف غير مسلم. وأخيرًا يتضح أثر غياب التعاون بين الأطراف الإسلامية على تعرضهم لهزائم تعمق من تدهورهم في النظام الدولي في حالة العثمانيين والقاجاريين حيث فشلت الدولة العثمانية مع تزايد الخطر الروسي ضدهما في استمالة فارس للتحالف ولم تساند كل من الدولتين المسلمتين الأخريين في حربهما مع روسيا في القرن التاسع عشر، وبالتالي حققت روسيا النصر في كلا الحربين ونجحت مع القوى غير الإسلامية في اقتسام منطقة آسيا الوسطى وفارس والسيطرة على آسيا الوسطى.

ومن ناحية ثالثة: تتجلى أحد المظاهر السلبية لتدهور علاقات الفواعل الإسلامية ببعضها البعض في لجوء البعض منها إلى التحالف مع فاعل غير إسلامي

في مواجهة فاعل إسلامي آخر وصولاً إلى الحرب المباشرة بين القوى الإسلامية، وهو الأمر الذي ساهم في تكريس تدهور وضع القوة الإسلامية في النظام الدولي وسهولة اختراقها من جانب القوى غير الإسلامية. وفيما يلي الإشارة إلى بعض نماذج هذا النمط من السلوك.

ولعل نمط التحالف مع فاعل غير إسلامي في مواجهة فاعل إسلامي بدأ حتي قبل استقلال بعض الأطراف الإسلامية عن المركز الإسلامي. ففي أثناء فتنة ابن الأشعت التي شهدتها الدولة الأموية أبرم الجند العرب بقيادة القائد المسلم ابن الأشعت معاهدة صلح مع حاكم كابول غير المسلم، رغم أنهم كانوا في طريقهم للحرب معه، وذلك حتي يتفرغوا لإدارة تمردهم على الخليفة. وكان هذا بمثابة بداية تاريخ من التحالفات بين المسلمين وغير المسلمين ضد فاعل مسلم والذي أصبح في عهد ضعف الدولة الإسلامية القاعدة وليس الاستثناء. إلا أن الفترات التالية من التاريخ الإسلامي شهدت تحالفات الفاعل الإسلامي والفاعل غير الإسلامي لإسقاط فاعل إسلامي آخر وليس لمجرد هدف تحييده.

فعلي سبيل المثال شهد العصر العباسي محاولات للقضاء على الدولة الأموية في الأندلس وتراوحت أساليب الدولة العباسية من المواجهة مع هذه الدولة إلى محاولة الاقناع بالتنازل للعباسيين. وعند فشل هذين الأسلوبين لجأ العباسيون إلى التحالف مع القوى السياسية غير الإسلامية. كما وأن الدولة الصفوية تحت دوافع أطماعها التوسعية وخلافها المذهبي مع الدولتين المملوكية والعثمانية تطلعت للتحالف مع الدول الأوروبية ضدهما كما عمل الصفويون على الاستقواء بالطرف الأوروبي المعادي للتحالف العثماني الفرنسي في مواجهة الامبراطورية العثمانية، كذلك فشل تعاون القوى

الإسلامية الهندية مع الجهود العثمانية لمواجهة الخطر البرتغالي في القرن السادس عشر الميلادي حيث اتجه حاكم كجرات إلى الاتفاق مع البرتغاليين ولم يتعاون مع الأسطول العثماني خوفًا من السيطرة العثمانية. كذلك هناك حالة التحالف العثماني – البريطاني ضد القوة المتنامية لمحمد على في مصر والشام وحالة تحالف «الثورة العربية الكبرى» خلال الحرب العالمية الأولى مع بريطانيا في مواجهة الدولة العثمانية.

ولقد كانت المحصلة النهائية لجميع هذه الأنماط من التحالفات إسقاط قوى إسلامية صاعدة – على حساب المركز الإسلامي – في غير صالح الأمة في مجموعها في صراعها ضد الآخر.

أما المظهر الثاني الذي توضحه مراجعة التاريخ الإسلامي للصراع السافر بين الفواعل الإسلامية فيتعلق بالمواجهة العسكرية المباشرة بين الفواعل الإسلامية. فبالرغم من علم مركز الخلافة العباسي في العصر العباسي الثاني بأن الدولة الطولونية تساهم في صد الخطر البيزنطي إلا أنها عملت دائمًا للقضاء عليها وهو مانجح فيه الجيش العباسي في عصر الخليفة المستكفي. كذلك ترتب على الحرب بين مركز الخلافة العباسية والدولة الأخشيدية والمواجهة بين الأخيرة والحمدانيين انعدام أي تحرك اخشيدي على الجبهة البيزنطية وترتب على سقوط الدولة الحمدانية في الشمال ترك بوابة الدولة الإسلامية مفتوحة أمام البيزنطيين. كذلك عمل الفاطميون على التركيز على صراعهم مع الدولة السلجوقية على حساب صراعهم مع الدول غير الإسلامية رغم الخطر الصليبي، وبدلًا من أن يوحدوا جهودهم مع السلاجقة في الشام لمواجهة هذا الخطر فإنهم ساهموا في تفتيت بلاد الشام وعمقوا من ضعف مقاومتها للغزو الصليبي. وشهد القرنان 15م و16م حروبًا بين العثمانيين والمماليك وجولات

كبرى بين العثمانيين والصفويين وبين الصفويين والمماليك في إطار سعي هذه الدول تولي مركز القيادة في العالم الإسلامي.

وإذا كان من الممكن القول بأن تحرك العثمانيين لملء الفراغ العسكري بعد ضعف المماليك لم يكن لمصلحة العثمانيين فقط، حيث كان هناك أيضًا تطابق للهدف العثماني مع حماية العالم الإسلامي من القوى الخارجية في فترة يمتع فيها الفاعل الإسلامي العثماني بالقوة - فإن استمرار الحروب بين الصفويين والعثمانيين (والعثمانيين والقاچاريين) في القرنين 17م و18م في فترة عاني فيها الطرف الإسلامي من عناصر التدهور لأسباب داخلية وخارجية ساهم في إعاقة قدرة العثمانيين على مواجهة الأطراف غير المسلمة. خاصة وأن أحد التقاليد العسكرية التي تبنتها الدولة العثمانية كان صعوبة الحرب على جبهتين. بعبارة أخرى فإن المحصلة النهائية للحروب الإسلامية - الإسلامية كانت المساهمة في تدهور آخر القوى التي احتلت دور أحد مراكز النظام الدولي البارزة ومن ثم انهيارها وتفككها ومعها آخر الرموز - ولو الشكلية - للوحدة السياسية الإسلامية.

ومن ناحية رابعة: أن المحصلة النهائية للصراع بين القوى الإسلامية أضعفت من الدور الإسلامي في توجيه التفاعلات الدولية في مراحل محددة من التاريخ أو بصورة تراكمية على مدار تطوره وحتي وصل الأمر إلى سيادة نمط التجزئة والانقسام والتعددية المفرطة في وقت تغلبت فيه في المقابل هيمنة وتفوق دور الطرف الآخر. ولكن على المدى الطويل ومن خلال الرؤية الكلية الشاملة للتاريخ الإسلامي يمكن القول إن توالي الأجناس المسلمة (العرب، الترك، الفرس) على قيادة المسلمين ومواجهة الخصم كان في مجموعه في صالح خدمة الإسلام ولصالح الأمة واستعفائها ونهوضها بعد كل مرحلة من

مراحل الخبو وبالرغم من ضخامة مصادر التحدي. بحيث يمكن القول إن ضعف الدور القيادي لفاعل مسلم كله يعوضه نمو دور فاعل آخر ولو في محور جغرافي مختلف وفي مواجهة خصم أخر.

وحتى بعد انتهاء الدور المؤثر للمراكز الإسلامية في التفاعلات الدولية، فلقد ظل التواجد الحضاري الإسلامي قائمًا ومتميزًا لم ينته من ناحية، كما تكرر ظهور عمليات الإحياء والتجديد والصحوة (أيًا كانت مسمياتها) الفكرية والعملية! وإذا كانت قد نجحت في بعض المراحل فهل ستنجح الآن في تغيير موازين القوى الداخلية ثم الإقليمية ثم العالمية؟

(3) قدرات وسلوك الخصم:

إن التحليل النظمي لتطور التاريخ الإسلامي الدولي يوضح أنه لم يتسن للقوى الإسلامية الاستفادة من مجموعة العوامل المتعلقة بوضع وسلوك الخصم لتعظيم قوتها في النظام الدولي. فبالرغم من نجاح المسلمين في بعض الفترات في استغلال ضعف الخصم لدعم قوة الفاعل الإسلامي، كما حدث مثلًا في المغرب في العصر العباسي الأول حين تم استغلال تدهور الأوضاع في الدولة البيزنطية فقام الأغالبة والأدراسة بالسيطرة على كريت وجزء من صقلية. وكذلك نجح العثمانيون في استغلال النزاعات بين أمراء البلقان وبينهم وبين البيزنطيين خلال موجة الفتوح العثمانية الأولى، ونجاح أمراء غرناطة وبني مرين في استغلال الفتن بين أمراء أسبان خلال القرن الرابع عشر الميلادي في دعم تحركهم الدولي.

إلا أن مراجعة تطور التفاعلات الإسلامية – غير الإسلامية، عبر المراحل المتتالية، توضح أن سلوك الطرف غير الإسلامي كان أكثر تأثيرًا في سلوك

الفاعل الإسلامي وليس العكس وخاصة في مراحل ضعف وتجزئة الأخير. ويبدو تأثير سلوك الفاعل غير الإسلامي في إضعاف الفاعل الإسلامي واضحًا في عدد من الأنماط ومنها استغلال سياسة المهادنة التي اتبعتها بعض القوى الإسلامية، طبيعة توازن القوة بين الفاعل الإسلامي وغير الإسلامي، درجة توحد الفاعل غير الإسلامي اتباع سياسة التدخل في شئون الفاعل الإسلامي، وتحقيق انتصارات في معارك كانت بمثابة نقاط تحول في تدهور الفاعل الإسلامي.

فمن ناحية: فلقد نجحت الفواعل غير الإسلامية في الاستفادة من سياسة المهادنة التي اتبعتها بعض القوى الإسلامية. وفي هذا الصدد يمكن الإشارة إلى أن سياسة الدعوة والتسامح والتخلي عن الهجوم كأفضل وسيلة للدفاع والتي اتبعها الخليفة عمر بن عبد العزيز لم تثمر تجاه الروم البيزنطيين ما كان مرجوًا منها، بل ترتبت عليها نتائج عكسية تمامًا. فقد اعتقد البيزنطيون أن هذا التسامح يعبر عن نوع من الضعف نتيجة انتصارهم في فك الحصار الإسلامي حول القسطنطينية، وبالتالي استغلوا فترة خلافته لإعادة تنظيم أوضاعهم الداخلية وتعاملاتهم الخارجية. فقام ليو الثالث بإعادة تنظيم مناطق الحدود مع الدولة الإسلامية بحيث أصبح من الصعوبة اختراقها، كما تحالف مع قبائل الخزر التي تقطن مناطق شمال شرق الدولة الإسلامية وجعلها مصدرًا لإثارة القلاقل للدولة الإسلامية والتي استنفذت طاقاتها، وبالتالي قيدت من هدفها في السعي نحو القسطنطينية.

ومن ناحية ثانية: فإن اختلال توازن القوى بين الفاعل الإسلامي وغير الإسلامي نتيجة دعم الأخير لقدراته ساهم في إضعاف القوى الإسلامية. فعلي سبيل المثال نجد أن مشكلات الجبهة الداخلية التي عانت منها الدولة

العباسية في عهد المتوكل لم تكن هي وحدها المسئولة عن تدهور التوازن في القوى بين العباسيين والبيزنطيين. وإنما ارتبط التدهور للجانب العباسي بانتعاش الدولة البيزنطية في هذه الفترة حيث نجحت في تخطي مشكلة الصراعات الدينية داخلها وبدأت في تبني سياسة إصلاح اقتصادية، ونجحت في تحقيق إصلاحات سياسية وثقافية مع تولي الامبراطور ميخائيل الثالث السلطة. وبوصول الأسرة المقدونية للحكم شهدت الدولة البيزنطية عصر بعث حقيقي استمر مائتي عام بلغت فيها دولة الروم ذروة مجدها وقوتها في حين شهدت نفس الفترة أقصى درجات الضعف والتدهور للدولة العباسية وهي الفترة التي عرفت باسم العصر العباسي الثاني. وبالمثل فإن عصر النهضة المادية الذي شهده الجانب الأوروبي وبعد أن انتهت مرحلة الحروب الدينية في أوروبا منذ منتصف 17م كان من العوامل الهامة في دعم قوة أوروبا في مواجهة الدولة العثمانية. حيث كان للتطور في الدور الاقتصادي لأوروبا آثاره السلبية على عناصر القوة الاقتصادية العثمانية كما كان لتطور التحالفات الأورورببة ضد الدولة العثمانية آثارها السلبية أيضًا على المناورة العثمانية. فإن الضعف الذي أصاب الدولة العثمانية سواء كان عسكريًا أو اقتصاديًا أو فكريًا بصفة خاصة خلال القرن الثامن عشر الميلادي لم يكن مطلقًا وإنما كان نسبيًا بالمقارنة بالتغير الذي حدث في قدرات الطرف الأوروبي والذي نقله من عصر الإمارات الإقطاعية إلى عصر الدول القومية ذات الحركة العالمية. ومع بداية الثورة الصناعية الأولي وتطورها بدأت بوادر الاستعمار الرأسمالي الصناعي حيث انتقل الاستعمار من الطابع التجاري إلى الطابع الصناعي. وأصبح هدفه السيطرة على أسواق شراء المواد الأولية وبيع المواد المصنعة. ولقد انعكس هذا التطور على شكل ومحاور امتداد النفوذ الأوروبي حول

العالم الإسلامي. فبعد أن ركزت القوى الأوروبية خلال القرن السادس عشر الميلادي على مد نفوذها إلى سواحل البلاد العربية والإسلامية المطلة على المحيط الهندي والبحر الأحمر والخليج العربي، وذلك لتطويق العالم الإسلامي في وقت كانت ومازالت فيه دوله الكبرى (المغول، الفرس، العثمانيون) تتمتع بالقوة السياسية، بدأت الدول الأوروبية تتجه إلى مد النفوذ المباشر إلى قلب الدول الإسلامية ذاتها لتدعيم السيطرة السياسية إلى جانب التجارية بعد أن دخلت هذه الدول مرحلة الضعف.

ومن ناحية ثالثة: كان لتوحد القوى غير الإسلامية في مواجهة الفاعل الإسلامي دورًا في إضعاف الأخير، ويمكن الإشارة هنا على سبيل المثال إلى توحد أوروبا المسيحية في إطار الحملات الصليبية لتتوغل في عالم إسلامي مفكك. فلقد شهدت الحملات الصليبية على سبيل المثال أسس التحالف والتعاون البيزنطي الصليبي ضد المسلمي، أي شهدت توحد أوروبا الكاثوليكية مع الأرثوذكس للهجوم على العالم الإسلامي، فانهزم السلاجقة وسقطت عاصمتهم في أيدي البيزنطيين. كما يمكن أيضًا الإشارة في هذا الصدد إلى التعاون والتنسيق بين الممالك الأسبانية والذي وصل إلى أقصاه في أواخر القرن الخامس عشر الميلادي وذلك باتحاد مملكتي قشتالة وأراجون فكان هذا الاتحاد بداية الطريق نحو تعبئة كل الموارد اللازمة للقضاء على مسلمي الأندلس، وكان هذا القضاء من وجهة نظر القوى المسيحية هو الخطوة الأساسية لاستكمال بناء مملكة مسيحية قوية موحدة وبداية دور أسباني متفوق ومتقدم في العالم وأوروبا خلال القرن السادس عشر الميلادي. وكذلك نجد نمطًا مشابهًا لذلك خلال منتصف القرن السابع عشر الميلادي. حينما ازدادت أركان التحالف الأوروبي تماسكًا في مواجهة إحياء العثمانيين لجبهة الصدام

مع النمسا، وذلك عقب نتائج حركة الإصلاحات الداخلية التي شهدتها الدولة العثمانية منذ بداية النصف الثاني من القرن السابع عشر الميلادي. ولقد مر هذا الصدام بعده جولات تعاقبت خلالها الهزائم على الجيش العثماني حتي كانت الجولة الأخيرة مع فشل الحصار العثماني لڤيينا. ولقد أوضحت هذه الجولات كيف أن تأثير التحالف المسيحي الجديد كان أقوى من تأثير محاولة أحياء الروح العثمانية التقليدية نحو الجهاد، وكيف أن كل دول غرب أوروبا كانت مستعدة لتجميع قواتها ضد الخطر العثماني الذي ظهر من جديد في منتصف القرن السابع عشر الميلادي.

ومن ناحية رابعة: ترتب على بعض أنماط سلوك الخصم غير الإسلامي إضعاف الفاعل الإسلامي. ولقد تجلى هذا بصورة واضحة في تدخل القوى الخارجية في ظل قوة الطرف الأوروبي، لأضعاف الدولة العثمانية وحتي انهيارها، وهو مالم يكن ممكنًا في مواجهة أحد المراكز القوة الإسلامية السابقة. فلقد كان أحد العوامل الهامة التي ساهمت في ضعف الدولة العثمانية هو توظيف عامل اختلاف الأديان والأجناس بين رعايا الدولة الممتدة ولقد اتبعت الدولة العثمانية تجاهم سياسة التسامح حيث اكتفت بعد الفتوح بأخذ الجزية من النصارى ولم تقم سلطتها ونفوذها على أسس وطيدة في الأراضي المفتوحة تاركين الأمر في كثير من الأحيان للنصارى من أمم هذه الأقاليم، الأمر الذي مكن لهم تحت رايات النزعات القومية من تحدي السلطة العثمانية في مرحلة ضعفها. ولقد قامت القوى الخارجية الأوروبية بالتدخل متلاعبة باختلاف الأديان والأجناس لتثير المشكلات أمام الدولة العثمانية. ويمكن الإشارة في هذا الصدد إلى دور القوى الخارجية في أزمات الشرق الأوروبي التي تعرضت لها الإمبراطورية العثمانية، وفي

برنامج الإصلاح الذي تبنته الإمبراطورية العثمانية وفي تدخل تلك القوى في حركات الاستقلال في الوطن العربي في مواجهة الدولة العثمانية. فلقد تعرضت الإمبراطورية العثمانية لثلاث أزمات محورية في الشرق الأوروبي خلال القرن 19 م وهي أزمة استقلال اليونان وحرب القرم والحرب الروسية العثمانية الثالثة. أن مراجعة التاريخ الإسلامي توضح أن القاسم المشترك بين هذه الأزمات الثلاث كان استغلال القوى الخارجية لأوضاع القوميات في شرق أوروبا لتحقيق هدفهم المشترك لأضعاف الدولة العثمانية. فبادرت روسيا بالتدخل في اندلاع هذه الأزمات وإدارتها باستخدام أدوات دبلوماسية وعسكرية منفردة وبالتعاون مع دول البلقان لتحقيق هدف بطرس الأكبر في إسقاط الدولة العثمانية التي اعتبرها العائق الأساسي أمام فرض سيطرة روسيا على البلقان وشرق أوروبا. كما شهدت هذه الأزمات تدخل أطراف أوروبية أخرى وبخاصة بريطانيا والنمسا تحت دعاوي ومبررات مختلفة (حماية الثوار، حرية الملاحة في المضايق) ولقد تحقق عقب اندلاع هذه الأزمات الثلاثة استقلال تدريجي لعدد كبير من الدول البلقانية على التوالي (رومانيا، الصرب، الجبل الأسود، بلغاريا، ألبانيا). وتم التوصل لهذا الاستقلال في نطاق أعمال مؤتمرات دولية أوروبية مما كان يعني أن مصير أوروبا العثمانية أصبح مسئولية جماعية أوروبية، أو بعبارة أخرى فإن التدخلات الأوروبية حسمت نتائج هذه الأزمات لغير صالح الإمبراطورية العثمانية.

كما تكرر تدخل القوى الخارجية في العملية الإصلاحية التي تبنتها الإمبراطورية العثمانية (محاكاة الأساليب الأوروبية) في أعقاب الهزائم العسكرية التي منيت بها في نهاية القرن 18م ثم التنظيمات العثمانية. إلا أن القوى الأوروبية ضغطت لدفع اتجاه التطور في الدولة العثمانية بعيدًا عن

النموذج الإسلامي والمصالح العثمانية. فإن تقويم الدول الأوروبية لمشكلات الدولة العثمانية على ضوء مصالحهم واهتماماتهم بالتجارة والاقتصاد ترتب عليه الضغط من أجل إجراء إصلاحيات تتلاءم مع تحقيق هذه المصالح دون الأخذ في الاعتبار حقيقة المشكلات التي تواجه العثمانيين عند تنفيذ مثل هذه الإصلاحات. فضلًا عن ذلك فقد عملت القوى الغربية في إطار تدخلها في عملية الإصلاحات على توظيف الأقليات المسيحية في عملية هدم الإمبراطورية والسيطرة على اقتصادها.

ويبدو الدور الأوروبي في إضعاف الإمبراطورية العثمانية واضحًا أيضًا في أنماط التدخل في الحركات الاستقلالية عن المركز العثماني الإسلامي في المنطقة العربية. ولقد اتخذ هذا التدخل الأوروبي عدة مظاهر: التدخل في تفاعلات تلك الحركات الاستقلالية، التدخل المباشر بالاحتلال العسكري أو بمناطق النفوذ أو من خلال الصهيونية، والتدخل باستغلال حركة القومية العربية. وكان هدف القوى الأوروبية حتى ما قبل الحرب العالمية الأولى هو استمرار إضعاف الدولة العثمانية وإن لم يكن سقوطها بعد حفاظًا على التوازنات الأوروبية، ولكن مع العمل في نفس الوقت على منع ظهور أية حركة إحياء إسلامية حقيقية. ثم عملت الدول الأوروبية على مساعدة حركات الملل غير المسلمة وتيارات القومية العربية كسبيل لتصفية الدولة العثمانية وتفكيكها واقتسامها بعد أن أصبح هذا ممكنًا في ظل حالة التوازنات الأوروبية منذ الحرب العالمية الأولى.

وتجدر الإشارة إلى أن تدخل القوى الخارجية سهَّل منه في بعض الأحيان سلوك الفاعل الإسلامي بصور مختلفة. ويبدو هذا واضحًا في حالة موقف الدولة العثمانية من مشروع محمد على. ففرمان الإصلاح الأول الصادر في الثلث الأول من القرن التاسع عشر الميلادي على سبيل المثال كان دافع إصداره

في هذا التوقيت تعبئة مساندة القوى الأوروبية ضد محمد على. كذلك سكت السلطان العثماني على السياسة البريطانية في الخليج والجزيرة والتي تجسدت بالاستيلاء على عدن كخطوة لاحتواء محمد على، وعمل محمد على من ناحية أخرى على الحصول على مساندة من جانب فرنسا في تحركه خلال هذه الفترة. وهنا نجد أن الاستنصار العثماني ببريطانيا على محمد على واستنصار محمد علي بفرنسا قاد كلا من الطرفين إلى نتيجة في غير صالح الأمة الإسلامية، بل إن القوى الأوروبية استطاعت أن توظف الخلاف بين الطرفين المسلمين لحمايه وتدعيم مصالحها. وينعكس هذا النمط في مجال آخر - سبق تناوله - وهو الصراع العثماني الصفوي ودور القوى الخارجية في اثارته في مراحل حساسة من المواجهة العثمانية - الأوروبية أو الصفوية - الأوروبية. كذلك فإن المظلم العثمانية ضد أهل الشام في ظل حكم الاتحاد والترقي قبل الحرب العالمية الأولى وخلالها حفزت من تحالف «الثورة العربية الكبرى» مع الإنجليز ضد التحالف العثماني الألماني النمساوي.

أما المظهر الأخير لتأثير سلوك الخصم على قوة الطرف الإسلامي فيتجلى في بعض الحروب التي تعد نقاطًا للتحول في التاريخ. حيث شهد التاريخ فترات كانت تعاني فيها الدولة الإسلامية كإحدى القوى الرئيسية في النظام الدولي من عناصر التدهور، وساهمت هذه الحروب في تعميق هذا التدهور وبالتالي كان لها تداعيات سلبية على وضع ودور مثل هذه القوى الإسلامية في تشكيل أولويات النظام، وتعريف أهم قضاياه، وفي تشكيل التحالفات التي تمثل البنية الأساسية لهذا النظام. ومن هذه النماذج فشل الحملة الثالثة على القسطنطينية ومعركة بلاط الشهداء في العصر الأموي ومعركة حصن العقاب في العصر العباسي ومعركة ديو البحرية في العصر المملوكي وهزيمة

العثمانيين في الحرب العثمانية الروسية في أواخر القرن 17م. فلقد كان لفشل الحملة الثالثة على القسطنطينية آثار بالغة على مصير الإسلام حيث حال إخفاقهم في هذا الصدد من انتشار الإسلام. ويعتقد معظم المؤرخين أن فشل هذه الحملة كان بداية تغيير في استراتيجية التعامل الخارجي للدولة الأموية حيث أصبح هناك لزامًا على الدولة أن تعيد النظر في سياسة الفتح على ضوء الخسائر التي تعرضت لها في هذه الحملة، كذلك يرى العديد من المؤرخين أن معركة بلاط الشهداء التي هُزِمَ فيها الجيش الإسلامي كانت معركة حاسمة في تاريخ النظام الدولي حيث أنها وضعت حدًا للمد الإسلامي في أوروبا فكرست المعنى الذي سبق وأن حمله فشل الحملة الثالثة على القسطنطينية. وجاءت معركة أوكرنيون والتي اضطر المسلمون في أعقابها أن يجلوا عن غرب آسيا الصغرى تدعميًا لانحسار المد الإسلامي عن العالم المسيحي شرقه وغربه في أواخر عصر الدولة الأموية. كذلك كانت هزيمة حصن العقاب في العصر العباسي نقطة تحول في موازين القوى العسكرية والسياسية في الأندلس لصالح الممالك المسيحية وفشل المسلمون هناك في تجاوزها وتعديل توازن القوى لصالحهم مرة ثانية. فهذه الهزيمة لم تكن بداية النهاية لدولة الموحدين في حد ذاتها. ولكن كانت بداية النهاية للوجود الإسلامي في الأندلس. كما كانت هزيمة المماليك في مواجهة البرتغاليين في معركة ديو البحرية نقطة تحول في سياسة المماليك من سياسة الهجوم في المحيط الهندي قبل هذه المعركة إلى سياسة الدفاع عن البحر الأحمر في أعقاب هذه المعركة. وتوضح معاهدة كارلوڤيتز 1699م التي أعقبت حروب الدولة العثمانية مع روسيا والحلف المقدس في أواخر القرن السابع عشر الميلادي، والتي في إطارها قدمت الدولة العثمانية تنازلات إقليمية

(أوكرانيا وبودرليا لبولندا، المجر وترانسلفانيا للنمسا، والمورة للبندقية)، إن المعاهدة كانت بمثابة خطوة رئيسية للانسحاب العثماني من أوروبا، أي خطوة رئيسية في عملية تفكك الإمبراطورية العثمانية، وكانت أيضًا بداية تحول في الاستراتيجية العثمانية من الهجوم إلى الدفاع، وهو التحول الذي دشنته معاهدات متتالية من أهمها كوكينارجا 1774م.

(4) التفاعل بين قدرات القوى الإسلامية وقدرات الخصم الاقتصادية:

تؤثر مجموعة من العوامل على وضع الطرف الإسلامي في هيكل الاقتصاد العالمي. فإن وضع هذا الطرف إنما هو في الواقع محصلة قدراته الذاتية من جانب وسلوك القوى الأخرى التي تتفاعل معه في النظام الدولي من جانب آخر. ولقد ساهم وضع الدول الإسلامية المركزية في هيكل الاقتصاد العالمي في دفع ازدهار هذه الدول في بعض الفترات وفي دفع تدهورها في فترات أخرى. ويمكن توضيح هذا من خلال مراجعة الدور الذي لعبته السيطرة على طرق التجارة العالمية من ناحية والامتيازات الأجنبية من ناحية ثانية والنقل عن الغرب من ناحية ثالثة في دعم قوة الدول الإسلامية المركزية في بعض الأحيان وفي دفع تدهورها في أحيان أخرى.

وإذا كانت هذه الأبعاد محدودة الأهمية نسبيًا في فهم ازدهار وتدهور القوة الأموية حيث كان اقتصاد هذه الدولة أساسًا اقتصاد حرب. ونجحت خلال فترة ازدهارها في الحصول على موارد اقتصادية هائلة من الأمصار. إلا أن العوامل الثلاثة السابق الإشارة إليها يمكن أن يكون بعضها ذا دلالة في فهم ازدهار وتدهور الدولة العباسية والمماليك والعثمانيون.

فلقد ساهمت السيطرة على طرق التجارة في ازدهار كل من الدولة

العباسية والمماليك والعثمانيين فارتبط تخلي العباسيون عن سياسة الفتح كالاستراتيجية الرئيسية التي توجه سياستهم الخارجية باهتمامهم بأحداث تغير جذري في الهيكل الاقتصادي للدولة الإسلامية يضمن موارد جديدة لبيت المال بعيداً عن أعمال الحرب. فكانت الزراعة والتجارة هما المصدران الجديدان لاقتصاد الدولة. ولقد نجحت الدولة العباسية في عصرها الأول في الاحتفاظ بمركز متميز في النظام الدولي كأكبر قوة تجارية في العالم القديم في ظل سيطرتها على طرق التجارة الدولية. كما كان للماليك نصيب كبير من التجارة العالمية في ظل قوة هذه الدولة وسيطرتها على الطرق التجارية، فكانت لها شبكة ممتدة من العلاقات التجارية مع الروم والإفرنج. وأخيرًا كانت سيطرة العثمانيين على طرق التجارة في القرن 16م من العناصر التي ساهمت في دعم قوتهم. فإن سيطرة هذه الدول المركزية الثلاثة على طرق التجارة ومركزها المتميز في هيكل التجارة العالمية مكنتها من الحصول على الثروة التي استطاعت من خلالها دعم الجيش وتدريبه وتسليحه حتي يواجه الخطر البيزنطي في العصر العباسي والتهديدات التي فرضها العدوان الصليبي والمغولي في عصر المماليك والتهديات البرتغالية وتلك التي فرضتها الدول الأوروبية الأخرى في القرن16م على العثمانيين.

وربما تتضح التداعيات السلبية لعدم السيطرة على طرق التجارة الرئيسية بالنسبة لحالة دولة المماليك والدولة العثمانية. فلقد ترتب على الكشوف الجغرافية فتح طريق آخر للتجارة العالمية، مما كان له تداعيات سلبية على وضع الدولة المملوكية. كما شهد القرنان 17م و18م تدعيمًا للقوة البحرية الهولندية والبريطانية مما ترتب عليه حرمان الدولة العثمانية من سيطرتها على طريق التجارة العالمية. وبالتالي فقدت جزءًا كبيرًا من التجارة العالمية بعد أن

خرج حوض البحر المتوسط عن تيار التجارة العالمية. وفي هذا الصدد أشار الجغرافيون العثمانيون منذ نهاية القرن السادس عشر الميلادي إلى المخاطر التي سيواجهها العالم الإسلامي بسبب المراكز الأوروبية التجارية على سواحل الهند والخليج، ونادوا بضرورة إحكام سيطرة العثمانيين على شواطئ اليمن ومايمر بها من تجارة، وإلا لن يطول الأمر قبل أن يحكم الأوروبيون الأراضي الإسلامية. ويوضح تطور وضع الدولة العثمانية في هيكل الاقتصاد العالمي أنه بنهاية القرن 18م فقدت الدولة العثمانية جزءًا كبيرًا من تجارتها الخارجية وانخفض نصيبها من التجارة العالمية. وفي المقابل تضاعف نصيب التجارة الأوروبية عدة مرات خلال هذه الفترة.

والبعد الثاني الذي توضحه لنا الخبرة الإسلامية في إطار تحليل دور وضع الدول الإسلامية في هيكل الاقتصاد العالمي فيتعلق بالتنازلات التي تقدمها الدولة إلى الأجانب على أراضي الدولة الإسلامية في صورة امتيازات ودلالتها بالنسبة لدعم أو تدهور قوة هذه الدول، مما يعني أن العلاقات السلمية التجارية ليست قرينة على الضعف والتراجع دائمًا – كما سبق وأشرنا – . ولعل أوضح الأمثلة التي لعبت فيها الامتيازات الأجنبية في دعم قوة الدولة هو ماشهدته دولة المماليك في القرن 14م و15م أما دور هذه الامتيازات في تدهور قوة الدولة فظهر مع الدولة العثمانية في القرن التاسع عشر الميلادي. فلقد تم في إطار المجموعة الأولى من المعاهدات إعطاء التجار القادمين من دار الحرب الحق لمزاولة أعمال التبادل باعتبار أنها لاتضر دار الإسلام والمسلمين. ولقد كان إبرام مثل هذه المعاهدات في هذه الفترة دليلًا على وعي المماليك بأهمية توطيد العلاقات التجارية على نحو يخدم ولا يضر المصالح السياسية والعسكرية لدولة المماليك. ولقد استطاعت هذه الدولة بالفعل أن توظف مثل

هذه المعاهدات على نحو يخدم مصالحها. فقد جاءت هذه المعاهدات في فترة استدعتها حالة مهادنة المماليك للممالك الأوروبية. وبفضل هذا التوجه السلمي تمكن المماليك من المساهمة في القضاء على خطر شديد ربما كان سيتجدد باتحاد بعض الممالك الأوروبية مع غيرهم ممن تحركهم بالدرجة الأولى المشروعات الصليبية. أو بعبارة أخرى عملت الدولة المملوكية على استبعاد الخطر الصليبي في مقابل إعطاء بعض الدول منح تجارية جديدة، أي أن دولة المماليك استطاعت في فترة قوتها استخدام الأداة التجارية لتحجيم الأساليب الصليبية الجديدة من خلال المناورة بالمصالح الاقتصادية المتضاربة لبعض الأطراف الأوروبية. كذلك تتضح إمكانية توظيف هذه الأداة الاقتصادية في إدارة المماليك لعلاقاتهم مع الأطراف الأوروبية المتنافسة المصالح. فهذه الامتيازات لم تكن مطلقة وثابتة ولكنها كانت عرضة للتغيير مع تغير طبيعة العلاقات بين المماليك وبين الدول الأوروبية المسيحية. وفي حالة اندلاع حرب بين مصر وهذه الدول كانت تغلق الفنادق ويسجن التجار والقناصل، وكان الحرص على عودة الامتيازات وانتظام التجارة يدفع بعض الأطراف الأوروبية للوساطة لدى الدولة المملوكية لعودة الأمور إلى ماكانت عليه. أو بعبارة أخرى فإنه في ظل قوة الدولة المملوكية لم تكن الامتيازات وسيلة لاختراق الدولة المملوكية ودمجها في الاقتصاد العالمي على نحو يجعل منها دولة تابعة في هذا النظام، بل على العكس من ذلك تم استخدام هذه الامتيازات لدفع قوة الدولة المملوكية في مواجهة القوى الأخرى في النظام العالمي.

وبالمثل بالنسبة للامتيازات التي قدمتها الدولة العثمانية في مرحلة قوتها (القرنين السادس عشر والسابع عشر ميلاديًا). أما الامتيازات في ظل عهد

ضعف الدولة العثمانية فقد كانت عاملًا ضاعف من تدهور هذه الدولة. فلقد ظهرت التداعيات السلبية للامتيازات الأجنبية بوضوح خلال القرن الثامن عشر الميلادي فكانت أداة هامة في التبعية العثمانية للقوى الأوروبية حيث جعلت الامتيازات من الإمبراطورية العثمانية سوقًا كبرى لمنتجات الغرب في ظل فترة حاربت فيها القوى الأوروبية تطور صناعة عثمانية وطنية. ووقفت الدولة العثمانية عاجزة في ظل فترة تدهورها عن الحد من الآثار السلبية لمثل هذه الامتيازات نظرًا لعجزها عن السيطرة على اتساع نطاقها وسوء استغلالها، حيث واجهت أي محاولة للحد منها معارضة من جانب القوى الخارجية والداخلية المستفيدة منها.

أما البعد الثالث والأخير المرتبط بوضع الدول الإسلامية في هيكل النظام الاقتصادي العالمي وأثر ذلك على ازدهار وتدهور هذه القوى فيتعلق بدلالة النقل من الخارج في دعم وتدهور الأمم. فإذا كان النقل من الغرب وبصفة خاصة في مجال التسلح قد دعم من عناصر القوة العثمانية في فترة التفوق والهيمنة فإن هذا النقل في إطار سياسات الإصلاح التي شهدها القرن 19م ترتب عليه تدعيم علاقة تبعية الدولة العثمانية للغرب، أي بعبارة أخرى ترتب عليه دعم عملية دمج الدولة العثمانية في النظام الرأسمالي الغربي من ناحية. كما ترتب عليه من ناحية أخرى تغلغل عمليات التغريب والعلمنة بصورة تدريجية ولكن متصاعدة بحيث أدى النقل عن الغرب ليس لإصلاح نموذج القوة الإسلامية ولكن أدى إلى استبداله بنموذج آخر.

خلاصة القول:

في نتائج التحليل النظمي لتطور العلاقات الدولية في التاريخ الإسلامي الآتي:

إن التمييز بين العوامل التي ساهمت في ازدهار وتدهور الدول الإسلامية في النظام الدولي على النحو المشار إليه عاليًا إنما هدفه الأساسي هدف تحليلي. فإن التفاعل بين هذه العوامل في الواقع هو الذي حدد المحصلة النهائية لوضع الدول الإسلامية في النظام الدولي. فالدول الإسلامية تمتعت بمركز متميز في هذا النظام في ظل دافعية العوامل العقدية القيمية واستقرار الجبهة الداخلية وتنمية قدراتها العسكرية واحتلالها مركز متميز في هيكل النظام الاقتصادي العالمي ومناصرة الأطراف الإسلامية لبعضها البعض وعدم اختراق القوى الخارجية لشئونها، إلا أنها تعرضت للتدهور في ظل انتفاء مثل هذه العوامل بعضها أو جميعها.

ولكن ماذا عن هذه النتائج بالمقارنة بنتائج الأدبيات الغربية في مثل هذه المجالات:

الأهداف، السلوك، المحددات؟

إن نتائج التحليل النظمي لدور الدول الإسلامية كأحد مراكز النظام الدولي في نظام الاستقطاب وتعدد القوى والعوامل التي تساهم في ازدهار وتدهور القوى الكبرى توضح لنا ثلاث نتائج مقارنة: من ناحية: توضح اختلاف في طبيعة أهداف هذه الأطراف عن أهداف الفاعلين المركزيين الذين تحدثت عنهم الأدبيات الغربية، فإن الهدف المحرك للدول الإسلامية بصفتها أحد مراكز النظام الدولي في ظل نظام القطبية وتعدد القوى كان نشر الإسلام إلى الأنحاء المختلفة من العالم سلمًا أو حربًا وفق مقتضيات كل حالة. أما أهداف الدول المركزية التي تحدثت عنها الأدبيات الغربية، فارتبطت أساسًا باعتبارات إقليمية واستراتيجية واقتصادية بعيدًا عن البعد العقيدي الذي لم يمثل إلا أداة وخاصة بعد تأسيس الدول القومية وخروج الكنيسة من معادلة السياسة.

ومن ناحية أخرى: فإن مراجعة سلوك الدول الإسلامية سواء فيما يتعلق بتوظيف أدوات الحرب أو التحالف توضح تشابهًا كبيرًا مع الاعتبارات التي تحكم سلوك الفاعلين الدوليين بصفة عامة، أو بعبارة أخرى فإنه وإن كان التاريخ الإسلامي يوضح اختلاف الأهداف بين الخبرة الإسلامية والخبرة الغربية، إلا أنه يوضح أن تحقيق هذه الأهداف بصرف النظر عن اختلاف طبيعتها يفرض أنماطًا متشابهة من سلوك التحالفات والحروب.

ويبرز هذا التشابة بدرجة أكبر في مرحلة التدهور الإسلامي، ومن هنا وعلي ضوء قواعد وضوابط الشرع الإسلامي عن العلاقات مع الآخر وعن العلاقات بين المسلمين من ناحية، وبالمقارنة من ناحية أخرى بقواعد ومنطلقات التحليلات الغربية في هذه المجالات (سياسات القوى أو الاعتماد المتبادل) من هنا تبرز لنا المقولة عن الفارق بين «النظرية والتطبيق» في الإسلام على امتداد تاريخ المسلمين[1].

من ناحية ثالثة: توضح مراجعة الخبرة الإسلامية أن كثيرًا من العوامل التي ساهمت في ازدهار وتدهور هذه الدول يتسق مع ما جاءت به أدبيات العلاقات الدولية في تحليلها للعوامل التي تساهم في ازدهار وتدهور الدول العظمى. ويتجلى التشابه فيما يتعلق بتحليل أثر الاستقرار الداخلي على القدرات الخارجية للدول، ودور القدرات العسكرية، ووضع الدولة في هيكل الاقتصاد العالمي وسلوك وقدرات الخصم وتدخل الخصم في الشئون الداخلية للدول والحروب كنقاط تحول في تاريخ الأمم. ولكن توضح مراجعة الخبرة الإسلامية دور عاملين رئيسيين في تحديد وضع الدول في النظام الدولي وهما عاملان لم يكونا محور تركيز من جانب الأدبيات الغربية، وهذان العاملان هما الدوافع العقدية والقيمية

(1) انظر الدراسة الأولى من هذا الكتاب.

والعلاقة بين التفاعلات في أحد الأنساق الفرعية في النظام الدولي وقوة أحد الفواعل الدولية في النظام العالمي. والواقع أن متابعة دور هذين العاملين في تحديد الطرف الإسلامي في النظام الدولي له أهمية نظرية في مجال تطور فهم ديناميات التفاعل الدولي في مجال دراسة العلاقات الدولية كأحد المجالات المعرفية في العلوم السياسية. كما وأن له أهمية عملية بالنسبة لفهم آفاق مستقبل الأمة الإسلامية في عالمنا المعاصر.

فعلي المستوى النظرى: تثير أهمية البعد العقيدي في فهم تطور وضع الإسلامية أهمية دور القيم في توجيه التفاعلات الدولية وعلاقتها بالمصالح والحسابات «الواقعية». فبالرغم من أن مراجعة الكتابات النظرية في مجال العلاقات الدولية في الثمانينيات توضح اهتمامًا بدراسة القيم[1]، حتي جعل البعض من القيم أحد مصادر الإبداع النظري في العلاقات الدولية، فإن هذه الكتابات لا تركز إلا على مسألة الحدود الأخلاقية لتحرك الدول. إن مراجعة التاريخ الإسلامي تدعو أيضًا إلى ضرورة الاهتمام بالقيم كأحد الأبعاد التي يمكن أن يكون لها انعكاسات على قوة وتدهور الدول بصفتها عاملًا يحدد نجاح الدولة في تعاملاتها الخارجية. هذا ناهيك بالطبع عن كونها المنطلق والمحرك للتفاعلات الدولية الإسلامية استنادًا إلى مفهومي الجهاد ووحدة الأمة. ولهذا فإذا كانت بعض الاتجاهات الغربية الآن قد أخذت تهتم بالعوامل غير المادية[2]، إلا أنها لاتصل بالطبع إلى ماتنطلق منه الخبرة الإسلامية (أو

(1) د/ ودودة بدران: مشروع العلاقات ودراسة العلاقات الدولية (الجزء الأول).

(2) كان لمشروع العلاقات الدولية خلال إعداده فضل السبق للتنوية لأهمية الأبعاد القيمية في التنظير الدولي وهو الأمر الذي أعقبه منذ نهاية الحرب الباردة تصاعد في هذا الاهتمام.

وحول تجدد الاهتمام بالأبعاد القيمية المعيارية في نظرية العلاقات الدولية منذ نهاية الحرب الباردة انظر:

– د/ نادية مصطفى (تقديم)، أماني محمود غانم (مؤلف)، **البعد الثقافي في دراسة العلاقات الدولية:**

المنظور الإسلامي) أي العلاقة بين المرجعية الإسلامية والسياسة. حقيقة نجد أن بعض الأدبيات الغربية التي تناقش عوامل قوة وتدهور الحضارة الغربية الآن_ وهي أدبيات تعكس مايسمى «التيار المحافظ» - تتطرق إلى دور القيم الدينية في إحياء تفوق هذه الحضارة من جديد، وحقيقة تناقش أدبيات أخرى العلاقة بين الدين والعلاقات الدولية على نحو ينتقد الإفراط في علمنة هذه العلاقات أو العكس، إلا أنه يظل بين هذه التيارات الفكرية الغربية والمنظور الإسلامي اختلافات بينة في المنطلقات والأهداف. ومع ذلك فإن ظهور هذا النمط من التحليلات الغربية الآن- بعد اجتياح موجة المادية بشقيها الليبرالي والماركسي ليعكس أكثر من علامة استفهام حول المصداقية المقارنة لكل من المنظورات المادية والمنظور الإسلامي وخاصة من حيث العلاقة بين القيم والمصالح[1].

كذلك فإن مراجعة التاريخ الإسلامي تطرح أهمية التركيز على فهم أثر طبيعة التفاعلات داخل أحد الانساق الفرعية على وضع أحد الفواعل الدولية في هيكل النظام الدولي. فإن الأدبيات الغربية التي وظفت التاريخ لفهم تطور

دراسة في الخطاب حول صدام الحضارات، رسالة ماجستير منشورة، جامعة القاهرة: برنامج الدراسات الحضارية وحوار الثقافات،2007.

- أميرة أبو سمرة: البعد المعياري لاستخدام القوة العسكرية في الدراسات النظرية المعاصرة للعلاقات الدولية، **رسالة** ماجستير، جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2007.

(1) وحول نضج أبعاد هذه المقارنة عبر أكثر من عقدين من البحث والتدريس انظر:

د/ نادية محمود مصطفى: إشكاليات البحث والتدريس في علم العلاقات الدولية من منظور حضاري مقارن، بحث مقدم إلى مؤتمر »حوار الحضارات والمسارات المتنوعة للمعرفة (المؤتمر الثاني للتحيز(" فبراير 2007، جامعة القاهرة: برنامج الدراسات الحضارية وحوار الثقافات بكلية الاقتصاد.

و(في): أحمد فؤاد باشا وآخرون، المنهجية الإسلامية (الجزء الثاني)، مركز الدراسات المعرفية، دار السلام، القاهرة، 2010.

النظام الدولي ركزت بالأساس على النسق الأوروبي وجعلته في بعض الأدبيات مرادفًا للنظام العالمي، أما أدبيات العلاقات الدولية التي ركزت على تحليل هيكل النظام الدولي في أعقاب الحرب العالمية الثانية، فلم يكن محور تركيزها انعكاسات التفاعلات داخل النسق الفرعي لأوروبا الغربية أو أوروبا الشرقية على تحديد وضع الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي في ظل نظام الاستقطاب الذي عرفه العالم خلال الحرب الباردة. إن مراجعة طبيعة العلاقة داخل النسق الفرعي الإسلامي وأثرها على قوة وتدهور الفاعل الإسلامي في النظام الدولي تثير ضرورة الاهتمام بفهم ديناميات التفاعل بين الأنساق الفرعية وهيكل النظام الدولي بصفة عامة.

وعلي المستوى العملي فإن فهم دور العقيدة والتفاعلات داخل النسق الفرعي الإسلامي له أهمية بالنسبة لفهم مصير الأمة الإسلامية في عالمنا المعاصر. فإذا كان التمسك بالعقيدة والتعاون بين الفواعل الإسلامية أحد العوامل الأساسية التي يترتب عليها ازدهار الأمة وإذا كان ضعف العوامل العقدية القيمية والصراعات بين القوى الإسلامية من العوامل الهامة التي تساهم في تدهور وضعها في النظام الدولي، فإن استمرار هذا الضعف وهذه الصراعات يعد من العوامل الهامة التي تؤثر سلبًا على احتمالات انتقال هذه القوى لمركز أفضل في النظام العالمي. أو بعبارة أخرى فإن التمسك بالعقيدة والتضامن الإسلامي هما بمثابة مدخل هام يمكن من خلاله التقليل من الصعوبة التي تواجه قدرة الأمة الإسلامية على التأثير في النظام العالمي الجديد، أي التي تواجه استخدام التهديد والضغط على مصالح القوى الأخرى في النظام العالمي حماية ودعمًا لمصالح الدول الإسلامية. إلا أن تحقيق هذا التضامن وبالتالي تحسين وضع الدول الإسلامية في النظام العالمي يتوقف

على أن يكون هناك توافق بين القيم والمصالح على صعيد كل دولة إسلامية وبقية العالم الإسلامي، وأن تؤمن قيادات العالم الإسلامي بأن دور كل دولة يتحدد بالإضافة إلى عناصر قوتها بتعاونها مع الأطراف الإسلامية الأخرى، وأنه لا بديل لها إذا أرادت تحسين وضعها في النظام العالمي الجديد من أن تواصل عملية بناء إرادة جماعية إسلامية من حولها. أما إذا انتفت مثل هذه الشروط فمن الصعوبة بمكان الحديث عن تضامن إسلامي يترتب عليه زيادة قوة الدول الإسلامية على نحو يمكنها من التأثير في سلوك القوى الأخرى لتحتل مركزًا أفضل في هيكل النظام العالمي الجديد وتصبح أكثر قدرة على حماية مصالحها وخدمة الإنسانية.

مما لاشك فيه أن الشرط المسبق لنجاح بناء هذه الإرادة الجماعية وهذا التضامن هو نجاح عمليات تغيير داخلية في الدول الإسلامية تستجيب لمدلولات نتائج الخبرة الإسلامية بالنسبة للقدرات الذاتية. وعلي أسس هذه المدلولات يأتي مرة أخرى وزن تأثير العامل العقيدي. وهنا يثور السؤال التالي: إلى أي حد يمكن أن تصبح العقيدة عامل تعبئة وتحفيز يصلح من عواقب القصور المادي في القوة من ناحية ومن عواقب تزايد التأثير السلبي لتدخلات القوى الخارجية على العلاقات بين المسلمين وعلى أحوالهم في أرجاء العالم المختلفة من ناحية أخرى.

القسم الثاني:

في أنماط علاقات أركان الأمة الإسلامية الدولية

1. الدولة العثمانية في دراسات التاريخ الإسلامي والنظام الدولي.
2. محمد على بين الدولة العثمانية والتوازنات الأوروبية: عواقب التنافس بين القوى الإسلامية وضغوط التدخلات الأوروبية.
3. التدخلات الخارجية ومسيرة أزمات المنطقة: التجربة التاريخية وآفاق المستقبل.

الدولة العثمانية
في دراسات التاريخ الإسلامي والنظام الدولي(*)

المقدمة[1]:

1 – تعد إشكالية التحيز من أهم الإشكاليات المنهاجية التي تعرفها العلوم الاجتماعية، ولقد تبلورت هذه الإشكالية خلال عملية تطور مناهج ومقتربات هذه العلوم نحو اكتساب درجة أكبر من «العملية» أي نحو تطبيق ما يعرف بـ «المنهج العلمي» على أساس أن أحد الأركان الأساسية في هذا المنهج (أو بمعنى أدق غايته الأساسية) هو تحقيق «الموضوعية» في تحليل الظاهرة الاجتماعية. حيث يصبح هذا التحليل خاليًا من التحيزات الشخصية والسياسية والأيديولوجية؛ لأنه يقوم أساسًا على استخدام أساليب التحقق المنطقية أو التجريبية أو الرياضية في دراسة الظواهر وحتى يمكن تقديم نتائج موضوعية خالية من تحيزات الأحكام القيمية.

(*) نُشر (في): د/ عبد الوهاب المسيري (محرر): إشكالية التحيز: رؤية معرفية ودعوة للاجتهاد، أعمال الندوة التي نظمها المعهد العالمي للفكر الإسلامي في واشنطن بالتعاون مع نقابة المهندسين (القاهرة في 19 – 21 فبراير 1992)، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، القاهرة، 1994.

(1) تم إعداد هذه الدراسة من واقع مضمون بعض أجزاء مشروع «العلاقات الدولية في الإسلام»، ولقد تم هذا المشروع تحت الرعاية المادية والأدبية للمعهد العالي للفكر الإسلامي، وتحت إشراف مكتب المعهد في القاهرة: د/ نادية محمود مصطفى (إشراف): المقدمة العامة لمشروع العلاقات الدولية في الإسلام، الجزء الأول من المشروع، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، القاهرة، 1996.
والجزء الذي أخذت عن مضمونه هذه الدراسة هو الجزء الخاص بالتعامل مع التاريخ الإسلامي، وهو يتضمن دراسة منهاجية تحت عنوان «مدخل إسلامي لدراسة التطور في وضع ودور العالم الإسلامي في النظام الدولي» في خمس مراحل تاريخية كبرى.

ودون الدخول في تفاصيل «المنهج العلمي» وما يثيره من إشكاليات تتصل بصورة أو بأخرى بالموضوعية أو الحياد أو عدم التحيز، وهي الإشكاليات التي تطرح نفسها أيضًا – وبدرجات مختلفة – في مجالات معرفية أخرى (الفلسفة، الأيديولوجية، القيم) يكفي القول: إن الأسلوب العلمي وبالرغم من أنه لا ينبني على موقف معرفي محدد أولا يلتزم بنظرية أو فلسفة معينة إلا أنه لا يضمن عن طريق أساليب التحقق تحقيق الموضوعية الكاملة أو الحياد أو الابتعاد التام عن أي نوع من أنواع التحيز[1]، ولذا تقول بعض الاتجاهات البحثية في هذه القضية إنه لا وجود في العلم الاجتماعي، ومن ثم فهناك من يتكلم عما يسمى الذاتية البينية Inter subjectivity كبديل عن الموضوعية، وهي القدرة على نقل نمط من المعرفة من شخص يحوزه إلى آخر لا يحوزه، ولكن على النحو الذي يمكنه من فهمه، وبحيث يمكن للطرفين أن يدرسا نفس الظاهرة، ويقارنا بين نتائج كل منهما[2]، ومن ناحية أخرى فإن بعض التوجهات ترى أن إخفاء التقويم هو الطريق المفتوح للتحيز، وليس وجود التقويم في حد ذاته؛ ومن ثم فإن التصريح بالمقدمات القيمية هو الذي ييسر التحقق من التحيزات حيث يصبح الباحث واعيا بمنظومته القيمية، ومدركا لأبعادها واختلافها عن أبعاد المنظومات الأخرى بدلًا من ألا يكشف عنها؛ فيبدو وكأنه يعرض كل الحقيقة. وهذه المقدمات القيمية قد

(1) انظر على سبيل المثال: د/ صلاح قنصوة: الموضوعية في العلوم الإنسانية– عرض نقدي لمناهج البحث، دار الثقافة، القاهرة، 1980، ص 335 – 407.

- David Nachmias. Chava Nachmias: Research methods in the Social Second Edition. St. Martin ‘s Press. USA. 1981. pp. 3 - 28.

– د/ السيد عبد المطلب غانم: رسائل منهجية (1): الوجهة العلمية، مايو 1991، (غير منشور).

(2) D. Nachmias. C. Nachmias: op. Cit.. pp 17 - 18.

تكون كامنة في المسلك العلمي فهي التي تحث الباحث على اختيار مشكلته ووقائعه وأدواته المنهاجية، وقد تكون هي تقويمات الباحث الذاتية ووجهة نظره إزاء موضوعات دراسته[1].

2 – وبالنظر على علم العلاقات الدولية – وهو أحدث أفرع العلوم الاجتماعية – نجد أن هذه القضية قد تأثرت على مستويين:

المستوى الأول: هو مستوى تطور المنظورات الغربية لهذا المجال الدراسي منذ نهاية الحرب العالمية الأولى. ففي انتقاله من المنظور التقليدي إلى المنظور السلوكي أو العلمي كانت قضية الموضوعية أو الحياد أو عدم التحيز تمثل أحد أبعاد الجدال بين المنظورين. فيرى المدافعون عن المنظور العلمي في دراسة العلاقات الدولية (والذي يهدف للوصول إلى نظرية عامة تستند مقولاتها وافتراضاتها على أساليب التحقق الدقيقة) إن الأسلوب العلمي أكثر موضوعية من أساليب المنظور التقليدي (والتي تستند على أساليب تعتمد على ممارسة الحكم)؛ لأنه يقلل من الأحكام والتحيزات الشخصية حيث إنه لا يمكن في هذا المجال الحديث عن موضوعية مطلقة.

المستوى الثاني: هو مستوى انتقاد سيادة الأنساق المعرفية الغربية أو المنظورات والمقتربات الغربية على هذا المجال الدراسي، وهي السيادة التي تعكس تفوق وهيمنة الفواعل الدولية الغربية في النظام الدولي، في حين يعكس الاتجاه النقدي لها تطور وتعقد أبعاد الظاهرة الدولية المعاصرة (من حيث الأطراف والقضايا والعمليات الدولية). فلقد برزت تيارات ومدارس فكرية تنتقد مدى ملائمة مناهج هذه المنظورات الغربية لدراسة مشاكل وأوضاع الأطراف الأخرى الدولية غير المهيمنة، ولهذا تبلورت المحاولات لتطوير مقتربات بديلة

(1) د/ صلاح قنصوة: مرجع سابق، ص 388 – 394.

تتواءم ومتطلبات وغايات هذه الدراسة، وكان من أهم هذه المحاولات تلك المتصلة بأوضاع وسياسات دول العالم الثالث دون تحديد لخصوصية أو ذاتية منظور إسلامي.

3 - وهكذا - وعلى ضوء ما سبق - فإن اقترابنا في هذه الدراسة مزدوج الأبعاد: فهو يسعى من ناحية إلى اكتشاف ومناقشة تحيزات قائمة تؤثر على مجال حركة ورؤية باحث العلاقات الدولية. ولكن يسعى هذا الاقتراب من ناحية أخرى إلى تقديم تحيزات إسلامية بديلة انطلاقا من الاعتراف بأن التحيز هو ذاتية ليس شرًا مطلقًا بشرط التصريح به وعدم الادعاء بأنه يمثل بمفرده كل الحقيقة، وانطلاقًا من الاعتراف أيضًا بأنه لا يمكن إلغاء التحيزات تماما مهما كانت درجة علمية التخليل، وإن كان من الضروري اكتشافها - وخاصةً الكامنة الخفية - ومناقشتها بأسلوب علمي منظم لتقديم بديل لها، وينبع اقتراب الدراسة من هذه القضية من صميم خبرة فعلية استغرقتها أعمال الإعداد ثم تنفيذ مشروع «العلاقات الدولية في الإسلام»، فلقد انطلق وبدأ هذا المشروع كرد فعل لذلك الإحساس والإدراك الذي تبلور تدريجيا لدي - أعضاء فريق البحث - عن مدى تحيز الأطر النظرية والتطبيقية في مجال دراسة العلاقات الدولية، وذلك بالابتعاد عن أو إغفال أو إهمال أو إسقاط أو تشويه الخبرة الإسلامية بأبعادها الفكرية والحركية، التراثية منها والمعاصرة.

وخلال العمل في المشروع من أجل صياغة وتنفيذ نموذج لعلاج هذا النمط من التحيز، وذلك بتقديم منظور إسلامي أصولي وتاريخي وفكري للعلاقات الدولية، تم اكتشاف ومناقشة أنماط من التحيزات في مجالات الفكر والتاريخ الإسلامي. وقد اختارت هذه الدراسة نطاقًا محددًا من هذه الخبرة الإسلامية لتبين من خلاله كيفية اكتشاف سمات وآليات هذه التحيزات، وكيفية الانتقال منها إلى

تحيزات أخرى (إسلامية).

وهذه النطاق هو «الدولة العثمانية» وسيقتصر توظيف هذا النطاق على تاريخ الدولة العثمانية أحيانا (تاريخ مركز الدولة في الأناضول)، كما سيمتد أحيانًا أخرى إلى تاريخ العصر العثماني وهو أحد عصور التاريخ الإسلامي. وستنقسم هذه الدراسة إلى جزئين أساسيين:

أحدهما: يتناول أبعاد التحيز في مجال دراسة النظم الدولية.

والآخر: يعرض لأهم أبعاد هذا التحيز في مجال دراسة التاريخ الإسلامي.

وفي البداية يجدر التوقف عند بعض الملاحظات التمهيدية والتوضيحية:

(أ) تكتسب عملية استكشاف أنماط التحيزات ومناقشتها أهمية عملية وفكرية: فمن ناحية هي تشارك في إعادة التوازن إلى المقررات الدراسية والبرامج البحثية على نحو يعيد تشكيل ذهن ورؤية الدارس والباحث في مجال العلاقات الدولية حتى يمكن التخلص من - أو على الأقل انتقاد - هيمنة الأنساق الفكرية الغربية. وحتى يمكن الخروج من أزمة الفكر الإسلامي التي تقع في صميم أزمة الإسلامية المعاصرة ومن ناحية أخرى: فإن الخبرة العثمانية غنية بالمدلولات والدروس التي تساعد على تعميق فهم جذور مشاكل وأوضاع حديثة ومعاصرة، ومن ثم تساعد أيضًا على تعميق فهم إمكانيات التغيير وقيوده وضوابطه.

(ب) من الضروري تحديد المعايير التي على ضوئها يمكن اكتشاف نمط للتحيز واكتشاف آليات عمله وتأثيره على الباحث لتوجيهه نحو موضوعات معينة واستبعاد موضوعات أخرى، ومن ثم نتائج معينة واستبعاد أخرى، كذلك لا يكفي بعد هذا الاستكشاف المزدوج مجرد الرفض لهذا النمط وآلياته وعواقبه، ولكن يجدر بيان مبررات هذا الرفض وبديله.

(ج) إن اكتشاف ثم مناقشة ثم استبدال نمط من التحيز ليس عملية فردية، ولكن عملية جماعية تراكمية تتم على عدة مستويات، فهي لا تتم بالنظر في دراسة أو مصدر محدد، حيث لا نبحث في تحيز مصادر أو أقلام بعينها، ولكن نظر في مجموعة من الأدبيات والاتجاهات التحليلية حتى نصل إلى استكشاف وجود اتجاه أو نمط من التحيز حول موضوع أو قضية محددة. وهذا النظر يتم من خلال الرصد والتصنيف والنقد التراكمي لمجموعة من الأدبيات في محال محدد، وعلى صعيد جماعة بحثية محددة النطاق المكاني والمجال المعرفي. فإنه في ظل عملية الإنتاج المعرفي الضخمة وتعدد تنوع سبل النشر وقنواته يصبح من الدقة الحديث عن تحيزات في دراسة موضوع محدد كما يظهر في أعمال جماعة بحثية ما. هذا، وبالرغم من أهمية النقد التراكمي للتحليلات في عملية استكشاف التحيزات ومناقشتها إلا أن الجماعات البحثية العربية المختلفة العربية المختلفة في مجال العلاقات الدولية والتاريخ الإسلامي تفتقد هذه العملية بدرجة كبيرة. على العكس فإن الجماعات البحثية الغربية ترجع إنجازاتها المتطورة (بغض النظر عن تحيزاتها) في جانب كبير منها إلى عملية النقد التراكمي المعرفي هذه. والجدير بالذكر هنا أن تحيزات مهمة - عند دراسة الدولة العثمانية - ليست غريبة فقط، ولكن عربية أيضًا وهي لا ترجع إلى التأثير والنقل عن المنظورات الغربية فقط ولكن إلى اعتبارات أخرى عديدة - كما سنرى.

(د) يثير استكشاف هذه الدراسة ومناقشتها لأنماط من التحيزات عند تناول تاريخ الدولة العثمانية (أو التاريخ العثماني) في مجال التاريخ الإسلامي - تثير إشكالية هامة وهي حدود العلاقة بين المؤرخ وبين المحلل السياسي، وحدد تطبيق أدوات التحليل في العلوم الاجتماعية عند دراسة موضوعات وقضايا مراحل تطور التاريخ الإسلام. فإذا عرفنا أن دراسة ظاهرة العلاقات الدولية

كانت - قبل تطورها في شكل نظام دراسي مستقل - تعد جزءا من دراسة التاريخ وخاصة التاريخ الدبلوماسي (وكذلك القانون الدولي، الفلسفة...) فإنها بعد ظهور علم العلاقات الدولية لم تفقد روابطها مع دراسة التاريخ حيث ظل التاريخ كمصدر للتنظير والخبرة يجوز اهتماما من المدارس المختلفة، ومع ذلك يظل لكل من المؤرخين ومتخصصي العلاقات الدولية والفلاسفة مقترباتهم الخاصة والمخلفة لتفسير ودراسة نفس الظواهر الدولية، كذلك لا يقدم أي جانب بمفرده إجابة شافية وكاملة كما لا يسعى كل منهم إلى نفس الأهداف البحثية. ففي حين تظل المادة التاريخية غاية في حد ذاتها بالنسبة للمؤرخ فهى وسيلة بالنسبة لدارس العلاقات الدولية يقترب منها من خلال أطر تحليلية ونظرية تختلف عن نظائرها لدى المؤرخ. ومن ثم فإن اقتراب مشروع العلاقات الدولية من مجال التاريخ الإسلامي كان يحيطه صعوبات شديدة، أخشى أن تكون قد أوقعتنا فيما يمكن أن يأخذه علينا متخصصوا علم التاريخ، ولكن عذرى هو القناعة بضرورة وأهمية المحاولة تأكيدًا لحيوية التعاون بين مجالات معرفية مختلفة، في سبيل دفع وتطوير الدراسات الإسلامية، وفي سبيل إبراز تحيزاتها الخاصة في مواجهة التحيزات الغربية.

التحيز في مجال دراسة النظام الدولي: إسقاط الخبرة العثمانية:

1 - اشترك مؤرخوا ومتخصصوا علوم اجتماعية في الدعوة للاهتمام بالعلاقة بين دراسة التاريخ وبين دراسة هذه العلوم - منها العلوم السياسية، وكما اهتمت روافد من المنظور الغربي بالعلاقة بين التاريخ والسياسة بصفة عامة، اهتمت روافد أخرى منه بدور التاريخ في مجال دراسة العلاقات الدولية. كذلك ساهمت بعض المقتربات النظرية في هذا المجال بتوظيف التاريخ عند دراسة النظم الدولية.

فخلال مسار تطور الدراسة العلمية للعلاقات الدولية منذ الحرب العالمية

الأولى وحتى الآن تعددت الروافد التي اهتمت وضعية التاريخ في نطاق هذه الدراسة، ولقد مثلت طبيعة هذا الاهتمام أحد الأبعاد الأساسية في الجدل الذي ثار بين الدراسة التقليدية والمدرسة السلوكية. فإذا كانت دراسات التاريخ الدبلوماسي تعد من أهم أركان المدرسة التقليدية، وإذا كانت دراسات النظام الدولي من أهم أركان المدرسة السلوكية. فإن التاريخ وإن كان يقع في قلب الأولى يعد أداة هامة من أدوات الثانية. أي أن التاريخ وإن كان معطاة هامة في دراسة العلاقات الدولية إلا أن هناك فارقا بين استخدام دارسي الدبلوماسي وبين استخدام دارسي النظم الدولية للمادة التاريخية.

ولقد تم توظيف التاريخ في مجال دراسات النظام الدولي في ثلاثة اتجاهات:

الاتجاه الأول: هو الذي يرى في التاريخ مصدرًا للمادة الأولية اللازمة لصياغة بعض الفروض النظرية، ومعملا لدراسة العلاقة بين السبب والنتيجة، واختبار الفروض.

والاتجاه الثاني: ينطلق من واقع تاريخي محدد ويحاول وفق معايير معينة التمييز بين أنماط من النظم الدولية التاريخية. يحاول مجرد متابعة التطور التاريخي للعلاقات الدولية بالاستعانة بأطر التحليل النظمي.

أما الاتجاه الثالث: فهو الذي يهتم بتنظير أسباب صعود وسقوط الإمبراطوريات أو القوى الكبرى المهيمنة التي تتابعت مدار التاريخ، وخاصة منذ القرن السادس عشر الميلادي. ولقد أينع هذا الاتجاه خلال العقد الماضي نظرًا لطبيعة المرحلة الراهنة من تطور النظام الدولي بسبب التحولات الكبرى التي تحدث في توزيع القوى العالمية.

2 - ودون التوقف بالتفصيل عند النماذج الرائدة لهذه الاتجاهات الثلاثة، فإن ما يعنينا التنبيه إليه أنها لم تتطرق إلى الممارسات الدولية في مراحل التاريخ الإسلامي بصفة عامة ومرحلة التاريخ العثماني بصفة خاصة.

فلقد اقتصرت خبرة النظام الأوروبي وخاصة منذ وستفاليا. حقيقة تناولت أدبيات التاريخ الدبلوماسي الغربية الدولة العثمانية – خاصة خلال القرون الأخيرة من عمرها – باعتبارها واحدة من عدة قوى كبرى مثلت أطراف نظام توازن القوى التقليدي، ولكن نجد أن الدراسات الرائدة للتنظير حول سمات وعوامل التطور في النظم الدولية التاريخية لم تمتد إلى الخبرة العثمانية بل أسقطتها، وبالرغم من أن هذه الخبرة كانت تعد – خلال المرحلة التي اهتمت بها هذه الدراسات – للقوة العالمية ومبعثا لأخطر التحديات التي واجهت نظام العلاقات الأوروبية سواء بصورة إيجابية (خلال مرحلة القوة العثمانية العالمية خلال القرن السادس عشر والسابع عشر) أو بصورة سلبية (خلال مرحلة التدهور والضعف ثم الانهيار).

3 – إن هذا الإسقاط لهذه الخبرة على هذا النحو إنما يعبر عن نمط من التحيز الغربي، مبعثه رفض خبرة الطرف الآخر وعدم الاعتراف بها، ولكن ما هي أسباب هذا النمط من التحيز؟ وما هي جذوره؟

يمكن القول إن هذا الإغفال أو التجاهل أو الإسقاط يعكس اهتماما مقصورًا على الذات نابعًا من الاعتراف بضرورة الاختيار بين الخبرات والتجارب التاريخية على صعيد هذا النطاق الزمني والحضاري الممتد في تاريخ العالم، ولقد عبر صراحة عن المبدأ بعض أعلام دراسة العلاقات الدولية في الغرب.

ولكن من ناحية أخرى: يمكن القول أيضًا أن هذا الإسقاط يعكس وبدرجة أساسية رفضًا من نوع آخر للاعتراف بالغير. ويمثل هذا الرفض امتدادًا وترجمةً صريحة للانفصال الذي كان قائمًا بين الأنظمة القديمة. حيث إنها لم تكن من الشمول بحيث تتناول العالم بأسره، فكان كل نظام يوضح مجيد خدوري يعني بتنظيم العلاقات بين كيانات مستقلة ودول مختلفة

في منطقة معينة من العالم ذات إطار حضاري مشترك ولم تكن هذه النظم «دولية» حسب مفهومنا اليوم؛ لأن كل نظام كان منفصلًا وخاصًا. ولم يكن هناك من سبيل لدمج هذه الأنظمة المختلفة في نظام واحد مترابط. حيث كان كل منهم يدعي لنفسه التفوق على غيره، بعبارة أخرى يمكن القول إن عدم امتداد التحليل النظمي المعاصر إلى الخبرة الإسلامية - وخاصة العثمانية - إنما مبعثه عدم الاعتراف بأنها كانت جزءً من النظام الدولي في ذلك الحين، وهو النظام الذي نشأ من وجهة نظرهم أوروبيا حيث تطورت مبادئه وقواعده القانونية لضبط العلاقة بين الدول المسيحية وحدها في عصر بدأت فيه سيادة الدول الغربية على العالم، وبقدر ما ظهرت سمة عدم الاعتراف هذه في رؤية مفكري وقانوني أوروبا في القرنين السابع عشر والثامن عشر الميلاديين عن العلاقة بين الدولة العثمانية والدول المسيحية، بقدر ما وجدت مدلولاتها وامتدادها في تقاليد البحث العلمي لدى محللي النظم الدولية المعاصرين الذين أسقطوا خبرة الدولة العثمانية، وهى الخبرة التي كان لابد وأن تدعم من مدلولات قواعد التنظير حول قضايا هامة مثل صعود وسقوط الدول الكبرى، وحول أثر الدولة الإسلامية في التفاعلات الدولية.

ولم يكن هذا الوضع إلا جزءًا من تيار عام طغى على مجالات دراسية أخرى حديثة معاصرة فإن المؤرخين الغربيين أيضا - كما يقول أساتذة التاريخ الإسلامي - قدموا تاريخ العالم كله من زاوية نظر غربية إقليمية جعلت من أوروبا مركزًا للعالم تدور حوله التواريخ الأخرى، التي غدت ظلالا باهتة لهيكل التاريخ الأوروبي العالمي. كذلك فإن نشأة العلوم الاجتماعية والإنسانية الحديثة تزامنت مع الفترة التي تكون فيها وعي الغرب بأنه أضحى مركز العالم، ومن ثم تعددت التحيزات في مناهج هذه العلوم (طبيعة القضايا موضع الاهتمام، والفروض.. والنتائج).

إذن، كيف يمكن تطوير نموذج معرفي يواجه هذا التحيز ويعالج قصور نتائجه؟

بالرغم من أن عدم الاعتراف بالغير لم يكن مقصورا على الطرف الأوروبي المسيحي، حيث إن الطرف العثماني أيضًا لم يكن يعترف به، (وهو الأمر الذي تغير تدريجيا تحت تأثير عوامل الضعف العثماني منذ نهاية القرن السابع عشر، وحتى تحقق الاندماج الكامل للدولة العثمانية في النظام الأوروبي منذ منتصف القرن التاسع عشر)، أي بالرغم من انفصال النظم القانونية الدولية Inter national Legal Order للطرفين، إلا إنه لا يمكن إنكار أن العلاقات والتفاعلات بينهما قد انتظمت في نطاق دولي International System، ومن ثم فوفقا لتعريف النظام الدولي (النسق: System)، والأبعاد النظرية للتحليل النظمي: فإنه يمكن دراسة هذه العلاقات الإسلامية - غير الإسلامية في مرحلة التاريخ العثماني (وغيرها من مراحل التاريخ الإسلامي) على ضوء هذه الأبعاد. ويجب أن تهدف هذه الدراسة إلى تحديد وضع الدولة العثمانية في خريطة وهيكل توزيع القوى العالمية في فترات متتالية من التطور التاريخي للنظام الدولي، على نحو يوضح مراحل صعود وهبوط الدولة العثمانية، والقواعد التي حكمت هذه العملية، والعوامل المختلفة التي كانت وراءها، وخاصة ما يتصل بتحديات العلاقات مع الأطراف غير المسلمة. وهذا ما تحقق بإذن الله وعونه على صعيد الجزء الثاني من مشروع العلاقات الدولية في الإسلام ليس بالنسبة للتاريخ العثماني فقط ولكن لمراحل التاريخ الإسلامي السابقة عليه.

فلقد تم توظيف المادة التاريخية وفقًا لأبعاد التحليل النظمي للعلاقات الدولية، على نحو ساهم في إبراز الكليات وليس الجزئيات، الأنماط التاريخية وليس الأحداث المفردة، التحولات الكبرى وليس الوقائع

المحددة، مع التركيز في نفس الوقت على قضايا وموضوعات هامة المدلول بالنسبة للعوامل المختلفة التي أبرزت التحدي الخارجي للدولة العثمانية في كل مرحلة من مراحل تطورها، ومارست تأثيرها على مسار تطور النظام الدولي الإسلامي.

وبقدر ما ساعد مثل هذا التحليل على تقديم صورة العلاقات الدولية في هذه المراحل من زاوية الطرف الإسلامي لهذه العلاقات. بقدر ما هدف أيضًا إلى استخلاص قواعد عن إشكاليات تلك المتصلة بطبيعة تأثير الوظيفة العقيدية كمحرك للسياسات الإسلامية، وخاصة في فترات ضعف القوة الإسلامية.

هذا ويجدر الإشارة إلى أن هذه العملية التطويرية لنموذج بديل على هذا النحو إنما التزمت بمعيارين أساسيين من ناحية: عدم الاقتصار على التفاعلات العثمانية – الأوروبية المباشرة، ولكن تقديم صورة كلية وشاملة من العلاقات الإسلامية – غير الإسلامية، والتي تقوم فيها الدولة العثمانية – من بين الأطراف الدولية الإسلامية – بدور الفاعل الدولي الأساسي الإسلامي. ومركز القوة الإسلامية العالمية، وهو الدور الذي انعكس بقوة على أنماط التفاعلات الإسلامية – العثمانية، والإسلامية – الأوروبية، ولقد ترتب على هذا المقترب تحقيق قدر هام من التفاعل والربط بين مستويات متنوعة من التفاعلات الدولية الإقليمية، والجزئية الإسلامية والأوروبية، على نحو يعالج القصور في التواريخ الإسلامي، وما كان العالم المحيط يشهده من أحداث في هذه المرحلة نفسها.

وإذا كانت هذه الإجراءات تستجيب لمتطلبات عديدة لتطوير مناهج ومقتربات إعادة كتابة التاريخ الإسلامي في عصوره المختلفة فهي كانت استجابة لطبيعة مرحلة التاريخ العثماني بصفة خاصة، والتي اتسمت بتعدد مراكز القوة الإسلامية

المستقلة من ناحية، كما شهدت تلاحمًا وتفاعلا أكبر مع تاريخ الطرف الآخر من ناحية أخرى. ومن هنا كانت ضرورة وأهمية البحث عن نمط العلاقات العثمانية مع مراكز القوة الإسلامية الأخرى، ولكن مع الانتباه لكل محاذير مصطلحات «التاريخ العالمي»، «الوحدة العالمية».

ومن ناحية أخرى: الالتزام بضوابط ومعايير إسلامية في النظر لتاريخ هذه العلاقات، وعند تقويمها، وذلك تفاديا وعلاجا لأنماط أخرى من التحيزات الغربية، والتي برزت لنا خلال التفاعل مع مصادر التاريخ الإسلامي من أجل تحقيق الأهداف البحثية السابق الإشارة إليها، والتي تهدف بدورها لمواجهة التحيز بإسقاط خبرة الدولة العثمانية من نطاق الأعمال الرائدة الغربية في مجال دراسة النظم الدولية (كما سبق وأوضحنا)، وهذا يقودنا إلى المجموعة الثانية من التحيزات عند دراسة الدولة العثمانية.

ثانيا: التحيزات في مجال دراسة التاريخ الإسلامي:

بين الإهمال والتشويه، وبين التطرف في الهجوم أو الدفاع:

يمثل عصر التاريخ العثماني أحد عصور التاريخ الإسلامي التي يواجه التعامل معها سواء من جانب المؤرخين أو متخصصي العلوم الاجتماعية أنماطا متميزة من التحيزات الغربية أو العربية أو المشتركة بين الطرفين، ويمكن أن نشير إلى ثلاث مجموعات أو أنماط من التحيزات في مجال دراسة التاريخ العثماني:

أولها: يتصل بالتحيزات في مجال مصادر هذه الدراسة.

ثانيها: ينبثق من مجال تقويم اتجاهات التطور في الممارسات الدولية الإسلامية، ودور الممارسات العثمانية بصفةٍ خاصة في إحداث ما يسمى بالفجوة بين «النظرية الإسلامية والتطبيق» في نطاق العلاقات الدولية.

ثالثها: يثور حول مجموعة من القضايا أو السياسات المتصلة بالدور والوضع العالمي للدولة العثمانية.

- **1 - التحيز في مجال المصادر: أسباب ومظاهر إهمال دراسة التاريخ العثماني:**

يكتسب هذا النمط من التحيز أهمية خاصة لأنه يساعد - ولو جزئيا - على بيان بعض أسباب أنماط التحيزات الأخرى وسبل علاجها والتي سيرد ذكرها وتتمثل آليات التحيز في مجال في ثلاث صور:

أ - وتظهر الصورة الأولى في شكل إهمال دراسة التاريخ العثماني والتعتيم عليه وعدم الاهتمام به بنفس قدر الاهتمام الذي حازته عصور إسلامية سابقة،فمن بين مجالات التاريخ الإسلامية نجد أن العصر العثماني هو أقلها تطورًا ولقد كان لهذا الإهمال مظاهره وأسبابه المختلفة بقدر ما تطورت درجته وطبيعته،ولقد ساهمت أقلام غربية وليس تركية أو عربية فقط في كشف أبعاد هذا النمط من التحيز والدعوة لعلاجه، فلا يمكن إنكار أن جهودا غربية علمية متميزة قد قدمت رؤى تنقد تحيزات غربية أخرى.

فعلى سبيل المثال: تغلبت في الأدبيات التاريخية الغربية عن القرن السادس عشر صورة سلبية غير إيجابية عن المجتمعات الآسيوية الشرقية. ومن ثم عن المجتمع العثماني بمعنى أنه لم يستطع الاستجابة للتغيرات في الغرب.

فإن الطريقة التي اقترب بها الباحثون الأوروبيون من التاريخ العثماني خلال هذه المرحلة انعكست بقوة على ظهور تلك الصورة، فإن رؤية الباحثين الغربيين لما أحدثته الاكتشافات الجغرافية من انقلاب في مراكز القوة العالمية والنشاط السياسي دفعتهم لإنتاج أدبيات ضخمة عن هذا الحدث العالمي التأثير؛ ولذا انصرف الاهتمام عن مصادر تاريخ الطرف الآخر، ولقد كان الاهتمام بهذه الأخيرة من شأنه أن يغير من أبعاد هذه الأخيرة. من شأنه أن

يغير من أبعاد هذه الصورة ويبين أبعادًا أخرى مهمة وهى حفاظ المجتمعات الشرقية على تجانسها، وحقيقة التأثير التركي المسلم على الغرب من خلال التنافس على توزيع القوة العالمية حول حوض المتوسط خلال القرن السادس عشر.

ومن ناحية أخرى: كما يقول المؤرخ التركي كمال كاريات - لم يحظ التاريخ العثماني بين صفحات معظم دراسات التاريخ العالمي والعديد من دراسات التاريخ الأوروبي والآسيوي إلا بإشارات موجودة وهامشية، أما الأعمال الغربية الكبرى عنه والتي ظهرت في القرنين التاسع عشر والعشرين، فلم تكن إلا أعمالا تاريخية تقليدية مستمدة أساسًا من اليوميات العثمانية والتواريخ الرسمية العثمانية ولا تستند إلى مقتربات أو نظرية متطورة لتحليل المادة التاريخية بطريقة علمية موضوعية، ويرى د.كاريات - أنه من الصعب تفسير هذا الإهمال للتاريخ العثماني حيث إن تطور الدولة العثمانية منذ بدايتها وحتى سقوطها قد ارتبط بقوة بتاريخ أوروبا تأثيرًا وتأثرًا بل إن صعود وسقوط هذه الدولة قد حكمه بدرجة كبيرة نفس القوى الاجتماعية والاقتصادية التي شكلت مسار التاريخ الأوروبي، ويرجع د.كاريات أسباب هذا الإهمال إلى عاملين أساسين: العامل الأول: هو نمط العلاقة الصراعية بين العثمانيين وبين الدول الأوروبية والصورة السيئة التي أخذها الغرب عن الترك، وهذه الصورة تطورت من الخوف عقب سقوط القسطنطينية، إلى الرهبة والإعجاب خلال القرن السادس عشر إلى عدم الاهتمام والاحتقار خلال القرنين السابع عشر والثامن عشر. ولقد استمرت صورة أوروبا عن الترك في العصور الوسطى والحديثة تغذى صورتهم في عصر الاستعمار التقليدي والإمبريالية الأوروبية. أما العامل الثاني، فهو ظهور القومية والدول

المستقلة في البلقان وأرجاء العالم الإسلامي الذي كان يتبع الدولة العثمانية، ولم يكن لدى هذه الدول أي اهتمام بالتاريخ العثماني نظرًا لتأثير الاعتبارات السياسية والأيديولوجية كما سنرى لاحقا.

ومن ناحية ثالثة: نبهت مصادر تاريخية عربية أيضًا إلى أسباب أخرى عربية وتركية معاصرة ساهمت في إهمال دراسة التاريخ العثماني، ألا وهو ضعف أن لم يكن انعدام الترجمة إلى العربية من المصادر التركية الأولية نظرًا لغياب العنصر التركي في الساحة العلمية العربية وغياب العنصر العربي في الساحة العلمية التركية وذلك تحت تأثير وطأة اعتبارات سياسية وقومية مما أدى إلى إسقاط التاريخ العثماني من حسابات التاريخ العربي أو تقديمه في صورة مشوهة ومتحيزة كما سنرى، فإن نقص المصادر التي تسمح بدراسة علمية رصينة لم تكن الذين يريدون إنصاف التاريخ العثماني من إنصافه على أسس سليمة كما لم تمنع من أرادوا تشويهه من التطرف في هجومهم دون أسانيد كاملة.

ب - وتظهر الصورة الثانية في شكل اهتمام المؤرخين المعاصرين بالتواريخ القومية والجزئية والمحلية في العصر العثماني وعدم الاهتمام بتقديم الرؤى الكلية الشاملة عن التفاعلات الإسلامية العثمانية خلال هذا العصر، وإذا كان هذا الوضع يعكس تأثير الاعتبارات السياسية والأيديولوجية المعاصرة فهو يعكس أيضا واقعا آخر لطبيعة المصادر العثمانية الأولية في التاريخ، ففي مقابل أمهات كتب «التاريخ العام» الإسلامي التي كتبت بالعربية والتي ذخرت بها القرون السبعة الهجرية الأولى وخاصة القرنين الرابع والسادس. نجد فراغا بالنسبة للكتب المناظرة خلال العصر العثماني، فلقد تزايد ظهور التواريخ الجزئية والمحلية بالعربية وغيرها على حساب التواريخ العامة في العصر العثماني بصفة خاصة، ودون الدخول الآن في

تفاصيل تسير هذه الظاهرة فيكفي الإشارة إلى عواقب أخرى لها وأهمها ضرورة الاعتماد على تواريخ تركية، وهذا يقتضي بدوره أمرين: الترجمة إلى العربية وقبل ذلك إمكانية الوصول إلى المصادر التركية وخاصة (الوثائق والمخطوطات)، وكلا الأمرين تواجهه صعوبات بالنسبة للمؤرخ العربي بصفة عامة، وهذا ينعكس بالضرورة على سبل دراسة وفهم قضايا محددة يحتاج تحليلها بصورة أكثر علمية وتوازنا للتعامل مع مصادر تركية إلى جانب مصادر أخرى، ومن أهم هذه القضايا – كما سنرى – قضية الضم العثماني للوطن العربي، الإصلاح العثماني، بعبارة أخرى وبفرض توافر الاهتمام والرغبة في دراسة قضايا وتطورات التاريخ العثماني تظل مشكلة المصادر التركية مبعثًا لأنماط – لا إرادية – من التحيز، حيث يقوم المؤرخ العربي بعلاج المشكلة بالرجوع إلى المصادر الاستشراقية أو الدراسات الغربية المعاصرة التي في التعامل مباشرة مع فترات محددة في التاريخ العثماني من خلال مصادر تركية، فبالرغم من اتهام الرؤية الغربية بالتحيز ضد الدولة العثمانية إلا أنه لا يمكن إنكار دور أعمال رائدة غربية في تطوير مجال دراسة التاريخ العثماني من مصادره الأولية على نحو وفر المادة العلمية التي نقل عنها المؤرخون الغرب المعاصرون بل لقد وصلت هذه الأعمال – وهى جزء من الأعمال التي اهتمت بما عرف بالمسألة الشرقية – إلى حد التنبيه إلى أن دراسة هذه المسألة قد تمت في نطاق التاريخ الدبلوماسي الغربي؛ ولذا فهي تعكس وجهات نظر أوروبية بحتة ومتحيزة غالت في تقديم الأدوار الأوربية وتناولت العالم الإسلامي باعتباره مجرد موضوع للتوازنات الأوروبية في مرحلة التوسع والقوة الأوروبي، ومن ثم نبهت هذه الأعمال إلى خطورة المشاكل التي تعوق توافر المصادر التوثيقية «الشرق أوسطية «التي تساعد

دراسة رؤية الفواعل الأقليمية خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر والجدير بالذكر هنا أن بعض الدراسات التاريخية - غير المعاصرة - قد قبلت هذا النوع من التحيز في دراسة المسألة الشرقية أي من خلال مصادر أوروبية أساسًا، والذي نبهت مصادر غربية إلى ضرورة علاجه، فانطلاقًا من القول بأن الشرق الإسلامي كان مجرد موضوع ليس فيه حياة، وأن المسألة الشرقية ليست نزاعًا بين دول أوروبية ودول شرقية ولكن نزاع بين الدول الأوروبية حول هذا الشرق الإسلامي - انطلاقًا من هذه المقولة فضلت هذه الدراسات دراسة المسألة الشرقية من منظور مراكز السياسة الأوروبية لفهمهما عن سياسة الغرب وآرائهم.

ج - أما الصورة الثالثة من التحيز في مجال المصادر فتظهر في شكل غياب الدراسات الغربية في مجال التقييم النقدي التراكمي للبحوث ليس في مجال التاريخ العثماني فحسب. ولكن في مجال الدراسات التاريخية الإسلامية بصفة عامة، فإذا كانت الدراسات العربية الإسلامية في منهجية التاريخ الإسلامي قد بحثت في طبيعة التراكم العلمي المنهجي والمعنوي على صعيد أعمال أعلام مؤرخي العصور الإسلامية المتخلفة إلا أن مصادر العصر العثماني - وخاصة القرون الثلاثة الأخيرة منه لم تدخل في نطاقها، كذلك فإن الدراسات التاريخية الإسلامية الحديثة والمعاصرة المتخصصة في العصور المختلفة ومنها العثماني لم تلق اهتماما لتحديد طبيعة التراكم العلمي على صعيدها.

وفي المقابل، نجد صورة عكسية في الغرب حيث يهتم أعلام دراسة التاريخ الإسلامي من المستشرقين ومن المؤرخين بالتقييم النقدي التراكمي للجهود التي تفرزها الجماعات البحثية الغربية في مجالات متعددة ومختلفة (تاريخ الحضارة،

تاريخ الأفكار، تطور الرؤى الغربية عن الإسلام والمسلمين...)، ومما لاشك فيه أن أمثال هذه الدراسات النقدية التراكمية هي التي تساعد على اكتشاف التحيزات كما تمثل المنطلق للبحث في مجالات جديدة، ومن أهم النتائج التي يمكن استخلاصها من بعض الدراسات النقدية الغربية والتي تكشف بدورها عن نمط عام التحيز تشترك فيه الدراسات الغربية المعاصرة في التاريخ الإسلامي: هو أن هذه الدراسات اتجهت منذ منتصف القرن العشرين إلى توظيف أساليب مفاهيم العلوم الاجتماعية في التحليل مما فتح الطريق أمام موضوعات ومجالات بحثية جديدة مثل التغير الاقتصادي والصراع الاجتماعي والخصوصية الداخلية للمجتمعات الإسلامية والتعددية بين الدول الإسلامية، وجميعها موضوعات تغلب منظور تفتيت التاريخ الإسلامي وتضحي بالرؤية الكلية لأبعاده. وذلك على عكس الرؤية التي أفصحت عنها كتب التواريخ العامة الإسلامية الكبرى والمسماة «التقليدية» والتي غلب عليها الطابع الكلي العالمي وليس التعددي للتاريخ الإسلامي. كذلك أبرزت صور الرضا والإجماع وليس الصراع.

هذا، ولقد كان من أهم أبعاد دعوات عربية معاصرة لإعادة كتابة التاريخ الإسلامي تلك الدعوة للحفاظ على فكرة تواصل وحدة هذا التاريخ واستمراره بالرغم من تنوع وتعاقب عصوره، كذلك الدعوة لتطوير الرؤى الكلية الشاملة تخطيا للجزئية والخصوصية والمرحلية، أي تخطيًا لتحيزات التي تقع فيها بعض الرؤى الغربية التي تركز على مراحل عربية أو تركية أو مغولية متغافلة بذلك عن علامات استمرار الوحدة الحضارية الإسلامية أو عن استمرار توسع وانتشار الإسلام حتى بعد انتهاء عصر الفتوح الكبرى الأولى، هذا ولقد ساهمت بعض الأعمال الغربية الرائدة في تقديم مثل هذه الرؤية الكلية التي تجمع التعددية والخصوصية والجزئية والصراع في إطار كلي ومستمر الإسلامي وحضارته.

- **2 - التحيز في مجال تقويم اتجاهات التطور في الممارسات الدولية العثمانية: تشويه العلاقة بين «النظرية والتطبيق» في الإسلام:**

ظهر هذا النمط عن التحيز على صعيد تيار من الدراسات التي وظفت التاريخ الإسلامي - وخاصة نماذج عن ممارسات وأنماط تفاعلات الدولة العثمانية - في تحليلاتها لتحقيق أهداف بحثية متنوعة، وهذا التيار يتعرض للتطور الزمني للتاريخ الدبلوماسي الإسلامي، كغاية في حد ذاته ولكن يوظفه في شكل تحليل مادته بالاستعانة بأطر نظرية من أجل دراسة عمليات التغيير في السياسات الخارجية للأطراف الدولية الإسلامية أو في عمليات النظام الدولي. ومن بين أهم تحيزات ذلك التيار تلك التي سعت إلى استخلاص تعميمات حول العلاقة بين النظرية الإسلامية في العلاقات الدولية وبين التطبيق والممارسات الإسلامية الدولية.

ويدور هذا النمط من التحيز حول قضيتين: التطور نحو التعددية السياسية الإسلامية الدولية بعيدا عن مثالية الدولة الإسلامية في ظل خلافة إسلامية، والتطور نحو العلاقات السلمية بين المسلمين وغير المسلمين وهي العلاقة التي تقوم على مفاهيم ومبادئ المصلحة المشتركة بعيدًا عن مثالية الجهاد. ويكمن وراء هاتين القضيتين والتي يثير تفسيرهما ودرجة قبولهما من عدمه جدلا كبيرًا بين المنظور الإسلامي وغيره من المنظورات (بل وبين روافد من المنظور الإسلامي) تكمن خلفية عامة هي: التطور الذي حدث في درجة اندماج العالم الإسلامي في نظام دولي تهيمن عليه قيم ومبادئ وأسس غربية ومدى اعتراف وحدات هذا العالم وقبولها لهذه الأسس والمبادئ بعد أن كان الأساس في مراحل سابقة من التاريخ الإسلامي هو الفصل بين دار السلم ودار الحرب. كذلك تكمن فكرة التطور الذي حدث نحو انتشار نموذج الدول القومية وشحوب فكرة الأمة الإسلامية أمام

ضغوط ومتطلبات التعددية السياسية الدولية الإسلامية.

وبالاستناد إلى التطور في تيارات الفكر السياسي الإسلامي حول هاتين القضيتين وإلى التطور في نماذج الممارسات الإسلامية الدولية يقيم هنا التحيز مقولة الفجوة بين ما يسمى «المثالية الإسلامية» أو «المنظور التقليدي الإسلامي» وبين اتجاه الممارسات وخاصة خلال العصر العثماني، حيث إن تطور الممارسات الدولية عبر القرنين الأخيرين من عمرها تقريبًا كانت بمثابة نقطة تحول واضحة في العلاقة بين دار السلام ودار الحرب، حيث تحول تدريجيا السلوك العثماني الدولي نحو قبول شروط ومظاهر الاندماج في النظام الأوروبي السياسي والاقتصادي (ومن أهم هذه المظاهر الدبلوماسية التبادلية الكاملة بعد الدبلوماسية المنفردة، الاتفاقات والمعاهدات غير محددة الأجل وسياسيات الإصلاح السياسية والاقتصادية والاجتماعية)، ويصل هذا النمط من التحيز إلى أن النظرية الإسلامية «التقليدية» حول العلاقات الدولية والتي تشكلت خلال فترة القوة والهيمنة، وحتى تم تصفيتها وصولًا إلى وضع العالم الإسلامي في النظام الدولي الحديث والمعاصر.

والجدير بالملاحظة أن متابعة التطورات في نماذج هذه الخبرة، قد اتسمت بأنه تقتطع كل منعطف من هذه التطورات (على مستوى الفكر أو الممارسة) من سياقه التاريخي الزماني والمكاني وهو الأمر الذي كان لابد وأن ينعكس على النتائج، وكان هناك نوعان من هذه النتائج، الأولى ضمنية وغير مباشرة ومن هنا خطورتها لأنها تخدم أهداف عملية للسياسات الغربية، وهى تغيير مدركات وذاكرة الشعوب الإسلامية عن الماضي ليصبحوا أكثر تقبلا للواقع أي واقع استمرار تجزئة العالم الإسلامي المعاصر، وواقع استمرار الخضوع للهيمنة الغربية على أساس أن كل من الواقعين ما هو إلا جزء من تيار عام تولد

تدريجيًا في رحم التاريخ الإسلامي، وأن له أسانيده ومبرراته الشرعية في الفكر والتاريخ، أما النتيجة الثانية فهي تأكيد وإثبات بعض المقولات والرضيات الغربية السائدة ومن ثم فهي تمثل تحيزًا واضح عند تفسير هذه الفجوة المشار إليها، حيث يشير هذا النمط من التحيز إلى أن هناك العديد من الإسلام بقدر ما هناك العديد من المسلمين وأن السياسات مستقلة وليست تابعة للدين الإسلامي، وأنه لا يكفي القول أن الإسلام هو دين المسلمين ولكن القول إن «الإسلام هو المعتقدات السياسية وسلوك المسلمين وما يقولونه وما يفعلونه». ومن الواضح أن هذا الاتجاه ينطلق من إنكار الفصل بين الإسلام وبين ممارسات المسلمين، ويتبنى هذا المنطلق تيار مهم من الدراسات الغربية وهو الذي يحاول أن يتلمس ذاتية وخصوصية الإسلام كعقيدة منزلة لتنظيم الحياة والمجتمع والعلائق بين كافة البشر، ويحذر دائمًا هذا التيار من خطورة التمييز الحاد بين الإسلام «الحقيقي» وغيره أو إعطاء وضع متميز للمقولات الشرعية في مصادر القانون؛ ولذا فإن هذا التيار يرى أنه مهما كان ما يعتقد الناس أنه الإسلام فإن ما يسمى الإسلام «الشعبي» له مغزى خاص حتى لو أدانه الشرعيون والقانونيون الإسلاميون.

وفي مواجهة هذا الاتجاه لا يمكن إلا أن نطرح الأسئلة التالية (كمنطلق لتطوير عملية تصحيح هذا التحيز) هل يعد فهما صحيحًا لإسلام ذلك القبول بالقول بأن خبرة تطور ممارسات المسلمين ومدلول تطور نماذج فكرية إسلامية لتثبت أن مثاليات وقواعد الإسلام لم تعد المحرك ولم تعد أساس العلاقات الدولية الإسلامية؟ وهل هناك تفسيرًا إسلاميًّا لهذه الظاهرة التي لا يمكن أن تنكر الملاحظة العلمية حدوثها تدريجيًّا منذ القرن السادس عشر الميلادي بصفة خاصة ثم مرورًا بضعف وتدهور ثم انهيار القوة العثمانية وسقوط العالم الإسلامي في براثن الاستعمار ثم استقلاله ومن ثم «اندماجه

في الأسرة العالمية الأوسع»؟.

إن الحاجة للإجابة على هذه التساؤلات ضرورة ملحة، فبالرغم من أن أحد المنطلقات الإسلامية الأساسية هي التمييز بين الإسلام وبين فهم المسلمين له وسلوكهم إلا أن منظورًا إسلاميًّا صحيحا لا يمكنه أن يصل إلى تجاوز وجود الإسلام ذاته تحت تأثير الخبرة الإسلامية العلمية، أي لا يمكن أن يتقبل القول أن الخبرة التاريخية تثبت فضل وعدم صحة المثالية الإسلامية أو تثبت ضرورة الاتجاه إلى «العلمنة» تحت ضغط مقتضيات الواقع الجديد.

ولكن يمكن قبول القول إنه نظرًا لانتقال المبادرة إلى أيدي دول كبرى من غير المسلمين أصبح من الضرورة وفقا للشريعة الإسلامية أن يراعي المسلمون مصالحهم استنادًا إلى الأوضاع المتغيرة حيث إنه يصعب في ظل أوضاع الدول الإسلامية المتدهورة إحياء النظرة الإسلامية الأولى إلى الشئون الخارجية والتي تطورت في ظل القوة الإسلامية.

كذلك يجب الاهتمام بالسياق التاريخي الكامل للممارسات الدولية العثمانية التي أبرزت التحول في السلوك العثماني نحو قبول شروط ومظاهر الاندماج الكامل في النظام الأوروبي حتى يمكن أن نفهم فهما علميا حقيقة محصلة القوى والدوافع المتضادة نحو قبول هذا التغيير أو رفضه قبل أن نقوِّمها من خلال ضوابط التفسير الإسلامي.

ولهذا من الأجدر كذلك أن نحدد ضوابط تفسير إسلامي لتراجع التمسك بالنظرية التقليدية أو المثالية الإسلامية في ظل الظروف التي عكست تدهور القوة الإسلامية تدريجيا خلال القرون الثلاثة الأخيرة كذلك لتفسير هذا التدهور وهذا السقوط ذاته تفسيرًا إسلاميًّا، وأخيرًا لبيان ضوابط وشروط إحياء المثالية الإسلامية.

فما هي إذن الضوابط المنهجية الإسلامية التي كان علينا كباحثي علوم سياسية نتعامل مع التاريخ الإسلامي أن نعيها ونستوعبها حتى تنضبط عملية استكشافنا واستخلاصنا للأنماط السلوكية الدولية العثمانية (والإسلامية بصفة عامة) وحتى نتمكن من مناقشة نتائج هذه المقولات المتحيرة؟ فإنه مهما كانت أهمية الاستعانة بأدوات التحليل في العلوم الاجتماعية الحديثة (النظام الدولي) لتقديم تحليل جديد للتاريخ الإسلامي الدولي فإنه يجب أن يكون مضمون واتجاهات هذا التحليل ونتائجه منضبطة بضواط التفسير الإسلامي للتاريخ على مستويات ثلاثة: الوقائع والأحداث محددة الزمان والمكان، القضايا الهامة والمحورية، الاتجاهات الكبرى الزمانية والمكانية لتطور التاريخ الإسلامي، ومما لا شك فيه أن التاريخ العثماني تثير دراسته وتفسيره المستويات الثلاثة السابقة، وأكثر هذه المستويات إثارة للاهتمام في الخبرة العثمانية هو المستوى الثالث وهو الأكثر اتصالًا بموضوع التحيز الجاري مناقشته في هذا الموضوع، في حين سنتعرض للمستوى الثاني عند مناقشة النمط الأخير من التحيز في الجزئية التالية مباشرة من هذه الدراسة.

ودون الدخول في تفاصيل أبعاد الاختلاف بين ضوابط التفسير الإسلامي للتاريخ ونظائرها في التفسيرات الأخرى، أو تفاصيل أبعاد التفسير الإسلامي ذاته فإنه يكفي في هذا الموضع الإشارة إلى الملاحظات التالية:

من ناحية: يرجع أساسا الاختلاف بين التفسير الإسلامي والتفسيرات الأخرى إلى اختلاف الافتراضات والرؤى حول العلاقة الثلاثية الأبعاد بين الله والإنسان والمجتمع والطبيعة، أي حول دور الله والإنسان والقوى المختلفة في تحديد مصير الحركة البشرية، ومن ثم فإن مظهرًا أساسيًّا من مظاهر هذا الاختلاف يدور حول الأوزان النسبية لتأثير كل من العوامل العقيدية والعوامل الاقتصادية- الاجتماعية

لدى كل تفسير.

ومن ناحية أخرى: لا يجب أن نكتفي بالتيار التقليدي المبسط للتفسير الإسلامي والتي يقتصر على مجرد ذكر «الإرادة الإلهية» في صورة متجردة تمامًا من العوامل الأخرى أو ننزلق- تحت حماسة تجديد دراسات التاريخ الإسلامي - إلى البحث في السببية والعلية والقوانين المنشأة للظواهر، ولكن يجب أن نأخذ بمفهوم للتفسير الإسلامي واسع رحب وعلمي في نفس الوقت يبعد عن سلبيات وتبسيطات الجبرية التقليدية التي أنكرت أثر العوامل المادية كرد فعل ضد المنهج المادي ويتخلص أيضًا من مادية وأحادية وحتمية التيارات المادية في التفسير. وهذا المفهوم هو الذي يقدم حلا لإشكالية الجمع- عند التفسير - بين مجموعات العوامل العقيدية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية، فهو الذي يؤكد على النزعة الكلية للإسلام وانفتاحه الكامل على كافة القوى الفاعلة في التاريخ، ولكنه يرفض الحتمية التاريخية والمادية، وهو يوازن بين العوامل المشهودة والعوامل الغيبية ولكن يأتي بالإرادة الإلهية على رأس العوامل المحركة للتاريخ والمعملة للعوامل نفسها في الناس والأشياء بعبارة أخرى فإن هذا التيار يقدم مقتربًا توفيقيًا بين الاعتبارات المادية وغير المادية.

ومن ناحية ثالثة وأخيرة: فإن دراستنا للتطورات في حالة كل نظام من نظم التفاعلات الدولية الإسلامية، أو للتحول من نظام لآخر حتى يمكن مواجهة التحيزات الغربية الخاصة بالعلاقة بين النظرية والتطبيق، إنما يجب أن تتم في ظل ضرورة الفهم الحقيقي للدين وللسنن الإلهية في الكون والإنسان والمجتمع. فإن هذه السنن هي التي تبين لنا أن الإسلام ليس دينًا مثاليًا لبناء مجتمع خال من الصراعات والفتن والانحرافات، تتعطل فيه سنن الله المادية والاجتماعية والكونية. فإن ما يعتبره الغرب فارقًا بين النظرية والتطبيق في

الإسلام ليس في الواقع- وعلى ضوء ضوابط التفسير الإسلامي وخاصة السنن - إلا انعكاسًا حقيقيًا للإسلام، بعبارة أخرى إذا كانت تحيزات غربية قد تقولت- على ضوء الخبرة التاريخية - بعدم مصداقية الإسلام إلا أنه يجب أن نؤكد عند الرد عليها على ما يلي: أن مقتضيات الضرورة العلمية وضغوط الواقع الفعلي لا تلغي أسس الإسلام أو المثالية الكبرى التي يطرحها كهدف يجب أن يسعى إليه المسلمون، وإذا كانت ممارسات المسلمين قد ابتعدت عن تحقيق هذا الهدف (الجهاد لنشر الدعوة والوحدة الإسلامية في ظل مفهوم الأمة) فإن الابتعاد عن المثالية ليس إثباتًا لفشل أو عدم مصداقية هذه المثالية والإسلام الذي قدمها، ولكن هذا الابتعاد إنما يبرره منطق السنن الإلهية في الإسلام.

وهكذا، فإن معايير وضوابط التفسير الإسلامي ساعدتنا على تصحيح مخاطر القراءة التاريخية من أجل استخراج الأنماط النظمية، وحتى لا تكون عملية التنميط هذه تفريغًا من المحتوى الإسلامي للتحليل.

- **3 - التحيز في مجال قضايا وسياسات الدور العالمي العثماني وتدهوره: من قضية ضم الوطن العربي إلى سياسات الإصلاح:**

مر تاريخ الدولة العثمانية بعدة مراحل متتالية: مرحلة النشأة وتبلور القوة والدور الإقليمي (1299م - 1517م)، مرحلة الدور العالمي بين الازدهار وبداية الانهيار (1517 - 1774)، مرحلة الانهيار والسقوط (1774 - 1923).

ويتكون نسيج كل مرحلة من هذه المراحل كما يتكون نسيج عمليات الانتقال من مرحلة إلى أخرى من خيوط عديدة متداخلة اقتصادية واجتماعية وسياسية وعسكرية، ولقد ساهم في نسج هذه الخيوط أطراف إسلامية عديدة (تركية، فارسية، عربية...)، وغير مسلمة (أوروبية أساسًا). كما تعرضت هذه

الخيوط لاختبارات عدة حيث برزت عديد من القضايا المحورية التي تثير الاهتمام بطبيعة السياسات العثمانية، ومسارها، ودوافعها، والعوامل المؤثرة على نتائجها. ومن هذه القضايا: جذور نشأة هذه الدولة كإمارة تخوم، عوامل قوة وازدهار هذه الإمارة وعوامل نجاحها في مرحلة الفتوح الأوروبية الأولى وحتى فتح القسطنطينية، العلاقات العثمانية مع الدول الإسلامية قبل ضم الوطن العربي (بقايا الأندلس قبل سقوطها، المماليك، الصفويين) وبعد هذا الضم (مع الولايات العربية، ومع مراكز القوة الإسلامية الأخرى المستقلة عن السيادة العثمانية)، العلاقات العثمانية الأوروبية في مرحلة امتداد الفتوح، ثم جمودها، ثم انحسارها، ثم بداية الاسترجاع.

وهذه القضايا وغيرها تثير العلاقة بين الأبعاد الداخلية والخارجية للسياسات العثمانية، وتنتشر الإسهامات في مجال دراستها بين المستويين الفكري والتاريخي، ومن ثم تتميز هذه الإسهامات بثراء معركة التحيزات والتحيزات المضادة حول هذه القضايا، نظرًا لتعدد المنظورات والرؤى، تحت تأثير تعقد وتداخل الأطراف المعنية والمصالح والأهداف المتضاربة لهذه الأطراف.

ولكن اختارت الدراسة أن تلقي الضوء على قضيتين أساسيتين:

أولهما: دوافع وأهداف ونتائج التحرك العثماني نحو الوطن العربي.

ثانيهما: دوافع وأهداف ونتائج ما سمى سياسات «الإصلاح» في الدولة العثمانية وإذا كانت القضية الأولى قد تزامنت مع التحول في الدور العثماني نحو التطور العالمي. فإن القضية الثانية إنما تقع في صميم عملية استمرار بقاء وتماسك. ومن ثم عدم سقوط السريع للدولة العثمانية لمدة ما يزيد على القرنين من الضعف والتدهور. بعبارة أخرى فإن القضيتين لا تنفصلان عن وضع الدولة العثمانية في النظام الدولي خلال القرون الأربعة الأخيرة من عمرها. ولكنهما يقعان في نفس

الوقت في صلب اهتمامات معاصرة وخاصة سبل تحقيق الوحدة الإسلامية في مواجهة التحديات الخارجية، عملية إصلاح أو تغيير وتنمية القدرات والهياكل الإسلامية. ومن هنا تكتسب مدلولات هذه الأبعاد التاريخية أهميتها وحيوية مناقشة ما تثيره من تحيزات.

(أ) الوطن العربي في المرحلة العثمانية: التحيزات العربية بين التطرف في الدفاع والتطرف في الهجوم:

بدأت هذه المرحلة بالضم الذي تلاه حكم عثماني للولايات العربية، وحتى سقوطها في يد الاستعمار الأوروبي التقليدي. ولقد كانت أحداث وتفاعلات هذه المراحل الثلاث، والتي جرت كل منها في مرحلة معينة من مراحل تطور القوة العثمانية (الازدهار فالضعف فالانهيار). كانت موضع تحيزات عديدة. هذا ولقد قامت دراسة جادة[1]- تمثل استثناء بين الدراسات العربية من حيث الاهتمام بالنقد التراكمي للأدبيات - بتقديم جهد نقدي مقارن لروافد متنوعة من تيارات فكرية عربية حديثة ومعاصرة. ولقد أبرز هذا النقد أنماط من التحيزات العربية حول أبعاد محددة من التاريخ العثماني. ولقد أمكن ملاحظة أنها تقدم- من منظورات مختلفة بالطبع - إجاباتها على ثلاث مجموعات من الأسئلة: المجموعة الأولى هي: كيف يمكن تنفيذ «الاستحداث» في الوطن العربي (خلال المرحلة الأخيرة من الحكم العثماني أي منذ منتصف القرن التاسع عشر) في إطار «العثمانية» أم في إطار مستقل؟ أما المجموعة الثاني فهي: هل كانت المرحلة العثمانية استعمارًا

(1) وحيث إن هذه الدراسة تنبثق عن تحليل مفصل وممتد عام أساسًا على عملية نقد تراكمي لعدد كبير من الأدبيات، وهو التحليل الذي ورد في الأجزاء المشار إليها من مشروع العلاقات الدولية في الإسلام، فإنه سيصبح من العسير الإشارة إلى كل هذه الأدبيات في نطاق هذه الدراسة كما سيصبح الإشارة إلى بعضها من قبيل الإحالات غير الدقيقة. حيث إن الاهتمام هنا منصبٌ على قضايا موضع التحيز، وليس تحيز مصدر أو آخر، ومن هنا لم تحاول الدراسة تقديم إحالات مرجعية.

واحتلالًا للوطن العربي؟ هل كانت المسئولة عن جموده وركوده وتخلفه وانعزاله عن العالم الخارجي؟ أما المجموعة الثالثة من الأسئلة فهي: ما مدى الثبات أو التحول الذي شهدته المواقف العربية تجاه الدولة العثمانية في ظل التطورات الحديثة في أرجاء الوطن العربي منذ منتصف القرن العشرين؟ وما هي الاختلافات بين المواقف المصرية والمشرقية والمغربية؟ وبالرغم من أنه قد يبدو من الوهلة الأولى أن هناك تميزًا واضحًا بين موضوعات هذه المجموعة الثلاثة وبين التوقيت الزمني لظهور الأدبيات المعبرة عنها، إلا أنه من واقع تصنيف الدراسة المشار إليها، ومن واقع تحليل مضمون واتجاهات الإجابة على هذه المجموعات من الأسئلة فإنه يمكننا أن نشير إلى سمتين عامتين اشتركت فيهما هذه المجموعات الثلاث، هما:

السمة الأولى: التمييز بين تيارين أساسيين من التحيزات العربية: أولهما: تحيز الموقف الإسلامي الذي اتسم بالانزلاق الشديد في الدفاع العاطفي والحماسي عن الدولة العثمانية (سواء من حيث ضمها للعرب، أو نتائج حكمها لهم، أو أسباب تدهور قوتها، وطبيعة علاقاتها مع العرب) نتيجة وضع أحكام مسبقة عن العثمانيين باعتبارهم قادة الشعوب الإسلامية، وخاصة في مجال الجهاد الإسلامي. وثانيهما: تحيز الموقف القومي والثوري والماركسي، والذي اتسم بالانزلاق الشديد أيضًا، ولكن في اتجاه مضاد أي نحو الهجوم حيث لا يرى في تاريخ هذه المرحلة إلا تاريخًا عقيمًا هو سبب البلاء، يقترن فيه الانحطاط والركود العربي بالاستعمار التركي أو الاستعمار العثماني.

السمة الثانية: تشير الدراسة دائمًا وفي أكثر من مناسبة إلى تساوي روافد كل من التحيزين في عدة أمور وهي: استخدام التعميمات والعاطفة والنظر إلى الأمور ككل وليس كجزء، التعبير عن فكر جامد وغير متحرك لا يستطيع أن

ينصف أو يهدم مضمونًا- وليس مصطلحًا - التاريخ العثماني بطريقة علمية منظمة؛ لأن الإسلاميين أو القوميين يستندون إلى إشكاليات زاخرة بالتناقضات والأخطار؛ لأنها غارقة إما في «متاهات أيديولوجية أو أزمة سلفية»، فهي تنظر إلى تاريخ معقد وطويل ومتنوع على أنه حالة واحدة إما مجردة من النفع أو مجردة من الخطأ، ولأنها تفتقد أدوات التحليل العلمي الرصين للمادة التاريخية، وهو التحليل اللازم لتقديم الأدلة والبراهين على صحة الدفاع أو الاتهام، وليس التحليل الذي يتم جريا وراء ظروف سياسية أو نغمة فكرية أو إطار فلسفي أو أيديولوجي ضيق.

وبالرغم من مطالبة د/ سيار الجميل بدراسة التاريخ العثماني دراسة نزيهة ومجردة من الأغراض والنوازع فهو لم يتصد- كما تصدى مثلًا لنقد دراسة توينبي عن الدولة العثمانية - لتقديم الملامح العملية التي تساعد على تطوير وبديل لهذه النماذج المتحيزة في النظر إلى قضايا تاريخ الوطن العربي في المرحلة العثمانية.

ومن بين أهم تلك القضايا التي اجتهد مشروع العلاقات الدولية في الإسلام في تقديم إعادة قراءة لها وتحليلها قضية «ضم» الوطن العربي، وقضية ما سمى الحركات «الانفصالية أو الاستقلالية أو القومية أو التحررية» عن الدولة العثمانية، والتي ظهرت بصفة خاصة خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر.

وكلتا القضيتين تقعان- ولكن بدرجتين مختلفتين - في صميم العلاقات (الإسلامية - الإسلامية) ولكن دون انفصال عن طبيعة الإطار الدولي المحيط، وكيفية تأثير المتغيرات الخارجية (الأوروبية - المسيحية) على هذه العلاقات. ومن ثم فإن الفهم العلمي المنظم لهما لا ينفصل عن فهم وضع الدولة العثمانية والوطن العربي في قلب التوازنات العالمية في المراحل التاريخية المعينة. وسنركز

في هذا الموضع على القضية الأولى فقط.

وهذه القضية بدورها تنقسم إلى مستويين: مستوى ضم مصر والشام بعد جولات زمن المعارك العسكرية، ثم استكمال ضم باقي أرجاء الوطن العربي بآليات أخرى. وكلا المستويين يقع في صميم مناقشة دوافع وأهداف وآليات تحرك التوسعات العثمانية نحو الجنوب بعد أن اقتصرت ولمدة ما يزيد على قرنين (1299م - 1512م) منذ بدايتها كأمارة على التوسع غربًا وشرقًا.

فما هي إذن النتيجة التي توصلنا إليها؟، وما هي أولًا المقولات التي انطلقنا من مناقشتها؟، وكيف تمت هذه المناقشة بالنسبة لهذين المستويين؟

بمراجعة العديد من الأدبيات حول المستوى الأول من القضية أمكن التميز بين مجموعات من المقولات المتضادة التي تقدم الإجابة على السؤال التالي: لماذا أسقط العثمانيون المماليك في مصر والشام (وهو السقوط الذي كان بمثابة أول حلقة في دائرة ضم العثمانيين للدول العربية) ولماذا اتجهوا للجنوب عامة؟ وتنقسم هذه المقولات بين المحورين التاليين: من ناحية: تصميم العثمانيين على ضم مصر والشام تدعيمًا لنفوذهم في مواجهة الصفويين، وتأكيدًا لانفراد زعامتهم للعالم الإسلامي، وتحقيقًا لأهداف ومصالح رؤيتهم الاستراتيجية العالمية التي كشفت عن نفسها مع سليم الأول.

من ناحية أخرى: كان التحرك العثماني حماية للشرق الإسلامي والتجارة الإسلامية من الخطر البرتغالي بعد أن اتضح عجز المماليك عن مواجهة الخطر بمفردهم أو بالتحالف مع قوى إسلامية أخرى.

وكان لابد أن تنطلق مناقشة هذه المقولات من محاولة الإجابة عن عدة أسئلة فرعية مترابطة: ما هي طبيعة العلاقة بين الصفويين والمماليك، ما هي قدرات وإمكانات المماليك لمواجهة الخطر البرتغالي وحماية العالم البرتغالي وحماية

العالم الإسلامي كله؟ هل كان بمقدور المساعدة العثمانية للمماليك أن تساعد في هذه المواجهة؟ وهل كان المماليك على استعداد للتعاون مع العثمانيين؟ وهل كان من الممكن حدوث هذا التعاون في ظل الصراع العثماني الصفوي، والتفاهم الصفوي المملوكي، والحوار الصفوي البرتغالي؟

واقتضت الإجابة عن هذه الأسئلة البحث في محاور مختلفة للمادة التاريخية، والمقارنة بين مدلولاتها، والربط بين نتائج المقارنة، (والقصور الأساسي في هذه العملية كان عدم الاستعانة بمصادر تركية مباشرة أو مترجمة والاضطرار إلى الاستعانة بمصادر تركية مباشرة أو مترجمة. والاضطرار إلى الاستعانة بمصادر غربية قدمت تحليلاتها بالاستعانة بمثل هذه المصادر).

وتتلخص المقولة الأساسية لنتائج هذا التحليل فيما يلي:

في نفس الوقت الذي كانت فيه نتائج عملية الكشوف والجغرافية تمهد الطريق لبداية توازن دولي جديد اختلفت فيه الأوزان النسبية بين القوة الإسلامية الدولية والقوة المسيحية الدولية: شهد العالم الإسلامي بدوره تطورات هامة أدت إلى ظهور توازن قوى إسلامية جديدة يلعب فيه العثمانيون وليس المماليك دور الفاعل الإسلامي المركزي في العالم الإسلامي. ولقد تأثر بعمق تشكيل هذا التوازن الجديد بعامل خارجي وهو بداية الهجمة الأوروبية – المسيحية الجديدة.

ولقد كانت هذه المقولة الأساسية محصلة لعدة نتائج فرعية متراكمة تتلخص كالآتي:

1. لم يكن الخطر البرتغالي يهدد دولة المماليك فقط، ولكن كان يهدد وجود ومصالح العالم الإسلامي بأسره.
2. تدني القوى المملوكية وفشل جهودها الدبلوماسية (التنسيق مع البندقية وفرنسا، أو التعاون مع بعض القوى الإسلامية مثل الصفويين، الإمارات الهندية، اليمن) والعسكرية في احتواء الخطر البرتغالي. فلم

يعد بوسع المماليك– على ضوء أوضاعهم السياسية والاقتصادية التي وصلت حدًا كبيرًا من السوء والتدهور – الاستمرار في مقاومة البرتغاليين، وحتى الانتصار عليهم؛ ومن ثم لم يكن قتال العثمانيين للغورى وطومان بأي هو الذي قضى على أملهما في هذا الاستمرار. فلقد وصلت الأوضاع الداخلية حدًا كبيرًا من التدهور تحت تأثير تحول طرق التجارة العالمية، وتحت تأثير ضغط وأعباء تزايد نفقات الحرب مع البرتغاليين، ومواجهة هجمات القرصنة الأوروبية على شواطئ البحر المتوسط، ومن ثم أحكمت حلقات ضعف وتدهور الدولة المملوكية خلال القرن الأخير من حياتها، والتي نالت من قدرتها على القيام بدور مركزي في العالم الإسلامي، والذي سبق وقامت به خلال القرنين الأولين من حياتها.

3. كان التدخل العثماني لملء الفراغ العسكري والسياسي بعد ضعف المماليك يحقق مصالح عثمانية أساسية وهامة تنبثق عن أهداف استراتيجية عالمية جديدة سياسية واقتصادية وعسكرية. وكان ضم قلب العالم الإسلامي– في ظل المعطيات (العثمانية– الأوروبية – العربية)– يحقق هذه الأهداف. ولقد كان بالفعل هذا الضم نقطة تحول أساسية في طبيعة قوة ودور الإمبراطورية العثماني؛ حيث انتقلت منذ بداية القرن السادس عشر من مرحلة الدور الإقليمي إلى الدور العالمي. ولقد كان من أهم هذه الأهداف والمصالح: تدعيم قواعد دفع عملية التوسيع في أوروبا، حماية الجناح الجنوبي للإمبراطورية من خطر الالتفاف الأوروبي البرتغالي في المحيط الهندي والأسباني في البحر المتوسط وخطر القوة الشيعية الجديدة، تدعيم القوة الاقتصادية التي ترتكز عليها المشروعات العسكرية المستقبلية، ومن ثم إحكام السيطرة على الطرق البرية والبحرية

للتجارة العالمية بين الشرق والغرب.

4. ولذا لا يجب الاكتفاء بتفسير واحد لهذا التحرك العثماني، سواء العقيدي المذهبي (ظهور الشيعة الصفوية، وعدم قدرة العثمانيين على تصفيتها بصورة تامة مما استلزم تأمين الجناح الشرقي في الشام ومصر)، أو القومي (تغلب العنصر التركي على العربي)، أو السياسي المصلحي (تأكيد الهيمنة والزعامة للعالم الإسلامي)... ولكن يجب القول إنه تشكلت توجهات وأهداف إستراتيجية عثمانية جديدة، وتوافرت العوامل المبررة والدافعة للتوسع نحو الجنوب، كما توافرت العوامل والظروف التي هيأت نجاح هذا التوسع. ولم يكن في هذا النجاح تحقيق لمصالح عثمانية ضيقة ولكن لمصالح إسلامية كبرى أيضًا.

5. وإذا كان التحرك العثماني يشير في الأذهان المعاصرة كل إشكاليات تحقيق وحدة العالم الإسلامي عن طريق الضم بالعمل العسكري، فإن هذا التحرك لملء الفراغ السياسي والعسكري بعد ضعف المماليك لم يكن في هذه المرحلة التاريخية يحقق المصالح العثمانية السابق توضيحها فقط، ولكن يحقق مصالح الأمة الإسلامية، وحمايتها من خطر تطرف أوروبي مسيحي، كان يسعى بدوره لملء هذا الفراغ. بعبارة أخرى لم يكن الضم العثماني بديلًا سيئا ظالما بل يعد بديلًا قادرًا على التصدي لما هو أسوأ بالنسبة للإسلام ككل. بل لقد كان - وفق ظروف وطبيعة عصره - مقبولا من الأطراف المعينة (فلقد أشارت مصادر تاريخية أولية إلى ترحيب أهل الشام بالسلطان سليم، كما لم يكن انتصار سليم على طومان باي - في نظر مصادر أخرى (ابن إياس) أكثر من مجرد انتصار ملك رومي على ملك رومي آخر).

هذا ولقد تم استكمال ضم أجزاء أخرى من الوطن العربي خلال الربيعين الثاني والثالث من القرن السادس عشر الميلادي. ولقد امتد النفوذ العثماني إلى ولايات شمال أفريقيا بدون أعمال ضم عسكرية مباشرة. وكان هذا النفوذ حماية لها من الهجمة الأسبانية بعد إتمام استرجاع الأندلس. ولا يمكن أيضًا فهم دوافع ونتائج التحرك العثماني على هذا الصعيد بدون فهم أمرين: من ناحية دور الدولة العثمانية في التوازن الأوروبي بين البوربون والهابسبورج خلال هذه الفترة، وهو الدور الذي انعكس على الحروب العثمانية في أوروبا بقدر ما انعكس على توجهها نحو حوض المتوسط، وشمال أفريقيا بصفة خاصة حيث احتدمت الصراعات العثمانية - الأسبانية. ومن ناحية أخرى: كانت دول (أسر) وسط وشرق أفريقيا في حالة ضعف سياسي كامل على نحو ساعد - قبل امتداد النفوذ العثماني - على تغلغل البرتغاليين والأسبان على سواحل هذه المناطق المتوسطية والأطلنطية. هذا ولقد كان تمكين النفوذ العثماني الإسلامي ضرورة لمنع استعانة أمراء دول أفريقيا المتنازعين بأطراف خارجية مسيحية في مواجهة بعضهم البعض، أو في مواجهة النفوذ العثماني.

ولهذا يمكن القول إن الدور العثماني - وكما تعترف بذلك عدة مصادر عربية واستشراقية على حد سواء - قد تصدى لموجة العداء الصليبية الجديدة التي حركها شارل الخامس كتتمة لحركة فرديناند الثاني الذي أتم استرجاع الأندلس. فلقد تخلى الأسبان - نظرا لصمود القوة البحرية العثمانية أمام المحاولات الأسبانية المتكررة للسيطرة على الجزائر وتونس وليبيا حتى نهاية القرن السادس عشر الميلادي - تخلوا عن فكرة غزو شمال أفريقيا، واكتفوا مثل البرتغاليين ببضع ثغور بحرية متفرقة. وبذا وبعد أن انتهت آخر حلقات الصراع الأسباني العثماني في المتوسط تجمد الوضع منذ نهاية القرن السادس عشر على أن يكون الساحل الشمالي أوروبيا مسيحيًا والساحل الجنوبي عربيا

إسلاميا. وهو الوضع الذي تغير مع موجة الاستعمار التقليدي منذ بداية القرن التاسع عشر، وهذه قضية أخرى.

(ب) سياسات «الإصلاحات» العثمانية: بين إهمال دراسة المتغيرات الداخلية وبين إشكاليات النقل عن الغرب:

يعد استكشاف أبعاد التحيز عند دراسة ما يسمى «الإصلاح» أو عصر التنظيمات العثمانية أو» تأثير الغرب على الدولة العثمانية» - يعد محصلة عملية نقد تراكمي لتيار من التحليلات، وليس عملية نقد لأعمال محددة وعلى نحو منفصل. فإن أبعاد هذا التحيز متعددة ومتداخلة. وقد لا تكون مقصورة على تصورات غربية فقط، ولكن تمتد أيضا إلى تصورات عربية. كما أن المصدر الواحد قد يقع في بعد واحد من أبعاد التحيز (التي سبق الإشارة إليها) في حين يكشف صراحة عن خطأ التحيز في أبعاد أخرى، بل وقد يضع تصورًا لعلاج أحد هذه الأبعاد.

إذن ما هي أبعاد نمط التحيز الخاص بهذه القضية؟ وكيف تتداخل؟ يمكن الإجابة على النحو التالي:

1 - يتمثل البعد الأول في إهمال دراسة دور المتغيرات العثمانية الداخلية عند دراسة ما عرف بـ» المسألة الشرقية»، ويعكس ذلك الإهمال المقولة التالية: يرجع استمرار الدولة العثمانية دون سقوط لمدة تقرب من القرنين إلى توازنات القوى الأوروبية خلال القرنين منذ الربع الأخير من الثامن عشر وحتى الربع الأول من العشرين؛ فلقد فرضت هذه التوازنات الحفاظ على بقاء هذه الدولة حتى تتم الإجراءات المناسبة، وفي الوقت المناسب لتقسيمها، ودون تعريض التوازنات الأوروبية القائمة لخطر جسيم يهدد استقرار وأمن النظام الأوروبي برمته.

ومن الواضح أن هذه المقولة تعكس تحيزًا يُعلي من قيمة دور الفاعل

الأوروبي، ويجسد الدولة العثمانية كمجرد موضوع للفاعلات الأوروبية، أو باعتبارها مجرد فاعل سلبي يتلقى الأوامر الأوروبية. بعبارة أخرى، فإن هذا التحيز أعطى انطباعًا أن القوى الأوروبية الكبرى ذات قدرة كبيرة على مجريات الأحداث، في نفس الوقت الذي لم يعط فيه وزنا كافيا لتأثير القوى الداخلية العثمانية. هذا وقد بادرت مصادر غربية رائدة في دراسة المسألة الشرقية ببيان أسباب ظهور هذا التحيز وكيفية علاجه.

فلقد ظهر هذا البعد من التحيز لعدة أسباب من أهمها - قيام الأوروبيين بأنفسهم بدراسة «المسألة الشرقية» والإمبراطورية العثمانية من الخارج، والاستعانة بمصادرهم الأوروبية وليس العثمانية، ومن أجل خدمة سياسات حكوماتهم وأهدافها ومصالحها العسكرية والسياسية والاقتصادية تجاه الدولة العثمانية - تأثر الأطر الفكرية للمؤرخين الأوروبيين بمفاهيم الليبرالية والقومية، ومن ثم نظرتهم للإمبراطوريات متعددة القوميات ككيانات غير طبيعية لابد أن تسقط عدم تعاطف الأوروبيين مع هذه الإمبراطورية المسلمة التي تلتصق بها تصورات الأوروبيين عن الإسلام والمسلمين.

وأحد السبل لعلاج هذا التحيز هو محاولة فهم لماذا استمرت الدولة العثمانية مدة طويلة، وعلاقة هذا الاستمرار بحركة «الإصلاحات»، والعلاقة بين الإصلاحات الحكومية وبين القوى الداخلية المعارضة لها. ومن الواضح أن هذا السبيل يعكس رفض الاعتماد المطلق على الرؤية السلبية للدولة العثمانية باعتبارها كيانا محكوما عليه بالدمار على يد القوميات الصاعدة في الأراضي التي كانت تحكمها، وعلى يد القوى الأوروبية التي تترصد بها. فهو يعكس الاهتمام بالنظر إلى التاريخ العثماني من الداخل تصحيحا للنظرة الضيقة من خلال المنظور الأوروبي التقليدي للتاريخ الدبلوماسي للمسألة الشرقية.

ومن ثم، فإن من أهم متطلبات تنفيذ هذا السبيل هو البحث في وثائق مصادر عثمانية وليس أوروبية فقط؛ حتى يمكن فهم تطور عملية صنع القرار في الدولة العثمانية والضغوط الداخلية التي تعرضت لها. وذلك من خلال دراسة عميقة للتاريخ الاجتماعي والاقتصادي العثماني. وكان هذا المجال- حتى عقدين مضيًا - من أقل مجالات دراسة التاريخ العثماني تطورًا وجذبًا للاهتمام.

ولكن ألا يمكن أن يقود ذلك السبيل إلى تحيز آخر؟

2 - فمع هذه الدعوة للاهتمامات بتأثير سياسات الإصلاح إلى جانب تأثير التوازنات الأوروبية: يبرز مجموعة أخرى من التحيزات تتجه إلى إلقاء مسئولية الفشل في علاج التدهور والانهيار على أسباب داخلية، مرجعها أساسًا المعارضة الداخلية، وخاصة من القوى الدينية. ويتمثل هذا التحيز في النظر إلى ما سمى «الإصلاحات» (والتي هي في الأساس أخذ من- ونقل عن - الغرب وتحت تأثيره وضغوطه) نظرة إيجابية تأييدية، واتهام من عارضوها بالرجعية والسلفية، وبأنهم سبب تدهور الدولة العثمانية، وعدم قدرتها على إدخال الإصلاحات الحقيقية.

هذا ويكتسب اكتشاف هذا التحيز ومناقشة أسبابه وعواقبه وكيفية علاجه أهمية خاصة. حيث تصبح الخبرة العثمانية في هذا المجال ذات مدلولات مهمة بالنسبة لقضية من أخطر القضايا المعاصرة وهي قضية عمليات الإصلاح أو التغيير أو التحديث في نظم الدول الإسلامية عن طريق الأخذ عن نماذج غربية أو تحت تأثير قوى ضغط خارجية. فإن سياسات «الإصلاحات» العثمانية لم تكن- من حيث دوافعها وطبيعتها ونتائجها - عملية داخلية فقط، ولكنها تقع في صميم التفاعلات الدولية الكبرى في هذه المرحلة. ومن هنا خصوصية هذه الخبرة العثمانية بالنسبة للتنظير حول التفاعل بين الداخلي

والخارجي في هذه العمليات المتعددة. وهذه العمليات تثير بدورها كل أبعاد الجدال بين التوجهات المختلفة حول أسباب ما أضحى عليه حال المسلمين خلال القرنين الماضيين، وهل هذا مرده فشل الإسلام أم فشل تطبيقاته وحول سبل إحياء وتجديد المجتمعات والنظم الإسلامية. ومع ذلك فان فهم ضوابط ومعايير تقويم حركة الإصلاح العثمانية في حاجة لدراسات مقارنة تراكمية على عدة مستويات، وفي عدة مجالات تثير مجموعة تساؤلات: وهي تتلخص كالآتي:

(أ) معنى «الإصلاح» وهدفه: هل من داخل نفي النظام، ومن أجل إحيائه وتجديده، وفي ظل ضوابط ومعايير إسلامية؟ أم للانتقال إلى نظام آخر مختلف تمامًا عن طريق النقل عن الغير؟ وفي هذه الحالة الأخيرة يثور التحفظ على استخدام مصطلح الإصلاح حيث يصبح- في الحالة العثمانية، وخلال القرن التاسع عشر بصفة خاصة - مصطلح «تأثير الغرب والنقل عنه» أكثر ملائمة.

وهذا يقتضي بدوره الإجابة عن السؤال التالي: هل بدأت الإصلاحات العثمانية بالمعنى الأول وانتهت إلى الثاني؟ وكيف؟ ولماذا؟

(ب) الدوافع نحو إدخال الإصلاحات: هل ذاتية لإحداث تحول حقيقي أم تحت ضغط من الخارج اتفاقًا مع مصالح قوى خارجية؟ وما نمط ودرجة ومجال تأثير هذا الضغط الخارجي ابتداءً من فرض الإصلاح وخلال عملية تنفيذه؟

(جـ) معضلة الإصلاح: كيف يمكن نقل الأبعاد المفيدة عن الغرب دون النيل من الذات والعقائد؟ وهل هذا ممكن في ظل توازن القوى الدولي الذي لا يكون في صالح الطرف الذي في حاجة للإصلاح؟

(د) مضمون السياسات الإصلاحية: فهي متنوعة الأبعاد: عسكرية،

ودبلوماسية، واقتصادية، واجتماعية، وسياسية، من ثم فهناك حاجة لتحديد الأولوية التي حظى بها كل بعد من هذه الأبعاد، وأيهم كان تحديًا وإثارة للمعارضة الداخلية؟

(هـ) أهم القوى المعارضة ودوافعها ومبرراتها: ودرجة تأثيرها بالمقارنة بدرجة تأثير الضغوط الخارجية على تفريغ الإصلاح من محتواه الإيجابي.

وحيث إنه لا يمكن في هذا الموضع الإجابة بالتفصيل عن هذه الأسئلة على نحو يبين سبل علاج التحيز السابق توضيحه إلا أنه يمكن الإشارة إلى ثلاث مراحل متميزة من حيث مضمون الإصلاح ودرجة المعارضة ودرجة الضغط الأوروبي.

المرحلة الأولى: شهدت الإصلاحات العسكرية والفنية فقط دون نقل مؤسسات أو آراء سياسية أو قيم اجتماعية غربية، وكانت المعارضة الدينية قوية لهذه الإصلاحات التي بدأت في نهاية القرن الثامن عشر مع سليم الثالث عقب الهزائم الخطيرة أمام روسيا.

أما المرحلة الثانية: والتي شغلت النصف الأول من القرن التاسع عشر فلقد شهدت إصلاحات حكومية ومجتمعية واقتصادية أكبر لمواجهة القوى الأوروبية، وللحفاظ على السيطرة على الشعوب غير المسلمة (القضاء على الانكشارية، وتجديد الجيش وقطع علاقته بالعلماء، التغير في نظم التعليم نحو مزيد من التعليم المدني العسكري والطبي، الفصل بين مجلس تشريعي برئاسة شيخ الإسلام، وبين مجلس مدني للقوانين والقواعد المدنية) وتبلورت المعارضة الدينية في هذه المرحلة وتبلور أيضًا الانعزال بين الدين والمجتمع. ولكن فشلت هذه المعارضة نظرًا لتزايد الضغوط الخارجية. وتزايد احتياج السلطان العثماني للمساندة البريطانية والفرنسية أمام تزايد مشاكل البلقان، وتزايد التهديدات الروسية.

أما المرحلة الثالثة: والتي شغلت النصف الأخير من القرن التاسع عشر، فلقد تبلور على صعيد أخطر الإجراءات. وهو تطبيق المساواة بين المسلمين وغير المسلمين (1856) وذلك في وقت تزايد فيه- بعد حرب القرم - التهديد الأوروبي لتماسك الإمبراطورية حيث أخذت القوى الأوروبية تتجه لاستقطاع أجزاء من الولايات العربية، وتبلورت أبعاد المعارضة لتظهر قوى جديدة «غير محافظة» هذه المرة. ولكن «ديمقراطية» تقاوم استمرار السمات الاستبدادية في حكم السلطان عبد الحميد الثاني، حيث لم يلتزم بتطبيق إصلاحات القانون الأساسي (الدستور) 1876.

ويمكن في هذا الموضع وعلى ضوء العرض الموجز السابق الإشارة إلى أمرين يقع الانتباه إليهما في صميم فهم آلية هذا النمط من التحيز وكيفية علاجه.

والأمر الأول: هو أبعاد الدور الأوروبي السلبي التأثير على هذه العملية الإصلاحية، سواء من حيث فرضها أو من حيث التأثير على تنفيذها. ولقد اعترف بهذا التأثير السلبي أكثر من مصدر غربي استنادًا إلى الأسس التالية: من ناحية: تقويم الحكومات الغربية لمشاكل الدولة العثمانية على ضوء مصالحهم واهتماماتهم بالتجارة والاقتصاد، ومن ثم اقترحت هذه الحكومات الإجراءات الإصلاحية التي تلائم تحقيق المصالح وسعت إلى تنفيذها بسرعة دون الأخذ في الاعتبار حقيقة المشاكل التي تواجه العثمانيين عند هذا التنفيذ.

ومن ناحية أخرى: ضغطت القوى الغربية لإتمام بعض الإصلاحات، وذلك باستغلال الأقليات المسيحية من أجل هدم الإمبراطورية والسيطرة على اقتصادها، وكذلك استغلال بعض الإصلاحات الإدارية لخدمة الأهداف الغربية بصورة أكثر فعالية، وعلى حساب شعوب المسلمين.

ومن ناحية ثالثة: لم تقم القوى الأوروبية بإقناع العثمانيين بإقامة أفضل حكومة.

ولكن منعتهم القيام بذلك بل ودفعتهم إلى النقيض. حيث إن تأثير القوى الأوروبية كان سلبيًا لأنه تمت ممارسته من خلال القوة العسكرية والتهديد باستخدامها، ومن ثم فإن الدولة العثمانية أقدمت على الإصلاحات- ليس لإنجاز إصلاح حقيقي - ولكن لإرضاء الدول الغربية وحفاظًا على الاستمرار.

ومن ناحية رابعة: تحيز الأوروبيون في نظرتهم وعند تقويمهم للإصلاحات العثمانية؛ لأنهم نظروا إليها من خلال المعايير الذاتية لنماذجهم الأمر الذي أدى إلى الفشل وفي تكوين صورة حقيقية لديهم عما يقوم به العثمانيون أو ما يجب أن يقوموا به.

الأمر الثاني: فهو أن النقل عن الغرب والأخذ عنه ليس في حد ذاته وفي كلياته قيمة إيجابية بصورة مطلقة ودائمة، وخاصة حين يتم تحت تأثير ضغط خارجي، وفي مرحلة من مراحل تدني وتدهور القوة الذاتية مثل التي جرت فيها الإصلاحات العثمانية خلال القرن التاسع عشر. حقيقة سبق وأخذ العثمانيون عن الغرب وخاصة في المجال العسكري والتقني، كذلك سبق وقدم العثمانيون امتيازات للدول الأوروبية، ولكنها جميعًا كانت ممارسات تمت في ظل القوة العثمانية، بل ودعمت من عناصر هذه القوة، لأنها جرت في ظل ظروف داخلية وخارجية مختلفة عن ظروف إصلاحات القرن التاسع عشر. حيث إن الأخيرة جاءت إرضاء لأوروبا وتحت ضغطها، وتحت ضغط هزائم عسكرية خطيرة حاقت بالدولة العثمانية في نطاق عملية تحول مركز القوة العالمية نحو أوروبا، ومن ثم اتجاه الأنظار نحو النموذج الغربي - المسيحي الحضاري.

ولم يكن ما سمى «الإصلاحات» في هذه الفترة إلا عامل تكريس للضعف، والإعداد للانهيار التام، واحتواء ما تبقى من عناصر القوة. فبالرغم من هزائمها العسكرية وتأخرها الاقتصادي- بالمقارنة بما كان يحدث في الغرب - لم تكن

الدولة العثمانية مطلقة الضعف عسكريًا، وكانت كيانًا ضخمًا لا يمكن إسقاطه دفعة واحدة كما حدث مع الإمبراطورية المغولية في الهند في منتصف القرن الثامن عشر. ولذا كان السبيل هو خلق علاقات اعتماد على الغرب تكمل من إضعاف هذا الكيان، وتنال من صميم إرادته، وصميم ذاتيته، وأسس شرعيته في الداخل، وكما كانت الإصلاحات الاقتصادية وسيلة لإكمال دمج الدولة العثمانية في النظام الرأسمالي الغربي، فإنه ما عقدته من مخالفات ومعاهدات أكمل اندماجها في نظام الدول الأوروبية. ولم تكن لتؤدي جميع هذه السبل إلى إحياء أو تجديد مجتمع إسلامي، ولكن كانت سبيلًا لقطع صلة الحركة «الإصلاحية» عن الإسلام، وعزل الدين عن المجتمع أي وضع جذور العلمنة والابتعاد عن أسس إسلامية.

ومن هنا تبرز أهمية ومغزى البحث بنظرة جديدة في أبعاد دور قوى المعارضة الداخلية لهذه الإصلاحات. حقيقة يؤدي الاهتمام إلى موازنة الاهتمام التقليدي بأثر التوازنات الأوروبية - الأوروبية فقط على عملية استمرار الدولة العثمانية قرنًا ونصفًا دون انهيار (كما سبق التوضيح). ولكن يجب الحذر ألا يكون هذا سبيلًا لتحيز آخر يهدف لإلقاء مسئولية فشل الإصلاحات على الداخل أساسًا، وعلى من اقترنوا بالإسلام بصفة خاصة. أي طبقة العلماء التي وصفت بالقوى «المحافظة» أو «الرجعية أو السلفية». وبالرغم من أن هذه القوى لم تكن تعارض نظام الحكم العثماني القائم بقدر ما كانت تعارض طبيعة الإجراءات الإصلاحية التي تأخذ عن الكافر، وتجرد المجتمع الإسلامي وممارساته من خصوصياتها؛ إلا أنه يصبح من التحيز البين الانسياق تمامًا في الهجوم على هذه القوى من المعارضة، كما أنه يكون من التحيز البين أيضًا المساندة الكاملة ولمواقفهم. فإن الموقف الوسط بين هذين التحيزين يتطلب الدراسة العلمية المنظمة لآليات هذه المعارضة،

ومضمون معارضتها، ومبرراتها؛ لتبين مدى ما قدمته من بدائل للإصلاح لتصبح عملية تحول وانتقال من نظام إلى آخر.

إن الإشكالية الأساسية لمثل هذه الدراسة تكمن في التساؤل عن حدود العلاقة بين سبل الإصلاح التي لا تلغي الذاتية الإسلامية، وتكون مستندة إلى أسس النظام الإسلامي وبأساليبه، وبين ضغوط الإطار النظمي الدولي القائم وما تفرضه من قيود على مثل هذه السبل من الإصلاح، ومما لاشك فيه أن الواقع المعاصر للدول الإسلامية يطرح بقوة الإشكالية، ومما لا شك فيه أيضًا أن إعادة قراءة وتحليل الخبرة العثمانية في هذا المجال تساعد على تقديم العديد من المدلولات والإجابات.

محمد على بين الدولة العثمانية والتوازنات الأوربية: عواقب التنافس بين القوى الإسلامية وضغوط التدخلات الأوروبية(*)

هل تختلف دلالات دراسة خبرة محمد علي ذاتها عن دلالات دراستها في ظل وضعها في مسار تطور الخبرة التاريخية السابقة عليها واللاحقة بها؟

مما لاشك فيه أن العنوان الفرعي للندوة «إعادة قراءة الخبرة التاريخية من واقع الهموم المعاصرة» يعبر عن جانب من الإجابة على السؤال السابق، إلا أن للعملة وجه آخر.

وتزداد أهمية هذا الوجه الآخر بالنسبة لموضوع هذه الدراسة المتصل بالعلاقات الدولية وخاصة إشكاليات العلاقة بين الداخل والخارج أو بين عناصر بناء القوة والدبلوماسية.

وهذا الوجه الآخر هو أن خبرة عصر محمد علي لا تقتصر أهميتها على دلالتها بالنسبة لواقع الهموم المعاصرة، ولكن تمتد أهميتها بالنسبة لمآل تدهور العلاقات الدولية الإسلامية في مرحلة تآكل عناصر القوة، وتداعى الهجوم الخارجى من أجل التجزئة ثم الاحتلال. ومن ثم فإن خبرة محمد علي خلال القرن الأخير من عمر الدولة العثمانية ليست إلا حلقة من مسلسل ممتد قدم حلقات متتالية من الخبرات في تاريخ العلاقات الدولية الإسلامية.

(*) بحث مقدم تحت عنوان « محمد على بين الدولة العثمانية والتوازنات الأوروبية: من عواقب التنافس الإسلامى البيني إلى قيود وضغوط المساندة الأوروبية» إلى: ندوة «مائتي عام على تأسيس دولة محمد علي» التي عقدت في جامعة القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، أبريل 2007، (تحت الطبع).

وكان موضوعها قضايا ثلاث أساسية مترابطة: القوة والاستقلال والوحدة (أي قضية النموذج الداخلى، والعلاقات مع الآخر، والعلاقات البينية الإسلامية). وكان لإشكاليات العلاقة بين الداخل والخارج موضعها من تطور كل قضية ومن تطور العلاقات بينها.

والجدير بالذكر أن المقصود بتاريخ العلاقات الدولية الإسلامية في هذه الدراسة هو ذلك الجانب من التاريخ الإسلامى (أبعاده الدولية) وبدون انفصال عن التاريخ الأوروبى، كما أنه التاريخ الذى يركز على الأبعاد الدولية (الخارجية) في اتصالاتها الداخلية.

وأخيرًا هو ليس تاريخ دبلوماسي تقليدي ولكن تطور لتاريخ الأمة الإسلامية باعتبارها نظامًا في تفاعل مستمر مع نظم أخرى في نطاق النظام الدولى الشامل[1].

ومن ثم تنقسم الدراسة إلى جزئين أساسيين:

الجزء الأول: السياق الإقليمي والعالمي السابق لخبرة محمد علي والمتزامن معه:

وكما سبق القول، فإن وضع خبرة محمد علي في خريطة هذه السياقات هو الذى سيقدم الدلالة الأساسية بالنسبة لموضوع الدراسة: حدود وقيود المساندة

(1) حول أبعاد هذا الاقتراب النظمى من دراسة تاريخ تطور العلاقات الدولية الإسلامية. انظر أحد المداخل المنهاجية في مشروع العلاقات الدولية في الإسلام، والخاص بدراسة مستوى التاريخ الإسلامى باعتباره واحد من ثلاث مستويات (إلى جانب مستوى الأصول، ومستوى الفكر) تستند إلى نتائجها جهود التنظير للعلاقات الدولية من منظور إسلامى. انظر:
د/ نادية محمود مصطفي: مدخل منهاجى لدراسة تطور وضع العالم الاسلامى في النظام الدولى، (فى) د/ نادية محمود مصطفي (إشراف وتحرير): مشروع العلاقات الدولية في الإسلام، المعهد العالمى للفكر الإسلامى، القاهرة، 1996، الجزء السابع.
الدراسة النظمية لعصور التاريخ الاسلامى ابتداءً من العهد الأموي وحتى ما بعد سقوط الخلافة تقع في الأجزاء من الثامن وحتى الثانى عشر من المشروع. وتمت صياغة نتائج هذا التحليل، الذى سعى لتحقيق أهداف هذا الجزء من المشروع، في الجزء الثانى عشر منه.

الخارجية لمشروعات النهضة والوحدة الإسلامية مقارنة بنظائرها تجاه مشروعات الاستقلال عن الإمبراطورية العثمانية على الساحة البلقانية.

الجزء الثاني:

أدوار السياسة الخارجية لدولة محمد علي بين التدخلات الخارجية والدور العثماني

وإذا كان هذا الجزء يطرح أبعاد الجدال بين الاتجاهات المختلفة حول تقييم خبرة محمد علي على ضوء مواقف القوى الأوروبية والدولة العثمانية، فمما لا شك فيه أنه يستدعى إشكاليات وثنائيات ما زالت تتردد في أوقاتنا الراهنة حول العلاقة بين العروبى والإسلامى، وبين التغريبى والإسلامى، بين العروبى والتركى، بين الاستبداد السياسي وتحديث المجتمع وبناء قوة الدولة، بين الاعتماد على الداخل والاعتماد على الخارج، بين تحالفات المسلمين والتحالفات بينهم وبين غيرهم، بين النقل عن الغرب وتطوير الذات...

وفي النهاية لابد وأن يقود هذا الانتقال من العام إلى الخاص للإجابة في خاتمة الدراسة عن التساؤل التالى: ما دلالة هذه الخبرة بالنسبة لواقع الهموم المعاصرة- على ساحة السياسات الخارجية والعلاقات الدولية للدول الإسلامية؟

ولهذا. فإن الأبعاد الدولية لخبرة محمد على، لا ينفصل فيها الداخلى عن الخارجى، أو الأوروبى عن الإسلامى، أو النظام عن سياقه الإقليمى والعالمى.

كما أن دراستها في حد ذاتها لابد وأن يسبقها تمهيد عن الملامح العامة لانتقال العصر العثمانى من نظام القوة والهيمنة والدور العالمى إلى مرحلة الخبو وحتى مرحلة التصفية. حيث كانت خبرة محمد علي إحدى الخبرات التى أعلنت عن بداية هذه المرحلة الأخيرة، بكل ما حملته معها من الدروس عن تزايد واتساع نطاق اتجاهات تأثير التدخلات الخارجية في الأوضاع الداخلية للدول الإسلامية وفي العلاقات بين أركان الأمة الإسلامية، مقارنة

بمراحل القوة والفتوح.

هذا وتكتسب دراسة العصر العثمانى جاذبية خاصة بالنظر إلى مجموعة من الإشكاليات[1] التى تختبرها عدد من الحالات، منها حالة محمد على. وهذه الإشكاليات هي:

أ - تناقض المقولات حول أثر الدور العثماني العالمي على العالم الإسلامي في مواجهة الغرب المسيحي، وهل حقق هذا الدور بعثًا وتضامنًا جديدًا في مواجهة الخطر الأوروبي الجديد؟ أم كان عامل تقسيم وتفتيت بسبب الحروب مع الصفويين والسيطرة التركية على العرب؟ هل حمى هذا الدور العالم الإسلامي من الاستعمار الغربي أم كان عامل خمود وتأخر للعالم الإسلامي بصفة خاصة؟

ب - طبيعة التطور في توظيف الدور العثماني للتوازنات الأوروبية ووضع الدولة العثمانية في هذه التوازنات. فبعد أن كان هذا التوظيف إيجابيًا لخدمة أهداف ومصالح الفتوح العثمانية خارج أوروبا وعلى صعيدها أضحى لاحقًا قاصرًا على خدمة عملية الدفاع عن تماسك ووحدة الإمبراطورية ثم خدمة عملية البقاء والاستمرار والحيلولة دون السقوط. وبعد أن كانت الدولة العثمانية عاملًا فعالًا ومؤثرًا في تشكيل هذه التوازنات وتحريكها لصالح العثمانيين أضحت طرفًا متأرجحًا في تحالفاته مع القوى الأوروبية (القرن 18م) ثم وصلت إلى حد أن أضحت موضوعًا لهذه التوازنات والتنافسات بين القوى الأوروبية خارج أوروبا خلال القرن التاسع عشر الميلادي وأوائل العشرين.

جـ - التداخل الشديد بين نمط توازنات القوى الأوروبية وبين نمط توازنات القوى الإسلامية الكبرى وتأثير هذا التداخل على نمط العلاقات الإسلامية

(1) د/ نادية محمود مصطفى: العصر العثمانى من القوة والهيمنة إلى بداية المسألة الشرقية، (فى) د/ نادية محمود مصطفي (إشراف وتحرير): مرجع سابق، الجزء الحادى عشر، ص 7 - 19. وتستند الدراسة أساسًا إلى هذا المرجع السابق.

المسيحية بحيث تزايد وزن ودور الطرف الخارجي في التفاعلات بين الدول الإسلامية وفي قدرتها على مواجهة الخطر الأوروبي الجديد، وكان من أبرز المجالات التي اختبرت هذا التدخل وتأثيراته الصراع العثماني الصفوي وخبرة محمد علي. وما أحاط بهما من تفاعلات عثمانية – أوروبية وعربية – أوروبية.

د – مدلولات اتجاه وطبيعة التطور في العلاقات السلمية، الدبلوماسية منها والتجارية، بين الدولة العثمانية والدول الأوروبية وذلك في ظل سياق التطور من حالة القوة والهيمنة العثمانية إلى حالة الضعف والتدهور العثماني، ومن ثم مدلول كل منهما بالنسبة لأثر ونتائج هذه العلائق السلمية على المصالح الإسلامية. وإذا كانت المقولات قد تعددت أيضًا حول الآثار السلبية للتنظيمات العثمانية التي جعلت من مشكلة القوميات والطوائف الدينية واحدة من أهم أسباب ضعف وانهيار الإمبراطورية العثمانية، فإنه يصبح من الضروري تحديد وزن العامل الخارجي في توظيف بل وإظهار هذه الآثار السلبية ومدى مسئوليتها بالمقارنة بعوامل أخرى داخلية في هذه العملية.

الجزء الأول:

سياقات خبرة محمد علي الإقليمية والدولية: مسار التدخلات الخارجية في تصفية الدولة العثمانية وأدواتها:

بعد مرحلة القوة والهيمنة والدور العالمى (1520 – 1571)[1] دخلت الدولة العثمانية مرحلة انتقالية من الهيمنة إلى الدور الأول من المسألة الشرقية ومولد نظام جديد للهيمنة الأوروبية (1606 – 1774)[2] ثم وصلت الدولة إلى نظام تصفية دورها وتوالى موجات الاستعمار على العالم الإسلامى (1774 – 1923)[3] حيث اقترن مصير هذه الدولة بنظام التوازنات الأوروبية من ناحية ونظام

(1) انظر التفاصيل: د/ نادية محمود مصطفى: المرجع السابق، ص 19 – 70.

(2) انظر التفاصيل في: المرجع السابق، ص 71 – 156.

(3) انظر التفاصيل في: المرجع السابق، ص 157 – 309.

انظر التفاصيل في: المرجع السابق، ص 244 – 274.

الإصلاحات (التنظيمات) من ناحية أخرى.

والغرض في هذا الجزء من الدراسة هو بيان مآل التدهور في الدولة العثمانية ومدى ما أضحى عليه ارتباط مصير هذه الدولة بالتوازنات الأوروبية، وعلى النحو الذى مثل بيئة ملائمة لانفجار الحركات الاستقلالية على الساحة البلقانية والعربية. ولهذا يقتصر هذا الموضع من الدراسة على الملامح العامة للمرحلة الانتقالية وصولًا إلى ملامح مرحلة التصفية التى تقع في سياقها خبرة محمد على.

ونكتفي في هذا الصدد بالإشارة إلى ما يلى:

أولا: المرحلة الانتقالية (1066 – 1774م)

1 – شهدت التآكل في عناصر القوة السياسية والعسكرية والاقتصادية التي اجتمعت للدولة العثمانية حتى نهاية عهد سليمان القانوني، ولقد كان لهذا التآكل سماته ومؤشراته الدبلوماسية والعسكرية والاقتصادية عن الخبو والضعف في القوة العثمانية. ومن ثم دخلت العلاقات الدولية الإسلامية المسيحية برمتها مرحلة جديدة من الممارسة التي أثارت علامة استفهام حول مصير ما يسمى «المنظور التقليدي الإسلامي» عن «العلاقات الدولية في الإسلام» وحول الحاجة إلى منظور جديد.

فعلى الصعيد العسكري وعمليات الفتوح توقف منذ نهاية القرن السابع عشر الميلادي خطر الفتح العثماني الذي كان يهدد قلب أوروبا، وبدأت تتجمع ملامح التفوق العسكري الأوروبي الذي اقتصر في هذه المرحلة على رد الهجوم العثماني على رودس ولكن لم يقدر على النيل من الحدود الأوروبية للإمبراطورية حتى نهاية القرن 12هـ – 18م، حين انتقلت المواجهة إلى أراضي الإمبراطورية ذاتها ومن ثم فقد العثمانيون ولأول مرة أرضًا إسلامية (القرم) لصالح روسيا 1774م كذلك لم

يعد بمقدور الإمبراطورية الدفاع عن أرجائها بدون تحالفات مع طرف أوروبي ضد طرف أوروبي آخر، وذلك في وقت برز فيه التنسيق بين الدول الأوروبية من خلال نظام متحرك للتحالفات.

وعلى الصعيد الدبلوماسي: دخلت عملية توظيف الدولة العثمانية للتوازنات الأوروبية مرحلة جديدة ليست من أجل خدمة التوسع العثماني- كما حدث من قبل - ولكن من أجل خدمة أغراض الدفاع عن بقاء الوجود العثماني في أوروبا، هذا في نفس الوقت الذي شهدت فيه العلاقات الدبلوماسية (التمثيل الدبلوماسي، الامتيازات، نصوص المعاهدات) نقطة تحول مهمة لما أسفرت عنه من تنازلات عثمانية عكست انتهاء عصر التفوق العثماني.

وعلى الصعيد الاقتصادي: شهدت العلاقات العثمانية الاقتصادية الأوروبية تغيرات مهمة حيث أخذت الإمبراطورية تتحرك نحو وضع التبعية الاقتصادية لأوروبا، ولقد انعكس هذا الوضع على العلاقات الدبلوماسية. فإذا كان التباين الذي أخذ يظهر بين أسس القوة العثمانية ونظائرها الأوروبية، قد لعب دورًا حاسمًا في الصراع السياسي بين العالمين المسيحي والإسلامي، فإن التنازلات في العلائق الاقتصادية مثل التنازلات في العلائق الدبلوماسية فتحت الطريق نحو اندماج الدولة العثمانية في نظام الدول الأوروبية، وهو الاندماج الذي تحقق بالكامل في القرن التاسع عشر الميلادي- كما سنرى. ولقد كانت هذه السمات محصلة التطورات في الدولة العثمانية والتي أفصحت عن الجذور الداخلية الهيكلية للخبو والانحدار في القوة العثمانية من ناحية، والتطورات العميقة في أوضاع الدول الأوروبية والتوازنات فيما بينها وفي استراتيجيتها العالمية من ناحية أخرى.

2 - ولقد انعكست هذه السمات وهذا المسار على الدور العثماني خارج

أوروبا أي على السياسات العثمانية نحو العالم الإسلامي وتفاعلاتها مع الدول الأوروبية حول أرجائه.

فإذا كانت الهيمنة العثمانية قد اقترنت بدور عثماني متفوق في أرجاء العالم الإسلامي أثر على آفاق الهجمة الأوروبية عليه خلال القرن العاشر هجريًا السادس عشر ميلاديًا، فإن الخبو والانحدار في القوة العثمانية العالمية قد اقترن أيضًا بنمط من التفاعلات العثمانية الأوروبية حول هذه الأرجاء، وبنمط من العلاقات بين الدولة العثمانية والدول الإسلامية على نحو كون جانبًا مما سمي الدور الأول من المسألة الشرقية.

فمن جهة: تقلصت قدرات ودوافع الدولة العثمانية على الامتداد عبر أرجاء العالم الإسلامي للتصدي للهجمات الأوروبية والتي تركزت حتى نهاية القرن الثامن عشر الميلادي على هوامش هذا العالم، وعلى البحار والمحيطات من حوله وليس على قلبه كما حدث خلال القرن التاسع عشر، ولقد لعب الدور الأوروبي دوره في تشكيل مسار ونتائج العلاقات بين الدولة العثمانية وبين الدول الإسلامية الأخرى وخاصة الصفوية، والمغولية، والسعدية فقد كان العالم الإسلامي في مجموعه في مرحلة من الدفاع أمام الضغط الغربي المدعم بنتائج عصر النهضة المادية، ولكن هذا الضغط بدوره كان ذو طبيعة خاصة تتفق وطبيعة هذه المرحلة من التوسع الأوروبي خارج أوروبا والصدام العثماني الأوروبي على الساحة الأوروبية، ولذا ظل حجم ووزن تأثير المتغير الأوروبي على التفاعلات الإسلامية - الإسلامية ذا طبيعة محدودة اختلفت بعد ذلك خلال القرن التاسع عشر الميلادي أي مع عصر الاستعمار التقليدي. ومن جهة أخرى: ظل قلب العالم الإسلامي أي الولايات العربية تحت الحكم العثماني، بمنأى- في هذه المرحلة - عن ساحة المنافسات والعداوات بين

الدول الأوروبية خارج القارة الأوروبية.

ولقد كان للأوضاع الداخلية العثمانية من ناحية، وطبيعة مرحلة التطور في التوسع الأوروبي من ناحية أخرى أثرهما أيضًا على تشكيل السمات العامة للتفاعلات مع تحول الولايات العربية التابعة للحكم العثماني والدول الإسلامية المستقلة.

خلاصة القول: إننا سنجد أن سمات التفاعلات النظمية الدولية العثمانية - الأوروبية المباشرة (على ساحة أوروبا) وحول أرجاء العالم الإسلامي قد تداخلت بعمق- خلال هذه المرحلة - كما تشكلت أيضًا تحت تأثير مجموعتين من العوامل العثمانية الداخلية والأوروبية ناهيك عن الأوضاع الخاصة للمناطق موطن التفاعل.

فعلى سبيل المثال نجد أنه بقدر ما أدى التدهور الداخلي في الدولة العثمانية إلى جمود توسعاتها الأوروبية بقدر ما انعكس أيضًا على العلاقات العثمانية مع ولاياتها العربية ومع الصفويين، كذلك وبقدر ما انعكست التوسعات الأوروبية في البحار والمحيطات على عناصر القوة الاقتصادية العثمانية بقدر ما كان لها مدلولاتها أيضًا بالنسبة للأبعاد وآفاق التنافس الأوروبي حول العالم الإسلامي.

3 - ومن ثم يبرز لنا من ناحية ثالثة سؤال مركب يطرح إشكالية تفسير التطور الذي حاق ليس فقط بوضع الدولة العثمانية في النظام الدولي ولكن بوضع العالم الإسلامي برمته. والذي دخل منذ القرن الثامن عشر الميلادي مرحلة الخبو ومرحلة الدفاع، ويتلخص السؤال كالآتي: ما الذي حدث حتى لا يشارك العالم الإسلامي الذي كان مركز القوة العالمية في التصورات العميقة خلال القرنين السابع عشر والثامن عشر والتي قادت العالم برمته إلى عصر جديد؟ هل المسئولية ترجع إلى فشل داخلي أساسًا؟ ولماذا؟ أم ترجع إلى أحداث خارجية لم تظهر من قبل؟

إن هذا السؤال المركب إنما يطرح في الواقع كل أبعاد العلاقة بين الداخلي والخارجي في تفسير التراجع في الدور العثماني العالمي بل وفي دور العالم الإسلامي بصفة عامة ليس في هذه المرحلة فحسب. بل وفي المراحل التالية وحتى سقوط الخلافة العثمانية وتقسيم العالم الإسلامي بين قوى الاستعمار التقليدي. وإذا كانت المدارس الفكرية المتعددة إسلامية واستشراقية على حد سواء قد اختلفت في الإجابة على هذا السؤال، إلا أن التحليل في هذا الموضوع إنما ينصب على التعريف بطبيعة التغيرات العثمانية والأوروبية التي أحدثت تأثيرها في السمات والعمليات النظمية الدولية في هذه المرحلة الانتقالية بين القوة والهيمنة وبين الضعف والانهيار. وتجدر الإشارة إلى أن هذه السمات ليست الخاصة بالتفاعلات العثمانية الأوروبية المباشرة فقط ولكن الخاصة أيضًا بالتفاعلات العثمانية الأوروبية حول أرجاء العالم الإسلامي المختلفة أو المستقلة عنه والتي سنتناولها فيما يلي.

ثانيًا: نظام تصفية الدور العثمانى العالمى وتوالى موجات الاستعمار على العالم الاسلامى (1774 – 1923)، فلقد تشكل خلاله مصير الدولة العثمانية في ظل نظام التوازنات الأوربية– الأوربية وفشل حركات الإصلاح العثمانية، وانفجار حركات الاستقلال أو الانفصال عن الدولة العثمانية.

1 – تكرست وتعمقت– منذ الربع الأخير من القرن الثامن عشر وحتى الربع الأول من القرن العشرين – أسباب الضعف والتدهور التي حاقت بالدولة العثمانية والتي ظهرت مؤشراتها وعواقبها تدريجيًا منذ نهاية القرن السابع عشر الميلادي. ولقد أوضحت هذه المؤشرات والعواقب أن الدولة العثمانية– وبالرغم من الضربات التي تلقتها خلال القرن الثامن عشر ميلاديًا – قد ظلت تحوز عناصر القوة الكافية التي جعلتها تحتفظ بوزنها ودورها في

التوازن العالمي وذلك في وقت لم تكن القوة الغربية قد وصلت إلى مرتبة القوة العالمية المهيمنة. ولكن تغير هذا الوضع في القرن التاسع عشر ليس بالنسبة للدولة العثمانية فقط ولكن بالنسبة للدول الإسلامية الأخرى. فمنذ 1774م وبعد سقوط الإمبراطورية المغولية في الهند وعقب معركة بلاس مع البريطانيين وبعد سقوط الدولة الصفوية في منتصف القرن الثامن عشر أخذ يتضح التدهور والتراجع في كافة أرجاء العالم الإسلامي. فلقد تبلور بوضوح الفارق بين القوى المادية للشرق والغرب نتيجة تأخر العالم الإسلامي في مجال الأساليب الحربية الحديثة وفي مجال أساليب التجارة والاقتصاد الحديث، ومن ناحية أخرى تطورت توازنات القوى الأوروبية على النحو الذي أدخل أسلوب الهجوم على مختلف أرجاء العالم الإسلامي إلى مرحلة جديدة. وهي مرحلة الهجوم المباشر على القلب والتنافس الاستعماري التقليدي (الاحتلال العسكري) بعد أن ظل هذا الأسلوب قاصرًا طوال القرنين السابقين على اكتساب النفوذ التجاري والسياسي وعلى التنافس حول البحار والمحيطات والموانئ والقواعد الساحلية.

2 - ومع ذلك استمرت الدولة العثمانية كأحد الأطراف المشاركة في أنماط متطورة من التفاعلات الدولية مع أطراف أوروبية وأطراف إسلامية، وقد لعب المتغير الأوربي دورًا في تشكيل مسار هذه التفاعلات ونتائجها. وكان أكثر حسمًا وتأثيرًا من دوره خلال المراحل السابقة.

ولكن ظلت الإمبراطورية العثمانية بمقاييس القرن التاسع عشر الميلادي قوة كبرى تقوم بدورها كممثل للكيان الجماعي للعالم الإسلامي أمام التصاعد الكبير في قوة الغرب وفي تهديده لهذا العالم. ويرجع هذا الاستمرار دون انهيار تام لمدة ما يقرب من القرن والنصف إلى عاملين أساسيين مترابطين ومتكاملين في تأثيرهما

على ظهور هذه الأنماط من التفاعلات ونتائجها:

أولهما: هو سياسات الإصلاح التي جرى عليها السلاطين العثمانيون (منذ سليم الأول وحتى عبد الحميد الثاني) في محاولة لعلاج أسباب الضعف والتدهور في عناصر القوة الذاتية وفي آليات إدارة العلاقة بين المركزية العثمانية وبين الولايات الأوروبية والعربية على حد سواء.

ثانيهما: طبيعة توازنات القوى الأوروبية والتي فرضت في مجموعها الحفاظ على بقاء الدولة العثمانية وتكاملها حتى تتم- من منظور القوى الأوروبية - الإجراءات المناسبة لتقسيمها وفي الوقت المناسب دون تهديد للتوازنات الحساسة بين هذه القوى المتنافسة على الزعامة في أوروبا وعلى اقتسام العالم.

بعبارة أخرى، فإنه أمام تصاعد وتزايد سرعة المخاطر التي أحدقت بالعثمانيين في قلب إمبراطوريتهم وفي الشرق العربي وفي الشرق الأوروبي اختلفت سبل المواجهة العثمانية مع الغرب في القرن التاسع عشر الميلادي عن نظائرها في القرون السابقة فلم يجد العثمانيون أمامهم إلا ما سمى بالإصلاح من ناحية، وتوظيف التوازنات بين الدول الأوروبية واختلافها على توقيت وسبل اقتسام الإمبراطورية العثمانية من ناحية أخرى.

وإذا كان النقل عن الغرب (وخاصة في مجال التسليح) قد دعم من عناصر القوة العثمانية في فترة التفوق والهيمنة، فهذا النقل في إطار سياسات الإصلاح قد تم في ظروف مغايرة وترتب عليه نتائج مختلفة في القرن التاسع عشر الميلادي. فإذا كانت الامتيازات العثمانية قد ظلت في القرن الثامن عشر ميلاديًا وسيلة التعبئة للمساندة الأوروبية بعد أن كانت في القرنين السادس عشر والسابع عشر ميلاديًا وسيلة لتمزيق توحد الصف الأوروبي ضد العثمانيين،

فإن القرن التاسع عشر الميلادي قد شهد وجهًا آخر لهذا العملية، فالغرب من خلال تأثيره وضغطه على عمليات الإصلاح العثمانية قد اتجه لخلق علاقات اعتماد كبيرة عليه تحتوي ما تبقى من عناصر القوة العثمانية. وتكمل من إضعاف هذا الكيان الضخم الذي لا يمكن إسقاطه دفعة واحدة، فلقد كانت الإصلاحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية وسيلة لإكمال دمج الدولة العثمانية في نظام التحالفات الأوروبية وفي النظام الرأسمالي الغربي، ووسيلة للنيل من مؤسساته ونظمه الداخلية على نحو يحول دون إحياء وتجديد قوة إسلامية حقيقية ومستقلة.

ومن ناحية أخرى: إذا كان العثمانيون قد اعتمدوا أيضًا من قبل على توازنات القوى الأوروبية في القرون: السادس عشر الميلادي من أجل خدمة أغراض الفتح والتوسع، ثم في القرن السابع عشر الميلادي من أجل خدمة محاولة الاستمرار في التوسع، ثم في القرن الثامن عشر من أجل أغراض الدفاع عن حدود الإمبراطورية في أوروبا، فإن توظيف العثمانيين لهذه التوازنات منذ الربع الأخير من القرن الثامن عشر لم يكن إلا من أجل استمرار البقاء والحفاظ على تماسك الكيان في مواجهة تزايد «حركات الاستقلال» في شرق أوروبا وفي مواجهة التهديد العسكري المباشر من جانب الدول الأوروبية للولايات العربية. ولقد انعكس تأثير التوازنات الأوروبية على نمط العلاقات العثمانية - الأوروبية المباشرة (على ساحة أوروبا) وعلى نمط العلاقات بين الدولة العثمانية وولاياتها العربية الإسلامية والدول الإسلامية الأخرى على نحو أبرز بقوة في هذه المرحلة ما أضحى للمتغير الأوروبي من تأثير سلبي طويل الأجل على الدور العثماني العالمي وعلى مصير الدولة العثمانية برمته.

3 - وهكذا حدث الانهيار العثماني حين اجتمع تراكم تأثير النتائج السلبية

لكل من عمليات الإصلاح وتوظيف التوازنات الأوروبية - الأوروبية.

هذا. وتجدر الإشارة هنا إلى أن عمليات الإصلاح (من حيث دوافعها وطبيعتها ونتائجها) لم تكن عملية داخلية ولكنها تقع في صميم التفاعلات الدولية الكبرى في هذه المرحلة ومن ثم فهي لم تكن منفصلة عن تأثير طبيعة التوازنات الأوروبية - الأوروبية على علاقات الدولة العثمانية مع الدول الأوروبية أو مع ولاياتها. ومن هنا ضرورة الاهتمام بالطبيعة الخاصة للتفاعلات بين أبعاد العملية الإصلاحية وبين التوازنات الأوروبية - الأوروبية، وكذلك الاهتمام بانعكاس هذه التفاعلات على مصير الإمبراطورية.

فبقدر ما يؤدي الاهتمام بآليات عملية الإصلاحات والتفاعلات حولها إلى علاج الانحياز في دراسة ما يسمى المسألة الشرقية من منظور التاريخ الدبلوماسي الغربي فقط (كما سنرى لاحقًا) فهو يؤدي أيضًا إلى تحقيق أهداف أخرى، أهم هذه الأهداف هي:

الارتباطات الواضحة والمتداخلة بين هذه العمليات الإصلاحية (في تفاعلها مع آليات التوازنات الأوروبية) وبين قضايا وأزمات العلاقات العثمانية مع الولايات الأوروبية والولايات العربية تحت الهيمنة العثمانية، ولقد كانت هذه القضايا والأزمات هي الساحة التي اختبرت مواقف القوى الأوروبية المختلفة من بقاء واستمرار الدولة العثمانية، ومن ثم اختبرت وزن وتأثير المتغير الأوروبي على السياسات الداخلية العثمانية وعلى علاقات المركزية العثمانية مع ولاياتها، أي اختبرت هذه الساحة تأثير المتغير الأوروبي على مصير الدولة العثمانية في بعديه الأساسيين المتكاملين: إحياء القوة الذاتية والحفاظ على تماسك أرجاء الدولة، ومن ثم أضحى مصير الدولة العثمانية بكل تعقداته وانعكاساته وتأثره بمصالح القوى الأوروبية الكبرى هو القضية المحورية التي تفرعت عنها مجموعة من

القضايا المتداخلة في نطاق العلاقات الأوروبية – الدولية، والعلاقات الأوروبية – العثمانية، والعلاقات الأوروبية – الإسلامية.

إذًا كيف جاءت خبرة محمد علي في هذا السياق تأثيرًا وتأثرًا؟

ثالثًا. وأخيرًا: في هذا التمهيد عن السياقات الإقليمية والدولية:

يجدر القول إن تجربة محمد علي لم تكن هي التجربة «الاستقلالية» الوحيدة عن الدولة العثمانية في العالم العربى، ناهيك عن الحركات الاستقلالية في البلقان، والمقارنات بين هذه الأنماط كانت الحركة ضرورية للوصول إلى قدر من النتائج المتماسكة حول إشكالية العلاقة بين الداخلى والخارجى في تلك الحقبة من التاريخ الإسلامى وحول نمط «الاستقلالية أو الانفصالية المقصود».

ففي حين ساندت القوى الأوربية حركات الاستقلال في البلقان ودعمتها بأدوات مختلفة فإن العكس هو الذي حدث مع أنماط من الحركات في المنطقة العربية وعلى رأسها حركة محمد على. ولذا فإذا كان المعتاد وصف كل هذه المرحلة بأزماتها المختلفة (الأوروبية والعربية) بالمسألة الشرقية فإنه يجدر التنويه للفارق بين أهداف ودوافع وأدوات القوى الأوروبية في التعامل مع أزمات «الشرق الأوروبى» (البلقان)[1] وبين نظائرها في أزمات «الولايات العربية» ناهيك عن حركة الوصل بين الجانبين أى سياسات الإصلاح العثمانية[2].

وإذا لم يكن موضوع الدراسة يستدعى التوقف هنا للبحث التفصيلى في هذه

(1) حول تحليل تفصيلى لحركات الإصلاحات العثمانية بين الضغوط الخارجية والمعارضة الداخلية انظر: المرجع السابق، ص 194 – 229.

(2) حول تحليل مفصل للتحالفات العثمانية الأوروبية وأنماط التدخلات الأوروبية خلال أزمات الشرق الأوربى (البلقان) انظر: المرجع السابق، ص 171 – 193.

الرابطة بين هذه الجوانب الثلاثة، إلا أنها تثور بطريقة أو بأخرى في خلفيات خبرة محمد علي سواء في أبعادها الدولية أو العثمانية أو الداخلية الإصلاحية أيضًا، ومن ناحية أخرى فإن نمط الحركات الاستقلالية عن المركزية العثمانية (الذي يمثله محمد علي) لم يكن النمط الوحيد الذى يمكن من خلاله رصد ومتابعة ومناقشة تطور العلاقات العثمانية مع الولايات الأوروبية في ظل التدخلات والتنافسات الأوروبية حول العالم الإسلامى في هذه المرحلة من تصفية النظام العثمانى، ذلك لأن هناك نمطان آخران تزامنا أو لحقًا بخبرة محمد علي وهما: نمط التدخل المباشر بالاحتلال العسكرى، ونمط التدخل باستغلال حركة القومية العربية في الشام.

ولهذا كله يجدر التوقف عند الأمرين التاليين: أنماط التدخلات الأوروبية وأدواتها وموضع حركة محمد علي منها، وأنماط الحركات الاستقلالية عن الدولة العثمانية.

وتطرح أنماط التدخلات الأوروبية [1] ضرورة التفرقة بين أمرين:

من ناحية: التدخلات المباشرة للقوى الأوروبية لحماية مصالحهم لدى الدولة العثمانية وذلك بالاحتلال العسكرى لبعض الأرجاء لما في ذلك من تدعيم لمواقف بعضهم في مواجهة بعضهم الآخر، ومن ناحية أخرى التدخل بطريقة غير مباشرة في مواجهة أطراف إسلامية (محمد على) لحماية بناء الدولة العثمانية ولكن مع ضعفها أو بالتعاون مع أطراف إسلامية (الحركة العربية والحركة القومية) للنيل من الدولة العثمانية، أو بالتعاون مع أقوام وملل غير مسلمة لتدعيم مصالح القوى الأوروبية المتنافسة لدى هذه الدولة ولكن مع النيل منها تدريجيًا في نفس الوقت.

بعبارة أخرى، تنوعت أدوات التدخل الأوروبى كما تدرج استخدامها بانتظام

(1) المرجع السابق، ص 233 - 235.

حتى تحقق الهدف، وهذه الأدوات هي: الحركة الانفصالية الاستقلالية الذاتية عن المركزية العثمانية للملل والأقوام غير المسلمة وخاصة بعد إعلان السلطان مبدأ المساواة، وحركة المسلمون المعربون المحدثون الذين رفعوا فكرة القومية، وأخيرًا الاحتلال العسكري.

لقد وظفت القوى الأوروبية هذه الأدوات بطرق متنوعة فلقد عارضت في البداية وبقوة الحركات الإصلاحية الإسلامية (السياسية منها والدينية) وساهمت في تصفيتها كما ساهمت من قبل في تدعيم الفجوة بينها وبين الدولة العثمانية وذلك تحقيقًا لهدف مزدوج وهو استمرار ضعف الدولة العثمانية كمطلب أساسى للحفاظ على التوازنات الأوروبية وفي نفس الوقت منع ظهور أية حركة إحياء إسلامية حقيقية، وعلى العكس فلقد ساعدت بعد ذلك وبقوة حركات الملل غير المسلمة وكذلك التيارات القومية العربية، حيث كانت سبيلا لتصفية الدولة بعد أن أضحى ممكنا بل ومرغوبا - في ظل ظهور طبيعة التوازنات الأوروبية - مثل هذه التصفية. وبين هذين النمطين كانت أداة الاحتلال العسكرى سبيلًا مباشرًا للاستقطاع.

الخيط المشترك بين هذه الأدوات إذن مزدوج الأبعاد، فهناك من ناحية عملية التحول من مساندة بقاء وتكامل الدولة العثمانية إلى الانتقال التدريجى نحو التفتيت من الداخل ثم الاستقطاع وحتى الاقتسام النهائى حيث أن الأنماط الثلاثة تعكس درجات مختلفة من التدخل الأوروبى المتصاعد النغمة ولكن المترابط والمتكامل نحو هدف أساسى وهو تصفية أكبر قوة إسلامية، وكذلك فإن التشكيل التراكمى للصورة الحالية للعالم الإسلامى العربى القائمة على التعددية السياسية على أساس الدول القومية، والتى كانت محصلة طبيعية لآثار عملية الاستعمار والحركات القومية والحركات الانفصالية.

ومع ذلك فإنه يمكن أن نصنف هذه الأنماط الثلاثة في نمطين فقط وذلك وفق

طبيعة ومضمون التأثير الكلى للمتغير الأوروبى:

أولهما: نمط التدخل لمنع إحياء الأمة الإسلامية من داخل النظام العثمانى وبواسطة قوى إسلامية - ولو غير عثمانية - ويدخل في نطاق هذا النمط بعض نماذج الحركات الاستقلالية، وهو يعكس التدخل الأوروبى إلى جانب الدولة العثمانية ضد القوى التى بدا أنها تعمل ضدها (وإن لم يكن ضد الرابطة الإسلامية).

ثانيهما: نمط التدخل لاستقطاع أرجاء الإمبراطورية وحتى تدميرها وهنا يظهر التدخل إلى جانب القوى التى تعمل أيضا ضد العثمانية ولكن ضد الرابطة الإسلامية أيضًا ويدخل في هذا النطاق الاحتلال العسكرى. وتوظيف حركة القومية العربية كما يدخل أيضا بعض نماذج الحركات الاستقلالية. ولكن ذات الجذور والدوافع المختلفة عن النماذج في النمط الأول.

وتجدر الإشارة الى أن مثل هذا التقسيم الثنائى لا يحمل تحيزا مسبقا ولكن استند إلى تحليل مقارن لعدة اتجاهات نحو طبيعة النماذج الاستقلالية، كما إنه ينطلق من مناقشة مقولة هامة سادت وانتشرت في الأدبيات الغربية وهي تتلخص كالآتى:

لا تفسر حالة التوازنات الأوروبية بمفردها أنماط التدخل الأوروبى للتأثير على نتائج الحركات الاستقلالية في صالح أو ضد الدولة العثمانية. ولكن هناك بعدًا أكثر أهمية وهو دأب القوى الأوروبية على إبقاء الدولة الإسلامية الكبرى ضعيفة ومن ثم توظيف هذه القوى لكل الفرص الممكنة للتدخل في مركز هذه الدولة وولاياتها على النحو الذى يحقق هذا الهدف، وتتزايد هذه الفرص بالطبع في ظل توتر العلاقات العثمانية مع ولاياتها ووجود صراع بينها.

وتتجلى من تحليل هذين النمطين طبيعة تأثير المتغير الأوروبى على العلاقات العثمانية - العربية في مرحلة الانهيار العثمانى وهي: النيل بصورة

منظمة وتدريجية من الروابط الإسلامية – العثمانية – العربية على نحو يستجيب لمتطلبات التوازنات الأوروبية – الأوروبية في مراحلها المتتالية من ناحية، ويتفاعل أو يستغل السياسات العثمانية وانعكاساتها على الأوضاع الإقليمية الخاصة بكل منطقة من ناحية أخرى، فالحكومة المركزية العثمانية لم تكن سلبية تماما في مواجهة أرجائها العربية وتنوعت ردود الفعل العثمانية ضد التدخلات الأوروبية. كما اتجهت أحيانًا للمبادرة، فلقد انتقلت من سياسات الإصلاح التى طبقت على فترات متفاوتة وبدرجات مختلفة في الولايات العربية (1839م – 1878م) في مرحلة شهدت حركات استقلالية عدة، إلى فكرة الجامعة الإسلامية (1878م – 1909م) مع تزايد موجات الاحتلال العسكرى واستقلال الأقليات غير المسلمة، الى إعلان الجهاد خلال الحرب العالمية الأولى بعد سياسات الاتحاد والترقي في التتريك والعثمنة وفي ظل ثورة التيارات القومية العربية. وبقدر ما كانت هذه السياسات العثمانية أدوات لمواجهة حالة الضعف وإعادة السيطرة المركزية ومقاومة أدوات التدخل الاجنبى لإضعاف وتفتيت واستقطاع الإمبراطورية بقدر ما تثير هذه السياسات تساؤلات من منظورات مختلفة حول مبرراتها الحقيقية ومدى فعاليتها بل وعن مدى مسئوليتها عن إتاحة الفرصة للقوى الأوروبية للاختراق.

فمثلا هل حالت سياسات الدولة العثمانية دون حركة إصلاح حقيقية قامت بها قوى إسلامية منافسة؟

وهل كانت سياسات الإصلاح (وخاصة مبدأ المساواة) بداية السقوط الحقيقى حيث مهدت الأرضية لمزيد من التوظيف الأوروبى للملل ثم القوميات في النيل من الداخل في الدولة الإسلامية؟ وهل كانت سياسات الاتحاد والترقى مسئولة عن تلك الاتجاهات الانفصالية في الحركة القومية العربية؟ وهل محصلة

السياسات العثمانية تمثلت في ركود وتخلف الولايات العربية على نحو ساعد على الاختراق الخارجى والاحتلال بصفة خاصة؟

وعن أنماط حركات الاستقلال في الولايات العربية وموضع حركة محمد علي منها[1]: يجدر الإشارة ابتداءً إلى قضية منهاجية ضرورية وهي اختلافها عن الحركات الأوروبية (كما سبق التنويه). فإذا كانت الكتابات الغربية في المسألة الشرقية قد درجت على دمج ما يسمى الأزمة المصرية (محمد علي) وكذلك أزمة الشام (1860) مع الأزمات الأوروبية في البلقان وجنوب شرق أوروبا عن الدولة العثمانية تم خلالها اختبار التوازنات الأوروبية حول المسألة الشرقية، فإن هذا الدمج ينكر أى ذاتية أو خصوصية إسلامية لعلاقات الولايات العربية الإسلامية مع الدولة العثمانية كما يسقط أرجاء أخرى من الوطن العربى - وخاصة الجزيرة والعراق وشمال أفريقيا ظهرت فيها أيضا حركات مختلفة النمط من حيث البحث عن الاستقلالية عن المركزية العثمانية.

ومن ثم، وانطلاقا من الاعتراف بمحدودية مصطلح «المسألة الشرقية» وضرورة التمييز بين الأزمات الأوروبية والأزمات في العلاقات العثمانية العربية لاعتبارات عديدة كان اهتمامنا في هذا الموضع ليس بالحالة المصرية في ظل محمد علي فقط (وهي أكثر الحالات شيوعًا وجذبًا للاهتمام) ولكن أيضًا بنماذج أخرى ذات مدلولات مهمة مقارنة وخاصة بالنسبة لمدى طبيعة تأثير المتغير التدخل الأوروبى، فإذا كانت الأزمات الأوروبية قد عكست نمطًا واحدا وإن اختلفت درجته على امتداد القرن التاسع عشر الميلادي من حيث رد الفعل العثمانى ودرجة التدخل الأجنبى خلال تكرار الأزمات، حيث أنها لم تحسم دفعة واحدة، إلا أن الحركات العربية الإسلامية كانت حركات متنوعة الأنماط، ويمكن أن نميز على

(1) المرجع السابق، ص 235 - 236.

هذا الصعيد بين النماذج التالية: الحركات السياسية (ويقع في نطاقها تجربة محمد علي) والحركات الدينية الإصلاحية مثل الوهابية والمهدية والسنوسية، والحركات الانفصالية مثل الموارنة في الشام 1860م.

وبقدر ما يبدو مهمًا وأساسيًا التمييز بين الحركات الاستقلالية في البلقان ونظائرها في الوطن العربى، بقدر ما يبدو أساسيًا أيضا التمييز بعمق بين أبعاد الاختلافات بين نماذج المنطقة العربية، فبالرغم من أنها لا تعبر عن حركات قومية مثل الحركات الأوروبية، كما أنه لا يمكن أن نسميها – بصورة مطلقة – حركات انفصالية أو تحررية، إلا أنها تختلف عن بعضها البعض من حيث الدوافع والأهداف ومن حيث التفاعل مع السياسات العثمانية ومن حيث طبيعة التدخل الأوروبي.

ومن ثم، فإن تناول هذه النماذج (وبالتطبيق على نموذج محمد علي أساسًا) يتم على أساس المقارنة بين محورين أساسيين:

من ناحية: دوافع وأهداف وأدوات كل نموذج على نحو يركز بصفة أساسية عن محاولة الإجابة على أسئلة مهمة: ما درجة الاستقلالية التى كانت تبحث عنها هل وصلت إلى درجة السعى للانفصال عن الدولة العثمانية؟ هل اختلف تحديها لتكامل الإمبراطورية عن التحدى الذى مثلته الحركات القومية الأوروبية؟ وهل استعانت هذه الحركات بالقوى الأوروبية في مواجهة الدولة العثمانية؟ ومادرجة الاختلاف بينها وبين نظائرها في القرن 18م والتى لم تكن تعدو أكثر من مجرد حركات عصبية وأسر محلية تسعى لتحقيق مكاسب سياسية ومالية؟

ومن ناحية أخرى: التفاعل بين رد الفعل العثماني والتدخل الأوروبي على نحو يركز بصفة أساسية على العلاقة بين طبيعة هذا التدخل ورد الفعل لنتبين مدى تأثير المتغير الأوروبى على هذا الشق من العلاقات الإسلامية، والاختلاف بين

نمط التدخل الأوروبى في الأزمات الأوروبية خلال القرن التاسع عشر الميلادي ونمط التدخل الأوروبى أيضا ولكن في مواجهة الحركات الاستقلالية العربية في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر ميلاديًا.

والسمة الأساسية التى ستتضح لنا من تحليل هذه الجزئيات هي أن تأثير المتغير الأوروبى على إضعاف الروابط العثمانية - العربية قد أضحى أكثر حسمًا وأكثر وضوحًا عن ذى قبل في نفس الوقت الذى تدهورت فيه القدرة العثمانية على ضرب هذه الحركات بصورة حاسمة وبمفردها - كما فعلت من قبل.

بعبارة أخرى، فإن هدف هذا التحليل المركب هو بيان كيف أن اختلاف الأطراف الدولية والعثمانية والإقليمية في هذه المرحلة بالمقارنة بالمرحلة السابقة (القرن 17م - 18م) قد انعكس على طبيعة حركات القرن التاسع عشر الميلادي ونتائجها ومدلولها حيث لم تزد حدتها وخطورتها على الدولة العثمانية إلا حين تزايد دور المتغير الأوروبى. فلقد تغيرت طبيعة أهدافه وأدواته بعد أن انتقل من مرحلة الالتفاف حول العالم الإسلامي إلى مرحلة الهجوم المباشر ومن مرحلة التنافس التجاري والسياسي إلى مرحلة التنافس الاستراتيجي ومن ثم التوسع والسيطرة العسكرية. فلقد كان من شأن هذه التطورات أن تجعل من حركات الخروج على السلطة العثمانية أمرًا لا ينفصل عن توازنات القوى والصراع الاستعماري الأوروبي.

الجزء الثانى:

أدوار السياسة الخارجية لمحمد على

على ضوء الطرح السابق حول دلالات السياقات الإقليمية والأوروبية لخبرة محمد على، سواء السابقة أو المتزامنة معها [1]- بل واللاحقة عليها (حتى

(1) وحول مزيد من التفاصيل عن تطبيق هذا الإطار المقارنة على حركة محمد علي والحركات المتزامنة معها انظر: المرجع السابق، ص 237 - 275.

1923)، يمكن القول أن هذه الخبرة لم تكن إلا نقطة على مستمر ممتد، ومن ثم فإن دلالة هذه الخبرة بالنسبة لموضوع الدراسة لا تكتسب مصداقيتها بدون هذا الإسناد السياقى والزمنى. بل إن الإطار المنهجى لعرض هذه الخبرة يستمد عناصره من هذا الطرح السابق. ويتلخص هذا الإطار في عناصر ثلاثة [1]: دوافع وأهداف وأدوات سياسة محمد على، رد الفعل العثمانى والتدخلات الأوروبية والتفاعل بينهما.

ويجدر الإشارة إلى أن العنصرين الثانى والثالث من الإطار التحليلى سيقتربان من حركة محمد علي في إطار مقارن مع حركات متزامنة نسبيًا معها وهما أساسًا حركتا «المماليك في بغداد»، والوهابية في الدولة السعودية.

أولًا: دوافع وأهداف وأدوات سياسة محمد علي: الأدوار المتكاملة:

السؤال الأساسي الذي يطرح نفسه في كل الأدبيات التي تناولت تلك الحقبة الغنية من تاريخ مصر. والتي كانت موضع اهتمام وتحليلات عميقة من منظورات مختلفة للأبعاد المتعددة لهذه الحقبة. هذا السؤال مزدوج الأبعاد:

من ناحية: هل كل محمد علي يريد تدعيم قوة مصر واستقلالها الذاتي في ظل استمرار الخلافة العثمانية وتبعيتها له؟ أم كان يريد انفصالًا كاملًا عنها؟ أم كان يريد إحياءها وإصلاحها على أن يصبح هو بديلًا لآل عثمان. أي يصبح هو السلطان الجديد للإمبراطورية؟

ومن ناحية أخرى: كيف كان وضع تأثير المتغير الأوروبي في هذه الحسابات المصرية بين مصر والدولة العثمانية؟

وتنقسم اتجاهات الإجابة على هذا السؤال المتفرع، وينبني هذا الانقسام على أسانيد ومنطلقات مختلفة إما قومية أو إسلامية أو مصلحية:

(1) انظر التفاصيل في: المرجع السابق، ص 244 – 274.

فالاتجاهات القومية تخلص إلى سياسات محمد علي نحو الجزيرة والشام تبين أنه كان في ذهنه مشروع لدولة عربية. ومن ثم فهي تعبير عن إحياء قومي عربي أثار مخاوف الدولة العثمانية، أو تخلص إلى أن سياساته نحو توحيد وادي النيل وضم الشام إنما تعكس أهدافًا وطنية مصرية تقليدية ومن ثم فهي تعبر عن قومية مصرية.

أما الاتجاهات الإسلامية: فلقد رأت أن محمد علي قد تحرك كمسلم في إطار عثماني يبحث عن تدعيم قوته في نطاق النظام العثماني ولو بإصلاحه.

أما الاتجاه المصلحي: فهو لم ير في محمد علي إلا مغامرًا عسكريًا لا ينطلق من أي رؤى أيديولوجية. ولكن يسعى نحو القوة والسيطرة والسلطة الشخصية. ومن ثم فإن سياساته الإصلاحية في مصر ليست إلا نتاج مطامحه الشخصية لتوسعاته التالية:

وفيما يلي بعض التفصيل عن الاتجاهات الثلاثة:

كانت الاتجاهات القومية هي الأكثر انتشارًا بين الساسة البريطانيين المعاصرين للتجربة وخاصة رئيس الوزراء بالمرستون الذي رأى أن هدف محمد علي هو تكوين مملكة عربية. وبعث الوعي القومي العربي. وإحياء الأمة العربية. وغرس شعور وطني أصيل عند العرب، هذا وكان بعض المعاصرين للتجربة من مسيحيِّي الشام قد أشار أيضًا إلى أن بريطانيا قد لاحظت أن محمد علي باشا يطمع بعد ضم الشام إلى إحياء الدولة العربية القديمة. وإرجاع الدولة الإسلامية الكبرى، كذلك كان هذا الاتجاه القومي هو الأكثر انتشارًا بين العرب من القوميين المعاصرين لمرحلة الحماسة القومية بعد الاستقلال عن الاستعمار الأوروبي. وتجدر الإشارة إلى أن هذه الاتجاهات القومية لم تكن منعزلة تمامًا عن الاتجاهات الإسلامية أو المصلحية، فلقد رأى البعض أن تجربة محمد علي تعبيرٌ عن تيار الوحدة العربية في النصف الأول من القرن

التاسع عشر ميلاديًا. وأول محاولة في العهد العثماني تعمل على جمع العرب في وحدة متميزة عن الدولة العثمانية. لكنها لم تنجح لعدم توافر الوعي القومي العربي، كما رأى فيها مصدر آخر تعبيرًا عن أول مشروع للوحدة العربية في العصر الحديث. والذي ظل ماثلًا في أذهان المفكرين والساسة العرب منذ منتصف القرن التاسع عشر ميلاديًا.

وفي المقابل فإن البعض الآخر قد رأى فيها تعبيرًا عن انبعاث عربي إسلامي وحدودي ضد الهجمة الغربية الجديدة على الإسلام، أما الفريق الثالث فلقد رأى فيها عملًا توحيديًا عربيًا وليس استعمارًا أو احتلالًا يحمل مضمونًا برجوازيًا مشوبًا بطابع الحكم الفردي ويجمل أحلامًا إمبراطورية. ويرفع شعارات العروبة ضد شعار العثمنة أو التتريك؛ لأن شعارات العروبة كانت تعبيرًا عن أن القيم العربية والنزوع القومي الذي كانت تضطرب به أحشاء المجتمع يومئذ. ومن ثم كانت الشعارات التي يستطيع بها النظام الجديد في مصر وقيادته أن تحارب تحت إعلان شعار العثمنة، كذلك تميزت حركة محمد علي في نظر باحث آخر بأنها كان يخالطها بعض الظلال القومية؛ لأن تأثر محمد علي– غير العربي – بالاتجاهات القومية هو الذي أعطى لتوسعه وحكمه لبلاد الشام طابعًا عربيًا قوميًا خاصة وأنه كان يريد الاستقلال بالمنطقة العربية وفصلها عن الدولة العثمانية. وإذا كانت هذه التفسيرات قد حملت في مجملها– ومن منظور قومي عربي – تقويمًا إيجابيًا لحركة محمد علي. إلا أن تعبيرات أخرى اقترنت بنظرة قومية مصرية قد حملت تقوميًا متحيزًا ليس ضد العثمانيين فقط ولكن ضد محمد علي أيضًا باعتباره غير عربي، غير مصري، لم يحقق انتصاراته إلا بمساندة جيش وشعب مصر.

أما الاتجاهات الإسلامية فهي التي ترفض مقولة الاتجاهات القومية عن سعي محمد علي لإسقاط العثمانيين والوصول إلى استانبول؛ ليقبض على زمام الخلافة

والسلطة العثمانية والحلول بدل آل عثمان، ولقد وجدت هذه الاتجاهات التعبير عنها في مصادر تاريخية حديثة وأخرى معاصرة. وكان حجة المؤرخين المحدثين أن محمد علي كان يعرف صعوبة إسقاط العثمانيين، وأنه كان يريد حكم الشام مع حكم مصر تدعيما لقوة واستقلالية مصر الذاتية خدمة في نفس الوقت للباب العالي وحماية للمصالح العثمانية، وأن سبب المصائب في العلاقات بين الطرفين كان دور بعض المفسدين الذين سعوا لإحياء الضغائن في صدور رجال الدولتين وبث الدسائس بينهم، ومن أهم الوثائق التي يستند إليها هذا الاتجاه خطاب محمد علي لملك فرنسا لويس فيليب الذي يبرز فيه كيف أن نواياه في مصر ووجوده السياسي ضروري للموازنة الأوروبية، وهو يبرز أيضًا أمرين آخرين:

رغبته في حماية الإمبراطورية من ناحية والأثر السلبي للتدخلات الأجنبية على العلاقات المصرية - العثمانية فهو يقول «قصاري آمالي ومرامي أنظاري موجهة نحو مساعدتها (الدولة العثمانية) على أعدائها أولًا. والمحافظة على كل ما ملكته يدي المجاهدات العظيمة في سبيل الدفاع عنها، ثانيًا.. أرى أن الشام تصير إذا بقيت في يدي عنصر قوة أستطيع به وقتئذ مساندة مولاي السلطان ودولتي العلية مساندة حقيقية فعلية».

هذا ولقد عبرت مصادر إسلامية معاصرة على نفس التوجه حيث أكدت رفضها للنوايا والاتجاهات الانفصالية الاستقلالية لدى محمد علي.

وفي المقابل، يمكن أن نجد نموذجًا وسطًا عبرت عنه بعض المصادر المعاصرة التي تقوم على أن محمد علي وإن كان في البداية لم يرد الحلول محل الدولة العثمانية. فإن مشروعه قد مر بثلاث مراحل حيث أنه عبر عن وطنية إسلامية تهدف إلى إحياء قوة الدولة الإسلامية انطلاقًا من إحياء قوة مصر ثم مصر والشام وأخيرًا استانبول، ويرى هذا النموذج أن الأوضاع والظروف المحيطة هي التي دفعت محمد علي للانتقال من مرحلة إلى أخرى من مراحل مشروعه.

ولقد واجهت أسانيد الرؤى القومية العربية انتقادات متعددة الأبعاد تستند إلى ما يلي:

من جهة: أن محمد علي لم يكن عربيًا ولكن تركيًّا يعتبر نفسه مسلمًا، وحتى لو كان لابنه إبراهيم ميول أكبر نحو العرب إلا أنه ليس هناك ما يثبت تحولها لأبعاد حركة سياسية، بعبارة أخرى أيضًا كانت القومية مفهومًا مجهولًا وغير معروف لمحمد علي كي يمكن القول أنه كان يقود حركة قومية عربية ضد الترك، بل أنها كانت مجهولة في هذه الفترة بالنسبة لعرب الشام أيضًا.

ومن جهة أخرى: لم تلعب المشاعر القومية أي دور في حركة السياسة المصرية خلال المرحلة الأخيرة من تصفية الحملة الفرنسية والتي شهدت وصول محمد علي إلى السلطة، فلم يكن خطاب السيد عمر مكرم يقوم إلا وعلى اعتبارت إسلامية في ظل السيادة والعثمانية فلقد أراد واليًا عثمانيًا ولم يذكر قط عبارة الحرب أو الاستقلال عن دولة الإسلام الكبرى ولم يترامي فكره إلى المفاهيم الحديثة للقومية ولم يكن القصد من ثورته الإطاحة بحكم السلطان العثماني باعتباره حاكمًا أجنبيًا دخيلًا ومستعمرًا. بل كان السلطان في نظره سلطان الإسلام وكانت ثورته عليه تهدف للتخلص من مساوئ حكم الولاة العثمانيين دون مساس بالسيادة العثمانية على مصر، هذا وتجمع العديد من المصادر التي اهتمت بتطور التركيبات والتوجهات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في الوطن العربي أن القومية بالمعنى الذي عرفته أوروبا ووجد انعكاساته على العلاقات العثمانية–الأوروبية لم تعرفها هذه المنطقة إلا منذ أواخر القرن التاسع عشر الميلادي نظرًا لعدم توافر العوامل المنشأة لها والتي توافرت في شرق أوروبا في القرن الثامن عشر، ولهذا فإن الحركات الاستقلالية في القرن التاسع عشر الميلادي – وإن كانت غير قومية – إلا أنها كانت وفق البعض الآخر المعين الذي أفرز الحركات القومية بعد ذلك، فالهدوء النسبي في العلاقات العربية التركية والذي اقترن بأوضاع ركود

وتخلف المنطقة العربية من ناحية وبالرابطة الإسلامية من ناحية أخري قد تحول في فترة تالية متأخرة إلى وعي قومي.

وبالمقارنة بين الرؤى القومية والانتقادات فإن اتجاه التفسير المصلحي أو الواقعي السياسي يري أنه من الخطأ إلصاق المشاعر القومية المصرية أو العربية بحركة محمد علي لأنه مجرد حاكم مسلم له مفاهيمه عن السلطة وتحركه رغبة قوية في السيطرة والقيادة، فمحمد علي وفق هذا الاتجاه لم ير إلا دولة عثمانية ضعيفة وإمكانية انتزاع تنازلات أكبر من سلطانه أو توسيع وتقوية نطاق سلطته كحاكم إقليمي عثماني؛ لأن تاريخ الشرق الأوسط الإسلامي يبين اتجاه الحكام المحليين دائمًا نحو اكتساب درجة أكبر من القوة وذلك في اللحظات المناسبة من ضعف السلطة المركزية، ومن أهم أسانيد هذه الاتجاه هو أن ضم الشام إلى مصر كان من شأنه أن يدعم عناصر القوة والسلطة الاستقلالية لمصر. ومن ثم فإن المصالح السياسية والإستراتيجية والاقتصادية هي التي تفسر حركة محمد علي وليس القضية القومية، فتلك القضية غالَى المؤرخون القوميون والمدافعون عن القومية العربية في إبرازها حيث كانوا يعرفون المعارضة البريطانية القوية لمطامح محمد علي في مواجهة السلطان العثماني، كذلك يري هذا الاتجاه أن محمد علي لم يكن معنيًا بمدى الشر أو الصواب في عملية التحديث فهي لم تكن في نظره أكثر من وسيلة لتحقيق مكاسب تدعم من سلطته ومن قدرته على إقامة دولة قوية، ولذا فإن دأب محمد علي في السعي نحو القوة والسيطرة كان من أهم أسس تطور عملية التحديث في مصر على مستوى الدولة والمجتمع.

وهكذا نلحظ أنه إذا كانت قد تبلورت الانتقادات الموجهة للتفسيرات القومية وكذلك أسانيد التفسيرات الواقعية السياسية إلا أن تفسيرات المنظور الإسلامي تظل في حاجة لمزيد من التبلور حتى يمكن ومن خلال التحليل العلمي المنظم بيان أسانيد ومبررات هذا المنظور وعلي النحو الذي يساعد على الإجابة عن عدة

أسئلة متناقضة حول مسلك محمد علي: كيف كان يهدف محمد علي إلى إصلاح الدولة العثمانية في حين أن الاتجاه الذي وصلت إليه قواته في حربها الأولى مع العثمانيين كان يبين- كما حددت بعض المصادر الغربية - أنها كانت تمهد عسكريًا الطريق لفتح استانبول؟

هل كان هدف محمد علي هو إحياء دولة إسلامية قوية في مواجهة الغرب؟ وهل كان هذا الهدف يتوافق مع مثل هذه الأدوات التي وظفها والتي كان محورها هو نقل النموذج الغربي، والاستعانة بالأوروبيين والنصارى، والانفراد بالسلطة، والمناورة بين القوي الأوروبية؟

وحتى يمكن تقديم رؤيتنا لصورة دوافع وأهداف محمد علي فيجب الانطلاق من تفهم أدوات سياسته، مراحل تطور هذه السياسات. وهذه الأدوات هي:

- حركة الإصلاح الداخلي، المناورة في العلاقات مع العثمانيين ما بين التقارب والمساندة وما بين التوتر والصدام، ونمط الاستعانة بالقوي الأجنبية والسمة الأساسية لهذا النمط هو المناورة بالعلاقات بين هذه القوي المتنافسة وخاصة فرنسا وبريطانيا.

فمن ناحية: كان الإصلاح هو سبيل محمد علي لتدعيم أركان القوة المصرية كسبيل لتخفيف قبضة المركزية العثمانية، فلقد اقترنت تنمية قدرات القوة في ذهن محمد علي بالقدرة على تنمية الاستقلالية، فهو لم يكتف بعناصر السلطة التي تحققت له بعد أن أعاد إقرار فعالية الحكومة المصرية عقب الحملة الفرنسية وبعد أن تغلب على عناصر القوى المحلية المناوئة له، وبعد أن نجح في إقرار السيادة العثمانية على الحجاز بانتصاره على الوهابيين، فجميع هذه المظاهر لم تكن تعني في نظره مصادر قوة حقيقية لازمة لضمان الاستقلالية في مواجهة العثمانيين وفي مواجهة القوي الأوروبية نفسها.

ولذا لم تكن تجربة الإصلاح العثماني- كما سبق وذكرنا- هي الوحيدة في

العالم الإسلامي في هذه المرحلة حيث تبلور التوجه نحو الغرب والأخذ عنة بدرجات مختلفة وتحت دوافع وأهداف متنوعة. وتكتسب المقارنة بين هذين النموذجين الإصلاحيين- العثماني والمصري- أهمية خاصة باعتبارهما من أول صور مقاومة الهجمة الأوروبية الجديدة ونظرًا لتأثيرهما على علاقة ووضع كل من الدولة العثمانية ومصر بالنسبة للدول الأوروبية وخاصة من حيث درجة وطبيعة الارتباط بالنظام الاقتصادي والسياسي العالمي، فإذا كانت سياسات الإصلاح المصرية قد بدأت سعيًا للقوة والاستقلال فإن نهاية تجربة محمد علي وتحت الضغط الأوروبي قد اقترنت برفض الغرب لنتائج هذه السياسات وعواقبها على المصالح الغربية، وهي السياسات التي كانت تهدف إلى تطوير نظام مستقل وغير تابع للغرب. ففي حين طورت مصر صناعات تسعى لإشباع احتياجات الجيش كان الغرب ينتظر أن تصبح مصر جزءًا من السوق التجارية والصناعية، هذا ويعد الجدل نحو تقويم آثار حكم محمد علي على مصير حركة التحديث في مصر بعد ذلك من أهم أبعاد الجدل حول هذه الفترة فإذا كانت الرؤى الغربية المعاصرة له قد اختلفت في تقويمه بين كونه بربريًا وعدوانيًا يهدف إلى التسلط ويسبب مشاكل كبيرة وبين كونه مصلحًا رشيدًا أدخل موجة التحديث الغربية إلى المنطقة فيظل قائمًا أيضًا التساؤل- من منظور إسلامي- حول مدى مسئوليته عن بداية الخطوة الأولى نحو تدمير المؤسسات التقليدية الإسلامية بدلًا من إحيائها في سبيل النقل من الغرب وبداية التضحية بالخصوصية الذاتية الإسلامية.

ومن ناحية أخرى: وبالنظر إلى المناورة في العلاقات مع العثمانيين بين التعاون والصدام نجد أن تطور العلاقات المصرية العثمانية منذ وصول محمد علي إلى السلطة حتى سقوطه 1840م قد مرت بمرحلتين رئيسيتين:

المرحلة الأولى: كانت مرحلة تدعيم محمد علي لسلطته الداخلية وبداية تنفيذ برامجه الإصلاحية، واتسمت بالتعاون المشوب بالترقب والحذر بين مصر

واستانبول، فإذا كانت استانبول قد بدت بسبب القلاقل والمعارضة الداخلية لحركات إصلاح سليم الثالث (1802م - 1811م) غير قادرة على التأثير على الصراع الداخلي على السلطة والذي أوصل محمد علي للانفراد بالسلطة إلا أنها اتجهت في مرحلة تدعيم محمد علي لسلطته (1811م - 1827م) وهي نفس المرحلة التي توقفت فيها محاولات الإصلاح العثماني (بعد خلع سليم الثالث وبداية محمود الثاني والقضاء على الإنكشارية) اتجهت استانبول إلى طلب مساندة محمد علي مرتين: الأول لقمع الحركة الوهابية والتي نجحت في هدفها بتدمير الدولة السعودية الأولي وبمد مصر نفوذها إلى البحر الأحمر والمحيط الهندي (1811م - 1818م) والمرة الثانية كانت لقمع ثورة اليونان بعد أن كان محمد علي توسع في السودان وبعد أن أنشأ جيشًا جديدًا قويًا. ومهما قيل عن أسباب ودوافع محمد علي للقيام بالمهمتين في هذه المرحلة (طاعة السلطان ثم مد النفوذ المصري إلى الجزيرة، والتمهيد من خلال السيطرة على شواطئ المورة وكريت للسيطرة على تجارة غرب المتوسط، وعدم إثارة مخاوف السلطان العثماني من عمليات التغير في مصر ومن الفتوح في السودان) فلقد كان هذا في نطاق العلاقات بين المركز العثماني وأحد ولاته.

أما المرحلة الثانية: فهي مرحلة التوسع المصري في الشام. والتي اتسمت بالصدام المباشر بالدولة العثمانية (1830م - 1840م) والتي اقترن بها الحملة المصرية الثانية على الجزيرة (1839م - 1840م) ولقد بدأت هذه المرحلة بعد استعادة محمد علي لقوته، وبعد أن تدهورت القوة العثمانية من جراء الحرب العثمانية- الروسية وتوقف حركة الإصلاح، وكان التحرك الأول نحو الشام في بداية الثلاثينيات من هذا القرن هو بداية الخطوة الطبيعية التالية للتوسع المصري في الجنوب. ومد النفوذ المصري إلى الجزيرة. والجدير بالملاحظة أنه إذا كانت مصادر التاريخ المصرية التقليدية لم تذكر من دوافع هذا التحرك إلا الخلاف بين محمد علي ووالي عكا إلا أن المصادر الغربية والعربية الحديثة أبرزت دوافع

محمد علي الإستراتيجية وكذلك رده بهذا التحرك على رفض السلطان العثماني لتحقيق وعده لمحمد علي بحكم الشام مقابل مساعدته في اليونان، وبعد ثلاث من المعارك وبعد صلح كوتاهية 1833م وبالرغم من مظاهر الاستقلال السياسية والاقتصادية والمالية ظل محمد علي معترفًا بالسيادة العثمانية وتمثل ذلك أساسًا في الاستمرار في دفع المستحقات المالية للدولة العثمانية، وبالرغم من تزايد قبضة محمد علي على الشام (1833م – 1839م) وتزايد مظاهر استقلالية السياسية المصرية (وزارة خارجية + تمثيل دبلوماسي وامتداد الدولة المصرية من السودان إلى الجزيرة العربية والشام) ظلت السيادة العثمانية على هذه المنطقة في إجمالها وظلت علاقة التبعية بين مصر والدولة العثمانية قائمة حتى ولو أضحت اسمية نظرًا لتزايد وتميز دور الدولة المصرية وانتقال مركز الثقل السياسي في العالم الإسلامي من استانبول إلى القاهرة، ومن ثم أضحي الهدف الأساسي لمحمد علي في أواخر الثلاثينيات هو تأكيد ضمه لسوريا والحصول على اعتراف دولي باستقلاله بمصر والحصول على موافقة السلطان على الحكم الوراثي في عائلته لمصر، وبعد رفض السلطان محمود الثاني الذي كان يركز على استعادة فعالية المركزية العثمانية على الولاة والأقاليم. وبعد فشل المفاوضات بين الطرفين أعلنت الدولة العثمانية الحرب وخاصة بعد تحدي محمد علي لأهم مظاهر السيادة العثمانية وهي دفع المستحقات المالية وإزالة الحرس التركي من حول قبر الرسول عليه الصلاة والسلام خلال الحملة المصرية الثانية على الجزيرة 1938م من أجل تدعيم النفوذ المصري. وهنا كان الفارق بين الحملتين من أهم علامات التحول في المسلك المصري. فإذا كان نجاح الحملة الأولى هو أول حجر في دور مصر الجديد في العالم الإسلامي في هذه المرحلة بالرغم من أنها كانت بتخطيط عثماني ولتحقيق أهداف عثمانية في الأصل، فإن الثانية وإن كانت مبرراتها الرسمية حسم الخلافات في الأسرة السعودية فلقد هدفت إلى مد النفوذ المصري إلى الشواطئ الشرقية للجزيرة لكي تلتحم هذه المناطق ببلاد الشام وتصبح وحدة واحدة تحت سيطرة

محمد علي. وهنا كان مكمن الخطر بالنسبة لبريطانيا مما زاد من سرعة تحركها ضد محمد علي.

ومن ناحية ثالثة: فإن المناورة بالعلاقات مع الدول الأوروبية انطلقت من أن الاتصال بالدول الأوروبية كان أحد سبل محمد علي لتنفيذ مشروعه في مواجهة الدولة العثمانية خلال تفاعله التعاوني أو الصراعي معها، ولقد أضحت هذه المناورة ممكنة بعد أن تزايد الاهتمام الأوروبي بمصر ومنطقة الشرق الغربي بصفة خاصة عقب الحملة الفرنسية على مصر والشام، أي بعد أن أضحى الاهتمام بهذه المنطقة لا يقتصر على التنافس التجاري العالمي (كما حدث في القرن الثامن عشر الميلادي) ولكنه أضحى منصبًا على قضايا سياسية استراتيجية تقع في صميم نطاق التوازنات الأوروبية عقب الثورة الفرنسية، فلقد كان رد فعل بريطانيا للحملة الفرنسية هو بداية مسلسل الصدام الفرنسي البريطاني حول مصر والذي امتد حتى الوفاق الودي 1904م.

ولقد صاغ محمد علي سياساته وتابع تنفيذ أهدافه في ظل تنافس القوى الأوروبية، وقد وظف محمد علي الاتصال بالدول بالدول الأوروبية بطرق مختلفة وفق فهمه ووعيه لمدى تبلور الاهتمام الأوروبي بمصر. وفيما يلي نماذج أربعة أساسية:

النموذج الأول: ظهر في مواجهة التهديد الناشئ من التنافس الفرنسي البريطاني على مصر في ظل نجاح بونابرت 1806م في القضاء على التحالف العثماني الإنجليزي وتنامي التقارب العثماني الفرنسي من جديد، فلقد اعتمد محمد علي على الدولة العثمانية وفرنسا لمواجهة بريطانيا التي أرسلت حملة فريزر لمنع الفرنسيين وتأييد المماليك الموالية لإنجلترا، ولقد حمى محمد علي بهذا الموقف مشروعه في بدايته حتى لا تتحول مصر لقاعدة بريطانية.

والنموذج الثاني: ظهر 1808م بعد تصفية الحملة الإنجليزية وفي ظل

محاولات الدولة العثمانية إعادة السيطرة على مصر طلب محمد علي من الصدر الأعظم إعطاءه سندًا بأنه غير مسئول عن تعديات الدول على مصر عند توجهه إلى الحجاز.

والنموذج الثالث: تقدمه تجربة تدخل مصر في اليونان فلقد برز لمحمد علي نتيجة الاتفاق الثلاثي الفرنسي - البريطاني - الروسي على الجيش المصري العثماني في نوارين مدى أهمية وضرورة النجاح في استغلال انقسام الدول الأوروبية حتى يمكن مواجهة دولة كبرى واحدة وليس تحالف بين بعضها ففي خلال حملة اليونان- وفقًا لبعض المصادر- جرت اتصالات بين محمد علي والقوى الأوروبية طلب خلالها اعتراف بريطاني باستقلال مصر في مقابل عدم مساعدته للسلطان. وحين ترددت بريطانيا وبدأ التدخل الروسي في الازدياد اندفع محمد علي في مساندة السلطان واضطر للانسحاب مجبرًا تحت تأثير هزيمة نوارين وليس نتيجة لرفض القوى الأوروبية المتحالفة الاستجابة لشروطه.

وهنا أيضًا النموذج الرابع: وظهر خلال حرب الشام الأولى والثانية حيث كانت المناورة واضحة بالعلاقات مع فرنسا في مواجهة بريطانيا فلقد كانت العلاقات المميزة مع فرنسا هي ركيزة محمد علي في مواجهة بريطانيا التي كانت تعد بدورها ركيزة مساندة السلطان العثماني في مواجهة محمد علي في الشام وبقدر ما لعب الفرنسيون دورًا أساسيًا في تنفيذ برامج الإصلاح المصرية المالية والإدارية والقانونية والعسكرية والثقافية بقدر ما اعتمد محمد علي على المساندة الفرنسية لمشاريعه التوسعية في الشام، وتجلي ذلك بوضوح خلال حرب الشام الأولى، ففي حين رأى محمد علي 1833م أن الوقت غير مناسب لمحاربة القوى الأوروبية وهزيمتهم (وخاصة في وجود قوات روسية تساند السلطان العثماني) وأنه لن يكون من السهل الوصول إلى استانبول حد من نطاق عملياته العسكرية وبذل كل ما يستطيع ليتجنب تدخل الدول الأوروبية. بل وبذل جهدًا كبيرًا ليبين

لهذه الدول نواياه وأغراضه وأنه لا ينوي شرًا بالدولة العلية وإنما يرجو إنقاذها من أخطار الروس (خطابه إلى لويس فيليب السابق الإشارة إليه)، وكذلك أرسل مذكرة إلى بريطانيا يبين فيها أن غايته الأساسية هي المساعدة على القضاء على نفوذ الروس في تركيا وإرغامهم على احترام استقلال تركيا وفارس. ولقد نجحت مناورته لدرجة ضغط الدول الأوروبية على السلطان العثماني ليقبل شروط محمد علي والتي مكنته من السيطرة على الشام. أما 1839م فبالرغم من سعيه إلى القوى الأوروبية لمساندة مطالبة في الحكم الوراثي في عائلته. إلا أنه لم يكن مستعدًا للتنازل عن شروطه. كما لم تكن هذه القوى مستعدة لمساندته بعد أن شعرت بتهديده لمصالحها في الشام ومصر، ومن ثم اختلفت الحسابات الأوروبية مع حسابات محمد علي هذه المرة.

هذا وتجدر الإشارة إلى أنه كان لتعاون محمد علي مع القوى الأوروبية حدوده، فإذا كانت التوازنات الأوروبية العثمانية أعطت له بعض فرص المناورة كما فرضت عليه كثيرًا من القيود بعد ذلك إلا أنه لم يكن مستعدًا للتعاون في الحالة التي تتعدى فيها مكاسب الطرف الأوروبي ما يمكن لالتزاماته الإسلامية أن تتحمله، وظهر ذلك جليًا في مناسبة ما قيل عن ملابسات موقف محمد علي من الغزو الفرنسي للجزائر، فإذا كانت العديد من الاعتبارات قد دفعت فرنسا إلى محاولة إقناع محمد علي بتأييد قرار مشروع الغزو الفرنسي للجزائر حتى تتجنب احتمالات رد الفعل لمسلمي شمال أفريقيا وكذلك ردود فعل الدول الأوروبية الأخرى في حالة قيام فرنسا بمفردها بالجملة - إلا أن محمد علي وإن كان رحب في بداية الأمر إلا أنه طلب منها أن تتركه ينفرد بغزو الجزائر لحسابه الخاص حيث أن الحملة يجب أن تحتفظ باللون الإسلامي البحت على أن يؤدي الجزية للباب العالي وأن يلتزم برعاية مصالح الغرب، وأدى تصميم فرنسا على ضرورة مشاركتها محمد علي في الحملة إلى رفض محمد علي لهذا الطلب حتى لا يتعرض للسخط من العالم العربي والإسلامي في وقت حرج قد يهدد كافة مشروعاته السياسية.

وبخلاف هذا التبرير لرفض محمد علي ترى مصادر أخرى أن السبب يرجع إلى تهديد إنجلترا له بزوال سلطانه في مصر وتحطيم أسطوله، وفي المقابل اقترحت عليه بريطانيا التوجه إلى الشام.

إن فهم التفاعلات بين المستويات الثلاث السابق توضيحها لابد وأن يقودنا ليس إلى الاختيار بين أي من هذه الاتجاهات الثلاثة في تفسير دوافع وأهداف محمد علي. ولكن إلى القول بأن جميعها تمثل تطورًا مرحليًا في سياساته.

فإذا كانت المرحلة الأولى من تطور تجربة محمد علي (حتى معركة نوارين) قد اتسمت بالتركيز على الإصلاح الداخلي والتعاون مع الدولة العثمانية (في القضاء على الحركة الوهابية والثورة اليونانية) فإن ذلك يعني أنها اتسمت بالسعي من جانب محمد علي لتطوير عناصر القدرة وإثبات الدور المتميز في خدمة السلطان كوالٍ مسلم، وأن سعي هذا الوالي لتدعيم مواقفه الاستقلالية يظل في نطاق النظام العثماني حيث لا يظهر إلا الولاء والطاعة.

ولكن سرعان ما حدث تحول في هذا التوجه وبدأت مرحلة جديدة بعد أن تطورت نتائج عملية الإصلاح وتدعمت أركان الجيش المصري على نحو وجد به محمد علي– كما يقول البعض – نفسه في حالة من القوة تفوق سلطانه وخليفته بحيث أضحى أكبر قوة في الدولة الإسلامية والتي اعترف السلطان بوضعها هذا حين استعان بها، ولقد لعبت السياسات الأوروبية والعثمانية دورها في أحداث هذا التحول– كما سنرى لاحقًا – وعبر ذلك التحول عن نفسه في الصدام مع العثمانيين في الشام والأناضول (حرب الشام الأولى) وبالسعي لتعبئة مساندة بعض القوى الأوروبية للوجود المصري في الشام، ولهذا فإن هذه المرحلة الثانية من تطور سياسات محمد علي (حتى 1833م بعد صلح كوتاهية) قد اتسمت بالبحث عن درجة أكبر من الاستقلال الذاتي والدور الخاص المتميز ولكن ظل محمد علي حتى بعد ضم الشام وصلح كوتاهية مجرد والي عثماني يدفع الجزية.

أما المرحلة الثالثة التي شهدت بدايتها تدعيم الوجود المصري في الشام كما شهدت نهايتها تهديد الجيش المصري لقلب الدولة العثمانية (بعد معركة نزيب) وسعى محمد علي لتعبئة اعتراف دولي بحكم أسرته الوراثي، فإن هذه المرحلة أفصحت عن نوايا وأهداف أكبر لا يمكن تحقيقها في ظل النظام العثماني، فلقد كانت تفرض على محمد علي النظر في إمكانيات الاستقلال الحقيقي أو إصلاح الدولة العثمانية أو استبدال «الرجل المريض» برجل آخر مسلم أكثر صحة.

أي أن محمد علي، وإن وصل إلى رفض استمرار السيادة للسلطنة العثمانية المريضة والضعيفة، فإنه كان يريد إقالة الدولة الإسلامية من عثرتها ببديل أكثر صحة، أي «إسلاميًا» وليس «قوميًا» بالمعنى الذي يتبادر إلى ذهن من قالوا إنه كان يريد الاستقلال، كما لم يكن عثمانيًا بالمعنى الذي يتبادر إلى ذهن من رفض فكرة أنه كان يريد الاستقلال. بعبارة أخرى وبفرض سعيه نحو خلافة عربية فهذا لا يعني تحيزًا قوميًا عربيًا– بالمعنى الحديث – ولكنه يعني أن مركز الخلافة يمكن أن ينتقل إلى مركز قوة آخر – غير العثمانيين الأتراك بعد ضعفهم – يمكن أن يقوم بدوره في إحياء قوة الإسلام كما سبق للعثمانيين أن قاموا بهذا الدور بعد ضعف المماليك.

وهنا. وفي هذه الحالة لم يكن ممكنًا لمحمد علي– الذي سعى ونقل نماذج أوروبا وخدم أهدافها في وقف الإصلاح الديني بضرب الحركة الوهابية وتعرض لضربتها في نوارين، لم يكن ممكنًا له أن يحظى بمساندة أي طرف أوروبي حتى أكثرها عداوة وتربصًا بالدولة العثمانية في هذه المرحلة، فلقد أضحى المتغير الأوروبي حاسمًا في تأثيراته السلبية على العلاقات المصرية – العثمانية وخاصة في ظل اتجاه كل من الطرفين المسلمين للاستقواء على الآخر باللجوء إلى مساندة طرف غير مسلم.

ومن ثم، فإن إشكالية السلوك الخارجي لمحمد علي تمثلت في أن استقلال القوة (كسبيل لتحسين شروط التعامل مع السلطة المركزية العثمانية وعدم تأكيد

سيطرة دولة أوروبية واحدة) قاد إلى تحالف واتفاق الدول الأوروبية مع الدولة العثمانية ضده بدلًا من دفع السلطة المركزية لتحسين شروط التعامل معه (وستتضح مزيد من التفاصيل على ضوء تحليل الجزئية التالية).

ولم يكن مرد هذا الاتفاق تأثير التوازنات الأوروبية - الأوروبية فقط. ولكن الاتفاق الأوروبي على إجهاض أي حركة إحياء للقوة الإسلامية وتمسك الدولة العثمانية ببقائها ولو ضعيفة بأي ثمن؛ ولذا فلا يكفي القول- كما يصدر عن البعض - أن الخطأ الأساسي لمحمد علي قد تمثل في عدم فهمه لحقيقة تبعية النظام الإمبراطوري العثماني للنظام الأوروبي الدولي أو أن نمط توزيع القوة والتغير الدوليين لم يسمحا لمحمد علي بتحسين شروط مكانة مصر أو أن القضية بالنسبة لمصر ليست البروز كقوة عالمية بل تفادي آثار تقسيم الإمبراطورية بواسطة الدول الأوروبية، ولكن يجب القول إنه أخطأ في فهم أن التحالف مع أوروبا كان ممكنًا طالما لا يتناقض ومصالحها الكلية في مواجهتها مع الدول الإسلامية، وأن آثار هذا التحالف تتحول للنقيض في الحالة العكسية.

ثانيًا: حركات الاستقلال بين السياسات العثمانية وأنماط التدخل الأوروبي:

كانت نتائج الحركات الاستقلالية وعواقبها بالنسبة للعلاقات العثمانية العربية محصلة للتفاعل بين دوافع وأهداف وأدوات هذه الحركات من ناحية وبين السياسات العثمانية ونمط التدخل الأوروبي من ناحية أخرى. على نحو يبرز مدى تضخم تأثير الضعف العثماني وتأثير المتغير الأوروبي على منع إحياء القوة الإسلامية.

1 - السياسات العثمانية: المساهمة في إجهاض الحركات الإصلاحية الإقليمية:

تعددت المقولات وتباينت الاتجاهات حول مدى مسئولية الحكم العثماني للوطن العربي عن ركود وتخلف الأخير وعن استعماره من عدمه. هذا ويساعد استخلاص أهم أنماط السياسة العثمانية تجاه حركات القرن التاسع عشر الميلادي على إلقاء الضوء على بعض المقولات.

ومن أهمها مقولتان متضادتان متصلتان بهذا الموضوع من الدراسة وهما: أن الدولة العثمانية منعت اتصال المنطقة بالغرب وحضارته، وأن المنطقة العربية قد قبلت الجمود كثمن للدفاع العثماني عن الأرجاء العربية ضد الخطر الأوروبي.

فما مدلول المسلك العثماني تجاه النماذج الثلاثة السابق توضيحها من حركات الاستقلال الذاتي- بالنسبة لهذه المقولات وخاصة أن اثنين من هذه الحركات (مصر والعراق) قد قامت على الاتصال بالغرب في حين كانت الحركة الثالثة (الوهابية) ضد الغرب نفسه.

في البداية يجدر الإشارة إلى مقولة متوازنة في هذا الشأن وهي تتلخص كالآتي: يرجع الركود إلى أن القوة العثمانية قد حالت بلا شك دون اتصال أمم الدولة بالحضارة الأجنبية عمومًا والحضارة الأوروبية الناهضة خصوصًا.. ولكن الباحث المنصف لا يستطيع إلا أن يسلم بأن الأوروبيين في القرن السادس عشر الميلادي وما تلاه ما كانوا على استعداد لأن يقدموا للشرقين المسيحي والمسلم ثمرات نهوضهم العلمي هدية خالصة.. كذلك فلا سبيل للقول بأن الشرق العثماني كان يستطيع الإفادة من النهضة الأوروبية دون أن ينزل عن استقلاله وحريته.

ومن المقولات الأخرى المتوازنة في هذا الشأن تلك التي تعترف بأن الدولة العثمانية قد تولت المنطقة وهي على قدر كبير من الإعياء. ولم تكن قادرة على إزالته وأنه لا يمكن قبول القول بفرضها العزلة والتخلف على إطلاقه دون التعرض للأسباب والسياقات التاريخية التي أدت إلى ذلك، فأحد أسباب فرض هذه العزلة هذا الخوف من الصراع المستمر مع العالم المسيحي بقواه المختلفة المتعاقبة، ومن ثم الحرص على الدفاع عن الأراضي الإسلامية وسلامتها ضد البرتغاليين في البداية ثم الاستفادة من بريطانيا وفرنسا ضد روسيا حتى وصل الأمر إلى إفساح المجال أمام السيطرة الأوروبية، ومن ناحية أخرى لا يعني التأخر النسبي للأراضي التابعة للدولة العثمانية أن الجيش العثماني وحده هو المسئول؛ لأن جهود

الدولة العثمانية تكرست لمواجهة الهجوم الأوروبي المضاد. ولأن الاضمحلال الاقتصادي نتيجة تحول طرق التجارة، والاضمحلال الثقافي نتيجة انتشار التصوف ونمو التخوف الديني تجاه الانشقاق المذهبي كان قائمًا من قبل، ولأن العصبيات المحلية والصراعات بينها استنزفت جانبًا كبيرًا من ثروات الأقاليم على حساب القاعدة الكبرى من المسلمين، ولأن النظام العثماني حفظ لمسلمي هذه المناطق هويتهم الإسلامية والقومية.

وبالرغم من الاعتراف بأهمية هذه التحليلات المتوازنة إلا أن الاتجاه العثماني للحفاظ على القائم ضد الخطر الخارجي وأن كان قد ساعد على الدفاع عن الأراضي الإسلامية لفترة طويلة إلا أن هذا لا يعني أنه لم تحدث تغيرات اجتماعية واقتصادية تزايدت في أوقات اقتراب الخطر الأوروبي وتكرار الهزائم. وكانت الحركات الاستقلالية والإصلاحية من أهم علامات هذه التغيرات فكيف كانت سياسة الدولة العثمانية تجاهها؟

إن المتابعة التفصيلية لهذه السياسة في إطار الحركات الثلاث موضع الاهتمام يبين لنا بصفة عامة أن السياسة العثمانية قد نجحت بواسطة عدة أدوات في إجهاض هذه الحركات ومن ثم حافظت على وحدة وتكامل قلب إمبراطوريتها حيث تمكن عند منتصف القرن 19م- وبعد نصف قرن من التحديات الخطيرة - من إعادة إدماج أقاليمه (مصر - الشام - العراق - الجزيرة) ولم يتم الأمر بدون ثمن غال دفع من مصلحة الأمة الآجلة لتحقيق مصالح الدولة العثمانية العاجلة. وهنا معنى الدرس والذي يكمل معنى الدرس المستخلص من دراسة السياسات الإصلاحية العثمانية. وهو أن ثمن تجديد عناصر قوة الدولة المادية يجب ألا يدفع من حساب قوة الهوية الإسلامية للمجتمع ومصالح الأمة بأكملها.

هذا. ويمكن أن نقسم أهم أنماط السياسة العثمانية إلى:

نمط العلاقة مع الحركة قبل توجيه الضربة إليها، ونمط التوالي في إجهاض الحركات.

أ – بالنسبة لنمط العلاقة مع الحركة:

فهو يتسم بعدم السرعة في المبادرة بتوجيه الضربة إليها ولكن اتسم بالسكوت عنها في البداية (الوهابية – السعودية) أو الاستفادة بقدرتها النامية لتحقيق مصالح عثمانية (محمد علي – مماليك بغداد)، فطالما كانت الدولة العثمانية في حاجة لخدمات الوالي القوي وطالما ظلت الحركة الاستقلالية لا تمثل خطورة حقيقية تسكت الدولة مؤقتًا عنها أو توظفها.

فمن ناحية: لم توجه الدولة العثمانية الضرب إلى الحركة الوهابية بواسطة محمد علي إلا ابتداءً من 1811م أي بعد أكثر من نصف قرن على ظهورها ثم تحالفها مع آل سعود، وذلك عندما امتدت توسعات الدولة السعودية والدعوة الوهابية من نجد إلى الشاطئ الشرقي والحجاز بحيث أخذ القلق يعتري الدولة العثمانية من طموحات السعوديين، فرغمًا أنه لم يكن للعثمانيين نفوذ ملحوظ في نجد منطلق الدعوة الوهابية والحركة السعودية إلا أن الاستيلاء على المدينة ومكة هدد بفصل الحجاز وخروجها عن السيادة العثمانية على نحو كان يفقد الدولة العثمانية أحد أهم مظاهر الزعامة للعالم الإسلامي، ولذا فبعد أن نشطت في اتهام الحركة الوهابية بالكفر والخروج على طاعة الخليفة والتشهير بها في أرجاء العالم الإسلامي اتجهت إلى تصفيتها عسكريًا وذلك انطلاقًا من الشعور بما أضحت تمثله هذه الحركة من خطورة على مشروعية الحكم العثماني للدول العربية.

بعبارة أخرى: فلقد كان الحفاظ على النفوذ في الحجاز لابد منه حتى تتم شكليات الخلافة ولذا وبالرغم من تعدد الثورات في أنحاء الامبراطورية وتعدد صور التحدى لها فلقد حرصت الدولة العثمانية – فور انتهائها من التهديد الفرنسى لمصر والشام – على البدء في إخماد الحركة الوهابية حتى لايهون أمرها على رعاياها من المسلمين. هذا ولقد وجدت السلطة مبررًا لهذا العمل وهو الخوف من أثر هذه الفئة على تفريق كلمة المسلمين على نحو يحقق هدف الأوروبيين

الذين يسعون إلى امتلاك بلاد المسلمين.

ومن ناحية أخرى: اتجهت الدولة العثمانية – في نفس الوقت الذى بدأ إبراهيم باشا ضمه للشام – لتصفية داوود باشا في العراق. ومن ثم كانت إعادة السيطرة المباشرة على العراق هي أول خطوة في إعادة السيطرة العثمانية على المشرق العربى ومصر. ولقد سكتت الدولة العثمانية على حكم مماليك بغداد دون إعادتهم لنطاق سيطرتها المباشرة نظرا لما قدموه من خدمات في مواجهة الخطر الفارسى أو البريطانى، ولكن حين ظهرت نوايا داوود باشا في توحيد أرجاء العراق وتنفيذ مشروعات أكثر استقلالية تحرك ضده بقوة السلطان محمود الثانى التنفيذ السياسة الرامية لإعادة إحكام السيطرة على أقاليم الإمبراطورية، ولقد وجد السلطان مبرره في هذه الحالة أيضا. وهو عدم دفع العراق للأموال التى طلبها السلطان في حربه مع روسيا (1828م – 1829م) وكذلك حث العصبيات المحلية السطان للتخلص من داوود باشا نظرًا للأضرار التى لحقت بهم من جراء سياساته المركزية. هذا ولقد ظلت العراق حتى نهاية الستينيات من القرن التاسع عشر الميلادي بالنسبة للدولة العثمانية منطقة خلفية هادئة حتى بدأ يحدث فيها تفير أساسى مع مدحت باشا.

ومن ناحية ثالثة: كان إجهاض حركة محمد علي بمثابة الحلقة التي أحكمت بها الدولة العثمانية سياستها في إعادة إدماج ولايات القلب العربية في الإمبراطورية العثمانية فبعد تصاعد خطوات الاستقلالية من جانبه. وبعد أن استعان به السلطان في ضرب الحركة الوهابية والثورة اليونانية في المرحلة الأولى من تطور حكمه والتى اقتصرت فيها أهداف مشروعه على تدعيم عنصر قوة دولته في حدود مصر، وبالرغم من تعدد المقولات عن أهداف السلطان العثمانى من هذه الاستعانة لتعويض عجزه الفعلى عن الحركة بمفرده (نظرا للبعد عن الحجاز ونظرا لعدم توافر الجند اللازمة للقيام بهذه المهمة في وقت كانت الساحة الأوروبية في ظل الحروب والتحالفات النابليونية تموج بالخطر، أو سواء خلال أزمة الإنكشارية

والقضاء عليها) أو لاستنزاف محمد علي للحيلولة دون مشروعه الاستقلالى، إلا أنه تجدر الإشارة إلى أن إنجازات محمد علي في كلتا الحملتين - بالرغم من الخسائر والاستنزاف في كل منهما - كانت دافعا أساسيا نحو خطوة أكبر في مشروعه الاستقلالى أى أن الاستعانة العثمانية بمحمد علي خاصة في ضرب طرف مسلم (الحجاز) أو وعده بالشام مقابل المساعدة باليونان أثرت على الحركة على نحو يختلف عن نوايا السلطان العثمانى الأساسية بفرض صحة المقولات السابقة عن أهداف الاستعانة بمحمد علي بعبارة أخرى إذا كانت مساعدة محمد علي للسلطان ضد الوهابيين قد غذت أطماعه ليمتد خارج مصر. فإن رد الفعل العثمانى بعد اليونان أي رفض إعطاء محمد علي ولاية الشام قد أعطته الدافع والمبرر لتحقيق هدفه الاستراتيجى والبدء في تنفيذ الطور الثانى من برنامجه الاستقلالى.

وبقدر ما كان التوجه العثمانى لإجهاض الحركة الوهابية لأسباب دينية سياسية فلقد كان إجهاض حركة محمد علي لأسباب سياسية بالدرجة الأولى فقد كان يهدد الدور السياسى لآل عثمان ويجرده من أركانه الأساسية في حين كان الدور الوهابى يجرده من أركانه الشرعية - الدينية.

ب - أما عن الأدوات المستخدمة في الإجهاض فهي متنوعة:

أولا: استخدام القوة العسكرية العثمانية مباشرة كما حدث مع مماليك العراق 1831م، ولقد كان حجم مشروعهم ومواردهم لا تتطلب أكثر من هذا على عكس مشروع وموارد محمد علي أو الحركة الوهابية.

ثانيًا: استخدام محمد علي لضرب الحركة الوهابية. وهذا امتداد لتوظيف عثمانى في توظيف الولاة الأقوياء؛ لإعادة النظام والاستقرار من المنظور العثمانى في بعض المناطق، وإلى جانب مناقشة المقولات المتعددة حول أسباب الاستعانة بمحمد على - كما سبق التوضيح - في هذه المهمة فإنه يمكن إضافة بعد آخر وهو عدم إمكانية توظيف التوازنات الأوروبية حول هذه المنطقة

في هذه المرحلة لتعبئة مساندة أحد الأطراف الأوروبية وذلك ليس فقط نظرا لطبيعة وضع هذه المنطقة في هذه التوازنات والتى تحول دون هذه التعبئة نظرا لاتجاه النفوذ البريطاني للانفراد بها في مقابل اتجاه النفوذ الفرنسى للانفراد بشمال أفريقيا ولكن ونظرا للحساسية الدينية لهذه المنطقة التى كان لابد وأن يترتب عليها عواقب أَوْخَم بالنسبة للسلطان العثمانى إذا ما استعان بطرف أجنبى مثل فرنسا (التى كانت تريد ضرب الوهابيين كسبيل لضرب بريطانيا كما سنرى) وذلك عكس ما حدث بالنسبة لحالة محمد على.

ثالثًا: الاستعانة بطرف أجنبي (أي الاستقواء بغير مسلم على مسلم) على نحو يمهد السبيل للتدخلات الخارجية وذك في مواجهة مشروع محمد علي، حقيقة قامت مراحل مشروع محمد علي المتتالية على الاستعانة أيضا بأطراف أجنبية (بفرنسا في عملية الإصلاح والنقل من الغرب) وعلى اللعب بالتوازنات الأوروبية وتحسين الوضع الدولى لمصر في مواجهة القوى الخارجية الطامعة فيها أى بريطانيا وفرنسا، وفي مواجهة الدولة العثمانية أيضًا، ولكن الذى يجدر الانتباه إليه في حركة السلطان العثمانى هو نمط استعانته المختلف عن نمط استعانة محمد علي بل وعن نمط الاستعانة العثمانى بالأطراف الخارجية بصفة عامة. فإذا كان قد سبق للعصبيات المحلية في القرن الثامن عشر الميلادي أن استعانت في حركتها ضد الدولة العثمانية بصورة أو بأخرى بالتدخلات الأوروبية إلا أن وزن تأثير هذا المتغير الأوروبى كان محدود الفعالية كما أنه لم يجد مناظرا له لدى السلطان العثمانى في حركته في مواجهة هذه العصبيات، وإذا كانت طبيعة القوة العثمانية وكذلك طبيعة المرحلة التى كانت تمر بها الهجمة الأوروبية أيضا في القرن الثامن عشر الميلادي يمكن أن تفسر لنا هذا النمط فان التردي في الضعف العثماني من ناحية والتزايد في دور المتغير الأوروبي من ناحية أخرى يمكن أن تفسر لنا هذا النمط الجديد في القرن التاسع عشر الميلادي.

ففضلا عن عدم القدرة العثمانية المنفردة على إحباط مشروع محمد علي حيث توالت الهزائم العسكرية للجيش العثمانى أمام الجيش المصرى (1820م – 1837م)، كذلك حين بادر السلطان 1839م بإعلان الحرب على محمد علي، فإن طبيعة التوازنات الأوروبية – الأوروبية حول الإمبراطورية بصفة عامة (تمسك بريطانيا بتكامل الإمبراطورية لمواجهة أهداف روسيا وحول مصر بصفة خاصة (التنافس البريطانى الفرنسى) ساعدته على توظيف هذه التوازنات لتعبئة مساندة طرف خارجى وهو بريطانيا لوقف أو احتواء مساندة فرنسا لمحمد علي، ولقد تمكن السلطان العثمانى من تحقيق هذه التعبئة بعدة سبل من أهمها ما يلى:

1. الاستعانة بالجند الروس لحماية استانبول والمضايق ضد محمد علي في بداية أعماله في الشام على نحو أثار عواطف المسلمين ضد السلطان وبجانب محمد على، وكان هذا الاعتماد على روسيا سبيلا للتشدد في التفاوض مع محمد علي.
2. إصدار الفرمان السلطاني الأول المعروف بخط كلخانة 1839م خلال اشتداد الأزمة الثانية مع محمد علي، ولقد اتفقت التفسيرات على أن هذا التزامن كان نتيجة رغبة السلطان في تعبئة مساندة القوى الأوروبية لمواقفه ضد محمد علي، وبالطبع يمكن فهم مدلولات هذا التزامن على ضوء فهم المصدر الحقيقى للإصلاح الذى أعلن عنه هذا الفرمان أى المساواة بين الملل والطوائف المسلمة وغير المسلمة.
3. لم يبد العثمانيون أية مقاومة أو اعتراض على احتلال بريطانيا لعدن بل حصل الإنجليز من الباب العالى على فرمان يسمح للأسطول البريطانى باستخدام ميناء عدن، وقبل العثمانيون هذا الوضع في مقابل مساعدة بريطانيا لهم لوقف محمد على، ومع ذلك فلقد حاول العثمانيون بعد ذلك استعادة السيطرة على اليمن 1849م ولكنهم فشلوا ولم تنجح محاولاتهم

إلا في 1872م وذلك نتيجة الصراعات الداخلية بين القوى المحلية في اليمن. ويتضح لنا هذا الموقف.

العثمانى بالنظر إلى أهداف الحملة الثانية لمحمد علي في الجزيرة وأثرها وتفاعلاتها مع السياسات البريطانية في المنطقة.

4. وفي سياق التقليد العثمانى الرامى دائما إلى دعم تصرفات الدولة بفتاوى شرعية، فعندما تحرك محمد علي باشا إلى سوريا أعلن السلطان وجوب محاربته بناء على فتوى، وعندما اضطر إلى مهادنة إبراهيم باشا في كوتاهية صدرت فتوى أخرى بجواز العدول عن تأديبه حيث اعتبر السلطان دخول الجيوش المصرية سوريا عصيان من محمد علي يجب قمعه ورده.

السياسات الإصلاحية الناقلة من الغرب والتى أدت إلى زيادة النفوذ الأوروبى، والتدخل بالقوة العسكرية لفرض شروط معينة، أو الصمت عن خلافات عربية–عربية تخدم الأهداف طويلة الأجل للغرب في مواجهته مع الإسلام في هذه المرحلة الانتقالية الحرجة في التوازن العالمى.

ومما لاشك فيه أن المقارنة بين هذه الأدوات للتدخل في حالات أزمات الشرق الإسلامى وبين نظائرها في حالات الشرق الأوروبى لتبين أن الهدف الأوروبى كان واحدًا وإن اختلفت السياقات والأدوات، وهذا الهدف هو استمرار ضعف الدولة العثمانية كشرط لبقائها حتى تحين اللحظة المناسبة لاقتسامها وتصفيتها، ولذا ففي حين جاءت ساندت القوى الأوروبية الحركات الاستقلالية القومية في بلاد البلقان وشرق أوروبا جاءت معارضة ومقاومة هذه القوى لحركات الاستقلال الذاتى الإسلامية التى أيا كانت حقيقة أو درجة نواياها الانفصالية عن الدولة العثمانية أو الاستبدالية أو الإصلاحية لها – فقد كانت تمثل إضافة في عملية إحياء قوة الدولة الإسلامية في هذه المرحلة الحساسة من المواجهة مع الغرب.

كيف إذًا تم توظيف هذه الأدوات في مواجهة النماذج الثلاثة للحركات

الاستقلالية السابق توضيحها؟

أ - لم تتدخل القوى الأوروبية مباشرة في الحركة الوهابية السعودية خلال قيام محمد علي بتنفيذ مهمته التى أوكلها السلطان إليه لأن هذه المهمة كانت لا تتعارض مع مصالح أوروبية عاجلة أو آجلة في آن واحد، فمن ناحية المصالح الآجلة كانت مهمة محمد علي تعنى القضاء على فرصة لإصلاح دينى يمثل إحياءً للإسلام ومبادئه في صورته النقية. وهو الإحياء الذى كان لابد وأن يكون له انعكاسات على القوة الإسلامية في مجموعها نظرًا لأثره في تجديد الأمة وإحياء فكرة الجهاد، ولهذا فإن البعض رأى أن مهمة محمد علي كانت تعنى خنق الإسلام لنفسه لأنه كان من الخير للإسلام أن تتعاون القوتان المصرية والوهابية؛ حيث أن محمد علي أراد أن يعيد مجد الدولة الإسلامية من الناحية السياسية في حين أراد الوهابيون أن يعيدوه من الناحية الدينية ولكن ظروف السياسة قضت أن تكون القوتان ضد بعضهما. وذلك بعد أن اختلفتا في السبيل الذى اختارته كل منهما لإدراك غرضهما المشترك وهو إصلاح الدولة الإسلامية. ويظل تحليل أسباب هذا الصدام وتفسير انتصار محمد علي على الوهابيين والبديل الذى كان يمكن أن يواجه الوهابيين في حالة رفض محمد علي تنفيذ أوامر السلطان - تظل هذه الأمور في حاجة إلى تحليل حيث أنها تثير بقوة معضلة العلاقة بين القوة الروحية والقوة المادية ومدى تأثير توافرهما معا أو إحداهما على إحياء القوة الإسلامية.

أما من ناحية المصالح العاجلة: فهي تتصل بالمصالح المباشرة البريطانية في الخليج والهند، وبالتنافس الفرنسي - البريطاني حول المنطقة، فلقد شارك الإنجليز في التشهير بالحركة؛ لأن أى اضطراب يصيب بلاد العرب كان يهدد طريق التجارة للهند. ولأن بعض مسلمى الهند قد اتصلوا بالحركة في مواسم الحج وبدأوا دعوات مماثلة في الهند. كذلك كان القضاء على الحركة يعنى القضاء على فرص توحيد أرجاء الجزيرة والخليج في كيان سياسى واحد، حيث كانت

توسعات الدولة السعودية الأولى قد بدأت تحقيق مثل هذه الوحدة والتى كان لابد وأن يتعارض مع خدمة المصالح البريطانية التجارية والاستراتيجية المتنامية في هذه الفترة.

لذا فإن أعمال محمد علي في الحملة الأولى التى قاومت ما يسمى «القرصنة الوهابية في الخليج» كانت تخدم مصالح شركة الهند الشرقية؛ ولذا أرادت بريطانيا التى كانت تحرص على إخضاع سواحل الجزيرة الشرقية والجنوبية تأمينًا لطرق تجارتها، التحالف مع محمد علي والاستعانة به في عمليات هذا التأمين، أى من أجل تدمير موانئ الإمارات التى كانت سفنها تهدد المصالح البريطانية، ولقد رفض إبراهيم باشا المقترحات البريطانية بهذا الصدد على أساس أنها تعنى التخريب كما أنها تتعارض مع أهداف الدولة العثمانية.

هذا، ولقد كان ضرب القوة الوهابية باعتبارها القوة الرئيسية في الجزيرة بين عدة أحزاب عربية أخرى تتفاوت في ولاءاتها بين فارس وتركيا، وعربية غير وهابية – يخدم مصالح بريطانيا في تنافسها مع فرنسا. ويفوت الفرصة على نابليون الذى حاول التحالف مع بعض هذه القوى ضد الدولة العثمانية، وهو الأمر الذى كان يهدد مصالح بريطانيا حيث كان هدف نابليون – وفق إشارة بعض المصادر – هو تسهيل زحف جيشه إلى الهند والسيطرة على الطرق المؤدية إليها عبر الجزيرة والخليج. وذلك عن طريق الاتفاق مع بعض شيوخ القبائل 1811م لمخاصمة العثمانيين ومقاطعة الوهابيين، وبالرغم من قدرة بريطانيا على إقناع الوهابيين بمحاربة هذا الحلف المتحالف مع فرنسا. إلا أن انهزام الوهابيين أمامه دفع سعود إلى التصالح مع زعيمه حيث تجمع بينهما على الأقل العداء المشترك للعثمانيين والذى كان يفوق في هذه المرحلة أى ارتباطات مع الإنجليز، ووصلت الأمور إلى نهايتها في الوقت الذى كان مصير نابليون قد أخذ يتغير في أوروبا وحيث كانت جيوش محمد علي تقوم بمهمة أساسية.

وهكذا فإذا كان الضعف العثمانى من ناحية والانهيار الصفوى من ناحية أخرى قد وفر الظروف المناسبة لنمو واتساع الدولة السعودية الأولى خلال النصف الثانى من القرن 18م وأوائل القرن التاسع عشر الميلادي. وإذا كانت عدم قدرة دولة أوروبية بمفردها على إقامة وجود غير متنازع عليه من قوة أخرى في منطقة الخليج في هذه المرحلة قد ساعد أيضا هذا النمو وهذا الاتساع، فإن نجاح بريطانيا في الانفراد بالنفوذ في هذه المنطقة والذى ظهر في أوائل القرن التاسع عشر الميلادي قد تحقق بعد الانسحاب المصرى السياسى والعسكرى عقب انتهاء الحملة الأولى 1818م. ولقد تدعم هذا النفوذ البريطانى تدريجيًا خلال القرن التاسع عشر الميلادي في الإمارات العربية وعمان، ولهذا سنجد أن الموقف البريطانى من الحملة المصرية الثانية سوف يتغير تمامًا نظرا لتغير علاقات بريطانيا بمصر. ونظرًا لتغير وضعها في الخليج خلال الربع الثانى من القرن.

ب – أما العراق فلقد كانت ساحة هامة لتنافس النفوذ البريطانى – الفرنسى قبل أن ينفرد النفوذ البريطانى بعد انتهاء انعكاسات سياسة نابليون على وضع مصر والمشرق العربى. وكان التنافس من خلال أدوات تدخل مباشرة، فبعد الحملة الفرنسية التى أبرزت أهمية العراق – وليس مصر والشام فقط في التنافس البريطانى – الفرنسى لعبت القوتان دورهما من خلال التأثير على تولى أو عزل بعض الباشوات لمماليك أو التأثير لصالحهم أو ضدهم لدى الباب العالى، فضلا عن استخدام أداة الإمداد بالأسلحة والمدربين والخبراء العسكريين فكانت كل من القوتين تؤيد أحد الباشوات طالما ترتبط بذلك مصالحها. أو تتآمر ضده وحتى يتم عزله إذا حدث العكس.

فعلى سبيل المثال، ساعدت بريطانيا في تولى سليمان باشا الكبير أشهر الباشوات (1780م – 1802م) مما عاد عليها بمكاسب عديدة من خلال شركة الهند الشرقية، في حين تحركت لدى الباب العالى لعزل سليمان الصغير 1808م

لصداقته مع الفرنسيين.

ومنذ ذلك الحين تلاشى أى أثر للنفوذ الفرنسى وانفرد الإنجليز بالنفوذ في العراق والذى أخذ يتدعم بصورة متزايدة طوال القرن التاسع عشر ميلاديًا. وحتى وصل إلى حد الاستعمار المباشر 1914م. ولقد كان مبعث اهتمام بريطانيا بالعراق ليس وزنها التجارى ولكن أهميتها الاستراتيجية كنقطة محورية على طريق المواصلات إلى الهند، وخاصة من المتوسط عبر الشام ثم إلى الخليج العربى عبر مياه نهرى دجلة والفرات. ولقد سعت بريطانيا لخدمة وتوظيف هذه الأهمية من خلال اهتمامها بتطوير سبل المواصلات البحرية والنهرية والحديدية والبرية طوال القرن التاسع عشر ميلاديًا، ولقد تجددت هذه الأهمية الاستراتيجية بعد الحملة الفرنسية التى أثرت على فاعلية طريق الشام والعراق بالنسبة لبريطانيا، كذلك تجددت هذه الأهمية في فترة حكم محمد علي وتأثيره على فعالية طريق مصر نحو الهند بحيث بدا أن استقلالية وقوة مصر تمثل خطورة على الطريق المار بمصر مما يستدعى البحث عن طريق آخر، وهنا برزت أهمية طريق العراق.

ولقد كان لآخر مماليك العراق داوود باشا دوره ووضعه في هذه العملية منذ بدايته وحتى سقوطه، فبقدر ما كانت سياسات داوود باشا تحقق المصالح البريطانية بقدر ما كان التعاون معه، وبقدر ما أضحت هذه السياسات تتحدى هذه المصالح بقدر ما جاء التحرك البريطانى لإقصائه، ولقد كانت السياسات الاحتكارية في التجارة والزراعة والتى اتبعها داوود على غرار سياسات محمد علي قمة التعبير عن هذا التحدى وبداية النهاية بالنسبة له وخاصة مع افتقاده فرصة المناورة لدى قوة أوروبية أخرى وهي الفرصة التى توافرت لمحمد علي بسبب استمرار التنافس الإنجليزى - الفرنسى حول مصر والشام بعد نابليون، فلقد كانت حالة الانفراد البريطانى بالنفوذ ذات تأثير سلبى على إمكانيات مشروع داوود باشا في الاستمرار، في حين ظلت القدرة على المناورة بين بريطانيا وفرنسا وحتى آخر

لحظة من أهم عناصر قوة محمد على، ومن ثم فلقد كان هذا القيد وفي ظل التربص من جانب السلطان محمود الثانى، مفسرًا أيضًا لتأرجح داوود باشا مع بريطانيا بين التعاون وبين المعاداة ومفسرًا أيضًا لتوقيت ضرب السلطان العثمانى لهذه الحركة.. كيف؟.

فمن ناحية: يرجع العداء بين داوود باشا وبريطانيا إلى اتخاذ الأخيرة لموقف الحياد بين الأطراف المتنازعة على باشوية بغداد بعد عزل سليمان باشا الصغير الذى تم عزله بمقتضى تدخل بريطانى. فلقد كان داوود باشا أحد هؤلاء الأطراف، ولقد تبنى بعد تولية الباشوية سياسات من شأنها الإضرار بالتسهيلات التجارية التى يتمتع بها الرعايا البريطانيون. ومن شأنها أيضًا زيادة الضرائب المفروضة عليهم ولقد دفعه إلى هذا الاتجاه ما لمسه من تزايد مركز القنصلية البريطانية في العراق بحيث أضحت بغداد مركزًا للسياسة البريطانية في العراق والبلاد العربية وكل البلاد التركية الآسيوية.

ومن ناحية أخرى: وتحت ضغوط بريطانية على المصالح التجارية لداوود باشا تمت إزالة التوتر بينه وبين بريطانيا وعادت الوكالة التجارية البريطانية إلى نشاطها ونمت المصالح التجارية البريطانية إلا أن نشاط داوود باشا الداخلى (السياسات الاحتكارية، توحيد العراق) كان يهدد بتقوية العراق فتسقط كل الخطط بشأن توظيفها كطريق موصل للهند وذلك من خلال استغلال تطوير الملاحة البحرية في نهري دجلة والفرات، ولذا فإن السلطان العثمانى بالرغم من تفكيره الدائم في القضاء على مماليك العراق إلا أنه توقف عن تنفيذ ذلك مؤقتا نظرا لتصدى داوود باشا للخطر البريطانى على الخليج. ولقد تجلت صور هذا التصدى خلال المراحل الأخيرة من الحملة المصرية الأولى على الجزيرة وبعدها مباشرة، فلقد سعى داوود باشا بدوره للسيطرة على منطقة الإحساء (كتدعيم لجهوده في محاولة توحيد العراق وذلك بتأمين امتدادها الجنوبى)

قبل أن يتمكن إبراهيم باشا من هذا بعد أن أسقط الدرعية 1818م، ولكن أدى تزايد الخطر البريطانى على موانئ الإمارات العربية في أواخر 1819م إلى إيقاظ مخاوف كل من بغداد والقاهرة واستانبول من عواقب الوجود البحرى البريطانى، وهنا ظهرت مواقف داوود باشا من الإمتيازات البريطانية والتى أثارت أزمة سرعان ما تم حلها 1822م كما سبقت الإشارة.

ولكن من ناحية ثالثة: أدى تزايد توطد العلاقات بين داوود باشا والقنصل البريطانى - بعد اتفاق 1822م - وظهور بوادر تنفيذ المشروع البريطانى بشق قناة بين نهرى دجلة والفرات، أدى هذا إلى تجديد مخاوف السلطان من داوود باشا الذي تركزت مصادر الثروة والسلطة في يده، ولذا أرسل حملة عسكرية للقضاء عليه، وتبين بعض المصادر أن هذا التحرك كان بناء على وشاية من الإنجليز ضد داوود. هذا ولم يمثل القضاء عليه أزمة دولية كما أنه تم بواسطة قوة عثمانية عسكرية ولم يتطلب ضغوطًا دبلوماسية وعسكرية خارجية كما حدث مع محمد على.

ج - وكانت السياسات الأوروبية تجاه تجربة محمد علي بصفة خاصة ذات مدلولات كبيرة بالنسبة لأبعاد المقولة المطروحة - فيما سبق - حيث كانت المسألة المصرية هي الساحة الحقيقية التى أوضحت أبعاد هذه المقولة عن أهداف وأدوات التدخل الأوروبى في العلاقات العثمانية - العربية، فلقد كان لهذه المسألة وضعها الخاص في عملية التنافس الفرنسى البريطانى من ناحية وفي معضلة الاستقلال والتبعية في العلاقات العثمانية العربية.

وفي حين أبرزت مصادر غربية تأثير التوازنات الأوروبية - الأوروبية أساسًا على السياسات الأوروبية تجاه محمد علي انطلاقًا من الحرص على تكامل الإمبراطورية العثمانية وعدم اندلاع حرب أوروبية بسببها تحقق مكاسب لروسيا في هذه المرحلة، فإن مصادر أخرى عربية أساسًا أبرزت تفسيرات أخرى محورها الرغبة في إجهاض المشروع المصري لما له من آثار على إحياء القوة الإسلامية

سواء في نطاق الدولة العثمانية أو كبديل لها، وهو الإحياء الذى كان يتعارض مع مختلف مصالح القوى الأوروبية، فبالرغم من اختلاف توجهات هذه المصادر العربية حول تقويم دوافع وأهداف محمد علي - كما سبق ورأينا - إلا أنها اتفقت على هذا التفسير أى ارتباط أسباب ضرب نمو القدرة المصرية بالتناقض الذى أثارته مع المصالح الغربية، وهو التناقض الذى ازداد وضوحًا خلال حرب الشام الثانية، فإذا كان محمد علي قد نجح في المناورة بين القوى الأوروبية حتى حرب الشام الأولى على نحو ساهم في تحسين الوضع الدولى لمصر في مواجهة السلطان العثمانى وفي مواجهة أطماع القوى الخارجية في مصر، إلا أنه تأكد خلال حرب الشام الثانية أن القدرة على هذه المناورة قد بلغت أقصى حدودها ولم يعد بمقدورها أن تحرز مكاسب لمحمد علی، فمطامحه وقدراته قد وصلت إلى حد بعيد في تهديد المصالح الغربية إلى حد لا يسمح بسكوت بريطانيا أو بتعاون فرنسا بعد ذلك، فبعد أن كان الدور الفرنسى مترددًا وغير حاسم في مساندة محمد علي دائما بالصورة التى كان يأملها لدرجه دفعت محمد علي إلى انتهاز كل فرصة لتحسين علاقته ببريطانيا، بعد هذا تغير خط فرنسا تمامًا وتركت الساحة لبريطانيا بمفردها حتى أسقطت محمد علي لدرجة جعلت البعض يقول إن فرنسا قد أسلمت مصر لإنجلترا، ومهما كانت مبررات فرنسا (أى حالة التوازنات الأوروبية ومتطلباتها) فإن هذا الوضع أبرز أمرًا هامًا وهو أن مصير إمبراطورية محمد علي قد أرتهن بمدى اتفاق القوى الأوروبية على سياسة ضده، وهذا هو أهم دروس التاريخ الحديث لمصر والعالم العربي.

هذا ولقد عبرت أنماط متتالية من التدخل البريطاني والفرنسي (وكذلك الروسي) في هاتين المرحلتين عن تفاعل السلوك المصرى مع السلوك الأوروبى، ويبين هذا التفاعل كيف أثرت السياسات الأوروبية - إلى حد كبير - على تطور مشروع محمد علي أى تطوره من مجرد السعى إلى تدعيم القوة الذاتية إلى السعى لتوسيع نطاق نفوذه وأخيرًا إلى الرغبة في الاستقلال التى قادت إلى السقوط،

كذلك لا ينفصل هذا التفاعل عن طبيعة رد فعل السياسات العثمانية ذاتها، فهذه السياسات هي التى ساهمت في التمكين لمحمد علي في البداية في الشام ثم في توجيه الضربة القاضية له بعد ذلك فما هي إذن هذه الأنماط؟.

من جهة: وضح خلال مرحلة الصراع بين القوى الداخلية في مصر بعد خروج الحملة الفرنسية وحتى انفراد محمد علي بالسلطة أن الدور البريطانى قد تركز على الاتصال بأجنحة المماليك الأكثر ميلًا للسلطان العثمانى، وكان هذا الجناح بزعامة الألفي بك، ومع ذلك تراوحت الروايات حول درجة ونمط علاقة الألفي بك بإنجلترا، هل كانت انصياعًا تامًا مقابل المساندة أم أن انجلترا لم تعطه اهتماما في الأصل حتى لا تفسد علاقاتها مع السلطات؟ كذلك تراوحت الروايات حول درجة تأثير فرنسا في عملية ولاية محمد علي. ومع هذا التراوح يمكن القول بأن عدم التدخل الحاسم من جانب إحدى الدول لفرض شخصية معينة قد فتح السبيل أمام جهود السيد عمر مكرم. والتى أثمرت وصول محمد علي إلى السلطة.

ومن جهة أخرى: وبالنظر إلى طبيعة السياسات الأوروبية خلال أزمتى الشام (1830م – 1833م، 1839م – 1840م) نجد أن هذه السياسات أدت في الأزمة الأولى إلى إنقاذ السلطان وفي نفس الوقت مكنت لمحمد علي وأهدافه، في حين وقفت ضده وبأدوات مختلفة حتى تم إسقاطه في الأزمة الثانية.

فخلال الأزمة الأولى: كان تدخل روسيا بإثارة مخاوف السلطان من محمد علي عاملًا مصعدًا للخلاف بين الطرفين ومهيئا في نفس الوقت للتدخل الروسى المباشر؛ بحجة مساندة السلطان في حين كان هذا التدخل يهدف الى التصدى لمحمد علي الذى كان يهدد بإقامة كيان قوي قرب حدود روسيا القيصرية تصبح مواجهته أصعب من مواجهة الدولة العلية الضعيفة.

ولقد دفع هذا المسلك الروسى الذى جاء أيضا استجابة لاستنصار السلطان العثمانى بالقيصر – والذي كان خروجا في نفس الوقت على التوجه الروسى

العام نحو الدولة العثمانية والساعى دائما لإسقاطها - دفع هذا المسلك بالقوى الأوروبية الأخرى وخاصة بريطانيا وفرنسا للتحرك على النحو الذى يحول دون تفاقم الوضع واندلاع حرب جديدة أوروبية تحقق مكاسب لروسيا، وبالرغم من تخوف انجلترا من محمد علي أكثر من تخوفها من السلطان إلا أن حسابات المصلحة دفعت بها لمساندة توسع محمد علي خارج مصر. وذلك حتى توقف تقدم الروس ويزيد من شعور السلطان بالحاجة للمساندة البريطانية، وفي نفس الوقت فإن فرنسا تحت ضغط متطلبات صراعها مع بريطانيا شجعت محمد علي في توسعه. ولكنها طالبته في نفس الوقت بالاعتدال في مطالبه حتى لا تتسع دائرة الحرب؛ ولذا ساهمت فرنسا في الضغط على الطرفين للوصول إلى الصلح بين السلطان والوالى محمد علي وهي تتخوف في نفس الوقت من عواقب واحتمالات حكم محمد علي للشام.

هذا. ولقد ساعدت الحسابات العثمانية في هذه المرحلة (قبول التصالح للاستعداد للجولة الثانية) وحسابات محمد علي أيضا على نجاح هذا المسلك الأوروبى التصالحى، حيث أن محمد علي وبفرض قبول فكرة التدرج المرحلى لمشروعه لم تكن خططه قد وصلت بعد الى أقصى أهدافها، بل وجد أن مصالحه في هذه المرحلة لا تستوجب التشدد في مواجهة الدول الأوروبية أو السلطان.

أما الأزمة الثانية: فلقد نشبت بعد ست سنوات من حكم محمد علي للشام وإحكام سلطته عليها وتزايد مصادر قوته الفعلية، كما نشبت بعد إعلامه الدول الأوروبية برغبته في الاستقلال وفي اعتراف السلطان بوراثية حكم مصر والشام في عائلته، فمع هذه التطورات تبلورت العواقب بالنسبة للوضع القائد في المنطقة، والذى كانت القوى الأوروبية تحرص على الإبقاء عليه دون خلل، ومن ثم لم يكن نزاع 1839م نزاعًا بين محمد علي والسلطان العثمانى ولكن بينه وبين بريطانيا بل واعتبره البعض دورًا في الكفاح بين الشرق الإسلامى والحضارة الأوروبية وليس

مسألة داخلية في الإمبراطورية.

ولقد استخدمت بريطانيا في هذا النزاع عدة نزاعات ابتداء من تأجيج نار الخلاف بين محمد علي والسلطان كلما مال الطرفان للهدوء ومحاولة الاتفاق مما أثر على فشل المفاوضات التى جرت بينهما حول مطالب محمد علي وانتهي الأمر بإعلان السلطان الحرب 1829م وذلك بتشجيع من بريطانيا التى لوحت بمساعدته بكل الطرق.

كذلك لجأت بريطانيا إلى إثارة القلاقل في لبنان ومنع مصر من التصدى لها مستغلة في ذلك الاختلافات الدينية والطائفية لإثارة الكراهية ضد مصر والمصريين وخاصة وأنه كان هناك ردود فعل سلبية من أهل الشام تجاه الإدارة المصرية. ولقد كان للدسائس العثمانية والإنجليزية أثر كبير في تحريك هذه الثورات ضد هذه الإدارة. كذلك رفضت بريطانيا التوجه الفرنسى نحو تشجيع مفاوضات مباشرة بين الطرفين (وخاصة بعد معركة نزيب) ولهذا تحركت وبمبادرة قوية لعقد مؤتمر لندن وإصدار البيان الخماسى 1839م ولم تشترك فرنسا في هذا البيان ولكنها في نفس الوقت لم تقاومه أو تساند محمد علي في مقاومة فرضه عليه بالقوة.

كذلك وبعد أسلوب الضغط الدبلوماسى الذى تمثل في إصدار هذا البيان الخماسى اتجهت بريطانيا إلى الأداة العسكرية لفرض قبول شروطه بالقوة العسكرية، فلقد ضربت القوات البريطانية البحرية الموانئ في الشام وهددت الإسكندرية، هذا وكان قد سبق لبريطانيا احتلال عدن 1839م لمحاصرة النفوذ المصرى في الجزيرة وقطع الصلات بين ممتلكات محمد علي في أفريقيا وممتلكاته في الحجاز، وبهذا اتضح ارتباط السياسات الاستعمارية المباشرة بسياسات ضرب القوى الاستقلالية. كذلك دأبت بريطانيا على الحصار الاقتصادى لمصر لزعزعة استقرار الجبهة الداخلية خاصة وأن محمد علي لم يقم حكمه على مساندة القوى الداخلية لمشروعاته بقدر ما كان يعتبرها وسيلة لتعبئة وتوفير عناصر القدرة اللازمة لتنفيذ هذه المشروعات.

كيف يمكن تفسير أسباب هذا التحرك البريطاني؟

بالرغم من أنه يمكن القول إن سياسة مساندة بريطانيا للسلطان العثمانى تتفق مع سياستها في الشرق الأدنى والتى أرسيت منذ 1791م. والتى مفادها الحفاظ على تكامل الإمبراطورية العثمانية كسبيل ووسيلة لمنع تزايد النفوذ الروسى في شرق المتوسط ومنع التهديد الروسى المباشر وغير المباشر للهند، إلا أنه يمكن القول أيضا إن دأب بريطانيا لإفشال مشروع محمد علي كان يحركه ما لهذا المشروع من عواقب على المصالح البريطانية التجارية والسياسية والعسكرية في أرجاء الوطن العربى في الجزيرة والخليج والشام وحوض المتوسط وفي مصر ذاتها وهي العواقب التى ما كانت لتظهر في ظل بقاء الدولة العثمانية الضعيفة. فلقد كانت مصر القوية تهدد الطريق إلى الهند وخاصة بعد تبلور اهتمام محمد علي بإتمام السيطرة على الجزيرة من خلال حملته الثانية، وبعد تبلور اهتمام محمد علي بتجارة الهند من خلال مد النفوذ التجارى إلى الخليج والبحر الأحمر الذى أضحى بحيرة مصرية بعد فتح السودان ودخول اليمن في طاعة محمد علي مما كان يقيد من حرية السفن الأوروبية ولهذا كله تصدت بريطانيا لمخطط محمد علي الذى دأب على تدعيمه في الخليج والجزيرة منذ 1838م لمد نفوذه إلى إماراتها وخاصة الكويت والبحرين ولقد كان اتجاه بريطانيا لاحتلال عدن تكملة لهذه الحلقة من السياسات البريطانية تجاه مشروع محمد علي وخاصة بعد أن دخل اليمن في طاعة محمد علي وكانت اتفاقية لندن 1840م خاتمة المطاف بالنسبة لهذه الامتدادات للمشروع المصرى نحو الخليج والجزيرة.

ومن ناحية أخرى: كانت التسوية المفروضة على محمد علي لا تقوض نفوذه خارج مصر فقط ولكن تقرض أيضًا احتكار الدولة المصرية للصناعة وذلك في وقت كانت القوى الأوروبية في توسعها الإمبريالى تهتم بالأسواق وتشجع التخصص كى تصبح مصر مصدرًا للمواد الأولية – وخاصة القطن – وسوقا

للصادرات، بعبارة أخرى فإن تسوية 1840م أجهضت جهود محمد علي السابقة في مقاومة الآثار السلبية للمنافسة الغربية خلال القرن 18م، وهي المقاومة التى أفرزت إقامة نظام مصرى سياسى واقتصادى لا يعتمد على أوروبا في صورة تابعة.

ومن ناحية ثالثة: كانت التسوية المفروضة تحمى مصالح أوروبا في الشام، فسياسات تركيز القوى المصرية في الشام مثلت تناقضًا حادًا بين الحكم المصرى وبين المصالح التجارية البريطانية والفرنسية حيث رفض محمد علي تنفيذ المعاهدة التجارية الإنجليزية العثمانية 1837م والتى تضمنت شرط إلغاء الاحتكار في ربوع الإمبراطورية العثمانية.

وبقدر ما كانت المصالح الآنية والعاجلة مفسرا لهذا المسلك البريطانى في مواجهة محمد علي بقر ما كان المسلك العثمانى مستنفرًا له، فلا يمكن تناسى أن فرمان الإصلاح الأول 1839م كان دافع إصداره في هذا التوقيت هو تعبئة مساندة القوى الأوروبية ضد محمد علي، كذلك سكت السلطان العثمانى على السياسة البريطانية في الخليج والجزيرة والتى تجسدت في الاستيلاء على عدن كخطوة في احتواء نفوذ محمد علي الممتد، كذلك سهل من هذا التحرك البريطانى التغير في السياسة الفرنسية بعيدًا عن موقفها التقليدى المساند لمحمد علي في مواجهة بريطانيا.

وهكذا تراكمت حلقات هذه الخبرة بالنسبة للتداخل الشديد بين حالات البغى أو العدوان وبين حالات الاستنصار بطرف غير مسلم ضد طرف مسلم، فالاستنصار العثمانى ببريطانيا على محمد علي واستنصار محمد علي بفرنسا قاد كلًا من الطرفين إلى نتيجة ليست في صالح الأمة الإسلامية، بل إن الطرف غير المسلم استطاع أن يوظف الخلاف بين الطرفين المسلمين لحماية وتدعيم مصالحه بالأساس. بعبارة أخرى في ظل الضعف المتردى لطرف مسلم والسعى الدؤوب نحو القوة لطرف مسلم آخر يصبح تأثير التدخل الأوروبى في أقصى درجاته. وخاصة إذا كانت قوة الطرف الأوروبى في أقصى درجاتها أيضا، وهنا يتضح الفارق بين حالة الضم العثمانى

لمصر المملوكية في وقت لم تصل فيه قوة أوروبا لدرجة تمكنها من التدخل وبين حالة النزاع العثمانى المصرى السابق توضيحها.

الخاتمة:

وكيف يمكن قياس واقع الهموم المعاصرة على واقع الهموم التاريخية؟ وما هي القواعد المنهاجية اللازم اتباعها؟

وما هي خريطة القضايا المعاصرة التى نحتاج التدبر فيها على ضوء الدلالات التى قدمتها دراسة خبرة محمد علي في سياقاتها الإقليمية والدولية؟

والأهم: ما الدلالة بالنسبة للمستقبل؟

إن النظر إلى آثار العولمة على العالم الإسلامى[1] وكذلك فحص خريطة العلاقات الإسلامية البينية[2] والتدبر في تداعيات الحادى عشر من سبتمبر على الأمة الإسلامية [3]، والتعمق في التحول الذى طرأ مع احتلال العراق[4]، والتساؤل عن مآل جهود وسياسات إصلاح الأمة بين الداخل والخارج[5] إن جميع هذه المفترقات التى تمر على الأمة الإسلامية، منذ نهاية الحرب الباردة [6]، تقدم لنا صورة واضحة المعالم عما آلت إليه ثلاثة أمور أساسية كشفت خبرة محمد علي عن ملامحها الأولى التى اكتملت خلال المرحلة المعاصرة من تاريخ الأمة (منذ الاحتلال العسكرى التقليدى وحتى الاحتلال الصهيونى والأمريكى)

(1) انظر حولية أمتى في العالم (1998)، مركز الحضارة للدراسات السياسية، القاهرة، 1999.

(2) حولية أمتى في العالم (1999)، مركز الحضارة للدراسات السياسية، القاهرة، 2000.

(3) حولية أمتى في العالم (2001 – 2002)، مركز الحضارة للدراسات السياسية، القاهرة، 2002.

(4) حولية أمتى في العالم (2003 – 2004)، مركز الحضارة للدراسات السياسية، القاهرة، 2005.

(5) حولية أمتى في العالم (2005 – 2006)، مركز الحضارة للدراسات السياسية، القاهرة، 2007.

(6) وحول حال الأمة عبر القرن العشرين على صعيد الفكر والتربية والسياسة والاقتصاد، والعلاقات البينية ومع الآخر انظر: موسوعة الأمة في قرن، عدد خاص من حولية أمتى في العالم، مركز الحضارة للدراسات السياسية القاهرة، 2004، ستة أجزاء.

وهذه الأمور الثلاثة هي[1]:

تفاقم الوهن الداخلى في ظل استمرار النقل عن الغرب في ظل خلل واضح ناجم عن الضغوط الخارجية، بل الاختراقات الخارجية- سواء بأدوات القوة الصلدة أو الرخوة- من أجل فرض إصلاحات «العلمنة» في وقت يضج فيه العالم بصحوة الهويات الدينية.

ويتعمق الوهن الداخلى- وانصياعه للضغوط الخارجية- بسبب الاستبداد السياسي الذى لا يمكن أن يتحقق في ظله أى وعود إصلاحية.

انتقال حال التجزئة من التجزئة بين دول قطرية إلى التجزئة داخل الدولة الواحدة على أسس قومية، عرقية، مذهبية طائفية، تكتسح أمامها كل ما تبقى من مقولات وحدة الأمة.

وفي نفس الوقت الذى يتضح فيه مدى قدرة التدخل الخارجى على توظيف هذه الأدوات من أجل إتمام آخر حلقات السيطرة. ولذا لا عجب أن تنامى الاهتمام الغربى بالبعد الثقافي أو الدينى أو الحضارى في العلاقات الدولية.

ناهيك عن استمرار حالات التدخل الأجنبى لجانب طرف عربى أو مسلم ضد طرف آخر عربى أو مسلم على نحو يزيد من الفجوة في العلاقات البينية لصالح التحالفات العربية والإسلامية مع قوى أخرى، وهو الأمر الذى يجعل من الدور الخارجى في إدارة صراعاتنا في المنطقة الأكثر وضوحًا ودعوة إليه مقارنة بأدوار الفواعل الوطنية أو الإقليمية.

---

(1) حول أنماط التحديات التى يواجهها العالم الإسلامى - منذ نهاية الحرب الباردة وفي ظل عمليات العولمة وأيديولوجيتها - وحول التداخل بين الأبعاد الثقافية والسياسية والاقتصادية لهذه التحديات في ظل صعود وزن الدين والثقافة والحضارة في التفاعلات الدولية الراهنة، انظر:
د/ نادية محمود مصطفي: التحديات الخارجية للعالم الإسلامى، (فى) د/ نادية محمود مصطفي (إشراف): الأمة في قرن، عدد خاص من حولية أمتى في العالم، مركز الحضارة للدراسات السياسية، دار الشروق الدولية، القاهرة، 2004، الجزء السادس.

كذلك يستمر احتواء وحصار وعداء الفواعل التى تبني مشروعاتها النهضوية في إطار حملات للتخويف من آثارها والتشوية من نواياها، والاستعداد لضربها عسكريًا لإجهاض ما فشلت جهود الدبلوماسية على تحقيقه، وبعد أن استمرت هذه الفواعل في مناوراتها للتغلب على الحصار ولإعادة صياغة تحالفاتها للتأثير على المنطقة.

على ضوء هذه الأمور الراهنة أود أن أكرر طرحى الذى سجلته في نهاية دراستى عن منظومة العلاقات الدولية في فكر وحركة الإمام محمد عبده [1]، وكان من أقسى الناقدين لخبرة محمد على. وهذا الطرح يشخص أسباب الفشل حتى الآن في تحقيق مشروع محمد عبده، بعد أن عايش هو أيضًا تداعيات ما بعد محمد على، التى وصلت إلى حد الاحتلال البريطانى لمصر. ومن ثم فإن هذا الطرح يضع الأصابع على المكامن التى يمكن فيها حدوث اختراق للحلقة المفرغة من الأزمات التى تمر بها أمتنا في ظل تفاقم إشكاليات العلاقة بين الداخل والخارج، وبين القوة والدبلوماسية. ويتلخص هذا الطرح كالآتى:

هناك حاجة لرد الاعتبار للإسلام في منظومة إصلاح المجتمعات والنظم حتى يسهم بدوره في عملية التغيير المادية والفكرية. انطلاقًا من اجتهادات عصرية تستطيع أن تقيم حلقة وصل بين قيم الإسلام وبين أمور التربية والسياسة الداخلية والعلاقات الدولية. إن رد الاعتبار للإسلام ليس مجرد سبيل لإصلاح يحقق رضاءً جماعيًا وطنيًا هو أساس نجاح أى إصلاح، ولكنه سيكون السبيل أيضًا لامتصاص توترات وعداءات ذات امتدادات خارجية، بشرط أن يكف هذا الخارجى عن التدخل لفرض تصوره عما يجب أن يكون عليه شكل تواجد الإسلام- طالما لم يمكنه استبعاده حتى الآن.

إن النظرة للمسار التاريخى لتطور مشروعات النهضة تبرز لنا دواعى مبررات

(1) د/ نادية محمود مصطفي: منظومة العلاقات الدولية في فكر وحركة الإمام محمد عبده (في) أعمال المؤتمر الدولى الذى عقدته مكتبة الإسكندرية، بمناسبة مرور مائة عام على وفاة الإمام، 2005. (تحت الطبع).

رد الاعتبار للإسلام، ذلك أنها تبين أمامنا مناط الأخطاء التى حالت دون تحقيق هذه المشروعات حتى الآن ثمارها المرجوة. وهي: على السياسي على حساب التربوى والعلمى، استيراد نماذج التربية والتعليم وبانفصال كامل عن الدين والتاريخ واللغة، تصاعد تنازع المرجعيات لحساب الوافد الذى تمكن من جراء قوته المادية ثم فتئ يستغل تفوقه المادى لتحقيق غلبة دينية وثقافية. ولم تحقق مشروعات الإصلاح أهدافها لمجموعة من الاعتبارات، تبرز لنا مرة أخرى أهمية الدعوة لرد الاعتبار للإسلام فى عملية الإصلاح. ولكن من منطلق رؤية شاملة تجميعية بين الدينى- المدنى- السياسي وهذه الاعتبارات هي:

فالإصلاح الدينى لم يتحقق من خلال الربط الفاعل بالدنيوى ولذا فإن هدف حفظ الدين- خوفًا من تدخل السلطة السياسية الدنيوية وتلاعبها السياسي باسم الدين، وخوفًا أيضًا من عواقب صدمة الاحتكاك المباشر بالغرب - قد آل إلى حفظ بمعنى الجمود. ومن ثم وفي مواجهة ضغوط التحدى المزدوج من جانب الاستبداد الداخلى والخارجى على حد سواء لم يعد بمقدور الإصلاح الدينى أن يقدم طريقًا مستقلًا وفاعلًا يقاوم هذين النمطين من الاستبداد ولو بالمناورة بأحدهما ضد الآخر.

ومن ناحية أخرى: لم يتدعم الإسلام الحضارى، كقاعدة لإصلاح المجتمع، بقدر ما تدعم بالتدريج الإسلام السياسي. وكان هذا بمثابة بداية لمسار ممتد من الأخطاء التى وقعت فيه القوى الوطنية - باختلاف أطيافها الفكرية والسياسية عند ممارسة السياسات واتخاذ المواقف سواء ضد الاستبداد الداخلى أو الاحتلال والتدخل الخارجى. ومرد هذه الأخطاء أن حركة القوى الوطنية لم تنطلق من رؤى إستراتيجية تجمع كافة أنماط الجهود وفق متطلبات الإصلاح الشامل الحضارى وليس مجرد نقل ديكورات الحداثة الشكلية، وليس السياسي فقط، بحيث لا يبدو جانبا النضال الوطنى على صعيد الإصلاح المجتمعى، وعلى صعيد النضال

السياسي والعسكرى - كما لو كانا بديلين يستبعد أحدهما الآخر، في حين أنهما متكاملان متعاضدان يعكسان نوعًا من توزيع الأدوار الحميد الذى تتطلبه متطلبات بناء القوة الشاملة. إلا أن هذا النمط من الاستبعاد والإقصاء المتبادل، وإن لم نقل التنافس بين الأدوار النضالية السياسية والأدوار الإصلاحية - قد ظل ممتدًا عبر مائة عام بعد محمد عبده، سواء على صعيد التيار الإسلامى أو غيره. فنجد على صعيد التيار الإسلامى فلقد تفرع إلى روافد فكرية وحركية تنغمس كل منها إما في النضال السياسي، أو الإصلاحى العقيدى والتربوى والمجتمعى، كما لو أن هذه المجالات منفصلة أو لا تمثل درجات متراكمة من الجهاد بمعناه الشامل، أو ليس من المفترض أن تصب مخرجات كل رافد في الأخرى وتدعم بعضها البعض، بل قد تتبادل هذه الروافد الاتهامات. وبذا غاب مفهوم الإصلاح الإسلامى الشامل في مرحلة ما بعد الاستقلال تحت تأثير ظروف عديدة وحال الضعف الحضارى- بالرغم من ملامح تجدد عناصر القوة المادية دون تحقيق أهداف الحرية والاستقلال.

وفي ظل تجارب النظم الحاكمة في الدول القطرية ما بعد الاستقلال برزت أبعاد الوجه الآخر للعملة، لدى التيارات الأخرى: سواء القومية أو اليسارية أو الليبرالية ألا وهو على أولوية السياسي والاقتصادى (سواء ضد الغرب أو إلحاقًا به) على حساب الدينى أو التربوى التعليمي والمجتمعي. فجميع هذه التيارات لم تعتبر الإصلاح الدينى منطلقًا مناسبًا أو على الأقل حصرته في نطاق ضيق- لا يتعدى حدود الفرد- إن لم تكن قد استبعدته على الإطلاق على اعتبار أن توظيف الدين اجتماعيًا وسياسيًا هو مصدر التخلف والاستبداد.

ولذا؛ فإن محصلة العمل الوطنى- الذي شاركت فيه تيارات متنوعة تتنازع مرجعياتها بعضها البعض - عبر مائة عام لم يقد إلى تنمية شاملة أو حرية أو تحرير واستقلال كاملين. وكان هذا الوضع محصلة كل من المشروع الفكري

والمشروع السياسي.

فعلى المستوى الفكرى، فإن هذا العمل الوطني لم ينطلق من استراتيجية كلية توظف الأدوار المتكاملة بين النضالى والجهادى والإصلاحي المجتمعي، في حين تتمثل أهم عوائق التنمية والديموقراطية والاستقلال في عدم وجود رضاء من الجماعة الوطنية على توجه أو مقصد أساسى للأمة (وأن يجمع في طياته مرجعيات متنوعة).

أما على مستوى المشروع السياسي فإن المحطات المفصلية في تاريخ النصف الثانى من القرن العشرين تبين أنها لم تكن إلا مجرد مغامرات عسكرية أو سياسية قام بها قادة أو زعماء، بدون حسابات مصلحة رشيدة، وكانت أقرب إلى الهبات غير المدروسة، والتي وإن ادَّعت مقاومة الاستبداد والاستعمار في صورته الجديدة– إلا أنها لم تكن إلا نمطًا جديدًا من الاستبداد والاستعمار المحلى الذى فشل بالطبع في تجديد قوة الأمة الأصيلة أى تجديد مواردها وفكرها في آن واحد. وفي ظل مرجعية أصيلة وعملية تجديدية في نطاق ثوابت هذه المرجعية وبتفاعل رشيد حضارى وليس إلحاقًا حضاريًا.

إن مآل هذه الخبرات لتؤكد على أمور ثلاثة وهي أن الإصلاح التربوى– الدينى والإصلاح السياسي وجهان لعملة واحدة، أن جهود الإصلاح الحقيقية لا تحوز رعاية المحتل أو قوى التدخل الخارجية وكذلك قوى الاستبداد الداخلى، وأن مصالح هذه القوى لا تستقم ودور فاعل للمكون الدينى في عمليات الإصلاح.

ولهذه الاعتبارات جميعها لا نفهم دعوات «التربية المدنية» كسبيل لإصلاح ديموقراطى وحماية حقوق الإنسان منقطعًا عن الأسس الحضارية والثقافية للأمة وتكريسًا للفصل بين ما هو سياسي – ديمقراطى وما هو ذو مرجعية إسلامية.

وأخيرًا، أضيف على الطرح السابق، كيف أن ما يسمى «الاعتدال» في سياسات الدول العربية والإسلامية لم يعد في الواقع إلا مسلسل من التنازلات باسم المرونة

والبراجماتية وحماية المصالح الوطنية، كما لو أن المفترض أن تدعيم التحالفات العربية- العربية، والإسلامية- الإسلامية في مواجهة الاعتداءات هو نقيض هذه المصالح الوطنية. ومن ثم لا نفهم أيضًا كيف يصبح استرضاء القوة الخارجية الكبرى هو الأولوية الاستراتيجية حتى لو كان الثمن هو التضحية بالتحالفات العربية والإسلامية باسم حماية المصالح الوطنية، وبذا يصبح «العامل الخارجى» المدخل الأساسى في علاقات التنافس بين القول الإسلامية- الإسلامية ناهيك عن علاقات الصراع. وتأتى المحصلة النهائية لعلاقات القوى المتناحرة في عناصر القوى الوطنية وإمكانيات التضامن والتنسيق البيني.

التدخلات الخارجية ومسيرة أزمات المنطقة: التجربة التاريخية وآفاق المستقبل(*)

إن مكونات عنوان الدراسة الخمسة: التدخل، الأزمات، المنطقة، التاريخ، المستقبل، وموضعها من موضوع الندوة يفرض الاقتراب منها اقترابًا تاريخيًا نظميًا، وليس تأريخيًا، يستدعي طرح الأسئلة التالية: أي منطقة تلك التي تجمع العرب وإيران؟ كيف نحددها أو نعرفها تاريخيًا؟ وأي تدخل خارجى؟ وأي نمط من الأزمات؟ ومنذ متى؟ وكيف نتابع المسار وكيف نستقرئ دلالاته؟ وابتداءً كيف نربطه بالوضع الراهن ثم نستشرف مستقبله؟ وقبل هذا وذاك لماذا هذا التحديد: العرب وإيران وما دلالته التاريخية؟

إن الإجابة على مثل هذه الأسئلة الكبرى الاستراتيجية تحتاج مقدمة لتحديد الإشكاليات والإطار الفكرى والمقولة والمنهاجية في جزء أول، على أن يتضمن الجزء الثاني النماذج والأنماط التاريخية.

الجزء الأول:

الإشكاليات والمقولة والمنهاجية:

أولًا: إشكاليات الدراسة وإطارها الفكرى:

إن مكونات عنوان الدراسة- وموضعها من عنوان المؤتمر أيضًا- يفرض ست قضايا منهاجية: فمن ناحية، العلاقة بين العام وهو التاريخ الإسلامي وبين الخاص. أي تاريخ العلاقة بين العرب وإيران. ومن ناحية أخرى العلاقة بين التدخلات الخارجية وبين تفاعلات ركنين من أركان الأمة وركنين من أركان العلاقات

(*) نُشر في: د/ نادية محمود مصطفى، د/ باكينام الشرقاوي (تنسيق علمي وإشراف)، أسامة أحمد مجاهد (تحرير ومراجعة)، إيران والعرب: المصالح القومية وتدخلات الخارج (رؤى مصرية وإيرانية)، القاهرة، مركز الدراسات الحضارية وحوار الثقافات: جامعة القاهرة، 2009.

الإسلامية- الإسلامية وهما العرب والفرس.

ومن ناحية ثالثة: مسيرة أزمات المنطقة مقارنة بمسيرة وحدتها وتضامنها البيني أو في مواجهة الآخر، ومن ناحية رابعة: العلاقة بين صراعات القوى التقليدية (السياسية- العسكرية- الاقتصادية) وبين الصراعات الحضارية التي تستدعى منظومات القيم والمتغيرات غير المادية أيضًا إلى التحليل، ومن ثم ومن ناحية خامسة، العلاقة بين الرابطة العقدية التي تجمع شعوب الأمة وبين صراعات أو تنافسات المصالح الوطنية والقومية التي هي من طبائع البشر. وأخيرًا استدعاء التاريخ من أجل المستقبل. ولكن مرورًا بتشخيص الحال الراهن وبمقتضيات تغييره وبوجهة هذا التغيير.

هذا واقترابي لدراسة العلاقات الدولية من منظور إسلامي، يحدد موقفي من هذه القضايا الست ومن منطلقات الدراسة وإطارها الفكري على النحو التالي[1].

---

(1) حول جميع هذه القضايا المنهاجية وكيفية الاقتراب منها لعلاج تحيزات توظيف التاريخ فى دراسة العلاقات الدولية، وهى التحيزات الغربية التى تسقط عمدًا أو سهوًا جزئيًا أو كليًا التاريخ الإسلامي من جهود التنظير للعلاقات الدولية، وخاصة الدراسات النظمية، وحول أبعاد إطار نظرى لكيفية توظيف التاريخ الإسلامي فى دراسة تطور النظام الدولي، ولكن من بؤرة تطور وضع العالم الإسلامي على صعيده، وموضع قضية الوحدة وقضية الجهاد من هذا الإطار النظري، حول كل هذه القضايا المنهاجية المتصلة بموضع التاريخ من التنظير للعلاقات الدولية من منظور إسلامي، انظر:

- د/ نادية محمود مصطفى: مدخل منهاجى لدراسة تطور وضع العالم الإسلامي فى النظام الدولى (فى) د/ نادية محمود مصطفى (إشراف وتحرير): مشروع العلاقات الدولية فى الإسلام، المعهد العالمى للفكر الإسلامي، القاهرة، 1996. الجزء السابع، وانظر موجزًا لهذا العمل وغيره من أجزاء المشروع، (فى) د/ نادية محمود مصطفى، د/ سيف الدين عبد الفتاح (محرران)، مركز البحوث والدراسات السياسية، مركز الحضارة للدراسات السياسية، القاهرة،2000.

استنادًا إلى المرجع السابق أيضًا، وإضافة إلى خبرة البحث والتدريس المقارن في منظورات علم العلاقات الدولية وفي القضايا الدولية الإسلامية المعاصرة (بامتداداتها التاريخية) (1996 - 2006) انظر: د/ نادية محمود مصطفى: التاريخ ودراسة النظام الدولي: رؤية مقارنة: بحث مقدم إلى الندوة المصرية - الفرنسية التاسعة: العلوم السياسية والعلوم الاجتماعية: الآفاق والتوقعات، مركز البحوث والدراسات السياسية- كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2000 (غير منشورة).

أولا: إن الاقتراب من تاريخ العلاقة بين العرب والفرس أو المنطقة العربية وإيران أو العرب والإيرانيون (أيًا كان الوصف الآن) لا يمكن فصله عن التاريخ الإسلامي برمته سواء ما يتصل بتاريخ العلاقات بين المسلمين أو تاريخ علاقاتهم بالغير، وهذا الاقتراب يعالج ما قد يبدو من اقتراب قومي أو مذهبي تجزيئي ينال من فكرة وحدة تاريخ الأمة أي وحدة تاريخ شعوبها ثم دولها، مهما انتقلت جميعها من الوحدة إلى التعددية ثم إلى التجزأة السياسية في ظل دول قومية حديثة، ذلك لأن الأمة مفهوم عقدي اجتماعي يقوم أساسًا على الرابطة العقدية بين شعوبها وليس التكوينات السياسية الواحدة فقط، ومهما تعددت ثقافات شعوب الأمة ولغاتها ومذاهبها[1].

ثانيًا: تفاعلات ركنى الأمة هذين، لم تكن مثالية على الدوام فبقدر ما شاهدت من إيجابيات في مراحل بقدر ما شاهدت في مراحل أخرى من سلبيات مختلفة الأنماط، تبدأ من الصدام العسكرى المباشر إلى التحالفات مع الآخر في مواجهة بعضهما البعض.

– د/ نادية محمود مصطفى: إشكاليات البحث والتدريس فى العلاقات الدولية من منظور حضارى (فى) د/ عبد الوهاب المسيري (محور): حوار الحضارات ومسارات متنوعة للمعرفة، أعمال المؤتمر الدولي الثاني للتحيز بالتعاون بين برنامج الدراسات الحضارية وحوار الثقافات (جامعة القاهرة)، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، القاهرة، يناير 2007 (تحت الطبع).

و(في): أحمد فؤاد باشا وآخرون، المنهجية الإسلامية (الجزء الثاني)، مركز الدراسات المعرفية، دار السلام، القاهرة، 2010.

(1) انظر حول مفهوم الأمة: د/ منى أبو الفضل: الأمة القطب، دار الشروق الدولية، القاهرة، القاهرة، 2005.

د/ أماني صالح: توظيف المفاهيم الحضارية في التحليل السياسي: الأمة كمستوى للتحليل في العلاقات الدولية (في) د/ نادية مصطفى (تقديم): التأصيل النظري للدراسات الحضارية، إعداد وتنسيق علمي: د/ نادية محمود مصطفى ود/ منى أبو الفضل، جامعة القاهرة: برنامج حوار الحضارات (2003 – 2005)، دار الفكر، دمشق، 2008. (سبعة أجزاء)

– د/ نادية محمود مصطفى، د/ سيف الدين عد الفتاح: المقدمة التحريرية للعدد الثانى من أمتى فى العالم (العلاقات الإسلامية – الإسلامية البينية)، مركز الحضارة للدراسات السياسية، القاهرة، 2000.

– د/ السيد عمر: حول مفهوم الأمة في قرن: نقد تراكمي مقارن، في: الكتاب الأول: (الماهية، المكانة، الإمكانية)، الأمة في قرن: عدد خاص من حولية «أمتي في العالم»، مركز الحضارة للدراسات السياسية، القاهرة، 2000 – 2001، ص 61 – 130.

وهذا التداول هو سنة من السنن الإلهية في الاجتماع البشري بصفة عامة واجتماع المسلمين أيضًا. ومن ثم فإن «أزمات المنطقة» ليست إلا وجهًا واحدًا للعملة ولكن هناك وجه آخر وهو الوحدة والتضامن. ويتبادل الوجهان مواقعهما صعودًا وهبوطًا عبر المسار التاريخى للأمة العربية والأمة الفارسية. بل إن مراحل الوحدة والتضامن لم تخل من الأزمات وإن اختلفت بالطبع تكرارية وطبيعة الأزمات مقارنة بمراحل التجزئة. ولكل من هاتين الحالتين اللاأزمة أو الأزمة قواعد تفسيرها من منظور إسلامي، وفق رؤية سننية.

ثالثًا: الخارج لعب دائمًا دوره تجاه الأمة وتجاه العلاقات الإسلامية- الإسلامية بصفة عامة والعلاقات بين العرب والفرس بصفة خاصة.

ومن ثم فإن تدخلات الخارج مكون أساسي من مكونات فهم ودراسة تاريخ الأمة عبر مساره بل لا يستقم فهم العلاقات الإسلامية الإسلامية- تاريخًا وراهنًا- بدون استدعاء هذا المتغير الخارجى والبحث في تأثيراته مقارنة بتأثيرات العوامل الداخلية والبينية (مثل القومية، والمذهب، وتنافس المصالح) وعلى نحو يوجد العلاقة بين التاريخ الإسلامي وما يسمى «التاريخ» العالمي الذى هو في الواقع تاريخ المركزية الأوروبية الغربية.

ورابعًا: أن التركيز على الأبعاد السياسية، الاقتصادية، العسكرية في العلاقات- سواء صراعية أو تعاونية- يسقط جانبًا هامًا منها وهو الثقافي- القيمي. حيث أن هذا الأخير لا ينفصل عن الأبعاد التقليدية بل يقع في صميمها. ولم تخل علاقات المسلمين التاريخية مع الآخر - ولو في قمة حالاتها الصراعية والقتالية من أشكال التفاعل الحضاري التي أثرت في وتأثرت بعلاقات القوى السياسية وتوازناتها، بل إن الصعود الراهن للأبعاد الدينية والثقافية والحضارية على ساحة العلاقات الدولية (واقعًا وتنظيرًا) ليبين العودة إلى المسار الطبيعى للأمور بعد أن تم استبعاد هذه الأبعاد - القيمية - نظرًا لاختزال دراسة الظواهر الاجتماعية في المادى فقط[1]. ولكن الخطير هو أن هذا الاستدعاء الراهن- الذى جاءت المبادرة به من

(1) انظر حالة مراجعة العلم في: د/ نادية محمود مصطفى: عملية بناء منظور إسلامى للعلاقات الدولية: إشكاليات البحث والتدريس (فى) د/ نادية محمود مصطفى، د/ سيف الدين عبد الفتاح (محرران):

الغرب ذاته الذى سبق وأعلى من المنظور المادى والوضعى- يقترن بنظرة صراعية للعلاقة بين الغرب والعالم الإسلامي، وبتوظيف سياسي للقيم والدين والثقافة.

ومن ثم فإن دراسة المسار التاريخى للعلاقات بين العرب وإيران- في ذاتها- أو من حيث تأثيرات الخارجى عليها، تنطلق من رؤية حضارية تجمع بين السياسي التقليدى وبين ما هو قيمى- ثقافى. فإن تدخل الخارج في الدائرة الحضارية الإسلامية- (سواء غير المباشر أو المباشر أو خلال الهجمة الأولى- الحروب الصليبية- أو منذ الهجمة الثانية مع بداية القرن 16م) كان دائمًا عملة ذات وجهين لم ينفصلا: الوجه التقليدى في قلبه صراعات القوى والمصالح الإقليمية والقومية، ووجه حضارى في قلبه تفاعلات الدين الثقافة، الهوية[1]، فمثلاً لقد تشابه الإيرانيون والعرب- وخاصة في القرنين التاسع عشر والعشرين من حيث مواجهة تحديات عمليات التحديث والتغريب المفروضة من الخارج.

خامسًا: العلاقة بين الرابطة العقدية والمصالح القومية ليست علاقة تناقض- كما يصور البعض- على اعتبار أن الأولى مثالية قيمية تتحدث عما يجب أن يكون، والثانية واقعية براجماتية تتحدث عما هو قائم من طبائع البشر والاجتماع البشرى. فإن تكريس هذا التناقض وقبوله هو بمثابة تأكيد للمقولات العلمانية وبعض مقولات استشراقية عن الفجوة بين الأصل في الإسلام والتطبيق في تاريخ المسلمين. ومن ثم يجدر النظر للعلاقة على نحو آخر وهو: متى حقق التمسك بمتطلبات الرابطة العقدية مصالح الأمة ومصالح الأقوام والكيانات السياسية المختلفة، ومتى حدث العكس؟ ومن ثم كيف يمكن تفعيل

المنهاجية =الإسلامية في العلوم الاجتماعية: العلوم السياسية نموذجًا، مركز الحضارة للدراسات السياسية، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، القاهرة، 2002.

و(في): أحمد فؤاد باشا وآخرون، المنهجية الإسلامية (الجزء الثاني)، مركز الدراسات المعرفية، دار السلام، القاهرة، 2010.

(1) انظر رؤية تاريخية مختصرة للعلاقة بين وجهي العملة في:

- د/ نادية محمود مصطفى: خبرة العصر المملوكي: من تصفية الوجود الصليبي إلى بداية الهجمة الأوروبية الثانية، الجزء العاشر، د/ نادية محمود مصطفى (إشراف وتحرير): مشروع العلاقات الدولية في الإسلام، مرجع سابق.

هذه الرابطة العقدية لتترجم نفسها في مصالح ممتدة؟ وكيف مارس التأثير الخارجي تأثيره السلبى على الرابطة الحضارية؟ حيث أن تعاظم هذا التأثير - في ظل الضعف الداخلى - من شأنه أن ينال من قدرة مقاومة المشترك الحضاري[1]. بعبارة أخرى فإن المصالح القومية وتوازنات القوى السياسية لا يجب أن تكون مستبعدة من تحليلات الرؤية الإسلامية للتاريخ الإسلامي، لأن تلك الأخيرة هي واقعية أيضًا بقدر ما هي قيمية، ولكن وفق مفهوم رشيد للواقع - يسعى لفهمه وتدبره لإمكانية تغييره وليس الوقوع في أسر حتمياته في ظل حسابات الكسب والخسارة الوطنية الآنية المضحية بمكاسب الأمة الآجلة.

وسادسًا. وأخيرًا: فإن فهم وتدبر واقع المسلمين (فقه الواقع) استشرافًا لإمكانيات تغييره ولمستقبله لابد وأن يبدأ من فقه التاريخ فقهًا علميًا منظمًا. فإن دراسة التاريخ الدبلوماسى أو العسكرى أو الحضاري تؤدى وظيفة هامة لمتخصصى هذه المجالات إلا أن لدراسة التاريخ أهمية أخرى لدى منظرى العلاقات الدولية - وخاصة المدرسة النظمية التي تنبنى عليها دراسة تطور وتعاقب النظم الدولية تاريخيًا، كل هذا من أجل تعميق فهم الأوضاع الراهنة من خلال اكتشاف ما تمثله من اتصال أو انقطاع مع أنماط تاريخية من التفاعلات الدولية[2].

وعلى ضوء كل ما سبق طرحه من قضايا منهاجية ست فإن خصائص منطلق دراستى وإطارها النظرى والفكرى وأهدافهما تتلخص في الآتى:

(1) هو اقتراب نظمى تاريخي (من رؤية إسلامية) بمعنى أنه يتجه للتاريخ بحثًا عن كيفية تطور النظم الدولية واستكشاف أنماط التفاعلات وأسباب التطورات، وبالتركيز بالطبع على الأمة الإسلامية كنظام تفاعلات عالمى ممتد عبر التاريخ، يمثل جزءًا ومكونًا من النظام العالمي، وانطلاقاً من فهم واستدعاء السنن الكونية والقيم، كإطار مرجعى لفهم وتفسير واستشراف هذه العلاقات الدولية[3]. ومن ثم، فإن العرب وإيران - وفق

(1) انظر: مناقشة هذه الإشكالية في مقدمة العدد الثاني من حولية أمتي في العالم، مرجع سابق.

(2) د/ نادية محمود مصطفى: مدخل منهاجي...، مرجع سابق.

(3) د/ سيف الدين عبد الفتاح: مدخل القيم: إطار مرجعي لدراسة العلاقات الدولية في الإسلام، (في) د/

اقترابى - ليسما مجرد جوارين جغرافيين أو قوميتين متمايزتين أو دول قومية ذات مصالح متنافسة على الزعامة الإقليمية وتحقيقًا لمصالح وطنية. ولكنهم ابتداءً ركنان أساسيان من أركان هذه الأمة عبر تاريخها انطبقت على كل منهما على حدة. وعلى تفاعلاتهما التاريخية البينية. وعلى تفاعلات الآخر الخارجى معها- بأنماطها المتغيرة- السنن الإلهية في الاجتماع البشرى والأممي، أو ما يمكن أن نسمية بلغة علماء النظم الدولية المهتمين بالتطور التاريخى للنظم الدولية قواعد وأسس تشكل أنماط نظم العلاقات وتغيرها. وعلى ما بين الاقترابين من اختلافات من منظور غربى (مادى) ومن منظور إسلامى (قيمى)، إلا أن قاسمًا مشتركًا أساسيًا بينهما وهو أن متابعة تطور التفاعلات عبر التاريخ لابد وأن يكشف عن أنماط متكررة (وإن كان التاريخ لا يعيد نفسه) يمكن من خلالها تحديد قواعد وتصريحات عن فهم وتفسير واستشراف المسار التاريخى للأمم أو الدول.. سواء بالانطلاق من الإطار المرجعى ابتداء (القرءان كما في حالة السنن والقيم) ثم ننتقل على ضوئه لقراءة واقع التاريخ الماضى والحاضر، أم ذاته (سواء ابتداء من إطار مرجعى بشرى يصوغ افتراضات أو مقولات أو بدونه) ليصل إلى صياغة تعميمات.

(2) إن اقتراب دراستى على هذا النحو إنما يؤسس ابتداء لقواعد وأسس مناقشة تشوهات وتحيزات معرفية وفكرية وسياسية سادت دوائر متعددة (أكاديمية وإعلامية وسياسية) عن العلاقات بين العرب وإيران (سواء آنيًا أو تاريخيًا) وجميعها أعلَّت وبصورة اختزالية فجة إما الاختلافات القومية والمذهبية أو التدخلات الخارجية (وخاصة في المرحلة الحديثة) ومن مثل هذه المقولات: الصراع القومي بين العرب والفرس، التأثيرات الفارسية والشبعية على وحدة الخلافة العباسية، الصراع الفاطمى- العباسى، الصراع الصفوى- العثمانى صراعًا مذهبيًا، التحالف الصفوى مع الأوربيين ضد العثمانيين، التحالف البهلوى الأميركى - الصهيونى ضد القومية العربية، صدام حسين (في حربه مع إيران) حارس بوابة القومية العربية، خطر تصدير الثورة الإسلامية والتشيع، مد النفوذ الإقليمى الإيراني للمنطقة، المساومات الإيرانية الأمريكية حول

نادية محمود مصطفى (إشراف وتحرير): مشروع العلاقات الدولية في الإسلام، مرجع سابق. الجزء الثاني

العراق المحتل، محور إيران- سوريا- حزب الله خطر يهدد سنة العرب.

ويجدر التنبّه إلى أن جميع هذه المقولات وغيرها - باستدعاءاتها التاريخية والراهنة إنما تولد حالة فكرية أو ذهنية ليس عن العلاقات بين العرب وإيران فقط بل تمتد إلى تاريخ المسلمين كله، وهي حالة توسمه إما بنظرية المؤامرة أو توسم بنظرية دموية العلاقات الإسلامية- الإسلامية وصراعاتها- باستثناء العصر النبوي، ولذا يطرح البعض للنقاش مصداقية تطبيق الإسلام عبر تاريخ المسلمين ومن ثم يطرح إشكالية العلاقة بين الأصل والتطبيق في تاريخ الإسلام والمسلمين.

وكلا الحالتين يمثلان اختزالًا لظاهرة كلية وأكثر تركيبًا وهو اختزال يعلى من الثنائيات بين الداخلى/ الخارجى، الأمنى/ القومى/ المذهبى، الرابطة العقدية/ المصالح القومية.

في حين أن منظورًا إسلاميًا للتاريخ وتفاعلاته، ودون إنكار لتأثير كل متغير من هذه المتغيرات، لابد وأن يتجاوز هذه الثنائيات ويقدم طرحًا كليًا شاملًا يحدد موضع كل متغير من هذه المتغيرات ووزنه النسبى وتاثيراته مقارنة بغيره. وذلك عبر مراحل تطور المسار التاريخى ووفق التفسير الإسلامي (الرشيد) لهذا التاريخ وهو التفسير السننى- الشرطى وعلى ضوء منظومة القيم الإسلامية كإطار مرجعى، وليس التفسير الجبري أو القدري أو التفسير الانحداري أو الصعودي (خير أمة أخرجت للناس)[1].

إن هذه المنطلقات للدراسة ومنظورها لتبين أن مدخلى للتاريخ ليس محايدًا أو موضوعيًا أو غير أيديولوجيًا. وأنه وإن كان مدخلًا نظميًا دوليًا إلا أنه من منظور إسلامى حضارى مقارن يعالج تحيزات المنظورات الأخرى لعلم العلاقات الدولية التي وظفت التاريخ بصفة عامة وموقفها من التاريخ الإسلامي بصفة خاصة، مثل تحيزات الإهمال أو الإسقاط للتاريخ الإسلامي أو الاختزال (في المادى فقط) وذلك عند تفسير مسار هذا التاريخ الإسلامي من المدخل القومى أو المذهبى أو صراع القوى[2].

(1) انظر فى هذه التفسيرات المقارنة: د/ نادية محمود مصطفى، مدخل منهاجى.. مرجع سابق.

(2) انظر عرضًا مقارنًا لهذه المنظورات فى د/ محمد السيد سليم: تطور العلاقات الدولية فى القرنين التاسع عشر والعشرين، قسم العلوم السياسية، جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2002.

كذلك فإن منطلقى المرجعى هذا يقتضي أن يتم شرح عنوان دراستى في إطار كلى يصل بنا للإجابة على السؤال التالى، متى أضحى التدخل الخارجى أو العامل الخارجى أساسيًا في إثارة أو إدارة أزمات المنطقة وكيف تم ذلك؟ ولماذا؟ وذلك علاجًا للتحيز الذى يركز على نظرية المؤامرة فقط أو يلقى بالمسئولية على النظام الدولى فقط أو العكس، أي التحيز الذى يركز على صراع القوى والمصالح فقط أو الاختلافات المذهبية والقومية فقط ذلك لأن صورة المسار التاريخى أكثر تعقيدًا

ويجدر الإشارة إلى أن هذا العرض المقارن وإن بدأ بتسجيل تحيز هذه المنظورات للخبرات الأوروبية والغربية والتى أسقطت خبرات أخرى، إلا أنه عند تحديد الإطار النظري لدراسة تطور السياسات الدولية عبر قرنين، لم يعالج هذه التحيزات وسقط فى براثنها.

في حين أن جهود أخرى- اجتهدت لعلاج هذه التحيزات تجاه التاريخ الإسلامي بصفة عامة، وتواريخ بعض شعوبه ومناطقه، انظر:

- د/ نادية محمود مصطفى: مدخل منهاجى...، مرجع سابق.
- د/ ودودة بدران: وضع الدول الإسلامية فى النظام الدولى فى أعقاب سقوط الخلافة العثمانية فى (1924 - 1991) (فى) د/ نادية محمود مصطفى (إشراف وتحرير): مرجع سابق، الجزء الثامي عشر.
- وانظر: أيضًا دراسات د/ نادية محمود مصطفى، حول الدولة العثمانية وآسيا الوسطى والقوقاز، والبلقان.
- د/ نادية محمود مصطفى: الدولة العثمانية في دراسات التاريخ الإسلامي والنظام الدولي (في) د/ عبد الوهاب المسيري (محرر)، إشكالية التحيز: رؤية معرفية ودعوة للاجتهاد، أعمال الندوة التي نظمها المعهد العالمي للفكر الإسلامي في واشنطن بالتعاون مع نقابة المهندسين، القاهرة في 19 - 21 فبراير 1992، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، القاهرة، 1994.
- د/ نادية محمود مصطفى: آسيا الوسطى والقوقاز بين القوى الإسلامية الكبرى وروسيا، أنماط ومحددات التطور التاريخي للتفاعلات الدولية، إطار مقترح للتحليل السياسي للتاريخ الإسلامي (في): د/ مصطفى علوي (محرر): الوطن العربي وكومنولث الدول المستقلة، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 1994.
- د/ نادية مصطفى: البوسنة والهرسك، من إعلان الاستقلال وحتى فرض التقسيم (مارس92 - يولية93)، نجاح العدوان المسلح في فرض الأمر الواقع أمام أنظار النظام العالمي الجديد، (في): تقرير الأمة في عام (1993م - 1413هـ)، مركز الدراسات الحضارية، القاهرة، 1994.
- د/ نادية مصطفى: كوسوفا بين التاريخ والأزمة الراهنة، حولية أمتي في العالم (1998)، مركز الحضارة للدراسات السياسية، القاهرة، 1999.

أو تركيبًا من هذا الاختزال المتحيز معرفيًا وفكريًا ونظريًا وكذلك سياسيًا.

كما أن هذا المنطلق للدراسة وإطارها المرجعى يستلزمان- أو يستهدفان- عند معالجة حالة العلاقات بين العرب وإيران بل وغيرهما من علاقات شعوب الأمة (لا أقول دولها فقط) مثل الأتراك والفرس، والعرب والزنج، الترك والألبان، السلاف (البوشناق) والأتراك، العرب والترك والفرس والمغول..، العرب - الأكراد، الأتراك الأكراد..) [1].

إعادة بناء المفاهيم السيارة سعيًا لإعادة تشكيل الوعى الجماعى والذاكرة الجماعية لشعوب الأمة، التي سقطت في براثن مفردات ومفاهيم الكيانات القومية والقطرية ذات المصالح القومية المتنافسة (على حساب مقتضيات الرابطة العقدية)[2]. وعلى نحو دفع للوراء بمفردات الكيان الحضاري الممتد المكون من شعوب وأمم وقوميات. وتربطه رابطة عقدية وله قواعده وأسسه الحاكمة ومنظومة قيم تستهدف جميعها ضبط وعلاج مثالب التجزئة دون أن تنفى سنة التنوع والتعدد في إطار المقاصد الشرعية ومصالح الأمة.

ومن قبيل هذه المفاهيم المتقابلة (والتى قد تصل إلى التضاد) يمكن أن نورد المجموعات التالية:

أ - دول قومية متجاورة جغرافيًا/ أركان دائرة حضارية واحدة.

الجوار الإقليمى/ الجوار الحضاري.

الأمن القومى/ الأمن الحضاري.

حضارة مصرية وحضارة إيرانية تشاركان في حضارة عالمية/ ثقافة (أو حضارة) في إطار حضارة إسلامية.

ب - الصراع الإقليمى/ التنافس الإقليمى.

(1) انظر بحوث الجزء الخامس، من موسوعة الأمة فى قرن (6 أجزاء) تحت عنوان الأقوام والأعراق والملل في عالم متداخل، والموسوعة من إعداد مركز الحضارة للدراسات السياسية، القاهرة، دار الشروق الدولية، 2001 - 2002.

(2) د/ سيف الدين عبد الفتاح: الأمة الإسلامية وعواقب الدولة القومية، حولية أمتي في العالم، العدد الثاني (1990)، مركز الحضارة للدراسات السياسية، القاهرة، 2000.

الأدوار المتبادلة/ الأدوار المتكاملة.

النظم السياسية المختلفة/ الإطار المرجعى/ منظومة القيم المشتركة للمجتمعات والشعوب.

المصالح القومية المتصارعة/ المصالح الوطنية المتنافسة في إطار مشترك ثقافى وحضارى.

الاستقطاب الثنائي الإقليمي بين القوميات/ الإدراك المتبادل والتعارف الحضاري والروابط الحضارية التاريخية.

ج – النظام العالمي/ العولمة بأبعادها المختلفة.

حضارة عالمية/ حوار وتحالف حضارات.

الحوار بين مصالح سياسية واقتصادية/ الحوار الحضاري.

خلاصة القول عن هذا المنطلق للدراسة أمران: الأمر الأول: أنه منطلق حضارى بالمعنى الواسع، وليس منطلقًا سياسيًا تقليديًا يكرس مفهوم صراع القوى والمصالح (من منظور وضعى علمانى مادى) على حساب غيره من المفاهيم؛ ولذا فإننى سأنظر للعرب وإيران– عبر التجربة التاريخية كركنين من أركان دائرة حضارية واحدة، باحثة في إشكالية العلاقة بين هذا الانتماء الحضاري المشترك وبين إداءة المصالح القومية المتنافسة، ومتساءلة عما أحاط بتأثير التدخلات الخارجية من تصاعد وصولًا إلى الاختراق الحالى.

الأمر الثانى/ عن منظورى هذا ليس قيميًا بمعنى أنه يبحث فيما يجب أن يكون وفق إطار مرجعى ديني، ولكنه منظور حضارى قيمى يشخص ويفسر ويمثل أساسًا للتدبر من أجل إمكانيات التغيير الراهن والمستقبلى. فالقيم ليست مثالية مجردة ولكن إطار مرجعى للتغيير[1].

(3) وكما أن خصائص الوضع الراهن، ومنذ 1991م، في المنطقة العربية

(1) انظر رؤية للقيم من منظور إسلامى تنقد حال دراسة القيم وترسم إطار مرجعي (فى): د/ سيف الدين عبد الفتاح: القيم مدخل منهاجي، مرجع سابق.

وجوارها الحضاري الإسلامي (تركيا، وإيران، وباكستان، وأفغانستان) أو ما يسمى الشرق الأوسط الكبير أو الموسع- التي تسعى الإستراتيجية الأمريكية العالمية لإعادة تشكيله (وفق ما يسمى بخطة حدود الدم) تقدم الكثير من المؤشرات المتكررة بكثافة والتي تبين كيف أن هدف التدخل الخارجي هو إعادة تقسيم المنطقة من جديد على أسس قومية ومذهبية على نحو قد يؤدي إلى غياب دول قائمة مثل العراق أو السودان أو السعودية أو إمارات وممالك الخليج أو إيران أو لبنان أو مصر. ومن ثم، فإن العلاقات الراهنة بين العرب وإيران وخريطة تحالفاتها وتحالفاتها المضادة وأزماتها ليست إلا مشهدًا واحدًا من مشاهد هذا السيناريو. ومن ثم فإن التحذير من خطورة هذا الوضع لن يكتسب صداه بدون بيان كيف أن السيناريو الراهن هو الصيغة المتطورة لسيناريوهات مناظرة شهدها تاريخ علاقات عالم المسلمين بعالم الغرب. وإن اختلفت بالطبع درجات وطبائع التدخل الخارجي باستخدام ورقة الاختلافات والخلافات.

وعلى ضوء كل ما سبق من منطلقات تحدد منظور دراستى وغايته ودوافعه، تتشكل مقولة الدراسة الأساسية ويتحدد منهج استقصائها ومناقشتها، كذلك فإن المدى الزمنى لهذا الاستقصاء والمناقشة يطرح نفسه: من أين البداية للتجربة التاريخية محل الاهتمام وصولًا إلى المرحلة الراهنة وهي المرحلة التي يعاد فيها تشكيل المنطقة العربية وجوارها الإيراني والتركي، أي يعاد تشكيل ما يسمى «الشرق الأوسط الكبير أو الموسع» وهو المرادف الأمريكي للفضاء الإسلامي الحضاري في قمة اتساع الدولة العباسية ومركزية دورها العالمي ومحوريته، كذلك وأن تحديد المدى الزمني على نحو يمتد إلى التاريخ يقودنا إلى الفواعل محل الاهتمام، وفيما يلى بعض التفصيل حول هذه العناصر.

ثانيًا: مقولة الدراسة ومنهجها:

المقولة تنبنى على نتائج دراسة ممتدة للتاريخ الإسلامي وفق إطار منهجى نظمى يستقصى مسار تطوير قضيتين رئيسيتين وهما قضية وحدة الأمة والجهاد[1].

(1) هذه الدراسة تقدمها خمسة أجزاء من مشروع العلاقات الدولية في الإسلام تناولت العصر الأموى والعباسى (من إعداد د/ علا عبد العزيز) والمملوكي والعثماني (من إعداد أ.د/ نادية محمود مصطفى) والحديث (من إعداد أ.د/ ودودة بدران).

وهي تتلخص كالآتي[1]:

أن فقه الواقع الراهن من خلال استدعاء فقه التاريخ لا يستقم بدون فقه الأصول. ففي ظل رؤية للأصول الإسلامية ترى في وحدة الأمة أصلًا، فإن خرجنا بحكم الواقع عن الأصل إلى سياق تجزيئى، فوجب علينا أن نجعل الأصل غاية يُسعى إليها ونعمل لاستعادته.

بل إن مفهوم الأمة الإسلامية ذاته يحمل ضمن ما تمليه الأصول رؤية متكاملة للعلاقات بين عناصر الأمة، حتى مع تعدد عناصر تمثيلها، وهو يسع مفهوم العلاقات البينية بهذا الاعتبار.

وعناصر توحيد الأمة أكثر من أن تحصى أو تعد وأهمها وحدة التكوين العقدى في إطار عقيدة التوحيد الجامعة ووحدة القبلة والوجهة، ووحدة المقصد والهدف خاصة إذا ما تعرفنا أن أصل مفهوم الأمة من «الأم» ومطلق الأم القصد والوجهة.

إن النظر إلى التعاون والتكامل والتكافل والتضامن كعمليات تشير إلى تفعيل أمرين مهمين يتكاملان في هذا المقام: الأول: المقاصد الكلية الحافظة، الثاني: السنن الكلية القاضية والتى تعنى بأن لهذه العمليات سننًا تحقق فاعليتها، كما تؤدي إلى عكس مقصودها.

ولا يجب أن ينظر إلى الشرع في إطار نصوصه فحسب أو معانيه الجزئية المباشرة، بل إن من الضروري استلهام كلياته التأسيسية، وهو ما يعنى أن البحث في المصالح المعتبرة لكيان الأمة، أجزاء وتكوينات، جزء لا يتجزأ من التوجيهات الشرعية، وأن هذه المصالح إنما تمثل عناصر للضرورة الواقعية الناهضة بكيان الأمة، فأينما كانت المصلحة فثم شرع الله.

وحول نتائج تحليل هذه الأجزاء الخمسة انظر: د/ ودودة بدران: وضع الدول الإسلامية...، مرجع سابق.

(1) انظر (في): د/ نادية محمود مصطفى، د/ سيف الدين عبد الفتاح (تحرير): مقدمة العدد الثاني من حولية أمتى فى العالم (العلاقات الإسلامية– الإسلامية)، مرجغ سابق، ص14 – 23.

ومن هذا الإطار الكلي المحيط تتضح ضرورة تحديد المستويات التي تدور حولها العلاقات الإسلامية- الإسلامية وأهمها:

- النصرة والتخاذل في عالم المسلمين.
- حل المنازعات التي تقوم بين الدول الإسلامية ووضع طرف غير مسلم فيها.
- التحالفات والحروب فيما بين الدول الإسلامية ووضع طرف غير مسلم فيها.
- أولويات التعامل والتكامل والثقافي والاقتصادي.

ولكن ماذا تقول لنا دراسة خبرة التاريخ الإسلامي حول نمط تطور العلاقات الإسلامية- الإسلامية في المستويات السابق تحديدها؟

إن دراسة هذه الخبرة تبين لنا الرابطة التفاعلية بين ثلاثة محاور أساسية:

عوامل قوة وضعف الدول الإسلامية، العلاقات بين الدول الإسلامية، العلاقات بين الدول الإسلامية وغيرها من الدول. وتنبثق هذه المحاور الثلاثة عن قضيتين أساسيتين تقعان في صميم الاهتمام بفقه العلاقات الإسلامية الدولية الراهنة. الأولى هي قضية العلاقة مع الآخر غير المسلم في ظل قواعد العلاقات الصراعية القتالية أو التعاونية السلمية التي يطرحها المفهوم الواسع للجهاد. والقضية الثانية هي انتشار نموذج الدولة القومية أمام ضغوط التعددية السياسية الدولية، وصولًا إلى حالة التجزئة. والإطار العام الكلى الذى تنبثق عنه بدورهما القضيتان يتمثل في التطور التاريخى لوضع الأمة في النظام الدولى على نحو أفرز التبعية بعد الاستقلال، والهيمنة من ناحية، كما شهد، من ناحية أخرى، شحوب فكرة الأمة وتدهور الالتزام بمقتضياتها بالنسبة إلى العلاقات الإسلامية- الإسلامية على نحو أفرز التجزئة والقطرية بعد الوحدة والتعددية.

بعبارة أخرى فإن خبرة التاريخ الإسلامي عن نمط تطور العلاقات الإسلامية- الإسلامية بعيدًا عن الوحدة لا ينفصل عن خبرة نمط تطور العلاقة مع الآخر (نحو التبعية)، أو عن خبرة نمط التطور الداخلي في الدول الإسلامية (نحو التغريب).

ولهذا. فإن آفة الواقع الراهن للأمة هي أن التجزئة تقترن باختراق خارجى ضخم لشبكة العلاقات الإسلامية- الإسلامية، كما تقترن بتغريب الأمة.

إن مراجعة نتائج الدراسة النظمية للتاريخ الإسلامي في عصوره المتعاقبة والتى قدمها مشروع العلاقات الدولية في الإسلام تبين لنا أن ازدهار وتدهور الدولة الإسلامية الموحدة تحدد بعدد من العوامل الرئيسية، وهي العقيدة، ومدى استقرار الجبهة الداخلية، والقدرات العسكرية، ووضع المركز في هيكل الاقتصاد العالمي، وطبيعة العلاقة داخل النسق الفرعي الإسلامي، وقوة وضعف الخصم، وتدخل الخصم في الشئون الداخلية للطرف الإسلامي، والحروب كنقاط للتحول في تاريخ الدول.

فالدول الإسلامية تمتعت بمركز متميز في هذا النظام في ظل تمسكها بالعقيدة الإسلامية، واستقرار الجبهة الداخلية، وتنمية قدراتها العسكرية، واحتلالها مركزًا متميزًا في هيكل النظام الاقتصادى العالمي، ومناصرة الأطراف الإسلامية لبعضها البعض، ومن ثم إمكانية عدم تدخل القوى الخارجية في شئونها، إلا أنها تعرضت للتدهور في ظل انتفاء مثل هذه العوامل. هذا وسنشير فقط إلى خبرة واحد فقط من هذه العوامل وهو العامل المتصل بالتفاعلات بين الدول الإسلامية، إذ إن متابعة تطور أنماط التفاعل الإسلامي- الإسلامي تشير إلى نتائج أساسية حول قضايا: الوحدة، التعددية، النصرة، التحالفات والحروب.

إن توحد الفواعل الإسلامية ترتب عليه نتائج إيجابية في دعم موقف هذه الفواعل في مواجهة الفواعل غير الإسلامية، وبالتالى ساهم في تدعيم قوة الفاعل الإسلامي المركزى.

إن الأطراف الإسلامية فشلت في بعض الفترات التاريخية، في مناصرة فواعل إسلامية أخرى بعضها البعض، على النحو الذى قيد من فعالية دور القوى الإسلامية في النظام الدولي وفي مواجهة أطراف غير إسلامية. إن الصراعات بين الفواعل الإسلامية اتخذت مظهرين رئيسيين: الدخول في تحالفات مع فاعل غير إسلامي ضد فاعل إسلامي، والصدام العسكري المباشر بين هذه الفواعل، ولقد كانت المحصلة النهائية لجميع هذه الأنماط من التحالفات والحروب- في غير صالح الأمة في مجموعها في صراعها ضد

الآخر. إن المحصلة النهائية للصراع بين القوى الإسلامية أضعفت من الدور الإسلامي في توجيه التفاعلات الدولية في مراحل محددة وبصورة تراكمية حتى الآن.

كما أن المحصلة النهائية للحروب الإسلامية- الإسلامية ساهمت في تدهور الدولة العثمانية، ومن ثم انهيارها وتفككها ومعها آخر الرموز- ولو الشكلية - للوحدة السياسية الإسلامية، حتى وصل الأمر إلى سيادة نمط التجزئة والانقسام والتعددية المفرطة، في وقت تغلبت فيه - في المقابل - هيمنة وتفوق دور الطرف الآخر. ولكن على المدى الطويل، ومن خلال المراجعة الكلية الشاملة للتواريخ الإسلامية، يمكن القول إن توالى الأجناس المسلمة (العرب، الترك، الفرس) على قيادة المسلمين ومواجهة الخصم كان في مجموعه لصالح خدمة الإسلام ولصلاح الأمة واستعفائها ونهوضها بعد كل مرحلة من مراحل الخبو. وبالرغم من ضخامة مصادر التحدي، فإنه يمكن القول إن ضعف الدور القيادى لطرف مسلم يعوضه نمو دور طرف آخر، ولو في محور جغرافي مختلف وفي مواجهة خصم آخر. إلا أنه ظل التنافس بين هذه المراكز والذى تحول إلى صراع مفتوح في ظل التدخل الخارجي آثاره السلبية لكل مركز ناهيك عن مصالح الأمة في مجموعها.

في ضوء ما سبق (مدلولات قراءة خبرة التاريخ، ومن مدلولات الفجوة بين الأصل وبين هذه الخبرة)، يمكن أن تتبين لنا حقيقة وضع المرحلة الراهنة من واقع العلاقات الإسلامية - الإسلامية، فهي، تمر بمرحلة متطورة من التحديات تمثل في حد ذاتها نمطًا من التحديات للأمة، والتي تمثل تراكمًا مع مراحل سابقة من مراحل التطور التاريخي لوضع الأمة في العالم.

بعبارة أخرى: المرحلة الراهنة من تاريخ الإسلام والمسلمين هي مفترق طرق جديد تمر به تطورات العلاقات فيما بين المسلمين، وبينهم وبين العالم المحيط. وإذا كانت مفارق الطرق السابقة قد قادت إليها عمليات تحول وتغير، سواء في أوضاع المسلمين أو العالم المحيط، فهذا أيضًا شأن المرحلة الحالية (منذ نهاية القرن العشرين الميلادي وبداية القرن

الخامس عشر الهجري) التي تفرز أثوابًا جديدة من التحديات التي تواجه الأمة. فالداخلية منها والخارجية والبينية ليست مستحدثة أو طارئة ولكنها متواترة ومتكررة منذ أن بدأت مرحلة الأزمة الكبرى من الضعف والتعددية والتجزئة والتراجع أمام الآخر، وإن كانت تتخذ أشكالًا متغيرة بتغير الأوضاع والظروف من مرحلة إلى أخرى. إلا أنها تراكمت عبر القرون التي شغلها منحني انحدار الحضارية الإسلامية والخلافة الإسلامية ثم الأمة الإسلامية شعوبًا ونظمًا.

ولذا فإن الإشكاليات الأساسية التي يتمحور حولها موضوع الدراسة تتلخص في الأسئلة التالية: أين تأثير الرابطة العقدية المشتركة التي تمثل صميم منشئ الأمة الإسلامية؟ وما طبيعة هذا التأثير بالمقارنة بما تمارسه العوامل الأخرى من تأثير على قضايا العلاقات الإسلامية – الإسلامية المختلفة؟ وما الدرجة التي وصلت إليها الفجوة بين قواعد الأصل وبين فقه الواقع الراهن، مرورًا بفقه خبرة التاريخ؟

بعبارة أخرى، كيف نرصد أبعاد ما يبدو لنا كمعضلة العلاقة بين الرابطة العقدية وبين المصالح القومية وسيادة الدول؟ وكيف يمكن أن نفهم أو نفسر هذه المعضلة: تنامي القصور في قواعد ومتطلبات العلاقات البينية الإسلامية الفاعلة على الأصعدة السياسية والاقتصادية وكذلك الثقافية الحضارية في مقابل تنامى تأثير العامل الخارجي في العلاقات الإسلامية– الإسلامية في مستوياتها المختلفة؟ وما هي المستويات التي تكمن فيها إمكانيات تجديد طاقات التعاون والتكامل بين شعوب الأمة؟ وقبل هذا وذاك، تقليل الإدراكات المتبادلة عن الخطر أو التهديد الذي تمثله الدول الإسلامية لبعضها البعض؟

وهذه المقولة للعامة نختبرها ونستقصيها باستدعاء حالة العلاقات بين العرب، ومنهج هذا الاستقصاء هو رسم خريطة التفاعلات ومفاصلها، واستكشاف أنماط تطور العلاقات ومحددات تشكيلها، وذلك بالاستعانة باقتراب نظمي دولي، وبذا يتحقق الانتقال من العام إلى الخاص، والعام هو الجماعة الإسلامية على المستوى العالمي، والخاص هو العلاقات عن العرب وإيران. وذلك لأنه بالإحالة إلى طارق

البشري[1]، فإنه عندما نتجه إلى الجماعة الإسلامية على المستوى العالمي، إنما يتعين علينا أن نبحث في العلاقات الداخلية بين وحدات هذه الجماعة والعلاقات المتبادلة والمشكلات القائمة؛ سعيًا لإدراك المشترك العام والوصول بالاستقراء إلى ما يعتبر وجود صالح عام يجمعها ويشكل مع الوقت معيارًا لفض الخلافات، ومجالًا للتقارب».

ثالثًا: منهج الدراسة: الأنماط والنماذج والمحددات:

إن استقصاء واستدعاء التجربة التاريخية للعلاقة بين العرب وإيران لشرح هذه المقولة والتدليل عليها، لا يعني التاريخ التفصيلى لهذه العلاقات ولكن يعني كما سبق القول رسم خريطة أنماط التفاعلات وتقديم بعض نماذجها المفصلية ومتابعة مسار الخبرة صعودًا وهبوطًا وتحديد العوامل المشكلة لها.

وعند التمييز بين عدة مراحل مرت بها هذه التجربة التاريخية في حد ذاتها وفي سياقها العام المتصل بالعلاقات البينية على صعيد الأمة برمتها فإن المعيار الأساسي للتقسيم هو درجة الوحدة مقارنة بدرجة التأثير الخارجي عليها. وهي الدرجة التي تتحدد بدورها وفقًا لمدى تكرار وطبيعة مجموعة أنماط التفاعلات. وهي أنماط مرتبة تصاعديًا من حيث درجة تدخل العامل الخارجى وخطورته:

1. التحالف مع طرف غير مسلم في مواجهة طرف غير مسلم معتدى أو مهدد.
2. عدم النصرة في مواجهة طرف غير مسلم معتدٍ أو مهدد.
3. التحالف مع طرف غير مسلم في مواجهة طرف مسلم منافس.
4. الحروب المباشرة بين المسلمين ومكاسب طرف غير مسلم منها.
5. توظيف الخارج للمسلمين بعضهم ضد بعض.
6. تهديد مباشر من الخارج: الاحتلال والتقسيم والتغريب باسم التحديث.

وهذا الترتيب التصاعدي للأنماط يفرض بحثنا عن الآتي: ما الفارق بين أنماط

(1) طارق البشري: تقديم العدد الثانى من حولية أمتى فى العالم، المرجع السابق، ص9.

التاريخ في تطورها والأنماط الراهنة؟ وما درجة الوعي بهذا الاختلاف وبقدر ما يعينه بالنسبة لدرجة التأثير السلبى للتدخل الخارجى في المراحل الحديثة مقارنة بدرجة تأثير المتغيرات الداخلية والبينية؟

ومن ناحية أخرى، فإن المشترك الأدنى بين جميع هذه الأنماط هو المصالح القومية المنافسة في مقابل مقتضيات الرابطة العقدية (وفق الأحكام، والسنن، والقيم، والمقاصد الشرعية)، فمتى تحقق حفظ هذه المصالح واحترام هذه المقتضيات في نفس الوقت؟ ومتى حدث العكس؟ ومتى تكرر نمط حسن الجوار والتعاون والتضامن ومتى حدث العكس وتكررت الأزمات؟

ومما لاشك فيه أن كل من هذه الأنماط ونمط تكرارها وتعاقبها عبر مراحل تطور العلاقات بين العرب وإيران هي نتاج مجموعة محددات وهي ما يسميه البعض البنية الداخلية، البنية الإقليمية، البيئة الدولية.

وبالتركيز على المتغير الذي تبحث الدراسة في تأثيره- وفق العنوان - أي المتغير الخارجي. فهنا يجب أن نميز بين أمورٍ ثلاثة وفق مقتضيات دراسة السياسات الخارجية والنظم الدولية: ألا وهي خصائص النظام الدولي (هيكل النظام، آلياته، وقيمه)، وانعكاسه على وضع المنطقة في تفاعلاته، نمط التدخلات الخارجية في دولة بعينها (من هو مصدر التهديد الخارجي الأساس للمصالح القومية وما هي أدواته)، نمط التحالفات والتحالفات المضادة بين القوى الدولية حول المنطقة المعينة وآثارها على أنماط التحالفات بين دول هذه المنطقة (من هو الحليف ومن هو المتحدى الأساسي لأمن المنطقة وتشكيل توازناتها الإقليمية).

ومن ناحية أخرى: فإن استدعاء هذه المستويات الثلاثة للمتغير الخارجي للتمييز في الدراسة بين الأنماط التاريخية المتعاقبة، إنما يستدعى بدوره- وبدون إسقاط- المتغيرين الآخرين ألا وهما الاختلافات القومية والمذهبية، وتنافس المصالح القومية، حيث إن المتغير الخارجى لم ينفصل عنهما.

ولقد نجح هذا المتغير الخارجى في أوقات محددة حين كانت النظم الداخلية في الدائرتين العربية والإيرانية والقيادات ومشاريعها الإقليمية تعلي من هذين الجانبين بل وتوظف النظام الدولي– كل في مواجهة الآخر– لخدمتهما. وحتى وصلنا الآن إلى توظيف المتغير المذهبي ورقة لخدمة الاحتلال الخارجي من جديد. ومن هنا أهمية الامتداد التاريخى للدراسة لمناقشة تكرار أنماط التفاعلات التي تؤكد أو تدحض هذه المقولة.

رابعًا: النطاق المكاني والزماني للدراسة: أي منطقة؟ ولماذا صفة العرب وإيران؟ ومنذ متى؟

يطرح عنوان المؤتمر قضية منهاجية أخرى تتصل بتحديد الفواعل محل الاهتمام. فهل شعوب، أم أقوام، أم دول؟ وكيف نحدد– من ناحية أخرى– النطاق الزمني للدراسة؟ فأي مراحل التاريخ الإسلامي، تساعد على اختبار أنماط التدخلات الخارجية السابق تحديدها؟

وعنوان المؤتمر جاء توفيقًا بين اقتراح أولى قدمه برنامج الدراسات الحضارية وحوار الثقافات وهو: (العلاقات العربية الإيرانية) بين التدخلات الخارجية والمصالح القومية والاختلافات المذهبية، وبين اقتراح المركز الدولى لحوار الثقافات (العرب وإيران: التدخلات الخارجية والمصالح القومية). ولذا يثور السؤال لماذا ليس العرب والفرس أو الإيرانيون؟

وأرى أن الشق الأول من عنوان المؤتمر (العرب وإيران) يطرح رؤية جيواستراتيجية أرادت أن تتجاوز ثنائية المذهب التقليدية (السنة/ الشيعة) وثنائية القومية (العرب/ الفرس) على اعتبار أن إيران تضم قوميات أخرى إلى جانب الفارسية والعرب بينهم السنة والشيعة. كذلك فإن هذا العنوان يتجاوز صيغة المنطقة العربية حتى لا تصبح إيران مجرد جوار جغرافي.

ولكن من ناحية أخرى، فإن هذا العنوان وضع قومًا وهم العرب في مقابل دولة إسلامية (وفق التقسيم الحديث للدول الإسلامية) إيران (على الأقل منذ الدولة الصفوية وحتى

الآن، مرورًا بالقاجارية ثم البهلوية ثم الجمهورية الإسلامية). ومع ذلك فإن هذا العنوان يساعد على حل إشكال آخر وهو أن العرب، عبر تاريخهم في سياق التاريخ الإسلامي، لم يحكمهم بعد العصر العباسى (بل ومنذ أواخر هذا العصر) عربًا فقط. كذلك لم تتأسس لهم دول وُصفت بالعربية ولكن توالت عليهم، باعتبارهم قوم من أقوام المسلمين تجمعهم دول خلافة مركزية أو لا مركزية، وأسر وممالك وسلطنات أسسها غير عرب وإن كانوا مسلمين. وإذا كان البعض يلمّح إلى هذا الوضع – من مدخل تجزيئي قومي أو عرقيى (مثلًا وصف الحكم العثمانى بالاحتلال) إلا أن البعض الآخر– ومن مدخل أممي إسلامي– يقدم رؤية أخرى ترى أن تاريخ العرب هو جزء من تاريخ المسلمين، وإن العرب نزلت بينهم الرسالة وقادوا عملية تأسيس وتوسيع وإدارة الخلافة الإسلامية (القرون السبعة الهجرية الأولى) ولقد لعبت أقوام أخرى (الترك السلاجقة، والفرس) أدوارهم السياسية خلال العصر العباسى ثم انتقلت قيادة الأمة إلى أقوام أخرى، ثم بدأت تعددية القوى السياسية الإسلامية متزامنة مع مزيد من النفحات القومية ومزيد من التدخلات الخارجية منذ القرن العاشر للهجرة. (الإمبراطورية المغولية في الهند، الدولة الصفوية في إيران، العثمانية في الأناضول والمنطقة العربية وشرق أوروبا والبلقان)[1].

بعبارة أخرى واستكمالًا لشرح مقولة الدراسة فإن التحرك نحو اللامركزية في دولة الخلافة وصولًا إلى التعددية السياسية في شكل دول قومية قد اقترن بتزايد مصادر التهديد الخارجى وتعدد أنماطه. مما يعنى أن تنافس الأقوام والمذاهب ثم المصالح القومية للكيانات السياسية– وإن كانت جميعها أمورًا طبيعية وسنة من سنن الله لها قواعد إدارتها بين المسلمين، وبينهم ومن غير المسلمين، إلا أن عامل الضعف الداخلى ابتداء قد مكن للتدخل الخارجى وتوظيفه لهذا التنافس البينى الإسلامي– الإسلامي ليحوله بالتدريج الى صراع وتناقض تتآكل في ظله كل مفاهيم وحدة الأمة بتنوع أعراقها وأقوامها ومذاهبها، فبعد أن كان التعدد والتنوع قيمة مضافة ومصدر قوة أضحى عبئًا وتكلفة وذا عواقب سلبية في ظل

(1) نظر د/ نادية محمود مصطفى: العصر العثماني..، مرجع سابق.

تصاعد نمط ودرجة التدخل الخارجي مع تنامي قوة مصادر التهديد المحيطة وتوسعها نحو المنطقة. هذا هو درس المسار التاريخى، الذى تستدعيه مناقشتنا للنطاق المكاني للدراسة.

خلاصة القول: أعتقد أن عنوان المؤتمر، وكذلك أحد مكونات عنوان دراستى- وهو (المنطقة) هو مخرج ذكى من كل الأفخاخ الجيواستراتيجية ذات الدلالات الخفية والصريحة التجزيئية للأمة الإسلامية- ككيان حضارى اجتماعى ممتد يجمع بين مكوناته المتعددة- عرقيًا وقوميًا ومذهبيًا وثقافيًا ولغة - رابطة عقدية، كان لها تأثيراتها الإيجابية على عناصر قوة هذا الفضاء الحضاري الإسلامي المتعدد وتكاملها فيما بينها وفي مواجهة الآخر وذلك في مراحل القوة الحضارية والشهود، ثم أضحى هذا التنوع وبالتدريج، عبئًا وثقلًا وتكلفة بل مصدر تهديد متبادل، ومن ثم أداة للتوظيف ضد وحدة هذه الأمة بل ووجودها وقدرتها على مقاومة هجمات الهيمنة الحديثة.

الجزء الثانى:

النماذج التاريخية الشارحة لأنماط التدخلات

أولًا: النطاق الزمني للنماذج التاريخية:

إن كل ما سبق شرحه من دلالات النطاق المكاني- يقتضى أن نحدد أيضًا النطاق الزمني وهو النطاق الذي سنقدم من ساحته النماذج التاريخية الشارحة لتطور أنماط التدخلات الخارجية وتفاعلاتها مع العلاقات بين العرب وإيران ذلك لأنه لا يمكن وفق منطلقات ومنهاجية الدراسة ادِّعاء متابعة المسار الكامل التفصيلي للتجربة التاريخية الإسلامية- سواء الكلية أو الخاصة بالعلاقة بين العرب وإيران.

ولكن يمكن التوقف عند نماذج تاريخية تمثل مفاصل في التحولات العالمية وفي تحولات العلاقات الإسلامية- الإسلامية. مع الأخذ في الاعتبار، الانطلاق من معايير التقسيم الإسلامي للتاريخ، وليس تقسيم التواريخ الأوروبية أو العالمية.

هذا ويركز النطاق الزمني للنماذج على القرون الخمسة الأخيرة، مع استدعاء

موجز لدلالة القرون العشرة الهجرية الأولى. ويرجع هذا التحديد لنطاق النماذج التاريخية الزمني لعدة اعتبارات تتصل بمفاصل إعادة تشكيل التوازنات العالمية في ظل تنامى قدرات الأوربيين وتوسعهم الخارجي، كما تتصل، من ناحية أخرى، بمفاصل إعادة تشكيل توازن القوي الإسلامية في ظل ظهور ثم نمو التعددية السياسية الإسلامية. وتتلخص هذه الاعتبارات في الآتي:

فعلى جانب: فإن النظام الدولي الشامل ابتداء من القرن السادس عشر الميلادي/ العاشر الهجري، شهد تحولات هامة على نحو انعكس على العلاقات الإسلامية- الإسلامية من ناحية ونمط التدخلات الخارجية في أرجائه من ناحية ثانية. وعلى نمط العلاقة بين العرب وإيران من ناحية ثالثة. وعلى نمط أزمات هذه المنطقة الحضارية من ناحية رابعة.

حيث أضحى النظام الدولي أو السياسات الدولية مقارنة بما سبق من قرون مصدر تحدى ثم تهديد مباشر متعدد الأنماط. ففيما عدا الحروب الصليبية لم تشهد شعوب أو أراضي الأمة الإسلامية على امتدادها هجومًا مباشرًا مثلما الذى شهدته منذ القرن الخامس عشر الميلادي/ التاسع الهجري، مع بداية الهجمة الأوروبية الحديثة ابتداء من استرداد الأندلس، وصولًا إلى الاحتلال الاستيطاني الصهيوني في فلسطين، مرورًا بحلقات أخرى في ظل توازنات أوروبية وإسلامية متحولة [1].

ولقد تعددت أنماط التدخلات وأدواتها عبر أرجاء الأمة، وسنقتصر على النماذج المفصلية المتصلة بالعرب وإيران مع استدعاء سياقاتها الكلية على ضوء ما سبق شرحه من قضايا منهاجية كمنطلق للدراسة.

وثانى الاعتبارات وراء تحديد النطاق الزمنى متصل بالمنطقة ذاتها: العربية- الإيرانية- التركية. فمنذ القرن السادس عشر الميلادي والعاشر الهجري شهدت بدورها تحولات من أهمها: نشوء الدولة الصفوية وتبلور توجه جديد للدور الإقليمى الإيراني، حكم العثمانيين للمنطقة العربية بعد اتجاههم للجنوب وسقوط المماليك.

(1) د/ نادية محمود مصطفى: العصر المملوكى، مرجع سابق.

- د/ نادية محمود مصطفى: العصر العثماني، مرجع سابق.

وهكذا. فإن هذه القرون الخمسة تقدم دلالات نظمية كلية هامة مقارنة بنظائرها في القرون السابقة. فهي تشهد الانتقال من مرحلة صعود المكانة العالمية للأمة إلى مراحل الخبو والدفاع والتدهور، كما تشهد مراحل من تماسك دولة فارس وقوتها وأخرى لانقسامها وضعفها، كما تشهد مراحل مختلفة من توازنات القوى الإقليمية الإسلامية في ظل مراحل متفاوتة من حيث درجة كثافة وتكرارية التدخلات الخارجية.

ثانيًا: النماذج التاريخية في مرحلة الوحدة والفتوح والشهود الحضاري (خبرة القرون العشرة الهجرية الأولى):

مما لا شك فيه أن دلالة نماذج هذه القرون الخمسة تتضح أكثر بمقارنتها بنظائرها في مرحلة الوحدة والفتح والشهود الحضاري؛ ولذا سأتوقف هنا برؤية تمهيدية سريعة على هذه المرحلة أيضًا التي استغرقت سبعة قرون هجرية (حتى العصر العباسي) ثم أعقبتها ثلاثة قرون انتقالية من توازن القوى العالمي والإسلامي استغرقهم العصر المملوكي. فإن شهدت هذه المرحلة بعض نتوءات التهديد الخارجي (الحروب الصليبية، الغزوة التتارية الأولى والثانية). والتآكل الحضاري وتنافسات الأقوام والأسر، إلا أن التعددية القومية والعرقية والمذهبية كانت مكونًا من مكونات الإنجاز الحضاري الإسلامي وإنجاز الفتوح الإسلامية العالمية، وإنجاز الدفاع عن الثغور والرباط، ولم تنجح التدخلات الخارجية في اللعب بهذه الورقة، كما لم تكن هي في ذاتها مصدر تهديد لوحدة الأمة وإنجازاتها.

هذا. وإن لم تكن ثنائية العرب – الفرس أو العرب – إيران، وبالمثل العرب – الترك غائبة عن الساحة إلا أنها لم تكن بنفس الوضوح الذي أضحت عليه في الخمسة القرون التالية حين انتقلت قيادة الأمة إلى الترك العثمانيين ومنافسة الصفويين لهم وما تلى ذلك من تطورات حتى الآن.

كذلك لم تكن تأثيرات هذه الثنائية سلبية أو خطيرة بل لم تكن المنافسات التي أحاطت بها تنطلق أساسًا من المذهب أو القوم بقدر ما تعكس تنافسات القوى والمصالح

في فضاء حضاري ممتد تمتزج فيه الشعوب مع انتماء لكيان أكبر هو الأمة ولو في ظل قيادة أسر متنافسة على الحكم ولكن متنافسة في حماية الأمة من التهديد الخارجي.

ويكفي أن نستدعي ما يلي على سبيل التذكرة وليس المسح الشامل:

1. دور البربر في فتوح شمال أفريقيا والأندلس (من قدم طارق بن زياد باعتباره من البربر؟)
2. الترك السلاجقة ودعم قدرة الخلافة العباسية على التصدي للبيزنطيين وبداية الحملات الصليبية.
3. الدولة الفاطمية- الشيعية في مصر ودورها في مقاومة البيزنطيين ولو في إطار من المنافسة مع الخلافة العباسية والسلاجقة.
4. دور صلاح الدين الأيوبي (الكردي) في الحروب الصليبية.
5. فشل محاولات الأوروبيين في التأثير على التوازن العباسي - الفاطمي، وعلى التفاعلات العباسية - البيزنطية - الصليبية، وكذلك فشل التحالف مع تيمور لنك للإطاحة بالمماليك والدولة العثمانية الناشئة والتأثير.
6. دور ورثة إمبراطورية تيمور لنك: إيلخانات (فارس) والقبيلة الذهبية في القوقاز (بعد إسلامهم) في التصدي لمطامح إمارة موسكو الناشئة. وفي وقت لم يمثل الروس مصدر تهديد مناظر للتهديد البيزنطي أو الصليبي.
7. إمارة عثمانية ناشئة في وقت احتضار الخلافة العباسية. ثم نمو الدولة العثمانية في ظل «العصر المملوكي».

وهذه النماذج وغيرها تعاقبت على تاريخ القرون السبعة الهجرية الأولى[1] وشهدت

(1) انظر تفاصيل: د/ علا عبد العزيز: العصر الأموي...، مرجع سابق (الفصل الثاني).
- د/ علا عبد العزيز: العصر العباسي..، مرجع سابق (الفصل الثالث).
انظر أيضًا بداية- بالتركيز على الفضاء التركي - الإيراني- العربي الآسيوي:

هذه القرون - بالنظر إلى الفضاء التركي - الإيراني- العربي التاريخي المعروف الآن بآسيا الوسطى وإيران والقوقاز والمشرق العربي- أنماطًا كبرى من التفاعلات المتعاقبة نستطيع أن نوجزها فيما يلي: التفاعل الإيجابي المتبادل بين أقوام المسلمين من العرب والترك والفرس منذ الفتح الإسلامي وفي ظل قيادة العرب وفتوحهم تجاه بينزنطية. حيث أسهم فقهاء وعلماء الفضاء الإيراني التركي في الإنجاز الحضاري الإسلامي الضخم الذي تحقق، كما كان هذا الفضاء مصدر حركية ومبادرة عسكرية (السلاجقة) أضافت لقوة مركز الخلافة الإسلامية وقت التهديد الخارجي المضاد والذي تمثل في بقايا الإمبراطورية البيزنطية والإعداد للحملات الصليبية، مع انعدام مصدر تهديد مسيحي من الشرق واقتصاره على الغزوتين المغولتين الأولى والثانية.

وعبر القرون الثلاثة الانتقالية- التي شغلها العصر المملوكي[1]، فإن الفضاء التركي - الإيراني - العربي في آسيا قد شهد أولًا (قرن 7هـ، 8هـ) تفاعلات العلاقة بين العرب والفرس والترك وبين إيلخانات المغول قبل وبعد إسلامهم وبين الروس والإمارات الصليبية في الشام وممالك البحر المتوسط الإفرنجية. وهي التفاعلات التي تحالف فيها مغول فارس (الدولة الإيلخانية قبل إسلامهم) مع الصليبين في الشام وبعض الممالك الإفرنجية ومملكتي أرمينيا والكرج ضد المماليك، وفي المقابل تحالفت القبيلة الذهبية مع المماليك في مواجهة الحلف السابق. وكان دخول كل من إيلخانات فارس والقبيلة الذهبية الإسلام ضربة للمخطط الصليبي الإفرنجي لحصار المسلمين (عربًا وفرسًا وتركًا) بين أوروبا وآسيا المسيحيين. ومع الهجمة المغولية الثانية بقيادة تيمور لنك في

- د/ نادية محمود مصطفى: آسيا الوسطى والقوقاز: بين القوى الإسلامية الكبرى وروسيا، أنماط ومحددات التطور التاريخي للتفاعلات الدولية: إطار مقترح للتحليل السياسي للتاريخ، مرجع سابق، ص 70 - 81.
- وانظر كذلك: نتائج تحليل تفاعلات العصرين الأموي والعباسي مقارنة بالعصرين المملوكي والعثماني- من حيث البحث في أثر العامل الخارجي (في) د/ ودودة بدران..، مرجع سابق.

(1) د/ نادية محمود مصطفى: العصر المملوكي...، مرجع سابق، ص 13 - 25، ص69 - 70، ص90 - 98، ص 112 - 118.

نهاية القرن التاسع الهجري، برزت أنماط مناظرة من التفاعلات الإسلامية- الإسلامية، والإسلامية المسيحية وضح منها أيضًا عدم نجاح توظيف القوى الخارجية للصراعات البينية. فبعد توحيد تيمور لنك إمبراطورية المغول في آسيا الوسطى والقوقاز في نهاية القرن التاسع هجريًا والسيطرة على الهند وقع الصدام بين مراكز قوة ثلاثة: مغولية، تركية عثمانية وتركية مملوكية على ساحة فضاء عربي - فارسي - تركي من ناحية كما برز من جهة أخرى حرص قوى مسيحية أوروبية (إمبراطور القسطنطينية، ملك أسبانيا، ملك بريطانيا) على التحالف مع بتمور لنك في مواجهة القوتين الإسلاميتين- المملوكية والعثمانية - والتي تقود كل منهما ساحة من ساحات المواجهة مع العالم المسيحي (هجومًا ودفاعًا)، وإن كان هذا التحالف لم يتم إلا أن الهجمة المغولية الثانية كان لها آثارها طويلة الأمد على توازن القوى الإسلامية المسيحية خلال القرون التالية.

فلقد أُجهِدَت القوة المملوكية مما سهل من مهام الالتفاف الأسباني والبرتغالي من الجنوب نحو البحار الجنوبية، وبعد استرداد الأندلس، كما تأخر نمو القوة العثمانية الفاتحة في أوروبا مما أوقف موجه جديدة من الفتوح العثمانية في أوروبا لمدة نصف قرن تقريبًا، ناهيك عن الآثار المدمرة على قرارات مسلمى آسيا الوسطى والقوقاز والإيرانيين على نحو ساعد على امتداد أذرع روسيا فيما بعد، حيث تلاعبت روسيا بخانات المغول الثلاثة بعضهم ببعض حتى تمكنت روسيا القيصرية من التفوق والإعلان عن تبدل جذري في الأدوار الخارجية تجاه المنطقة في نهاية القرن الخامس عشر الميلادي. وبذا تبلور مصدر تهديد خارجي جاء من الشرق وهو روسيا، في نفس وقت بداية الالتفاف الجنوبي للقوى الأوروبية الصاعدة: أسبانيا، البرتغال، هولندا.

وفي هذا الإطار تأسست الدولة الصفوية وأُعلن مولدها، مع مولد مرحلة كبرى جديدة من تطور التدخل الخارجي في العالم الإسلامي وتطور توازنات القوى الإسلامية - الإسلامية.

خلاصة القول نستطيع أن نميز- باختصار بين نمطين كبيرين أفرزتهما تفاعلات

الفضاء العربي - الإيراني - التركي عبر ما يقرب من ثلاثة قرون (العصر المملوكي) قبل أن يتفاقم التدخل الخارجي في القرون التالية، وهما أن شرق آسيا المسلمة كان مصدرًا لتهديات ضاربة تتجه للقلب الإسلامي في المنطقة العربية باحثة عن النفوذ والتوسع، ومن ناحية أخرى: اتجه الأوروبيون للتحالف مع هذه القوى الآسيوية (المغول) الزاحفة نحو الغرب ضد القوى الإسلامية الحاكمة للفضاء العربي وجواره التركي والإيراني (العثمانيون والمماليك). كما اتجه الأوروبيون للتحالف فيما بعد مع قوة فارسية اتجهت بنفوذها غربًا وهي الدولة الصفوية.

ثالثاً: النماذج التاريخية في مرحلة التعددية والتراجع والهجوم الخارجي:

وعودة إلى الفترة منذ نهاية القرن الخامس عشر الميلادي والعاشر الهجري وحتى الآن التي تصاعدت خلالها التدخلات الخارجية ويمكن تقسيم هذه الفترة الممتدة إلى المراحل الفرعية التالية:

المرحلة الأولى: حتى نهاية القرن الثامن عشر، والثانية استغرقت القرن التاسع عشر وحتى اندلاع الحرب العالمية الأولى، والثالثة، تمتد حتى نهاية الحرب الباردة وتداعيات الحادي عشر من سبتمبر.

ولقد شهدت المرحلة الأولى الهجوم على أطراف العالم الإسلامي ونجاح سياسات الاسترداد الإسبانية وبداية الروسية في نفس الوقت الذى انفجرت فيه جدلات الصراع العثمانى الصفوى.

وتبدأ المرحلة الثانية مع الحملة الفرنسية على مصر ومؤتمرات التوازنات الأوروبية الجديدة من فيينا إلى فرسأي والتى استقطعت من أوصال الإمبراطورية العثمانية ودشنت الموجة الثانية من التنافس الاستعمارى الحديث، في نفس الوقت الذى فشلت فيه الإصلاحات العثمانية. وبدأ الضعف يدب في الدولة الصفوية وحتى سقوطها، وبذا فإن هذه المرحلة الثانية هي مرحلة بداية تقسيم الكيان المكتمل في ظل التنافس الاستعمارى الذى دخلته الإمبراطورية الروسية القيصرية والتى مثلت مصدر تهديد أساسى لكل من إيران

والدولة العثمانية المتهاوية على حد سواء[1]. شهدت المرحلة الثالثة استكمال استعمار العالم الإسلامي وتقسيمه مع نشأة الدول الإسلامية الحديثة بحدودها الاستعمارية في ظل تدخلات خارجية في طبيعة النظم السياسية والاجتماعية (خلال الاستعمار وبعده) أو تدخلات أخرى بالوكالة (إسرائيل) وبالتحالفات والتحالفات المضادة مثلًا الولايات المتحدة وبريطانيا مع الأسرة البهلوية في مواجهة التيار القومى الثورى في المنطقة العربية، ثم تبادل الأدوار بين إيران الثورة الاسلامية وبين دول عربية من حيث التحالف مع الولايات المتحدة وعقد السلام مع إسرائيل، وفي ظل صعود لخطاب الاختلافات القومية (العربية – الفارسية) ومن ثم الإعداد من جديد ومرة أخرى لتقسيم الكيان المجزأ بالفعل[2].

ومع انتهاء القطبية الثنائية وبداية عصر الأحادية والهيمنة الأمريكية والعولمة شهدت المنطقة العودة للاحتلال العسكرى من ناحية وإعادة تقسيم المجزأ من قبل في ظل صعود قوى لخطاب الاختلافات المذهبية (السنية– الشيعة) ومن ثم ظهور مشروعات إعادة تشكيل الفضاء الحضاري التركي– الإيراني العربى، وفق خطوط تقسيم مذهبية وطائفية وقومية (خطة حدود الدم) ومشروع الشرق الأوسط الكبير أو الموسع[3].

(1) انظر هذه التفاصيل وفق تقسيم مراحل العصر العثماني فى د/ نادية محمود مصطفى، مشروع علاقات الدولية في الإسلام، مرجع سابق.
– انظر أيضًا هذه التفاصيل ولكن وفق مراحل تطور السياسات والتوازنات الأوروبية في د/ محمد السيد سليم، مرجع سابق.

(2) د/ ودودة بدران، مرجع سابق.
– د/ محمد السيد سليم، مرجع سابق.

(3) انظر الملامح الكبرى الاستراتيجية لتوازن القوى العالمي وتوازنات القوى الإسلامية فى هذه المرحلة المعاصرة منذ 1991 وحتى 2007، وحول مفاصلها الأساسية: حرب الكويت، حرب أفغانستان، احتلال العراق، أزمة إيران النووية، انتفاضة الأقصى وتداعياتها حتى الآن. العدوان الإسرائيلى على لبنان وحزب الله...
– انظر على سبيل المثال: العدد الثالث من حولية أمتى فى العالم (تداعيات الحادى عشر من سبتمبر على الأمة الإسلامية)، مركز الحضارة للدراسات السياسية، القاهرة، 2003.
– العدد الرابع من حولية أمتى فى العالم (تداعيات احتلال العراق على الأمة)، مركز الحضارة

وعلى ضوء تطور السياقات الكلية وبالانتقال إلى النماذج التاريخية الممتدة يبرز التساؤل التالى:

كيف أدرك الطرفان، العرب وإيران بعضهما البعض- عبر هذا المسار التاريخى؟ هل كمصدر للتحدى أم المنافسة أم مصدر للتهديد والخطورة؟ وما هي مصادر التهديد الخارجية المشتركة لهما أو لكل منهما؟ وكيف تصرف الطرفان تجاه هذا المشترك: هل وفق نمط الموالاة حماية للذات أم ماذا؟

وبغض النظر عن حجم التدخل الخارجى وأدواته في المراحل الفرعية الثلاثة، ألم يكن للمصالح القومية المتنافسة بل والمتصارعة (بين الدول الإسلامية الحديثة) دورها في إذكاء حسابات الخطر والتهديد المتبادل؟ ومن ثم تهيئة المجال للخارجى للتمكين من خلال توظيف هذه الورقة؟ حيث تآكلت القدرة على تحجيم الأثر السلبى للتدخل الخارجى نظرًا لاستمرار التردي الداخلي.

إن استدعاء النماذج التاريخية الشارحة والمتصلة بالدائرة العربية- الإيرانية- بصفة خاصة سيساعد على تقديم الإجابة على هذه الأسئلة وذلك حتى يتضح لنا ليس فقط مدى تأثير الخارجى ولكن تأثير العامل المهيئ- أي تجزئة الكيان الحضاري الواحد الممتد المكونة من عدة أقوام إلى دول حديثة متصارعة على أسس قومية أو مذهبية أو سياسية.

للدراسات السياسية، القاهرة، 2004.

- العدد الخامس من حولية أمتى فى العالم (الإصلاح فى الأمة بين الداخل والخارج)، مركز الحضارة للدراسات السياسية، القاهرة، 2006.

- د/ نادية محمود مصطفى، التحديات السياسية الخارجية للعالم الإسلامي، بروز الأبعاد الثقافية والحضارية (فى) د/ نادية محمود مصطفى (إشراف وتقديم): موسوعة الأمة فى قرن، مرجع سابق، الجزء السادس (التحديات والإستجابات والانتفاض فى الأمة).

- د/ نادية محمود مصطفى، د/ باكينام الشرقاوى (محرران): مشروع الشرق الأوسط الكبير والأمن العربى، أعمال المؤتمر السنوي التاسع عشر لمركز البحوث والدراسات السياسية، ديسمبر 2005، جامعة القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، (تحت الطبع).

وفيما يلي نقدم رصدًا لخريطة بعض النماذج التاريخية ذات الدلالة عبر هذه المراحل الثلاث:

ففي المرحلة الأولى[1]: تبلورت التعددية السياسية في ظل تنافس قوي عثماني - صفوي على ساحة الفضاء العربي - التركي - الإيراني، الآسيوي بصفة أساسية، استغرق ما يناهز الثلاثة قرون (1525 - 1774): ابتداءً من تأسيس الصفوية في وقت وصلت فيه القوة العثمانية إلى مرتبة القوة العالمية الأساسية، وبدأت فيه الهجمة الأوروبية الثانية على العالم الإسلامي وصولًا إلى بداية المسألة الشرقية ومولد نظام جديد للهيمنة الأوروبية في ظل بداية الهجوم المباشر على العالم الإسلامي. وكانت إيران الصفوية ثم القاجارية أحد ساحاته الأساسية (تهديد روسيا القيصرية) كما كانت المنطقة العربية سواء في الشام أو شمال أفريقيا ساحة أخرى له (أسبانيا والبرتغال، ثم فرنسا وبريطانيا). وساهم الصراع الصفوي - العثماني في تآكل قدرة الطرفين على حماية مصالح الأمة وحمايتها في مواجهة هذه الهجمة.

(1) كل من:
- د/ نادية محمود مصطفى: آسيا الوسطى والقوقاز...، مرجع سابق، ص 82 - 100.
- د/ ودودة بدران، مراجع سابق.
- وانظر التفاصيل (في) د/ نادية محمود مصطفى: العصر العثماني...، مرجع سابق.
- ونقلا عن هذا المصدر وحول الدولة الصفوية وتفاعلاتها الدولية انظر ما يلي:
- د/ بديع جمعة. د/ أحمد الخولي: تاريخ الصفويين وحضارتهم، دار الرائد العربي، بيروت، 1976، ج1، ص ص 99 - 100.
- د/ أحمد الخولي: الدولة الصفوية، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1981، ص ص 49 - 95.
- د/ وجيه كوثراني: الفقيه والسلطان، المركز العربي الدولي، القاهرة، 1990، ص 52 - 54.
- د/ محمد عبد اللطيف هريدي: الحروب العثمانية - الفارسية وأثرها في انحسار المد الإسلامي عن أوروبا، دار الصحوة، القاهرة، 1408هـ - 1987م، ص ص 69 - 85.
- إبراهيم العدوي: التاريخ الإسلامي: آفاقه السياسية وأبعاده الحضارية، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1976. ص ص 442 - 443.

وهنا يمكن أن نرصد المجموعتين التاليتين من النماذج والأنماط:

1 - الحروب العثمانية - الصفوية وتحالف الصفويين مع الأوروبين ضد العثمانية، وعواقب هذه الحروب بالنسبة للدور العثماني في أوروبا والدور الإيراني في آسيا: الفشل في استمرار الفتح في أوروبا والفشل في حماية آسيا الوسطى والقوقاز وإيران من النفوذ الروسي ثم البريطاني.

وفي حين كانت العراق ساحة الصراع بين العثمانيين والصفويين حتى القرن 17م، فإن البحث في دوافع وأهداف جولات الحروب والتصالح بين الطرفين لتبين كيف أن العوامل الإستراتيجية والاقتصادية قد لعبت دورها إلى جانب العوامل المذهبية، وأن القوى الأوروبية (الأسبان) وظفت هذا الصراع (اتصالات الشاه الصفوي بالأسبان) لتخفيف الضغط العثماني على الهابسبورج في أوروبا. وفي نفس الوقت الذي اقترن فيه الصراع العثماني الصفوي بالتوجه العثماني نحو الجنوب وضم المنطقة العربية، فلقد كان ذلك التوسع استجابة لمواجهة التهديدات البرتغالية للسواحل العربية والإسلامية على المحيط الهندي والبحر الأحمر والخليج العربي، وكذلك استجابة للتهديدات الأسبانية لسواحل المتوسط والمحيط الأطلنطي (القرنين السادس عشر والسابع عشر).

وبعد أن ظل النفوذ السياسي الأوروبي ضئيلًا في منطقة الشرق الإسلامي، حيث كانت القوى المغولية والعثمانية والفارسية مازالت قوية، إلا أنه مع ازدياد تآكل هذه القوى عبر القرن الثامن عشر تزايد النفوذ السياسي الأوروبي إلى جانب النفوذ التجاري. وكان الصراع العثماني الصفوي - كما أجمعت معظم التحليلات (مهما اختلفت في تقدير وزن العامل المذهبي في هذا الصراع)-في صميم أسباب هذا التآكل مما هدد الأراضي الإيرانية والتركية والعربية على حد سواء بهجوم أوروبي مباشر.

2 - أصداء الحروب العثمانية الصفوية على بداية تخلخل المركزية العثمانية على الولايات العربية العثمانية من ناحية، وتزايد التهديدات الروسية لآسيا الوسطى والقوقاز من ناحية أخرى (خلال القرنين السابع عشر والثامن عشر).

فمن ناحية الشام والجزيرة والخليج:

فإذا كانت الحركات الاستقلالية في الشام (المعنييون ثم الشهابيون والدروز في لبنان، وظاهر العمر والجزار في فلسطين، وحركة العظم في دمشق) قد تعاونت مع قوى أوروبية، ضد المركزية العثمانية، فلقد كان للصراع الصفوي العثماني ظلاله على مآل هذه الحركات؛ حيث كان هذا التعاون يقلق السلطة العثمانية ويدفعها للتدخل وخاصة في الأحوال ذات الصلة بالصراع مع الصفويين. فمثلًا ارتبط سقوط فخر الدين المعني (1613م) برغبة السلطان العثماني في تأمين ظهره خلال انفجار القتال على الجبهة الصفوية، أو نظرًا للاتصالات بين المعنيين والصفويين والقوى الأوروبية. وبالمثل فإن سقوط آل العظم في سوريا (1730) ارتبط بعواقب الهزيمة العثمانية على الجبهة الفارسية حينئذ.

ومن ناحية ثانية فإن النزاع الصفوي العثماني قد انعكس أيضًا على الجزيرة العربية والخليج، في ظل تطور توازن القوى الأوروبية (البرتغالي – البريطاني – الهولندي ثم البريطاني – الفرنسي) حول المنطقة. فمع استمرار التوجهات الصفوية والعثمانية نحو الخليج، تشككت إمارات هذه المنطقة تجاههما وحرصت على محاولة الاستقلال بين الصفويين والعثمانيين مستعينين في ذلك بالقوى الأوروبية. فمثلًا ساند البريطانيون الزيديين في اليمن ضد العثمانيين وأضحت التدخلات الأوروبية هي الأساس في هذه المنطقة بعد انهيار الدولة الصفوية وانشغال العثمانيين بهزائمهم على الساحات الأوروبية منذ نهاية القرن الثامن عشر الميلادي.

ومن ناحية آسيا الوسطى والقوقاز:

فكان التوسع الروسي على حساب ورثة القبيلة الذهبية في ظل مراقبة عثمانية وعجز الأوزبك عن المقاومة مع تحالف ضمني صفوي – روسي (1552 – 1605). ثم أضحى القوقاز ساحة للصراع الروسي – العثماني – الصفوي، وامتد التهديد الروسي لشمال الدولة الصفوية (1605 – 1774) مهددًا أراضيها في ظل تصاعد الصراع العثماني الصفوي.

المرحلة الثانية[1]: (1774 – 1925): تصفية الدور العثماني العالمي ونهاية الدولة

(1) كل من:

– د/ نادية محمود مصطفى: آسيا الوسطى...، مرجع سابق، ص 90 – 91.

– د/ محمد السيد سليم، مرجع سابق.

– د/ باكينام الشرقاوي: التغيير السياسي في إيران ما بين المحددات والقضايا، (في): د/ نادية محمود مصطفى (إشراف وتقديم): موسوعة الأمة في قرن، مرجع سابق، الجزء الثالث.

– وحول مزيد من التفاصيل التاريخية انظر: د/ نادية محمود مصطفى: العصر العثماني، (الفصل الثالث)، مرجع سابق.

ونقلا عن المصدر السابق، انظر:

– انظر تفاصيل التطورات السياسية والاجتماعية في:

- H. Braun: Iran under the Safavids in the 18 th Century (in) I. Kissiling (and others) (eds)op.cit.

– انظر التفاصيل التاريخية التي تم منها استخلاص هذه الأنماط في: – د/ أحمد الخولي ود/ بديع جمعة: مرجع سابق، ص ص 319 – 321، 362 – 368.

– كارل بروكلمان: مرجع سابق، ج3، ص ص 156 – 160.

– أحمد محمد الساداتي: أفغانستان والسيد جمال الدين الأفغاني، 1961مكتبة القاهرة الكبرى، القاهرة، ص ص 41 – 44.

- H. Braun: op. cit. pp 193. 199 - 204.

– د/ محمد عبد اللطيف هريدي: مرجع سابق، ص ص 69 – 85.

– جورج كيبرك: موجز تاريخ الشرق الأوسط، ترجمة: عمر الإسكندراني ود/ حسين سلي، مركز دراسات الشرق الأوسط، القاهرة، 1975، ص ص 102 – 107.

– د/ أحمد الخولي: الدولة الصفوية، مرجع سابق، ص ص 189 – 192.

– د/ جمال زكريا قاسم: الخليج العربي: دراسة لتاريخ الإمارات العربية في عصر التوسع الأوروبي الأول (1507 – 1840م)، دار الفكر العربي، القاهرة 1985، ص ص 99، 100 – 101، 162 – 166.

– د/ أحمد الخولي ود/ بديع جمعة: مرجع سابق، ص ص 256 – 258، 248 – 430.

- H. Braun: op. cit. pp 194 - 196.

– وانظر أيضًا نص الاتفاقيات التالية بين طهران وأطراف أوروبية وذلك بشأن امتيازات إقليمية للأوروبيين 1600م، وامتيازات لهولندا 1622م، ولإنجلترا 1629م، وذلك على التوالي في:

- J.C. Hurewitz: «Ottoman Diplomacy and the European State System».

الصفوية (1722) ثم نشأة الدولة القاجارية (1795)، في ظل توالي موجات الاستعمار على العالم الإسلامي لاقتسامه، في إطار نظام جديد لتوازنات القوى الأوروبية.

ولم يعد بمقدور العثمانيين أو الصفويين (ثم القاجاربين) توظيف هذه التوازنات في صراع كل منهما ضد الآخر، حتى أدت التدخلات الأوروبية إلى تصفية كل من الكيانين عقب تسويات الحرب العالمية الأولى.

وهنا نستطيع أن نوجز النماذج والأنماط التالية:

(1) تزايد النقل عن الغرب والتأثر بنموذجه السياسي والحضاري: وإذا كانت سياسة الإصلاحات العثمانية مؤشرًا على ذلك، فإن الدولة القاجارية مثلت تطورًا في تاريخ فارس؛ حيث تحول النظام إلى ملكية دستورية ذات حكومة تمثيلية برلمانية. ولقد تعرضت كلٌ من الدولتين لمشاكل داخلية فضلًا عن الضغوط الخارجية التي أحاطت بهما في ظل شبكة من التفاعلات العثمانية- الفارسية الأوروبية ذات الدلالة بالنسبة لمستقبل العالم الإسلامي، في محاوره الجغرافية المختلفة.

وإذا كانت محاولات الإصلاح في الدولة لتجديد القوة الذاتية (بالنقل عن الغرب) لم تحقق ثمارها، فقد كان لها آثارها على طبيعة نموذج نظام كل من الدولتين (وخاصة من حيث إشكالية العلاقة بين الديني، والسياسي) من جهة، وعلى تطور التحالفات والتحالفات المضادة بين الدولتين وبين القوى الأوروبية من جهة أخرى، مما يدفع للتساؤل عن قدر مسئولية الصراع بين العثمانيين والقاجاريين، وبينهم وبين الأوروبيين عن الفشل في حماية أرجاء العالم الإسلامي-بجناحيه العربي والتركي - الفارسي من الاستعمار التقليدي

Middle East Journal. Vol. 15. 1961pp. 15 - 19. 22 - 25.

- كارل بروكلمان: مرجع سابق، ص ص 156 – 166.

- د/ أحمد الخولي: مرجع سابق، ص ص 222 – 237.

- H. Braun: op. cit. pp. 199 - 200. 202. 205.

- محمد السيد سليم: العلاقات بين الدول الإسلامية، جامعة الملك سعود، الرياض، 1412هـ، 1991م.

خلال القرن التاسع عشر الميلادي.

(2) تحول الاهتمام العثماني نحو البلقان والولايات العربية (جناحى طور المسألة الشرقية في القرن التاسع عشر) في ظل تكالب استعماري عليهما وتنامي الحركات الاستقلالية في الولايات العربية والحركات الانفصالية في البلقان.

(3) انخفاض حدة الصراع العثماني القاجاري طوال القرن التاسع عشر الميلادي، مع عدم قدرة الطرفين على التحالف في مواجهة الخطرين والتهديدين الروسي والبريطاني المشترك سواء في وسط آسيا والقوقاز أو في العراق والشام والجزيرة والخليج.

فبقدر ما استطاعت فارس– في البداية – أن توظف التنافسات البريطانية – البرتغالية ثم البريطانية – الفرنسية لخدمة مصالحها التجارية ولمناهضة الدولة العثمانية، بقدر ما أفاد هذا التوظيف اختراق النفوذ الأجنبي للمنطقة. مما أثر سلبًا على العلاقات الإيرانية في الخليج (في ظل التنافس البريطاني – البرتغالي) وفي القوقاز (في إطار الصراع العثماني – الروسي) وفي آسيا الوسطى (في إطار الصراع الروسي – البريطاني).

(4) ومن ثم تحققت بالتدريج القفزة الروسية من احتلال القرم إلى احتلال القوقاز وآسيا الوسطى، في ظل نمو المصالح البريطانية في الهند بعد سقوط الدولة المغولية الإسلامية، مما صعد من التهديد الروسي والبريطاني لكل من القاجارية والعثمانية، وحتى انتصرت روسيا على كل من الدولتين على التوالي في حرب 1826، 1828م.

وكانت المعاهدة التي عقدت بين الدولتين العثمانية والقاجارية في أرضروم عام 1838 خير شاهد على النهاية التي انتهى إليها العالم الإسلامي بعد هذه الحروب، إذ أصرت كلٌ من روسيا وانجلترا على التواجد في المؤتمر، وتمت المفاوضات بين إيران والدولة العثمانية بتوجيه منهما، بينما لم تكن أسباب النزاع تستوجب هذا التدويل للمسألة ولم تختلف مواد المعاهدة المعقودة عما سبقها من معاهدات.

وبمعنى أدق: أصبح الصدام بين الصفوية الشيعية والعثمانية السنية يهم كل الاهتمام الدولتين: الإنجليزية والروسية، وكانت كلٌ منهما ترى أن بقاء الوضع

الراهن - من حيث الحفاظ على قوة محدودة لكل منهما تحول دون تدهورها الكامل - خير من التورط في عمليات اقتسام لهما تؤدي إلى ارتباكات دولية معقدة، وكانت النتيجة المحتومة هي وقوع الدولتين في براثن النفوذ الخارجي.

وأخيرًا وقعت الدولة القاجارية فريسة للاتفاق الروسي البيريطاني1907 لاقتسام مناطق النفوذ في آسيا الوسطى وإيران، في نفس الوقت الذي كانت تجري اتفاقات أخرى حول المنطقة العربية (الاتفاق الودي 1904، ثم سايكس بيكو 1916 ...) ولقد كانت ورقة القومية ورقة أساسية في عمليات إعادة التشكيل والتقسيم في تسويات الحرب العالمية الأولى على نحو خلق خريطة جديدة للفضاء الحضاري الإيراني– التركي – العربي، بعد تصفية الخلافة وسقوط الدولة القاجارية وتعرضها بدورها– مثل أراضي المركز العثماني ذاته – لمخاطر التقسيم.

المرحلة الثالثة[1]: تستغرق القرن العشرين وتبدأ مع إرهاصات تغير توازن القوى

(1) حول خصائص الأطر العامة لهذه المرحلة انظر:
- د/ ودودة بدران: مرجع سابق (الفصل الأول: وضع الدول الإسلامية في النظام الدولي، مراحل وأنواع الاستعمار، الفصل الثاني: ميكانيزمات الاستعمار).
- د/ محمد السيد سليم: مرجع سابق.
- د/ باكينام الشرقاوي: مرجع سابق.

وحول ما يتصل بالعلاقات الإيرانية والعربية ووضع الفضاء الحضاري العربي الإيراني في التفاعلات الدولية وخصائص التطورات الداخلية العربية والإيرانية لهذه المراحل، انظر على سبيل المثال:
- د/ باكينام الشرقاوي: مرجع سابق.
- د/ حسنين توفيق: مثلث العلاقات المصرية– التركية – الإيرانية: المحددات، المسارات، الآفاق، أمتي في العالم، العدد الثاني، مرجع سابق.
- د/ نادية محمود مصطفى: أوروبا الغربية وأمن الخليج (1980 – 1987)، مجلة الفكر الاستراتيجي العربي، إبريل 1989.
- انظر المواقف والسياسات الإيرانية منذ 2001 تجاه أحداث المنطقة، في الأعداد 4، 5، 6 من حولية أمتي في العالم، مرجع سابق.
- د/ رؤوف عباس (محرر): العلاقات العربية الإيرانية، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة.
- د/ نازلي معوض (محرر): مصر ودول الجوار الجغرافي، مركز البحوث والدراسات السياسية،

المتعدد التقليدي في فترة ما بين الحربين العالميتين الأولى والثانية، وعلى ضوء عواقب وتداعيات تسويات كل منهما بالنسبة لإعادة تقسيم الدول والشعوب الإسلامية بين حدود جديدة، وصولًا إلى توازن القوى الثنائي القطبية وحالة الحرب الباردة والصراع الأيديولوجي وحتى بداية نظام الأحادية الأمريكية في ظل تصاعد استراتيجية المحافظين الجدد تجاه العالم الإسلامي. وفي نفس الوقت الذي انتهت فيه الخلافة العثمانية وتأسست الدولة البهلوية في إيران اكتمل اقتسام واستعمار العالم الإسلامي (الشام) كما استمرت حركات المقاومة للاستعمار وجهود الإصلاحات الداخلية.

ومن ناحية أخرى وبعد الاستقلال السياسي وفي ظل ميكانيزمات الاستعمار الجديد شهد العالم الإسلامي استمرار الاختلافات والانقسامات- سواء السياسية أو الثقافية والمجتمعية - والتي لعبت ميكانيزمات الاستعمار دورًا أساسيًا في تكريسها مما دعم أيضًا من وضع التبعية في النظام الدولي المعاصر.

ومن هذا الإطار الكلي يمكن رصد النماذج والأنماط التالية عن أزمات العرب وإيران الداخلية وعلى صعيد العلاقات بينهما:

1. مخاطر تقسيم إيران والدول العربية وتركيا خلال الحرب العالمية الأولى والحرب العالمية الثانية: تهديد وحدة الأراضي بعد تهديد الاستعمار.

جامعة القاهرة.

- وانظر ضمن إصدارات مركز دراسات الوحدة العربية على سبيل المثال ما يلي:
- مجموعة باحثين، العلاقات العربية - الإيرانية: الاتجاهات الراهنة وآفاق المستقبل، أعمال الندوة التي عقدها مركز دراسات الوحدة العربية في الفترة من 11 ـ24 سبتمبر/ ايلول 1995م، ط1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1996.
- د/ نيفين عبد المنعم مسعد، صنع القرار في إيران والعلاقات العربية - الإيرانية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2002.
- مجموعة باحثين، العرب وجوارهم... إلى أين؟، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2002.
- مجموعة باحثين، حال الأمة العربية 2005: تحدي البقاء والتغيير، ط1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2006.

2. التدخلات في النظم الداخلية وأنماطها السياسية والثقافية: تصاعد التغريب في ظل الاستعمار العسكري ثم الاستعمار الجديد والحروب السياسية على القوى المناوئة للنظم المتحالفة مع القوى الأوروبية على سبيل المثال: انقلاب القصر في إيران خلال الحرب العالمية الثانية، إجهاض حركة مصدق.

3. تداعيات الصراع العربي– الإسرائيلي على خريطة القوى السياسية داخل كل من إيران والدول العربية وتبادل الأدوار بين بعض النظم العربية وإيران من حيث الموقف من استراتيجية المقاومة أو السلام. وهنا نشير إلى شبكة التحالفات الإيرانية قبل الثورة الإسلامية مع القوى الكبرى المتوالية (بريطانيا ثم الولايات المتحدة) في مقابل شبكة تحالفات عربية مضادة مع نفس القوى أو الاتحاد السوفيتي، ثم تبادل الطرفين الأدوار بعد الثورة الإيرانية الإسلامية وبعد عملية التسوية السلمية مع إسرائيل وفي ظل الاستراتيجية الأمريكية لإعادة تشكيل الشرق الأوسط. وهي أدوار متبادلة سواء في مواجهة القوى الخارجية المهددة للمنطقة أو تجاه المشروع الحضاري للمنطقة، أو تجاه قيادة العالم الإسلامي.

4. الحروب الإقليمية المباشرة مثل الحرب العراقية الإيرانية، ومواقف إيران والدول العربية من حروب إقليمية – عالمية تالية: تحرير الكويت، احتلال العراق، احتلال أفغانستان وجميعها حروب كان محورها استهداف قوى إقليمية لمناوئة الهيمنة الأمريكية والصهيونية، ومن هنا جاءت سياسة الحصار المزدوج لكل من العراق وإيران، وإدارة الحرب بينهما في الثمانينيات، وحتى احتلال العراق، وحصار إيران واحتوائها وتقييد تسليحها وتشوية دورها الإقليمي وتحالفاتها في المنطقة.

5. التدخلات الخارجية في إدارة الصراع العربي – الإسرائيلي، وأمن الخليج، وتسليح دول المنطقة، وصراعات الحدود..؛ ومن ثم فإن هذه

القضايا أضحت محكًا لأزمات متكررة في المنطقة تصطدم حولها مواقف ومصالح الدول العربية وإيران انعكاسًا لشبكة تحالفاتهم المتضادة مع القوى الخارجية. وهي التحالفات التي تتبادل على صعيدها إيران والعرب أدوار التحالف مع القوة الكبرى والساعية للهيمنة على المنطقة والسيطرة عليها (الفارق بين نموذج إيران الشاه قبل الثورة، ونموذج مصر منذ معاهدة السلام والاعتماد على الدور الأمريكي).

6. بعد الأزمات التقليدية الناجمة عن حروب إقليمية مباشرة أو بالوكالة تبلورت- منذ 1991 وعلى نحو متصاعد تدريجيًا - سيناريوهات إعادة تقسيم المنطقة باستخدام الورقة المذهبية والقومية، وذلك تكرارًا لسيناريو الحرب العالمية الأولى وتسوياتها، حيث يعاد تقسيم المجزأ من قبل بل وإعادة احتلاله عسكريًا، وعلى عكس سيناريو الحرب الباردة والصراع الأيديولوجي العالمي فلم تعد خطوط التحالفات والتحالفات المضادة خطوطًا أيديولوجية ولكن حضارية ودينية ومذهبية وقومية.

7. اتساع أجندة القضايا التي تديرها أساسًا القوى الخارجية وتتدخل من خلالها. فلم تعد مقصورة على قضايا الحرب الباردة الشرق أوسطية أو العربية أو العالمية، وفي قلبها الصراع مع إسرائيل، ولكن اتسعت وتجزأت في نفس الوقت هذه الأجندة لتُصبح هناك قضايا النظم الفرعية (مثل أمن الخليج وتنازعه الأولوية مع الصراع العربي الإسرائيلي).

ثم ظهرت أنماط جديدة من القضايا مثل: التحول الديمقراطي، وحقوق الإنسان، والحريات الدينية، و«الإرهاب الإسلامي»، على حساب قضايا التخلف والتجزئة والاحتلال العسكري والاستيطان الإسرائيلي. وجميعها قضايا تقفز أبعادها الدينية والثقافية مما يبين أن أساليب التدخل التقليدية قد ارتدت أثوابًا جديدة وتظل إحدى سماتها التلاعب بالقوى الإقليمية المتنافسة، وأحد أوراق

التلاعب ورقة المذهبية والقومية.

8. اتساع نطاق الهجوم الأمريكي - الإسرائيلي ليتخطى نطاق ما يسمى النظام الإقليمي العربي ليصل إلى إيران وأفغانستان وباكستان من ناحية وإلى قلب أفريقيا الزنجية. من ناحية أخرى، وهما الجانبان اللذان صارا في قلب التفاعلات العربية، ليتبلور ما يُسمى نظام الشرق الأوسط الكبير. وإن كان البعض يتحفظ عليه باعتبار أنه مصطلح من صك/ ابتداع الاستراتيجية الأمريكية - إلا أنه أضحى ذا دلالة مهمة وكبيرة؛ حيث بين كيف أن إسرائيل- بمساعدة الغرب - لم تكتفِ بتدعيم استيطانها في فلسطين ونشر نفوذها السياسي على ما كان يسمى دول المواجهة ولكن امتدت سياساتها الهجومية إلى ما هو أوسع من دول الطوق إلى إيران وتركيا وقلب أفريقيا... وهكذا، بل وإعادة توظيف ورقة الصراع بين القوميات والمذاهب على نحو جديد. ولهذا لم تعد أجندة قضايا المنطقة تتمحور - ولو شكلًا - حول إدارة الصراع العربي - الإسرائيلي فقط، بل أضحت تدور حول عواقب وتداعيات نضج التحالف الأمريكي - الصهيوني، والذي لا يقتصر هدفه على العرب فقط ولكن يمتد إلى الدائرة الإسلامية برمتها، وهكذا كان دائمًا دأب التدخلات الخارجية، تتخذ رأس حربة ثم توسع نطاقها.

ولذا لا عجب أن يبرز كيف أن اتساع بنود الصراعات الإقليمية لأجندة التدخلات الخارجية، على النحو الموضح سابقًا، قد أحاط به أو اقترن به بنود حضارية بالمعنى الواسع هي أيضًا في صميم إدارة الصراعات الإقليمية بالتدخلات الخارجية، من قبيل: حقوق الإنسان، التعددية الثقافية والسياسية، الحريات الدينية، حقوق الأقليات القومية وحقوق الطوائف والمذاهب، فالأخطر في هذا أن هذه البنود لا تقتصر على الداخل أو البيني العربي أو الإيراني أو التركي ولكن تمتد إلى ما هو متصل بالبيني العربي - التركي، والبيني العربي - الإيراني.

والبيني التركي - الإيراني حيث أن ورقة القومية والمذهبية والطائفية تشهد ازدهار

استخدامها في الاستراتيجية الأمريكية – الصهيونية لإعادة تشكيل ليس المنطقة العربية ولكن الفضاء العربي – التركي – الإيراني – الملاوي – الزنجي الإسلامي برمته، وليست خريطة الدم المعلن[1] عنها أخيرًا إلا الدليل الثاني بعد خطة برنادر لويس[2] حيث إن المطلوب هو تقسيم المقسم بعد أن تم خلال قرنين سابقين تقسيم المكتمل. وهذا التقسيم الجديد يخدم مصالح رأسمالية عالمية لم تعد تنظر للعالم إلا بمعيار ما يخدم الاستثمارات والمصالح التي اتخذتها معيارًا لتقسيم الدول[3].

9. الأمن الحضاري للأمة برمتها ولأركانها: العرب، الترك، الفرس، الأكراد، الملاو، الزنوج، في قلب تهديد الأمن القومي للدول الإسلامية الحديثة، وذلك في ظل عملية إعادة التشكيل الجارية التي تشهد درجة من التدخل الخارجي– غير مسبوقة – من حيث كثافتها وامتداد نطاقاته وتعدد أدواته، وذلك في وقت لا يوجد قوة إقليمية عربية قادرة أو راغبة في قيادة عملية المقاومة للتهديد الخارجي، ليس لما تبقَّى من أراضٍ وثروة فقط ولكن لما تبقَّى من منظومة قيم الحضارة الإسلامية. وفي المقابل فإن الجوار الحضاري التركي، والجوار الحضاري الإيراني، والجوار–البعيد – المالاوي – يشهد منذ أكثر من عقدين تجارب قوى صاعدة تقدم نماذج إسلامية متنوعة وتدير عمليات المقاومة باستراتيجيات متعددة. والخطورة– وكما حدثنا التاريخ – فإن تحالفات القوى الخارجية مع الدول العربية تستهدف ضرب أو احتواء أو تصفية نموذج المقاومة الإيراني وشبكة تحالفاته مع العرب (سوريا – حزب الله – حماس)

(1) انظر خارطة جديدة للشرق الأوسط تحت عنوان: «خارطة الدم» في:

Http:// www. armed forces journal.com 20061833899/06/.

(2) Bernard Lewis: Rethinking The Middle East: foreign Affairs. Fall 1992.

انظر أيضًا:

- Barry Rubin: Reshaping the Middle East. Foreign Affairs. Summer 1990.

(3) Richard N. Hass. New Middle East. foreign Affairs. fall: Nov. Dec. 2006.

كما تستهدف هذه التحالفات– من ناحية أخرى – عدم دعم جسور العلاقة مع النموذج التركي تحت تأثير التحالف الإسرائيلي – التركي، وتشويه ما تبقى من جسور مع الأفارقة المسلمين. (تحت تأثير دارفور)

ولذا فإن طرح قضايا الهوية والثقافة والحضارة ليس ترفًا بالمقارنة بقضايا وأزمات القوة الصلدة التي يعاني منها المسلمون، بل إنها محدد أساس من محددات تجديد القدرة على مقاومة الاحتلال الجديد وتغريب العولمة. ولا عجب أن كانت العلاقات الدولية– من منظور إسلامي – هي علاقات غيرعلمانية بالأساس ولكن حضارية. وإذا كان الغرب، منذ وستفاليا – قد عَلْمَنَ العلاقات الدولية كما عَلْمَنَ من قبل الدول القومية، فلقد كانت العلمنة هذه هي الرداء الشكلي الذي أحاط بجولات الاستعمار الأولى والثانية والتي وإن ادَّعت حمل رسالة التمدين والتحضر لشعوب العالم، إلا أنها اتسمت بالدموية والعنصرية والاستغلال، ليس المادي فقط ولكن القيمي والثقافي. ولذا فإذا استدعت القوى الغربية الآن رداء الثقافي القيمي الحضاري لتدخلاتها الراهنة، فإنه استدعاء دموي تجزئي يضيف حلقة أخرى إلى حلقات التدخلات الخارجية في الفضاء العربي – التركي – الإيراني للشعوب والدول الإسلامية على مر تاريخ الإسلام.

خلاصة القول في هذه المرحلة: إنه يمكن أن نضع عنوانًا لخبرة القرن العشرين «من الاحتلال واكتمال الاقتسام بين دول قومية حديثة إلى التجزئة باسم حقوق الإنسان». ويمكن إيجاز خصائصها في الآتي:

1. أزمات حركات التحرر الوطن وأزمات تأسيس الدول القومية الحديثة وإدارتها بعد الاستقلال (علاقة المعارضة بالحكم، نمط التنمية وتغير المجتمعات، منظومات القيم) جميعها تدخل فيها الخارج بدور أساس.

2. تفاوت أوضاع القوى الأركان التي قادت الأمة على التوالي: مصر، تركيا، إيران.

وحدث التغير في هذه الأوضاع وفق أنماط مختلفة من النماذج السياسية والاقتصادية والاجتماعية أضافت إلى أعباء التقسيم، حيث اعتمدت أيضًا بدرجات

كبيرة على الخارج.

3. الصراعات والأزمات الإقليمية هي ميراث استعماري بالأساس والقليل منها هو تعبير حقيقي عن تنافسات على قيادة العالم الإسلامي، والبعض منها تعبير عن محاولة البعض التصدي لمشروعات الهيمنة الخارجية.

4. عدم وجود قوة قائدة للعالم الإسلامي ولكن قوى إقليمية تتنازعها تحالفات مع قوى عالمية. بل لم يعد تعريفُ هذا العالم يقترن بهذه الصفة الجامعة، ولكن شيوع تقسيمات جغرافية وقومية ونسبتها إلى موضعها من القوى العالمية (الشرق الأدنى، الشرق الأوسط...).

5. علاقات بينية محددة لا تقارن بالعلاقات مع مراكز القوة العالمية، وهيمنة النظام الرأسمالي العالمي ليس على هذه العلاقات في شقها الاقتصادي فقط ولكن الثقافي أيضًا، وفي امتدادتها الداخلية الوطنية، وعلى نحو يؤدي إلى تفكيك نواة المجتمعات الإسلامية ألا وهي الأسر، بل وتفكيك المواطن الواحد كمدخل لتفكيك الوطن بعد أن جرى تفكيك الأمة.

6. من الاحتلال إلى التجزئة: فبعد تقسيم الأمة واستعمارها ثم إعادة تشكيلها في دول قومية حديثة جاء التدخل لتجزئة هذه الدول القومية تحت مبرر فشلها في تحقيق المواطنة والديمقراطية والحرية، ومن ثم أضحى تنوع الأمس ومصدر وركيزه القوة الحضارية مدخلًا للتدخل الخارجي والتجزئة.

وأخيرًا ما آفاق المستقبل على ضوء هذه الخبرة التاريخية الممتدة التي مرت بها الأمة ولعب فيها العرب والفرس دورهم كجزءٍ مندمج منها أو كأركان متنافسة على قيادة هذه الأمة، وأخيرًا كأوراق في لعبة التدخل الخارجي؟ حيث يبدو كل طرف الآن كأنه مصدر التهديد والخطر على الطرف الآخر، سواء كان هذا الطرف هو الذي يتصدى لمقاومة مشروع الهيمنة الخارجية أو المتحالف معها أو على الأقل غير الراغب في هذه المقاومة. ولكن يظل جانب الحفاظ على المصالح الوطنية على حساب مصالح الأمة

مسئول عن مصداقية هذا الشعور المتبادل بالخطر من عدمه.

وكما كانت منطقة العراق وديار بكر والشام منطقة الصدام المباشر بين الصفويين والعثمانيين، فهي تعود الآن، ولكن في ظل سيناريو جديد للتدخلات الخارجية– محكا إضافيًا – لكيفية تفعيل الرابطة العقدية لخدمة المصالح القومية المتنوعة وحماية حقوق شعوب الأمة في مجموعها. سواء كانوا عربًا أو فرسًا أو تركًا أو أكرادًا أو..إلخ. كأساس ومنطلق للتصدي لمشروع الهيمنة الأمريكية الصهيونية، بعد أن واجهت هذه الشعوب مشروعات تدخل وهيمنة سابقة ابتداءً من البيزنطيين والصليبيين، والاستعمار الأوروبي، والحرب الباردة..

الحمد لله

القاهرة، أكتوبر 2007

فهرس موضوعات الجزأين

القسم الثالث: المسلمون المنسيون: الجذور التاريخية لصراعات ما بعد الحرب الباردة

8. آسيا الوسطى والقوقاز بين القوى الإسلامية الكبرى وروسيا، إطار مقترح للتحليل السياسي للتاريخ الإسلامي.

9. البوسنة والهرسك، من إعلان الاستقلال وحتى فرض التقسيم (مارس1992 -يولية 1993).

10. كوسوفا بين التاريخ والحرب من أجل الاستقلال.

11. حول القومية والعلمانية والإسلام: من تاريخ البلقان إلى كوسوفا في مرحلة الاستعداد للاستقلال.

القسم الرابع: نماذج تاريخية من قضايا مجتمعية

12. نماذج تاريخية للتعارف خلال الحرب والدبلوماسية.

13. تطور وضع المرأة في تاريخ الإسلام: ودلالات وضع الأمة الإسلامية في النظام الدولي الراهن.

14. الأبعاد الثقافية للشراكة الأوربية المتوسطية: خبرة التاريخ وتحديات الحاضر.